

مركز الدكتوراه: العلوم
الاجتماعية والتحول
المجتمعية
بنية البحث: التواصل



كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش

ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ - ⵎⴰⵔⴰⵎⴰⵏⵜ

Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Marrakech

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع:

التغيرات الاجتماعية وأثرها على الأسر بالعالم القروي: إقليم شيشاوة نموذجاً

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور حسن ضياء

إعداد الطالب:
العربي عكروش

السنة الجامعية 2024/2023

شكرو وتقدير

بقلب خالص ووفاء صادق نتقدم بجزيل الشكر والتقدير:

✓ إلى السيد المشرف الدكتور حسن ضياء على كل هذه السنوات الطويلة من الاحتضان والتأطير العلميين. وكذا، من المصاحبة والتضحية الإنسانية، وعلى توجيهاته الصائبة التي تنير درب تأطيرنا، وتشحن أرواحنا بشعلات من الحزم والعزم مشجعا إيانا على بذل المزيد من الجهد المثمر والسير الوازن في سبيل البحث والتحصيل، شعاره في ذلك العمل الجاد، والكلمة الصادقة والرأي الصائب، والنصيحة السديدة، والقلب الرحب، موجهها إلينا فيضا من خبراته وعصارة تجاربه ووقته الشيء الكثير. فلشخصه الكريم عبارات الشكر الخالص المفعم بالمحبة والاعتراف والاعتذار، لما وجدنا في أخلاقه ميزات الصفاء والطيبوبة، وفي معارفه من حكمة وجودة. تجعل الصعب عنده سهل، والمساعدة عنده شرف؛

✓ إلى السادة الأساتذة المؤطرين بمركز الدكتوراه: العلوم الاجتماعية والتحوليات المجتمعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش؛

✓ إلى السادة المسؤولين الحكوميين والفاعلين التربويين والجمعويين بإقليم شيشاوة؛

✓ إلى السادة أعضاء اللجنة العلمية الموقرة، أتقدم بالامتنان على قبولها مناقشة

وتقويم هذا العمل الأكاديمي، متمنيا أن أكون في مستوى انتظاراتهم وتطلعاتهم؛

✓ إلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

تقديم عام

ترتب عن الثورة العلمية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والحقوقية التي يعرفها العالم المعاصر، وقوع تغيرات كبرى مست مختلف المجتمعات الإنسانية، المتقدمة منها والمتخلفة. ورغم كون التحول سمة ملازمة للوجود البشري منذ ظهور الإنسان، خاضع بشكل مستمر ومستدام لقوى داخلية وخارجية، تقوم بتغيير ماهيته وخصائصه¹، إلا أن الثورة الحالية عملت على تسريع وثيرة حدوث هذه التغيرات، وتوسيع مجالات تأثيراتها المتنوعة، وتحولها إلى سبب مباشر يجعل القرن الحالي قرن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بامتياز، ويساهم في وضع نظم وأسس جديدة لتحول المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية القائمة، والتي تشكل جوهر وقاعدة تطور الوجود البشري بكل أبعاده المتعددة. كما أسست هذه الثورة لسند معرفي وثقافي وذهني لظهور ورواج مفاهيم جديدة كالممانعة، التكيف، التفاعل، الرفض، الانغلاق، الانفتاح، النبذ، التعاون، والمساواة، والتي غيرت مسار العلاقات الاجتماعية، وأعادت توزيع الأدوار الاقتصادية، وأعطت معان جديدة ومغايرة لكل ما تعرفه المجتمعات البشرية من مستجدات وتحولات وصراعات، وجعلت تاريخ التجربة الإنسانية وصف للقوى الدينامية التي تعرفها المجتمعات البشرية رغم أن التغير حدث غير ملاحظ مقارنة بالاستقرار والثبات².

تتأثر الأسرة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية، بتغيرات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يعيشه عالم اليوم، وتعكس أوضاع المجتمع الذي يحتضنها، وتمكن من ملاحظة التحولات التي طرأت على سكانه، وقياس درجة تفاعلهم مع نتائج هذه التحولات. وتحديد كيفية استدماج كل ما يروج في الحياة الاجتماعية من قيم ومعتقدات وسلوكات ومواقف، والعمل على تغيير أوضاع هذا المجتمع نحو الأفضل، وحل أزماته المتعددة من خلال الاضطلاع بمهامها ومسؤوليتها في الإعداد والتربية والتنشئة الاجتماعية لأفراده، والتهيئة الثقافية لهم، والتمكين الاقتصادي لوظائفهم، والإدماج الاجتماعي لأدوارهم في المجتمع. و قد تزامنت التغيرات الكبرى التي عرفها المجتمع المغربي بصفة عامة، والقروي بصفة خاصة، مع الجهود التي بذلتها الدولة لتدعيم أسس الحياة الاجتماعية الديمقراطية، وضمان العيش الكريم لكل فئات المجتمع، ومواكبة مظاهر التطور السريعة التي يعرفها عالم اليوم. وقد مكنت هذه الجهود المجتمع القروي المغربي منذ الاستقلال من تحديث مؤسساته وتنظيماته، والرقى بمناحي الحياة

¹ - عبد الخلق محمد، مدخل إلى سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: نظريات ومفاهيم، منشورات مؤسسة آفاق، مراكش، 2022، ص 15.

² - عبد الخلق محمد، نفس المرجع، ص 7.

السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لساكنته، الشيء الذي يجعل المجتمع المغربي كغيره من المجتمعات، يعرف نصيبا وافرا من التحولات المختلفة، يتعرض على إثرها لعمليات انتقال من مستويات إلى أخرى نوعية وكمية مهمة³.

يستوجب تحليل مسار التغيرات الاجتماعية في علاقتها بمجهودات الدولة لتنمية الوسط القروي، التساؤل عن مدى قدرة التنظيمات الاجتماعية القروية على مواكبة التحولات المجتمعية، والتكيف المستمر مع انعكاساتها ونتائجها، قيما واجتماعيا وأخلاقيا وثقافيا واقتصاديا وديمغرافيا. وباعتبار الأسرة القروية أهم مؤسسة تنظيمية فاعلة بالوسط القروي، وأبرز بنية اجتماعية محركة لمساره الاقتصادي والاجتماعي، فإن المنشغل بدراسة شؤون المجتمع القروي، يمكنه اليوم أكثر من أي وقت مضى، ملاحظة التغيرات العميقة التي شهدتها هذا المجتمع منذ الاستقلال، وتشخيص الواقع الجديد الذي أصبحت عليه عدد من القرى المغربية. فمجرد ولوج الوسط القروي، يمكن مشاهدة مظاهر التحول التي طرأت على الحياة القروية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتقلص الفوارق بين ما هو حضري وما هو قروي على عدة مستويات، كالمسكن واللباس والأثاث والتجهيزات والأكل، أو على مستوى اللغة وكيفية التحدث والمواضيع التي تناقش أو من خلال مجموعة من الممارسات⁴. فالأسر القروية التي تتوخاها الدولة اليوم، هي تلك الأسر المنفتحة على المحيط المحلي والجهوي والوطني، والقادرة على توفير شروط العيش الكريم لكل مكوناتها، وتغيير وظائفها، وأساليب عملها، وطرق تنفيذ وظائفها، بغية التكيف مع عالم التغير والتحول السريع.

انصبت اهتمامات المهتمين بالشؤون القروية في البحث في كل الإشكاليات والقضايا التي يثيرها أثر التغير الاجتماعي على وضعية الأسر القروية، ودراسة مختلف ظواهرها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يخلفها هذا التغير، وذلك لوضع المجتمع القروي في مساره الصحيح للتنمية الشاملة. ومساهمة منا في هذا المجهود، وإغناء للتراكم المعرفي الذي حققه النقاش العلمي حول الموضوع، اخترنا القيام بدراسة ميدانية بإقليم شيشاوة، هدفها الكشف عن أهم التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفت الأسر القروية، بناء على اختيار عدة مؤشرات نحتكم إليها لمعرفة مستوى أثر التغير الاجتماعي على هذه المؤسسة الاجتماعية والتنظيمية، وإبراز أهم

³ - عبد الخلق محمد، مرجع سابق، ص 16.

⁴ - ضياء حسن، "أبعاد وتداعيات تدمير القرويات، داخلية ثانوية ابن ياسين بخربكة نموذجا"، في السوسيولوجيا المغربية المعاصرة، دراسات نظرية وميدانية، تنسيق يمنية ميري ومحمد عبد الخلق، مختبر العلوم الاجتماعية والتحول المجتمعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2019، ص 78.

نتائجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية. وبما أن الدراسة العلمية للتغيرات التي تشهدها الأسر القروية، تقتضي توفر شروط الموضوعية العلمية، والوصف الدقيق لمعطياتها الميدانية، والبناء المنهجي لمفاهيمها الأساسية، والتكامل النسقي لتمفصلاتها المعرفية، وباعتبار هذه الشروط أمر ضروري لتحليل العلاقة القائمة بين التغير الاجتماعي وتطور الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسر القروية. فإن المبتغى الذي يقود عملنا في هذا البحث، كان وراء اتخاذ قرار إجراء دراسة ميدانية حول بإقليم شيشاوة، وتخصيص نظامه الأسري بالدراسة والتحليل، كنموذج لتفاعل الأسر القروية مع التغير الاجتماعي.

ينقسم بناء هذه الدراسة إلى خمسة فصول، خصص الفصل الأول للبناء المنهجي والتحديد المفاهيمي والسياق التاريخي والنظري للبحث في أثر التغيرات الاجتماعية على الأسر القروية بإقليم شيشاوة، ويتكون هذا الفصل من محورين، محور أول خصص للمحددات المنهجية التي تبرز الأهمية العلمية لإشكالية البحث، ومختلف التساؤلات الفرعية التي يثيرها موضوعها، وصياغة الفرضيات الخاصة به، وتوضيح المبررات الذاتية والموضوعية لاختياره كموضوع للدراسة، والتحديد الإجرائي للمفاهيم الأساسية في هذه الدراسة، وذلك بغية إضفاء مزيد من الواقعية والدقة والموضوعية على النتائج التي يخلص إليها العمل الميداني، والتي لا يمكن فصلها عن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال التطرق لهذه القضية. ومحور ثان يسلط الضوء على بعض الدراسات السابقة التي تناولت قضايا التغير الاجتماعي والأسرة والمجتمع، ومظاهر العلاقة بين التغير الاجتماعي والفرد والمجتمع. ويتطرق للتحديد الدلالي لمفاهيم الأسرة والتغير الاجتماعي، ومكانتهما في الفكر السوسيولوجي، وطبيعة علاقتهما بالمفاهيم المتفرعة عنهما. وختمنا هذا المحور باستعراض الخلفيات النظرية والمعرفية لموضوع الدراسة. هذا الترتيب المعتمد في استعراض محاور الفصل الأول، أملته دواعي منهجية وعلمية، تتمثل في حاجتنا لتأطير موضوع البحث في سياقه المعرفي، ومرجعياته الفكرية، ورغبتنا الذاتية في استمرار التمهيد بين الإطار المنهجي-النظري والبحث الميداني.

انصب العمل في الفصول الموالية من الدراسة على البناء الميداني والعملية المرتبط بموضوع البحث، بهدف دراسة أثر التغير الاجتماعي على استقرار وتطور الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر القروية بإقليم شيشاوة. وقد تم استهلال هذا البناء الميداني، بالفصل الثاني الذي اهتم بتفريغ البيانات الميدانية الخاصة بالخصائص الديمغرافية للأسر القروية، وتحليلها وتفسيرها، وعرض علاقة نتائجها بمضمون الفرضية الأولى،

والتحقق من صحة وجود علاقة بين التغيرات الاجتماعية وتغير الخصائص الديمغرافية للأسر القروية. وفي الفصل الثالث، تطرق العمل الميداني لتفريغ البيانات المتعلقة بدور التغيرات الاجتماعية في إعادة توزيع الأدوار الأسرية، وتشكيل الحياة الاجتماعية الجديدة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، وتحليلها وتفسيرها، وعرض علاقة نتائجها بمضمون الفرضية الثانية، والتحقق من انعكاسات التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي على تغير المقومات الاجتماعية للأسر القروية. ليتمر الحديث في الفصل الرابع لتحليل وتفسير النتائج الميدانية المتعلقة بارتباط هيمنة مظاهر الاقتصاد الرأسمالي على حساب الاقتصاد المعيشي بالتغيرات الاجتماعية بالوسط القروي، وتحليلها وتفسيرها، وعرض علاقة نتائجها بمضمون الفرضية الثالثة، وتحليلها وتأويلها، والتأكد من تغير البناء الاقتصادي والمادي للأسرة القروي بإقليم شيشاوة. أما الفصل الخامس والأخير، فقد وجهنا فيه البحث نحو تفريغ البيانات الميدانية المتعلقة بالخصائص الثقافية للأسر القروية، وتحليلها وتفسيرها، وعرض علاقة نتائجها بمضمون الفرضية الرابعة، من خلال دراسة الكيفية التي يتسم بها تفاعل النسق الثقافي للأسر القروية بإقليم شيشاوة مع متطلبات التغيرات الاجتماعية بالمجتمع القروي. وقد أنهينا هذا البحث، بصياغة خاتمة عامة للدراسة، أوردنا فيها الخلاصات التي توصلنا إليها، وأشرنا فيها إلى بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في مزيد من الفهم العملي للعلاقة بين التغير الاجتماعي والأسر القروية، ومناقشة نتائج وتساؤلات هذه العلاقة في ضوء الدراسات المشابهة والاتجاهات والنماذج النظرية. وعموما، يتكون هذا البحث من المحاور التالية:

- الفصل الأول: البناء المنهجي للبحث والتحديد المفاهيمي والسياق التاريخي والنظري
- الفصل الثاني: التغيرات الاجتماعية وأثرها في تغير التركيب الديمغرافي والبنائي للأسر القروية بإقليم شيشاوة؛
- الفصل الثالث: دور التغيرات الاجتماعية في إعادة توزيع الأدوار الأسرية وتشكيل الحياة الاجتماعية الجديدة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة؛
- الفصل الرابع: ارتباط هيمنة مظاهر الاقتصاد الرأسمالي على حساب الاقتصاد المعيشي بالتغيرات الاجتماعية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة؛
- الفصل الخامس: التغيرات الاجتماعية وأثرها على تغير الخصائص الثقافية للأسر القروية بإقليم شيشاوة؛
- خلاصة عامة.

الفصل الأول :

البناء المنهجي والتحديد المفاهيمي
والسياق التاريخي والنظري للبحث

شكل موضوع الأسس التي يركز عليها بناء الأسر القروية، والتعرف على طبيعتها ومشكلاتها وتحولاتها، والكشف عن ردود أفعال أفرادها تجاه كل ما يقع في المجتمع القروي، قضية شائكة وصعبة تستأثر بالاهتمام العلمي والسوسيولوجي، إذ تعد من القضايا الاجتماعية التي من الممكن أن يؤدي إهمال البحث فيها إلى عرقلة مسار تقدم وتحديث المجتمع القروي، وفشل برامج إدماج ساكنته في التنمية الشاملة. فإذا كانت التنمية البشرية غاية كل مجتمع إنساني، فإن هذه الغاية يختل معناها، وتفقد خصائص العدالة والإنسانية والإنصاف، كلما تم تهميش دراسة القضايا المرتبطة بالأسر القروية كوحدات اجتماعية وتنظيمية في المجتمع القروي، والبحث فيما تعرفه من ظواهر اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة، وإبراز قدرتها على التكيف مع هذه الظواهر، والتي تتجدد باستمرار بفعل استدامة التحولات الاجتماعية التي تمس الحياة الفردية والجماعية بالوسط القروي. فالتركيز على دراسة تغير الأسر القروية في أبعادها الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية، ليس ظاهرة فردية معزولة، بل هي إشكالية وظاهرة كونية عامة، لا يسلم منها أي مجتمع من المجتمعات البشرية، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، لكن جوهر الاختلاف بين هذه المجتمعات، يكمن في طبيعة هذا الاهتمام وأبعاده وتأويلاته وامتداداته. فرغم أن تغير الأسر القروية، ظاهرة متعددة الأسباب والنتائج، فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف أنواع التغيرات السائدة في المجتمع القروي. فقد بينت الكثير من الدراسات الاجتماعية التي تناولت هذا الموضوع، أن التفسير السوسيولوجي لتغير الأسر القروية، يتبوأ صدارة اهتمامات الدراسات السوسيولوجية المغربية، ويهتم بدراسة قضايا متعددة كتفكك الأسرة الممتدة، وحلول الأسرة النووية محلها، وعلاقة الأبناء بالسلطة الأسرية وتقاليدها وقيمها، ومستويات التضامن الاجتماعي السائد بين القرويين.

اهتم البحث السوسيولوجي بالعلاقة القائمة بين التغيرات الاجتماعية وما تشهده الأسر القروية من تحولات في مختلف الأصعدة، منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تبعاً لما عرفه ويعرفه المجتمع القروي المغربي ككل، سواء على مستوى التطور التكنولوجي والسياسي والديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي والبنوي والخدمات، أو على مستوى البنية الذهنية، والقيم والثقافة، والسلوكات الاعتقادية. هذا الاهتمام، يقودنا إلى وضع هذا الموضوع في قلب وصلب الإشكالات المعرفي والسوسيولوجي لظاهرة العلاقة الجدلية القائمة بين التغير الاجتماعي وطبيعة تطور الأسر القروية،

مستنيرين في ذلك بكون "علم الاجتماع كباقي العلوم الأخرى، لا يخرج عن هذا التوجه العام، فهو يوظف مفاهيم ونماذج تساعد الباحث الاجتماعي على رصد ظاهرة معينة، ودراسة علاقتها مع مختلف العناصر الأخرى ضمن علاقة جدلية خاصة"⁵. لهذا فتناول هذه القضية بإقليم شيشاوة، يمكن تبريره بكون الحديث عن التغير الاجتماعي في الأسر القروية، حديث عن ظاهرة متجذرة في بنية العقلية المغربية، ومتأصلة في شبكة العلاقات الاجتماعية، تمتد لتشمل مختلف صور العيش في الأسر القروية، وتوظف كل الوسائل الممكنة لحماية نمط الحياة اليومية القائمة، وتستعمل كل القيم والمبادئ والعادات الثقافية والدينية والاجتماعية لتبرير هذا الموقف الجماعي الذي تتبناه فئات واسعة من المجتمع القروي تجاه كل ما هو جديد وقادم من الخارج.

بدأت معالم الأسر القروية التقليدية في الاندثار بفعل التغيرات الاجتماعية التي تقع في المجتمع القروي، حيث انهارت بنيتها الموروثة، وتقلص حجمها الكبير، وتبدل نمط بنائها، وتغيرت خصائص أفرادها الديمغرافية، وعلاقاتهم الاجتماعية، وأدوارهم الاقتصادية، وقيمهم الثقافية، وظهرت قيم وضوابط جديدة تحكم سلوكهم واختياراتهم وأفعالهم الاجتماعية. من هنا، فإن أثر التغير الاجتماعي على الأسر القروية، يأخذ أبعادا مختلفة، سواء بسبب نتائجه المباشرة التي تلحق كل فئات الأسر القروية، أو بسبب توظيف هذا التغير لكل الوسائل الممكنة، بدء بالقيم الثقافية التي تهيمن على الحياة الاجتماعية، وتمنح السلطة المطلقة للمجتمع، مروراً بنقاش عمومي يتجاهل محاولات الأسر القروية لمواكبة التحولات الاجتماعية، وتوجيهها نحو ما يخدم تحريرها واستقلاليتها، ويعتبره ضمن الطابوهات التي ينبغي الابتعاد عن تناولها، ووصولاً إلى تعليم تقليدي مقنن وممنهج يفعل آلياته لإعلان انتصاره لسلطة المجتمع التقليدية، وفي نفس الوقت العمل على استمرار كل أشكال التسلط والرقابة التي تتعرض لها الأسر القروية. والحد من ارتقائها نحو قيادة تغير باقي المؤسسات الاجتماعية والتنظيمية الفاعلة في المجتمع القروي.

يعتبر تناول العلاقة الجدلية القائمة بين سعي الأسر القروية نحو التطور والتغير وخضوعها للثقافة المهيمنة في المجتمع القروي، عملاً سوسيولوجياً خالصاً، يتوجه نحو تحليل مكانة التغيرات الاجتماعية داخل شبكة من العادات والتقاليد والقيم والأعراف المنتشرة في المجتمع القروي، وأنماط السلوك والمعتقدات الموجهة لتصرفات القرويين وعلاقاتهم الفردية والجماعية. وباعتبار هذه العادات والتقاليد مخزون ثقافي واجتماعي وحضاري، تتناقله الأجيال،

5- عبد الخلق محمد، "دلالة الفهم والتفسير في علم الاجتماع" في السوسيولوجية المغربية المعاصرة، دراسات نظرية وميدانية، تنسيق يمينة ميري و محمد عبد الخلق، مختبر العلوم الاجتماعية والتحول المجتمعية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2019، ص 47.

ويتوارثه الأبناء من الآباء، فمن الطبيعي استمرار التمسك بالتنظيم الأسري الموروث، واتخاذ مواقف رافضة لمحاولات تغييره وتجديده، ومنح الامتياز للتنظيم الاجتماعي على حساب التنظيم الأسري القروي في تقرير مجالات الحياة الاجتماعية، وإخضاع الأسر القروية لهيمنة المجتمع وسلطته.

يمكن تتبع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة منذ مطلع الألفية الثالثة، من ملاحظة تنامي ظاهرة اجتماعية وثقافية، تنطوي على أبعاد مختلفة، وتطرح أسئلة متداخلة ومتشابكة، وتثير قضايا جوهرية، وتستوجب ضرورة مساءلة كل فعاليات ومكونات المجتمع القروي حول أسباب ونتائج هذه الظاهرة، وامتداداتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على وثيرة ومسار التحولات التي تعرفها الأسر القروية. فإذا كانت هذه الظاهرة تسير في طريق التنامي المستمر في الزمان والمكان، وشموليتها لمختلف مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، فإن السؤال الجوهرى المطروح يتعلق بكيفية تناول الظاهرة، ورصد آثارها على حياة الأفراد والجماعات، والتطرق إلى أسبابها، وعلاقتها بالتحولات الثقافية والاجتماعية والحقوقية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع القروي، بالإضافة إلى كيفية توظيف التجارب الميدانية والدراسات النظرية والعلمية التي أنجزت حول الموضوع في معالجة هذا السؤال. فإذا كانت مختلف الإحصائيات الرسمية تؤكد تجذر هذه الظاهرة في الحياة الاجتماعية القروية بإقليم شيشاوة، فإن مقاربتها، تقتضي القيام بدراسة شمولية لكل الجوانب المشكلة للظاهرة في علاقتها بسيروية تطور الحياة الاجتماعية للمجتمع القروي⁶.

يعتمد البحث السوسولوجي في تناول الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمقراطية للأسر القروية، وعلاقتها بالتحولات الجوهرية والسطحية، الأفقية والعمودية التي يشهدها المجتمع القروي، على استحضار الخصائص المميزة لهذا المجتمع، والذي تتشكل مؤسساته التنظيمية انطلاقاً من التفاعل بين الديني والثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لهذا، فمن الطبيعي أن يواجه الباحث في قضايا العالم القروي صعوبات جمة حينما يغفل بعد أو أكثر من هذه الأبعاد، قصداً أو بغير قصد. وتجنباً لما يمكن لهذه الخصوصية أن تفرزه من صعوبات معرفية ومنهجية أثناء البحث في ظواهر العالم القروي، اخترنا في البداية التمرس على قواعد البحث السوسولوجي الميداني، ثم العمل على فهم مكونات وخصائص الوحدات الاجتماعية المشكلة للعالم القروي،

6- عني عبد الرحيم، الأسرة القروية بالمغرب: من الوحدة الإنتاجية إلى الاستهلاك، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، 2014، ص 46.

واستيعاب اتجاهات التغير والتحول التي تلحق بناه باستمرار⁷. وسندنا في ذلك، أن توجه البحث السوسيولوجي نحو ميدان الدراسة الذي يخص الأسر القروية، يقتضي معرفة سابقة بالجوانب الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والسياسية للمجتمع القروي، واكتساب صفة العلمية والموضوعية، كشرطين أساسيين للبحث السوسيولوجي، والذي يستهدف وصفا دقيقا لطبيعة التغيرات التي تعيشها الأسر القروية، انطلاقا من تساؤلات إشكالية نابذة من واقع وحقيقة المجتمع القروي، بعيدا كل البعد عن الأسئلة التي تصاغ نظريا في مطبخ العلوم الاجتماعية، والاكتفاء بتجريبها على ظواهر معينة بالوسط القروي.

1. إشكالية البحث

يعيش المجتمع القروي بإقليم شيشاوة تغيرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالظواهر الاجتماعية والإنسانية⁸، ولا يمكن فصلها عن الظروف العامة التي يعيشها المجتمع المغربي داخل نسق اجتماعي مرتبط بالاتجاهات العامة للثقافة الكلية السائدة، والتي حظيت بدراسات وأبحاث مختلفة، بلورت في البنية الذهنية للمهتمين بشؤون المجتمع القروي، تصورات وأطروحات عن ثقافة هذا المجتمع، الذي يعرف تحولات كمية وكيفية على كافة المستويات، وتؤثر على سيرورة وطبيعة التغير الاجتماعي في المجتمع القروي⁹، وتغير بناه التقليدية، ومؤسساته التنظيمية، وبنياته الاجتماعية. وفي خضم هذه الازدواجية التي باتت تهيمن على الحياة العامة في الوسط القروي بإقليم شيشاوة، بتنا نعيش في أوساط أسرية متعددة، أفرزت بنيات أسرية متغيرة ومتناقضة في المجتمع القروي، تحاول من جهة التمسك باستمرار النموذج المتوارث للأسر القروية، ومن جهة ثانية، الانفتاح على النموذج الحديث لمواكبة توالي تأثير التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وديمغرافيا. وهو ما يؤثر على اختيارات الأفراد في مختلف الميادين، وهو ما شأنه التأثير على البنى الاجتماعية السائدة، وإفراز مجموعة من التداعيات المجتمعية، من هذا المنطلق طرحنا إشكاليتنا البحثية التي نريد من خلالها البحث والتعرف على مدى قدرة الأفراد داخل الأسر القروية على التكيف ومواكبة التغيرات العامة التي يشهدها المجتمع القروي، ومدى محافظة الأسر القروية مع بعضها البعض على علاقاتها الاجتماعية التقليدية في ظل استدامة التحولات العالمية

7 - Tessier Stéphane. L'enfant des rues et son univers ville socialisation et marginalité. Paris : édition : suros. 1995. p191.

⁸ - الويز محمد، أوليات المنهج السوسيولوجي، منشورات قضاء آدم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مراكش، 2017، ص 41.

⁹ - عاطف غيت، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 83.

والمغربية، واستمرار تأثير الثقافة التقليدية على تفاعل أفرادها مع تغيرات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتأثرة بالحدثة والانفتاح.

إن هذه المفارقة التي تثيرها الإشكالية التي طرحناها، تستوجب منا إعادة قراءة الواقع الاجتماعي الجديد، لمعرفة كيفية حدوث التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمقراطية الموروثة للأسر القروية بإقليم شيشاوة الذي ظل بشكل عام متمسكا بمقوماته التقليدية إلى عهد قريب. وبناء على الإشكالية المطروحة وضعنا السؤال الإشكالي التالي: كيف أثرت التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع المغربي منذ العقود الأخيرة على واقع حال الأسر القروية بإقليم شيشاوة؟ وماهي تداعيات ذلك على السكان والمجال؟

يقودنا تساؤلنا الإشكالي حول العلاقة القائمة بين التغيرات الاجتماعية وتغير الأسر القروية بإقليم شيشاوة، إلى ضرورة استحضار الطريقة الجدلية¹⁰ التي تجعل عملية معالجة الإشكالية المتعلقة به، تختلف عن سابقتها، وتستند إلى استثمار التراكم المعرفي المنجز حولها، وتحاول تطويره بما جد واستجد فيه. فتأثير تلك التغيرات على آليات التماسك والتفكك الأسريين، وتبدل الأدوار الفردية والجماعية داخل وخارج الأسر القروية، وتقلص أو تمدد شبكة علاقاتهم العمودية والأفقية، وبروز سمات جديدة وغير مألوفة على مستوى بنائها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديمقراطي، قضايا فرعية ومتكاملة للموضوع الرئيسي لهذا البحث، تضيي مقاربات متعددة للتحليل والمناقشة المخصصة لها، والتي تشترط استحضار الأسئلة الفرعية للإحاطة بكل الجوانب الممكنة لهذه القضية السوسولوجية المحضنة. فبناء على إشكالية البحث، وفي سياق التطرق لتمفصلاتها وتقاطعاتها، وتحديد مساحة البحث فيها، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف ساهمت التغيرات الاجتماعية في تغيير التركيب الديمغرافي للأسر القروية بإقليم شيشاوة؟ وما الخصائص البنائية والديمقراطية الجديدة التي أفرزتها هذه التغيرات في المجتمع القروي؟
- إلى أي حد تؤثر التغيرات الاجتماعية على عملية إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية بين أفراد الأسرة القروية بإقليم شيشاوة؟ وما عناصر الثبات والتغير في بنيتها في ضوء تغير المقومات الاجتماعية والعلائقية للمجتمع القروي؟

¹⁰- القرطبي عبد الله، «واقع البحث السوسولوجي وحدوده بالجامعة المغربية: بحوث الإجازة نموذجا» في السوسولوجية المغربية المعاصرة، دراسات نظرية وميدانية، تنسيق يمينه ميري ومحمد عبد الخلفي، مختبر العلوم الاجتماعية والتحول المجتمعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2019، ص 100.

- بأي معنى يمكن الحديث عن تأثير التغيرات الاجتماعية في تغيير النظام الاقتصادي والمادي للأسر القروية بإقليم شيشاوة؟ ما المجالات الأكثر تأثراً بهذه التغيرات وما المجالات الأقل تأثراً بها؟ وكيف تعمل ثنائية المركز الأسري والمحيط الاجتماعي في تحديد طبيعة ونوعية الأزمات الاقتصادية التي تعانيها الأسر القروية؟
- هل تملك الأسر القروية بإقليم شيشاوة آليات ثقافية وعلائقية وقيمة تجعلها قادرة على تمكين أفرادها من تبني الظواهر الثقافية الجديدة التي تنشأ عن التغيرات الاجتماعية؟ وبأي طريقة توظف هذه الآليات في الحيلولة دون تحول التغير الاجتماعي الجاري إلى فعل استلابي؟

II. الفرضيات الرئيسية للبحث

- ارتأينا في سياق الالتزام بالشروط المنهجية والمعرفية التي توطر عمل البحث السوسولوجي في القضايا الاجتماعية، صياغة الفرضيات التي يثيرها موضوع أثر التغيرات الاجتماعية على الأسر القروية ديمغرافيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، والتي "تعتبر مهمة وأساسية في البحث العلمي"¹¹، وذلك كالاتي:
- عملت التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، على تغيير التركيب الديمغرافي للسكان القروية، وتحديث الخصائص البنائية والديمغرافية للأسر القروية.
- أدت التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، إلى إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية في الأسر القروية، وتغيير وظائفها وأنماطها وسماتها ومقوماتها الاجتماعية والعلائقية والرمزية.
- كان للتغيرات الاجتماعية بالوسط القروي دور كبير في تنامي وهيمنة مختلف مظاهر الاقتصاد الرأسمالي على حساب النمط الاقتصادي/ المعيشي السائد.
- رغم توالي التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، ظلت الثقافة التقليدية تهيمن على المشهد العام بالوسط القروي بإقليم شيشاوة.

III. المتغيرات الرئيسية للبحث

ينطلق البحث في أثر التغيرات الاجتماعية على الأسر القروية بإقليم شيشاوة من دراسة طبيعة العلاقات القائمة بين التغيرات الاجتماعية كمتغير مستقل، وتغير الأسر القروية كمتغير تابع، وذلك انطلاقاً من المتغيرات الفرعية

¹¹ - الوز محمد، مرجع سابق، ص 50.

المتعلقة بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فدراسة ما شهده المجتمع والقروي من تغيرات مختلفة خلال الخمسين سنة الأخيرة، حفزنا على توجيه جهودنا نحو البحث في العلاقة بين هذه المتغيرات، ليس بمجرد فهم مقومات الحياة الاجتماعية والأسرية القروية، وقياس حجم وطبيعة التغيرات التي طرأت عليها، وإنما يتسع البحث في هذه العلاقة ليشمل غاية "الإمساك بمؤشرات وعلاقتها بالتصورات المجتمعية التي ينتجها الأفراد عن حياتهم الأسرية، ومدى تكيفهم مع تأثيراتها التي مست واقعهم الاجتماعي"¹²، والكشف عن التقاطعات القائمة بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية وتحول الأسر القروية من الطابع التقليدي إلى النمط العصري. فاعتمادا على تحليل العلاقة الإحصائية الموجودة بين التغير الاجتماعي وتغير الأسر القروية، اتجه عملنا الميداني نحو دراسة الارتباطات بين التغيرات الاجتماعية وقضايا السكن، الخدمات الأساسية، السلطة الأسرية، الادخار، الفقر، الهجرة، الزواج، الإنجاب، الهيمنة الذكورية، العلاقات الداخلية، العلاقات الخارجية، خروج المرأة إلى العمل، الثقافة التكنولوجية، تنظيم النسل، العلاقات الشخصية، علاقات القرابة، العمل التعاوني والجماعي، علاقات الجوار، الإنتاج والاستهلاك، البطالة، الثقافة الدينية، والثقافة التربوية.

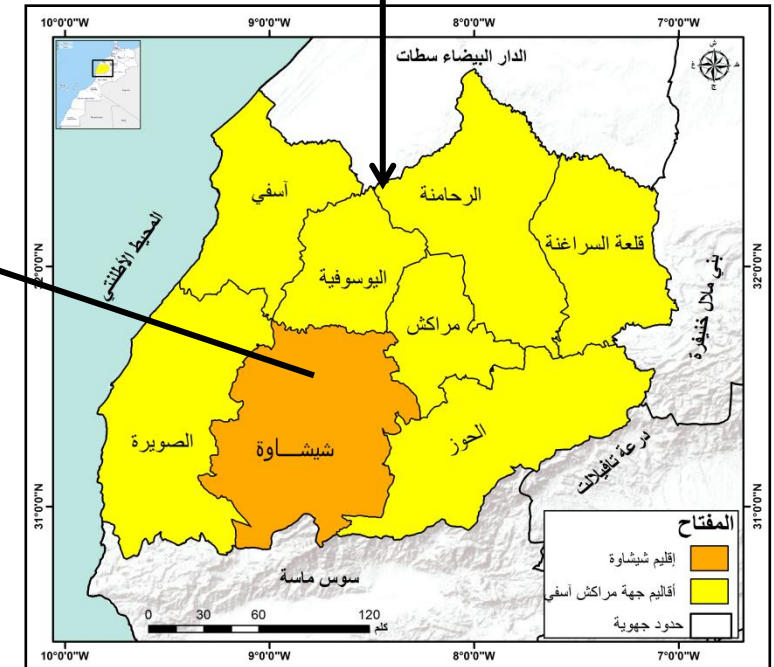
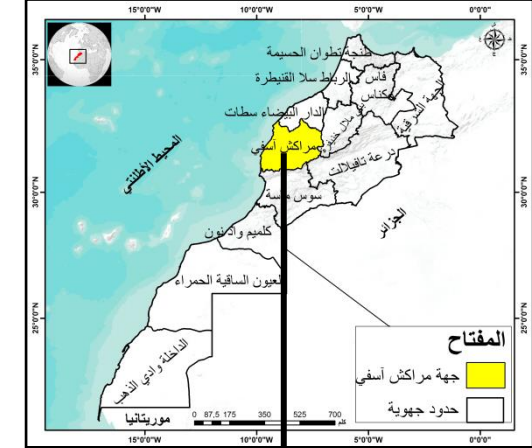
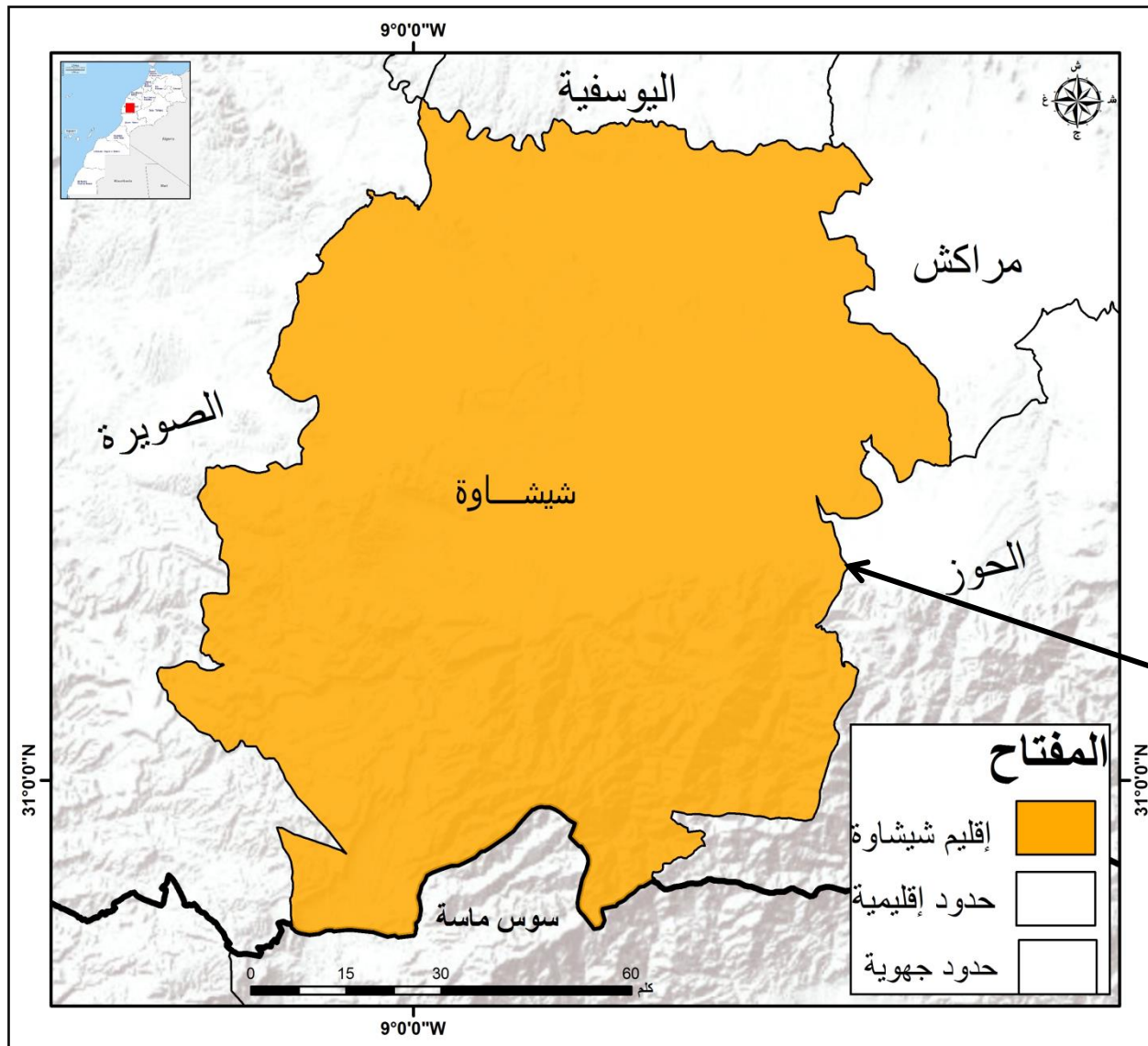
IV. تحديد منطقة البحث

نتوخى من هذه الدراسة البحث في أثر التغيرات الاجتماعية على الأسر القروية بإقليم شيشاوة المنتمي جغرافيا وإداريا إلى جهة مراكش-أسفي. فالتحقق من صحة الفرضيات التي صرحنا بها منذ البداية، يستوجب منا جمع المعطيات الميدانية اللازمة لهذا التحقق من خلال تطبيق أداة البحث على عينة من الأسر القروية القاطنة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، والعمل على الاستثمار العلمي للنتائج المتوصل إليها. ولكي نلم بكل ما يتعلق بهذا الموضوع، سلكنا خطأ منهجيا يعتمد جمع المعلومات الخاصة بمنطقة البحث، من حيث التعريف الإداري، والموقع الجغرافي، والمؤهلات الاقتصادية، والموارد الطبيعية، والعلاقات الاجتماعية، والتي تحدد إقليم شيشاوة كمجال بشري وطبيعي واجتماعي واقتصادي سباق في الظهور من بعض المدن التي أمست اليوم مدنا حضرية كبرى (الخريطة رقم 1)، وكدلالة لغوية تدل في بعض المراجع التاريخية على مكان الدجاج أو على مكان مليء بالتلال والهضبات. فتاريخ شيشاوة حاضر

12- أعرب عبد الهادي، مؤسسة الفقيه بالمجال القروي: دراسة لتغير مكانة وأدوار فقهاء الشرط بالمغرب، نص المداخلة الذي ألقى في الندوة التي نظمتها مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث تحت عنوان: "إشكالية الدين والتدين: أسئلة، مقاربات، نماذج"، الرباط، المغرب، بتاريخ 6.5 أكتوبر 2013، ص 3.

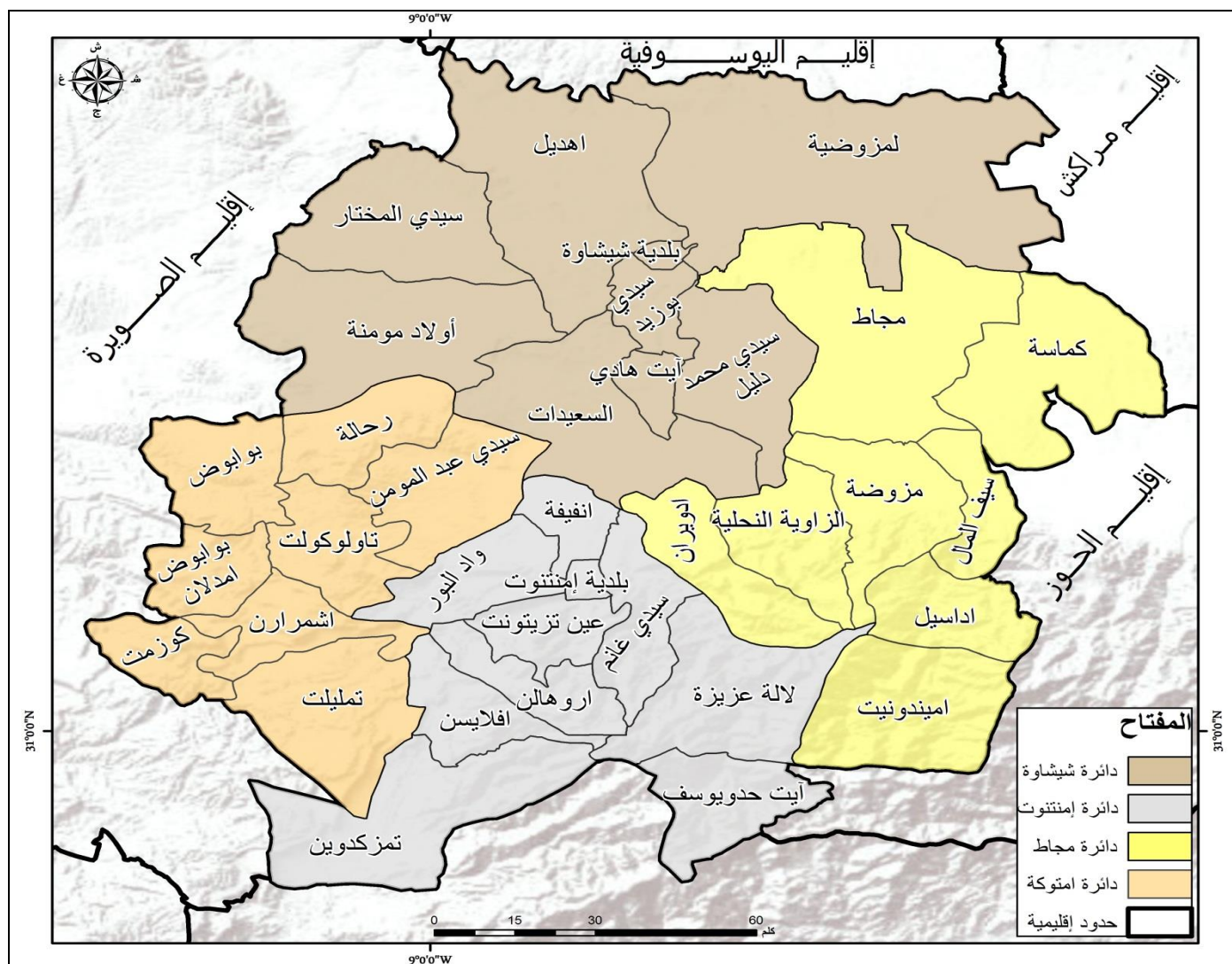
في الدولتين: المراتبية والسعدية اللتين اتخذتا من مراكز قاعدة لها، كما أن شيشاوة لم تكن منطقة جبلية في البداية، بل الشيشاويون فقط سكنوا الجبال بسبب المضايقات البرتغالية.

الخريطة رقم 01: توطين إقليم شيشاوة داخل التراب الوطني



أحدث إقليم شيشاوة بموجب المنشور رقم 2-91-90 بتاريخ 1 يناير 1991، المتمم لظهير رقم 1-59-351 بتاريخ 2 دجنبر 1959 المتعلق بالتقسيم الإداري، ويعد أحد الأقاليم المكونة لجهة مراكش-أسفي، يمتد على مساحة 6872 كلم مربع بكثافة سكانية تبلغ 45 نسمة/كلم²، مقابل 40216 كلم مربع على الصعيد الجهوي بكثافة سكانية تبلغ 135 نسمة/كلم²، ويتكون من باشويتين (باشوية امتنانوت وباشوية شيشاوة)، وأربع دوائر (دائرة امتنانوت ودائرة شيشاوة، ودائرة امتوكة، ودائرة مجاط)، وستة عشر قيادة وأربع ملحقات إدارية، وجماعتين حضريتين و33 جماعة قروية (الخريطة رقم 2). يقع إقليم شيشاوة في مثلث استراتيجي بين مراكش، الصويرة وأكادير، يحده إقليم الصويرة في الغرب، وإقليم الحوز وعمالة مراكش في الشرق، وإقليم اليوسفية في الشمال وإقليم تارودانت في الجنوب. يشكل موقعه الاستراتيجي ممراً جغرافيا نحو جنوب المملكة ونحو الغرب في اتجاه الصويرة وأسفي.

الخريطة رقم 02: الجماعات القروية حسب التقسيم الإداري لإقليم شيشاوة



المصدر: عمل كرطوغرافي اعتمادا على خريطة التقسيم الإداري للمغرب 2015

يتميز سطح الأرض بإقليم شيشاوة الذي ينتهي إلى الزمن الجيولوجي الثاني والثالث، بالتنوع الكبير، حيث يرتفع كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، إذ أن حوالي 40% من مساحة شيشاوة عبارة عن سهل، يسير باتجاه مجرى نهر تانسيفت بين ارتفاع 300 و600 متر، ويشكل سهلا واسعا يشمل كل جماعات دائرة شيشاوة. أما وسط الإقليم والممتد إلى حدود إمنتانوت، فيشكل نقطة ربط بين السهل والجبل على شكل دير، تسوده ارتفاعات معتدلة عبارة عن هضبات وتلال تنحدر كلما اتجهنا نحو الشمال. ويشكل الدير 16% من مساحة شيشاوة. أما القسم الجنوبي فهو عبارة عن منطقة جبلية تشكل 44% من مساحة الإقليم، وهي جزء من الأطلس الكبير الغربي مكون من ارتفاعات مهمة. كما يعرف الإقليم بتكويناته الصلصالية والكلسية، وتنوع تضاريسه، والتي يغلب عليها المجال الجبلي بنسبة 35% من مجموع مساحته الإجمالية، وتتنوع إلى ثلاث مجموعات تضاريسية كبرى هي: المنطقة الشمالية التي تمتد لتغطي الجزء الأكبر من القسم الغربي من سهل الحوز، وتمثل نسبة 53% من المساحة الكلية للإقليم، تتميز بانبساطها الكبير، وتموجها اللولبي، وبروز سطوح صخرية للكلس المستنقي أو تلال هرسينية ذات صخور صلبة كالشيسيت والكوارتزيت، ويتناقص ارتفاعها من الجنوب حيث يصل 233م إلى الشمال بمجرى واد تانسيفت حيث لا يتعدى الارتفاع 33 م، وتضم الجماعات التابعة إداريا لدائرة شيشاوة، والجماعات الشمالية لدائرة مجاط. ثم المنطقة الوسطى، والتي تشمل منطقة الدير، وتستحوذ على نسبة 12% من المساحة الكلية للإقليم، تمتد من إمنتانوت إلى مشارف أمزميز. وتتواجد بها مخارج الأودية التي تستغل في الزراعة المسقية، ويفصل بينها مدرجات بينهرية جافة. وتضم الجماعات التابعة لدائرة مجاط (أسيف المال و امزوضة و الزاوية النحلية وادويران، والجماعات التابعة إداريا لدائرة إمنتانوت (نفيفة وإمنتانوت و شمال جماعة سيدي غانم) ، والجماعات التابعة لدائرة متوكة (سيدي عبد المومن، وبوابوط، وتاولوكوت و إشمران و تيمليلت). وأخيرا، المنطقة الجنوبية التي تقع بأقصى الجنوب من الأطلس الكبير الغربي، وتتكون من قمم عالية وهضاب مثل مولاي علي وهضبة تيشكا وأحواض نهرية أهمها سكساوة وأسيف المال وإمنتانوت. أما من حيث التكوين الجيولوجي لهذه المنطقة، فتتكون بنيتها التضاريسية من ثلاث مناطق متباينة: منطقة السهل عبارة عن مساحة شاسعة ذات تضاريس مبسطة، يبلغ ارتفاعها 1000 متر، ومنطقة سفوح الجبال، تربط السهل بسلسلة جبال الأطلس الكبير، وتمتد من إمنتانوت إلى أيت أورير (إقليم الحوز)، ومنطقة جبلية مكونة من طوابق، تنحدر تدريجيا اتجاه

الغرب واتجاه الأطلس الكبير الغربي. وتلعب تضاريس جنوب الإقليم، والتي تشكل من مرتفعات جبلية يصل علوها إلى 1300م دورا أساسيا في تلطيف حرارة الصيف المرتفعة.

يتميز إقليم شيشاوة بوضعية مناخية خاصة، تتمثل في التساقطات المطرية الضعيفة كليا، والمختلفة مجاليا، وغير المنتظمة زمانيا، إذ لا توجد لها فصلية واضحة، تساعد على القيام بأنشطة تنموية وبشرية هامة، كما تعرف من الناحية الحرارية وجود شتاء بارد وصيف حار، تزداد فيه معدلات التبخر، والتي تؤثر على الموارد المائية بشكل عام، كما تؤدي الرياح القوية دورا كبيرا في تعرية التربة بسبب عدم وجود حواجز تعترض طريقها، ووجود تربة جافة غير محمية بغطاء نباتي، ومن ثم تزايد مظاهر الجفاف بالمنطقة. فالمناخ الشبه جاف هو السائد في معظم المناطق القروية بإقليم شيشاوة، ويتميز بمدى حراري سنوي يصل إلى 30 درجة، وهبوب رياح الشرقي صيفا، وضعف التساقطات التي تتراوح بين 200 و300 ملمتر في المتوسط، والتي ترتفع في مرتفعات الأطلس الكبير الغربي، وتنخفض في اتجاه الشمال. وتعتبر المعدلات الشهرية المسجلة في الحقبة الممتدة ما بين 1997 و2007 ضعيفة بشكل عام باستثناء شهري يناير وأكتوبر حيث تفوق نسبة التساقطات المطرية 40 ملم، في حين تعتبر الفترة الفاصلة بين شهري مايو وشتنبر فترة جافة. ويعتبر تراجع معدل التساقطات المطرية وضعفها عائقا أمام تطور النشاط الفلاحي رغم وجود أراضي صالحة للزراعة.

تضم إقليم شيشاوة فرشات مائية متباينة أهمها فرشة سهل مجاط التي تبلغ طاقتها 233 لتر في الثانية، ويزيد عمقها عن 23متر، وفرشة أولاد أبي السباع التي تقدر طاقتها بـ 337 لتر في الثانية. وفي المقابل، تنتشر مساحات شاسعة في الإقليم، تنعدم فيها المياه سواء السطحية أو الجوفية، ويعتمد السكان فيها على مياه السيول العرضية ومياه الأمطار لملء مطفيات مهيأة لخزن مياه الشرب، إذ تحتوي بجماعة السعيدات لوحدها على 242 مطفية، فردية وجماعية. وتتمثل أهم الأودية بالإقليم في واد أسيف المال الذي يتميز بجريان موسمي، ينبع من الأطلس الكبير، ويمتد مجراه إلى أن يلتقي بواد تانسيفت، حيث يعد من روافد الضفة اليسرى لهذا الأخير، وهو ذو اتجاه عام من الجنوب نحو الشمال، ويقدر معدل صبيبه السنوي بـ 0.34 مليون متر مكعب. أما واد شيشاوة، فيعتبر الواد الأكثر أهمية بالإقليم، ويتخذ اتجاهها عاما من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي، ويمتد حوضه من المنطقة الجبلية لإمنتانوت ليرفد واد تانسيفت على الضفة اليسرى بالقرب من عريب المحجوب. ويتميز واد شيشاوة بدوام نسبي، ويتلقى العديد

من العيون التابعة من الطبقات الكريتناسية بجنوب المدينة. بالإضافة إلى تلقيه عدة روافد جبلية أهمها واد "سكساوة" الذي يقدر صبيب به 40 مليون م مكعب، وواد إمنتانوت الذي يقدر صبيب به 3.22 مليون م مكعب، وواد أمرناس.

الجدول رقم 01: توزيع أفراد العينة حسب الجماعات القروية بإقليم شيشاوة

الجماعات القروية	مجموع السكان	مجموع الأسر	التمثيلية ب%	عدد الأسر لكل جماعة
جماعة أهديل	10819	1115	2,03	23
جماعة السعيدات	5372	1732	3,16	55
جماعة أولاد مومنة	7099	1363	2,48	34
جماعة أيت هادي	7147	1503	2,74	41
مجل جماعة سيدي المختار	8004	1594	2,91	46
جماعة سيدي امحمد دليل	5113	998	1,82	18
جماعة سيدي بوزيد الركراكي	8674	1806	3,29	59
جماعة لمزوضية	23933	4202	7,66	322
جماعة ارحالن	5468	1107	2,02	22
جماعة افلا يسن	7954	1695	3,09	52
جماعة أيت حدو يوسف	5846	964	1,76	17
تمزكديون	6916	1432	2,61	37
جماعة سيدي غانم	8730	1782	3,25	58
جماعة عين زيتون	4229	849	1,55	13
جماعة للا عزيزة	8247	1463	2,67	39
جماعة نقيفة	6209	1397	2,55	36
جماعة واد البور	4238	956	1,74	17
جماعة اشمرارن	6830	1344	2,45	33
جماعة بوعبوط	11346	2213	4,03	89
جماعة بوعبوط امدلان	6889	1386	2,53	35
جماعة تاوولوككت	9890	2084	3,80	79
جماعة تمليت	6766	1401	2,55	36
جماعة رحالة	5260	1111	2,02	22
جماعة سيدي عبد المومن	7308	1616	2,95	48
جماعة كوزمت	3255	714	1,30	9
جماعة اداسيل	6899	1307	2,38	31
جماعة ادويران	15108	3009	5,48	165
جماعة اسيف المال	7383	1523	2,78	42
جماعة الزاوية النحلية	9409	1693	3,09	52
جماعة امزوضة	19246	3870	7,05	273
جماعة امندونيت	10480	1713	3,12	53
جماعة كماسة	8354	1777	3,24	58
جماعة مجاط	11169	2153	3,92	84
المجموع	279590	54866	03	1646

المصدر: الإحصاء الوطني للسكان والسكنى لسنة 2014

٧. العينة المعتمدة في البحث

ترتبط موضوعية ومصداقية نتائج البحث بنوع العينة، ومدى تمثيلها للمجتمع الأصلي للبحث. لهذا، سلكنا في تحديد عينة بحثنا، منطق الاختيار العشوائي الذي يوفر نفس الحظوظ والفرص لجميع وحدات المجتمع الأصلي في الدخول إلى العينة عند الأخذ، وذلك بعد مرحلة تنفيذ دراسة استكشافية واستطلاعية لمجتمع البحث، بهدف الإحاطة الشاملة بأهم مميزات التشكيلة الاجتماعية التي تميز العناصر المشكلة لعينة البحث، بالإضافة إلى رصد ملامح ومظاهر التغير الاجتماعي الذي عرفته وتعرفه الأسر القروية.

بدأت إجراءات الدراسة خلال الموسم الدراسي 2018-2019، واختيرت عينة البحث وفقا لشروط أهمها العلاقة المباشرة بالموضوع، حيث روعي في هذه العينة أن تشمل جميع مناطق شيشاوة. وتراعي التقطيع الترابي، والتوزيع الجغرافي للجماعات القروية المعتمد في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وكما توضح المعطيات الواردة في الجدول رقم 01، فإن ضمان قدرة هذه العينة على تمثيل المجتمع الإحصائي المدروس البالغ 54866 أسرة، يستوجب اختيار عينة عشوائية تتكون من 1646 أسرة قروية، بنسبة تمثيلية تبلغ 3% من المجتمع الإحصائي، تنتمي إلى 33 جماعة قروية من أصل 228 جماعة قروية على الصعيد الجهوي، و1282 جماعة قروية على الصعيد الوطني، موزعة على امتداد النطاق الجغرافي لإقليم شيشاوة، بمعدل يتراوح ما بين 18 أسرة بجماعة سيدي محمد دليل و321 أسرة قروية بجماعة مزوضه. وتقترب هذه النسب من متوسط عدد الأسر بكل جماعة قروية على المستوى الوطني الذي يبلغ 25,1 أسرة لكل دوار.

٧.١. المنهج المعتمد في البحث

تستوجب الخصوصيات التي ينفرد بها البحث في القضايا الاجتماعية، من "الدارس الثاني في اختيار المنهج الذي يعتمد على إنجاز دراسته، لاسيما أن إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية لا تزال تطرح بشدة وبعمق، كلما تدرجت مواضيع الأبحاث، وتداخلت الجوانب الاجتماعية فيها بالجوانب الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية"¹³. هذه الخصوصيات تؤكد أن العناية بموضوع ما في علم الاجتماع، "لا يقتصر على ما هو موضوعاتي بل على الجانب المنهجي

13- ميري يمينه، مرجع سابق، ص 128.

أيضا، الذي يشكل نصف البحث¹⁴، مما يفرض تنوع أساليب ومناهج البحث الاجتماعي بحسب طبيعة موضوع الدراسة، والهدف المتوخى من القيام بها، والأداة المستخدمة في جمع المعطيات الخاصة بها. فالبحث في أثر التغيرات الاجتماعية على الأسر القروية بإقليم شيشاوة، يستحضر ما أكدته محمد الويز بكون "الحديث عن المناهج داخل العلوم الاجتماعية يتأرجح بين منهجين أساسيين: المنهج الكمي والمنهج الكيفي، ولكل منهج طريقه واستخداماته التي تميزه عن الآخر"¹⁵، الشيء الذي يقتضي تنوعا في الأساليب المنهجية، بين المناهج العلمية التي يتم توظيفها في الدراسات السوسيولوجية، والمناهج المستعملة في تخصصات الدراسات الاقتصادية والقانونية والدينية. ويفضي هذا التنوع إلى توظيف المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة المتغيرات الرئيسية لموضوع البحث، والمنهج التاريخي لمقاربة ظاهرة التغير الأسري القروي وفق مقاربة خطية في المجتمعات القروية، والمنهج المقارن لمقارنة وضعية الأسر القروية قبل وبعد حدوث التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمقراطية التي لحقت الأسر القروية، والمنهج التجريبي الذي يعتمد تقنية الملاحظة¹⁶ في تناول الظاهرة في واقعها الحقيقي، والمنهج الوثائقي لانتقاء المعلومات المنشورة أو غير المنشورة، والمراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع. كما لجأنا في هذا البحث إلى استخدام أدوات البحث العلمي المعروفة للحصول على المعلومات والبيانات الضرورية للبحث الميداني كأسلوب الاستمارة بهدف جمع أكبر عدد من المعطيات الميدانية حول الموضوع، والملاحظة المباشرة لمتابعة الظاهرة المدروسة في واقعها الحقيقي، والتي صنفنا كوسيلة أساسية لجمع المعلومات عن الأسر القروية بإقليم شيشاوة، وذلك بالانتقال إلى القرى والدواوير، والاتصال المباشر بالسكان القروية، وفتح حوار معهم بهدف جمع المعطيات المطلوبة. فضلا عن تعزيز هذا العمل بالبحث الوثائقي الموسع. ويتجلى الغرض الأساسي في الجمع بين هذه الأساليب الثلاثة في رغبتنا في تجاوز الصعوبات العلمية التي ترافق الدراسة الميدانية لمساءلة تصورات الأسر القروية لواقعها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والديمقراطي الجديد، وتمثيلات أفرادها للقيم والنظم والمؤسسات والأدوار والوظائف التي تستوجبها عملية التكيف مع التغيرات الاجتماعية، وما تفرزه من الصدام بين الماضي والحاضر، بين الثابت والمتحول، بين القديم والجديد، بين المثال والواقع، بين الذاكرة والراهن، بين المقبول والمرفوض، بين الخاص والعام، بين الأصل والمستورد. فلفهم "العلاقة التي تنتظم بين الاعتقادات

¹⁴ - الويز محمد، مرجع سابق، ص 38.

¹⁵ - الويز محمد، مرجع سابق، ص 68.

16 - Michel Andrée, la sociologie de la famille, Paris : La Haye, Mouton ,1970, P 124.

المنتجة وواقع التحولات التي عرفها مجالهم الجغرافي والاجتماعي بالأوساط القروية. ولتأطير هذه الخطوات منهجيا، زاجنا بين التاريخ والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا، لأن دراسة أي واقع اجتماعي تستلزم استقراء الماضي، وفهم طبيعة العلاقة التي تربطه بالحاضر، غير أننا لم نقصر اهتمامنا بالتغير عند حدود المقارنة بين الماضي والحاضر، إنما اتجهت مساعيها إلى تجاوزها؛ كما لم نحصر فهمنا للتغير في بعده الكرونولوجي أو الخارجي فقط، ولكن بمتابعته من داخل ذاكرة المبحوثين وعبر قراءة لتمثلاتهم¹⁷. وضمنا لنجاعة التعدد المنهجي الذي اعتمدناه في بحثنا، نوعنا تقنيات جمع المعطيات بين التقنيات الكمية، وتلك التي تصلح للمعطيات الكيفية، وقمنا بالبحث الاستطلاعي بتجمع سكاني بمنطقة البحث، و هو دوار مواشفال التابع لجماعة انيفة، حيث تم ربط الاتصال ببعض الأسر القروية لمعرفة الردود الأولية حول الإشكالية المطروحة، وإلقاء نظرة عامة حول تجلياتها العامة، محاولين الكشف عن أسباب ونتائج أثر التغير الاجتماعي على بنية الأسر القروية بهذه المنطقة، وكذا بغية التحضير الجيد لبعض الأسئلة التمهيديّة للاستمارة، ومحاولة الإلمام بالموضوع من كل جوانبه.

(1) المقاربة الميكروسوسيولوجية

يتجلى الهدف في اعتماد المقاربة الميكروسوسيولوجية في الكشف عن الحقيقة العلمية لدراسة أثر التغير الاجتماعي على الأسر القروية، وتفادي إلغاء واقع الاختلاف بين المناطق والمجالات المشكلة لميدان البحث الذي تسبب فيه المقاربة الماكروسوسيولوجية، وتحقيق الوصف الدقيق للمعطيات الميدانية، وتحقيق التكامل بين مختلف أدوات البحث المناسبة للدراسة الميدانية من خلال الملاحظات المباشرة، وتعبئة الاستمارات، وإثرائها بالبحث الوثائقي.

(2) المقاربة الوصفية

تقتضي المقاربة الوصفية توظيف المنهج الكمي الذي يعتمد على المسح الاجتماعي الشامل بالعينة، ويمكن من تجاوز الصعوبات الناتجة عن شساعة مجال ومجتمع البحث. فهذا المنهج يتيح جمع معطيات ميدانية كافية للدراسة العلمية للموضوع، ويوفر كافة الإجراءات التي تساعد على اكتشاف الوقائع المختلفة للعمليات، والخطط المعدة لتحقيق فهم سليم للتغيرات الواقعة في المجتمع المستهدف. وتستهدف هذه المقاربة الاستكشافية والميدانية، وصف النماذج التفسيرية التي يدلي بها المستجوبون حول تغير الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمغرافية

¹⁷ - أعراب عبد الهادي، مرجع سابق، ص 3.

للأسر القروية بإقليم شيشاوة، وملائمتها لتحليل مؤشرات ومقاييس الموضوع التي تتناسب في دراستها مع المنهج الكمي، وإمكانية معالجة البيانات بعد تكميمها، وتفرغ المعطيات في جداول تحتوي أرقاما ومعطيات إحصائية، وتسهيل مهمة فهم هذه المعطيات، وتأويلها وتفسير العلاقات القائمة بينها، فضلا عن قدرة هذا المنهج في الجمع بين عمليتي التحليل والتفسير أثناء العمل على المعطيات الميدانية.

(3) المقاربة النسقية

اعتمدنا على المقاربة النسقية لحاجتنا لدراسة وتحليل مختلف التغيرات التي طرأت على الأسر القروية بإقليم شيشاوة، وذلك من خلال اتساقها، وترابطها، وتفاعلها، وانتظامها، وانسجامها، لا من حيث تنافرها، وانفصالها وانعزالها. فالهدف الموجه لنا في هذا البحث هو بناء نموذج من التفكير السوسيولوجي الشامل، الذي بإمكانه دراسة التفاعلات الدينامية القائمة بين الأسر القروية والتغيرات الاجتماعية، وليس مجرد البحث في الأسباب والمظاهر والنتائج. فهذه المقاربة تقتضي العمل على الإمساك بزمام التحليل النسقي الذي يضمن دراسة جميع المكونات الأساسية لأثر التغير الاجتماعي على بنية الأسر القروية، والتخلي عن الدراسة الضيقة والمعزولة للظاهرة بعيدا عن السياق العام الذي يحتضنها، والتطرق لها في علاقاتها المتعددة بأنواع التغيرات التي عرفت الأسر القروية في أبعادها الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

VII. الأدوات الموظفة في إنجاز البحث

يستلزم تنوع مجالات تأثير التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي على تغير المقومات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمغرافية للأسر القروية بإقليم شيشاوة، تعدد أساليب وأدوات وتقنيات جمع المعطيات انسجاما مع الطبيعة الاستكشافية الميدانية للموضوع.

(1) البحث الوثائقي

تنطلق الدراسة السوسيولوجية لموضوع الدراسة من البحث في الوثائق والمراجع، واستكشاف مختلف النظريات لدراسات السابقة للموضوع، واستخلاص المعلومات والمعارف والحقائق المتصلة به، والمتناثرة في الوثائق، والمصادر والمراجع المتنوعة والمتعددة والمتفرقة¹⁸. وقد مكنتنا تقنية البحث الوثائقي من استعراض كرونولوجي للتغيرات

18- عوايدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 81.

الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمغرافية التي لحقت الأسر القروية، وما نتج عن هذه التغيرات من ظواهر ومستجدات جديدة، غيرت من جوهر وشكل الأسر القروية. كما مكنتنا هذه التقنية من رصد العوامل الأكثر فاعلية في تسريع التغيرات العميقة التي تمس كيان الأسر القروية، واستثمار الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وتوظيف المعطيات الإحصائية، وتحليل التقارير المنجزة، فضلا عن الاستعانة بالوثائق والسجلات والأرشيف الموجود بمجموعة من المؤسسات العمومية والمصالح الإدارية، والتي تخدم غرض البحث العلمي في موضوع هذه الدراسة. وقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في هذا البحث، بين الاطلاع على المراجع المتنوعة، الورقية منها والرقمية، باللغات الثلاث، العربية، الفرنسية والإنجليزية، وتصفح المواقع الإلكترونية المشهود لها بالموضوعية العلمية، والأطروحات الجامعية المطبوعة والمخطوطة، والمقالات والدراسات المنشورة في مختلف المجالات العلمية المحكمة والمصنفة، والتقارير الصادرة عن مختلف الهيئات والمعاهد الوطنية والدولية، والأرشيف الوثائقي الموجود بالمصالح الخارجية لإقليم شيشاوة.

(2) تقنية الاستثمار

أعدت استمارة البحث بناء على تعدد القراءات المنهجية لأثر التغيرات الاجتماعية على الأسر القروية، وتحليل المؤشرات التي تضمنها مواقف أفراد العينة، وآرائهم حول الموضوع. فالاستمارة موجهة إلى الأسر القروية بالدرجة الأولى، ثم إلى الفاعلين الاقتصاديين والإداريين والاجتماعيين والسياسيين بإقليم شيشاوة بالدرجة الثانية، وذلك بغية رصد الاختلاف بين الأسر القروية التي تمكنت من التحرر من الطوق الثقافي والاجتماعي الموروث ومواكبة التغيرات المختلفة التي يعرفها المجتمع القروي، والأسر القروية الراضية لكل تغيير يستهدف بنائها وتشكيلها وحياتها ونمط عيشها. وقد صممت الاستمارة المعدة لجمع المعطيات الميدانية، وفق نموذج يغفل اسم المستجوب، ويحتوي على عدد كبير من الأسئلة التي تتناول الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والديمغرافية، وتسهل مأمورية استعمالها وتعبئتها، وتراعي في جانبها التقني أن تكون الإجابة على كل سؤال بالاختيار الثنائي أو المتعدد. هذا الشرط التقني جعل الاستمارة المعدة تتكون من الأسئلة الموزعة على محاور البحث، والمتضمنة لمعلومات أولية عن المبحوثين وأسرههم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وأسئلة رئيسية حول موضوع الدراسة. وقد روعي عند صياغة الأسئلة واختيارها أن تكون واضحة ومفهومة، تتناسب مع المستوى الثقافي للمبحوثين، وأن تتجنب إنجازها على شكل عمل

¹⁹ مونوغرافي للوسط القروي، وأن تقارب الإشكالية من كل جوانبها الممكنة، وأن يكون مضمون الاستمارة ترجمة لفرضيات البحث وإشكاليته، مما حتم علينا منح أهمية كبرى لتحضير أسئلتها، وإعداد مضامينها وتجريبها المؤقت، ثم ترميم نواقصها فتوزيعها. وبسلوكنا هذه الخطوات، توصلنا في النهاية إلى وضع هيكلية تتضمن 18 متغير رئيسي، وأزيد من 200 مؤشر أساسي، يكون المبحوثون مطالبون بالإجابة على أسئلتها. ويبرر هذا الاختيار بالرغبة في الحصول على إجابات واضحة ذات قيمة تشخيصية، وسهولة تفرغ نتائج الاستمارة، وتفادي تجنب أشكال اللبس في صياغة محاور الاستمارة، وتيسير قياس الظاهرة انطلاقاً من نتائج الاستمارة.

يجسد التجريب القبلي لأداة الاستمارة المعدة لجمع المعطيات الميدانية حول أثر التغيرات الاجتماعية على الأسر القروية خطوة أساسية في عملية بناء الشق الميداني للبحث، حيث تم تجريبها على 10 أسر، تقطن بدوار مواشفال التابع لجماعة انيفة.

VIII. أساليب تحليل المعطيات الميدانية

تصنف دراستنا ضمن البحوث الاستكشافية التحليلية التي تتوخى الاستطلاع والتوسع في تحليل إشكالية تأثير التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي على تغير المقومات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمقراطية للأسر القروية، وتحليل النتائج المتوصل إليها، وإغناء التراكم المعرفي للظاهرة بمؤشرات جديدة محينة. لهذا الغرض، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS مع التركيز على احتساب التكرارات والنسب المئوية، واحتساب الوسط الحسابي، وإجراء اختبار (Test) وتحليل التباين (ANOVA) واستخراج معدلات الارتباط بين متغيرات الدراسة. كما تقوم منهجية تحليل المعطيات الميدانية على توظيف أسلوبين للتحليل، الأول يوظف تقنيات التحليل الإحصائي الكمي أثناء استعراض المعطيات الإحصائية، وتحليل مضامينها الكمية والرقمية، وإعادة قراءتها وترتيبها وتصنيفها وتوزيعها، واستنتاج المؤشرات والتكرارات والنسب المئوية التي تدل عليها، وصياغة الارتباطات الموجودة بين مكونات ومحاور ومتغيرات البحث صياغة كمية. والثاني، يستثمر التحليل الكيفي للمعطيات الميدانية، بتفسير المضامين الكمية لكل مفهوم أو مؤشر، وربطها بالسياق النظري والعلمي لها، واستنتاج الخلاصات العلمية الخاصة بها، والتحقق من مدى صدق الفرضيات التي انطلقنا منها.

IX. الحدود المؤطرة لمجال إنجاز البحث

(1) المجال المكاني

تم اختيار إقليم شيشاوة كمكان لإجراء الدراسة بسبب تبوء هذا الإقليم مرتبة متقدمة على الصعيد الوطني من حيث عدد القاطنين بالعالم القروي، ومن حيث بروز أثر التغيرات الاجتماعية التي لحقت الأسر القروية في مختلف خصائصها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمغرافية.

(2) المجال الزمني

يقوم المجال الزمني لبحثنا هذا الذي أجري خلال الفترة الزمنية 2018-2023 على عنصرين أساسيين، العنصر الأول يخص الزيارات الاستطلاعية لبعض المناطق القروية (انفيضة وادويران وتزتينوت واشمران وسيدي غانم) كمرحلة أولى في انطلاقة بحثنا الميداني، وتطلبت منا هذه المرحلة ما يقارب ثلاثة أشهر من الزمن المخصص لجمع المعطيات الميدانية، واستهدفت المعرفة الأولية بأحوال المبحوثين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتسهيل مهمة التقرب والتواصل معهم، وتعريفهم بالغرض الأساسي لهذه الدراسة لضمان انخراطهم في الإجابة التلقائية على أسئلة أداة البحث. أما العنصر الثاني فيخص تطبيق أداة البحث التي دامت ما يقارب سنة كاملة لتوزيع وتعبئة أدوات جمع المعطيات الميدانية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1 يناير 2021 إلى 31 دجنبر 2021. انتقلنا فيها إلى جل الجماعات القروية، واستعنا فيها بمساعدين في تعبئة الاستمارات على مستوى كل جماعة قروية.

(3) المجال الموضوعي

يتحدد الإطار الموضوعي للبحث في استطلاع آراء وتصورات الأسر القروية حول أثر التغير الاجتماعي في تغيير الكثير من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية للسكنة القروية بإقليم شيشاوة.

(4) المجال البشري

يتحدد المجال البشري للبحث في عينة من الأسر القروية التي يصل عددها إلى 1646 أسرة، عبرت عن مواقف مختلفة من التفاعل والتكيف مع التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديمغرافي الذي يستوجبه العيش في الواقع الجديد الناتج عن أثر التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة.

X. أسباب اختيار موضوع البحث

(1) اعتبار ذاتي

يتمثل الاعتبار الذاتي في معرفتنا لهذا الموضوع الذي ارتبطنا به من حيث التكوين والنشاط المعرفي والمهني المتراكم، والرغبة والاهتمام الشخصي بموضوع مظاهر العلاقة الممكنة وحدودها بين أثر التغيرات الاجتماعية بالمجتمع القروي، وتفاعل الأفراد والجماعات مع تغير البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية للأسر القروية بإقليم شيشاوة. ويمكن إجمال هذه الدوافع الذاتية للبحث في هذا الموضوع في اهتمامنا بالبحث العلمي وميولتنا العلمية، ورغبتنا الذاتية في تحقيق الارتقاء العلمي والفكري والثقافي الشخصي، واستكمال دراستنا وإثراء تكويننا في مركز علمي وأكاديمي خاص، يساعد على فهم واستيعاب كل ما يتعلق بوظائف البحث العلمي، ومواكبة المستجدات في الميدان السوسيولوجي والاجتماعي والتربوي والتنموي. فضلا عن ارتباط موضوع البحث بمجال تخصصنا الجامعي المتمثل في شعبة الفلسفة تخصص علم الاجتماع، وكوننا طالب باحث متوفر على تجربة وثقافة علمية، تؤهلني لإجراء دراسة علمية حول ظاهرة لفتت انتباهنا في ضاحية من ضواحي المغرب العميق، محاولين التعرف على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لواقع الأسر القروية، والمساهمة في تحسين الأداء والخبرة في ميدان التنمية الجهوية والمحلية، مما سيعزز جهودنا في ميدان البحث العلمي والأكاديمي، ويغني إسهاماتنا ومقالاتنا المنشورة في العديد من المنابر والمجلات العلمية الوطنية والأجنبية، والإسهام في تقدم وتطور البحث النظري والميداني حول موضوع الأسر القروية والتغيرات الاجتماعية، لأنه الموضوع الأكثر استقطابا للجهود التي تسعى إلى تنمية المجال الجغرافي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للوسط القروي.

(2) اعتبار موضوعي

يتمثل العامل الموضوعي الذي يبرر اختيار هذا الموضوع للبحث والدراسة، في ضرورة معرفة الواقع الحقيقي الذي هيأ الشروط المادية والمعنوية لانتقال الأسر القروية من نظام تقليدي إلى نظام حديث وجديد، يستوجب تغيير البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمقراطية القائمة، وما ينتج عن هذا التغير من صعوبات تتعلق بتمسك القرويين بقيمتهم الموروثة، وتشبثهم بأنظمتهم الاقتصادية التقليدية، وتوجسهم من التغير الذي يلحق حقوقهم وامتيازاتهم. فالدوافع الموضوعية للبحث في الموضوع، تتجلى في أهمية طبيعة ونوعية التغيرات الجذرية التي عرفها

المجتمع القروي بإقليم شيشاوة، ووصف وتيرة حدوثها بالسرعة والامتداد والتعدد والتداخل، وتحديد نطاق وحدود ومجالات وقوع التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتعمق في تحديد أسبابها، وتبيان انعكاساتها على الفرد والجماعة. فإذا كان المجال الحضري قد نال حقه من الاهتمام العلمي، واستحوذ على نصيب كبير من الدراسات السوسيولوجية التي تناولت قضايا التغيرات المجالية والاجتماعية والثقافية بالمغرب منذ مطلع الاستقلال، فقد حان الوقت لتوجيه أنظار الباحثين واهتماماتهم نحو دراسة هذه القضايا في المجتمع القروي كمجال ثقافي واجتماعي، يمتد على رقعة جغرافية كبيرة، ويزخر بمفارقات تختلف كلياً عن تلك الموجودة في العالم الحضري، وبالتالي المساهمة في إغناء الدراسات القروية ببحوث ودراسات علمية متأصلة ومعقدة، تسطيع مقارنة مختلف ظواهر المجتمع القروي ومؤسساته وقضاياه، منها مؤسسة الأسرة القروية كوحدة اجتماعية، تعكس كل ما يقع في هذا المجتمع القروي من صراعات وتحولات في ظل تراث ثقافي محافظ، يشكل حاجزا وعائقا أمام كل فعل أو عمل يستهدف تغيير واقع الحياة في الوسط القروي.

XI. أهمية وأهداف البحث

يعتبر البحث العلمي في ميدان الدراسات السوسيولوجية فرصة سانحة، وبابا مفتوحا للغوص في خبايا الظاهرة المدروسة، ومعرفة خلاصات الملاحظة اليومية لها، فهو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بفضل اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً²⁰. لهذا، ارتأينا اختيار البحث فيما تشهده الأسر القروية من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وديمغرافية، وذلك بهدف جعل هذه الدراسة جزءاً أصيلاً من الأعمال العلمية الهادفة إلى فهم تغير الأسر القروية في مجتمع يحكم باسم الثقافة والعادات والتقاليد والدين. كما يهدف هذا البحث المساهمة في بناء تصور متكامل حول وضعية الأسر القروية الحالية وسط التغيرات التي لحقتها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وديمغرافياً في بيئة اجتماعية مركبة الأبعاد، وشروط ثقافية وتاريخية وسياسية واجتماعية متباينة، والانفتاح على طبيعة التنوع والتباين الذي يميز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في حقول معرفية وعلمية مختلفة، والتقيد بعدم الادعاء بقدرة هذا البحث على الإحاطة الشاملة بكل الجوانب المكونة للإشكال المطروح في البحث، والتأكيد على أن العمل على هذا الموضوع حلقة مكملة لسلسلة

20- بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، منشورات وكالة المطبوعات، الطبعة الخامسة، الكويت، 1979، ص 19.

الدراسات التي أنجزت في الموضوع، وتوقع أن يلحق هذا العمل بعض الإخفاق، وربما كثير من النقائص، إلا أن اكتشافها سيدفع إلى مزيد من تجويد البحث في الموضوع. وتتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع في تتبع مسار وطبيعة انعكاس التغيرات الاجتماعية على ظهور بنيات أسرية جديدة بالمجتمع القروي، تختلف في مميزاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية عن تلك البنيات الأسرية التي كانت تهيمن على المجتمع القروي منذ نصف قرن من الزمن. فالمتتبع لمسار التغيرات الاجتماعية بالمجتمع القروي، وأثره على الأسر القروية، وعلاقة هذا الأثر بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه، يدرك القيمة العلمية التي ينطوي عليها فعل البحث في مسار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية التي تشهدها الأسر القروية، ويبرز اهتمام الباحثين بقضاياها المختلفة. هذا المعطى هو ما يوجه بحثنا نحو تحقيق الأهداف التالية:

- إغناء الرصيد العلمي السوسيولوجي بالمغرب، وتعزيز مجهوداته في إيجاد بعض الحلول لمشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية بالوسط القروي، وتحديد علاقتها بمفهوم التغير الاجتماعي، كمفهوم سوسيولوجي قديم وحديث النشأة، وقيمة تداوله في دائرة الأبحاث ودراسات العلوم الإنسانية المهمة بالعالم القروي؛
- تحليل وتفسير الظواهر المعاشة في الأسر القروية، وإعادة إبراز أهمية تناول هذه الظواهر في معرفة أثر التغير الاجتماعي على بنية الأسر القروية؛
- التعرف على المتغيرات التي أثرت على القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر القروية، وإزالة اللبس الذي يكتنف طبيعة العلاقة الموجودة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتغير الأسر القروية؛
- الكشف عن مجالات ومظاهر التغيرات التي تشهدها الأسر القروية (شكل الأسرة وحجمها، الأدوار والوظائف والمكانات الاجتماعية، وأنماط العلاقات الاجتماعية والقربانية، وبناء القوة والسلطة وغيرها، والتعرف على عناصر الثبات والتغير في البنى والقيم الأسرية التقليدية بالعالم القروي؛

XII. التحديد المفاهيمي والسياق التاريخي النظري لموضوع البحث

يعتبر الباحثون في العلوم الإنسانية الانطلاق من التحديدات المفاهيمية والخلفيات النظرية، ضرورة لاستكمال البحث في موضوع أو قضية ما، تقتضيها أدبيات البحث العلمي، وتشتربها الصرامة المنهجية في استحضار دلالات المفاهيم الأساسية لموضوع البحث، كشرط للتحديد الدقيق لقضايا الدراسة ومشكلاتها التي تعالجها. وإذا كان هذا

الحديث يصدق على مختلف العلوم الإنسانية، فإن صدق هذا الحكم تتسع دائرته حينما يتعلق الأمر بالدراسات السوسيولوجية التي يقوم اشتغالها العلمي على استعمال المفهوم بشكل مزدوج، أولاً كمفهوم إجرائي خاص بمجال معين، وثانياً كبنية علمية ومعرفية، تتقاطعها مجالات نظرية وعملية مختلفة. فتحديد المفاهيم خطوة أساسية لدراسة الإشكاليات المطروحة في إطار المقاربة التحليلية الاستكشافية للقضية المدروسة، وفهم معاني ومضامين الأبواب اللاحقة. من هنا، أثار مفهوم الأسرة والتغير الاجتماعي العديد من التساؤلات حول تحديد المصطلحات والاشتقاق والأكاديمي والسوسيولوجي والإجرائي، والخلفيات النظرية لتوجيهه وتأطير العمل السوسيولوجي حول هذه التساؤلات، مما نتج عنه خلق تراكم معرفي وعلمي كبير.

1) التحديد الدلالي للمفاهيم الرئيسية للبحث

يقوم البحث السوسيولوجي في قضايا المجتمع القروي، على تحديد المفاهيم الإجرائية المعتمدة في دراسة موضوع الأسر القروية، وتحليل تمفصلاتها، واستشراف مساراتها المستقبلية في ضوء التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، "وتوظيفها لأهميتها وقيمتها في تحليل وحصر جوانب الظاهرة المدروسة من الناحية النظرية"²¹، واعتبارها مرحلة منهجية أساسية مرتبطة بإشكالية البحث وفروضه. هذا المعطى جعلنا أولاً نوظف المفاهيم الأساسية لهذا البحث (التغير الاجتماعي، الأسرة القروية) في سياقها الإجرائي، وحقلها السوسيولوجي المؤطر لهذا الموضوع، والذي يتحدد كمجال فكري وعلمي شبه مستقل عن الاستعمال العام لهذين المفهومين، ويجسد شبكة من العلاقات المتعددة بينهما، والمطبوعة بالتجاذب الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والفكري والرمزي²². لهذا، حاولنا استعراض الآراء العلمية حول المفاهيم الأساسية الخاصة²³ بموضوع بحثنا، مسترشدين بمنهجية عملية تنطلق من الاطلاع على تعاريف مختلفة للمهتمين بقضايا التغير الاجتماعي والأسرة، وتصل إلى لحظة صياغة التعريف الإجرائي الذي يتلاءم مع طبيعة موضوع بحثنا²⁴.

21- ميري يمينة، "جريدة المدينة والمجتمع بعد إغلاق مناجم الفحم" في السوسيولوجية المغربية المعاصرة، دراسات نظرية وميدانية، تنسيق يمينة ميري ومحمد عبد الخلقي، مختبر العلوم الاجتماعية والتحول المجتمعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2019، ص 129.

22 Pierre Bourdieu, Les règles de l'art, Paris : Seuil, 1992, p353.

23-وجب التنبيه إلى أننا سنستعمل في هذا البحث مجموعة من المفاهيم مثل التغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي، والتحول الديمغرافي والمجال القروي والوحدة الاجتماعية والأسرة القروية والقيم الثقافية والخصائص الاقتصادية.

24- تؤكد مادلين قرافيتز حول أهمية التعريف الإجرائي للمفاهيم، وذلك حينما تقول: "يبقى على الباحث أن يعرف و يحدد المفاهيم التي يستعملها" نقلاً عن عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1963، ص 75.

1-1) مفهوم الأسرة

يثير مفهوم الأسرة التباسات معرفية ولغوية ودلالية، ناجمة عن المواصفات التي يتصف بها هذا المفهوم في الحقل السوسيولوجي بالمقارنة مع مفاهيم أخرى. فمفهوم الأسرة ظاهرة اجتماعية تنطوي على معنيين، معنى عام وواسع يتشكل من أبعاد سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية، ويستعمل في حقول معرفية متعددة كالعلوم الإنسانية والقانونية والطبية والبيولوجية. ومعنى خاص وضيق، يكتسي دلالاته العلمية وقيمه المعرفية انطلاقاً من استخدامه الكبير في علم الاجتماع أكثر من العلوم الأخرى، وارتباط تحديده بطبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات بكل مسبباتها ونتائجها ووظائفها. وبين الاستعمالين العام والخاص، نشأ الالتباس اللغوي والاصطلاحي في تحديد مفهوم الأسرة. فإذا استعمل هذا المفهوم في معناه العام، فإن القاعدة العلمية تستوجب تناوله في علاقاته مع المفاهيم الرئيسية والثانوية المتفرعة عنه، وتعدد مقولاته التي يفرزها كعنصر يدخل في بناء المجتمع، وتغير ترابطاته الشكلية والجوهرية بعناصر الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والأيدولوجي. أما إذا استعمل بمعناه الضيق، فيجب الاقتصار على تحليل ما يتعلق بالبنية الداخلية لهذا المفهوم، وتحليل القواعد والأسس التي يشتغل بموجبها في أداء وظائفه في المجتمع. فمحاولة إيجاد تعريف جامع وشامل لمفهوم الأسرة، وتحديد المقصود بدلالاته بصورة محددة وقطعية ليس بالأمر الهين، مادام أن العلاقة بين الواقع الاجتماعي والوعي الاجتماعي، وتزامن تغيرهما في الزمان والمكان، تجعل العملية المعرفية المنصبة على تعريف مفهوم الأسرة محكومة بالنسبية الزمانية والمكانية والتعددية²⁵.

يؤكد المهتمون بالدراسات السوسيولوجية على ضرورة مساءلة المفهوم علمياً وابستمولوجياً، كمنطلق لدراسة الظواهر الاجتماعية، وكأساس لتجاوز سجل التحديدات الدلالية لمفهوم الأسرة في الحقل السوسيولوجي، التي تفضي إلى تأويلات مختلفة ومتغيرة، ليبقى السؤال الجوهرى هنا، أين تبدأ مؤسسة الأسرة وأين تنتهي؟ قد يبدو السؤال بسيطاً لكن الإجابة عنه صعبة، لكون المقاربة السوسيولوجية تحدد العضوية في جماعة ما، كإنتاج اجتماعي يتطور عبر التاريخ، ويتخذ أشكالاً متنوعة حسب الحالات الاجتماعية. وهو ما جعل بيير بورديو يقر بوجود اتجاه عام في علم الاجتماع، يعتبر الحدود بين الجماعات أو الشرائح العمرية حدوداً اعتباطية، مما جعل علماء الاجتماع، على خلاف علماء النفس، يحددون مفهوم الأسرة استناداً إلى إطار مرجعي يتمثل في الحياة الاجتماعية، والتي تحدد الوضعية

25- منظمة اليونيسكو، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية، دمشق، المجلد الأول، مكتبة المدرسة، 1976، ص 89.

الاجتماعية للإنسان: طفل، راشد، شيخ. فالعضوية معيار في تشكيل السلوكات المحددة التي ينتظرها المجتمع، والتي تتناسب مع كل وضعية من الوضعيات السابقة²⁶، فالشباب يختلفون عن الأطفال، لأنهم في وضعية مستقلة عن الأسرة، حياتهم خالية من التبعية ومن تسلط الأهل، عكس الأطفال الموجودون في كنف الأسرة، ورعاية سلطة الآباء وسلطة المؤسسة المدرسية، أما الشيوخ فهم غير قادرين على العطاء في مهنتهم، وفي تدبير أسرهم نظرا لتقدمهم في السن، وبالتالي فإنهم يتخلون عن دورهم الاجتماعي عندما يصلون إلى سن التقاعد.

يتميز التحديد الاشتقاقي لمفهوم الأسرة في اللسان العربي بتعدد الدلالات تبعا لتعدد مجالات توظيفه، وحدود استخدامه العلمي. فكلمة (الأسرة) مشتقة من (الأسر) و(الأسر) لغة يعني: القيّد، والأسرة في عرف الناس تطلق على كل جماعة بينها رباط من نوع معين²⁷، تتكون من زوج وزوجة وأطفالهما، وتشمل الجدود والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا في معيشة واحدة²⁸، يربطهم قاسم مشترك²⁹، يتمثل في رابطة الدم أو الزواج أو القرابة أو الصداقة أو غيرها³⁰. ويعود مصطلح الأسرة في الأصل إلى كلمة "familai" المشتقة من الجذر اللاتيني "famulus"، والتي تدل على العبيد والخدم، قبل أن يتسع نطاقها الدلالي، لتشمل مجموعة الأفراد الذين يقطنون نفس المسكن أو البقعة أو الملكية. فالأسرة في اللغة اللاتينية تنظيم اجتماعي وثقافي وعلائقي لمجموعة أشخاص بينهم روابط دموية واجتماعية. يسكنون مكان موحد، ويخضعون لنظام محدد، ويؤدون أدوارا معينة³¹.

تشكل الأسرة أقدم تنظيم بشري في كل المجتمعات البشرية قديما وحديثا، فلا يكاد مجتمع بشري يخلو منها من بنياتها وهيكلها ووظائفها وقوانينها. وتستعمل للدلالة على الجماعة الإنسانية التنظيمية التي يعهد إليها بموجب الأعراف السائدة والتشريعات القانونية بدور مراقبة النظام، وضمان الاستقرار، والمساهمة في تطور المجتمع الذي يبقى مدينا في تقدمه واستمراريته لعمل الأسرة، مما يجعلها مؤسسة اجتماعية ووحدة تنظيمية وجماعة أولية في البناء العام والهيكل الكبير للمجتمع، تتكون انطلاقا من روابط الزواج و القرابة والرحم والدم والانتماء، وتهدف إلى تحقيق الأمن الروحي والنفسي، وصيانة الانتماء الاجتماعي، وتنويع النشاط الاقتصادي، وحماية الإرث الثقافي لكل الأفراد

²⁶- المنجي الزبيدي، "ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام"، مجلة عالم الفكر، العدد الأول، مجلد 35، شتنبر 2006، ص 203..

²⁷- ابن منظور، لسان العرب المحيط، ط2: 5 / 95. بيروت، دار الصادر. 1412هـ، ص 129.

²⁸- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1997م، ص 594.

²⁹- الفيروز أبادي، نفس المرجع، ص 594.

³⁰محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 79.

الذين ينتمون لهذا المجتمع³²، والتركيز على الصبغة التشاركية بين أفراد الأسرة في كل شيء، كالبیت المشترك، والتعايش المشترك، والهدف المشترك، والقدرات المشتركة، والصفات المشابهة³³. وتضم مجموعة من الأفراد تربط بينهم علاقات الزواج والدم أو التبني، يوزعون المهام والأدوار بينهم بموجب الأعراف والتقاليد والقيم التي يؤمنون بها، تتحول الأسرة خلالها إلى بنية متشابكة ومتداخلة، كل عنصر فيها بمثابة جزء من البنية، يرتبط بباقي الأجزاء بواسطة ورابط الدم والقربة³⁴، وهو ما يضيف عليه طابع التعقيد والتركيب³⁵، وتصنف ضمن المؤسسات الاجتماعية الهامة في حياة الإنسان، والتي بدونها لا يستطيع اكتساب صفته الإنسانية، ترتقي به إلى مستوى الكمال والسيادة على باقي الكائنات الأخرى³⁶.

اختلف السوسيولوجيون في تحديد مفهوم الأسرة، وانقسموا إلى اتجاهات متعددة تبعا لتعدد المدارس السوسيولوجية التي ينتمون إليها، وتنوع الاتجاهات الفكرية التي يمثلونها. ولتجاوز هذا التعدد، سنحاول التركيز على الانطلاق من بعض نماذج التعاريف التي صاغها المفكرون الغربيون والعرب لمفهوم الأسرة، ورصد أوجه التشابه والاختلاف بينها، واستخلاص تعريف مركب مانع وشامل لهذا المفهوم³⁷. فالعناصر المشتركة بين مختلف التعاريف السوسيولوجية، تتجلى في اعتبار الأسرة وحدة اجتماعية وعضوية وحيدة من نوعها، غير قابلة للانقسام، تقتضي دراستها بصورة منفصلة عن سواها، لأنها تصنف ككيان اجتماعي ضروري في حياة المجتمعات البشرية، خاضع في مكوناته ومقوماته وعناصره لتطورا وتحولات مستمرة، تنبئ على سيره في اتجاه الاكتمال الاجتماعي والنضج الفكري والنفسي³⁸.

يحدد أوغست كونت الأسرة كخلية أولى في بناء ونمو كيان المجتمع، والتي يستفتح بها مساره في التطور الاقتصادي، والتحول الاجتماعي، والتلاقح الثقافي، والتنظيم السياسي، فهي الوسط الاجتماعي الذي يضمن للمنتمين إليه الشروط الصحية والنفسية والاجتماعية اللازمة لنموهم ونشأتهم وترعرعهم، والنظام الاجتماعي الذي يسخره

32- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان الطبعة الثانية المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14 ربيع 2008، ص 121.

33- الساعاتي حسن، بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع، مصر: دار الفكر، 1946، ص 263.

34- بسري ابراهيم دعبس محمد، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي: رؤية في أنثروبولوجيا الزواج والأسرة، مصر: دار المعارف، 1995، ص 198.

35- إسمان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، عمان. الطبعة الأولى، 2005، ص 241.

36- القصير عبد القادر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت: دار النهضة العربية، 1999، ص 216.

37- فهد خالد، النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجنائية والمدنية: دار الفكر الجامعي، 2012، ص 18-20.

38- العظموي مالك، العشيرة بين الشريعة والقانون، الأردن، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014، ص 156.

المجتمع لإضفاء الشرعية على قراراته وقيمه، والأساس البيولوجي الذي يمد الحياة الاجتماعية بالأعضاء الجدد. فالأسرة هي الجماعة الأولى التي تستقبل الطفل، وتحافظ عليه خلال سنواته الأولى لتكوين شخصيته في كل جوانبها العقلية والنمائية والجسدية والفيزيولوجية والاجتماعية والانفعالية³⁹. أما إميل دوركايم فيؤكد بأن " الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينبجانه من أولاد -على ما يسود الاعتقاد- بل إنها مؤسسة تنظيمية، تكونت لأسباب اجتماعية، ويرتبط أعضاؤها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض"⁴⁰. بينما يحدد بدوي أحمد زكي "الأسرة كجماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني ويتفاعلون معا. وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب وأبنائهما، يتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة"⁴¹. وفي نفس السياق، يعرف محمد عاطف الأسرة " كجماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة، تقوم بينهما رابطة زواجية مقررّة وأبنائهما، من أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية، ممارسة العلاقات الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء"⁴². أما كريشنا فيصف الأسرة بأنها "جماعة من الأفراد تقوم بينهم علاقات على أساس القرابة، وخاصة العصب، ويكون كل منهم، بناء على ذلك، صهرا للآخر، ومجموعة من المكانات و الأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والولادة"⁴³. في حين يعرف أجبرن وفيكون " الأسرة بأنها رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالها أو دون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، وهذا ما ينطبق على الأسرة النووية، كما أن الأسرة قد تكون أكبر من ذلك، بمعنى أنها تشمل بالإضافة إلى أفراد النمط السابق وأفراد آخرين مثل الجد والأطفال وبعض الأقارب، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال"⁴⁴. كما يعرفها بيرجس ولوك بأنها مجموعة من الأشخاص ارتبطوا بروابط الزواج والدم والتبني، مكونين حياة معيشية مستقلة ومتفاعلة، يتقاسمون الحياة الاجتماعية كل مع الآخر (الزوج والزوجة، الأم، الأب، الابن والبنت) دوراً اجتماعياً خاصاً به ولهم ثقافتهم المشتركة⁴⁵. ويحددها مصطفى الخشاب "كاتحاد تلقائي تؤدي إليه القدرات والاستعدادات الكامنة في الطبيعة

³⁹- الخشاب مصطفى، دراسات في علم الاجتماع العائلي، القاهرة: عالم الكتب، 1957، ص، 249.

⁴⁰- القصير عبد القادر، نفس المرجع، ص251.

⁴¹- بدوي أحمد زكي، مرجع سابق، ص162.

⁴²- محمد عاطف غيت، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1967، ص. ص61-62.

⁴³- ديكن ميتشل، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، بيروت: دار الطليعة، 1981، ص213.

⁴⁴- محمد حسن الإحسان، مرجع سابق، ص92.

⁴⁵ - Kingsley Dérasons , Whose Relations to noe another based ,London.1957, p195.

البشرية النازعة إلى الاجتماعي، وهي بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي، فقد أودعت الطبيعة في الإنسان هذه الضرورة بصفة فطرية، ويتحقق ذلك بفضل اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر وهما الرجل والمرأة، والاتحاد الدائم المستقر بين هذين الكائنين بصورة يقرها المجتمع هو الأسرة، فالحصول على ثمرات لهذا الاتحاد شرط ضروري لاستكمال الأسرة مقوماتها الذاتية"⁴⁶. وحدد تعريف قاموس الاجتماع "الأسرة هي جماعة بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة يقوم بينهما روابط زواجية، ومن أفراد تربط بينهم صلة القرابة والرحم، وتساهم الأسرة في النشاط الاجتماعي في كل جوانبه المادية والروحية والعقائدية والاقتصادية وللأسرة حقوق مثل: حق الصحة، وحق التعلم، وحق السكن الأمن، كما للأسرة واجبات مثل نقل التراث واللغة عبر الأجيال، والوظيفة"⁴⁷.

2-1 مفهوم التغير الاجتماعي

نال مفهوم التغير الاجتماعي من الحظوة ما لم ينله مفهوماً آخر من مفاهيم علم الاجتماع، وهو ما يدل على الدور الحاسم الذي يلعبه مفهوم التغير الاجتماعي في تحديد معالم الوجود الإنساني، الفردي والجماعي، وتشديد أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلائقية. وباعتبار التغير حقيقة وجودية تعيشها مختلف الكائنات الحية، فإن مميزات هذا المفهوم في الوجود البشري، تزيده تعقيداً وصعوبة في تحديد ماهيته ودلالته. فلقد أثار هيراقليطس هذه الصعوبة مبكراً، ودفن جهود مختلف العلوم الإنسانية في سعيها لتعريف مفهوم التغير بصفة عامة، ومفهوم التغير الاجتماعي بصفة خاصة، وذلك من خلال قولته الشهيرة "أيها الإنسان، لا تنزل النهر الواحد مرتين، فإن مياهه تتجدد باستمرار من حولك"، مما يوضح أن التغير الاجتماعي قانون الوجود الاجتماعي والكوني، يضفي الحياة على هذا الوجود الإنساني، ويؤكد أن عدم الاستقرار على حالة واحدة ظاهرة طبيعية، تعبر عن سعي الإنسان نحو التطور والتحول إلى الأفضل.

يشق التغير في اللغة العربية من كلمة غير، ويقال تغيّر الشيء أو العنصر أو المادة عن حاله، أي تحول من وضع إلى آخر، وغيره، جعل غير ما كان، أي حركه وبذله، ومصدر التغيّر يعني التحويل والتبديل. والتغير يستوجب الاختلاف بين السابق واللاحق، بين القديم والجديد، بين القائم والمأمول. ويشير مفهوم التغير الاجتماعي في معناه العام إلى

⁴⁶ - زيدان عبد الباقي، الأسرة والطفولة، القاهرة: مكتبة وهبة، 1982، ص 261.

⁴⁷ - سليمان خالد، أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال، مقاربة نقدية، مجلة عالم الفكر، المجلد: 30، العدد: 3، 2002 ص 137.

التحولات المختلفة التي تشهدها المجتمعات البشرية، وتمس بنائها الاجتماعي، ونسقتها الاقتصادي، وتنظيمها السياسي، وهويتها الثقافية، ومؤسساتها التنظيمية خلال مدة زمنية محددة، وفي مجال جغرافي معين. وقد ظل هذا المعنى العام سائدا منذ صدور كتاب "ثروة الأمم" لأدم سميث إلى حدود نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، حيث ستعرف دلالة هذا المفهوم نقلة نوعية، وانتشارا واسعا في الاستعمال والتوظيف. وبشكل ويليام فيلدنج أكبورن محطة فاصلة بين الحقبين، وذلك من خلال مؤلفه "حول التغير الاجتماعي"، والذي أصدره سنة 1922، والذي ساهم في تحرير مفهوم التغير الاجتماعي من معانيه التقليدية والمتداولة لمدة زمنية طويلة تتجاوز قرنا من الزمن، والذي يحصر التغير الاجتماعي في عملية التقدم نحو الأمام، بينما يشمل هذا المفهوم في حقيقته احتمالي التقدم والتراجع، ويمس مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فالتغير الاجتماعي واقع يعيشه كل مجتمع، وجوهر الوجود الاجتماعي، ووسيلة تخلصه من الأوضاع القائمة، سواء بالتقدم نحو الازدهار والرقى والنمو أو التراجع والانحيار والتراجع. بهذا المعنى، يجد المجتمع البشري نفسه أمام خيارين، التفاعل مع التغير الاجتماعي، والخضوع لقوانينه وضوابطه وعملياته، أو مقاومة هذا التغير الاجتماعي، والتصدي لمفعوله.

يعرف إبراهيم العسل مفهوم التغير الاجتماعي "بأنه ظاهرة طبيعية تخضع لها نواميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة والتي تفضي إلى تغير دائم"⁴⁸. بينما يشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه "التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة"⁴⁹. ويؤكد ريد فيلد أن التغير الاجتماعي يحدث في المجتمعات نتيجة التفاعل الذي يكون بين مراكز المدن وما يوجد فيها من تقاليد، بينما يحافظ السكان في القرى على القيم والعادات القديمة⁵⁰. في حين يذهب فرنسيس ألين إلى أن التغير الاجتماعي يتضمن تغيرات في أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق خلال فترة زمنية معينة⁵¹. أما عبد الباسط محمد حسن فيرى بأن التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة، ويصيب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم أو المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو

⁴⁸ - العسل إبراهيم، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، 1997، ص 54.

⁴⁹ - غيث عاطف، مرجع سابق، ص 25.

⁵⁰ - غيث عاطف، مرجع سابق، ص 191.

⁵¹ - زيد محمد الرماني، اقتصاد الأسرة. الرياض، السعودية: دار طريق النشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 47.

نوع العلاقات السائدة، وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية و الاقتصادية، وقد يكون التغير معنويا يستهدف تغير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم⁵².

يعتبر الاهتمام بتحديد دلالة مفهوم التغير الاجتماعي قديم قدم التفكير الاجتماعي، فقد تناول الفكر الأسطوري، وتطرق إليه التأمل الفلسفي، ودرسه البحث العلمي، الشيء الذي ساهم في تحقيق رصيد معرفي كبير، انعكس على صعوبة إمكانية اتفاق علماء الاجتماع على تعريف موحد لمفهوم التغير الاجتماعي، وتفسر هذه الصعوبة بتنوع اختلاف المداخل النظرية لكل عالم، وعراقلة الاشتغال العلمي على هذا المفهوم، وطبيعة عملية التغير كعملية مستمرة وشاملة في كل المجتمعات والثقافات. ورغم ذلك، يمكن القول بأن التغير الاجتماعي حقيقة واقعة، تحدث في كل المجتمعات البشرية مهما كان مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ليبقى الاختلاف بين هذه المجتمعات يتجلى في السرعة التي يحدث بها هذا التغير، ودرجة التفاعل مع نتائجه ومتطلباته، ونوعية المجالات والميادين التي يبرز فيها، وحدود النتائج التي تنتج عنه، كما يعني جميع أنواع وصور التطور التي تطرأ في النظام الاجتماعي، في معتقداته ووظائفه ومؤسسته. فالتغير الاجتماعي عملية مستمرة للكائن البشري الراغب في استبدال وضعه القائم بوضع جديدي مغاير، وتجديد مكونات مجتمعه كالوظائف والقيم والأدوار والعلاقات والتفاعلات والمؤسسات والسلوكات والمواقف والنظم والسمات والعادات والأخلاق والمعتقدات والإنتاج والاستهلاك والزواج. كما أنه قد يعني التقدم نحو تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة، والتي لا تساعد أفراد المجتمع على تحسين مستوى عيشهم، ولا تمكينهم من الاستمتاع بمردود الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وقد يعني التثبيت من خلال سعي المجتمع إلى المحافظة على الأوضاع القائمة وإعادة إنتاجها، واختيار ما سماه محمد شكري بالتعايش القائم بين التقليد والتجديد في المجتمعات. وقد يعني النكوص والتراجع، حيث يتخلى أفراد المجتمع عن الوضع القائم، ويبحثون بكل الوسائل الممكنة عما يمكن أن يعيد لهم ماضيهم الضائع. فالتغير الاجتماعي سرورة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مستمرة في الزمان والمكان، وشاملة للجوانب المادية والمعنوية، قد تكون جزئية أو كلية، بسيطة أو معقدة، تدريجية أو شاملة، منظمة أو عشوائية، مباشرة أو غير مباشرة، ظاهرة أو باطنية، إيجابية أو سلبية. فالتغير الاجتماعي تحول شمولي في المجتمع، يمس مختلف مكوناته، من المؤسسات التنظيمية، والنظم السياسية، والتفاعلات الاجتماعية، والمعايير

52- حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 49.

الأخلاقية، والقيم الثقافية، والسلوكيات الفردية والجماعية، والمعتقدات الدينية، والاختيارات الاقتصادية، والتراتبية الاجتماعية، وأنماط السلطة والاستهلاك والانفعال والتعايش، ومضامين العلاقات الداخلية والخارجية، والجوانب المادية والمعنوية.

1-3-1) مصطلحات التغير الاجتماعي

يتميز مفهوم التغير الاجتماعي بالثراء المعرفي والعلمي، ليس فقط بكثرة التساؤلات المنهجية والمعرفية والإبستمولوجية التي يثيرها، ولا بتعدد القضايا المختلفة التي يطرحها في مختلف التخصصات والعلوم الإنسانية، وإنما الأمر يعود كذلك إلى ارتباطه بمجموعة من المفاهيم التي تشاركه نفس الغاية والمضمون، والتي تستدعي إبراز حدود هذه المفاهيم، وطبيعة العلاقة القائمة بينها وبين مفهوم التغير الاجتماعي، ومعالجة السؤال الإبستمولوجي الرئيسي المطروح حول هذه العلاقة وحدودها ونطاقها. فقد "تم استعمال تعبير التغير الاجتماعي من قبل العديد من علماء الاجتماع للتعبير عن عمليات الانتقال والحركة، إلا أن الكثير منهم يستعملون هذا اللفظ بدون احتياطات تذكر، جاعلين منه في الغالب مرادفا للنمو والتحديث، والتطور، والملاءمة، والتكيف"⁵³. لهذا، يبقى الهدف من هذه الوقفة المعرفية، تمييز مفهوم التغير الاجتماعي عن المفاهيم الأخرى المتداخلة معه مثل مفهوم التقدم الاجتماعي، مفهوم التطور الاجتماعي، مفهوم التغير الثقافي، مفهوم البناء الاجتماعي، ومفهوم النمو الاجتماعي. ولتجاوز العادة المترسخة لدى الكثير من المهتمين الذين دأبوا على استعمال مفهوم التغير الاجتماعي بمعاني التطور والتقدم والتنمية والبناء والتحول والارتقاء والتخلف.

1-3-1) مفهوم التقدم الاجتماعي

يشكل مفهوم التقدم الاجتماعي وجها آخر من أوجه الاستعمال السوسيولوجي لمفهوم التغير الاجتماعي، لأنه يدل على عملية الانتقال والتحول من وضع غير مرغوب فيه إلى وضع جديد مغاير، والبحث عن الشروط الملائمة لتجاوز الوضعية الاجتماعية التي يعاني فيها الإنسان المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فمفهوم التقدم الاجتماعي يشير إلى حالة التغير الاجتماعي التطوري في اتجاه الوصول بالفرد والمجتمع نحو وضع اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي قادر على تحسين ظروف العيش المادية واللامادية، وتحقيق الكمال الشخصي والجماعي. من هنا، فالعلاقة

⁵³ - عبد الخلق محمد، مرجع سابق، ص 20.

بين مفهومي التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي تكمن في سعيهما معا إلى تمتيع كافة أفراد المجتمع بحق الاستفادة من الرفاه الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، والمساواة في أداء الواجبات، مع اعتبار التغير الاجتماعي ظاهرة تتم في مختلف المجتمعات البشرية بنفس الشكل والتأثير، وتجمع بين التطور والارتقاء والنكوص والتراجع والجمود، بينما التقدم الاجتماعي عملية ارتقائية تصاعدية دائما، تختلف مظاهره وأسبابه ونتائجه من مجتمع إلى آخر. كما أن الاستعمال العلمي لمفهوم التغير الاجتماعي قديم بالمقارنة مع مفهوم التقدم الاجتماعي، والذي لم يتبلور استعماله بشكل واضح إلا في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وبالضبط مع الكتابات السوسيولوجية لكل من كوندراسيه وأوجست كونت. ولم يقف هذا الاختلاف عند حدود السبق الزمني فقط، بل تجاوز ذلك ليشمل منهج ونطاق توظيف كل مفهوم، فمفهوم التقدم الاجتماعي أصبح مفهوما ثانويا، لا يستعمل إلا في اللحظة التي يتم الحديث فيها عن التغير الاجتماعي الهادف إلى تحقيق المزيد من التطور، والوصول إلى درجة الرضا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المأمول، بينما يصبح مفهوم التقدم الاجتماعي م همشا في الحالة التي لا يستوعب فيها مفهوم التقدم الاجتماعي كل جوانب ومجالات التغير الاجتماعي، وهو ما يضيف عليه طابع النسبية، فمظهر التقدم في مجتمع ما، يمكن أن يكون مظهرا للتخلف في مجتمع آخر، والعكس صحيح.

1-3-2) مفهوم التطور الاجتماعي

احتل مفهوم التغير الاجتماعي موقع الصدارة في الدراسات الاجتماعية منذ نشأة علم الاجتماع في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وبقي محافظا على هذه الصدارة رغم ظهور مفاهيم أخرى تفرعت عنه، لكنها لم تستطيع مسايرته بسبب اتساع نطاق الاهتمام المعرفي بهذا المفهوم، وتجدد الأسئلة والقضايا التي يثيرها يوما بعد يوم، فضلا عن قيمة المشروعات العلمية والتاريخية التي حظي بها من طرف كبار المفكرين والعلماء أمثال جان جاك روسو وويليام فردريك هيغل وكارل ماركس وأوجست كونت. هذه القيمة ستزداد متانة مع السوسيولوجيين المعاصرين، خصوصا في فترة ذروة الاشتغال على موضوع التغير الاجتماعي في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، وهي الفترة التي شهدت ميلاد المفاهيم الثانوية الأخرى، كمفهوم التطور الاجتماعي، والذي يستحوذ على قسط كبير من النقاشات الدائرة بين مختلف المهتمين بقضايا التنمية والتحول في المجتمعات البشرية، والذي استفاد من الأثر الكبير الذي خلفته نظرية داروين على الدراسات الاجتماعية والإنسانية، من خلال تأكيدها على التشابه المسجل بين التطور الاجتماعي والتطور

البيولوجي. وهي الفكرة التي سيلتقطها بسرعة هيربرت سبنسر، وسيعمل في كتابه "أصول على الإجرام" على نقلها إلى مجال دراسة الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات، حيث سعى عملية النقل هذه بالمماثلة العضوية رغم الصعوبات التي ستعرضه في هذا المسعى. فإذا كان الكائن العضوي، يتطور وفق مسار خطي ارتقائي محدد، لا يمكنه أن يخرج عنه، فإن الكائن البشري، لا يمكنه أن يتقيد بهذا المسار الخطي طيلة حياته، فقد تنتابه لحظات يثور فيها على هذا المسار، وينحرف عنه بفعل وعيه وإرادته وحريته، واستحالة تجرده من تأثير البنيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والاعتقادية والسياسية السائدة في المجتمع الذي يحتضنه. بهذا المعنى، فالتطور الاجتماعي عملية منظمة وموجهة، تهدف إلى الانتقال من الوضع البسيط إلى الوضع المركب والمعقد في البناء الاجتماعي اعتمادا على مجموعة من الآليات منها الصراع بين الفئات، والتدرج في قطع المراحل، والانتظام في التحولات، والارتباط بين محطات الرقي. فالتطور الاجتماعي يجسد حقيقة عمل المجتمع على تغيير أوضاعه الحالية عبر مراحل متتابعة ومنتظمة ومتراصة تضمن التحقيق التدريجي لاستدامة النمو بمختلف أبعاده⁵⁴.

1-3-3 مفهوم التغير الثقافي

يمثل مفهوم التغير الثقافي أحد المفاهيم الفرعية التي خلقت سجلا علميا وفكريا كبيرا في علاقته الجدلية مع مفهوم التغير الاجتماعي، والسبب المباشر في تخصيص مفهوم التغير الثقافي بهذه الميزة بالمقارنة مع المفاهيم الفرعية الأخرى، يكمن في الاختلاف الجوهرى القائم بين علماء علم الاجتماع من حيث حجم ونطاق وأثر كل مفهوم على حدة، بين اتجاه يرى أن مفهوم التغير الاجتماعي أعم وأشمل من مفهوم التغير الثقافي، وبين اتجاه يرى أن الثقافة هي التي تحتضن المجتمع. فالتغير الثقافي عملية تحول شاملة تمس المجالات ذات الصبغة الثقافية في المجتمع، كالفنون والفلسفة والقيم والمعايير والمعتقدات والمواقف والأفكار والقوانين والقواعد والسمات. وبوقوع التغير الثقافي في المجتمع، فإن أثره لا يبقى في حدود ما هو ثقافي، بل يمتد ليشمل كل مكونات المجتمع الأخرى، آنذاك يصبح مرادفا للتغير الاجتماعي. لكن هذا الترادف بين المفهومين، لا يعني أبدا انتفاء بعض أوجه الاختلاف بينهما، فالتغير الاجتماعي يعني التحول في نسق وبناء المجتمع، وطبيعة أشكال العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين أفرادها، بينما يقصد بالتغير الثقافي كل تحول يمس قيم ومعتقدات ومواقف ومعايير وأخلاق المجتمع بصفة عامة. إلا أن هذا الاختلاف بين

⁵⁴ - Mitchell G. Duncan, A dictionary of sociology, Lontdlege & Kegan paul. London 1968. p28

المفهومين، لا يعني الصراع والتناقض بينهما، بل إن التكامل هو الذي يطبع العلاقة بينهما، وقوة الارتباط الموجود بين نظامي الثقافة والمجتمع، والقائم أساساً على علاقة التأثير والتأثر المتبادلين. فالتغير الثقافي يقوم على مجموعة من العمليات والنظم التي تحدث بصفة مستمرة أو عبر فترات دورية ومتقطعة، قد يربط بينها رابط، وقد تكون منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض، ويكمن جوهرها إما في وجود تأثير التراث الثقافي الموروث على عملية تشكيل واستدماج عناصر ثقافية جديدة، أو في استقبال عناصر ثقافية قادمة من الخارج عن طريق الاحتكاك بثقافات أجنبية. ويتأسس وقوع التغير الثقافي في المجتمع على مجموعة من الآليات والميكانيزمات، كقيام فئة في المجتمع بعملية تقسيم وتفكيك البنية الثقافية السائدة بهدف تسهيل قبول العناصر الثقافية الجديدة، وإدماجها في الثقافة القديمة، وكذا الاستثمار الموجه للرأسمال الثقافي والرمزي في نقد القيم والمعايير التي يعتقد بها غالبية أفراد المجتمع، وذلك عبر ترويج مفاهيم وأفكار سلبية عن الثقافة القائمة، كأن يتم اعتبارها عائقاً أمام كل عمل يتوخى تحقيق التنمية، والتخلص من التخلف. كما أن التغير الثقافي يحدث بواسطة ثلاث طرق أساسية هي التجديد أو الإلغاء أو الحماية.

1-3-4 مفهوم البناء الاجتماعي

يشكل التغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي مفهومين أساسيين في الحياة الاجتماعية، ويعنيان تغيير حالة المجتمع، لهما صلة مباشرة بالفعل الإنساني. هذا الارتباط والتشابه بين المفهومين، جعل الكثير من المختصين في علم الاجتماع يقعون في الخلط بينهما، بل إن البعض منهم يستعمل مفهوم البناء الاجتماعي للحديث عن التغير الاجتماعي. والحقيقة أن البناء الاجتماعي جزء من سيروية التغير الاجتماعي، لأن البناء الاجتماعي يتكون من عمليات محددة ومتراكبة فيما بينها، غايتها الكبرى توجيه التفاعل القائم بين الأفراد لابتكار أساليب عيش جديدة، وتشديد علاقات اجتماعية متينة، وبناء مؤسسات تنظيمية، وسن تشريعات ملائمة، وذلك بهدف تحقيق الانسجام بين أعضاء المجتمع، وتيسير عملية الاندماج فيه، ونشر الوعي بضرورة الالتزام بأداء الواجبات، وصيانة الحقوق، وترسيخ مبادئ المساواة والعدالة، وتحقيق التوافق بين ما هو شخصي وما هو عام. ولكي يتمكن الأفراد من المشاركة الإيجابية في البناء الاجتماعي للمجتمع، يستوجب على هذا الأخير ضرورة التوفر على نموذج ومثال يمكن الاقتداء به في الحياة الاجتماعية، ويعتمد في ضمان الانسجام بين القوى الداخلية للمجتمع، والتوافق على الأهداف المشتركة في حدودها الدنيا، وتدوين الخلافات، وتقريب الطموحات، وتجاوز الصراعات. وتتمثل الدواعي التي تقتضي التوفر على هذا النموذج في ضمان

استمرار هذه البناء الاجتماعي لمدة طويلة، وتحقيق الترابط بين أجزائه المختلفة، والرفع من درجة التفاعل بين الأفراد المشيدين له، وقدرتهم على مواكبة مختلف التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية بشكل مشترك، وتوحيد جهودهم من أجل تحسين ظروف العيش.

1-3-5) مفهوم النمو الاجتماعي

استعار علم الاجتماع مفهوم النمو من الدراسات الاقتصادية، ووظفه تحت اسم النمو الاجتماعي لمقاربة عملية تحسين أوضاع الناس في المجتمع من الناحية الاجتماعية. وهو ما ساعد كثيرا على الفهم السليم لمجموعة من العمليات الاجتماعية الهادفة إلى توسيع نطاق الحريات الفردية، والرفاهية الاجتماعية، والرضا الشخصي، والرخاء الاقتصادي. كما استعمل بشكل أساسي من طرف علماء علم الاجتماع أثناء حاجتهم الملحة في الإلمام بالطريقة التي تنمو بها السمات الشخصية لتصبح متوافقة مع أنماط العيش السائدة، ومواكبة متطلبات ومستجدات البيئة الاجتماعية. فالنمو الاجتماعي استراتيجية تعتمد في الكثير من البلدان للوصول إلى التوازن المطلوب بين الإمكانيات المادية، والقدرات البشرية، والقيم الثقافية، والثروات الاقتصادية، والنظم الاجتماعية الموضوعة رهن إشارة أفراد المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم، وتحسين ظروف عيشهم، والقضاء على أسباب معاناتهم، والرفع من مواردهم، وتسهيل وصولهم لمختلف الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وترفيه. فالنمو الاجتماعي جزء لا يتجزأ من التغير الاجتماعي، ينبني على التفاعل الموجود بين التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. وقد نال مفهوم النمو الاجتماعي اهتماما كبيرا لدى مجموعة من رواد علم الاجتماع كإميل دوركايم وهربرت سبنسر اللذين أوليا عناية فائقة لتحليل العمليات الاجتماعية باعتماد مفهوم النمو الاجتماعي، ودراسة الكثير من الظواهر الاجتماعية كالتزايد السكاني، والتحولات المجالية، والمشكلات الاجتماعية، وعوامل التخلف، والتبعية الاقتصادية.

2) الدراسات السابقة

تنص قواعد البحث العلمي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية على ضرورة مراجعة الأعمال العلمية والميدانية التي أنجزت حول أثر التغير الاجتماعي على الأسرة والمجتمع، بهدف توفير مادة خامة لإنجاز الدراسة الجديدة حول الموضوع، وإغناء معطياتها المعرفية والمنهجية. فما يجمع الدراسات السابقة حول موضوع بحثنا هذا، اعتبار الأسرة مؤسسة اجتماعية بالوسط القروي، وتصنيف قضاياها في صميم الاهتمام السوسيولوجي بظواهر المجتمعات

الإنسانية، وأساس لفهم الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمقراطية المشكلة للمجتمع القروي. ويعتبر الاهتمام بتغير الأسر القروية مؤشرا على سرعة ودينامية التغير الاجتماعي الذي يعيشه المغرب منذ الاستقلال، والذي ارتفعت وثيرته منذ مطلع الألفية الثالثة. ويبقى الهدف من الاطلاع على الدراسات السابقة حول الموضوع، استكشاف الأفكار والمعلومات والحقائق التي تتعلق بالموضوع المراد دراسته "قضايا الأسرة القروية والمجتمع القروي والتغير الاجتماعي"، وتحليلها علميا حتى تولد في العقل التصور الأولي للطريقة المنهجية المناسبة للبحث حول الموضوع، فالهدف الأسمى لهذه القراءة الاستكشافية هو دراسة وتحليل مكان التفاعل بين الحداثة والتقليد في قضايا التغير الاجتماعي والأسرة والمجتمع بالوسط القروي.

تشكل الدراسات السابقة المنجزة حول موضوع علاقة الأسر القروية بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمقراطية التي يشهدها المجتمع القروي، منطلقا لقراءة واستكشاف التراكم المعرفي والعلمي الذي أنجز حول الموضوع، وتذليل الصعوبات المعرفية والمنهجية والمفاهيمية التي واجهت الباحثين أثناء الاشتغال على الموضوع، وصياغة رؤية واضحة وشاملة لكيفية معالجة المشاكل التي سنصادفها خلال البناء النظري للموضوع، أو تلك التي ستعترضنا خلال انتقالنا إلى العمل الميداني. فاطلعنا المسبق على الدراسات السابقة حول الموضوع، زاد من قدرتنا على الالتزام بالجدية العلمية، والعمل المستمر على التتبع الكرونولوجي لتطور البحث العلمي حول موضوع الأسرة والتغير الاجتماعي بمراحله الزمنية، وقطائعه الإستمولوجية، ونظرياته العلمية، ومناهجه المختلفة، ومفاهيمه الأساسية، ومستجداته المعرفية، وقضاياها المثيرة، وتسائلاته العميقة. كل ذلك في أفق علمي ونقدي، يفتح فيه البحث العلمي على نقاط لم يكن لنتلفت إليها لولا هذه المراجعة، وعلى أفكار كانت غائبة عن الذهن، وهو ما منحنا الروح المعنوية للمضي قدماً لإكمال بحثنا العلمي. فقد شكلت مراجعة الدراسات السابقة حول موضوع الأسر القروية والتغير الاجتماعي، نقطة البداية بالنسبة لنا، سواء في اختيار القضية الأساسية لبحثنا، أو البناء الإشكالي لها، أو صياغة التصميم الخاص بمضامينها وفصولها ومكوناتها. وقد اقتصرنا في مراجعتنا للدراسات السابقة على تدوين الأفكار الأساسية التي تناسب موضوع بحثنا، والتزامنا بمقتضيات الموضوعية العلمية في استعراض نتائجها، وقصدنا تنويعها بين دراسات مغربية وأخرى عربية وغربية، تطرقت للموضوع في فترات زمنية ومكانية مختلفة.

يشكل تغير الأسر القروية موضوعاً رئيسياً لانشغالات المهتمين بالعلوم الاجتماعية بصفة عامة، والمختصين في علم الاجتماع القروي بصفة خاصة، هذا الاهتمام كان وراء إجراء العديد من الأبحاث والدراسات حول الموضوع، أبرزها الأعمال المؤسسة التي دشنها بها إميل دوركايم⁵⁵ الاشتغال السوسيولوجي على مؤسسة الأسرة، ومختلف أشكال العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفرادها، وذلك بهدف فهم ماهية الروابط الاجتماعية التي تجمعهم، ورصد ملامح ونواحي التغير الأسري، وتحليل تأثيراته المختلفة على حياة الأفراد والجماعات، وعلاقاته بظهور مشاكل وأزمات المجتمعات البشرية كالتفكك الأسري، والصراع بين الأجيال، والهجرة، وتقويض الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأسرة. فإذا كانت مختلف الدراسات السوسيولوجية التي ظهرت بعد دوركايم، تشترك في دراسة موضوع أثر التغير الاجتماعي على الأسرة كقاسم مشترك بينها، فإنها تختلف حول كيفية مقارنة دراسة إشكالياته المتنوعة، الشيء الذي نتج عنه تنوع وجهات نظر الباحثين في العديد من جوانب هذا الموضوع، تنوع يمكن تبريره بتعدد وتنوع رؤية الباحثين في تحديد علاقة الأسرة بالتحويلات التي يشهدها المجتمع البشري، واختلاف رؤيتهم لمسار التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يشكل مدخلاً أساسياً لدراسة باقي التنظيمات الاجتماعية.

نتج عن سرعة وتيرة حدوث التغيرات الاجتماعية المتعددة في المجتمعات البشرية، بروز العديد من الظواهر التي مست جوهر وطبيعة مختلف مؤسسات المجتمع وبنياته ونظمه، وأثرت على مختلف الفاعلين فيه، وغيّرت مجرى الأحداث فيه، وأعادت تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل كل نسق من الأنساق المكونة للمجتمعات البشرية، لتتفاعل مع انعكاسات التحويلات الجارية فيها على حياة الأفراد والجماعات والتنظيمات. وفي هذا السياق، يؤكد عبد الرحيم العطري الحاجة الملحة للدراسات الاجتماعية في إعادة قراءة وتحليل جديدين لكل ما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، وإدراك اختلاف نوعية وطبيعة تعامل مختلف الفاعلين مع هذا المجال الجغرافي والاجتماعي الممتد، فإذا كان الفاعل السياسي قد تعامل بمنطق براغماتي مع العالم القروي كمجال لتحقيق الطموح السياسي، وكاحتياط انتخابي لتعزيز هذا الطموح، وإذا كان الفاعل الاقتصادي يحصر رؤيته للعالم القروي كمجال للرفع من المداخيل والأرباح، وكسوق لترويج السلع والمنتجات، وكمصدر للحصول على المواد الأولية، فإن إقبال الفاعل الثقافي على دراسة العالم القروي، والبحث في مختلف قضاياها، يعرف نوعاً من التعثر والتأخر بسبب مجموعة من العوامل

55 - Émile Durkheim, "Introduction à la sociologie de la famille ", Annales de la Faculté des Lettres de Bordeaux, Paris, Ernest Leroux, 1888, vol. 10, pp 257- 281.

الذاتية والموضوعية المتظافرة فيما بينها. ولتجاوز هذا المأزق، يجب إعادة إثارة القضايا الإشكالية التي ترتبط بالتحويلات الكبرى التي يشهدها المجتمع القروي، وذلك وفق منظور جديد، يسمح بتوسيع نطاق البحث والتنقيب في كل ما يهم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالعالم القروي. فالهدف من هذا العمل بناء فهم جديد للتحويلات الواقعة في المجتمع القروي، ومحاولة تفكيك طبيعتها، ورصد انعكاساتها على القيم والعلاقات والرموز والأنساق والعادات داخل المجال القروي، وذلك من خلال طرح أسئلة تهم الملكية العقارية وطبيعة ملكية الأرض أنماط استغلالها، والحضور المخزني ومكانته في المجتمع القروي، وعلاقته هذا الأخير بالمؤسسة التنظيمية "اجماعة"، وموقع الأعيان في تدبير شؤون الساكنة القروية، فضلا على تناول مواضيع الثابت والمتغير في وظائف العائلة القروية، وعلاقتها المتشابكة مع تحولات المجتمع المغربي في زمن الهجرة القروية، والذي يؤثر على موت القروي وميلاد الزماكري⁵⁶. وفي مقارنته لموضوع التغير الاجتماعي، يؤكد شكري محمد سلام تعدد الدراسات التي تناولت التغير الاجتماعي كموضوع رئيسي لها من خلال اعتماد تحليل بنية التحضر في المجتمع المغربي كمنهجية معرفية وعلمية لإبراز مميزات النموذج الاجتماعي المغربي في التحول من التمسك بالعيش في المجتمع القروي في الماضي إلى الإقبال على تبني مظاهر العيش الحضري في المدن، وهو ما استوجب تحديث البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الموروثة لمواكبة وتيرة التمدن المتسارعة التي خلقها خضوع المغرب للاستعمار الفرنسي الذي عمل على تجديد المدن التقليدية، وتشيد مدن جديدة. فما يميز دراسة محمد شكري سلام للتغير الاجتماعي في المغرب، تركيزه على العامل التاريخي والحضاري في تحليل ميكانزمات انتقال المجتمع المغربي من مجتمع القرية إلى مجتمع المدينة من خلال الاشتغال على نموذج "خمس الزمامرة" بإقليم سيدي بنور كمجال لمساءلة تحولات البناء الاقتصادي والرمزي والثقافي والاجتماعي⁵⁷. وفي نفس الإطار، قام عبد الرحيم عني⁵⁸ بتعزيز مجال البحث السوسيولوجي حول الأسرة القروية من خلال المساهمة في رسم مسار التحويلات السوسيو اقتصادية بالوسط القروي المغربي، والتركيز على تتبع وتحليل كل ما يتعلق بأثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على الأسر باعتبارها وحدة أساسية للإنتاج الاجتماعي والبيولوجي والاقتصادي. والتأكيد على أن الأسرة القروية، كباقي التنظيمات الاجتماعية، استطاعت أن تحافظ على بعض معالمها التقليدية، اجتماعيا

56- العطري عبد الرحيم، تحولات المغرب القروي: أسئلة التنمية المؤجلة، سلا، دفاقر الحف والسؤال، 2009، ص 57.

57- شكري محمد سلام، القرية والمدينة بالمجتمع المغربي، في التغير المركب من الدوار إلى المركز الحضري، منشورات مختبر السوسيولوجيا والتنمية الاجتماعية، كلية الآداب ظهر المهرز جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس. ص 26- 57.

58- عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 69.

واقتصاديا وثقافيا، رغم التحولات الكبرى التي لحقت المجتمع القروي المغربي، سواء من حيث اتساع نطاق التمدن والتحديث، ودخول عصر العولمة، أن من حيث بروز تنظيمات اجتماعية أخرى، تقود مسلسل التنمية القروية، كالمجتمع المدني، والتعاونيات، ومؤسسات الدولة. ففهم المجتمع المغربي ككيان اجتماعي واقتصادي، والإمام بديناميته، لن يكون متاحا إلا باستحضار ما يعيشه المجتمع القروي من تحولات في مختلف الأصعدة، الشيء الذي يزيد من قوة المشروع العلمية المعطاة لعلم الاجتماع القروي، والتي تزداد بفعل سرعة التغيرات التي تعيشها الأسرة القروية بالمغرب، واصطدام هذه المؤسسة الاجتماعية بنظمين اجتماعيين واقتصاديين مختلفين، نظام موروث قائم على الاستمرار في التمسك بآليات الإنتاج التقليدي المحلي، ونظام مغاير، وافد من خارج المجتمع القروي، قوامه مساهمة ما يعرفه المجال القروي من تحولات. ولقد أدت الاختلافات المسجلة بين النظامين إلى قيام صراع كبير بينهما، وتحول الأسرة القروية من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية، وارتفاع قوة الضغط المتوهم على بنيتها الاقتصادية أو الاجتماعية، واتساع نطاق هذا الصراع ليشمل القيم وصراع الأجيال. وعن أهمية القيمة العلمية التي يكتسبها موضوع التغير الاجتماعي، أكد عمر بوسكرة أن جميع الدراسات التي اشتغلت على موضوع التغير الاجتماعي؛ سواء كموضوع رئيسي لها، أو كقضية فرعية مدرجة ضمن قضايا اجتماعية كبرى، اتخذت مجال التغير الاجتماعي، مدخلا أساسيا لدراسة وتحليل مختلف الظواهر الاجتماعية. فالاهتمام بدراسة التغير الاجتماعي، اتخذ مسارين أساسيين، المسار الأول تناول موضوع التغير الاجتماعي كمنطلق لدراسة مختلف الظواهر الاجتماعية، والمسار الثاني، اشتغل على ظاهرة التغير الاجتماعي كموضوع رئيسي للبحث العلمي. والقاسم المشترك بين المسارين السابقين، يكمن في كون مختلف الدراسات الاجتماعية، اقتنعت بأن التغير الاجتماعي، هو السبب الأول والأخير في ظهور معظم الظواهر أو المشكلات الاجتماعية. والأساس العلمي لبناء تفسير لحركة المجتمعات البشرية، ووصف مختلف التحولات التي تقع فيه، لتبقى نقطة الخلاف بين هذه التصورات، هي درجة وكيفية تناول التغير الاجتماعي⁵⁹.

احتلت الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع الأسرة مكانة مرموقة في الفترة الأخيرة، فقد صنفت ضمن خانة الموضوعات التي حظيت بحظ وافر من الدراسة لدى مختلف الباحثين، وفي جميع التخصصات، فقضية الأسرة كانت، ولا تزال تشكل مجال اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد والسكان والقانون والأنثروبولوجيا والجغرافيا،

59- بوسكرة عمر، التغير الاجتماعي عند رواد علم الاجتماع، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الصفحات المجلد 09 / العدد: 02، 17 فبراير، 2019، ص- ص 260-278.

والسبب في ذلك، تجدد القضايا الإشكالية التي تفرزها، وتنوع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بها. فكون الأسرة هي البناء الاجتماعي الأقدم في التاريخ البشري، فإنها لم تبق حبيسة شكل أو تنظيم واحد، ولا مقتصرة على وظائف معينة، بل كانت عرضة لتحولات في كل بنائها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وقد بين أوكست كونت أن "الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي ترعرع فيه الفرد، وهي تعتبر نظام أساسي وعام يعتمد على وجودها بقاء المجتمع، فهي تمده بالأعضاء الجدد، وتقوم بتنشئتهم وإعدادهم للقيام بأدوارهم في النظم الأخرى للمجتمع، وإقامة أسر جديدة خاصة بهم، والأسرة أكثر الجماعات أهمية، وهي الجماعة الأولى التي تستقبل الطفل وتحافظ عليه خلال سنواته الأولى لتكوين شخصيته". وفي هذا الصدد، تحدثت رحمة بورقية في سياق بحثها المتواصل حول مناطق ازمو، أن ثقافة الزوج والاقتران بالأقارب، خصوصا ابنة العم، يعتبر الخيار المفضل للقرويين على حساب الأشكال الأخرى للزواج. ويفسر هذا الخيار برغبة الأسر حماية إرث وشرف العائلة من الضياع، وتمكين الفتاة من الزواج المبكر الذي يقمها من السقوط في العنوسة⁶⁰. كما أكد الباحث العيسى في دراسة تحت عنوان "الالتقاء الحضاري وأثره على التغيير في البناء الاجتماعي للأسرة" دراسة على المجتمع القطري، وجود علاقة مباشرة بين دراسة الثقافة في مجتمع من المجتمعات الإنسانية، وبين محاولة فهم مختلف البنيات المشكلة لهذا المجتمع، وسلوكات أفراد، ومواقفهم الحياتية، وأنماط معيشتهم، وعلاقاتهم الاجتماعية. وبما أن البنية الثقافية إحدى البنيات الأساسية في المجتمع، المتسمة بالتنوع والتعدد داخل المجتمع الواحد، فإنها تمتاز بالدينامية والحركية الدائمة، وتمثل الوجه الأكثر بروزا في معاينة أثر التغيير الاجتماعي. على مختلف مؤسسات وبنيات وثقافات المجتمع، ودراسة الآثار الناجمة عن الحراك الثقافي والتغيير الاجتماعي على مسألة حماية الأمن الفكري للأسرة، وإبراز أن التفاعل الداخلي والخارجي بين المجتمعات، ينتج عنه تغير في كيفية بناء الأسرة، وتحولها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، والانتقال من مجتمع بدوي إلى مجتمع حضري شبه صناعي. كما أنجز أنس سعدون دراسة حول موضوع وضعية المرأة المغربية على ضوء منهج عمل بيجين، وتوصل إلى كون الارتقاء بوضعية المرأة في الأسرة المغربية، رهين ومشروط بتحويل النظرة المجتمعية والقانونية للمرأة من كائن يكتفي بالمساواة الميكانيكية مع الرجل إلى إنسان كامل، يتمتع بإنسانيته وحرية في اتخاذ القرار، وتحديد المصير. وخلص إلى أن النهوض بأوضاع المرأة المغربية، يتطلب

⁶⁰ -Rahma Bourquia , Etat pouvoir et société, DAR ATTALIA Beyroure 1991, p 83.

الانتقال من المرحلة النظرية المقتصرة على تحديد الأهداف والنوايا إلى مرحلة الممارسة المتمحورة على البحث عن الوسائل الفعالة، لتجسيد موضوع تمكين المرأة في المجتمع من حقوقها، وتنمية قدراتها في الواقع. هذا الانتقال يستوجب الاشتغال على نفس الوسائل المتاحة، والتي وظفت من قبل المجتمع لترسيخ دونية المرأة، واستلابها، وحرمانها من حقوقها، خصوصاً النظام التعليمي الذي يعمل على ترسيخ القيم والأنماط السلوكية، والاعتقادات المكرسة لتخلف وضعية المرأة، وتبرير كل المظاهر السلبية التي تمارس في حق المرأة داخل الأسرة وفي المجتمع. وفي دراسة أخرى لمحمد علي محمد أحمد تحت عنوان "إشكالية التميز النوعي في الأسرة المصرية بحث ميداني علي العادات الاجتماعية في ريف محافظة أسيوط وحضرها سناء"، أكد أن الأسرة تقوم بدور مهم في بناء الشخصية الاجتماعية للفرد، وإكسابه العديد من الأنماط السلوكية والعادات والتقاليد والقيم والاتجاهات الاجتماعية التي تتفق مع ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، وذلك لتوفير الجو الاجتماعي الصالح لتنشئة الفرد، وتحقيق النضج الاجتماعي والنفسي له، ولتنمية إدراكه ووعيه بما له من حقوق وما عليه من واجبات داخل الأسرة والمجتمع علي السواء⁶¹. وبالرجوع إلى دراسة اجتماعية حول موضوع "التماسك الأسري الريفي بقريتين بمحافظة الفيوم" قام بها أسامة متولي محمد، يمكن استخلاص ما يميز طبيعة التماسك الأسري الريفي للأسر الريفية، ونوعية الأثر الذي خلفته التحولات الاجتماعية على هذا التماسك، وأهم المشكلات الأسرية الناتجة عنها. وقد خلصت الدراسة إلى أن تراجع مستويات التماسك الأسري، يرتبط بعوامل متداخلة، تشمل عمر الزوج، وحجم الأسرة، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات⁶². وفي نفس الموضوع، تناول أوسكار لويس Lewis Oscar في دراسته الميدانية التي قام بها حول سكان مكسيكو، أثر التحضر على تفكيك البنيات التقليدية للأسرة، واستنتاج استمرار مقومات الأسرية التقليدية بالمجال الحضري لمدينة مكسيكو في الصمود رغم موجة التحضر الكبيرة، فخصائص الحياة الجماعية والفردية بقيت محافظة على نمطها المعتاد دوت تغيير كبير، كما استطاعت هذه الأسر مسaire التحول السريع الذي عرفته هذه المدينة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية⁶³.

61- الخطيب أحمد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، سوريا، دمشق، لطبعة الأولى: دار علاء الدين، 2005، ص 198.

62- أسامة متولي محمد، التماسك الأسري الريفي بقريتين بمحافظة الفيوم. المنصورة: منشورات جامعة المنصورة، فبراير 2012 ص 129.

63 - Oscar Lewis, Les enfants de Sanchez, autobiographie d'une famille mexicaine, traduit de l'anglais par Céline Zens, Edition. Gallimard, Paris, 1963.

تعيش المجتمعات البشرية تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية ومجالية، تتسم بسرعة وقوعها، وامتداد مجال انعكاساتها، وتنوع أشكال التفاعل معها، رغم وجود مستويات متنوعة في تفاعل وتجاوب الأفراد والمؤسسات مع هذه التحولات، بين فئة تنخرط في تبني مستجدات ونتائج التغير الاجتماعي، وفئة أخرى تختار المقاومة والتمسك بالوضع السائد، والقيم القديمة. فقد قامت شويخة الشيخ وسنة فتيحة بقياس أثر التغير الاجتماعي على التمثلات الاجتماعية للمرأة العاملة، وتأكيد أن استفادة المرأة من حقها في التعليم، جعلها تندفع نحو العمل الخارجي، مستغلة الإمكانيات التي يوفرها عصر التطور، في القيام بأدوارها التقليدية في تدبير شؤون البيت، والتفكير في إضافة أدوار أخرى، وتحقيق التوافق بين العمل والبيت⁶⁴. كما عمل بنابل أحمد و بوزيد علي في بحثهما المعنون بـ "الدين والموروث الاجتماعي في ظل التغير الاجتماعي"، على دراسة وتحليل أثر التغير الاجتماعي على الدين والموروث الاجتماعي، وتحليل لطبيعة العلاقة القائمة بين الدين والموروث الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة التي تعيش تغيرات وتحولات بفعل العديد من العوامل، كالعامل التكنولوجي الذي ساهم في تغيير الكثير من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بما فيها الدين والعادات والتقاليد كأهم العوامل المؤثرة في حياة الفرد والمجتمع. كما تناولت منى على الحديدي إشكالية العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع المصري خلال الحقب الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، والأوضاع الحالية للأسرة المصرية الحضرية من حيث بنائها ووظائفها. وتساءلت عن المتغيرات التي تتغير عبر أجيال أسرية مغايرة. وبحثت في علاقتها من خلال ستة مفاهيم أساسية هي: مفهوم الأسرة، ومفهوم البناء، ومفهوم بناء الأسرة، ومفهوم الوظيفة. ومفهوم وظيفة الأسرة. ومفهوم الجيل⁶⁵.

أضفى تناول علم الاجتماع القروي لموضوع الأسرة الدينامية والحيوية بين مختلف فروع علم الاجتماع، ومكن الباحثين في الشؤون القروية، من إدراك أن الخوض في الأسئلة المتعلقة بأثر التغير الاجتماعي، يجعلهم في مواجهة مباشرة مع إرث ديني وثقافي واجتماعي، يمكن المجتمع من بسط هيمنته على الأسر القروية، الشيء الذي يستوجب توظيف وتنويع تقنيات وأدوات البحث السوسيولوجي، والمزاوجة بين المكونات الكمية والجوانب الكيفية، واستثمار ما

64- الشيخ شويخة وسنة فتيحة، التغير الاجتماعي وأثره على التمثلات الاجتماعية للمرأة العاملة دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بولاية الجلف. الجلفة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، 2019، ص. ص 31-84.

65- الحديدي منى على، العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات البنائية والوظيفية للأسرة الحضرية: دراسة جيلية لبعض الأسر المصرية في مدينة القاهرة /أطروحة (دكتوراه). المنصورة: جامعة المنصورة. كلية الآداب، 2004، ص. ص 28-90.

تعرفه العلوم الاجتماعية والإنسانية من تطورات مستمرة، ومستجدات متلاحقة على مستوى المنهج والموضوع والمفهوم وتقنيات البحث، والتي تتجلى فائدتها العلمية والمنهجية في اختصار الوقت والجهد، والابتعاد عن البحث في الجوانب التي نالت حظها من الدراسة والبحث في السابق.

(3) التناول السوسيولوجي لمفهوم الأسرة

بحث الإنسان منذ فجر التاريخ عن الأشكال التنظيمية الملائمة لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي، وضمان استمرارية النوع البشري. ولم يدم بحث الإنسان طويلا حتى استقر رأيه على تنظيم الأسرة، كأرقى تجمع بشري كوني ومنظم، يخدم الفرد والجماعة معا. وشكلت كيفية اهتداء الإنسان البدائي إلى اختيار هذا الشكل من التجمعات على حساب غيره من التجمعات الأخرى، جوهر النقاش السوسيولوجي حول الأسرة، وهو نقاش ما يزال مستمرا إلى اليوم، ولا يقل أهمية عن التفكير في شؤون الأسرة، وتحليل المقومات الأساسية التي تقوم عليها، والكشف عن طبيعة وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وتحديد نوعية المشاكل والأزمات التي تعترضها، وتبيان الطريقة التي تعمل بها لجعل المجتمع يتفادى مظاهر الفوضى والانحلال والعنف. فمنذ نهاية القرن 19م، ظهر مبحث فرعي ضمن نطاق المباحث التي تتناول شؤون الأسرة في علم الاجتماع، مهمته البحث في كل يتعلق بالجدور الأولى لنشأة الأسرة في المجتمعات البشرية، وتتبع مختلف أشكال التجمع الأسري عبر مراحل التاريخ البشري، ورصد مختلف التجليات المعرفية التي اكتسبها مفهوم الأسرة في جميع أنماط التفكير التي عرفها الإنسان إلى الآن. ويمتد هذا التناول السوسيولوجي للأسرة ليشمل الإحاطة الشاملة بحقيقة هذا التنظيم الاجتماعي، كسبيل لمعرفة كل ما يرتبط بالحياة الاجتماعية، كمجال للتفاعلات الاجتماعية التي تجمع الإنسان بأقربائه في محيطه العائلي، وباقي أعضاء المجتمع في محيطه الاجتماعي الواسع. فالأسرة مسؤولة اجتماعيا وأخلاقيا وتاريخيا، على تنشئة الأفراد على القيم السائدة، وتطبيعهم وفق النماذج الاجتماعية النمطية. كما أن المجتمع حصيلة تجمع يضم مجموعة من الأسر.

نشر العالم الأمريكي لويس إتش مورغان سنة 1877، مؤلفا ضخما عنوانه ب "المجتمع القديم"، والذي اعتبر أهم محاولة علمية مبكرة لدراسة نظام الأسرة الذي عرفه الإنسان منذ القدم، حيث استدل برؤية داروين للتأكيد على كون الأسرة نظام خاضع للتطور كذلك، لأنها تمر من المراحل الثلاث التي تسم سيرورة ارتقاء الجنس البشري، وتحكم تقدمه وتطوره، بدء بالمرحلة الهمجية، ومرورا بالمرحلة البربرية، ووصولاً إلى مرحلة الحضارة. هذا التصور الذي قدمه مورغان،

ساهم في توالي دراسات وأراء لعلماء آخرين، فقد أصدر فريدريك إنجلز سنة 1884، كتابه المشهور "أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة"، والذي ضمنه رؤيته لكيفية نشأة الأسرة، ومختلف المراحل التي قطعتها لتصبح على الشكل المعروف اليوم، كما ركز على تحليل علاقة تطور النظام الأسري بنظام الملكية السائد، والتراتبية الاجتماعية القائمة، والصراع الطبقي المتعلق بالرغبة على الاستحواذ على وسائل الإنتاج. إنجلز، وإن كان يركز على مسألة الصراع الطبقي كمحرك للتاريخ الأسري، إلا أنه يظل متمسكا بأطروحة مورغان المتمحورة على اعتبار الظروف والأوضاع الاقتصادية السبب الرئيسي في انتقال المجتمعات البشرية من نظام الاقتصاد البدائي والمجتمعات البدائية إلى نظام الاقتصاد الأرستقراطي الإقطاعي والتراتبية الاجتماعية. وفي نفس المنحى، يتحدث كارل ماركس على العامل الاقتصادي ودوره في تطور كافة المؤسسات الاجتماعية، بما فيها مؤسسة الأسرة، فقد وظف نظرية صديقه إنجلز حول ملكية وسائل الإنتاج، والسيطرة على الثروات و الموارد لتفسير سبب وأثر التغيير الذي طرأ على بنية ووظيفة الأسرة على مدة المراحل الكبرى التي عرفها التاريخ البشري.

اهتمت الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة بالأسرة انطلاقاً من دراسة القبائل البدائية، سواء في قارة إفريقيا أو أستراليا أو غيرها من بقاع العالم. وهي دراسات خلصت إلى وجود أنظمة أسرية غريبة، وترجع القول القائل بوجود هذه الأنظمة منذ العصور ما قبل التاريخ، وهذا يعني أن المجتمعات القديمة تصنف إلى نوعين، النوع الأول يضم مجتمعات كانت عرضة لشيوع مظاهر الفوضى والقتال، لأنها لم تستطيع إنشاء مؤسسة الأسرة، بينما النوع الثاني عاش نسبياً في جو من الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي بسبب الدور الهام الذي لعبته مؤسسة الأسرة وتنظيم العلاقة بين الذكر والأنثى. من هنا، اهتم علم الاجتماع بدراسة قوانين وعلاقات وسلوكات النشاط الإنساني، ووظف مناهجه ومفاهيمه ونظرياته لتناول وتحليل السمات العامة لجميع الظواهر الاجتماعية، ورصد الترابطات والعلاقات القائمة بينها، ودراسة خصائصها كظواهر فردية أو في إطار تشابكها مع ظواهر أخرى، وارتباطها بالبعد الاجتماعي والعائلي للإنسان في حياته الفردية والجماعية. لذلك فالبحت السوسيولوجي في كل المواضيع الاجتماعية والإنسانية التي تمت دراستها سابقاً، يمكن دراستها من جديد انطلاقاً من اعتبار نتائجها بمثابة فرضيات. وبما أن علم الاجتماع العائلي يهتم بدراسة طبيعة العلاقة بين الأسرة والمجتمع، وتحليل ما ينتج عن هذه العلاقة من مشكلات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وحقوقية وقانونية، فإن ظهوره كعلم جاء للقيام بوظائف رئيسية، كتحليل العلاقة الوظيفية

والرمزية التي تجمع الأسرة كوحدة ومؤسسة اجتماعية بالمجتمع، ودورها في الضبط الاجتماعي، وضمان المشاركة الفعالة والتلقائية لكل أفرادها في تحديث وتقدم وتنمية المجتمع. لقد أكد الباحثون في علم الاجتماع أن الأسرة أقدم المؤسسات الإنسانية التي أنشأها الإنسان منذ فجر التاريخ، وأكثرها شيوعاً في الحضارات القديمة، وأبرزها تأثير على مختلف مناحي الحياة البشرية، فقد ظلت ذلك التنظيم الاجتماعي الأهم الذي يكون أفراد المجتمع، ويساهم في حفظ الوجود البشري، فلا يمكن تصور وجود مجتمع في غياب أي حديث على الأسرة كمجال لنشأة أول مظاهر التجمعات البشرية الأولية التي عرفها تاريخ الجنس البشري، والتي تتكون من أفراد تربط بينهم صلة الدم والقربة والنسب، ويساهمون في النشاط الاجتماعي في كل جوانبه المادية والعقائدية والاقتصادية، وهي الوحدة الاجتماعية المعترف بها من طرف المجتمع للقيام بمهمة تزويده بأفراد جدد عبر وسيلة الإنجاب والتناسل والزواج بين الذكر والأنثى، وهي أول مجال طبيعي واجتماعي وعلائقي يتدرب فيه الفرد على ميكانزمات الحياة الاجتماعية، ويكتسب فيه تقنيات وضوابط التفاعل الاجتماعي بواسطة التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها. كما تصنف الأسرة كمؤسسة اجتماعية، تضطلع بمهمة مزدوجة، وحدة للإنتاج، وبنية للاستهلاك، وبذلك، فهي تساهم بشكل كبير في النشاط الاجتماعي في كل جوانبه المادية والعقائدية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وتبلور أسس بناء الحضارة الإنسانية، وتدعم إقامة العلاقات التضامنية بين الناس، وتدريب على تعلم أصول الاجتماع والتفاعل والتواصل والحوار، وترسخ قيم وقواعد الآداب والأخلاق الإنسانية والكونية، وتحمي التراث الإنساني كالحرف والصناعات والفنون والآداب من الضياع.

حظيت الأسرة كنظام اجتماعي كوني مشترك بين جميع الحضارات القديمة والحديثة، بمكانة خاصة في الدراسات السوسيولوجية منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك رغبة في تجديد هياكلها في المجتمعات البشرية، والتقليل من شأن الخطابات التي تدعو إلى التخلص منها في مجتمع القرن الحادي والعشرين، وتخليصها من مظاهر الأزمة العلائقية، والتمهيش الاجتماعي المضروب عليها، سواء من طرف الثقافة السائدة في المجتمع، أو بسبب الاستلاب الكبير للفرد من طرف التقنية والشغل. فالمواضيع التي تخص المعرفة السوسيولوجية حول موضوع الأسرة في المجتمعات الإنسانية، لا تتجاوز في المرحلة الأولى حدود الفهم والتحليل كما هو الحال عند بعض علماء الاجتماع الأوائل، أمثال ابن خلدون وجورج سيمل، لتنتقل في المرحلة الثانية إلى دراسة موضوع وظائف وبنيات الأسرة في علاقتها بثقافة المجتمع وقيمه وتقاليده، وهو الذي تجسد على شكل إنتاج خطابات فكرية تتناول مفاهيم الخدمة الاجتماعية،

والعدالة بين الجنسين، وحدود الطاعة الزوجية، ونسق العلاقات العائلية، وماهية الفعل التنظيمي والرمزي. ولقد تميزت هذه البحوث المنجزة مؤخرا بتعمقها التحليلي لمدارس كبرى في علم الاجتماع، وتعميق النظريات السوسيولوجية من خلال إنتاج مقاربات سوسيولوجية جديدة حول الظواهر الاجتماعية⁶⁶. فقد شهد التناول السوسيولوجي لموضوع الأسرة طفرة كبرى في العقود الأخيرة، فبعد أن كان الاقتصار على البحث في قضايا اندماج أفراد الأسرة في سوق الشغل، وهجرة اليد العاملة، ودور المرأة المنتجة والمرأة الريفية، انتقل البحث السوسيولوجي إلى دراسة موضوع تحديث الأسرة، وتحريرها من قيود الثقافة التقليدية المحافظة، وصيانة وضعيتها الحقوقية والقانونية، وتمكين جميع أفرادها من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، وهو انتقال جذري أوحى به المستجدات القانونية والعلمية والنفسية التي لحقت إشكالية تأهيل الأسرة لتواكب التحولات المجتمعية الكبرى، ومعالجة أزماتها بنوع من التفاعل الإيجابي والديناميكي البعيد عن التوقع في العزلة والانغلاق. فقد أصبح الهم الأكبر للبحث العلمي هو تعزيز مكانة الأسرة في مواقع اتخاذ القرار، وصيانة حق جميع أفرادها في المشاركة في صياغة الاستراتيجيات التنموية، وتقرير مصير الحياة الاجتماعية والفردية باعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين. ومن أبرز المواضيع التي استأثرت باهتمام علم الاجتماع العائلي، دراسة مسألة المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والبحث في المتغيرات العالمية والإقليمية التي تؤثر على التعايش الأسري، وما تفرزه من قضايا معرفية وإيديولوجية متعددة. لهذا يثير البحث السوسيولوجي في موضوع الأسرة القروية مجموعة من التساؤلات والإشكاليات الكبرى من قبيل ما حجم التراث السوسيولوجي الذي تناول موضوع التنظيم الأسري بالوسط القروي بالمقارنة مع حجم التراكم المعرفي المحقق في هذا الميدان عموماً؟ هل يتخذ البحث العلمي في موضوع الأسرة القروية تياراً عاماً له مقوماته وملامحه عبر مساره التاريخي؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، فما هي هذه المقومات؟ وأين تتجلى خصوصيات هذا التيار؟ وما العلاقة الإستيمولوجية التي تجمعها بباقي التيارات المشكلة لعلم الاجتماع؟ وبأي معنى يمكن الحديث عن وجود اتجاه علمي خاص بموضوع الأسرة القروية في علم الاجتماع؟ وما هي المبررات العلمية والمنهجية التي تبرر استقلال وانفراد تيار واتجاه سوسيولوجي بدراسة موضوع الأسرة بالوسط القروي؟ ومن هي الفئة المؤهلة للبحث سييسولوجيا في شؤون الأسرة القروية؟ وما طبيعة الإشكاليات والقضايا التي تستأثر باهتمام الباحثين في موضوع الأسرة القروية؟ ألا

⁶⁶- جيوفاني بوسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات، مجد، بيروت 1996، ص 196.

يمكن القول بأن الحديث في موضوع مكانة النوع الاجتماعي كاف للإحاطة بكل قضايا الأسرة القروية؟ وماهي الدواعي والأسباب التي تجعل الباحث في علم الاجتماع العائلي يكتب عن الأسرة القروية؟ وما طبيعة هذه الكتابة وحجمها وحدودها وشروطها ومناهجها؟ وما نوعية القضايا والأسئلة التي يطرحها تناول السوسيولوجي لموضوع الأسرة القروية؟ وهل تختلف أولوية هذه القضايا باختلاف الأزمنة والأمكنة؟⁶⁷.

شهدت المجتمعات البشرية منذ القرن العشرين تحولات عميقة وتقلبات واضحة، مست كل جوانب الحياة الإنسانية، فقد زاد عدد سكان البشرية ليتجاوز سبع مليارات نسمة، وامتد عمر الإنسان وارتفع أمده في الحياة، وتغلب على الكثير من الأمراض والآفات التي كانت تعتبر من أسباب الموت والهلاك، وتحسنت معدلات الخصوبة، وانخفضت نسبة وفيات الرضع والأمهات عند الولادة، وتجاوز عدد المواليد عدد الوفيات على مستوى جميع بلدان العالم، وفتحت قنوات كثيرة لتشجيع التفاعلات الأسرية مع مستجدات ونتائج التقدم الطبي والتطور الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي التي تتسم بها الحياة المعاصرة. وهكذا فالأسرة مؤسسة اجتماعية غير معزولة عن ما يقع في المجتمع، فهي إنتاج اجتماعي يعكس صورة هذا المجتمع، وكيان يتطور ويتحول بالموازاة مع تطور وتحول المجتمع، لهذا يتم عادة بين العلماء في علم الاجتماع، التمييز بين نوعين من العلاقة القائمة بين الأسرة والمجتمع اليوم، النوع الأول مطبوع بعلاقة التبعية، ففي المجتمع السكوني تبقى البنية الأسرية محافظة على مقوماته ومطابقة لمكونات الحياة الاجتماعية السائدة فيه، والنوع الثاني يخص العلاقة الديناميكية بين التنظيمين، ونلامسها في المجتمع التطوري أو الثوري، حيث الأسرة تغير باستمرار من خصائصها وأسسها إيقاع وظروف التطور في المجتمع. فلقد انعكست التغيرات المجتمعية على تغير الأنظمة الأسرية في المجتمعات البشرية، فقد تغيرت بنيتها من خلال تبني مفاهيم قيمية وقواعد اجتماعية جديدة، شكلت منطلق لثورة شاملة في العلاقات الأسرية، وزاد من عمق وأثر هذه التغيرات الأسرية، سهولة الاتصال الرقمي والاحتكاك الثقافي بين مختلف الحضارات الإنسانية والثقافات البشرية. ولعل ما نراه اليوم خير دليل على تخلي الإنسان عن كل المقومات التقليدية للأسرة، فقد جعلت هذه التغيرات البارزة مؤسسة الأسرة تتخلى عن دورها التقليدي المتعلق بالإنجاب، وتعيد توزيع المهام بين المرأة والرجل بدون مراعاة متطلبات البيئة الاجتماعية، وأعطى معان حديثة لبيئة العلاقات الاجتماعية والتفاعلات الرمزية في الأسرة الصغيرة وامتدادها للأسر الكبيرة.

⁶⁷ عبد الرشيد محمود، العمل مع الجماعات من أجل التنمية: قضايا مختارة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2006، ص 106.

ونتيجة لذلك، ظهور ما يسمى اليوم بالأسرة الجديدة أو الصغيرة أو النواة أو الزوجية، والتي يصنفها البعض كخاصية ملازمة للمجتمعات الحديثة، وسمة مميزة لنوعية وطبيعة التحولات التي تشهدها، وقد بدأ هذا النوع من الأسرة ينتشر في المجتمعات الغربية في البداية، قبل أن ينتشر في باقي مجتمعات العالم. فاليوم، لا يمكن الحديث عن وجود مجتمع معين، سلمت فيه مؤسسة الأسرة من قوة تأثير الظروف والتغيرات التي عرفت البنيات الاجتماعية، خصوصا ما يتعلق بتغيير طبيعة البنية الأسرية، والمساهمة في ظهور أنماط وأشكال جديدة من العلاقات الأسرية، والتقليص من مجالها ونطاقها لتقتصر على الزوجين وأولادهما غير المتزوجين، وربطها بالفائدة الاجتماعية والمنفعة المادية، لذلك، فهذه الأسرة الجديدة في تغير مستمر من أجل التصرف والقيام بالسلوك، وتحديد المصير على أساس الحرية والاستقلالية، والتخلي التدريجي عن الارتباط بالعلاقات القرابية والضغطات الثقافية، وتعويضها بالاهتمام بالمطالب المادية الملحة لأفراد الأسرة.

عرفت الأسرة منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي الحديثة تغيرات اجتماعية كثيرة، أدت إلى رفع وثيرة تعديل وظائف الأسرة ولأدوارها، ولكيفية بنائها وتشكيلها، فقد تخلت الأسرة عن الكثير من وظائفها التي كانت إلى عهد قريب، تعتبر من المقومات التي يمنع منعاً كلياً الاقتراب منها أو المساس بقدسيته، خصوصا تلك الوظائف التي تصنف في خانة مهام البناء الوظيفي والتنشئة الاجتماعية. ونتج عن فقدان الأسرة للعديد من هذه الوظائف، بروز تنظيمات ومؤسسات اجتماعية، تنافس الأسرة على هذه المهام، بل وتجردها منها كلياً، وهذا ما نلاحظه من خلال تنازل الأسرة عن الكثير من وظائفها لصالح مؤسسات اجتماعية أخرى، فقد عجزت الأسرة عن القيام بوظائفها الأساسية التي مازالت تحتفظ بها مثل التنشئة الاجتماعية، وإشباع حاجات الأطفال الفسيولوجية والنفسية. فما يميز تغير الأسرة الحديثة، قدرتها على التعايش مع مستجدات الحياة البشرية المعاصرة، كقضية تطوّر مكانة ودور المرأة، وإعادة ترتيب أولوياتها وتصوراتها، سواء في علاقتها بزوجها وأبنائها، أو في رؤيتها لمجموعة من المقومات التي يقوم عليها البناء الأسري، فقد انتقلت الرؤية النسائية بصفة خاصة، والنظرة المجتمعية بصفة عامة، بالنسبة لموضوع الزواج من وضعية التقديس والواجب والفريضة، إلى وضعية الاختيار والرغبة. فلم تعد المرأة تشعر بأن ضرورة ملحة، خصوصا الزواج المبكر، وارتفعت نسبة العزوف عنه، وعوض باندفاع الفتيات نحو التحصيل العملي قبل الزواج، والبحث عن أسباب تحقيق الاستقلال المادي عن الأزواج. وواكبت عملية تغيير التصور الاجتماعي نحو الزواج، تنامي تصور آخر متفرع عن التصور

الأول، ولا يقل أهمية عنه، يعمل على تجديد مقومات الزواج التقليدي المعروف في الأسرة التقليدية، ويعطي مجال أوسع للتعارف بين الذكر والأنثى قبل الإقدام على خطوة الاقتران والزواج، خصوصاً ما يتعلق بإلغاء العوائق الثقافية والاجتماعية والقانونية التي تجرم هذا التعارف القبلي بين الجنسين، وتوسعت منصات التواصل الاجتماعي والتعارف العاطفي بين الجنسين لاكتشاف إمكانيات تحويل علاقات محتملة لبناء كيان أسري بينهما، وزاد من غنى هذا التواصل عبر التعارف كثرة وسائل وتقنيات التواصل التكنولوجي والاجتماعي.

شغلت دراسات الأسرة القروية اهتمام الباحثين في ميدان علم الاجتماع بفرعيه العائلي والقروي، حيث حظيت قضاياها المختلفة، وعلاقاتها بتغيرات المجتمع القروي في الآونة الأخيرة باهتمام علمي كبير، تحولت على إثره الأسرة القروية إلى بؤرة البحث العلمي في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمقراطية. وضمن هذا السياق، سعى الخطاب السوسيولوجي إلى تناول وضعية الأسرة في مرحلة ما بعد الحداثة، خصوصاً ما يتعلق بالعلاقة بين الجنسين، وبروز ما أطلق عليه "المجتمع الاستهلاكي" الذي أصبح الجسد فيه - ولا سيما جسد المرأة - موضوعاً أساسياً للاستهلاك. وبالموازاة مع الاهتمام بالأسرة وقضاياها، شغلت قضية التعامل مع الجسد الإنساني في العلاقات الأسرية، وما يرتبط به من ظواهر العنف والإقصاء لأفراد الأسرة، خصوصاً الإناث، بالْمُفكرين والباحثين والفنانين واللاهوتيين والعلماء عبر مختلف العصور، وبلغ هذا الاهتمام أوجبه مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، والذي يصادف ميلاد العلوم الإنسانية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة، وهو حدث سيعيد الاعتبار للدراسات السوسيولوجية التي تبحث في قضايا الأسرة، وما يتفرع عنها من إشكالات فكرية وتساؤلات جوهرية. فقد عرفت دراسات الحياة الأسرية - ولا سيما الدراسات السوسيولوجية - قفزة نوعية من حيث المفهوم والمنهج والموضوع والغاية، واهتماماً متزايداً من حيث مكانة هذا التنظيم الاجتماعي، والتصورات التي ينتجها في البنيات الذهنية، والتمثيلات التي يصطبغ بها في الحياة اليومية، والآثار التي يهيمن بها على الممارسات الفردية والجماعية للأفراد. فالشغل الشاغل للدراسات الاجتماعية هو فهم الكيفية التي يعمل بها النظام الأسري في تحويل الكثير من الممارسات الاجتماعية غير المعروفة، إلى عادات وتقاليد يتمسك بها الأفراد، ويتصرفون وفق قواها الجاهزة، ويتفادون ميولات التمرد عليها، والثورة على نظامها الرقابي والإلزامي، ويتبنون الآليات التي تجعل الأسرة مجالا مشتركا لإنتاج موضوعات تعطي الأولوية لتفضيل الخطاب الجماعي، وترصيد الأحاسيس المشتركة، وتوجيه الأنظار نحو الإصلاح الجزئي الذي

يمس الجوانب الشكلية والعرضية لمؤسسة الأسرة كالشكل وبناء المسكن والأزياء والتجميل والنظام الغذائي، ورفض كل نقاش أو عمل يصبو نحو المساءلة النقدية والإصلاحية لجوهر الكيان الأسري. فقد كانت مكونات هذا الجوهر الأسري موضوع "التابو" الأول في المجتمعات، لأنه موضوع، يثير العديد من التناقضات الفكرية، والانتقادات المتبادلة، بين من يرى بضرورة بقاء هذا التنظيم الاجتماعي في المجتمع محافظا على مقوماته الطبيعية ووظائفه الموروثة، هذا الموقف نجده عند أهل المعتقد الديني والفكر المحافظ، وبين من يرى أن الأصل في الأسرة ليس هو فقط إنتاج الذرية وإشباع الغريزة الجنسية، وإنما الانتظارات المتعلقة على هذا التنظيم أكثر من ذلك بكثير، فلا مجال للحديث عن الأسرة كمؤسسة اجتماعية تشيد البنيان الاجتماعي، بل لابد من جعل هذا التنظيم يغير الأنماط التي يدبر بها الحياة الاجتماعية، ويتخلى عن الخضوع لكل مصادر الرقابة المفروضة عليه، ويتحرر من جميع الخلفيات الميتافيزيقية واللاهوتية التي تقنن عمله، ويتحول من مجرد مؤسسة يفعل بها المجتمع ما يشاء إلى نظام بوجه هذا المجتمع، ويقود ثورات الإصلاح والتغيير فيه. لذا اختلفت نظرة البشريّة له عبر العصور وتناولته العديد من العلوم، كعلم البيولوجيا وعلم الفسيولوجيا وعلم الطب والفلسفة والعلوم اللاهوتية وعلم سُلالة الجسد الحديث والفلسفة الميكانيكية لحركة المؤسسات والنظم والأفكار.

يتميز التناول السوسيولوجي لقضايا الأسرة بالمغرب، بالعمل الموجه نحو المساهمة في فهم أسباب تفكك سلطة العادات والتقاليد في الأسرة بالمجال الحضري، وبقائها سارية المفعول بالمجال القروي المعروف بتجذر هيمنة المجتمع الذكوري، والذي يسخر كل الإمكانيات المتاحة أمامه لكي يقيد فعالية الأسرة، ويحد من حريتها في اتخاذ القرار، ويحدد دورها ومركزها الاجتماعيين. هذا الاهتمام السوسيولوجي بمكانة ودور الأسرة في المجتمع المغربي، جعل قضية الأسرة تقتحم ميادين جديدة في الدراسات الاجتماعية، وتفتح آفاقا رحبة في إخراج العديد من مكوناتها من دائرة الظل والممنوع، ووضعها رهن النقاش العمومي المفتوح، وتحريرها من الثقافة التقليدية والشعبية التي احتكرت مجال التفكير فيها لمدة طويلة، الشيء الذي مكن في نهاية الأمر من تغيير صورتها الاجتماعية النمطية التقليدية، والزيادة من فرص إنتاج خطاب علمي وسوسيولوجي أحدث شرخا في وضعها الاجتماعي القائم. فإذا كان الماضي يشهد بكون الرجل يمثل الجهة الوصية على المرأة في الأسرة المغربية، يرسم لها صورة اجتماعية وفق قناعاته وأفكاره، ويتحدث بلسانها، ويتحكم في مصيرها، ويتصرف في ممتلكاتها، فإن الأسرة المغربية، وبفعال نضال فئاتها المهمشة من النساء والشباب ضد

الطقوس الدينية والقيود الفكرية والأعراف الثقافية الموروثة، وبفعل إصرارها وعزيمتها على تجديد الأدوار الاقتصادية والوظائف الاجتماعية لمؤسسة الأسرة في المجتمع، والرقى بمستوى أفعالها وممارساتها، استطاعت أن تغير وضعيتها القائمة، والتحول إلى مؤسسة اجتماعية منتجة لثقافة الانفتاح، ومشجعة على روح الإبداع والاطلاع، ومولدة لأفراد مؤهلين لشغل المراكز المهمة في المجتمع، ومعززة للآراء القائلة بجدارتها وكفاءتها في المجتمع الذي كان إلى عهد قريب يتحكم فيها⁶⁸. فإذا كان هاجس علم الاجتماع هو تطبيق مناهج البحث والمفاهيم السوسيولوجية في دراسة الظواهر والمشكلات الناجمة عن التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع، فإن حداثة نشأة علم الاجتماع المغربي كعلم قائم بذاته، ساهم في تنشيط دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية في الدراسات والبحوث المنجزة من طرف المؤسسات، ومراكز البحث العلمي بالمغرب، واستثمر مجهودات كبيرة، وإمكانات مادية ومعنوية من أجل الارتقاء بهذه البحوث على مستوى الكم والكيف. فأربعة عقود منذ نشأة علم اجتماع في المغرب، أسست لإبداع سوسيولوجي يطال نقد المناهج والمقاربات أو الأطروحات التي أسستها التيارات السوسيولوجية الغربية، وإنتاج مقاربات نظرية جديدة. فالمواضيع التي تم دراستها من قبل الباحثين المغاربة بلا شك قد طبقت مناهج علم الاجتماع، وبلا ريب قد درست مواضيع مهمة ومعبرة عن الواقع⁶⁹.

تأثرت المواضيع المدروسة في علم الاجتماع المغربي بالتحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع المغربي في كافة الأصعدة، فقد ارتفعت وتيرة عدد البحوث التي تناولت مسألة الأسرة والتحولات المجتمعية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. ويعزى هذا الارتفاع إلى كون هذه المواضيع تعكس واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع المغربي، واتساع نطاق ومجال هذه البحوث والدراسات النظرية والميدانية التي تعبر عن طموح الباحثين السوسيولوجيين في تناول القضايا الاجتماعية بصيغة مغايرة، وبمنهجية جديدة، ووفق شروط مختلفة عن الفترة السابقة، خصوصا وأن علم الاجتماع المغربي اليوم، أصبح يصطدم بإشكاليات وقضايا ومواضيع جديدة، تدرس تساؤلات حديثة عن أسس توزيع الأدوار في الحياة الأسرية والمجتمعية، والكيفية التي يؤثر بها القرار السياسي على الاقتصاد والقيم والثقافة والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، والحلول التي يمكن الاستعانة بها لمعالجة الوقائع التي تمس الأسرة، وتحليل علاقة التواصل الرقمي وتكنولوجيات الاتصال الحديثة داخل وخارج الأسرة، وأثر ذلك على

⁶⁸- جسوس محمد، مرجع سابق، ص. 9-33.

⁶⁹. بوخريس فوزي، المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية: من متغير الجنس إلى سؤال النوع، الدار البيضاء، المغرب، إفريقيا الشرق، 2016، ص 63.

الاستقرار في المجتمع، وما ينتج عنه من تحولات مجتمعية تمس بشكل مباشر وضعية ووظائف الأسرة. لقد انتهت فاطمة المرينسي مبكرا في مسارها العلمي، إلى أهمية تناول المشاكل الاجتماعية اليومية للمرأة في الأنظمة الأسرية بالمجتمع المغربي، واشترط القيام بقراءة تفكيكية نقدية للموروث الثقافي المغربي، وكيفية تأثيره على الأسرة والمجتمع. فالمنهج السليم للبحث في الموضوع، يقتضي توجيه الجهود نحو الاشتغال على جبتي الواقع والتراث. فقد حاولت المرينسي تقديم رؤية نقدية، اعتبرنا أداة منهجية لقراءة العائلة المغربية كهندسة اجتماعية، وتحليل مشاكل الحياة اليومية للنساء المغربيات في البنيات الأسرية في المجالين الحضري والقروي⁷⁰. إن هذا الاختيار المنهجي في دراسة قضايا الأسرة والمرأة في المجتمع المغربي استجابة لرؤية واقعية لطبيعة مشكلة المرأة في الأسرة والمجتمع المغربي، وطبيعة الخلفيات الإيديولوجيا والتاريخية والدينية المتحكمة في العقلية الاجتماعية المغربية، والتي تساهم في إعادة إنتاج واقع الأسرة بصفة عامة، والمرأة المغربية بصفة خاصة، فالكتابة السوسيولوجية عن المرأة وعلاقتها بالبناء الأسري في نظر المرينسي، تستوجب تفكيك الخطاطات التاريخية الراسخة في المجتمع، وإعادة صياغة بناء المفاهيم حول الأفراد والجماعات وفق الفهم الحديث⁷¹. من هذا المنطلق، توالى أعمال المرينسي السوسيولوجية التي اهتم بموضوع مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع منذ بداية الثمانينيات، مُزاوجة بين النظر في الواقع ومشاكله، وتوجيه سهام النقد لمختلف منابع الإيديولوجيا الدينية التاريخية وخطاباتها المهيمنة على الأسرة في المجتمع المغربي. فقد تطرقت المرينسي في جل إنتاجاتها الفكرية والسوسيولوجية إلى تجربة القمع والاضطهاد والحرمان التي تعيشها المرأة المغربية في حياتها الأسرية والاجتماعية، وانطلقت من إشكالية الجنسانية الأنثوية في المجتمعات الإسلامية، لتطرح موضوع المرأة والأسرة في المجتمعات العربية الإسلامية عبر التاريخ، ومن خلال معالجة النصوص المقدسة التي تطرقت للموضوع، لتقارن استنتاجاتها بما تعيشه المرأة اليوم في المجتمعات التقليدية والمحافظ، لتخلص لنتيجة أساسية، مفادها أن وضعية الأسرة المغربية تعود بالأساس إلى التأويلات الفقهية لحقوق النساء بالمقارنة مع الرجال داخل النظام الأسري وخارجه، خصوصا ما يتعلق بالقوامة والإرث، تعنيف النساء، والخروج للعمل⁷².

⁷⁰ - المرينسي فاطمة، الحريم السياسي، النبي والنساء، ترجمة عبد الهادي عباس، مطبعة ألف باء الأديب، دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1998، ص 78.

⁷¹ - المرينسي فاطمة، نساء على أجنحة الحلم، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، المركز الثقافي العربي، نشر الفنك، الطبعة الثانية، 2007، ص 25.

⁷² - المرينسي فاطمة، شهرزاد ترحل إلى الغرب، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، المركز الثقافي العربي، نشر الفنك، الطبعة الثالثة، 2010، ص. ص 27 - 41.

ناقشت فاطمة المريني قضية تحرير المرأة في مختلف المراحل والمحطات التاريخية التي مرت منها الأسرة المغربية، وتطرق لموضوع هندسة العلاقات الاجتماعية التي ساهمت في بناء الأسرة في المجتمع الإسلامي، وتطرق لانفراد الرجل بدور القيادة والهيمنة، وعلاقتها بالأدوار الجنسية للرجل والمرأة. وتعرضت لقضية تحرير المرأة من قبضة الرقابة الأسرية في المغرب في موجة التحديث التي اجتاحت الحركة الوطنية المغربية. وركزت على أن الجنس كأساس لبناء الهندسة الاجتماعية في المجتمع العربي، والحريم نتاج لهذه الهندسة، فهذه الأخيرة تقسم المجتمع إلى مجالين، الأول عام والثاني خاص، الذكور يمتلكون الحق في التواجد في المجالين معا، أما الإناث فيمنع عنهن المجال العام، ويسمح لهن بالتواجد في المجال الخاص فقط⁷³، مما يعني أن الجنس ليس أمراً سيكولوجيا أو دينيا، وتاريخيا، ولكنه هندسة اجتماعية.

تناول البحث السوسيولوجي المغربي موضوع تحديث الأسرة المغربية، والذي يسمح بقياس تحول المجتمع المغربي إلى مجتمع ديناميكي يسعى إلى الحداثة والتحديث، رغم بقاء تأرجحه بين مشروعين مجتمعيين متعارضين، المجتمع التقليدي والمجتمع الحداثي، بين الانخراط في الحداثة والتجديد بكل حمولاتها أو الانكفاء على تصورات هوياتية تقليدية. فهذا التأرجح يتجلى في القضايا الجزئية والفردية، كما في المسائل العامة والاستراتيجية. هذا القول ينطبق كذلك على الوضعية العامة للأسرة بصفة عامة، وعلى التغيرات التي طرأت عليها في السنوات الأخيرة، والتي تعتبر نتيجة حتمية لاختراقات الحداثة لنسيجنا الاجتماعي ولكونات الهوية والشخصية المغربية، والتي جعلت قضايا الأسرة عموما حقا خصبا للتجاذبات والرهانات والنقاشات، والتي وظفت كل الطرق الممكنة في التوظيف والتأويل والاستثمار الإيديولوجي والسياسي سواء من طرف الأفراد والجماعات أو الاستعمار أو الدولة الوطنية أو التشكيلات الإيديولوجية والسياسية. إنَّ الأسرة إذن توجد في قلب النقاشات والصراعات المادية والرمزية، وتمثل رهانا أساسيا للمؤسسات والملفوظات والخطاطات والاستراتيجيات المتعددة والمتنافسة، والتي تسعى إلى تأطيرها وتنظيمها داخل نسقها التصوري، وإدماجها داخل منظومات المعرفة والعلم والإيديولوجيا والدين والسلطة، كل ذلك يتم في سياقات تاريخية عنوانها الأبرز هو اختراق الحداثة بكل حمولاتها للمجتمع المغربي.

⁷³ - Mernissi Fatima, Êtes-vous vacciné contre le harem? Casablanca, Le Fenne. 1998, p 81.

(4) التناول السوسيولوجي لمفهوم التغير الاجتماعي

تصنف ظاهرة التغير الاجتماعي ضمن شبكة الظواهر السوسيولوجية الأساسية التي استأثرت باهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فقد كان هذا المفهوم حاضرا بقوة في مختلف المراحل الكبرى التي طبعت مسار علم الاجتماع، ومهيمننا على مختلف الأعمال التي أنجزت في هذا العلم، إلى درجة ربط ظهور وتأسيس علم الاجتماع ببرز إشكالية التغيرات والتحولات الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية، وتحول هذه التحولات إلى مفهوم جوهري في بناء النظريات السوسيولوجية، "فعلم الاجتماع منذ البداية اعتبر الحركة ومظاهر التبدل أحد أبرز مواضيعه المفضلة على الإطلاق. فالتغير يبقى بالنسبة للعلوم الاجتماعية بصفة عامة المفهوم المركزي، والذي يجسد نشاط وديناميكية البحث الأساسي"⁷⁴. فقد شكل البحث في مختلف التغيرات الاجتماعية التي حلت بالمجتمعات المعاصرة منبع بروز وتطور الفكر السوسيولوجي، مما ساعد على ظهور وإنتاج تصورات ومقاربات نظرية وإمبريقية عديدة، تسعى كلها إلى فهم وتفسير حقيقة التغير الاجتماعي⁷⁵. فإذا كان "التغير في معناه الاجتماعي موضوع فعل وإرادة وتدخل، فإنه كذلك موضوع صراع تؤثر نتائجه في مستوى البنية الاجتماعية"⁷⁶. من هنا، فوصف الحياة البشرية بالسيرورة المتحركة والمتحولة المستمرة، والتي لا تعرف السكون أبدا، جعل المجتمع الإنساني يتميز عن غيره من التجمعات الأخرى بالتغير الدائم والمستمر، وهو تغير يلحق كل الجوانب والبنىات والمؤسسات والتنظيمات المشكلة لهذا المجتمع، وعلاقته بالمرجعيات الثقافية والدينية والسلوكية لأفراد هذا المجتمع، والكيفية التي ينتقل بها هذا التغير الاجتماعي بين الأجيال والحضارات والعصور، وتحديد المجالات التي يبرز فيها هذا التغير بشكل كبير بالمقارنة مع مجالات أخرى، لا تعرف إلا تغيرات طفيفة وبطيئة، كالمجال العمراني والنظم والعلاقات الاجتماعية، وبنية التفاعلات الحاصلة بين أفراد المجتمع الواحد، ثم بين المجتمع ككل وبين باقي المجتمعات الأخرى.

ترتبط العناية التي انفرد بها موضوع التغير الاجتماعي بالمقارنة مع المواضيع الأخرى بالاعتبارات التي تخص علم الاجتماع في حد ذاته، وخصوصية وطبيعة التغير الاجتماعي كموضوع رئيسي لهذا العلم، تنطلق من النظر إلى علم الاجتماع كعلم يُعنى بدراسة خصائص الجماعات البشرية، والعلاقات بين أفراد تلك الجماعات والتفاعلات المختلفة

⁷⁴ - عبد الخلق محمد، مرجع سابق، ص 18.

⁷⁵ - Alexis Trémoulinas, Sociologie des changements sociaux, Paris: édition la Découverte, 2006, p49.

⁷⁶ - الطاهر لبيب، نقلا عن رشيد اليمولي، السلطة والمجتمع المدني والانتقال المعاق: حالة المغرب، انظر الموقع الإلكتروني: <https://www.jadaliyya.com/Details/41003>

بينهم، سواء كان بشكل مجموعات أو مجتمعات، أو ما سماه أوغست كونت بالفيزياء الاجتماعية، بسبب التشابه الواقع والقائم بين العمليات التفاعلية لكل من مكونات المادة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية، فإذا كانت الفيزياء الطبيعية تدرس مكونات المادة وتفاعلها فيما بينها، وتخلص إلى قوانين طبيعية دقيقة، فإن علم الاجتماع يدرس مكونات التغير الاجتماعي في المجتمع، وتفاعله مع البنيات والمؤسسات المشكلة لهذا المجتمع، والوقوف عند مظاهر وتجليات التأثير والتأثر القائم بين التغير الاجتماعي والمجتمع، فعلم الاجتماع يهتم بالطريقة التي يحدث بها هذا التغير الاجتماعي في المجتمع، وعلاقته بباقي الظواهر والنظم والعلاقات الاجتماعية المتناسقة والمتكاملة داخل البنية الاجتماعية للمجتمع، والكشف عن القوانين الخفية والمتحكممة في وثيرة واتجاه حدوث التغيرات الاجتماعية. فقد "حظيت ظاهرة التغير الاجتماعي باهتمام بالغ في التراث السوسيولوجي المعاصر، حيث تعثر على نماذج نظرية كثيرة حاولت فهم وتفسير التغير الاجتماعي، ودراسة ظاهرة التغيرات الاجتماعية، والبحث عن المعاني والأسباب الموجودة وراء الظواهر والأحداث التاريخية التي بصمت المرحلة، والبحث عن المنحى الذي يأخذه التغير"⁷⁷. لهذا فدراسة التغير الاجتماعي كمفهوم يتصل مباشرة بالحياة الاجتماعية، ويسم محطات ومراحل تطور المجتمعات البسيطة والمركبة، وكموضوع لا نهاية معينة له، ولا حدود مانعة من حدوثه، يجعله سمة الوجود، وأساس العيش فيه، فلا شيء ثابت وساكن، فكل شيء يتغير، بغض النظر عن نوعية التغير وعوامله واتجاهه ونتائجه. من هنا، انكب الباحثون في العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية والنفسية والاقتصادية والسياسية على دراسة التغير الاجتماعي، وتحليل دلالاته وانعكاساته وامتداداته وأسبابه، ووظفوا لهذا الغرض مناهج علمية مختلفة، وأساليب قياسية متعددة، ومفاهيم جوهرية متنوعة. كما أن العمومية والشمولية التي تميز تأثير موضوع التغير الاجتماعي على مختلف المجتمعات البشرية القديمة والحديثة، وجميع الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها الإنسان في حياته اليومية الفردية والجماعية، حفزت البحث السوسيولوجي على اتخاذ مفهوم التغير الاجتماعي كمفتاح لدراسة المجتمعات والمؤسسات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، وذلك بالتعرف على ماهية التغير الاجتماعي، والبحث عن الأسباب التي تجعله يطفو في بنية العلاقات الاجتماعية والمؤسسات التنظيمية في المجتمع، وتبيان المظاهر التي تميزه، والكشف عن النتائج التي يخلفها، وإيضاح المفاهيم القريبة منه، وتتبع اتجاهاته الفكرية العمودية والأفقية، واستخلاص وتيرة تأثيره وتأثيره بالمتغيرات

⁷⁷ - عبد الخلق محمد، مرجع سابق، ص 21-22.

القديمة والجديدة في المجتمعات، ومواكبة تفاعلاته المتبادلة مع العادات والقيم والسلوكيات الاجتماعية الأخرى الثابتة والمتحولة. فأهمية دراسة مفهوم التغير الاجتماعي تكمن في اعتباره حلقة وصل بين الأوضاع الاجتماعية التقليدية والبنى الاجتماعية الجديدة التي يعيشها الأفراد والجماعات. فإذا كانت العلوم الإنسانية بمختلف فروعها، قد اهتمت بدراسة إشكالية التغير الاجتماعي، سواء كان شاملاً أو جزئياً، راديكالياً أو تدريجياً، فإن علماء الاجتماع اختلفوا في تفسيراتهم لهذا التغير، وتحديد عوامله وأسبابه، وتأويل نتائجه الكلية والجزئية. هذا الاختلاف وراء بروز نظريات سوسيولوجية مختلفة حول موضوع التغير الاجتماعي. وتأثيره على العلاقات الاجتماعية، وتفاعله مع البنى الأيديولوجية والدينية والثقافية والاقتصادية والتنظيمية. وعلى هذا الأساس، يمكن أن نتساءل عن الكيفية التي تناولت بها المقاربات النظرية قضية التغير الاجتماعي.

تبنى نظرية التغير الاجتماعي مجموعة من القواعد والمبادئ المستخدمة لوصف سيرورة التغير الاجتماعي في المجتمعات البشرية، سواء أكان جذرياً أم بسيطاً، كلياً أم جزئياً، وتساهم في خدمة مجموعة من الأغراض والمرامي، وتستعمل لإثبات حقيقة وماهية هذا التغير الاجتماعي. فنظرية التغير الاجتماعي تصور متكامل ومنسجم قوامه دراسة موضوع التغير الاجتماعي دراسة علمية، واستنتاج خلاصاته ونتائجه. وتتوخى نظرية التغير الاجتماعي تفسير وتحليل كيفية حدوث ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمعات البشرية، وكما ينطبق على باقي النظريات العلمية، فنظرية التغير الاجتماعي بدورها لها خصائص مميزة، كتوفرها على آليات شرح حدوث التغير الاجتماعي، وقابليتها للتحقيق والفحص النقدي واحتمالية الصواب والخطأ، واشتراطها التماسك المنطقي، والانسجام الداخلي، وتضمينها لأكثر عدد ممكن من النتائج والشروحات حول موضوع التغير الاجتماعي، وقدرتها على التنبؤ بوقوعه.

يلقب الفيلسوف الإغريقي هيراقليطس بأب فلسفة التغير في منظومة الفكر الإنساني، لكثرة اشتغاله بهذا المفهوم العريق من حيث نشأته، والجديد من حيث إشكالاته المتجددة يوماً بعد يوم، فقولته الخالدة بكون كل ما يوجد في الوجود في تغير مستمر، فتح المجال لظهور نظريات سوسيولوجية، تناولت موضوع التغير الاجتماعي موضوعاً رئيسياً لأبحاثها وتصوراتها وفق منظور جديد، يستلهم أسسه من مستجدات العصر، وفي نفس الوقت، يحافظ على جوهر أطروحة هيراقليطس الفلسفية، والتي ترفض تماماً القول بثبات الوجود، وتطرح عوضه مفهوم التغير المستمر، كما يقول: "نحن ننزل في النهر الواحد وننزل فيه، فما من إنسان ينزل في النهر الواحد مرتين، فهو دائم التدفق والجريان"

. ويظهر تأثير مقولة هيراقليطس على التحليل السوسيولوجي لمفهوم التغير الاجتماعي في تبني العديد من الباحثين للنموذج الذي وضعه هذا الفيلسوف، والذي يدافع عن استمرارية التغير في كل شيء.

تعتبر نظرية التقدم الاجتماعي من أهم الاتجاهات العلمية التي تناولت مفهوم التغير الاجتماعي، والميزة الأساسية التي تميز هذه النظرية بالمقارنة مع باقي النظريات، تركيزها بشكل أساسي على تحليل ميكانيزمات التغير الاجتماعي وفق خط تصاعدي ارتقائي، يقود المجتمعات البشرية نحو الوضعية الأفضل والأحسن، أي أن القاعدة الجوهرية في التغير الاجتماعي هي الحركة المستمرة للمجتمعات نحو التحول من أجل تجاوز الوضعية القائمة، وتعويضها بوضعية جديدة أفضل منها. ومن ممثلي هذا الاتجاه، صاحب نظرية العقد الاجتماعي، جون جاك روسو، والذي تطرق لمفهوم التغير الاجتماعي كمرادف لمفهوم التقدم الاجتماعي في مؤلفه "العقد الاجتماعي"، والذي يختزل تصوره العلمي لتطور وتقدم المجتمعات البشرية، حيث تحدث عن أربعة مراحل أساسية، يمر منها كل مجتمع في سيره نحو التقدم، تبدأ بمرحلة الحياة الفطرية الطبيعية كمرحلة أولى، حيث يعيش الإنسان في كنف الطبيعة، خاضعا لقوانينها وسيطرتها، وتمر بمرحلة الاستقرار في تجمعات على شكل بنى أسرية ومجتمعات منظمة كمرحلة ثانية، والتي تتميز عادة بشروع الكائن البشري في الإنتاج اليدوي والاستغلال الزراعي، وظهور الملكية الخاصة للأرض ووسائل الإنتاج. ثم تأتي المرحلة الثالثة، والتي يتخلى فيها الإنسان عن السلام الطبيعي والعيش المشترك، ويختار بدل منها الصراع على الأرض والوسائل المادية، وينشأ التنافس والتنافر بين الأفراد والجماعات، والذي تنتهي فيه الغلبة دائما للأقوى. وأخيرا، الوصول إلى المرحلة الرابعة، والتي سماها روسو بمرحلة التعاقد والتنظيم، حيث ينحو أفراد المجتمع نحو عقد اتفاق بينهم، هدفه وضع أسس النظام السياسي، الذي يكفل العيش في سلام للجميع، ويقنن معايير اختيار الحاكم وفق المنطق الديمقراطي الذي يحترم إرادة الشعب. وفي نفس السياق، تبرز مساهمة أوغست كونت، والذي قام بتحليل مبكر لمفهوم التغير الاجتماعي من خلال اشتغاله السوسيولوجي على العلاقة الجدلية القائمة بين التحول الاجتماعي والبناء الاجتماعي، هذا الاشتغال الذي توجه كونت بتصوره المعروف للتقدم الاجتماعي، والذي لا يمكن أن يحصل في أي مجتمع إلا إذا سلك المراحل الثلاث الكبرى التي حددها في المرحلة اللاهوتية والمرحلة الميتافيزيقية، والمرحلة الوضعية- العلمية. وفي هذا الصدد يميز كونت بين نوعين من التقدم، التقدم الاجتماعي الذي يرتقي بوضع الحياة الاجتماعية نحو الأحسن، من خلال معرفة قوانين الظواهر الاجتماعية، والتنبؤ المستمر بحدوثها، والعمل على ضبطها وتوجيهها نحو ما يخدم

الإنسانية. ثم تقدم الطبيعة البشرية الذي يعمل على تطوير كل النواحي المشكلة للذات الإنسانية في أبعادها السلوكية والطبيعية والعقلية والأخلاقية. وفي نفس السياق، تناول انطونيان كوندرسه موضوع التغير الاجتماعي في كتابه المعروف "شكل تاريخي لتقدم العقل البشري" الصادر سنة 1974، والذي أكد فيه على استحالة الفصل بين أربعة عناصر أساسية في الوجود البشري، الثقافة والتربية والتاريخ والتغير، فتكامل اشتغال هذه العناصر، هدفه الرئيسي السير بتقدم المجتمع البشري نحو تحقيق الكمال والرفاه والسعادة للجميع. وقد تناول عملية التقدم الاجتماعي من خلال حديثه عن عشرة مراحل كبرى، مرت منها الحضارة البشرية منذ فجر التاريخ إلى يومنا، يتعلق الأمر بالمرحلة الطبيعية، مرحلة الرعي واستئناس الحيوان، مرحلة الاستقرار الزراعي، مرحلة الحضارة اليونانية، مرحلة الحضارة الرومانية، مرحلة العصور الوسطى المسيحية، مرحلة الإقطاع، مرحلة اختراع الطباعة، مرحلة الثورة الفرنسية، وأخيرا. مرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية.

توصف نظرية الدورة الاجتماعية بكونها ذات رؤية متشائمة للتقدم الاجتماعي عكس نظرية التقدم الاجتماعي المتسمة بالتفاؤل والتطلع نحو المستقبل في خط تصاعدي. فالتغير الاجتماعي الذي هو سمة مميزة للمجتمعات البشرية، لا يأتي دائما بالنتائج المرجوة، ولا يسير نجول الوضع الأحسن في بعض الأحيان، لأنه محكوم بما يسمى بالعود الأبدي لنقطة الانطلاق، فالتغير الاجتماعي يتخذ شكل خط دائري، يبدأ بالصعود، ويمر بالاستقرار، وينتهي بالهبوط والاندثار، ليعاود نفس العملية من جديد. وقد جسد هذا الطرح ثلة من المفكرين على مدار تاريخ الفكر السوسيولوجي، كابن خلدون، الذي وضع نظريته الشهيرة في العمران البشري، والتي عرفت باسم النظرية الدائرية العامة، والتي أكد فيها على التطور الدائري للمجتمع، يبدأ بمرحلة التأسيس، ويمر بمرحلة الازدهار، وينتهي بمرحلة الانهيار. وفي نفس السياق، تلخص النظرية الدائرية الجزئية لصاحبها شبنجلر، التغير الاجتماعي في دوران المجتمعات البشرية في دائرة تنتهي حتما بنقطة البداية، وقد تحدث عن أنواع عديدة لنقطة الانطلاق، منها ملكية الأراضي، التنظيم القبلي، الملكية الجماعية، الإنتاج الصناعي. فما يميز نظرية شبنجلز في التغير الاجتماعي الدوري، تأكيده على أن المكون الثقافي جزء لا يتجزأ من التغير الاجتماعي، مادام أن الثقافة خاصية مميزة للبناء الاجتماعي في مختلف العصور والأزمان، لهذا فمن الطبيعي أن يكون مستوى التغير الاجتماعي متنوعا ومختلفا من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، هذا التنوع هو ما عبر عنه شبنجلر من خلال التقسيم المعروف الذي وضعه للبنيات الثقافية الكبرى التي مر منها الوجود الإنساني في

هذا الكون، وهي الثقافة المصرية، ثقافة بلاد الرافدين، الثقافة الهندية، الثقافة الصينية، الثقافة الكلاسيكية، الثقافة العربية الإسلامية، ثقافة المايا، وأخيرا الثقافة الغربية. ودائما في إطار حديثنا عن نظريات الدورة الاجتماعية، يبرز "فيكو" كأحد الرواد الذين ساهموا كثيرا في تبيان معالم النظرية الدائرية اللولبية للتقدم الاجتماعي في المجتمعات البشرية، والذي تطرق للمسار الدائري اللولبي الذي يسير وفقه التقدم الاجتماعي، أي الطبيعة الحلزونية للتغير وتطور الحضارات والثقافات تكون على شكل مراحل دائرية، كل دورة تبنى على أساس الدورة السابقة، وفي نفس الوقت تمهد للانتقال للدورة الموالية، مع ما تعنيه هذه العلاقة من اختلاف بين هذه الدورات الثلاث، فكل دورة تتجاوز السابقة من حيث العلو الحجم والأثر والنضج قبل أن تعود إلى حالتها الأولى. وعلى غرار السابقين من رواد هذا الاتجاه، تحدث فيكو عن مراحل تطور مختلف الحضارات الإنسانية إلى يومنا هذا، والتي حددها في كتابه المعروف "مبادئ علم جديد" في ثلاث مراحل كبرى هي: المرحلة الدينية، مرحلة البطولية، ومرحلة الإنسانية.

يصنف مفهوم التطور ضمن خانة المفاهيم المتفرعة عن مفهوم التغير الاجتماعي، فغالبا ما نجد اقتران هذين المفهومين في الكثير من الدراسات السوسيولوجية والنظريات المعاصرة، رغم أن مفهوم التطور أقدم من حيث الاستعمال والتوظيف بالمقارنة مع مفهوم التغير الاجتماعي. والسبب الرئيسي في هذه العلاقة الوطيدة بين المفهومين، تكمن في كون كلاهما يشكلان أساس معظم الأحداث البارزة في الحضارة الإنسانية، والمحطات الكبرى التي قطعها منذ فجر التاريخ. وبالعودة إلى مفهوم التطور، والذي أخذ يتبوأ مركز الصدارة في مختلف العلوم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك مع صدور كتاب "أصل الأنواع" لتشارلز روبرت داروين، والذي ضمنه نظريته الشهيرة في النشوء والارتقاء الطبيعيين. وعلى غرار داروين، سيعمل العديد من السوسيولوجيين على نقل مفاهيم ومناهج هذه النظرية إلى دائرة العلوم الإنسانية، ومحاولة تطبيقها على تطور المجتمعات البشرية. هذا التوجه العلمي تبناه هربرت سبنسر، والذي برهن على وجود تشابه كبير بين تطور الأفعال الإنسانية والتفاعلات الاجتماعية والحركات البشرية، وبين التطور البيولوجي للكائنات الحية، فلا يمكن التفريق نهائيا بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي. وتتجلى مظاهر هذا التشابه على الخصوص، في المراحل الكبرى التي يقطعها أي مجتمع بشري قبل أن يصل إلى مرحلة التكامل والانسجام بين مختلف مكوناته، وهي مراحل تبدأ بمرحلة التجانس، وتمر بمرحلة اللاتجانس لتنتهي بمرحلة التكامل. ويفسر مرور المجتمعات البشرية بهذه المراحل الحتمية بوجود عوامل طبيعية ونفسية وحيوية واجتماعية وثقافية

واقتصادية، تعمل بشكل متشابك ومتكامل في توجيه عملية التطور نحو الوصول إلى مرحلة الكمال، والتي لا بد أن تنتهي بالفناء والنهاية.

شكل موضوع التغير الاجتماعي مجالا خصبا لاستمرار البحث السوسيولوجي في كل القضايا والأسئلة التي يثيرها في العصر الحديث، فإذا كان هذا الاشتغال امتدادا طبيعيا لما خلفه الدارسون لهذا الموضوع في المرحلة الكلاسيكية، فإن ما يميز رواد المرحلة الحديثة، هو تناول هذه القضية بمنهج مغاير، واعتماد أسئلة جديدة، الشيء الذي يفرض ضرورة استحضار أهم التصورات العلمية التي برزت في هذه المرحلة، والوقوف عند أهم أطروحاتها وإسهاماتها العلمية. فنظرية العامل التكنولوجي، سميت بهذا الاسم لانشغالها بدور الابتكارات التكنولوجية والإنتاجات التقنية في دفع الناس نحو تغيير أوضاعهم الاجتماعية، وتسهيل عملية تكيفهم المستمر مع مستجدات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعود السبب الأساسي في هذه المكانة التي تحظى بها التكنولوجيا في تنشيط سيرورة التغير الاجتماعي إلى تأثيرها الشمولي على الجوانب المادية والمعنوية معا للكائن البشري، وقدرتها المستمرة على تلبية مختلف الرغبات الإنسانية والحاجات الاجتماعية والبيولوجية التي تتجدد يوما بعد يوم. ومن بين الأدلة التي يقدمها أصحاب هذه النظرية في الدفاع عن هذا الاتجاه، نستحضر قولهم الشهير بكون المستوى التكنولوجي والتقني الذي وصل إليه مجتمع ما، ما هو في الحقيقة إلا انعكاس مباشر لمستوى التقدم الذي وصل إليه هذا المجتمع في مختلف المجالات الحيوية في المجتمع. من هنا يتم التأكيد مرة أخرى على العلاقة الوثيقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي. وهي علاقة تأخذ عدة أوجه متباينة ومتعددة، تشمل على الخصوص تحفيز أفراد المجتمع على الابتكار التكنولوجي، وتجديد مكوناته، وتحسين علاقة التفاهم معه، والرقى بجودة استعماله، والقبول بتغيير البناء الاجتماعي القائم رغبة في الاستفادة من الخدمات التي توفرها التكنولوجيا، بما فيها الانخراط في التخصص في العمل، والسماح بتبني القيم التي تروجها هذه التكنولوجيا.

شكلت نظرية العامل الديمغرافي قيمة مضافة فيما يخص موضوع التغير الاجتماعي، والتي تتجلى أساسا في بحثها في تجليات العلاقة القائمة بين المعطيات السكانية ومظاهر التخلف والقدم في المجتمعات البشرية، فالديمغرافيا جزء لا يتجزأ من البناء الاجتماعي ككل، وتأثيرها لا ينفصل أبدا عن المعطيات الاقتصادية والثقافية، وأوضح مثال يشهد على مثانة هذه العلاقة، دور حركة السكان الداخلية والخارجية، الأفقية والعمودية، البسيطة والمركبة، في بروز

العديد من القضايا المجتمعية المتداخلة فيما بينها، بدء بتأثير الهجرة على تغيير أحوال الناس، وانتقالا إلى كيفية استغلال وتوزيع الموارد في تحقيق التنمية، ووصولاً إلى تحول المجتمعات من مجتمعات تقوم على التضامن الآلي إلى مجتمعات تتأسس على التضامن العضوي. خلاصة القول، فإن العامل الديموغرافي حاسم في حدوث وتوجيه والتحكم في مسار التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمعات البشرية. وبما أن الاقتصاد جوهر الحياة الاجتماعية، هذه المقولة اكتسبت مشروعية الحديث عنها منذ القدم، وارتفعت الأصوات الداعية إلى إيلائها مزيداً من العناية العلمية، لأن الكثير من الجوانب لازالت غامضة فيها، وتستحق النباش فيها إن أردنا تحقيق المزيد من المعرفة والفهم لكيفية عمل المعطى الاقتصادي في وقوع التغير الاجتماعي من جهة، وللبحث عن الحلول الناجعة لمختلف المشكلات التي تنتج عن اختلال العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع. فتبني شعار الاقتصاد يغير المجتمع، نجده لدى الكثير من التيارات السوسيولوجية، القديمة منها والحديثة، من أبرزها التصور الماركسي الذي شكل وجهاً من أوجه التأكيد على التفاعل القائم بين المعطيات الاقتصادية والتحول الاجتماعي، فالصراع الطبقي نتيجة مباشرة لاحتكار الإمكانات الاقتصادية ووسائل الإنتاج من طرف البنية الفوقية (البورجوازية) على حساب الطبقة الكادحة (البروليتاريا). هذا الاختلال في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، سيؤدي حتماً إلى قيام الثورة، وتغيير الأوضاع والعلاقات الاجتماعية القائمة. وحسب منظور رواد الاتجاه الماركسي، فإن تأثير العامل الاقتصادي على تغيير الوضع القائم، لا ينحصر فقط في الجوانب المادية، بل يتعداه إلى الجوانب الثقافية والفكرية. بهذا المعنى، يتحول المجتمع إلى حلبة للصراع بين القوى المختلفة في المجتمع رغبة في الإمساك بملكية وسائل الإنتاج، والتحكم في العلاقات الاجتماعية، والسيطرة على سيروية توزيع الموارد، مما يؤكد أن العامل الاقتصادي محرك حقيقي للتغير في المجتمع بغية تجاوز مختلف التناقضات القائمة فيه.

نالت نظرية العامل الثقافي اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة رغم أن ظهورها يعود إلى مطلع العصر الحديث. وتؤكد هذه النظرية أن الثقافة عامل رئيسي في حدوث التغير الاجتماعي الذي يمس حياة الأفراد والجماعات، تؤثر على مختلف مجالات المجتمع. وتتوزع أهم التيارات الفكرية التي تناولت طبيعة العلاقة بين العامل الثقافي والتغير الاجتماعي، إلى ثلاث اتجاهات رئيسية، الاتجاه الأول يسمى بنظرية الانتشار الثقافي، اكتسبت شهرة كبيرة بالمقارنة مع الاتجاهين الآخرين، وذلك تأكيداً على أن حدوث التغير الاجتماعي في المجتمع يرتبط بانتقال السمات والخصائص

الثقافية، سواء داخل المجتمع بين الأجيال السابقة واللاحقة، أو من خارج المجتمع انطلاقاً من ثقافات أخرى عن طريق الهجرة والاحتكاك والتجارة والاستعمار والإعلام. هذا الاتجاه جسده كل من جرايبنر رائد المدرسة الألمانية الذي تحدث عن وجود نماذج ثقافية، شكلت الأصل والمصدر لمختلف الثقافة الأخرى المنتشرة في العالم، وإليوت سميث مؤسس المدرسة الإنجليزية الذي ربط تطور وانتشار الثقافات العالمية بوجود نموذج ثقافي شكل منبع مختلف هذه الثقافات، يتعلق الأمر بالثقافة المصرية. وبواس وكروير، أبرز ممثلي المدرسة الأمريكية، والتي لم تهتم بالثقافات الأصلية والثقافات الفرعية، وإنما وجهت جهودها نحو التحليل العلمي للنتائج المترتبة عن الانتشار الثقافي بين المجتمعات، ورصد انعكاساته المباشرة على حياة الأفراد والجماعات. الاتجاه الثاني يخص نظرية الارتباط الثقافي، تركز على دور البنية الداخلية للمجتمع في تحريك مسار التغير الاجتماعي، ويرى العالم الأمريكي سوروكين أن المجتمع يعتمد على ذاته في إحداث التغير الاجتماعي المرغوب فيه عن طريق ما سماه بالارتداد المضاد الذي يقع في سيرورة في التحول الاجتماعي، عن طريق علاقة جدلية بين المادة والصور والنموذج. وأخيراً، نجد نظرية الصراع الثقافي كاتجاه ثالث ممثل لنظرية العامل الثقافي، والتي يمكن تلخيص أطروحتها في فكرة واحدة، مضمونها أن التغير الاجتماعي يحدث نتيجة الصراع الثقافي بين مختلف التناقضات التي تطبع البنية الثقافية للمجتمع.

حافظت الاتجاهات العلمية المعاصرة المفسرة لظاهرة التغير الاجتماعي الذي تعيشه الحضرات البشرية والمجتمعات الإنسانية على الفكرة المنقولة من نظيرتها الكلاسيكية، والتي تقول بأن التغيرات الاجتماعية رغم كونها عنصراً مشتركاً بين جميع المجتمعات، إلا أنها تتسم بالاختلاف والتعدد من مجتمع لآخر تبعاً لعوامل مختلفة كالزمان والمكان والثقافة والاقتصاد والقيم والدين. بل إن تأثير هذا العوامل يمتد لجعل مسألة الاختلاف في التحولات الاجتماعية تقع داخل نفس المجتمع. من هنا، عملت جميع النظريات المعاصرة على مراعاة هذا العنصر الأساسي في التغير الاجتماعي، مع اعتماد طرق ومناهج ومفاهيم جديدة في تفسير وتحليل مفهوم التغير الاجتماعي كقضية ملازمة للوجود البشري.

يختلف التغير الاجتماعي من مجتمع لآخر، ويتنوع بين الماضي والحاضر، ويتأثر بعوامل متعددة كالوضع الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، والإنتاج الثقافي، والإرث الحضاري. لكن ذلك، لم يحل دون ظهور اتجاه علمي معاصر، ينفرد بين الاتجاهات الأخرى يربط حدوث التغير الاجتماعي بعامل واحد، أي أن التغير الاجتماعي واقعة اجتماعية

تحدث بسبب عامل الحتمية، مرتبط بشروط ثقافية، أو ظروف اقتصادية، أو وضعيات اجتماعية محددة سلفا قبل حدوث هذه التحولات. تنعت هذه النظرية بالاتجاه الاختزالي، لأنها تتحدث عن العامل الواحد الذي يختزل جميع العوامل الأخرى، وما على الباحثين سوى توجيه جهودهم نحو اكتشاف السبب الحقيقي والوحيد الكامن وراء حدوث التغيرات الاجتماعية في المجتمعات البشرية. لكن ما ينبغي الانتباه إليه، هو أن القول بوجود الأصل الواحد لهذه التغيرات الاجتماعية، لا يعني أبدا نفي وجود مظاهر وصور متعددة لهذه الحتمية، فقد تكون هذه الأخيرة جغرافية، نظرا للعلاقة الوطيدة بين الإنسان والطبيعة والمجتمع، فرواد هذه النظرية يعتمدون العوامل الجغرافية أساس التمييز بين مختلف الأفعال الاجتماعية، والسلوكات البشرية، والبنى التنظيمية. ومن أبرز المتبنين لأفكار ومفاهيم الحتمية الجغرافية، هنتنجتون الذي أقام علاقة جدلية بين الظروف الجغرافية ونوعية السلوك البشري، فتغير هذا الأخير مشروط بتبدل الأحوال المناخية والعوامل الجغرافية. وتجدر الإشارة أن الإرهاصات المبكرة لظهور نظرية الحتمية الجغرافية تعود إلى العهد اليوناني، وبالضبط مع أفلاطون وأريستو، فكلماها قالا بأن المناخ والهواء والنبات والمجال، عوامل حاسمة في توجيه التقدم الاجتماعي نحو الأفضل. وستعرف هذا النظرية بروزا كبيرا مع إسهامات مونتسكيو، والذي جعل من العوامل الجغرافية أساسا لفهم الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وإلى جانب الحتمية الجغرافية، ظهرت الحتمية البيولوجية، والتي تطرقت لموضوع التغير الاجتماعي بشكل مغاير، فالمتحكم في الاختلاف بين المجتمعات والأفراد، هو الاستعداد البيولوجي لكل فرد، وقدرته على تغيير الوضع القائم، وتطوير الحياة الاجتماعية. ومن بين الأفكار الأساسية التي تبلورت على يد رواد هذه النظرية، فكرة ربط الاختلاف بين المجتمعات بالاختلاف في التكوين البيولوجي للأجناس، وأن تفسير الاختلال الموجود بين الشعوب في التنمية والتقدم، يعود بالأساس إلى الاختلاف في الرغبة في التفوق الكامن في الذات الإنسانية.

يعود ظهور الاتجاه التطوري في التغير الاجتماعي إلى قرون ولىت، لكن المفاهيم والأفكار التي يطرحها لمقاربة لتحليل ودراسة التغير الاجتماعي، مازالت تجد إقبالا من طرف الباحثين والعلماء الذين ما فتؤووا يكتشفون عناصر جديدة، لم تكن معروفة من قبل. لم تأت عملية تسمية النظريات التطورية المعاصرة بالاتجاه التحديثي من فراغ، بل ساهم المجهود الذي بذله روادها في تفادي أهم الانتقادات التي وجهت للرواد الأوائل فيا يخص تفسير سيرورة التحولات في المجتمعات البشرية، والنتيجة أساسا عن الاعتماد الكلي على بنية المماثلة بين المجتمع وتطور الكائن العضوي. لهذا

اختارت النظريات المعاصرة منطق العمل بالتحليل النسبي أثناء هذه المماثلة، وربطها المباشر بالواقع الاجتماعي، ومراعاة الفوارق الطبيعية بين الكائن البيولوجي ونظيره الاجتماعي، لأن هذا الأخير يتأثر بعوامل أخرى كالثورة التكنولوجية والمعرفية والاقتصادية، ومنظومة القيم. بهذا المعنى، فالاتجاه التطوري المعاصر يركز على توظيف المفاهيم الأصلية التي وضعها السابقون مع العمل على تكييفها مع واقع المجتمعات المعاصرة، فلأزال مفهوم التطور حاضرا كما وضعه هربات سبنسر، نفس الأمر بالنسبة لمفهوم تقسيم العمل عند إميل دوركايم، وما يرتبط به من تحول المجتمع من وضعية التجانس إلى وضعية اللاتجانس. وما يميز هذا الاتجاه عن باقي الاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة، هو سعيه إلى تقديم نموذج للمجتمعات المتخلفة تقتدي به من أجل تجاوز وضعية التخلف، وتحقيق التنمية، وحل الأزمات، ويتجلى هذا النموذج في المجتمع الغربي الصناعي المتطور الذي قطع أشواط كبيرة في مسيرة التحديث. ومن أبرز أنصار الاتجاه التطوري في الوقت الراهن، نذكر كل من سملر، وليفي، ومور، ورستو باريتو. فالقيمة المضافة التي أتى بها سملر في نظريته هي تحليله لمفهوم التغير الاجتماعي انطلاقا من ثلاثة مفاهيم رئيسية هي التمايز البنائي الذي يعني أن المجتمع يتشكل من مجموعات ثقافية، ووحدات اجتماعية، وبنيات اقتصادية، يطبعها الاستقلال والانفراد بعضها عن البعض، ثم مفهوم التكامل البنائي الذي يدل على كل العمليات الهادفة إلى تحقيق التكامل بين الوحدات السابقة في اتجاه بناء مجتمع متلاحم ومتكامل، وحينما تفشل هذه المهمة، يظهر مفهوم الاضطرابات الاجتماعية نتيجة الصراع بين تلك الوحدات. هدف تحديث المجتمعات، نادى به كذلك المفكر ماريون ليفي الذي ضمن كتابه "التحديث وبناء المجتمعات" المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليه هذه العملية، والتي حددها في الاستعمال المعقلن للثروة المالية، وتأهيل الموارد البشرية، وتنسيق تكامل القوى الاجتماعية والاقتصادية، واثمين جهودها. هذه المبادئ اعتمدها ليفي في تقسيم المجتمعات إلى صنفين، المجتمعات الأصلية التي اعتمدت على ذاتها في التحديث كأمريكا وإنجلترا وفرنسا، والمجتمعات المتأخرة في ركوب قطار التحديث، وذكر ألمانيا واليابان كأمثلة لهذا الصنف. فإذا كان الأوائل من رواد هذا الاتجاه، أفصحوا الحديث عن الاعتقاد الذي يشكل جوهر هذا الاتجاه، والداعي بأن المجتمعات البشرية كيفما كان مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تسير في مسار واحد محدد سلفاً عبر مراحل معروفة، سواء كان مسارا خطيا أو مسارا دائريا، فإن التابعين من هؤلاء الرواد، واصلوا نفس العمل، لكن بمنهج جديد، وتحليل مغاير، انسجاما مع مستجدات الحياة الاجتماعية المعاصرة. فعالم الاقتصاد الأمريكي والت

ويتمان روستو أحدث ثورة فكرية في موضوع النمو الاقتصادي، ففي كتابه الشهير الصادر سنة 1961 م تحت عنوان "مراحل النمو الاقتصادي"، وضع روستو أسس نظريته المختصة في وصف مراحل النمو الاقتصادي الذي تعرفه المجتمعات البشرية، خصوصا في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، وانهايار اقتصاد العديد من الدول بفعل مخلفات هذه الحرب المدمرة. فكل المجتمعات البشرية مؤهلة لأن تمر بمراحل أساسية في نموه الاقتصادي، ليبقى الاختلاف بين هذه المجتمعات مقتصرًا في وثيرة قطع كل مرحلة، وطبيعة الإمكانيات الموضوعية رهن كل مرحلة من هذه المراحل. وعموما فهذه المراحل محددة في خمس مراحل أساسية هي: (1) مرحلة المجتمع التقليدي، (2) مرحلة شروط التهيؤ للانطلاق (3) مرحلة الانطلاق (4) مرحلة الاتجاه نحو النضج (5) مرحلة الاستهلاك الوفير. وتجدر الإشارة أن روستو لا يتناول النمو الاقتصادي إلا باقترانه الدائم بالبناء والاجتماعي للمجتمع. وفي نفس الفترة الزمنية، ظهرت نظرية الالتقاء أو التقارب، والتي تزعمها المتخصص في الدراسات الاقتصادية، العالم الأمريكي كلارك كير. ففي عام 1960 م، أثمرت الجهود المكثفة التي قام بها هذا الباحث بناء نظرية علمية في التطور الاجتماعي، ميزتها الأساسية القول بأن المجتمع البشري المعاصر، حقق قفزة نوعية في كل المجالات بفضل المساهمة الجبارة للثورة الصناعية والتقنية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الوجود البشري. وفي سعيه لإثبات وجهة نظريته، قام بتحليل تجليات العلاقة القائمة بين مجموعة من العناصر، فتوسيع نطاق الإنتاج يستوجب توفير الكفاءات البشرية المدربة مهنيًا وتقنيًا، واللجوء إلى مزيد من تقسيم العمل، والرفع من آليات ربح المنافسة الاقتصادية، والانتباه إلى درجة وطبيعة واتجاه الحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي في المجتمع. فضلا عن إعادة النظر في برامج التربية والتعليم والتكوين من خلال العناية بتخصصات التعليم الفني المتخصص والتعليم الإداري، والتفكير الجدي في كيفية مواجهة ارتفاع مستوى التحضر في المجتمعات البشرية، وتفسير علاقته المباشرة بزيادة سكان المدن في ظل بناء اجتماعي يقوم على الصيانة المادية والمعنوية للقيم، واستغلال كل الفرص المتاحة لتحقيق السلم الاجتماعي والأمن الإنساني. تقدم النظرية البنائية- الوظيفية رؤية سوسيولوجية مغايرة لمفهوم التغير الاجتماعي، والتي تستند في تصورها العام لهذا المفهوم إلى مبادئ وأفكار تنتمي للاتجاه الوضعي الذائع الصيت في الدراسات السوسيولوجية، هذا الاستعمال جاء في الوقت الذي بذل فيه أنصار هذا الاتجاه جهودا كبيرة لتجاوز مظاهر القصور التي سجلت في كل من النظرية البنائية والنظرية الوظيفية معا. وعلى غرار باقي الاتجاهات العلمية التي اهتمت بدراسة وتفسير إشكالية تغير المجتمعات البشرية، عمل الاتجاه

البنائي - الوظيفي على وضع البنية المفاهيمية الخاصة في هذا المجال، فقد وظف أصحاب هذا الاتجاه الكثير من المفاهيم الأساسية لتحليل أسس الحياة الاجتماعية، وتفسير تحولاتها المختلفة، حيث لجأ رواد هذا الاتجاه إلى توظيف مفهومي البنية والوظيفة في فهم كيفية بناء التنظيم الاجتماعي، وتحديد الطريقة التي يشتغل بها في أداء وظائفه وأدواره، ودراسة الآليات التي يعتمدها في إدماج أفرادها، ومنحهم العضوية الاجتماعية. فالهم الأكبر بالنسبة لهذه النظرية هو توضيح العلاقة بين البنية والوظيفة في الوجود الاجتماعي للإنسان، فلكي يكتسب الفرد العضوية في المجتمع، لابد له في البداية من الوعي الكامل بأسس الحياة الاجتماعية ومبادئ العيش فيها، وشروط الاستمرار فيها، ثم بعد ذلك الانتقال إلى أداء الأدوار المنوطة به في المجتمع، والالتزام بالخضوع لمؤسساته وتنظيماته وقيمه. فحسب منظور هذا الاتجاه، فالقاعدة العامة في المجتمعات البشرية، القديمة منها والحديثة، تقول بأن لا بناء اجتماعي من دون وظائف، ولا وظائف من دون أبنية اجتماعية، فالعلاقة جدلية بين المفهومين، وضرورية في فهم الواقع الاجتماعي للأفراد، فكل واحد من هؤلاء منوط بأداء وظيفة معينة من الوظائف التي توفرها الحياة الاجتماعية في المجتمع. هذا الطرح جعل البعض يؤكد بأن النظرية البنائية-الوظيفية رغم انتقادها لأطروحة الاتجاه التطوري، سرعان ما عادت لتستند إلى فكرة اعتماده على المماثلة العضوية بين الكائنات البيولوجية وبين وحدات وبنيات الحياة الاجتماعية وهكذا فإنه يمكن القول بأن للنموذج البنائي الوظيفي بؤرتين للاهتمام هما البناء الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية.

شكلت نشأة الاتجاه البنائي-الوظيفي حدثا بارزا في ميدان دراسة التغير الاجتماعي، وتحولا نوعيا في المناهج والمفاهيم والقضايا المعتمدة في تحليل والإجابة على أسئلته المتجددة. فالقيمة العلمية لهذا الاتجاه، تتجلى في نجاحه الكبير في تحقيق التآلف والتركيب بين الاتجاهين الرئيسيين في علم الاجتماع، الاتجاه البنوي الذي ظهر على يد كل من كلودس ليفي ستراوس في كتابه "أبنية القرابة"، وكولدون ويزير في مؤلفه "الطوطمية"، الاتجاه الوظيفي على أيدي كل من ماكس فيبر في كتابه "الدين والاقتصاد"، وإميل دوركايم في كتابه "تقسيم العمل في المجتمع"، وويليام كراهام سمنر في كتابه "طرق الشعوب". فالرؤية الجديدة التي قدمتها هذه النظرية تكمن في كون الواقعة الاجتماعية تتشكل انطلاقا من تفاعل مختلف العناصر التي تكون النظام الاجتماعي، فهذا الأخير بنية تتكون من مجموعة من الأجزاء المتكاملة فيما بينها، كل جزء يؤدي وظيفة معينة، وعلى أساس التكامل وتناسق هذه الأجزاء، وأدائها لوظائفها يقوم البناء الاجتماعي ككل. فكل تغيير يلحق جزء من هذه الأجزاء، ينعكس مباشرة على باقي الأجزاء، حيث ينشأ التغير الاجتماعي

من خلال هذه العملية. إذا كان الاتجاه البنائي – الوظيفي حديث النشأة، بحيث يعود ظهوره إلى القرن التاسع عشر الميلادي من خلال الأعمال السوسيولوجية التي قام بها هربرن سبنسر، فإن الامتداد الجغرافي لهذه النظرية لم يقتصر على بريطانيا فقط، بل اتسع نطاقه ليشمل التراب الأوروبي وأمريكا الشمالية، حيث ظهر مجموعة من رواد هذا الاتجاه من أمثال تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، وهانز كيرث، ورايت ميلز. ويؤدي فقدان التوازن الاجتماعي في المجتمعات البشرية التي تعرف تحولات جذرية في مختلف المجالات إلى ظهور وضعيات اجتماعية واقتصادية وثقافية متناقضة، ينعدم فيها التكافؤ بين فئات المجتمع، وتتسم بالتناقض والتضاد بين مصالح وطموحات هذه الفئات، بحيث تنفرد الفئة القوية المالكة لقوى ووسائل الإنتاج بكل القرارات الكبرى في المجتمع، وتضع كل الثروات والإمكانيات المادية والرمزية رهن إشارتها، وخدمة لخططها. أمام هذا الوضع المتأزم، يدخل المجتمع في حلقة مفرغة، تضفي الشك على حقيقة التغير الاجتماعي، وتضع الفعل الاجتماعي في أزمة التعبير عن المعنى الحقيقي للحياة الاجتماعية. وفي خضم النقاش المفتوح حول العلاقة الموجودة بين التغير الاجتماعي وتوظيفه لخدمة مصالح الفئات المهيمنة في المجتمع، ظهرت مجموعة من التيارات الفكرية والفلسفية والسوسيولوجية، التي حاولت أن توظف المبادئ والأفكار التي نادى بها الاتجاه المادي الجدلي، خصوصا النظرية الماركسية، ومن بين هذه التيارات التي خلقت علاقة وثيقة مع الماركسية، نستحضر نظرية الصراع الاجتماعي، والتي توصف بكونها نظرية اجتماعية تصور الحياة الاجتماعية وفق منظور يستمد جوهره من الأفكار التي نادى بها العالم الألماني كارل ماركس، والتي تتحدث عن وجود تقسيم طبقي للمجتمع اعتماد على وسائل وقوى وعلاقات الإنتاج، هذا التقسيم الذي يقسم المجتمع إلى طبقتين، الطبقة المهيمنة المالكة لكل شيء في المجتمع، والطبقة الكادحة التي لا تملك إلا قوة العمل، هذا الاختلاف بين الطبقتين، يخلق وضعية اللامعالية الاجتماعية في التوزيع العادل للموارد المادية والرمزية. مما يؤدي في نهاية الأمر إلى بروز علاقات التوتر والصراع بين الطبقتين، تنتهي بقيام الثورة، وتغيير المجتمع، فالصراع المادي هو المحرك للتاريخ وللتغيير بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. ويقوم تصور نظرية الصراع لمفهوم التغير الاجتماعي على فكرة أساسية هي أن المجتمعات أو التنظيمات تخضع لتحولات مختلفة نتيجة الصراع القائم بين أعضائها حول المنافع المادية والرمزية، والتي تنتج عنها ثورات سياسية، وحركات نضالية، تقود مسار التغيير في كل شيء.

نال التغير الاجتماعي اهتمام المختصين في الدراسات الاجتماعية، والذين انخرطوا في دراسته بحوافز ذاتية وموضوعية، واستثمروا في دراسته ما جادت به العلوم الإنسانية من مفاهيم ومناهج ونظريات. ويفسر هذا الاهتمام بالآثار التي يحدثها التغير الاجتماعي في البنى الفكرية والاجتماعية للمجتمعات. فإذا كان الإنسان ابن بيئته كما أكد ذلك غير واحد من علماء الاجتماع، فإن كل تغيير يلحق هذه البيئة، يؤثر على المنتمين إليها، وتغيير الواقع الذهني والنفسي والاجتماعي الذي يحتضن عيشهم. لكن هذا التغير الاجتماعي قد يؤدي إلى الاستقرار والتقدم والرخاء في مجتمع ما، وقد يكون سببا للصراع والتخلف في مجتمع آخر. والسبب في اختلاف نتائج التغير الاجتماعي، هو تنوع قدرات واستعدادات كل مجتمع في التعامل والتكيف مع التغير الاجتماعي بنوعيه الفكري والمادي، فالمجتمع الذي يعطي الأولوية لتغيير البنيات الفكرية قبل الانتقال إلى تغيير البنيات الاجتماعية والمادية، غالبا ما يؤدي فيه التغير الاجتماعي إلى الاستقرار والتقدم. وفي المقابل، فوجود بيئة سياسية واجتماعي واقتصادية ملائمة، من شأنها تمكين أفراد المجتمع من التفاعل الإيجابي مع مستلزمات التغير الاجتماعي، وتحويله إلى عامل للتطور الاقتصادي والرفق الاجتماعي. ويمكن تبرير الاختلاف بين الاتجاهين برؤية كل اتجاه للعلاقة القائمة بين التغير الفكري والتغير المادي الاجتماعي، فأصحاب الاتجاه الأول يؤكدون أن التغير الفكري يمكن اعتباره سابقا للوجود من حيث تعلقه بالفرد باعتباره أحد مكونات المجتمع، بينما يعتبر رواد الاتجاه الثاني أن التغير المادي يمكن إرجاع سبق وجوده إلى المجتمع باعتباره مكونا من عدة أفراد تجمعهم روابط معينة. فالتداخل الموجود بين التغير الفكري والتغير الاجتماعي، يؤكد بأن كل تغيير في الواقع الاجتماعي ينتج عنه تغيير بالضرورة في الواقع الذهني للإنسان، والعكس صحيح، فكلما تغير الواقع الذهني للجماعة أعقبه تغير الواقع الاجتماعي⁷⁸.

⁷⁸ - الهراس المختار، مرجع سابق، ص 236.

الفصل الثاني: التغيرات الاجتماعية
وأثرها في تغير التركيب الديمغرافي
والبنائي للأسر القروية بإقليم
شيشاوة

مقدمة

تستوجب منهجية البحث العلمي في أثر التغيرات الاجتماعية على الأسر القروية بإقليم شيشاوة، استثمار المعطيات الديمغرافية لأهميتها في تتبع مسار التحولات البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على الحياة القروية. وتحولها من الحالة الريفية الإقطاعية إلى الحالة الرأسمالية الحديثة⁷⁹. ويتأسس هذا الاستثمار على المصادر المرجعية التي تعزز ما توصل إليه البحث الميداني من معطيات إحصائية، تخص مميزات البنية الديمغرافية القروية، وتقرن مظاهر التحول الديمغرافي بين المناطق الجبلية والسهلية. وتشكل نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات 1994 و2004 و2014، والمعطيات المتضمنة في الأرشيف الوثائقي، والتقارير الموضوعاتية، المنوغرافيات الجهوية لجهة مراكش-أسفي بصفة عامة، والإقليمية لإقليم شيشاوة بشكل خاص، أهم المصادر الوثائقية التي أغنت عملية البحث الميداني حول التحولات الديموغرافية للأسر القروية بإقليم شيشاوة.

تقتضي عملية قراءة النتائج الميدانية المحصل عليها، التذكير بأن عينة البحث تتكون من 1646 أسرة تقطن بالعالم القروي بإقليم شيشاوة، وتشكل أساسا ماديا ومعرفيا لتحليل نتائج البحث الميداني حول انعكاسات التغيرات الاجتماعية على البنية الديمغرافية للأسر القروية كجزء من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة.

79- عبد أسعد فايز محمد، مدخل إلى علم الاجتماع، دراسة نظرية في فهم المجتمع، منشورات دار الفيلسوف الثقافية، 1984، ص76.

1. التركيب الديمغرافي بإقليم شيشاوة: انعكاس لتحولات النظام القبلي والاجتماعي

يؤكد جاك بيرك في دراسة حول منطقة سكساوة، كإحدى المناطق القروية الكبرى بإقليم شيشاوة، أن البحث في المواضيع الموجهة للمعارف المؤطرة لعمل الباحث في قضايا وظواهر مجتمعات الشمال الإفريقية، يصطدم بالقبيلة كمكون أساسي للمجتمع⁸⁰، مما يبين أن تأثير ثقافة المجتمع القبلي، وقساوة الظروف الطبيعية والمناخية، وتوالي الأزمات الاقتصادية، تفرض على الساكنة القروية الاستمرار في التكتل في تجمعات تنظيمية على شكل قبائل، كشرط لاستمرار وجودها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتبرير الانتماء التاريخي لأصل القبيلة كوحدة اجتماعية، ظلت صامدة أمام مختلف الهجمات التي شنتها القوى التي توالى على حكم المغرب القديم كالحضارة الفينيقية والبيزنطية والوندالية⁸¹.

1) علاقة الأسر القروية بالقبيلة: بين غريزة الانتماء القبلي وإغراءات الحياة الجديدة

يدعم النظام القبلي السائد بإقليم شيشاوة صمود الساكنة القروية أمام إغراءات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، ويعزز ميل الإنسان القروي نحو التمسك بهذا النظام، والعيش في مؤسسات اجتماعية وتنظيمية موروثة. فغريزة الانضمام للقبيلة راسخة في البنية الذهنية للإنسان القروي، تنبع من كونها "غريزة بسيطة بدائية، منغرس في أعماق الوجدان الإنساني، انغراساً لا يمكن معه اختزالها أو تفكيكها إلى علاقات أبسط". وتتحكم قوة النظام القبلي في مقومات بناء الأسر القروية، وتنظيم السلطة الاجتماعية لأفرادها، وتحديد معايير صارمة لاكتساب العضوية فيها، كالنسب والدين واللهجة والطائفة والمهنة والانتماء الجغرافي. ويبقى الرابط الدموي أهم هذه المعايير في ضبط قسمات المجتمع كبناء تنظيمي متكامل⁸². ويفسر تمسك الأسر القروية بالانتماء للقبيلة بالرغبة في تقوية الروابط بين الأسر المنتمية لها عن طريق حصر التزاوج بين أعضائها، والتحكم في سلوكياتهم الفردية والجماعية، مما يحول القرابة إلى قوة اجتماعية في المجتمعات القروية المبنية على العصبية القبلية⁸³، ويجعل مفهوم الانتماء القبلي جوهر المفاهيم المركزية لنظام القبيلة بإقليم شيشاوة، يوجه طبيعة علاقة الفرد بالأسرة في كل زمان ومكان،

80 - J. Berque. Qu'est-ce qu'une tribu nord-africaine ? in : Hommage à Lucien Febvre, Paris, 1954, p261.

81 - R. montagne, les berbères et le makzen dans le sud du Maroc, Paris, 1930, pp : 140-141

82 - E. Gellner, Saint of the atlas Londres Wendenfeld and nicolson, 1969, p79.

83 - صبيحي محمد قنوص، علم دراسة المجتمع، دراسة تحليلية في البناء والتغير الاجتماعي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1989، ص 37.

ويجعل هذا الانتماء «رباطا دمويا عضويا جنينيا، ووحدة عرقية وأخلاقية واجتماعية، وجسما اجتماعيا يشمل تقسيمات فرعية معينة»⁸⁴.

يطبع التعدد طبيعة العلاقة القائمة بين القبيلة والأسر القروية بحكم انعدام التماثل بين البنى الاجتماعية لمكونات هذا النظام القبلي⁸⁵، وخضوعها لتأثير عوامل تبادل الاستقرار المكاني بين الجبل والسهل، ونمط العلاقات التي يقيمها هذا النظام القبلي مع مجموعات قبلية خارج الإقليم كقبائل اذا محمود بتارودانت، وقبائل حاحا بالصويرة، وإذا وزكي باكاير. هذا التعدد يوضح " بأن القبيلة المغربية والأمازيغية بالخصوص، تتشكل من مجموع العائلات (الإيخسان)، إذ العائلة (الإخس أو العظم) كوحدة ميكروجماعية، ليست سوى صورة نووية للمجتمع، إنها حاضرة وبقوة وبكل ثقل تراثها وموروثها الثقافي، في كل المناطق المغربية لإعادة إنتاج النمط القبلي بها، الشيء الذي يجعل المدينة المغربية تشكيلا جديدا للقبيلة من خلال تجاذب علاقات الأسر وتبادل المصالح. فهي تحافظ على المشترك الجمعي في تدبير الشأن المحلي، مثلما كانت مساهمة في تكوين مجلس القبيلة أو «أجماعة» وفي أشكال التعاون والتنظيم الاجتماعي القبلي، ومنها «الأكاير» و«المطمورة» و«المرس» و«التويزة» والتوزيع العادل للمؤونة والحاجيات حسب عدد «الكوانين» وكيفية انتخاب العائلة والأسرة للأمغار»⁸⁶.

يفسر اختلاف مستويات تأثير القبيلة على الأسر القروية بتنوع التركيبات القبلية التي يتألف منها إقليم شيشاوة، والخصوصيات المميزة لكل قبيلة، ونوعية المؤسسات القائدة لها، وطبيعة التحالفات التي أبرمتها عبر مسارها التاريخي⁸⁷. ورغم هذا الاختلاف، لا يمكن الحديث عن فوارق عميقة بين هذا القبائل، فكما يؤكد جاك بيرك، يستحيل القول بوجود عرق خالص بالمفهوم البيولوجي للكلمة⁸⁸، وهذا ما يتضح "من خلال نموذج قبيلة سكساوة بالأطلس الكبير، حيث لا يمكن الحديث عن سلالة أو نسب أصلي لسكان هذه القبيلة، بل تعدد أصولهم بفعل الهجرات من هذه المنطقة وإليها لأسباب صحية أو بيئية"⁸⁹. فالتعدد الذي يطبع انتماء الأسر القروية يعود إلى تنوع النظام القبلي

84- مرجان محمد، "سوسيولوجيا الغير: المعرفة الكولونيالية الإسبانية حول المغرب" في السوسيولوجية المغربية المعاصرة، دراسات نظرية وميدانية، تنسيق يمنية ميري ومحمد عبد الخلق، مختبر العلوم الاجتماعية والتحول المجتمعية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2019، ص 22.

85- أقديم محمد، التحولات السوسيوثقافية في منطقة الأطلس الكبير، من أفيفين إلى امتانوت، مساهمة في كتابة التاريخ المحلي، منشورات دار الأمان، 2016، ص 260.

86- الهروي الهادي، الأسرة والمرأة والقيم: تسولات سوسيولوجية في قضايا المرأة، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013، ص 21.

87- أشار أبو عبيد البكري إلى مدينة أفيفين منذ حوالي ألف سنة - المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب، ص 62.

88- Jacques BERQUE، Structure sociales du Haut-Atlas، PUF، Paris، 1954، p 4.

89- اوري لحسن، " الأمازيغ بعيون أجنبية، دراسة نموذجية من خلال كتاب: le Bloc berbère ، Peuple marocain، صورة الأمازيغ في الكتابات الوطنية والأجنبية، تنسيق على بنطال، منشورات عكاظ، الرباط، 2020، ص 227.

بإقليم شيشاوة الذي يتشكل من المجموعات القبلية التالية: قبيلة أولاد بني سبع بمناطق سيدي المختار وسيدي محمد دليل وأولاد مومنة. وقبيلة الحمر بمنطقتي لمزوضية وأهديل. وقبيلة آيت هادي بمنطقة ابابنو، وتتألف من غالبية كبيرة من البربر. وقبيلة الرجرجا وحمر بمنطقة سيدي بوزيد، وقبيلة ديمسيرة بمناطق تيمزكاديون وأفلايسن وعين تازيتونت وإيروهالن. وقبيلة نفيفة بمناطق امتنانوت وواد البور، وقبيلة سكساوة بمناطق سيدي غانم وآيت حدو يوسف وللا عزيزة. أما قبائل متوكة، فتقطن بمناطق بوابوض أميدلان ورحالة وبوابوض وكوزمت وتميلت وإشمران وتولوكولت وسيدي عبد المومن. وقبائل ايوران في بلدة ادويران. وتقطن قبيلة مزوضة منطقتي مزوضة والزاوية النحلية القرويين. وقبيلة فروكة بمجاط، وتتكون من أقلية من قبائل إزارجيين وأولاد تدرارين وآيت لحسن، وقبيلة كدموة في مناطق أسيف المال وأدسيل وامين دونيت.

(2) التفاخر الأسري بإقليم شيشاوة: بين الوحدة القبلية وتعدد معايير الانتماء

ترتبط الأسر القروية بإقليم شيشاوة بماضيها وأصلها وتاريخها، فرغم عمق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مست جوهر الحياة الأسرية والاجتماعية بمختلف المناطق القروية منذ عقود، بقي شعور الفخر بالانتماء خاصية حاضرة في الحديث اليومي للأفراد والجماعات، وصفة ملازمة لكل المحطات الكبرى التي طبعت تغيرات التركيب الديمغرافي القروي. ويرتبط هذا الشعور بالصفات المشتركة التي تميز الإنسان القروي، وحجم الأسرة الكبير، وطبيعة السكن القروي، والنشاط الزراعي وحضارة مجتمع الفلاحة.

يربط النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي السائد القرويين بأصلهم القبلي والعرق. وهذا ما يجعل مختلف التحولات الكبرى بالوسط القروي، تستحضر دائما الأصل كصفة للتعبير عن الوحدة القبلية والانتماء الاجتماعي، والمكانة الاقتصادية، لكن هذا الانتماء مطبوع بتنوع أسسه بين ما هو ديني وتاريخي وسياسي وعسكري واقتصادي واجتماعي تبعا لاختلاق المناطق والقبائل. وبما أن السند المادي الذي سنعتمد عليها في حديثنا عن تشبث الأسر القروية بالفخر بانتمائها الاجتماعي، لا يخرج عن سنيين أساسيين، أولهما الروايات الشفوية لأرباب الأسرة القروية التي التقينا بها أثناء إنجاز هذا البحث، وثانيهما بعض الروايات التاريخية غير المثبتة، والتي عبارة عن شذرات منتشرة في مجموعة من الوثائق التاريخية. ففي جماعة أهديل، تربط الساكنة القروية تفاخرها وانتمائها بالعامل العرق، وذلك من خلال استحضار روايتين، رواية تقول بأن سكان المنطقة ينتمون إلى قبائل بني معقل ذات الأصول اليمنية - منطقة احمر،

والتي هاجرت إلى جنوب المغرب في القرن الحادي عشر لتستوطن المنطقة الواقعة بين وادي درعة ووادي السنغال، ورواية ثانية تؤكد بأن سكان المنطقة ينتمون إلى سلالة الشرفاء الأدارسة، وجدهم أبو السباع الذي استقر مع ذريته في المنطقة في نفس الفترة، ويعتبر وجودهم في منطقة احمر وفي أهديل بالخصوص نتيجة لإدماجهم في جيوش الدولة السعدية لتحرير منطقة الحوز من قبضة الجيوش البرتغالية، وهو ما يفسر انقسام سكان المنطقة من الناحية الإثنية إلى فخذتين هما فخدة فرجان حمرة وفخدة الشرفاء الأدارسة. أما في جماعة عين تزيونت، فتربط الأسر القروية شعور الانتماء بدور الساكنة التاريخي في مقاومة الاستعمار، وافتخارها باحتضان الجماعة للطريق السلطانية (اغراس-ان-اوكليد)، والذي جعل ساكنة المنطقة تلعب دور الدرع الواقي لقبيلة دمسيرة عبر التاريخ، واستقرار مجموعات بشرية مكونة بالأساس من أيت داود وأيت محند وأيت موسى. وفي جماعة أيت هادي، تفتخر الأسر القروية بالتعدد في أصول السكان المحليين. بين أصول جزائرية لوجود قرية بالتراب الجزائري تسمى "أيت هادي"، والانتساب إلى حاشية السلطان "الأكل" مولاي الحسن الميرني الذي وطهم بالمنطقة بعد تهديد الوباء الذي ضرب المغرب في فترته، والانتماء إلى أتباع الولي مولاي عبد الله أمغار المدفون قرب الجديدة، والقول بربط أصل سكان المنطقة بالأصول الأمازيغية المنحدرين من المناطق الجبلية المحيطة، والمستقرين بالمناطق السهلية بحثا عن المراعي أو طلبا لحماية القايد المتوكي. وفي جماعة أيت حديوسف، يرتبط شعور التفاخر بالانتماء الديني، فجّل الأسر القروية تؤكد على انحدارها من أصل جدها يوسف بن عمرو بن تاشفين، مؤسس مدينة مراكش. ولشدة تعلق الساكنة بهذه الشخصية، أقاموا له مزارا رمزيا في دوار أكادير نتسكين، يخصصونه بالرعاية والاهتمام. وفي جماعة سيدي غانم، تفتخر الأسر المحلية بنسبها الشريف للولي سيدي غانم الذي يعتبر من دعاة السلام بالمنطقة في حقبة تاريخية معينة، والذي ساهم في استقرار الساكنة بالمنطقة منذ ثمانية قرون على مستوى ضفّتي واد سكساوة بالأطلس الكبير، وانقسامها إلى مشيختي ايت لحسن وايت عبد الله، اللتين تشكلان أكبر كثافة سكانية بالجماعة حاليا، وتعد هذه المنطقة من سكساوة موقعا محصنا للمقاومة منذ القدم ضد المستعمر. أما في جماعة بوابوض، يقود الحديث عن دور العامل السياسي في استمرار تعلق الأسر القروية بشرف الانتماء القبلي، والذي تقوى باستقرار أسر قروية ترتبط بسياسة القياذ الذين مروا بحكم المنطقة، كالقائد مسعود، والقائد موسى أومحمد، والقائد عبد المالك المتوكي، والد القائد إبراهيم الذي حكم المنطقة إبان الحماية. فلا زالت هذه الأسر تفتخر بحق استغلال الأراضي الخصبة المملوكة لقبائل متوكة، والتي منحتها سلطات الحماية لهم عرفان لهم

على مناصرة المستعمر الفرنسي. هذا الإرث التاريخي، جعل الأسر القروية بقبيلة امتوكة تتوزع بين فخذتين كبيرتين هما اذا أوتليل وأيت سنا، رغم وجود فخذات فرعية أخرى، وتضم ثمان عائلات كبرى هي أيت المحور، أيت بركة، أيت وشكان، أيت بيدوش، أيت سنا، أيت عيسي، أيت عبد المومن، وأيت علي أوفارس. وفي جماعة أمدلان، يبرز العامل الثقافي في تحديد الانتماء القبلي للأسر القروية، فالعلاقة بين تسمية الجماعة وطبيعة الأسر القروية القاطنة بها، حاضرة في التاريخ المحلي، ومعبرة عن التغيرات الاجتماعية التي يشهدها الوسط القروي، ومؤكدة لتسميتهم بالأمازيغية "الشاهد"، وانتمائهم لفخذتين فخذة أنزامر وفخذة إداوتاليت. وفي جماعة واد البور، تفتخر الأسر القروية بالانتماء العلمي، كمنطقة تتوفر على مدرسة قرآنية عتيقة تحت اسم "المدرسة العتيقة لتلمست"، أسست في أواسط القرن التاسع عشر على يد سيدي الحسين أيت بيهي بن محمد، أضفت على المنطقة طابعا روحيا يتعدى الحدود المحلية والجهوية. ويتشكل نسيجها السكاني من ثلاث فخذات: أمسناس بالجهة الغربية للجماعة، ووحدة واد البور تتموقع بالوسط، وأيت إميزان بشرق الجماعة.

الجدول رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب الجنس والوضعية العائلية

المتغير	الصنف	العدد	%
أفراد العينة حسب الجنس	الأب	823	50
	الأم	264	15.71
	الابن	394	24.30
	البنت	132	8
	آخر	33	2
	المجموع	1646	100
أفراد العينة حسب الوضعية العائلية	عازب	75	28.75
	متزوج	944	57.34
	وضعية طلاق	112	6.79
	وضعية هجر بيت الزوجية	470	4.58
	أرمل	45	2.72
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

3) ديمغرافية إقليم شيشاوة: اتساع نطاق الأسر القروية التي ترأسها النساء

يتميز النمو الديمغرافي بإقليم شيشاوة بالنمو السريع، والتوزيع المتباين للسكان، وميل التزايد الطبيعي نحو الاستقرار. إذ يبلغ عدد سكان الإقليم 369,955 نسمة سنة 2014، مقابل 339,818 نسمة في عام 2004، بزيادة قدرها حوالي 8.14%، يشكلون نسبة 8.18% من مجموع السكان القاطنين بجهة مراكش-أسفي، والمقدر بـ 4,520,569

نسمة، يمثل منهم السكان الحضريين 43.774 نسمة مقابل 295.736 نسمة للسكان القرويين، بنسبة 87,73% من مجموع السكان. وتنتشر هذه الساكنة على مساحة إجمالية قدرها 6.600 كلم²، بنسبة 16.85% من المساحة الإجمالية لجهة مراكش-أسفي البالغة 39167 كلم²، بمعدل كثافة سكانية يصل إلى 47,24 نسمة/كلم². لكن هذا المعدل يسجل تباينا كبيرا بين الجماعات القروية، ففي جماعة ايت هادي، تبلغ الكثافة السكانية 105 نسمة/كلم². وفي جماعة لمزوضية عرفت كثافة سكانية كبيرة وصلت 63.6 نسمة/كلم²، مما يجعلها أكبر من حيث عدد السكان من دائرة شيشاوة ب 44,8 نسمة/كلم². وإقليم شيشاوة ب 51.3 في نسمة/كلم². أما جماعة أولاد مومنة، اعتبارا لمساحة الجماعة وعدد سكانها، فإن الكثافة السكانية تصل إلى 22 نسمة/كلم². وفي جماعة السعيدات تبلغ الكثافة السكانية 16 نسمة/كلم²، بينما تتوفر جماعة سيدي بوزيد الرراكي على كثافة سكانية عالية جدا تصل إلى 187 نسمة/كلم². وفي جماعة سيدي المختار تمثل الساكنة 5.6 % من مجموع سكان إقليم شيشاوة، بكثافة سكانية تبلغ حوالي 64 نسمة/كلم²، وهي كثافة ضعيفة بالنظر إلى شساعة المجال وتشتت السكان. وكسب متوسط الكثافة السكانية بأفلايسن وحده أكثر من 3 نقط خلال نفس الفترة، وانتقل من 36,19% نسمة/كم² إلى 39,6 نسمة/كلم². وفي جماعة عين نزيونت، وبسبب ارتفاع الولادات وانخفاض الوفيات، فإن النمو البطيء كخاصية مشتركة لمجموع مجال دمسيرة، تؤدي إلى استقرار الكثافة السكانية بالجماعة في 45 نسمة/كلم². وفي جماعة اروهالن تصل الكثافة السكانية إلى 60,97 نسمة/كلم². ورغم هذا التباين، فإن الخاصية المشتركة بين جميع المناطق القروية هي تمركز غالبية سكان الإقليم في وسطه القروي، وتوزيعهم على تركيبة قبلية تشمل قبائل أمازيغية (انفيضة- دمسيرة- امتوكة- سكساوة)، وعربية بعضها ذات أصول صحراوية. يشكل هذا المزيج الديمغرافي تنوعا ثقافيا وحضاريا بإقليم شيشاوة.

تبين معطيات الجدول رقم 02، أن نسبة 74.30% من أرباب الأسر القروية، تنتمي إلى فئة الذكور، تتوزع بين نسبة 50% للآب و 24.30% للأبناء مقابل نسبة لا تتجاوز 23.71% للنساء، تستحوذ فيها الأم على نسبة 15.71%. وهو ما يكرس هيمنة رأي الذكور على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالعالم القروي، واحتكار مهمة التحدث باسم الأسر القروية. فغالبيتها الأسر القروية يرأسها الرجل بنسبة 75% مقابل 83.4% على الصعيد الوطني، بانخفاض يقدر بتسع نقط بالمقارنة مع النسبة المسجلة سنة 2011، والمقدرة ب 84.6%، بينما تشكل الأسر القروية التي ترأسها المرأة نسبة 25% مقابل نسبة 16.4% على الصعيد الوطني، بزيادة قدرها عشر نقط بالمقارنة مع النسبة المسجلة سنة 2011

والمحددة في نسبة 15.4%، الشيء الذي يبرز التطور الحاصل في السنوات الأخيرة لصالح النساء، بارتفاع نسبة الأسر القروية التي تعيلها النساء لظروف الطلاق أو وضعية وفاة الزوج (أرمل)، وتمتع المرأة الزوجة بحق احتضان ورعاية الأطفال، والحصول على وضعية الوصي القانوني في حالة وفاة الزوج أو عجزه.

II. النمو الديمغرافي القروي بإقليم شيشاوة: من الانفجار الديمغرافي إلى التراجع

سجل تفاعل البنية الديمغرافية مع مسار التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمجالية التي يشهدها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة، واتخذ هذا التفاعل أبعادا متعددة، وارتبط بتطور البنيات التقليدية، واتسم بالتباين بين السهول والجبال. فقد انعكس هذا التفاعل على تسجيل تزايد ديمغرافي أقل بكثير في الوسط القروي مقارنة مع المجال الحضري في جل المحطات الكبرى للإحصاء، ففي سنة 1971، بلغ النمو الديمغرافي في المجتمع القروي نسبة 1.8% مقابل 4.3% بالمجال الحضري، وفي سنة 1982 سجلت نسبة 1.4% مقابل نسبة 4.5%، وفي سنة 1994 انخفض هذا النمو إلى نسبة 0.7% مقابل 3.6%، وفي سنة 2004 استقر في نسبة 0.6% مقابل 2.1%، وفي سنة 2014، سجل النمو الديمغرافي بالوسط القروي درجة الصفر مقابل 2.2% بالمدن. ويمكن تفسير هذا التباين الكبير في التزايد الطبيعي للسكان بين المجالين القروي والحضري بالهجرة القروية الكبيرة، ونشأة مدن ومراكز حضرية جديدة، وارتفاع نسبة التمدن التي انتقلت من 29% سنة 1965 إلى نسبة 62.4% سنة 2018، الشيء الذي نتج عنه نمو الساكنة الحضرية لمدينتي امantanوت وشيشاوة بنسبة 2,15% مقابل تسجيل سلبية النمو في جل المناطق القروية بنسبة 0.01%، ويظهر هذا التباين على مستوى الدوائر، إذ تسجل دائرة شيشاوة أعلى نسبة للنمو الديمغرافي ب 1.17%، تليها على التوالي دائرة امantanوت بنسبة 1.01%، ثم دائرة امجاط 0.75%، وأخيرا دائرة امتوكة بنسبة 0.38%. وداخل كل دائرة، نسجل تباينا في معدلات النمو الديمغرافي بين الجماعات القروية التابعة لها، ففي جماعة اهديل يسجل النمو الديمغرافي في نسبة 0.1%، وفي جماعة ايت هادي نسبة 0.82%، وفي جماعة لمزوضية نسبة 0.94%، وفي جماعة السعيدات يسجل معدل نمو سلبي -0.1%، وفي جماعة سيدي بوزيد نسبة 0.7%، وفي جماعة سيدي المختار نسبة 1.2%، وفي جماعة سيدي محمد دليل نسبة 0.21%، وفي جماعة أيت حدو يوسف نسبة 1.56% وتسجل جماعة اروهالن نسبة 1.18%، وفي جماعة للاعريزة نسبة 1.09%. ويمكن تفسير هذا التباين بين الجماعات القروية بتوالي سنوات الجفاف، نقص الخدمات الأساسية وظاهرة الهجرة القروية، وتحسين فرص الولوج للخدمات الصحية. أما على مستوى المجال، نلاحظ تباين بين المناطق الجبلية والمناطق المنبسطة، ففي جماعة

أفلايسن كنموذج عن المناطق الجبلية، تنمو الساكنة بوثيرة بطيئة رغم فتوتها، مما جعلها تستقر في حدود 8200 نسمة سنة 2014 بسبب الهجرة القروية. وإذا انتقلنا إلى جماعة اهديل كنموذج عن المناطق السهلية، نسجل بأن الساكنة القروية تتميز بهيمنة الفئة العمرية الأقل من ثلاثين سنة بنسبة 67,8 % من هذه الساكنة. بينما الفئة التي يفوق عمرها 60 سنة لا تمثل إلا نسبة 7,4 % من المجموع. في حين تمثل الفئة النشيطة (15-60 سنة) نسبة 8.51 %، وهو ما يشير إلى أن عدد سكان الجماعة عرف نموا ديموغرافيا ضعيفا قدرت نسبته ب 0,1 % سنويا، لم يتجاوز هذا التزايد أكثر من 1028 نسمة في 22 سنة، أي بمعدل 48 نسمة في السنة.

الجدول رقم 03: تطور ساكنة إقليم شيشاوة حسب السن والجنس

تقديرات 2022	إحصاء 2014	إحصاء 2004	إحصاء 1994		
192656	173768	152853	135880	الذكور	عدد السكان
195202	177325	156375	031094	الإناث	
387858	3510948	309229	272975	المجموع	
68306	66227	68680	67786	الذكور	الفئة العمرية 20-0
64834	62853	63021	65158	الإناث	
133141	129083	128703	128612	المجموع	
59528	56066	48032	43451	الذكور	الفئة العمرية 39- 20
58856	58205	51979	43527	الإناث	
118386	114272	100012	78206	المجموع	
42293	37312	29039	17459	الذكور	الفئة العمرية 59-40
46808	39924	29208	19702	الإناث	
89103	77237	58251	31147	المجموع	
22696	15339	10810	8667	الذكور	الفئة العمرية 79-60
23545	16307	12708	10189	الإناث	
46246	31648	23520	15650	المجموع	
1954	1361	915	504	الذكور	80 فما فوق
3089	2317	1313	715	الإناث	
5046	3681	2229	1104	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني 2022 بإقليم شيشاوة

توضح معطيات الجدول رقم 03، أن النمو الديمغرافي القروي بإقليم شيشاوة، مر بثلاث مراحل كبرى، المرحلة الأولى الممتدة من الاستعمار إلى بداية الاستقلال، اتسم فيها تعداد السكان القرويين بالاستقرار النسبي، وببطء وضعف التزايد الديمغرافي الذي لا يتعدى 1 %، والذي يمكن تبريره بما حدده محمد امهدان في الخسائر البشرية التي عرفت المنطقة من جراء ارتفاع الولادات والوفيات معا، وتتابع الكوارث الطبيعية، والجفاف، والحروب، والأوبئة، والصراعات القبلية، والهجرة بسبب بطش القياد المحليين. المرحلة الثانية ظهرت مع بداية الستينات من القرن الماضي، وسجلت

نسبة 2.6% للنمو الديمغرافي، واستمر هذا النمو إلى نهاية التسعينات، فطيلة أربعة عقود متتالية، اتسم النمو الديمغرافي بالانفجار الديمغرافي الهائل في جل المناطق القروية، بفعل تحسن الأوضاع المعيشية، وارتفاع نسب الإقبال على الخدمات الصحية، وتراجع نسبة الوفيات التي انتقل معدلها من 1,9% سنة 1962 إلى 0,6% سنة 2000، ونفس الأمر ينطبق على نسبة وفيات الأطفال التي تراجعت من 14,9% سنة 1962 إلى 3,6% سنة 1997، واستمرار تأثير الثقافة المحلية المشجعة على الإنجاب، وتزايد نسب الزواج المبكر. وأخيرا المرحلة الثالثة التي ظهرت مع مطلع الألفية الثالثة، وسميت بمرحلة الانخفاض التدريجي في نسب النمو الديمغرافي، حيث لأول مرة، ينحدر نسبة النمو السكاني إلى ما دون 1.6%. ويعزى هذا التراجع إلى ارتفاع وثيرة الهجرة القروية، وبروز تحولات عميقة في سلوكات الإنجاب والتنظيم العائلي، وتغيير المواقف نحو دور الأبناء، وارتفاع سن الزواج الأول، وتراكم المشاكل المادية والاقتصادية، وانخفاض معدل الخصوبة، حيث تسجل نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات تراجعا ملحوظا بالمقارنة مع نسبة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 5 و9 سنوات، وهو ما يمثل تحولا جذريا بالمقارنة مع سنة 2011.

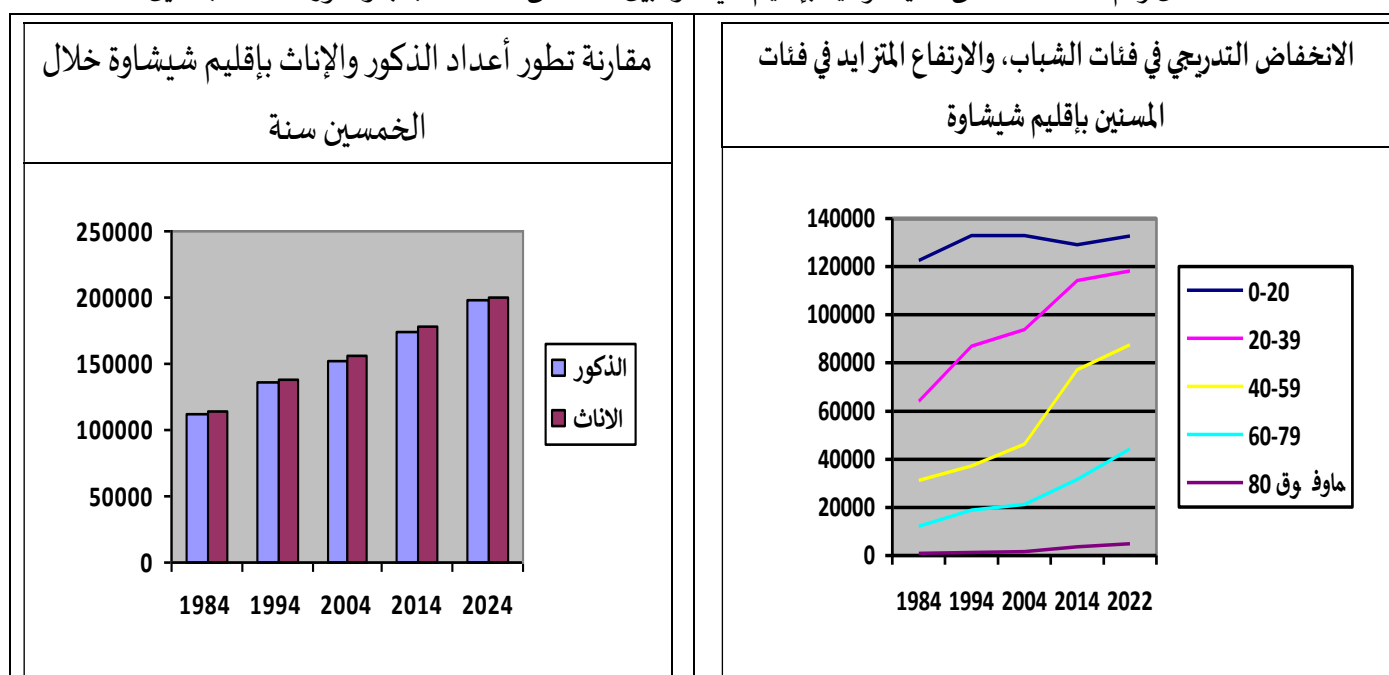
1) ساكنة إقليم شيشاوة: استمرار فتوة المجتمع وارتفاع نسبة الشيخوخة

تتميز البنية العمرية الحالية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة بهيمنة بنية سكانية فتيّة، يغلب عليها الأطفال والشباب، وتناقص أعداد المسنين، إذ يعبر الهرم السكاني عن هذا التوزيع التقليدي للسكان حسب فئاتهم العمرية، والذي يحتل الأطفال والمواليد قاعدته العريضة، ويستحوذ كبار السن على قمته، بينما تتموقع الفئات النشيطة في وسطه. ففي جماعة اهديل تمثل الفئة العمرية الأقل من ثلاثين سنة 67.8% من الساكنة المحلية، أما الفئة التي يفوق عمرها 60 سنة فلا تمثل إلا 7.4%، في حين تمثل الفئة النشيطة (15-60 سنة) نسبة 51.8% مع تسجيل هيمنة العنصر الذكري بنسبة 51.4%. وفي جماعة ايت هادي تتميز البنية السكانية بحضور كبير للفئات السكانية النشيطة، خاصة الفئة ما بين 15 و59 سنة، التي تمثل 57.50% من مجموع ساكنة الجماعة، تليها فئة الشباب تحت سن 15 سنة بنسبة 32.20%، وأخيرا الأشخاص المسنون البالغون أكثر من 60 سنة بنسبة 10.30%. أما بالنسبة للبنية السكانية حسب الجنس، فيسجل ترجيح كفة النساء بنسبة 51.50% من مجموع ساكنة الجماعة، في حين يمثل الرجال 48.50%. وفي جماعة لمزوضية تتميز الساكنة المحلية بهيمنة فئة الشباب بنسبة 48.60% للذين تقل أعمارهم عن 19 سنة، ونسبة 34.40% للذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و45، أما الأشخاص البالغين من العمر 60 عاما وأكثر

فيمثلون 7.20% في حين أن عدد الأطفال في سن التمدرس (بين ستة وأحد عشر عاما) يمثلون 9.80% من مجموع سكان الجماعة، كما تبلغ نسبة الذكور 51.90% مقابل 49.10% للإناث.. وفي جماعة السعيدات تتسم البنية العمرية للسكان بهيمنة فئة السكان النشيطين، حيث أن الأشخاص التي تتراوح أعمارهم بين 19 و 40 سنة يمثلون 70% من الساكنة الإجمالية، أما الشباب دون سن 18 سنة، فيشكلون 15% من الساكنة الإجمالية، أما من تزيد أعمارهم عن 41 سنة فيمثلون 15%، ويمثل الذين تفوق أعمارهم الستين سنة 9.6%. وبين توزيع السكان حسب النوع غلبة خفيفة للرجال بنسبة 50.6% من مجموع السكان مقابل 49.4% للنساء. وفي جماعة سيدي المختار يتضح أن البنية العمرية للسكان تتميز كذلك بهيمنة فئة السكان النشيطين، حيث أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة يبلغون 59% من الساكنة الإجمالية، أما الأطفال دون سن السادسة، فيشكلون 11%، أما من تزيد أعمارهم عن 60 سنة فيمثلون 9%. وهكذا يمكن القول إن الجماعة القروية سيدي المختار تتوفر على ساكنة شابة ونشطة، بالرغم من ضعف سوق الشغل، حيث يبلغ معدل المشاركة في سوق الشغل 40%، ويصل هذا المعدل في صفوف الرجال إلى 27.1% مقابل 21% في صفوف النساء 21%. وفي جماعة سيدي محمد دليل يغلب طابع الشباب على ساكنة الجماعة، حيث أن أكثر من نصف الساكنة لا تتجاوز أعمارهم 25 سنة، موزعين حسب الجنس بين 51% للذكور و 49% للنساء، كما أن الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة يمثلون نسبة 54% من إجمالي الساكنة، أما الأطفال دون سن الخامسة فيمثلون 10.8% غير أن المسنين فوق 60 سنة يشكلون 9%، مما يؤكد الحاجيات الأساسية من التجهيزات، التعليم، السكن، العمل والاندماج الاجتماعي. وفي جماعة افلايسن رغم أن معدل الوفيات لا زال مرتفعا بنسبة 49.2%، فإن توزيع السكان حسب الفئات العمرية يكشف عن خصائص ديمغرافية مهمة بالجماعة تتمثل أساسا في فتوة سكانها، حيث أن نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تصل إلى 41%، وتشكل الفتيات أكثر من نصف هؤلاء الأطفال. وفي المقابل فإن فئة السكان الذين تبلغ أعمارهم أكثر من 60 سنة كسبت 0,5 نقطة منتقلة من 7,1% إلى 7,6%. وقد تم تسجيل تباين كبير بين الجنسين من حيث الفئات العمرية بين 15 و 34 عاما، وربما يمكن تفسيره بظاهرة الهجرة التي تمس الشباب. وفي جماعة ايت حديوسف، يتشكل معظم سكان الجماعة من الشباب بنسبة 62.2% من السكان. وفي جماعة اروهالن تبلغ الساكنة الشابة نسبة 60,2% من الساكنة، و 41.4% للذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، أما الأطفال أقل من 5 سنوات يمثلون 14,4% من مجموع الساكن، ما يبين الحاجة

الكبيرة إلى البنيات التحتية الأساسية، السكن والشغل. هذا التوزيع يفضي إلى الحديث عن ثلاث مجموعة كبرى للسكان بالوسط القروي تبعا للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، المجموعة الأولى تخص الفئات العمرية أقل من 15 سنة، تصل نسبتها إلى 31.9% من السكان القرويين مقابل 26.3% بالوسط الحضري، تتوزع ما بين 32.4% للذكور و31.4% للإناث. وتعيش هذه الفئة في هذا السن مرحلة النشأة والنمو، وتتسم بضعف الإنتاجية، وتتأثر وضعيتها الديمغرافية بالتباين المسجل بين الولادات والوفيات. أما المجموعة الثانية، فتشمل الفئات العمرية بين 15 و64 سنة، تمثل نسبة 60.6% من الساكنة القروية مقابل 66.2% بالمجال الحضري، يمثل منها الذكور نسبة 59.9% مقابل نسبة 41.1% للإناث. ويهيمن الشباب على تركيبها الديمغرافية، وتحتكر وسائل الإنتاج، وتعمل فئات الأطفال والشيوخ، وتحافظ على استمرار المجتمع القروي عبر الإنجاب. وأخيرا المجموعة الثالثة، فتخصص فئات المسنين الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة، والذين يمثلون 7.4% من السكان القرويين مقابل 7.5% للسكان الحضريين. تتوزع ما بين 7.6% للذكور و7.3% للإناث، غير أن هذا الامتياز المسجل للذكور في هذه المرحلة يتجه نحو التغير لتسجيل هيمنة الإناث على تركيبها البشرية بسبب امتداد أمد الحياة لدى الإناث، وتتميز بضعف مردوديتها الإنتاجية، وانتشار الأمراض المزمنة في صفوفها، وتوظيف تجاربها الحياتية في تعزيز التماسك الأسري، وتوجيه الشباب نحو تحقيق طموحاتهم.

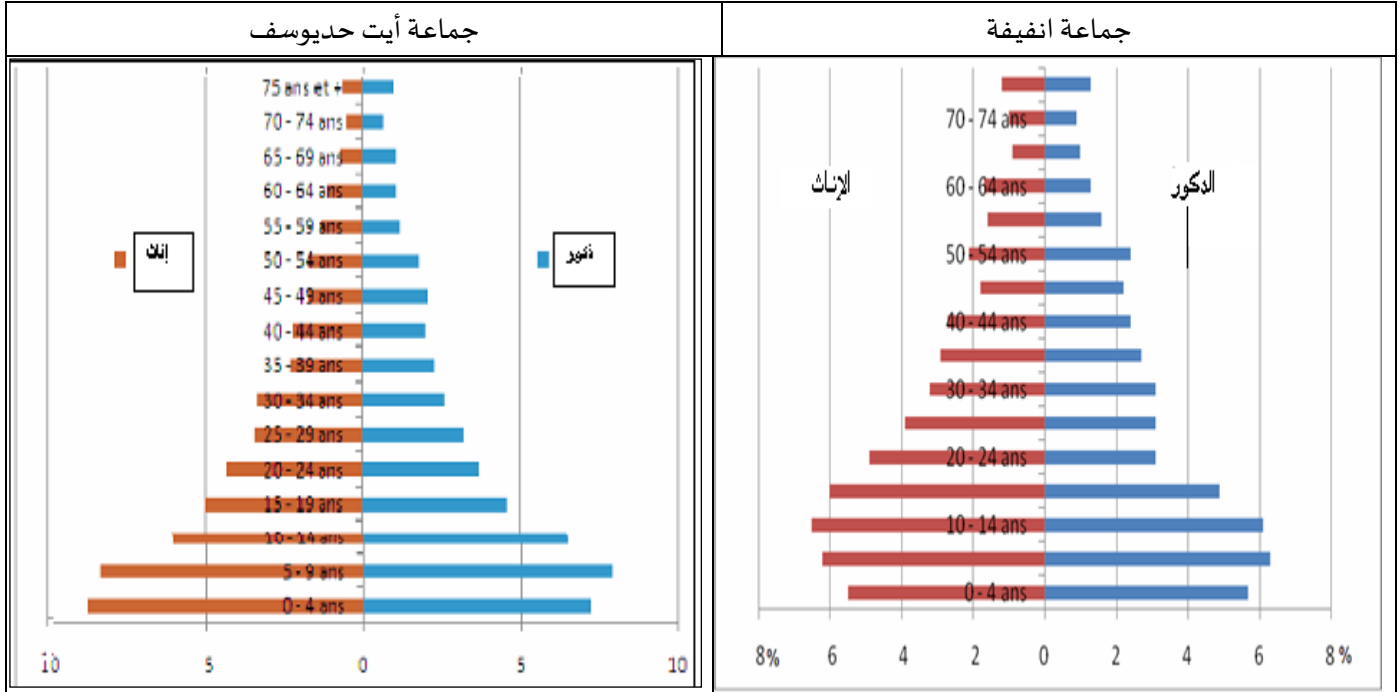
الشكل رقم 01: الخصائص الديمغرافية بإقليم شيشاوة بين انخفاض فئات الشباب وتطور أعداد الجنسين



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2022

تبين معطيات الشكل رقم 01، أن متغير السن حاضر بقوة في البنية الذهنية المحلية، ومطبوع بالاختلاف تبعا لمتغير الجنس، خصوصا بين الأب والأم. فأكثر الأعمار التي أفرزتها نتائج البحث الميداني بالنسبة للجنسين معا، الفئة العمرية التي تمتد من 25 إلى 45 سنة بنسبة 78.10%، في مقابل 21.90% فقط لباقي الفئات. مما يعني أن أغلب الأسر القروية بإقليم شيشاوة، يتراوح معدل عمر الأب فيها بين 25 و55 سنة، ويعرف تركيزا كبيرا في المرحلة العمرية الممتدة بين 35 و45 سنة، بينما ينخفض هذا المعدل بالنسبة للأم إلى ما دون 25 سنة، حيث أغلب ربّات البيوت صغيرات السن، وهذا ما يفسر ظاهرة الزواج المبكر بين الجنسين، واعتماد صغر سن المرأة أساس تشكيل الأسر القروية، وتحميل النساء مسؤولية العمل المنزلي والإنجابي في سن أصغر من الحد الأدنى المحدد بـ 18 عاماً.

الشكل رقم 02: اختلاف هرمي الأعمار بين المناطق الجبلية (أيت حديوسف) والمناطق المنبسطة (جماعة انفيقة)



المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2022

ساهمت التغيرات الاجتماعية في قلب أسس الهرم السكاني القروي بإقليم شيشاوة، والقائم على النموذج التقليدي المرتبط بتسجيل نسبة مهمة من الساكنة الفتية في قاعدته، واستمرار الامتياز الطفيل للذكور على حساب الإناث عند الولادة، خصوصا في الفئة العمرية بين سنة وتسع سنوات. هذا النموذج السائد لمدة طويلة، يتجه نحو تسجيل الامتياز لصالح الإناث ابتداء من الفئة العمرية 10.14 سنة، وبداية اتساع مستوى القمة على غير العادة بنسبة تمثل 8.7% للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة. ويفسر هذا التغير بارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات، ونشاط ظاهرة الهجرة القروية، وتراجع خصوبة المرأة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان القرويين

من الجنسين، مع تسجيل امتياز طفيف لفئة النساء على حساب الرجال في أمد الحياة. لكن هذه المعطيات تختلف بين المناطق المنبسطة والمناطق الجبلية.

يوضح الشكل رقم 02، أن معظم سكان المناطق المنبسطة من الشباب بنسبة 55,9 % من السكان، لا تتعدى أعمارهم 25 سنة، مما يفسر الاحتياجات الهائلة إلى المنشآت الأساسية كالسكن والشغل. وتتجسد فتوة الساكنة في هرم ذي قاعدة عريضة، حيث أن السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة يمثلون أكثر من ثلث السكان بنسبة 34,7 % . أما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، فيمثلون نسبة 10,5 % من مجموع السكان، ويمكن تفسير هذه الوضعية بمعدل الخصوبة المرتفع والذي يحدد الشكل العام للهرم على خلاف المكونات الديمغرافية الأخرى. ويتخذ المظهر العام لبنية الأعمار تقريبا شكل الحرف v مقلوبا مع قاعدة واسعة، وهيمنة للذكور في الفئة العمرية دون 14 سنوات. وتبين هذه الحالة أن ظاهرة الشيخوخة نسبية. أما في المناطق الجبلية، فنجد أن قمة الهرم تميل نحو التسطح أكثر من المعتاد، فحوالي 1/10 الساكنة القروية تتجاوز أعمارهم 60 سنة، وهذا يدل على أن أمد العمر في ازدياد مطرد في السنوات الأخيرة. ويفسر هذا تراجع نسبة الذكور في هذه المناطق بالأساس بظاهرة الهجرة التي أصبحت ظاهرة هيكلية بالمناطق الجبلية، والتمدرس الذي أصبح يعمم بشكل متزايد في العالم القروي.

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى كون إقليم شيشاوة لا يشكل استثناء بين الأقاليم المغربية فيما يخص سير تركيبته البشرية نحو الانخفاض التدريجي في فئات الشباب، والارتفاع المتزايد في فئات المسنين، فعدد الأطفال الذين يقل عمرهم عن 15 سنة انخفض بسبب التراجع المسجل في الخصوبة بالمقارنة مع ما تم تسجيله في الإحصاء الوطني لسكان والسكنى لسنة 2014، بحيث انتقل عدد الأطفال ما بين 4-5 سنوات، مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأولي، من 43527 ألف إلى 40110 ألف، وانتقل عدد للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و11 سنة، مرحلة التعليم الابتدائي، من 53857 ألف إلى 50126 ألف، أما بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة، مرحلة التعليم الإعدادي، من 33359 ألف إلى 30116 ألف. فتوجه المجتمع القروي بإقليم شيشاوة نحو الشيخوخة، تؤكد معطيات المندوبية السامية للتخطيط، والتي تبرز اتساع نطاق شيخوخة المجتمع القروي، فعدد الأشخاص البالغين 60 سنة أو أكثر تزايد مطردا ما بين 2014 و2050 وذلك بوتيرة 3,3% كل سنة في المتوسط، بحيث ستتضاعف هذه الساكنة بأكثر من خمس مرات لتنتقل من 35329 إلى 49197، وستمثل 38.10% من مجموع السكان في الوقت الذي

كانت لا تمثل سوى 41.80% سنة 2014. فاتجاه التغيرات الديمغرافية بالوسط القروي نحو تسجيل انخفاض تدريجي في أعداد الشباب وتزايد في شيخوخة المجتمع، يجعل البنية السكانية لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الوطنية، والتي تظل محافظة على خصائصها المتمثلة في هيمنة الشباب، واتساع قاعدة الهرم السكاني، وسيره نحو الضيق في قمته، وتسجيل تساوي نسبي بين الجنسين في فترتي الطفولة والشيخوخة. كما أن ما سيلحق هذا الهرم من تغيرات، سيكون منبعا للعديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فحضور الشباب إلى جانب الشيوخ في المجتمع القروي مكسب تستثمره الأسر القروية في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإفرادها، كما أن التنوع في الأجيال يسمح بالانتقال السلس من مرحلة إلى أخرى دون عوائق، ويغني النقاش بين الأفكار القائمة والأفكار الجديدة، ويحول الأسر القروية إلى مجال مشترك يستوعب الجميع. هذا التحول التدريجي في المجتمع القروي من الفتوة نحو الشيخوخة، ينطبق عليها ما أكدته إميل دوركهايم⁹⁰ بقوله أن تغير عدد ونوعية وطبيعة الساكنة في أي مجتمع، ينتج عنها تقسيم جديد للعمل، والتسريع من وثيرة التحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي.

(2) الوضعية العائلية لأرباب الأسر القروية: هيمنة المتزوجين

تبين معطيات الجدول رقم 02، أن الوضعية الاجتماعية لأرباب⁹¹ الأسر القروية تعرف هيمنة المتزوجين بنسبة 57.34% مقابل 59.6% كمعدل وطني، أما غير المتزوجين فتبلغ نسبتهم 42.66% مقابل 33.1% على الصعيد الوطني، هذه الأخيرة تتوزع بين نسبة 6.79% لوضعية الطلاق مقابل 5.6% على الصعيد الوطني، ونسبة 02.72% لوضعية الترميل مقابل 2.2% كمعدل وطني، ونسبة 4.58% في وضعية هجرة بيت الزوجية، ونسبة 28.57% لفئة العزاب، ذلك أن 4 من 10 أشخاص أعمارهم ما بين 15 و29 سنة كلهم عزاب في المناطق السهلية والمتواجدة بهوامش المراكز الحضرية. ولقد تجاوزت هذه النسبة نصف الرجال في نفس هذه الفئة العمرية. فعقد مقارنة بين الذكور والإناث، نجد أن نسبة المتزوجين متقاربة بين الجنسين، بينما ترتفع نسبة غير المتزوجين من الرجال مقارنة بالنساء بحوالي 11 نقطة، وعلى النقيض من ذلك، ترتفع نسبة المطلقات والمترملات والمنفصلات لتشكل نسبة 14% مقارنة بالرجال بحوالي 5.11 نقطة، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في نسبة المترملات بسبب فارق السن بين الزوجين، إذ غالبا ما يكون سن الزوج

⁹⁰- إميل دوركهايم، نقلا عن علي سلمان، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مطابع جامعة الموصل، 1985، ص123.

⁹¹- الحالة الاجتماعية لشخص ما مع مراعاة قوانين وأعراف الزواج.

أكبر من الزوجة⁹². فقدسية الزواج لدى الأسر القروية بإقليم شيشاوة، وتشبت أفرادها بالحياة الزوجية، ظلت صامدة رغم عمق التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع القروي، مع تسجيل اختلافات بين المناطق القروية، فحضور وتراجع وضعية الزواج خاضعة لمبدأ التنوع بين المناطق القروية بإقليم شيشاوة، فأدنى معدلات العزوبة والزواج، وأعلى معدلات الشيخوخة يتم تسجيلها بجماعتي للا عزيزة وأيت حدو يوسف. في جماعة لمزوضية يتبين أن نسبة المتزوجين تبلغ 60.1% من الساكنة المحلية، تشكل منهم الإناث 62.8% مقابل 57.7% للذكور، ما يتيح القول إن الفتيات يتزوجن أكثر من الأولاد، وخلافا لفئة المتزوجات، تمثل فئة العازبين 33.9% من مجموع السكان، موزعة بين 40.9% للذكور و26.4% للإناث، وتجدر الإشارة إلى تسجيل نسبة ضئيلة جدا من المطلقات التي هي أقل من 1%، مما يوضح قوة المجتمع والصلات القبلية بين المتزوجين. وفي جماعة السعيدات، تبلغ نسبة المتزوجين 56.3%، تشكل منها النساء نسبة 55.9%. بينما تصل نسبة العزوبة إلى 34.8% بجماعة سيدي بوزيد الركراكي، موزعة بين 41.6% للرجال و28.3% للنساء، أما نسبة المتزوجين فتبلغ 57.1%، بشكل منها الذكور نسبة 56.9% مقابل 57.3% للإناث. وفي جماعة سيدي محمد دليل تتوزع ساكنة الجماعة القروية حسب الوضعية العائلية بين الساكنة المتزوجة بنسبة 58% في صفوف الذكور و56.6% في صفوف الإناث، أما السكان العزاب، فتمثل نسبتهم 37% 540.5% للرجال و33.4% للإناث). أما الأرامل فيمثلون نسبة 9.6% لدى الإناث. وفي جماعة عين تزيونت، تؤثر الحالة العائلية للسكان على الوضعية العائلية للساكنة، ذلك أن 4 من 10 أشخاص أعمارهم ما بين 15 و29 سنة كلهم عزاب، بينما تتجاوز هذه النسبة وفي جماعة اروهال 32,2% (34,4% للرجال مقابل 29,9% للنساء)، مقابل 60.2% للمتزوجين. ويبدو من خلال هذه النسب، أنه كلما تم الصعود أكثر إلى الجبل كلما تم الزواج مبكرا وكلما طال العمر. فتطور العزوبة ببطء، وتفاوت نسبها بين الجماعات القروية. واتجاه الجنسين إلى اعتماد نفس السلوك الديموغرافي اتجاه العزوبة، رغم أن هذه الأخيرة لدى الرجال تفوق بثلاث نقط مثيلتها لدى النساء، سلوكات جديدة ظهرت نتيجة مجموعة من الأسباب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. كالهجرة القروية والتعليم وضعف مستوى عيش الأسر القروية، وتأخر سن الزواج، وتراجع المؤشر الإجمالي للخصوبة الأدنى من المعدل الجهوي والوطني. فما يمكن استنتاجه من معطيات الجدول رقم 02، هيمنة وضعية الزواج على الوضعية العائلية للغالبية العظمى من أرباب الأسر القروية، سواء كان هذا

⁹²- وزارة الصحة، مرجع سابق، ص 57

الزواج موثقاً أو بالفاتحة. وانخفاض نسبة وضعية الطلاق، في مقابل ارتفاع نسبة وضعية هجران بيت الزوجية، وهو ما يؤثر على كون الأسر القروية بإقليم شيشاوة، تفضل قنوات الصلح لتجاوز الخلافات بين الزوجين. ويمكن تفسير هذا التوجه بقوة التأثير الذي تمارسه الثقافة المحلية في رفض الطلاق والتفكك العائلي، وتعاقب الراغبين فيه بالإقصاء من العضوية في المجتمع، والحرمان من الانتماء الأسري والإرث العائلي.

(3) الخصوبة القروية بإقليم شيشاوة: انخفاض تدريجي

أثر تفاعل الساكنة القروية مع التغيرات الاجتماعية على تراجع متوسط حجم الأسر القروية بإقليم شيشاوة، والذي انتقل من 7,5 فرد بالأسرة سنة 1974 إلى 5.7 أفراد بكل أسرة سنة 2004 إلى 4.6 أفراد سنة 2014 إلى 4.3 حالياً، وهو رقم قريب من المتوسط الوطني المحدد في 4.5. الشيء الذي يفسر استمرار هيمنة البنيات الأسرية التقليدية، وارتفاع نسبة الإعالة الأسرية، واحتواء معظم المنازل على أسرتين على الأقل. ويقف وراء هذا الانخفاض عوامل متنوعة كتطور مستويات العيش، وتشجيع تمدرس الفتيات، وتراجع سن الزواج، والإقبال على برامج تنظيم النسل، وتأثير المشاكل الاقتصادية، والتخلي عن الاعتقاد بأن إنجاب الأطفال معيار نجاح الزواج، وشرط لاستمرار التماسك العائلي بين أفرادها. ويؤدي التراجع التدريجي في معدل الخصوبة⁹³ القروية إلى انخفاض متوسط عدد الأطفال داخل الأسر القروية، وارتفاع نسبة الأسر النووية، وتقلص متوسط البالغين داخل كل أسرة. الشيء الذي يعني أن الأسر القروية، اختارت مسطرة التحولات التي يشهدها المجتمع القروي، وتبني أفكار مغايرة، والقبول بالحد من الإنجاب، وتفادي الأزمات التي يمكن أن تقع فيها بسبب ارتفاع عدد الأطفال، وتزايد أعباء تعليمهم وتطعيمهم، وتوفير مستلزمات التغذية والملابس، وتنشيط فعاليتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الجدول رقم 04: المعدل التركيبي للخصوبة حسب وسط الإقامة (طفل لكل امرأة) بإقليم شيشاوة

المجموع	قروي	حضري	وسط الإقامة
2.72	2.95.	2.5	معدل الخصوبة ⁹⁴ الكلي
5	5.1	4.5	معدل الخصوبة ⁹⁵ المكتملة

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

⁹³- يتم قياس خصوبة النساء في سن الإنجاب من خلال المؤشر التركيبي للخصوبة ومعدل الخصوبة، بحيث يرمز المؤشر التركيبي للخصوبة فئة النساء في سن الإنجاب (15-49) ويعبر عن عدد الأطفال لكل امرأة.

⁹⁴- متوسط عدد المواليد الأحياء للمرأة الواحدة خلال حياتها الإنجابية إذا سلكت النساء وفق معدلات الخصوبة العمرية السائدة خلال الـ 12 شهراً السابقة لتاريخ مرجع الإحصاء.

⁹⁵- متوسط عدد المواليد الأحياء للنساء اللاتي وصلن إلى نهاية حياتهن الإنجابية في تاريخ مرجع الإحصاء. ويتم احتسابه بالنسبة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 45 و49 سنة.

تبين معطيات الجدول رقم 04، أن مؤشر المعدل التركيبي للخصوبة يبلغ حالياً 2,72 طفل لكل امرأة بمجموع تراب إقليم شيشاوة، وحسب وسط الإقامة يبلغ هذا المعدل 2.50 أطفال لكل امرأة بالمجال الحضري، مقابل 2.95 أطفال بالمجال القروي . وبذلك يسجل هذا المؤشر ارتفاعاً بالمقارنة مع ما هو مسجل على الصعيد الوطني المحدد في 2.2. فقد عملت التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة في السنوات الأخيرة، على جعل مؤشر الخصوبة يتجه نحو الانخفاض التدريجي مسجلاً نسبة سنوية بلغت ناقص طفل لكل امرأة خلال عشر سنوات. فقد انتقل معدل الخصوبة القروية خلال الخمسين سنة الأخيرة. من 7 أطفال لكل امرأة قروية سنة 1962 إلى 2.4 سنة 2018. مع تسجيل تزايد طفيف في سنة 2011 مقارنة بسنة 2004، بانتقال هذه النسبة من 2,5 إلى 2,59 طفل لكل امرأة، قبل أن تتراجع مجدداً إلى 2,40 طفل لكل امرأة سنة 2018⁹⁶. وتختلف هذه النسب حسب السن والإقامة والمستوى التعليمي والثروة، إذ يبلغ مستوى الخصوبة أقصاه في الفئة العمرية (25-29) بنسبة 2.80 طفل لكل سيدة مقابل انخفاضها بالنسبة لباقي الفئات العمرية. وترتفع هذه النسبة لتتجاوز 3.70 طفل لكل امرأة في المناطق الجبلية مقابل 2.10 في المناطق السهلية، كما تصل هذه النسبة إلى 1.64 طفل لكل امرأة في صفوف النساء المتعلّمات مقابل نسبة 2.54 بين النساء بدون شهادة، أما بالنسبة للمستوى المادي، فينخفض معدل الخصوبة إلى 1.97 طفل لكل امرأة في صفوف الأسر القروية الغنية مقابل 2.69 في صفوف الأسر القروية الفقيرة⁹⁷. ويفسر الانخفاض المسجل في معدل الخصوبة بالوسط القروي بتراجع سن الزواج والذي تحول في بداية الستينيات من 17.3 سنة عند النساء إلى 25.7 سنة في منتصف العقد الثانية من الألفية الثالثة، والاستخدام الواسع والمتزايد لوسائل منع الحمل، وتغير القيم الاجتماعية والثقافية والدينية المشجعة على الإنجاب القروية، وتحول مفهوم الخصوبة من الخضوع للقدر المحتوم إلى قضية اقتصادية واجتماعية ثقافية.

تبين نتائج البحث الميداني أن نسبة الأسر القروية التي يتراوح عدد أفرادها بين شخص واحد وثمانية أشخاص تصل إلى 85% مقابل 82.1% على الصعيد الوطني، بينما لا تشكل الأسر التي يتجاوز عدد أفرادها عشرة إلا نسبة 03%. ويفسر هذا التحول بارتفاع عدد الأسر القروية التي تعي أهمية تنظيم النسل، فقد عبرت نسبة 45% من الأسر القروية على أن العدد المناسب للأطفال الواجب إنجابهم، ينبغي ألا يتجاوز ثلاثة أبناء. وهو ما يبرز أن التغيرات

⁹⁶- حجيوي محمد، "تراجع إقبال المغاربة على الإنجاب"، جريدة بيان اليوم، عدد 21 مارس، 2019، ص 7.

⁹⁷- وزارة الصحة، مرجع سابق، ص 29.

الاجتماعية ساهمت في قبول الأسر القروية بالتخلي التدريجي عن القناعات المترسخة في البنية الذهنية للسكان القروية حول إنجاب أكبر عدد من الأطفال.

4) النمو السكاني بإقليم شيشاوة: تراجع الساكنة القروية لصالح الساكنة الحضرية

عرف متوسط النمو السنوي للساكنة القروية بإقليم شيشاوة انخفاضا مهما ما بين 1994 و 2022 من 1.25% إلى 0.1% خلال 26 سنة. وإذا افترضنا أن معدل النمو هذا سوف يتواصل بوتيرة متباينة، فمن المتوقع أن تواصل الساكنة القروية في أفق 2030 نموها المطرد. وتشير جميع الفرضيات أن المعدل المسجل ما بين 1994 و 2014 سوف يستمر إلى سنة 2024. الفرضية العليا تبقي على المعدل المسجل ما بين 2004 و 2014، وتتمسك الفرضية الوسطى بمعدل 0.5% ما بين 2014 و 2022، بينما يظهر المعدل سلبيا بالنسبة للفرضية الدنيا التي تتمسك بمعدل 0.01% إلى حدود 2030. وعكس ما هو مسجل في أغلبية الجماعات القروية بإقليم شيشاوة، تسجل جماعة للاعيززة استقرارا في معدل النمو المتوسط السنوي بنسبة تقدر ب 1.17%.

شهد النمو السكاني القروي بإقليم شيشاوة نموا مطردا منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، واستمرت دائرة هذا النمو تتسع إلى نهاية التسعينات، حيث تراجع معدلات الزيادة السكانية القروية، وانخفاض متوسط الخصوبة القروية، وهو ما يشكل عاملا رئيسيا، إلى جانب الهجرة القروية، في تراجع نسبة الساكنة القروية بالمقارنة مع ساكنة مدينتي امتنانوت وشيشاوة. وتتجلى الخاصية المميزة للبنية الديمغرافية القروية في انتقال النمو السكاني من النمو الديمغرافي البدائي الذي يقوم على تحقيق التوازن الطبيعي في التزايد الديمغرافي، وحماية فرص تجديد الأجيال، إلى النمو الديمغرافي المنظم الذي بدأ في الانتشار منذ بداية الألفية الثالثة، والذي استفاد من الإقبال على الطب الوقائي والعلاجي في القضاء على الأوبئة والأمراض التي كانت سببا مباشرا في خلخلة الاستقرار السكاني بالقرى والبوادي. وتشجيع الأسر القروية على الاستفادة من مجهودات تنظيم النسل لمواجهة ارتفاع معدل النمو السكاني بسبب تراجع الوفيات، وبقاء نسبة الولادات مرتفعة نسبيا. هذا الإقبال أثمر ولوج المجتمع القروي لمرحلة النضج الديمغرافي، والتي تتميز بانخفاض الساكنة القروية بالمقارنة مع ارتفاع الساكنة الحضرية، وتأثره بالظروف الطبيعية (التضاريس والتربة والمناخ والماء)، والعوامل الاقتصادية (توفر فرص الشغل، الهجرة القروية).

5) النمو الديمغرافي بإقليم شيشاوة: التنوع والاختلاف بين الجماعات القروية

شهد المجتمع القروي بإقليم شيشاوة على مدار الخمسين سنة طفرة ديموغرافية كبيرة، كحصيلة مباشرة لاتساع الفرق بين الولادات المرتفعة والوفيات المنخفضة، وهو ما يعكس ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية بالعالم القروي، وتشابهها مع تلك المسجلة على الصعيد الجهوي الوطني بعد فترة طويلة ظل فيها حجم السكان القرويين محكوما بما سماه المختصون في علم الإسكان بالتوازن التقليدي المعروف بالولادات والوفيات المرتفعة معا.

الجدول رقم 05: تنوع المؤشرات الديمغرافية ببعض الجماعات القروية بإقليم شيشاوة

الجماعة القروية	أقل من 15 سنة ب%	أكثر من 60 سنة ب%	تطور العزوبة ب%	معدل الخصوبة	حجم الأسرة	الكثافة السكانية نسمة/كلم2	المتزوجون ب%	الأرامل ب%	المطلقون ب%	النمو السنوي ب%
افلايسن	41	7.1	33,5	4,2	5,2	39,6	59,6	6,2	0,7	0,9
بوابوض	40	5	40.1	3,6	5,4	68	54	5,6	0,3	0,02
امدلان	42	9.8	30,5	5.6	5,5	49	62,3	6,6	0,6	0,79
محمد دليل	46	9	37	3.9	5.8	48	55.6	9,6	0.5	0.21
اشمراران	49.5	8.7	33.4	3.8	5.8	44	62.8	9.9	0.9	1.06
اروهالن	41,4	8,3	32.5	4,8	5,3	60,97	60.67	6.03	0.8	1.05
كوزمت	51	11	32	4.2	4.6	37.5	58.70	8.4	0.9	0.63
لمزوضية	48,6	7.2	33,9	3.8	4.2	63.6	60,1	5,1	0,8	1.33
واد البور	47,30	11,30	33	2,7	5	49	59.10	6.8	1.1	0.6
الرحالة	45.5	9.3	35.4	4.1	5.4	59.4	56.8	6.9	1	0.3
السعيدات	15	9.6	36,9	3.1	5.7	16	56,1	6.2	0.8	0.1
سيدي بوزيد	19.7	8.8	34.8	5.2	5.3	187	57.1	7.4	0.7	1.5
تمليليت	40	8.8	34.9	4,3	6.2	57	55.9	8.7	0.5	1.2

المصدر: نتائج البحث التشخيصي لوكالة التنمية الاجتماعية بإقليم شيشاوة لسنة 2018

توضح معطيات الجدول رقم 5، تتميز الطفرة الديمغرافية القروية بالتنوع الذي يطبعها رغم بقاء بعض السمات عامة ومشتركة، إذ تحتفظ كل جماعة قروية بمميزات الديمغرافية بالمقارنة مع جماعات أخرى. فالنمو الديموغرافي بجماعة بوابوض لا يتجاوز 0.3% مقابل 0.6%، ويفسر هذا الضعف بالهجرة المكثفة للأشخاص النشيطين نحو المدن بحثا عن مداخل إضافية لإعالة أسرهم، وتراجع مستويات الخصوبة، والتفاعل الإيجابي مع حملات تنظيم النسل. كما عرف حجم الأسر بهذا الجماعة انخفاضا من 5,6 أشخاص لكل أسرة سنة 1994 مرورا ب 5.4 أشخاص لكل أسرة سنة 2014 إلى 3.8 أشخاص لكل أسرة حاليا. ونظرا لارتفاع مستويات الفقر بها، فإن الشبان المتزوجين يبقون في الغالب مع أسرهم. ولم تعرف الكثافة السكانية تغيرا منذ سنة 1994، وظلت مستقرة في 68 فردا في الكيلومتر المربع.

ويسجل توزيع سكان الجماعة تباينا بين الجنسين، بنسبة 48% للذكور، ونسبة 52% للإناث. ويظهر الهرم السكاني بجماعة بوابوض، أن البنية السكانية شابة، فنسبة فئة الشباب (15-34) تقدر ب 27%، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع نظيرتها المسجلة على الصعيد الوطني المحددة في 36%. وتختلف هذه النسبة حسب الجنس مسجلة 21% للذكور و32% للإناث. نفس الشيء بالنسبة للعزوبة بين الجنسين بنسبة 76% للرجال و54% للنساء. ويمثل الرجال المتزوجون بزوجة واحدة نسبة 40.80% ومتعدد الزوجات نسبة 1.2%، بحوالي 76 حالة، وتقتصر على الفئة العمرية ما فوق 60 سنة. كما أن نسبة 0.5% من الرجال فقدوا زوجاتهم. أما بالنسبة للنساء فإن 40% متزوجات و5.6% أرامل، و0.3% مطلقات. هذا الأمر يبين الضغوطات السوسيوثقافية التي تعترض زواج النساء بعد الترميل أو الطلاق بالمقارنة مع الرجال. فيما يخص السن عند أول زواج، قليلا ما تتزوج النساء بعد سن 19 سنة. أما الشبان فيتزوجون عند سن 23 سنة، كما أن زواج القاصرات ما زال مستمرا عند بعض العائلات التي تزوج بناتها في سن 14 و15 سنة. هذا الزواج المبكر يؤثر كثيرا على النمو السكاني، وعلى معدل الخصوبة الذي يبلغ حاليا 3,6 أطفال لكل امرأة مقابل 7 أطفال لكل امرأة سنة 1960. ونتج هذا الانخفاض عن تأخر سن الزواج، واستعمال وسائل تحديد النسل، واقتناع النساء القرويات باتباع نهج التباعد بين الولادات، واستعمال حبوب منع الحمل. أما في جماعة اشمران، نجد أن الساكنة الإجمالية للجماعة، انتقلت من 5834 نسمة سنة 1982 إلى 6830 نسمة سنة 2014، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نسبة 1.5%. وقد شهد هذا النمو، انخفاضا تدريجيا بنسبة 0.56% خلال الفترة 1994-2022، ليصل لنفس المستوى الإقليمي المقدر بنسبة 0.6%. وتفسر هذه الوضعية بظاهرة الهجرة القروية التي تعرفها الجماعة منذ 1996، وتوالي سنوات الجفاف. وتبلغ الكثافة السكانية بجماعة إشمران متوسط 44 نسمة لكل كلم²، ويسجل متوسط حجم الأسرة 5.8 فردا لكل أسرة، ويتباين توزيع السكان حسب السن، فبنسبة 49.50% من الساكنة أقل من 19 سنة، وتمثل النساء منهم نسبة 25.4%، متجاوزة نسبة الذكور التي تقدر بنسبة 24.10%، ويمثل السكان النشيطون بين 15 و59 سنة نسبة 52.5%، أما الفئة العمرية 60 سنة فأكثر فتمثل 8.7%، مما يبين هيمنة الساكنة الديموغرافية الشابة، بحيث تمثل الفئة العمرية 0-9 سنوات نسبة 25.6% أما بالنسبة للفئة العمرية 50-75 سنة فتمثل نسبة 16%، موزعة بين نسبة 7.8% للنساء و8.3% للذكور، مما يبقى الفارق بين عدد الذكور والإناث بالنسبة للفئة العمرية 10-50 سنة كبيرا بسبب الهجرة القروية. أما بخصوص الحالة العائلية للساكنة المحلية فمن خلال مجموع السكان البالغين

15 سنة فما فوق، نسبة 33.4% عزاب مقابل نسبة 60.1% كمتزوجين. كما يبلغ متوسط سن الزواج الأول لدى الفتيات 25 سنة بالمنطقة، و28 سنة لدى الذكور.

يظهر من خلال البينة العمرية لسكان جماعة كوزمت، أنها ساكنة شابة، نمت ببطء بنسبة 0.63% ما بين 1994 و2014، ونسبة 0.38% ما بين 2014 و2022. وانتقل مجموع السكان من 3025 نسمة سنة 1994 إلى 3255 نسمة سنة 2014، مسجلا زيادة طفيفة ب 230 نسمة في عشر سنوات. ويصنف الهيكل العمري للسكان القرويين ضمن خانة النوع الكلاسيكي المتسم بساكنة شابة، فأكثر من 51% أعمارهم تقل عن 20 عاما، وارتفاع عدد النساء مقارنة مع الذكور عند الولادة في الفئة العمرية 10-14، مما يكشف عن حركة واسعة في صفوف الذكور بفعل الهجرة. كما أن نسبة 11% من الساكنة المحلية تتجاوز أعمارها أكثر من 60 عاما. وهذا يعني أن السكان يعيشون مدة أطول بكوزمت. وعلى الرغم من فتوة الساكنة القروية بهذه المنطقة، فإن فئة الشباب تتسم بانخفاض تدريجي في نسبتها. كما يلاحظ أن سن الزواج الأول في المنطقة عرف تطورا كبيرا، لأنه ارتفع من 23.5 سنة 1962 إلى 26.2 عام 2022، مما يجعله قريبا من المتوسط الوطني المحدد في 27.5. فمعدل الخصوبة والزواج عند السكان يفسر التطور البطيء الديمغرافي بالمنطقة، فمعدل الخصوبة الكلي انخفض إلى 4.2 لكل امرأة، كما أن العزوبة انتقلت من 25% في عام 1994 إلى 32% في عام 2014. ويشكل هذا المعطى الديمغرافي عاملا مؤثرا بشكل كبير على البناء الأسري القروي بإقليم شيشاوة، بحيث تحول هذا المعطى إلى مشكلة اقتصادية واجتماعية وثقافية، تزداد استفحالا بفعل شيوع آفة الأمية بين القرويين، وتجدر عادات وتقاليد الاعتقاد الراسخ بكون الإنجاب غاية وليس مجرد وسيلة، وأن الكثرة والعدد نعمة وليس نقمة. كل هذه العوامل تجعل من المعطى الديمغرافي أهم عامل مؤثر على التنظيمات الاجتماعية بالعالم القروي بصفة عامة، والأسرة بصفة خاصة⁹⁸.

(6) ساكنة إقليم شيشاوة: طفرة في أمد الحياة

يعرف الوسط القروي بإقليم شيشاوة، كباقي المناطق القروية المغربية، ارتفاع أمد حياة الجنسين، رغم الامتياز الطفيف المسجل للنساء في جميع الجماعات القروية باستثناء جماعة سيدي غانم، حيث تميل الكفة لصالح الرجال، إذ يرتفع أمد الحياة ليلا مس 71,8 سنة، بدل 43 سنة سجلت في ستينيات القرن الماضي مقابل 77,3 سنة في الوسط

⁹⁸ - وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير، المجال المغربي: واقع الحال، الرباط، 2000، ص 55.

الحضري و74,8 سنة كمعدل وطني. ويعزى هذا التحول إلى تحسين شروط العيش، وتعميم خدمات التعليم والصحة والتثقيف. فما يميز ارتفاع متوسط العمر المتوقع للقرويين، أن النساء القرويات يعشن مدة أطول من الرجال، غير أنهم أكثر تعرضاً من الرجال للإصابة بالأمراض المزمنة⁹⁹. كما أن العمر المتقدم ليس مانعاً من مواصلة العمل، فكبار السن يواصلون أعمالهم الشاقة بالحقول، سندهم في ذلك أن لا مجال للراحة والتقاعد مادامت البنية الجسدية تسمح بمواصلة العمل. ورغم الارتفاع المسجل في أمد الحياة، فإن التفاوت الخاص بهذا المؤشر، يظل قائماً بين المناطق الجبلية والسهلية، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أقطاب كبرى: القطب الأولي يسجل أمداً للحياة يتجاوز المعدل الوطني، ويشمل جماعات انغيفاد وادويران وعين نزيوتون وسيدي المختار وسيدي بوزيد، والقطب الثاني يسجل أمداً للحياة يساوي المعدل الوطني، ويضم جماعات واد البور واشمران وامرضة ومجاط ولمزوضية، وأخيراً القطب الثالث يسجل أمداً للحياة متدنياً، يسود في الجماعات القروية المتواجدة بالمناطق الجبلية والنائية، بكل من أيت حديوسف وللاعزيزة وبوابوض وهديل.

ينتج عن تزايد فئة المسنين بوتيرة أسرع بمعظم الجماعات القروية بإقليم شيشاوة، اتساع نطاق الهجرة القروية في صفوف الشباب، واستفحال الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تثقل كاهل الأسر القروية بتكاليف إضافية تتطلبها الرعاية الاجتماعية والصحية لفئة المسنين، ومواجهة انتشار الإصابة بالأمراض المزمنة، التي تهدد الساكنة القروية بالعجز الوظيفي والاجتماعي، مادام أن أغلبية الأسر القروية تحافظ على عادة العيش مع كبار المسنين، بنسبة تتجاوز 74.8% كـرب للأسرة، أو مع أسرهم الممتدة في مسكن عائلي بنسبة 19%، مع تسجيل وجود اختلاف كبير في نسبة كبار السن الذين يعيشون مع أسرهم حسب الجنس؛ إذ مقابل نسبة 6% من الذكور، تعيش نسبة 32.8% من المسنات مع أسرهن. كما تعيش نسبة 6.2% من المسنين بمفردهم¹⁰⁰.

III. التزايد الديمغرافي بإقليم شيشاوة: محدودية الموارد الطبيعية

يعرف الوسط القروي بإقليم شيشاوة تحولات ديمغرافية كبيرة، انعكست على تعميق حدة مختلف الأزمات التي يعاني منها المجتمع القروي، بسبب وضعية اللاتوازن بين الارتفاع المتزايد لمتطلبات العيش اليومي ومحدودية الموارد الطبيعية المتاحة. فقد أدى النمو الديمغرافي الكبير في بداية الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إلى تنامي

⁹⁹ -وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي الأول حول الأشخاص المسنين 2018، ص21؛

¹⁰⁰ -وزارة الصحة، المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، سنة 2020، ص128.

الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية، وتراجع حصة الفرد من الموارد المائية العذبة، والإنهاك الكبير لخصوبة التربة المتأثرة بعوامل المناخ وأنشطة الإنسان اليومية، والاستغلال المفرط للغطاء النباتي والمجال الغابوي. وانخفاض فرص تحقيق الاستهلاك العادل بين الأسر القروية، الشيء الذي يؤكد اعتبار التحول الديمغرافي عاملا رئيسيا في تكريس المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع القروي، والتي تحدث عنها LAZAREV Grigori من خلال ما سماه بعدم قدرة الأسر القروية على سد الفجوة القائمة بين الحاجيات اليومية المتزايدة للسكان وبين محدودية الموارد الطبيعية المحدودة¹⁰¹، وعجزها على تحمل نفقات الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الغذائية التي كانت إلى عهد قريب في متناول القدرة الشرائية بفعل تراجع قيمة استغلال الأرض، ومواجهة ظهور مشاكل صحية في صفوف الساكنة القروية بسبب الاستغلال المفرط للبيئة، وتحول الاقتصاد المحلي إلى مجال يرتهن بقوة إلى العوامل الطبيعية الأقل ملاءمة، والأكثر تأثرا بالنمو الديمغرافي، فالإمكانيات الطبيعية مهما توفرت، يبقى القرويون في حركة دؤوبة بحثا عن نصيبهم من الثروات الطبيعية.

الجدول رقم 06: تأثير النمو الديمغرافي على تراجع الفرشة المائية الجوفية ببعض الجماعات القروية بإقليم شيشاوة

الجماعة القروية	اشمران	رحالة	افلايسن	تزينونت	واد البور	ايت هادي	بوابوض
عمق الآبار في الماضي بالمتر	80	30	10	10	18	30	60
عمق الآبار في الحاضر بالمتر	145	160	70	90	70	100	150

المصدر: التشخيص التشاركي المنجز من طرف وكالة التنمية الاجتماعية بشيشاوة سنة 2020

يشكل التفتيت المستمر للأرض بسبب الإرث، مظهرا آخر للضغط الكبير الذي يمارسه النمو الديمغرافي على الموارد الطبيعية المحدودة بالوسط القروي، والذي يزيد من صغر المساحات المزروعة، وانقسامها إلى قطع صغيرة، لا يتعدى متوسط مساحتها 0,4 هكتار. وعدم قدرتها على إعالة الأسر القروية. ويزداد هذا التأثير بفعل بعض الظواهر الطبيعية كرياح "الشركي" التي تهب أثناء الصيف من يونيو إلى شتنبر، وتسبب غالبا في تلف المحاصيل الزراعية. كما يوضح الجدول رقم 6، فإن حجم المياه السطحية والجوفية المتاحة غير كافية لتلبية احتياجات الساكنة القروية، فقد أدى النمو الديمغرافي إلى تراجع الفرشة المائية وضعفها، وتلوثها بالاستعمال المكثف للأسمدة الكيماوية، الشيء الذي ساهم في ظهور أمراض جديدة لم تكن تعرفها المنطقة من قبل كالأمراض الجلدية والتسممات. كما تتعرض التربة الصالحة للزراعة بالوسط القروي إلى ضغط شديد بسبب الإطار الطبيعي غير الملائم المتمثل في عوامل الانجراف

101 - LAZAREV Grigori: «La nouvelle approche des plans communaux de développement: une démarche por-teuse peu ou sous valorisée». Revue GéoDev n°1. Faculté des Lettres de l'Université Mohamed V, Rabat., 2013, p92.

والتعرية والتملح والتصحر في أغلب الجماعات القروية، والتأثير السلبي للنمو الديمغرافي الكبير، الذي يحول التربة كمورد طبيعي إلى مجال لاختلال التوازن بين المتاح من الموارد المحدودة وبين الحاجيات المتنامية للسكان القروية.

الجدول رقم 07: أثر التطور الديمغرافي بإقليم شيشاوة على النشاط الاقتصادي¹⁰² ومعدل البطالة بالوسط القروي

	معدل الوسط القروي				المعدل الإقليمي			
	السكان	السكان غير	النشاط	معدل البطالة	السكان	السكان غير	النشاط	معدل البطالة
الذكور	82069	71447	80.10	4.8	98 401	86 071	79.5	5.4
الإناث	7 502	146 258	6.9	30.2	11 049	173 973	8.6	28.5
المعدل	89 571	217 705	43.2	6.9	109 450	260 044	43.6	7.7

المصدر: نتائج الإحصاء العام لسكان والسكنى لسنة 2014

تتعدد آثار التغيرات الديمغرافية على الأسر القروية لتشمل مجموعة من الأبعاد، فإذا كان من الصعب الحسم بكون هذا الأثر هو السبب المباشر في حدة التغيرات التي عرفها البناء الأسري القروي في العقود الأخيرة، فإن ما ينبغي الإشارة إليه، هو أن أزمات المجتمع القروي مرتبطة بالعامل الديمغرافي، الذي يحد من الدخل الأسري، ويعيق تغيير العقلية الزراعية للسكان، ويؤثر على مسار تحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية، ويشجع على الهجرة القروية، ويساهم في تريف المراكز الحضرية، وتسريع وتيرة التمدين بها، وظهور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالهشاشة والفقر والامية، واتساع نطاق الهجرة والبطالة، وشيوع مظاهر الإقصاء الاجتماعي. كما أن تأرجح معدلات النمو الديموغرافي بين الارتفاع والانخفاض، ستنعكس على قدرات الأسرة القروية على تلبية الحاجيات الأساسية لأفرادها، ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا النمو الديمغرافي، لاسيما ما يتعلق بمجالات التعليم والصحة والعمل وخلق الثروة. وعلى العكس من ذلك، فقد أثر النمو الديمغرافي على الوضع الاجتماعي للأسر القروية، وغير خصائصها الديمغرافية، كان من نتائجها الإيجابية تزايد أمد الحياة للسكان القروية، وتحسين الظروف الصحية لأفرادها، وارتفاع مستويات عيشهم. فالسكان القروية التي عرفت تغييرات بطيئة في نمط عيشها وحياتها، تعيش حاليا تغييرات ديمغرافية مُتسارعة، ترتبط أساسا بالتحول الحاصل في مستوى البنية الاجتماعية القروية، وتداعيات التطور السريع لوسائل الاتصال، وولوج الأسر القروية إلى الهاتف المحمول والشبكات الاجتماعية¹⁰³.

¹⁰² - السكان النشيطون: مجموع الأشخاص المتوفرين على شغل (النشيطون المشتغلون)، ويضاف إليهم الأشخاص البالغون من العمر 15 سنة وأكثر، الذين يوجدون في طور البحث عن عمل (النشيطون العاطلون).

¹⁰³ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه، طباعة. Canaprint، 2018، ص 11.

تبين معطيات الجدول رقم 07، وجود توافق كبير بين الدينامية الديموغرافية التي تشهدها الأسر القروية بهذا الإقليم من جهة، وتلك المسجلة على الصعيد الوطني (انخفاض الخصوبة، وضعية الشباب، والسكان في سن العمل، تراجع الأسر الممتدة، انخفاض الوفيات، شيخوخة المجتمع). ومن ناحية أخرى، يعني هذا التوافق أن الأسر القروية تواجه نفس التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تواجهها باقي المناطق القروية بالمغرب، والتي ترتبط أساسا بالتغيرات الديمغرافية الحالية، وتصطدم بمؤشرات التنمية المتدنية التي يتميز بها المجال القروي، واستفحال ظاهرة الهجرة القروية، وصعوبة استثمار الرأسمال البشري في التنمية القروية، وتوفير اليد العاملة المؤهلة، وضعف خدمات التعليم والتكوين المهني والتطبيب، وهو ما يجعل جزء كبيرا من السكان القرويين يعيشون وضعاً اقتصادياً غير مستقر. ويعانون من ضعف الإطار العمراني الملائم لتوفير ظروف استقبال جيدة، وتحقيق اندماج سلس للسكان الذين يهاجرون إلى المناطق المستقطبة في مراكز الجماعات القروية، وتغيير البنيات العقلية المتشبثة بالثقافة الموروثة في الادخار والاستثمار، وصعوبة التوفيق بين آراء الشيوخ والشباب المتناقضة في بناء رؤية مشتركة لواقع حال أسرهم ومجتمعهم، وتصور مستقبلي موحد لما يأملون أن تكون عليه حياتهم الفردية والجماعية، عبر منهج يجمع بين الطموح المشروع والواقعية المبنية على استغلال مؤهلات الأسر القروية، وفرصها الممكنة. وتفادي معيقاتها الثقافية والاجتماعية والتنموية، والتخلص من التهديدات التي يمكن أن تعترضها في سبيل تحقيق هذا المبتغى.

IV. التحول الديمغرافي بإقليم شيشاوة: تراجع نسبة الأسر الممتدة لصالح الأسر النووية

شكلت الأسر القروية الممتدة أهم أنواع الأسر المنتشرة في الماضي بإقليم شيشاوة، والتي لاتزال محافظة على وجودها في بعض المناطق العميقة المحافظة، مع تسجيل تراجعها الكبير في أغلب الجماعات بفعل التغيرات الاجتماعية التي فرضت على معظم الساكنة القروية الانتقال إلى العيش في الأسر النووية. وتضم الأسر القروية الممتدة بإقليم شيشاوة الأجداد والجندات، الأب والأم وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، الأولاد وزوجاتهم وأبنائهم، والأقارب الآخرون كالعم والعمة والابنة الأرملة، وقيمون في نفس المسكن تحت رئاسة الأب أو كبير العائلة الذي يكون في الغالب هو الجد، كما يمكن أن تشمل كذلك أقارب يقيمون في مكان قريب أو من هم على اتصال دائم بأفراد العائلة. فهي تنظيم اجتماعي يتشكل من ثلة من الأسر الصغيرة المترابطة ببعضها البعض برابطة الدم والقربة، ويتقاسم أفرادها أهداف مشتركة وطموحات متقاطعة، ويخضعون لنفس النسق القيمي والثقافي والاجتماعي. وتنعت هذه الأسر الممتدة

بإقليم شيشاوة بأسماء أخرى كالأسر الدموية، أو الأسر المتصلة، أو الأسر الكبيرة. وتتوزع إلى نوعين أساسيين، النوع الأول يسمى بالأسر الممتدة البسيطة، وتشمل الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم، وينتشر بكثرة في الجماعات الترابية المتواجدة بمنطقة أولاد بن السباع، والنوع الثاني يلقب بالأسر الممتدة المركبة، وتضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام، وتستقر كثيرا بالمناطق الجبلية للأطلس الكبير¹⁰⁴.

(1) تعلق الساكنة القروية بالأسرة الممتدة: مبررات اجتماعية وتاريخية واقتصادية

تتعلق الساكنة القروية بإقليم شيشاوة بنمط العيش في الأسر القروية الممتدة لاعتبارات تاريخية واقتصادية، تتجسد في هيمنة الأسرة الممتدة على النسيج الاجتماعي القبلي منذ العصور القديمة، وارتباطها القوي مع النشاط الفلاحي التقليدي الذي يستوجب بنية العلاقات الاجتماعية الواسعة¹⁰⁵، وكذا بقدرتها على إغراء القرويين للعيش فيها كتنظيم اقتصادي واجتماعي، يقوم على تجميع عدة وحدات أسر نواتية صغيرة تربط فيما بينهم علاقة أعمام وأبناء عم، ويكون القاسم المشترك للأسرة الممتدة المسكن الواحد، والعيش تحت إطار تنظيمي واجتماعي موحد، يستوجب شروطا أساسية من قبيل وجود الإقامة المشتركة، وتوفير رابط القرابة الدموية بين أعضائها، وامتدادها الزمني لتشمل على الأقل ثلاثة أجيال، جيل الأجداد والآباء، جيل الأبناء، وجيل الأحفاد، والتزام جميع الأعضاء فيها بقواعد تنظيم السلوك، واحترام مبادئ الثقافة المجتمعية، والانخراط الفعال والدائم في المساهمة في تحقيق غاياتها ومشاريعها، وأداء المهام المنوطة بكل فرد فيها كوحدة اقتصادية متعاونة، يرأسها مؤسس الأسرة، ويكتسب فيها أفرادها الشعور بالأمن الاقتصادي، ويعملون فيها على تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم¹⁰⁶. كما يهدفون إلى التعبئة الشاملة لوسائل الإنتاج، والمشاركة الجماعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنظيم الدقيق لقيم الاستهلاك والتبادل، والتوزيع الصارم للأدوار والمهام، والالتزام الكلي بالأعراف والتقاليد والأخلاق. ويعتبر القرويون أن حماية السلطة الأسرية الذكورية متاح داخله الأسر الممتدة كتنظيم يراعي معايير السن والجنس في توزيع العمليات والأدوار والمهام والمسؤوليات التي تناط بأفراد الأسرة. فهذه الخصوصيات التي تميز العيش في الأسر القروية الممتدة، مكنتها من مقاومة كل عوامل التغير الاجتماعي، والحفاظ على مقوماتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في الأرياف والبوادي والتجمعات البشرية

104- الخشاب سامية مصطفى، مرجع سابق، ص 16.

105 - Berque Jacques, Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut-Atlas occidental, In: Annales. Economies, sociétés, civilisations. 8^e année, N. 3, 1953, p. 289.

106- سكريس عادل أحمد، الزواج وتطور المجتمع، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، بدون سنة، ص 13.

المحافظة. ويتعزز هذا التمسك بالأسر الممتدة في المناطق الجبلية بأثر الهيمنة الشاملة للقيم والمعايير والأخلاق والمعتقدات على ماضي وحاضر ومستقبل الأسر القروية، والإيمان بقدسية الزواج والإنجاب، وربط قوة وتماسك واستمرار الكيان الأسري بكثرة الأبناء دون الانشغال بمصادر تغذيتهم وتربيتهم، كما أن رؤيتها للأبناء لا تخرج عن دائرة الثروة المدخرة لمواجهة الزمن القاسي، وتوفير يد عاملة كبيرة ذات جهد عضلي قوي، وتأمين زمن الشيخوخة¹⁰⁷.

(2) الأسر النووية بالجماعات القروية: التركيز بالمناطق المنبسطة وهوامش المراكز الحضرية

تنتشر الأسر القروية النووية بهوامش المراكز الحضرية لامتنانوت وشيشاوة، وتقل في أغلب المناطق النائية والجبلية، وتتسم هذه الوحدة الأسرية بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة بسبب صغر حجمها، والاستقلالية في المسكن والدخل عن الأهل. وتعتبر وحدة اجتماعية مؤقتة، تتكون من جيلين فقط وتنتهي بانفصال الأبناء ووفاة الوالدين، وتتسم بالطابع الفردي في الحياة الاجتماعية. وتصل نسبتها اليوم إلى ما يقارب نسبة 52%، وهو رقم يقترب من المعدل الوطني المحدد في 60.3%. ويتضح هذا التحول من خلال تراجع عدد أفراد الأسر القروية بهذه المناطق القروية، ففي جماعة أيت هادي يبلغ معدل عدد أفراد الأسرة 5.4 أشخاص في الأسرة الواحدة مقابل 5.7 فرد لكل أسرة بجماعة أولاد مومنة. أما في جماعة السعيدات، فتعتبر الهيكلة الأسرية تقليدية، حيث أيعيل رب الأسرة باقي أفراد الأسرة التي يبلغ متوسط حجمها 5.7 أشخاص، وفي جماعة سيدي المختار أما متوسط حجم الأسر بالجماعة فيصل إلى 5.7 أشخاص، وهو حجم مرتفع بالمقارنة مع المتوسط الوطني بالعالم القروي. في جماعة سدي محمد دليل حجم متوسط يبلغ 5.8 أفراد لكل أسرة. وفي جماعة افلايسن يصل حجم الأسرة إلى 5.2 أشخاص لكل أسرة، وفي جماعة اروهالن يبلغ متوسط حجم الأسر 5,3 أشخاص لكل أسرة. وفي جماعة سيدي بوزيد فحجم متوسط الأسر هو 5.3 شخص في كل أسرة. ويفسر هذا الانخفاض في حجم الأسر القروية بالتغير الكبير الذي طرأ على منظور القرويين لمسألة الإنجاب، وتحول قيمته من المنظور الكمي المرتبط بالعدد إلى المنظور الكيفي الذي يربط الإنجاب بالظروف الاقتصادية الجديدة، وانخفاض قيمة استغلال الأرض، وانتشار البطالة، وارتفاع مستويات الإعالة، وغلاء أسعار المواد الاستهلاكية، ومغادرة الأبناء في سن معينة ليكونوا بدورهم أسر نووية أخرى، وتلاشي الشروط التقليدية لاستمرار الأسرة القروية الممتدة، وظهور وضعيات اقتصادية واجتماعية جديدة، تحفز الساكنة القروية على الإقبال على هذا

107- السويدي محمد، محاضرات في الثقافة والمجتمع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص. ص 23-24.

النوع من الأسر القروية¹⁰⁸، كنتيجة للتغيرات الاجتماعية الكبيرة. التي حولت المجتمع القروي إلى مجتمع ذو عائلات نووية مع وجود عدد قليل نسبيا من العائلات الممتدة¹⁰⁹. وتفضل الساكنة القروية العيش في نمط الأسرة النووية، لأنها توفر فرصاً مناسبة لرعاية الأطفال، وتلبية الاحتياجات المختلفة لهم، وتوفير موارد إضافية لمواجهة التطور الهائل الذي تتسم به الحياة المعاصرة بالمجتمع القروي. ونجاحها في تحقيق الاستقرار المالي والرفاه الاجتماعي لأعضائها، وقدرتها على تنوع مجالات الرعاية لتشمل الصحة والتعليم والترفيه والسفر والتفاعل والتواصل بين أفراد العائلة. وتنقسم الأسرة النووية بإقليم شيشاوة إلى نوعين أساسيين، الأسرة النووية ذات الحجم الكبير، تضم في عضويتها مجموعة من الأفراد الذين يتراوح عددهم ما بين ثمانية وأحد عشر عضواً، تحافظ على مميزات العائلة المتسعة في الزمان والمكان، والأسرة النووية ذات الحجم المتوسط، يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاثة وثمانية أفراد. تشكل نموذجا انتقاليا، وتقوم بوظيفة التوفيق بين القيم التقليدية والعصرية¹¹⁰.

تبرر الساكنة القروية اختيارها العيش في الأسرة النووية بالتحويلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي خلقت واقعا جديدا يجعل من الأسر النووية ميزة خاصة بالحياة الاجتماعية المعاصرة، وتستوجب من الشباب القروي التخلي عن أسباب رفض أجدادهم العيش في الأسر النووية، واعتبارها تهديدا حقيقيا لوجودهم الفردي والجماعي، وسعيهم إلى الإقرار بأن ظهور شكل الأسرة النووية في الحياة الاجتماعية الحديثة، نتيجة حتمية لانتقال المجتمعات البشرية إلى النظام الرأسمالي اللبرالي، فبين مبادئ النظام الرأسمالي ومقومات الأسرة النووية تطابقا تاما، فهذه الأخيرة تنسجم مع ما يوفره النظام الرأسمالي من تحديد الأدوار، واستقلالية كبيرة في القرار الاقتصادي والتوجه الاجتماعي، وحرية مضمونة في الحركة والتنقل والملكية والعلاقة والرأي والتعبير والانتماء، ومناخ ملائم وحديث لتشجيع الفرد على إبراز مؤهلاته الذاتية، وتفجير طاقاته الإبداعية. فقد شكل ظهور الأسرة النووية فرصة للقرويين للتحرر من مقومات الأسرة التقليدية، والرفع من مكانة الفرد على حساب الجماعة، والاهتمام بالعقل على حساب التراث، وتشجيع كل ما يساهم في نمو كيان الفرد، ويقوي شخصيته، ويساهم في تحريره من كل القيود التي تحد من حريته في بناء علاقات عاطفية واجتماعية. كما أثرت الأسرة النووية على مفهوم وظيفة التنشئة الاجتماعية والنفسية، وجعلتها تحظى بعناية

¹⁰⁸- شفيق المختار، "الأسرة المغربية والتربية في ظل العولمة"، جريدة المحجة، عدد 188، 2003، ص 14.

¹⁰⁹- Bourdieu Pierre: Sociologie de l'Algérie, Septième Edition, Presses Universitaire de France, Paris, 1985, P.59

¹¹⁰- بن عاشور سهام، دراسة وصفية لكيفية التعديل في إطار المسكن الجديد في حي عين النعجة، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002، ص 20.

مركزيّة في فهم ميكانيزمات التفاعل بين مختلف أعضاء الأسر القروية، وتوزيع الأدوار بينهم، وتحيين مدلولات التربية، السلطة، العلاقة، الوظيفة، الجنس، السكن، القرابة. فولوج المجتمع القروي لمرحلة النظام الرأسمالي، حول الأسر القروية إلى وحدات حيّة، يسود فيها النموذج البيروظيفي، ويرسم لها مسار زمني بحدين، حد البداية وحد النهاية، حيث تشرع الأسرة في أداء مهامها منذ لحظة التأسيس، والتي تتميز بعقد قران الزواج، واختيار الشريك الذي يتم عادة وفق اعتبارات سوسيو- مهنيّة وطبقيّة، لتتحول الأسر إلى لحظة الامتداد والتوسع، حيث إنجاب الأبناء، ثم تليها التقلص بهجرة الأبناء، واختيارهم الاستقرار خارج بيت الوالدين، لتصل الأسرة إلى لحظة الاضمحلال والانهيال ولحظة بسبب الطلاق أو موت أحد الزوجين¹¹¹.

خلاصة

تعتبر الأسر القروية مجالا مناسباً لقياس مظاهر التغير الديمغرافي في الحجم والنوع والوظيفة، والتحول من النموذج المركب الممتد إلى النموذج النووي والمصغر، وتوزيع السلطة الأسرية وفق معايير جديدة، والتخلي التدريجي عن الثقافة والقيم السائدة، وإعادة النظر في بنية العلاقات والروابط التي تربط بين أفرادها، ورد الاعتبار للمرأة، والسماح لها بممارسة أنشطة كانت محتكرة من طرف الرجل. فالأسرة القروية العريقة "الأمازيغية منها والعربية والحسانية" تعرضت لتحولات عميقة على مستوى الشكل والمضمون والحجم. ويعتبر العامل الديمغرافي عاملاً رئيسياً لهذه التحولات، فالإنسان القروي عنصر فعال في تنشيط وتحريك التغير الأسري في مختلف المجالات، وكل ما يقع في الأسر القروية من تحول، نتيجة لنشاط الإنسان وحركته وأفعاله، فمستويات التخلف والتقدم والرفاهية، لها علاقة مباشرة بالعامل الديمغرافي، كحركة السكان، والهجرة، وكثافة السكان، وتوزيعهم داخل المجال الجغرافي، ومعدلات الولادات والوفيات، والخصوبة وأمد الحياة. كما ساهم التحول الديمغرافي في تسريع انتقال المجتمع القروي من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع رأسمالي، يعيد الاعتبار للعلاقة بين الثنائيات في تشكيل الحياة الأسرية الجديدة، كالعلاقة بين حجم الساكنة ومستوى المعيشة، بين حجم السكان ومستوى جودة الحياة، بين المستوى المعرفي للسكان ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بين الكثافة السكانية ودرجة الوصول إلى الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، بين ضعف التثقيف الصحي وارتفاع نسبة الوفيات وانتشار الأمراض والأوبئة، بين تراجع الفئات النشطة

¹¹¹- الديالي عبد الصمد، أسرة ضمن الموسوعة العربية لعلم الاجتماع. تونس، الدار العربية للكتاب، 2010، ص.ص 65-70.

وضعف مستويات التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، بين وفرة الرأسمال البشري و التصنيع والابتكار والتقنية والتحديث.

الفصل الثالث: دور التغيرات الاجتماعية في إعادة توزيع الأدوار الأسرية وتشكيل الحياة الاجتماعية الجديدة بالوسط القروي

مقدمة

تنفرد الأسر القروية بالمقارنة مع باقي التنظيمات الاجتماعية الأخرى، بقدرتها على تنشئة الأجيال على القيم الاجتماعية السائدة، وتفاعلها المستمر مع ما تخلفه التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي من انعكاسات اقتصادية وثقافية واجتماعية على الفرد والجماعة، ومواكبتها لكل العوامل المساهمة في تحول المجتمع القروي من البنية التقليدية القائمة على النشاط الزراعي إلى التنظيم الرأسمالي العصري المرتبط بالنشاط الصناعي. هذه الميزة تجعل التغيرات التي تطرأ على الأسر القروية، تؤثر على باقي المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، وتقود مسار إعادة تنظيم خصائصها وبنياتها الاجتماعية، وتحديث وظائفها الاقتصادية، وتجديد مقوماتها الثقافية. هذا الارتباط القائم بين تغير كل من المجتمع والأسر بالوسط القروي، كان وراء افتراضنا بأن التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، عملت على إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية في الأسر القروية، وتغيير وظائفها وأنماطها وسماتها ومقوماتها الاجتماعية والعلائقية والرمزية.

1. السكن القروي بإقليم شيشاوة: من النمط التقليدي إلى الطابع العصري

يشكل السكن¹¹² في المجال القروي شرطا ماديا رمزيا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والعائلي، والتأكيد على مثانة العلاقة بين الأسر القروية والمجتمع، وارتباطهما بالأرض والتاريخ¹¹³، والانطلاق منهما في تحديد التغيرات المعمارية والوظيفية والجمالية التي طرأت على السكن القروي¹¹⁴، وقياس مستويات تغير خصائصه الاقتصادية والثقافية، وتطور طبيعة الحياة الاجتماعية فيه، وإعادة ترتيب مكوناته الداخلية والخارجية، وجعلها تنسجم مع مراجعة حجمه وحدوده ومساحته، وعلاقته بالبيئة القروية. وتقف مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وراء انتقال الشكل المعماري للسكن القروي من النمط التقليدي إلى الطابع العصري، تتمثل في الاستعمال

¹¹² - عرّف روني لوبو السكن القروي باعتباره "نمطا لتوزيع بيوت الفلاحين داخل نهاية معينة، والتي تُفهم على أنها المنطقة التي استقرت فيها مجموعة قروية. وهي جماعة من الفلاحين، لإعدادها وفلاحها. الذي يمارس فوقه حقوقا فلاحية" روني لوبو، الأنماط الكبرى للبنات الزراعية في العالم، 1972، ص 110.

¹¹³ - Emile Laoust , Mots et Choses Berbères , Éditeur : Augustin Challamel , Paris 1er édition , 1920, P 1.

¹¹⁴ - العقاب خليل، "المجتمع الريفي في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية: ملامح ودلالات"، مجلة سوسيوولوجيا الجزائر، جامعة البليدة، ص 184.

الواسع للتقنيات التكنولوجية، وتأثير المميزات الديمغرافية، ودينامية التلاقح الثقافي، وسرعة التحول المجالي، وتغير العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك. فهذه العوامل غيرت نظرة القرويين لطبيعة السكن، ودفعتهم لتوظيف الوسائل المتاحة لتجديد شكله الخارجي وتصميمه الهندسي ومواد بنائه، وتأهيله لكي يضاهي نظيره في المجال الحضري، ويعبر عن المكانة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي أصبحت تطبع الحياة الفردية والجماعية بالمجتمع القروي. فالتغيرات الجذرية التي عرفها السكن القروي ترتقي إلى مستوى الثورة الشاملة في المجال القروي¹¹⁵.

(1) السكن القروي بإقليم شيشاوة: تبني الحياة الاجتماعية الجديدة وتراجع الملكية المشتركة

انتقل موقع أغلبية المساكن القروية من سكن متجمع مهيمن بالمناطق الجبلية، يضم عدد كبير من الأفراد والعائلات، إلى سكن فردي متفرق محاذ للطرق المعبدة، ومنتشر بالمناطق السهلية، ومتاخم للمراكز الحضرية، يضم عدد محدود من الأفراد من الوالدين والأبناء العزاب. ويفسر هذا الانتقال بإقبال الأسر القروية على استغلال واقتناء التجهيزات المنزلية الحديثة، والحذر من تبني الخصائص المادية للسكن العصري، والحفاظ على استمرارية الموروث الثقافي والحضاري المهيمن بالبوادي والقرى، والاقتصار على إحداث التغيرات الضرورية لجعل معالم ومظاهر السكن القروي تواكب المستجدات المعمارية التي يعرفها مجال التعمير والبناء بالمجال الحضري. فتحول السكن القروي من النمط التقليدي إلى الطابع العصري يتم بشكل تدريجي، ويرتبط بتغير طبيعة البناء من الطوب والطين إلى الشكل الحديث الذي يستخدم مواد مثل الآجر الأحمر والإسمنت والحديد المسلح، وكذا تغيير طبيعة استخدام المكان، حيث اختفت المساحات الشاسعة التي تكون وسط المسكن التقليدي، واختفى الفرن التقليدي ليحل محله فرن الغاز، وتحول نمط استخدام غرف المسكن من الشكل التقليدي الذي تستخدم فيه غرفة واحدة من المسكن لأغراض عدة كالنوم واستقبال الضيوف والطعام، إلى الشكل الحديث الذي يخصص كل غرفة لتحقيق غرض محدد يناسبها، وانتقل تغير الامتداد في السكن القروي من الشكل الأفقي إلى الشكل الرأسي¹¹⁶.

(1-1) انتشار البناء الإسمنتي العمودي وتراجع البناء الطيني الأفقي

تعكس تغيرات السكن القروي نموذج الحياة المادية الجديدة التي تعيشها الأسر القروية، وتعبّر عن رغبة أفرادها في التخلي التدريجي عن نموذج البداوة وحياة الفلاحة. فأمّام تراجع تأثير هاتين الخاصيتين المتلازميتين في تشكيل البنية

¹¹⁵ -MAURER.G, le nouveau visage des compagnes Marocaines ; RGM, vol 10 nouvelle série, N°1-2, 1986, p240.

¹¹⁶ - العقاب خليل، مرجع سابق، ص 186.

الذهنية القروية، ظهرت محددات جديدة لطبيعة التحولات التي يعرفها السكن القروي، تتمثل في ثلاث معايير أساسية، تتجلى في الثقافة القروية المحركة والمتحركة تبعاً للظروف الطبوغرافية والمناخية والثقافية، ومجالات تفاعل العلاقات الاجتماعية القديمة والحديثة داخل وخارج السكن، وتجدد المؤهلات الاقتصادية للوسط القروي كمجال فلاحي ورعوي، وأثرها على تحسين الظروف الاجتماعية والقانونية الميسرة للولوج إلى الموارد والثروات¹¹⁷. فالتفاعل بين هذه المحددات الثلاث، يجعل النتائج المباشرة لتأثير التغيرات الاجتماعية على السكن القروي بإقليم شيشاوة، لا تخرج عن نطاق هذا التفاعل، وترتبط به ارتباطاً وثيقاً، وتكرس الازدواجية التي تميز تحولات السكن القروي بين سكن قروي محافظ على خصائصه التقليدية، وسكن عصري منفتح على إحداث تغييرات جذرية في تصميمه وشكله ومواد بنائه ووظائفه، ستكون له انعكاسات متعددة الأبعاد، بحيث سترفع من وتيرة النزوح سواء في شكلها الداخلي من وسط الدوار إلى ضواحيه، أو في شكلها الخارجي من المناطق الجبلية إلى المراكز القروية وهوامش مدن امantanوت وشيشاوة، وستحرك ميل القرويين نحو التخلي عن الاقتصاد الزراعي-الرعوي، واختيار البناء العمودي بدل البناء الأفقي، والإقبال على تشييد المساكن في الأراضي الفلاحية عوض المناطق الصخرية، والتسابق نحو توظيف عائدات الهجرة القروية في إصلاح وترميم المساكن القديمة، وتعزيزها بمنشآت عمرانية حديثة.

يقوم التغير الذي تشهده طبيعة البناءات العمرانية بالوسط القروي على تزايد نطاق البناء الإسمنتي العمودي على حساب اختفاء تدريجي البناء الطيني الأفقي الذي يمتاز بشساعة مساحته، وكبر أبوابه ومرافقه، ويعكس هذا الحضور الكثيف للسكن الإسمنتي سعي الأسر القروية استغلال المساحات المتوفرة لإنشاء مرافق مساكن إضافية ومستقلة للأبناء المتزوجين، والرفع من مستويات الأمان النفسي والمادي لمواجهة الظواهر الطبيعية والاجتماعية، والاستفادة من ارتفاع ظاهرة التمدن في المراكز الحضرية للجماعات القروية، والتي نتج عنها إعادة الانتشار السكاني بين المناطق الجبلية والسهلية لحساب المناطق القروية الواقعة بهوامش مدينتي امantanوت وشيشاوة، وظهور تناقض عمري بين مباني ذات طابع حضري وأخرى محافظة على نمطها القروي التقليدي. فالتغير الذي طرأ على مميزات العمران القروي، أفرز قيمتين أساسيتين جديدتين في المجتمع القروي، قيمة مادية تكمن في تبني الساكنة القروية للمنفعة

¹¹⁷ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق ص 17.

المادية للأرض، بتفضيل البناء العمودي الذي يضمن الاستغلال الأمثل للمساحات الواسعة، وقيمة معنوية تتجسد في ربط الأمن النفسي والاستقرار الاجتماعي باستعمال المواد العصرية في البناء.

الجدول رقم 08: توزيع الأسر القروية حسب صفة حياة السكن ونوعيته ومواد بنائه وتسقيفه وتغطية أرضيته

المتغير	الصنف	العدد	%
صفة حياة السكن	المالك الحاص	1399	85.73
	الكراء بدون رهن	16	0.32
	الكراء برهن	41	0.28
	السكن الوظيفي	49	3.68
	السكن بالمجان	148	9.99
	المجموع	1646	100
نوعية السكن	دار مغربية تقليدية	148	9.50
	مسكن قروي	1251	76.50
	محل غير معد في الاصل للسكن	81	0.72
	فيلا او طابق فيلا	49	2.61
	شقة في عمارة	165	10.50
	المجموع	1646	100
مواد بناء المسكن	الاسمنت ، آجور	922	56
	حجر مكمل بالطين	362	22
	الطوب المصنوع من الطين	214	13
	الخشب أو الألواح والقصدير أو الأعشاب	82	5
	حالات أخرى	66	4
	المجموع	1646	100
مواد تسقيف المسكن	الضالة	560	34
	الخشب واللوح	247	15
	الطولة أو القصدير	99	6
	الطين والقصب	708	43.5
	مواد أخرى	16	1.5
	المجموع	1646	100
مواد تغطية أرضية المسكن	المواد الطينية	362	22
	الزليج و الموزاييك	148	9
	الإسمنت والرمل	839	51
	أرض عارية	263	16
	مواد أخرى	33	2
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

2-1 ملكية السكن بالوسط القروي: هيمنة الملكية الخاصة ومحدودية نظام الكراء

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم 8، أن صفة حيازة السكن بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، تعرف غلبة نظام الملكية بنسبة 85.73% مقابل نسبة 0.6% للكراء بمراكز الجماعات القروية. أما الوضعية العقارية التي يعد المالكين فيها في وضعية السكن المجاني، فلا تشكل إلا نسبة 9.99% من المساكن القروية، مقابل استحواذ السكن الوظيفي على نسبة 3.68% من المساكن القروية، وجل القاطنين فيها من الموظفين من رجال التعليم، أطر الصحة، وموظفي الجماعات الترابية. فأغلبية الأسر القروية تكون مالكة لمنازلها ملكية خاصة، عكس المجال الحضري الذي تصل فيه نسبة الكراء إلى 17.10% مقابل 0.6% في الوسط القروي، لكن هذا الفرق يتقلص تدريجيا بين المجالين، مسجلا نسبة 5% للكراء ببعض المناطق القروية لانفيفة وادويران ومزوضة وتاولوكولت وسيدي المختار، وهو ما يشكل تحولا كبيرا في إقبال القرويين على ثقافة الكراء. نفس القول، ينطبق على الملكية الخاصة التي تقلصت نسبتها من 94.70% حسب إحصاء 2014 إلى 85.7% حاليا. وتراجع نسبة السكن المشترك وتزايد نسبة السكن المستقل. هذه التحولات التي طرأت على مستوى طبيعة الحيازة، وتقلص هيمنة الملك الخاص، وارتفاع وتيرة تشييد المنازل المعدة للكراء، يؤسس للمواقف الإيجابية نحو ثقافة الكراء، خصوصا لدى فئة الشباب المتزوجين الراغبين في الاستقلال عن العائلة، ويؤثر على تراجع العلاقات الاجتماعية والعائلية، والارتباط بالأصول، والتي تقتصر على المناسبات العائلية كالزواج والعزاء والأعياد الدينية.

يتسم تراجع الملكية المشتركة واتساع نطاق الملكية الخاصة بالاختلاف بين المناطق القروية، ففي جماعة اشمران، يتبين أن المساكن ذات ملكية خاصة تمثل 96.5%، كأكبر نسبة مسجلة لهذا النوع بتراب الإقليم، مقابل 2.8% للمستأجرين ذوي السكن المجاني. وفي جماعة رحالة، ن سجل استمرار هذا الطابع المهيمن للملكية الخاصة للسكن، بحيث أن أزيد من 95% من المساكن بها من النوع القروي، مقابل 1.5% للمنازل الحديثة. وتتوزع هذه المساكن حسب نظام ملكية السكن المعمول به في جميع الجماعات القروية، والذي يظهر فرقا شاسعا بين فئة المكثرين بنسبة 0.2%، وفئة الملاك بنسبة 90.2%. هذا الفرق بين النسبتين، يبين أن التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، لم تغير من تشبث الأسر القروية بالملكية الخاصة والملك المشترك، حيث أن معظم السكان يمتلكون أراضي متوارثة عن الأجداد، ويفضلون الاستقرار في مساكنهم بشكل مشترك، بينما يختار الموظفون الذين لا تتجاوز نسبتهم

6,4% من مجموع الساكنة القروية القاطنة بالجماعة، كراء مساكنهم أو استغلال مساكن وظيفية. وفي جماعة أفلايسن، والتي يصل عدد المساكن القروية بها إلى 1538 منزلا، تبلغ نسبة المساكن المستعملة من طرف ملاكها 95% مقابل ندرة باقي أشكال السكن الأخرى. وفي جماعة أيت هادي تصل نسبة الملكية الخاصة للسكن إلى 85.4% مقابل 0.9% للكرء، أما باقي الأنواع فتشكل نسبة 13.6%. وفي جماعة السعيدات يمثل المالكون نسبة 78.2%، وترتفع هذه النسبة إلى 86.2% بمركز الجماعة، أما نسبة المستأجرين فلا تتجاوز 0.1%، بينما تشكل باقي الوضعيات الأخرى نسبة 13.7%. وفي جماعة سيدي بوزيد يقطن الموظفون وأجراء القطاع الخاص بمنازل تشكل نسبة 7.5% بمركز الجماعة، وفي المقابل نجد الأشخاص الذين يملكون مساكنهم يمثلون 91% في حين يشكل المستأجرون بباقي تراب الجماعة نسبة 0.7%. وتبقى نسبة 8.3% خاصة بباقي الأنواع الأخرى. وفي جماعة سيدي محمد دليل، يلاحظ هيمنة المالكين الذين يمثلون 88.4%، ويأتي في الرتبة الثانية السكن المجاني بمعدل 9.9%، بينما تبقى الأنواع الأخرى شبه منعدمة بنسبة 0.9%. وفي جماعة عين تزتونت، تستغل المساكن البالغ عددها أكثر من 1400 مسكن منها من طرف مالكيها بنسبة 91% مقابل استقرار نسبة 7% من الأسر القروية بالسكن المجاني. ويفسر هذا التباين بين المناطق القروية، وتعدد أشكال السكن القروي بتراجع الملكية المشتركة للسكن، واتساع نطاق الملكية الخاصة، وانتقال ثقافة السكن القروي من الثقافة التقليدية المحافظة على إرث الأجداد، إلى الثقافة الحديثة المنفتحة على المستجدات العمرانية والعقارية المعاصرة، وتسريع الانتشار التدريجي للنمط الحضري للاستغلال المعماري على حساب النمط القروي القديم. فهذا التحول، يؤكد أن بنية وصفة حياة السكن المتواجدة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، تقارب نسبيا تلك المسجلة على الصعيد الوطني، سواء من حيث الخصائص العمرانية، ونوع الملكية، أو من حيث نسبة حضور كل نوع من أنواع الحياة. لهذا، يصنف تحول طبيعة حياة السكن القروي كمجال لاستلهاام عناصر التغير المادي والمعنوي، وكمعطى متحرك يتطور تبعا لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر القروية.

3-1) تشييد المساكن القروية: بين تجديد البناء المادي وحماية الوحدة المجالية والوظيفيّة الاجتماعية

تؤثر التغيرات المجالية والمعمارية التي شهدتها السكن القروي بإقليم شيشاوة، على ترسيخ الخلط الكبير الذي يقع لمعظم الأسر القروية بين السكن والمسكن، فالكلمتان لهما نفس المعنى في نظر الساكنة القروية، رغم أن الأولى تحدد كوحدة مجالية وظيفيّة واجتماعية، توفر الأمن الاجتماعي والنفسي والمادي لأفراد الأسرة القروية، بينما الثانية

عبارة عن بناء مادي، تؤدي وظائف ترتبط بأسلوب عيش الساكنة القروية. كاستعمالها كمستودع للمعدات الفلاحية، وتخزين المنتج الفلاحي، وكإسطبلات وحظائر لتربية الماشية، وكورشات صناعية للحدادة، والنسيج، والحرف اليدوية، والصناعات التقليدية، وكفضاءات اجتماعية وثقافية تستغل ضمن الإطار الاجتماعي القروي¹¹⁸. هذا التمييز في الدلالة والوظيفية بين السكن والمسكن، يبرز مواقف الأسر القروية من قيمة وطبيعة التغيرات المعمارية والشكلية والجمالية التي ساهمت في تجديد وتغيير المساكن القروية، حيث تعبر نسبة 56% من الأسر القروية عن حذرهما من هذه التغيرات، لأنها تسيء لطبيعة السكن القروي، بظهور بنايات عمرانية جديدة من الإسمنت، تساهم في انتشار السكن المتفرق والبعيد عن المواقع التقليدية للدواوير، وتكريس العزلة الاجتماعية والمجالية بين العائلات، والرفع من مستويات طغيان النزوع الفردي على سلوكات الأفراد، وتخليهم عن قيم ومبادئ الحياة الاجتماعية الموروثة.

يتأثر تفاعل الأسر القروية مع التغيرات العمرانية للسكن القروي بعدم التوفر على أية وسيلة للتحديد والتحكم في دينامية استخدام الأرض كوعاء عقاري يحقق التجانس بين تجديد البناء المادي للمنازل وحماية الوحدة المجالية والوظيفية الاجتماعية للقاطنين بها. فاقترار مشاريع السكن والتعمير وإعداد المجال على مراكز الجماعات، وتوزيع الدواوير والتجمعات السكنية بشكل متفاوت وغير منظم، وتعدد مساطر عملية تحديث الشكل المعماري والتصميم الهندسي للسكن القروي، خصوصا في المناطق الجبلية، يجعل أغلب مواقع المساكن تتواجد على حافة الأودية أو على المنحدرات وتقاطعاتها، وتتمسك باستمرار التنظيم العمراني والمجالى الموروث للسكن القروي، يجعل استقرار الأسر القروية يتخذ شكل تجمعات أو شبه تجمعات، يمكن أن تتجزأ إلى أجزاء صغيرة مع احتفاظها بصفة التجمع العائلي والقبلي، ولو في المخيل الجماعي للساكنة القروية، وحمايتها للمواصفات المحلية في تجديد الطابع المعماري للسكن القروي المشكل من البنايات الطينية والحجرية، والتي تقل كلما تم التوجه نحو المناطق المنبسطة والسهلية، بينما ترتفع كلما تم الصعود إلى أعالي الجبال.

4-1) السكن القروي بإقليم شيشاوة: تأثير المعطى الجغرافي والطبيعي

يمكن مقارنة طبيعة علاقة التلازم المجالي والمعماري القائمة بين تغير خصائص السكن القروي وأثر الموقع الجغرافي والطبيعي على بنية ومجال ونوعية هذا التغير من خلال أربعة نماذج لمناطق قروية، تبرز فيها ملاح هذه العلاقة

¹¹⁸ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق ص18.

بقوة، وتؤكد قدرة الأسر القروية على خلق نظام فريد للبناء القروي، يزاوج بين استغلال مكونات البيئة المحلية وتوظيف معالم العمران الحضري. النموذج الأول تجسده الأسر القروية القاطنة بجماعة الرحلة، والتي تتميز بهيمنة المساكن القروية التقليدية، وتوزيعها العشوائي، وغياب كلي للشقق العصرية والمنازل الحديثة. وتقف الثقافة المحلية والوضعية الاقتصادية وراء اشتراط ضرورة توفر السكن القروي على محلات منسجمة مع الأعمال الفلاحية. النموذج الثاني يخص الأسر القروية بجماعة اشمران، والتي تجمعها علاقة مجالية بتنظيم السكن، وتحدد مواقع الدواوير وفق تنظيم مناسب للتضاريس والموارد المائية والمسالك الملائمة لبناء مساكن لائقة، بعيدة عن كل المخاطر الطبيعية والاجتماعية، وتسمح بتشديد المساكن المتباعدة والمفضلة للحصول على فضاءات شاسعة لرعي المواشي وتخزين الإنتاج الفلاحي. ويتكون التنظيم العمراني لهذه الجماعة من عدة دواوير كبرى متباعدة، وكل دوار كبير يتكون من عدة مجموعات دواوير صغرى حسب أسماء الأسر القروية والانتماء العائلي. ويتم اختيار موقع الدوار حسب معايير جغرافية وزراعية وقبلية (أراضي صخرية هي المفضلة كموقع للدوار). النموذج الثالث يهتم الأسر القروية المستقرة بجماعة للاعزيزة التي يتشكل مجالها العمراني من عشرين دوارا ملتفة حول مركز الجماعة حد أيت موسى، وينتظم التوزيع العمراني لهذه الدواوير بالموازاة مع المجال الجغرافي للمنطقة الذي يعرف تركز التجمعات السكانية على نهر سكساوة وروافده، والقلعة من هذه التجمعات السكانية تقع على المنحدرات والمناطق المرتفعة والصعبة. وتجسد علاقة الأسر القروية بالسكن ارتباطها بالتاريخ أكثر من ارتباطها بالجغرافيا. ويتخذ شكل الدواوير مجموعة متناثرة حول نواة مكتلة قبلية وعائليا واقتصاديا، والتي غالبا ما يكون لها السبق في نشأة الدوار، خاصة في فخدة إدماء كأكسيس وأستيف. ويتوزع المجال العمراني لهذه التجمعات السكنية إلى ثلاث تجمعات كبرى، تجمع السهل الصغير لأيت موسى وزنيط إلى حدود إكروال في الشمال، وتجمع الممر الذي يخترقه واد أيت امحمد و زاوية عميرن شمالا إلى حدود أيت امحمد في الجنوب، والتكتل القديم لفخدة إدماء والذي يضم أكبر دواير الجماعة وهما أكسيس وزاوية أستيف. وتفضل الأسر القروية بالمنطقة تغير شكل المنازل من الشكل الأفقي عند سفوح الجبال إلى الشكل العمودي على الأودية من أجل مراقبة الأراضي الفلاحية المحيطة بالمنازل. النموذج الرابع يشمل الأسر القروية المتواجدة بجماعة أفلايسن، حيث يتميز توزيع الدواوير بالتفاوت المجالي والعمراني والجغرافي، وتتمركز غالبيتها بأسفل الوديان، ومنحدرات السفوح. وتبقى المنحدرات مواقع مفضلة للأسر القروية لتشديد مساكن استقرارها، الشيء الذي يجعل هذه الدواوير تأخذ

أشكالا مختلفة، الشكل خطي بمنطقة بيزغران، وشكل القوس بمنطقتي تيفريت وأميسين، وشكل المساكن المتفرقة بمنطقة زاوية تيزي. وتميل الأسر القروية بهذا النموذج إلى تقسيم الدوار إلى أجزاء صغيرة، لكنه يبقى دائما دوارا بمخيلات أولئك الذين يعيشون به. ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الدواوير، مجموعة حوض تشكيوين وبيزوغران شمالا، ومجموعة الممر الذي سلكته الطريق المعبدة مراكش- أكادير، التي تضم أكثر من نصف دواوير الجماعة من زاوية تيزي معاشو بالشمال الشرقي إلى تزينغبرين بالجنوب الغربي، وكتلة أيت بخير بجنوب الجماعة التي تضم دواوير تدارت وأخفيرا وأنمرا وتيزكيوي.

5-1) الساكنة القروية بإقليم شيشاوة: صعوبة الولوج إلى السكن العصري

توضح معطيات الجدول رقم 8، أن تغيرات طبيعة السكن القروي بإقليم شيشاوة، لم تساهم في تغيير علاقة الأسر القروية بالسكن التقليدي المهيمن بنسبة 43.97% من العدد الإجمالي للمنازل المقدر ب 54872 منزل. وتفسر هذه الهيمنة بعدم قدرة أغلبية الأسر القروية على تحديث وتجديد مساكنها، ومحدودية مواردها المالية الكفيلة بتمكينها من الولوج إلى السكن العصري اللائق، وتجذر المعتقد الثقافي الشائع الذي يقوم على مثانة الارتباط الوثيق بين الأجيال والشكل المعماري التقليدي، والتشبث بالمووروث الحضاري والثقافي. كما يعود استمرار هيمنة السكن التقليدي ببعض المناطق القروية بقدوم الاستقرار البشري فيها، وطبيعة ظروف عيش الساكنة المحلية، ووجود محيط طبيعي ملائم بالمناطق الجبلية، يساعد على تشييد مساكن بمساحات كبيرة مستقطعة من المجال الغابوي، ويسهل الحصول على المواد المجانية المستعملة في البناء كالأحجار والقصب والتراب والخشب. وكما توضح معطيات الجدول رقم 8، فإن توزيع الأسر القروية حسب نوع المسكن ووسط الإقامة، يبرز انخفاض الأسر القروية التي تقطن بمساكن من نوع دار مغربية من نسبة 11.50% سنة 2014 إلى 9.50% سنة 2022 مقابل 90.80% بالمجال الحضري، و 26.20% كمعدل إقليمي. بينما سجلت الأسر القروية التي تقطن بالمساكن القروية، تراجعاً كبيراً بما يقارب 12 نقطة، إذ انتقل من 87.50% المسجلة سنة 2014 إلى نسبة 75.60% سنة 2022، وهو ما يمثل تحولا كبيرا بالمقارنة مع المجال الحضري الذي غرفت فيه هذه النسبة شبه استقرار، إذ ظلت في حدود 2.80%. وتتوزع النسب الأخرى بين دار بدائية أو صفيحية بنسبة لا تتعدى 1%، ومحل غير معد في الأصل للسكن بنسبة 0.72%، والاستقرار في المنازل العصرية (فيلا أو طابق فيلا - شقة في عمارة) بنسبة تتجاوز 13.11%. هذه النسب التي تهم عامة الوسط القروي بالإقليم، تتميز

يتباينها بين المناطق القروية تبعا لتنوع الخصوصيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية لكل منطقة، ففي جماعة اشمرار كنموذج لهذا التباين، تقطن نسبة 98.3% من الأسر القروية بالسكن القروي مقابل 95.6% كمعدل إقليمي، ويتكون هذا السكن من طابق واحد مخصص للعائلة، وفضاء واسع للحيوانات. وتستعمل في بنائه الحجارة والطين. ويعرف مركز الجماعة ظهور بنايات مكونة من ثلاث طوابق مبنية بالخرسانة والطوب. أما نسبة 0.2% من الأسر القروية فتقيم بمساكن من نوع فيلا، ونسبة 1% منها تعيش بمنازل مغربية عصرية، بينما تمثل الأسر القروية التي تسكن بشقق ومنازل مغربية تقليدية أو هامشية نسبة 0.5%، وفي جماعة ايت هادي يتبين أن نوعية السكن المهيمن هو السكن ذو الطابع القروي الذي يستوعب 60.9% من الأسر القروية، يليه السكن العشوائي الذي تقطنه 30.3% من الأسر، بينما يمثل المنزل المغربي نسبة 6.7% من مساكن الجماعة، أما نمط السكن على شكل فيلات فهو هامشي ولا يمثل إلا 0.1%. وفي جماعة لمزوضية تمثل المساكن القروية 91.4% من مجموع المنازل باستثناء مركز الجماعة. وفي جماعة السعيدات تبين المعطيات الإحصائية أن نوع السكن القروي يمثل نسبة 59.4% من مجموع المساكن، متبوعا بالسكن العشوائي بنسبة 26.5%. أما نسبة المنزل المغربي فتصل إلى 11.4%. وفي جماعة سيدي المختار، يشكل نمط السكن القروي نسبة 85.2% مقابل استقرار 80.5% من الأسر القاطنة بالمركز الحضري في منازل مغربية عصرية وتقليدية، متبوعة ب 10.2% من الأسر تقطن في مساكن عشوائية. أما توزيع الأسر حسب السكن العصري، فيشير إلى أن 26.5% من الأسر تعيش بمسكن ذي طابقين، و 27.8% بمسكن ذي 3 طوابق، و 19.4% بمسكن ذي 4 طوابق، أما المساكن التي تحتوي على 5 طوابق فأكثر فتتمثل 17.9%. وفي جماعة ايت حديوسف، يعتبر السكن من النوع القروي المهيمن على تراب الجماعة بنسبة 81.2%، معظمه مبني بالطين والحجارة على شكل فناء. أما السكن العصري موجود أيضا ب فيشكل نسبة 16.8%، وهو ما يثير السؤال حول ظروف السكن الجديدة بعد التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع القروي. هذه المعطيات تظهر ارتباط الساكنة القروية بالبناء التقليدي الذي يتكيف مع ظروف العيش ومؤهلات المجال المحلي. لتبقى أهم خاصية مشتركة بين جميع المناطق القروية، حرص الأسر القروية على إضفاء الطابع الحضري على السكن القروي، والرقى التدريجي بطبيعته المعمارية إلى مستوى السكن الموجود في المدن¹¹⁹، بالرغم أن تفاعل المجتمع القروي مع تغيرات طبيعة السكن، وصفة حيازته، يتسم بنوع من البطء

¹¹⁹ - عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 281.

والتوجس بسبب وجود ثقافة مقاومة لكل ما هو جديد، الذي من شأنه تحويل السكن إلى نمط ثقافي غريب على المجتمع المحلي¹²⁰، وقساوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي لا تساعد الساكنة القروية على تجديد مقرات سكنها، وصعوبة الفصل بين ما هو مادي وما هو رمزي، وخصوصيات العيش في القرى، ومستلزمات النشاط الاقتصادي المحلي، وبطء تغير ثقافة للقرويين في التفاعل مع مواصفات النمط المعماري العصري عليه.

(2) الوظيفة الاجتماعية للسكن القروي بإقليم شيشاوة: من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري

عمل تحول المجال المعماري للسكن القروي بإقليم شيشاوة من النظام التقليدي إلى النموذج العصري على ترسيخ مفهوم العائلة الصغيرة كأهم مؤسسة اجتماعية وتنظيمية في المجتمع القروي، تنشأ من اقتران الرجل بالمرأة بموجب عقد يعترف به المجتمع، ويقره القانون والدين، ويهدف إلى إنجاب الأبناء، وحماية تماسك الحياة الاجتماعية، وخلق واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي جديد في المجتمع القروي.

(1-2) مورفولوجية السكن القروي: إفراس التغيرات الاجتماعية والمجالية والثقافية للساكنة القروية

تبرز عملية تحليل المعطيات الميدانية الواردة بالجدول رقم 8، أن التحولات التي شهدتها السكن¹²¹ القروي لا تقتصر فقط على نوعية السكن وصفة حيازته، بل تشمل طبيعة عمارته، ومرافقه وتجهيزاته، ومواد بنائه. فإذا كان الامتداد الزمني لاستقرار البشري بالمجال القروي أقدم بالمقارنة مع المجال الحضري، فإن السكن القروي يتغير بطريقة بطيئة وجزئية وتدرجية عكس السكن بالمجال الحضري المعروف بتحولاته الشمولية والسريعة، الشيء الذي يجعل التوسع العمراني القروي مطبوع بعدم الانتظام، واستفحال البناء العشوائي بالمناطق الغابوية، والأراضي الصالحة للزراعة، والسفوح الجبلية والمنحدرات الخطيرة¹²²، وغياب وثائق التعمير في جل المناطق القروية باستثناء بعض مراكز الجماعات القروية. فخضوع تغير البناء العمراني لمسار التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية والثقافية للساكنة القروية، أفرز وجود ثلاث مجالات عمرانية كبرى بالوسط القروي، مجال أول يضم مناطق عمرانية ذات خصائص حضرية، ومنتشرة في الجماعات القروية المتواجدة بالمناطق المنبسطة، حيث تتشابه المباني في شكلها الهندسي

¹²⁰ - REVERDY, J.C, Habitation nouvelle et urbanisation rapides, Aix en Provence, CASHA, 1963, p. 2

¹²¹ - نركز في هذه الدراسة على استعمال مصطلح السكن عوض الدار، وذلك بسبب أن السكن في إقليم شيشاوة غالبا ما نجده واسعا، يدل على مكان الاستقرار التقليدي. ويمكن أن يشمل هذا السكن دار واحدة أو مجموعة من الديار. بمعنى أن السكن مجال مادي واجتماعي واقتصادي وثقافي يقوم على اندماج مركب من الديار.

¹²² - بن ربيعة خديجة والزاهر محمد والمنعم بلال، "التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمجالات الغابوية بمدينة الناظور في شمال شرق المغرب، مقارنة مورفودينامية"، مجلة التخطيط العمراني والمجال، المجلد الثاني، العدد الخامس، أيلول/ سبتمبر 2020، ص 84.

بارتفاعات لا تتعدى طابقين. ومجال ثان يخصص مناطق عمرانية محافظة على الخصائص القروية، تنتشر بالمناطق الجبلية، وتتميز بمساحات كبيرة ومبنية بمواد طبيعية، ومجال ثالث يهتم مناطق جديدة بخصائص متميزة، وتتركز في بعض الدواوير التي عرفت التعمير العصري منذ العهد الاستعماري، وتتميز ببنائات ذات هندسة حديثة من نوع R+1، وتنتشر بالمناطق الشبه حضرية المحيطة بامنتانوت وشيشاوة.

تبين معطيات الجدول رقم 8، أن السكن القروي الذي بني بالمواد المحلية، يشكل ثلثي المساكن بالعالم القروي، مقابل ثلث للمساكن المشيدة بالمواد العصرية. لكن هذه النسب تتجه تدريجيا نحو التغير بفعل تأثير تحولات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالوسط القروي منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين، حيث يشهد السكن القروي تطورا نوعيا في مواد بنائه، وظهور مساكن مشيدة بالإسمنت المسلح والأجور، الشيء الذي يجعل تغير البناء المعماري للسكن القروي، يصنف ضمن المؤشرات الأساسية لقياس المستوى الاقتصادي والمعيشي للأسر القروية، والإقرار بحتمية انتقال الأسر القروية من السكن المتجمع على شكل تجمعات عائلية وقبلية إلى السكن المستقل المتشتت المحاذي للطرق المعبدة، والمنتشر في هوامش المراكز الحضرية، والمناسب لظهور مفهوم الأسرة النووية. ويربط القرويون استخدام المواد البنائية العصرية، بالدينامية الكبيرة التي يشهدها المجال القروي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأثير الامتداد العمراني للمراكز الحضرية، واتساع النمو الديمغرافي القروي في العقود الأخيرة، وتحسن أنماط ومستويات العيش لمعظم الساكنة القروية، ورغبتها في مساندة التحديات الكبرى المرتبطة بميدان التعمير والبناء، وسهولة وصول مواد البناء العصرية إلى المناطق الجبلية بواسطة شق الطرق المعبدة وفتح المسالك الطرقية¹²³.

تبرز معطيات الجدول رقم 8، أن نسبة 55% من الأسر القروية، تستعمل موادا عصرية في تسقيف المساكن، تتوزع بين استعمال الضالة بنسبة 34%، واللوح والخشب بنسبة 15%، والطولة من القصدير أو البلاستيك بنسبة 06%. وفي المقابل، تتمسك نسبة 43.5% من الأسر القروية باستعمال المواد التقليدية والمحلية. كما يتبين من المعطيات الواردة في نفس الجدول، أن السكن القروي عرف تحولا كبيرا في المواد المستعملة لتغطية أرضيته، فإذا كانت المواد الطينية تغطي على المساكن القديمة بنسبة 80% مقابل نسبة 20% لمساكن تعتمد الحجر أو الخشب، فإن المساكن

¹²³ -BOULIFA, A: Un indicateur des changements économiques et sociaux dans la partie septentrionale des jبالا : L'habitat rural, in In développement des montagnes rifaines: quelles stratégies. Actes du colloque international par la Fac. des lettres de Tétouan 12-13-14-15 oct 1999, P 209.

الجديدة تستعمل مواد عصرية لتغطية أرضية المنزل، بنسبة 51% لخليط من الإسمنت والرمل والحصى مقابل 9% لمواد الزليج والموزاييك أو الرخام، بينما تحافظ 20% من المساكن على أرضية مغطاة بمواد طينية، في حين تبقى أرضية نسبة 16% من المساكن عارية. ويفسر تزايد وتيرة تجديد السكن القروي على مستوى الشكل والمكونات ومواد البناء بالحوافز الذاتية التي تشعر بها الساكنة القروية بخصوص تجديد السكن القروي حتى يرتقي إلى مستوى نظيره الحضري، ودور الهجرة القروية في الاحتكاك المباشر ومميزات العمران الحضري، والإحساس بالانهار الاجتماعي من الشكل المعماري والجمالي للمساكن المبنية بالمواد العصرية. فتظافر هذه العوامل، ساهمت في امتداد التغير الذي طرأ على التصور الاجتماعي للسكن القروي، ليشمل تغيير الأسر القروية لمواقفها المترددة من الاستقرار في مساكن عصرية، والإقبال الواسع على استعمال المواد الجديدة رغم تكاليفها المرتفعة، لقدرتها على توفير الشعور بالأمان في مواجهة الظواهر الطبيعية كالفيضانات وموجات البرد، والوقائع الاجتماعية كالسرقة والاعتداء، وتجسيد النزوع القروي نحو الاستقلالية والفردانية، والتكيف مع انتشار ملامح التمدن والتحضر بالمناطق القروية القريبة من المناطق الحضرية لامتنانوت وشيشاوة¹²⁴.

حافظ السكن القروي بإقليم شيشاوة، رغم تغير مظهره وشكله ومعماره ومواد بنائه، على التقسيم التقليدي لفضاءاته الأربعة تبعاً لوظائفه الكبرى، بين فضاء أول يؤدي الوظيفة الاقتصادية، ويستغل في تنشيط الاقتصاد المحلي، وتخزين الأعلاف والتبن والحشائش وحطب التدفئة، وتربية الماشية والدواب ومستودع الأدوات الفلاحية. وفضاء ثان يؤدي الوظيفة المعيشية، ويستعمل في تخزين الحبوب والزيت واللوز والجوز والدقيق والعسل والصوف والوبر والسمن والخضر التي تم تبييضها. وفضاء ثالث يؤدي الوظيفة الاجتماعية والتربوية، ويحتوي على غرف النوم والمطبخ "الكنون" والحمام والصالون "المصرية". وفضاء رابع يؤدي الوظيفة الثقافية، ويشمل فناء المسكن، مفتوح نحو السماء، يخصص للسمر في الصيف، والأنشطة الاحتفالية في المناسبات الدينية والاجتماعية.

2-2) الأسر القروية بإقليم شيشاوة: تبني مفاهيم التمدن في السكن القروي

تتبنى الأسر القروية بإقليم شيشاوة مظاهر التحضر القادمة من المدينة أثناء تشييد وإصلاح مقرات سكناها. ويفسر هذا الإقبال، بكون بناء الحياة الاجتماعية والأسرية، "لا يمكن حصرها في مجال القرية، ولا في موضوع الإنسان

¹²⁴ - العقاب خليل، مرجع سابق، ص 189.

القروي وحده، وهذا ما يعني بالضرورة علائق التشبيك والتداخل¹²⁵ التي تميز العلاقة بين القرية والمدينة، والتي تضاعف وتيرة التنقل اليومي للقرويين من القرى والبوادي إلى المراكز الحضرية بامتنانوت وشيشاوة، واستقرار فئات واسعة منهم بالمدن الكبرى بخارج البلاد، واحتكاكهم بمميزات التمدن كأهم عامل يغير البناء الاجتماعي أو الديمغرافي أو الاقتصادي أو الثقافي للأسر القروية¹²⁶، ويساهم في تعزيز انفتاح القرويين على تبني معالم الحداثة التي تركت حالة جديدة من التحول الاجتماعي في نمط حياة الناس، وتطبيق هذا النمط في المجال العمراني المرتبط بالسكن، بواسطة الانتقال من نمط معيشي تقليدي/زراعي/حرفي إلى نمط معيشي عصري قائم على الوظيفة والخدمات، وما يترتب عنه من نزوح الشباب إلى المدينة، وتعزيز دور الأنثى، وتقلص سلطة الأب، وتفرق الأبناء لغاية العمل بالسفر والاعتراق¹²⁷. وبفعل هذه العوامل، تغيرت المظاهر المادية للحياة القروية في ظرف وجيز، حيث تخلت معظم الأسر القروية عن المقرات الأصلية والقديمة لسكنائها، واختارت الاستقرار في مساكن جديدة، مغايرة تماما من حيث المواد المستعملة في البناء، ومن حيث الحجم المحدود للمرافق والغرف، ومن حيث التجهيزات كالكهرباء والماء والصرف الصحي¹²⁸. بهذه التحولات، شهد العمران القروي إنشاء العديد من البنايات الحديثة التي تقلد شكل وطبيعة العمران الحضري، وتعتمد إدارة التخطيط العمراني، والتحكم في فضاء الإسكان والتخلص من الأماكن المخصصة لتخزين المنتوجات الفلاحية، والاعتناء بظروف استقبال الضيوف والأجانب. والميل نحو إضعاف العلاقات القرابية، والتخلي التدريجي عن نمط الأسر الممتدة، واختيار بدلها نمط الأسر النووية، ومراعاة الشروط الصحية والجمالية العصرية في تشييد المساكن الجديدة كالإسكان الصحي والطاقة والمياه والتعليم والصحة والاتصالات. ونتيجة لذلك، واكبت الجماعات القروية رغبة الأسر القروية استلهاهم النموذج الحضري في العمران القروي، من خلال إعداد وثائق التصميم والتهيئة العمرانية للتمييز بين السكن القانوني المرخص له والسكن العشوائي، وتفادي الصدام بين الساكنة القروية والسلطات المحلية حول وجود أو غياب وثائق التعمير. هذه الدينامية التي خلقتها التحولات الاجتماعية في مجال العمران القروي، أفرزت المصادقة على 15 وثيقة للتصميم العمراني لمجموعة من الجماعات القروية بإقليم شيشاوة كادويران وأنيفة وأشميران مقابل 1043 على الصعيد الجهوي، والتي رفعت نسبة التغطية بوثائق التخطيط والعمران بالوسط القروي

125- العطري عبد الرحيم، السوسولوجيا القروية: جدل المجال والمجتمع، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، الرباط، 2019، ص 10.

126- عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 127.

127- مأمون طريه، السلك الاجتماعي للأسرة، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 2012، ص 8.

128- التير مصطفى عمر، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، منشورات المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، ص 196.

إلى 11% مقابل 66% بالمجال الحضري لامتنانوت وشيشاوة. كما ارتفع عدد التجزيئات العقارية التي أنشأتها مجموعة العمران إلى 14 تجزئة بالوسط القروي مقابل 24 على الصعيد الإقليمي. هذا الإنجازات ساهمت في تغيير تمثيلات القرويين لمفهوم السلطة السياسية والإدارية، بتحويلها من نطاق الخوف المدفون في بنيتهم الذهنية إلى امتلاك الشجاعة لمواجهتها والتصدي لقراراتها في مجال البناء والترخيص.

يتخذ تعامل الأسر القروية مع تبني مفهوم التحضر في السكن القروي مسارين مختلفين، المسار الأول يتركز بمراكز الجماعات القروية والمناطق الشبه الحضرية بانفيفة وادويران واسراتو وسيدي غانم ومجاط وايت هادي ولموضية وسيدي المختار، ويقوم على التغيير الشمولي والجذري لملامح السكن التقليدي، وتعويضه بالنسيج العمراني الكثيف والعصري، والمسار الثاني يخص المناطق الجبلية والنائية بسكساوة ودمسيرة واداسيل وشمران وبوابوض ومدلان وكوزمت، ويعتمد على التدرج الجزئي في تجديد المكونات والمرافق الداخلية للسكن القروي مع الحفاظ على مظهره الخارجي الريفي. فالاختلاف المسجل بين المسارين، مكن الأسر القروية من الجمع بين النمط القديم والموروث للبناء والتعمير، والإقبال على إضفاء الطابع الحضري بشكل تدريجي على شكل وبنية وتصميم وهندسة السكن القروي، وما نتج عنه من تداول واسع في الثقافة العمرانية القروية، لأسماء عصرية لمرافق السكن الحضري، "كالكويزينا" و"الصالون" و"الدوش".

الجدول رقم 9: توزيع الأسر القروية حسب عمر السكن وتوزيعه المجالي ومساحته المغطاة وعدد غرفه ومكوناته

المتغير	الصنف	العدد	%
عمر السكن	أقل من 10 سنوات	247	15.11
	من 10 إلى 20 سنة	263	16.78
	من 20 إلى 50 سنة	461	28.40
	50 سنة فأكثر	642	39.71
	المجموع	1646	100
التوزيع المجالي للسكن القروي	الجبل	658	40
	السهل	412	25
	الهضبة	247	15
	قرب الوادي	329	20
	المجموع	1646	100
المساحة المغطاة للسكن القروي بالمتر المربع	أقل من 50	115	7
	بين 50 و99	280	17.26
	بين 100 و149	1070	65.34
	150 فأكثر	165	10.14
	المجموع	1646	100
عدد غرف المسكن دون المطبخ	غرفة واحدة	16	0.43

1.74	33	غرفتين	والحمام
4.37	66	ثلاث غرف	
10.94	165	أربع غرف	
56.26	922	خمس غرف فأكثر	
100	1646	المجموع	
43.75	708	غرف للابواء	مكونات السكن
12.50	198	مطبخ	
6.22	99	حمام	
11.45	181	مخازن	
11.69	181	حظائر الحيوانات	
6.22	99	بهو	
8.17	132	حديقة	
100	1646	المجموع	
5	82	فرد واحد	معدل الأفراد الذين يستغلون غرفة واحدة
38	626	فردين	
42	691	ثلاثة أفراد	
15	247	أربعة أفراد فما فوق	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

يعود اختلاف تبني الأسر القروي لمفهوم التحضر في العمران القروي بين اعتماد التوظيف المتدرج الجزئي أو العمل بالتغير الشمولي إلى تباين معدلات النمو الاقتصادي والديمقراطي بين المناطق القروية، وتعدد مجالات واتجاهات حركة القرويين نحو المراكز الحضرية والمدن، وتباين حدود تطور حجم الأسر القروية، وتنوع طبيعة الهياكل الاجتماعية المكونة لها. وقرب أو بعدها من المراكز الحضرية للجماعات القروية، ودرجة التأثير الذي تمارسه المفاهيم المرافقة للتحويل من العمران الريفي إلى العمران الحضري، كالشبكة العائلية الممتدة، والانتماء للدوار أو القبيلة، والتوزيع المكاني، والانتماء الجغرافي والتاريخي والدموي. فقد ساهم الاحتكاك المبكر للأسر القروية بمفهوم التحضر في تعزيز جاذبية مدينتي امنتانوت وشيشاوة منذ التسعينيات من القرن الماضي، وتسجيل أعلى نسب النمو العمراني بهما، وتضاعف عدد السكان فيهما بين عامي 1994 و2014، وارتفاع عدد الأسر القروية المهاجرة والمستقرة بهما. الشيء الذي أفرز مظهرين لاستقرار الساكنة القروية بالمجال الحضري لامنتانوت وشيشاوة، المظهر الأول يخص أحياء راقية خاصة بالسكان القرويين الجدد المنتمين إلى الطبقة الميسورة، كالحى الإداري واكني وافلانتالات وايزوران وتازروت بامنتانوت، وأولاد ابراهيم وأولاد باني بمدينة شيشاوة. والمظهر الثاني يهتم أحياء هامشية في الضواحي، يسكنها السكان القرويون ذوي الدخل المحدود كمنطقة الفرح، السلام، الحى الحسني، دوار السراغنة، بلمقاديم، عزيز دحيم ودوار كجوان

بمدينة شيشاوة وبيرضاة والقصبة الفوقانية واكادير وامسا وتاشميرو بمدينة منتانوت. كما امتد أثر هذا الاستقرار ليشمل العمل على إعادة تأهيل وتدريب اليد العاملة التي ألقت الاشتغال في قطاع الزراعة، وتزويدها بمؤهلات مناسبة للعمل في قطاعات أخرى مثل البناء، والأعمال التجارية الصغيرة، وحرف الخدمات.

(3-2) الساكنة القروية بإقليم شيشاوة: توزيع مجالي غير متوازن للدواوير

تبين معطيات الجدول رقم 9، أن عمر غالبية المساكن القروية بإقليم شيشاوة يتجاوز 50 سنة بنسبة 39.71%، مقابل 15.11% للمساكن الحديثة التي لا يتعدى عمرها 10 سنوات، مما يفسر تمسك الأسر القروية بالاستقرار في مساكن الأجداد، ويؤكد وجود علاقة وثيقة بين السكن القروي والمجال الجغرافي والاجتماعي، والتي تحدد السكن القروي كمفهوم اجتماعي واقتصادي يعبر عن مجال جغرافي وثقافي على شكل دوار¹²⁹، يتضمن مؤسسات اجتماعية وتنظيمية كالمدراس والمخازن والمساجد والأضرحة والمشاع، وينظم العلاقات الزوجية والجوارية والاجتماعية بين الأفراد والجماعات، ويحدد طرق الاستغلال المشترك للأماكن العمومية كالسوق الأسبوعي والمسجد والزواية والبئر والساقية. فما يميز أغلب الدواوير بالوسط القروي، وجود ساحة مشتركة مخصصة للأنشطة الجماعية والمشاركة، تسمى بالأمازغية "أسايس"، وتتحدد في الثقافة المحلية "بأنها ساحة واسعة تطبق التجمعات والتظاهرات الاجتماعية، التي تنظم أيام الأعياد والأعراس وحفلات الختان. ومكان للأنشطة التجارية، وميدان السمسرة العمومية، وفناء يعرض به التجار المتنقلون بضاعتهم. تحتضن حفلات الأعراس، إن لم نقل إنها ساحات الفرجة"¹³⁰.

تقطن جل الأسر القروية بإقليم شيشاوة في تجمعات سكنية على شكل دوار، يصل عددها إلى 1011 دوار، مقابل 46062 على الصعيد الوطني، تتوزع على 33 جماعة قروية بنسبة تصل إلى 98%، وتختلف من حيث حجمها ونوعها ونظامها، حيث تشكل الدواوير صغيرة الحجم أقل من 50 أسرة نسبة 43% مقابل 43,7% على الصعيد الوطني، بينما تشكل الدواوير المتوسطة التي يتراوح حجمها بين 50 و100 أسرة نسبة 30% مقابل 41% على المستوى الوطني، أما الدواوير الكبيرة التي يتجاوز حجمها 100 أسرة، فتمثل نسبتها 27% مقابل 15,3% على الصعيد الوطني. ورغم هذا التوزيع غير المتكافئ للدواوير، يبقى الارتباط متينا بين الدوار الأم والدواوير الفرعية، فأغلب الدواوير الفرعية تقع على

¹²⁹ - تجمع سكني حيث تقع على الأقل ثلثي المساكن التي تشكله، بالقرب من بعضها البعض مكونة وحدة مترابطة. في حين يمكن أن تفصل مسافة معينة بين باقي المساكن ولا تكون هذه المسافة موحدة بالضرورة، ومصطلح الدوار يشير إلى مفهوم عرقي وعائلي ووحدة جغرافية. يختلف اختلاف المعايير المعتمدة في مختلف مناطق المملكة.

¹³⁰ - آيت الفقيه لحسن، وظائف القرية الزراعية قبل عصر التحولات بجلال الأطلس الكبير الشرقي المغربية، الحوار المتمدن، 2017/6/8، يمكن الرجوع للموقع الإلكتروني:

<https://m.ahewar.org/s.asp?aid=561553&r=0>

مسافات متقاربة من الدواوير الأصلية، مما يجعل العلاقة قوية بين الساكنة والنواة الأصلية أو المركزية للدوار. فأكثر من 40% من الدواوير الفرعية (106 دوار فرعي) تقع على بعد أقل من كيلومتر واحد من الدوار الأم، وتوجد أكثر من 80% من الدواوير الفرعية (206 دوار فرعي) على بعد أقل من 2 كلم من الدوار الأم، وتقع هذه الدواوير الفرعية بشكل رئيسي في الدائرة شيشاوة. أما نسبة الدواوير الفرعية التي تفصلها مسافة أكثر من 2 كلم فلا تمثل إلا 19.2% فقط (49 دوار فرعي). ولا يقتصر هذا الاختلاف المسجل بين الدواوير من حيث الحجم على الصعيد الإقليمي، بل يمتد ليشمل تباين المناطق القروية، فمثلا في جماعة اهديل كنموذج، يعتبر دوار المكردعين أكبر تجمع سكاني ب 1277 نسمة، مقابل 80 نسمة بدوار الشكرين كأصغر تجمع سكاني، وفي جماعة لمزوضية بسجل تفاوت في توزيع السكان بين مختلف دواوير الجماعة بين دوار الصفية ب 920 نسمة في حين دوار الزير لا يتجاوز 12 نسمة، وفي جماعة أولاد مومنة نسجل نفس الملاحظة بين مختلف دواوير الجماعة، إذ يعتبر دوار صفية الأكثر كثافة ب 920 نسمة، أما دوار أولاد زير فلا يتجاوز سكانه 12 نسمة. وإذا انتقلنا إلى جماعة السعيدات نستنتج نفس النتيجة، حيث يسجل فرق كبير بين أكبر دوار خنيك ب 673 نسمة، وأصغر دوار بغدير بابان ب 64 نسمة. ولا تختلف بنية توزيع الدواوير من حيث الحجم، فمن أصل 31 دوارا، يعتبر دوار أولاد عزوز أكبر هذه الدواوير 584 نسمة، ودوار أهل حميد أصغرها ب 37 نسمة. ويفسر هذا الاختلاف بين الجماعات القروية بتأثير الهجرة في صفوف الشباب، وانخفاض عدد الرجال والنساء المنحدرين من نفس الأصل، وتعدد السلالات (إخسان) التي يتكون منها كل دوار، واتساع نطاق الزواج الخارجي المؤدي إلى اختلاط وتشابك الأصول القبلية، وصعوبة إيجاد الأصل العرقي لعائلة ما في الدوار الواحد¹³¹. وتتميز أغلب الدواوير بالوسط القروي بصغر حجمها الذي يتراوح بين 07 و100 أسرة، وتشيد معظم المساكن بها بالمواد المحلية كالطين والحجارة الرسوبية بنسبة 70% مقابل 30% للمنازل المشيدة بالإسمنت المسلح، والواقعة في هوامش الدواوير والتجمعات السكانية، الشيء الذي يظهر ميل الأسر القروية الجديدة نحو الفردانية والاستقلالية والصراع بين الأجيال على مورفولوجية المنازل والمواد المستعملة في البناء رغم بقاء الدوار في مخيلات سكانه، تجمعاً مادياً وبشرياً قائم على الوحدة الاجتماعية والثقافية رغم انقسامه الجغرافي إلى أجزاء صغيرة. فهذه الخصائص تبين أن العاملين الإيكولوجي

¹³¹- أيت المقدم نور الدين، دراسة سوسولوجية للمردود المادي الفلاحي وحدود مساهمته في التحولات الاجتماعية والثقافية_نموذج منطقة أيت عياش إقليم ميدلت، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 2015، أنظر الموقع: <https://www.ssrcaw.org>

واستغلال المكان يتحكمان في كيفية توزيع الاستقرار السكاني بالدواوير بالوسط القروي، فالفئات الاجتماعية الميسورة تسكن المنازل الحديثة في هوامش الدوار، بينما تستقر الفئات الفقيرة بالمنازل القديمة المكدسة بوسط الدوار.

يتوزع نوع الدواوير بالوسط القروي بإقليم شيشاوة إلى ثلاثة أصناف، الصنف الأول يضم الدواوير المتجمعة¹³² التي يصل عددها إلى 658 دوار متجمع بنسبة 65,08% من مجموع التجمعات السكانية مقابل 56,4% على الصعيد الوطني، وتحتضن جماعة امزوضة ما يقارب 85 دوار من هذا النوع، تليها جماعتي واد البور ومجاط ب 41 دوار لكل جماعة، بينما لا تتوفر جماعة افلايسن إلا على 4 دواوير، وجماعة تمليت ب 5 دواوير، وجماعة اهديل ب 8 دواوير.

الصنف الثاني يهتم الدواوير المجزأة¹³³ التي يبلغ عددها ما يقارب 333 دوار مجزأ بنسبة 32,93% من مجموع الدواوير مقابل 26,9% كمعدل وطني. والصنف الثالث يضم الدواوير المشتتة¹³⁴ التي يصل عددها إلى 20 دوار مشتت بنسبة 1,97% مقابل 16,7% على الصعيد الوطني. وكما يوضح الجدول رقم 9، تتمركز أغلب الدواوير بالمنحدرات وعلى ضفاف الأنهار وقرب الطرق المعبدة، فالطابع الجبلي لإقليم شيشاوة، يجعل نسبة 40% من المساكن تقع بالمناطق الجبلية مقابل 60% للمناطق المنبسطة، تتوزع بنسبة 20% على ضفاف الأودية، ونسبة 25% لمناطق السهلية، ونسبة 15% بالهضاب والكدييات المطلة على المناطق الفلاحية. ويرتبط هذا التوزيع المجالي للمساكن القروية والتجمعات السكانية بملاءمة الشروط التقنية والطبيعية والاقتصادية، ووفرة المياه العذبة والغطاء النباتي والمجال الغابوي، ومتانة القاعدة الصخرية، ومجانية مواد البناء.

ساهم تغير التوزيع المجالي للمساكن القروية التقليدية، وقساوة الظروف الطبيعية والمناخية، ومحدودية مردودية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنشاط الفلاحي في ارتفاع عدد النازحين من المناطق الجبلية إلى المناطق السهلية ومناطق الجذب المتواجدة بهوامش المناطق والمراكز الحضرية، وتغير المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان القروية، ونشأة تمثلات جديدة للزمن والمكان، الشيء الذي نتج عنه استقرار ثلثي السكان القرويين بإقليم شيشاوة في الخط الممتد على طول الطريق الجهوية بين امantanوت ومراكش، وفي المناطق المتاخمة لبلديتي

¹³²- هو تجمع سكاني حيث تقع على الأقل ثلثي المساكن التي تشكله بالقرب من بعضها البعض مكونة وحدة مترابطة. في حين يمكن أن تفصل مسافة معينة بين باقي المساكن ولا تكون هذه المسافة موحدة بالضرورة

¹³³- دوار مكون من جزء أو عدة أجزاء تسمى دواوير ملحقة وتحمل أسماء مختلفة. ويمكن أن تكون الدواوير الملحقة قريبة فيما بينها كما يمكن أن تكون متباعدة فيما بينها. وعادةً ما تكون المساكن المكونة لكل دوار ملحقة مجمعة.

¹³⁴- دوار حيث تكون أكثر من ثلث المساكن المكونة له منفصلة عن بعضها البعض بمسافة تفوق 100 متر.

شيشاوة وامنتانوت، وفي جماعات ادويران والزاوية النحلية وامزوضة ومجاط وكماسة وسيدي المختار وسيدي بوزيد، مقابل بقاء الثلث الآخر متعلقا بالاستقرار في الجبل. ويفسر هذا النزوح بقوة تأثير المراكز الحضرية في استقطاب السكان القرويين، وانتشار الهشاشة في معظم الدواوير الجبلية والنائية، وقساوة الظروف الطبيعية، والرغبة عن البحث عن مكان أفضل للعيش.

(4-2) السكن القروي: تراجع المساحة والارتباط بمفهوم البقعة المباركة

تتحكم القيم الثقافية والشعبية في مسار التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة، وفي نوعية وطبيعة أفعال وأقوال ومواقف القرويين. ويعد التعمير والبناء المجال الأكثر تأثرا بالثقافة القروية الموروثة، حيث أن 63% من الأسر القروية تربط الحصول على مسكن ميمون بشرط توفر البقعة المباركة، مقابل 37% من الأسر القروية التي لا تؤمن بهذا الاعتقاد. فالمعتقدات الثقافية السائدة، والإيمان بحتمية القدر، وتأثير الجن والقوى الخفية، عوامل تتحكم في اختيار البقعة المناسبة لتشييد السكن القروي، والالتزام بأداء الشعائر والطقوس لضمان الاختيار الموفق للبقعة الأرضية، وتسخير كل ما يحيط بها من مجال بيئي واجتماعي وجغرافي. فأزيد من 47% من الأسر القروية، تؤكد قيامها بذبح ذبيحة أثناء الشروع في حفر أساس البيت، رغبة منها في جلب رضا الأرواح الطيبة، ودفع شر الأرواح الخبيثة مقابل نفي 53% من الأسر القروية قيامها بذلك. الشيء الذي يؤكد تمسك الذاكرة الجماعية بفكرة الملكية المشتركة للمالك بين الإنسان وقوى أخرى غير مرئية. كما تلجأ نسبة 41% من الأسر القروية في مناطق امتوكة وسكساوة وكدميو إلى تقديم وصنع الطعام للفقراء في اليوم الأول من أشغال البناء، لإيمانها بأن هذا "المعروف" هدية موجهة عبر الفقراء إلى "أصحاب الحال" المالكين الأصليين للمكان، وذلك بغية تفادي انتقامهم من الأسر القروية الذي يتخذ أشكال الإصابة بالأمراض، والفقر، وضياح الممتلكات، وشقاء العيش، والصراع العائلي. وفي المقابل، تعمل 59% من الأسر القروية على وضع حجر أو إناء طيني أسود على سطح المنزل الجديد اتقاء للعين والشر بمناطق دمسية واشمرارن. كما مكنت الملاحظة المباشرة من مصادفة وجود أورايش بناء لبيوت غير تامة منذ مدة طويلة، يفسر السكان المحليين سبب التوقف عن إتمام بنائها بأن أحد أفراد الأسرة المعنية، رأى في نومه فردا من أقاربه الموتى يطلب منه التوقف عن البناء أو رأى زلزالا أو انفجارا أصاب ذلك الورش أو أن الأسرة أخذت بنصيحة أحد الأولياء أو العرافين

الذي طلب من العائلة العزوف عن إتمام البناء اتقاء للشر والمصيبة التي يمكن أن تنجم عن ذلك. كالموت والأمراض، ونفوق الماشية، والعطالة والفقر والإفلاس.

تبين معطيات الجدول رقم 9، أن السكن القروي عرف تغيرا كبيرا في مساحته وشكله ومواد بنائه وتصميمه بسبب تطور ظروف عيش الساكنة القروية، حيث تشكل المساكن القروية التي لا تتجاوز مساحتها 150 متر مربع نسبة 65.34% مقابل تراجع نسبة المساكن القروية التي تفوق مساحتها 150 متر مربع إلى 10.14% فقط، أما المساكن التي تقل مساحتها عن 100 متر مربع فتمثل نسبة 24.26%. فرغم أن غالبية الأسر القروية تعاني من كثرة إنجاب الأبناء، وأن التمثلات الاجتماعية والثقافية للسكن تعطي الامتياز للمسكن الواسع، وتربط جودة الحياة بتوفر هذا النوع من السكن، فإن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأسر القروية. ساهمت في التقلص التدريجي للمساحة المخصصة لتشييد المساكن القروية.

5-2) وظيفة السكن القروي بإقليم شيشاوة: من مأوى اجتماعي إلى مظهر مادي للتباهي

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم 9، أن السكن القروي يتميز بالعدد الكبير لغرفته مقارنة بالسكن الحضري، فالمساكنة التي يصل متوسط الغرف¹³⁵ فيها إلى أكثر من خمس غرف تمثل 56.26%، مقابل 10.94% للمساكن التي يصل عدد غرفها إلى أربعة، بينما باقي المساكن تضم على التوالي ثلاث غرف بنسبة 4.37%، وغرفتين بنسبة 1.74%، وغرفة واحدة بنسبة 0.43%. فهذه النسب تؤكد أن التغير الذي وقع في السكن القروي، لا يقتصر على الجانب المادي فقط، بل يشمل الجانب الرمزي من خلال تحويل السكن إلى وسيلة للتباهي الاجتماعي، وإبراز المكانة الاقتصادية للأسر في المجتمع القروي، وربط تجسيد المعطى الثقافي المتمثل في التمسك بإكرام الضيوف بتوفر المسكن على عدد كبير من الغرف¹³⁶. فالسكن المستقل، ونوعية التجهيزات الموجودة فيه، وعدد غرفه، وعدد القاطنين فيه، شروط حاضرة في الثقافة العمرانية القروية الجديدة، تعتمد عليها الأسر القروية للترقى في سلم التراتبية الاجتماعية والاقتصادية.

¹³⁵-غرفة من مسكن مخصصة للجلوس أو للنوم (كغرفة النوم أو غرفة الخدم أو غرفة المعيشة أو المكتب أو غرفة الألعاب، إلخ). ولا يعتبر المطبخ والحمام والمرحاض والردهة والممر وغرفة غسل الملابس وغرفة التخزين والمرأب غير المشغول والمحل المستعمل لأغراض مهنية فقط غرفا مشغولة.

¹³⁶- بوهلال عبد السلام، الموارد وآفاق التنمية المحلية بالريف الأوسط، حالة جماعتي عبد الغاية السواحل وكتامة إقليم الحسيمة، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 2015، ص 123.

يشمل تغير السكن القروي من مجرد مأوى إلى عنصر مادي للتباهي الاجتماعي، طبيعة التجهيزات المنزلية، والتي تعكس المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأسر القروية. فالقروي اليوم، كما ترى رحمة بورقية، يرى في التجهيز المنزلي، كما يراه الحضري، أحد أهم القيم الاجتماعية التي يتم التنافس حولها¹³⁷. الشيء الذي يبرز أن هذا الاعتقاد مؤثر على تراجع الوظائف التقليدية للسكن القروي¹³⁸. فكلما استطاعت الأسر القروية توفير المرافق الأساسية لأفرادها، وتيسير عملية استفادتهم من الماء الصالح للشرب والكهرباء والصرف الصحي والوسائل التكنولوجية، كلما استطاعت تحسين ظروف عيش أفرادها، وتوفير شروط الرقي الاجتماعي لهم. وبالعُدوة إلى معطيات الجدول رقم 9، فإن نسبة 43.75% من المساكن القروية تتوفر على غرف للإيواء، بينما تشكل المساكن القروية التي تتوفر على مطبخ عصري بنسبة 12.50% مقابل 86.8% بالمجال الحضري، يليه الحمام بنسبة 6.22%، والمخزن بنسبة 11.45%، وحظائر الحيوانات بنسبة 11.69%، وباقي المرافق بنسبة 14.39%. وتوضح هذه المعطيات صعوبات الفصل بين حدود الاستعمال المنزلي والفلاحي في السكن القروي، خصوصا وأن اتساع وتنوع حجم التحولات المورفولوجية والوظائفية والهيكلية والمادية لمكانة السكن القروي في التنظيم المجالي. نتج عنه تغير منظور الأسر القروية لدور ومكانة السكن، وانتقل هذا الأخير من مجرد مأوى يأوي الإنسان إلى عنصر مادي ورمزي للتباهي الاجتماعي عبر الرفع من مستويات تحديث وتجديد المساكن القروية التقليدية، واعتماد تصاميم عصرية في البناء، واختيار مواد جديدة في البناء كالإسمنت والأجور والزليج، وتغيير الشكل والموقع والوظيفة والمساحة والتنظيم الداخلي والخارجي للمسكن.

2-6) السكن القروي: تزايد جاذبية الفردانية وتراجع العيش المشترك

يمكن السكن العدد الكبير لغرف السكن القروي التقليدي الأسر القروية الممتدة بإقليم شيشاوة من تجاوز صعوبات العيش المشترك لإفرادها تحت سقف واحد، فبنسبة 73% من الأسر القروية تقرر بكفاية عدد الغرف لأفرادها، مقابل 27% من الأسر القروية التي تجد صعوبة في تحقيق هذا الاكتفاء. كما أن معدل¹³⁹ كفاية الغرف في الوسط القروي يصل إلى 1.5 غرفة لكل فرد، وهو ما يمثل شبه استقرار بالمقارنة مع النسبة المسجلة برسم سنة 2014، مع تسجيل اختلافات طفيفة بين الجماعات والدواوير. ويفسر هذا التفاوت بعوامل اقتصادية، فالأسر القروية

¹³⁷ - بورقية رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل بالمغرب، بيروت، دار الطليعة، 1991، ص 190.

¹³⁸ - الزروالي علال، تحولات السكن الريفي بالريف الشرقي، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، سلسلة دراسات مجالية رقم 2، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2005، ص 78.

¹³⁹ - معدل شغل المسكن هو متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة، ويعني به نسبة عدد السكان إلى عدد الغرف المستعملة بالنسبة لوحدة جغرافية محددة.

التي تمتلك مداخل مادية كبيرة، تمتاز مساكنها بتعدد غرفها، وارتفاع عددها، والعكس صحيح بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود. فمعطيات الجدول رقم 9، تبين أن معدل الأفراد الذين يستغلون غرفة واحدة يختلف تبعاً للعوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تمثل الأسر القروية التي يستغل فيها أربعة أفراد غرفة واحدة نسبة 15%، أما الأسر القروية التي يتجاوز فيها هذا المعدل أربعة أفراد بنسبة 42%، بينما تصل الأسر القروية التي يصل فيها معدل استغلال الغرفة الواحدة إلى فردين نسبة 38%، أما الأسر القروية التي تخصص غرفة واحدة لكل فرد، فلا تتعدى نسبتها 5%.

توضح معطيات الجدول رقم 9، أن إقبال الأسر القروية على الاستقرار في مساكن مستقلة، لا يمنع استمرار ظاهرة العيش المشترك مع الأقارب من الدرجة الأولى، إذ تقطن نسبة 45% من الأسر القروية مع والدي الزوج، مقابل 12% للأسر القروية التي تقبل بالسكن مع والدي الزوجة، بينما لا تشكل نسبة الأسر القروية التي تقبل بعيش باقي الأقارب معها إلا 8% من مجموع الأسر القروية. ورغم تجذر ثقافة السكن مع الأقارب في الوسط القروي، فقد لوحظ ارتفاع الأسر القروية التي تفضل السكن المستقل عن الأقارب بنسبة تصل إلى 35%، الشيء الذي يفسر أن أكثر من ربع الأسر القروية بإقليم شيشاوة، تقطن في مساكن حديثة النشأة، لا يتعدى عمرها أكثر من عشر سنوات بنسبة 18.10%، في حين نسجل تراجع نسبة الأسر القروية التي تقطن بالمساكن القديمة، والتي يتجاوز عمرها 10 سنوات. غير أن ميل الساكنة القروية في السنوات الأخيرة نحو السكن المستقل، لا ينفي تمسك أغلب الأسر القروية بشرط مكان تشييد السكن الجديد اعتماداً على معيار القرابة، والإقامة في الدواوير والتجمعات السكنية وفق رابط القرابة الدموية والقبلية، خصوصاً من جهة الأب، لأن "التقارب في المسكن يكون في غالب الأحيان أبواً أكثر منه أمواً، بحيث نجد الزوجين يسكنان في غالب الأحيان أقرب من مسكن والدي الزوج عنه من مسكن والدي الزوجة"¹⁴⁰. كما أن الصعوبات المطروحة أمام الشباب القروي اليوم في توفير السكن المستقل بعيداً عن الأهل، ساهم في الحد من انتشار السكن المستقل، ففي "الكثير من الحالات الجديدة للزواج، فإن الأزواج يعيشون معاً مع أسرهم، لأن أزمة السكن بالوسط القروي حالياً، لا تمكنهم من الحصول على سكن مستقل"¹⁴¹. فقد واكب انتقال الشباب القروي نحو الاستقرار العائلي في السكن المستقل، تحول أغلب الأسر القروية من الأسر الممتدة إلى الأسر النووية، وتنامي النزعة

¹⁴⁰ -Bouvalet Catherine, Pierre Merlin , Transformation de la famille et habitat, actes du colloque, Paris, 1986, P 150.

¹⁴¹ -Boutefenouchet Mostafa, Système Social et Changement, Social En Algérie. O P U, Alger, sans date, P 36

نحو التمسك بالاستقلالية التامة في المسكن و المعيشة والشؤون الخاصة، ورفض الوصاية المفروضة باسم الدين أو القيم أو الثقافة أو الأعراف، والتحرر منها في تدبير الحياة اليومية، وحماية الخصوصيات الفردية والجماعية، واتخاذ القرارات المتعلقة بواقع الأفراد، ومستقبلهم دون تدخل من ذوي القربى والأنساب، والرغبة في إضعاف دور الرقابة و الضبط الاجتماعي على حركة وفعالية الإنسان القروي. غير أن النزوع نحو الاستقلال في السكن يتخذ صبغته الفيزيكية والمادية فقط، بينما الاستقلال الاجتماعي والثقافي محدود، إذ يستمر الشباب القروي في تواصلهم الدائم مع أسرهم، وشعورهم بالحنين للعائلة الأصل، خصوصا في المناسبات الدينية.

7-2) الرضا الأسري على وضعية السكن القروي: بين هيمنة الطابع القروي والتكيف مع الأدوار الجديدة

يرتبط تغير مستوى رضا الأسر القروية على مقرات سكنها، بتأثير التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، فإذا كان هذا الرضا مرتفعا في الماضي، فإنه اليوم يتجه نحو الانخفاض، حيث أن نسبة الأسر الراضية على مقرات سكنها، لا تتجاوز 56% مقابل 44% للأسر القروية غير الراضية على ظروف سكنها بسبب ضيق مساحة السكن بنسبة 12%، وكثرة القاطنين به بنسبة 23%، والبعد عن مقرات العمل بنسبة 27%، وضعف التجهيزات المنزلية بنسبة 38%. ويفسر هذا الانخفاض هيمنة الطابع القروي على المجال الترابي لإقليم شيشاوة ب33 جماعة ترابية قروية مقابل جماعتين حضريتين، وحجم الصعوبات التي تجدها الأسر القروية في التكيف مع الأدوار الجديدة للسكن، والتفاعل مع مقومات الحياة الجديدة التي تقتضيها هذه الأدوار، وانتقال هذا السكن من فضاء مادي يأوي أفراد الأسر إلى بنية عمرانية وعلائقية للتداول في القضايا المادية والاقتصادية والاجتماعية، وتأثير التحضر والهندسة المعمارية الوافدة من المدن على أساليب عيش القرويين، وتغيير هيكل مساكنهم ومظهرها ومواد بنائها، وتحديث الوظائف التي تؤديها، وبروز ثقافة استهلاكية جديدة، وارتفاع مستويات الهجرة القروية، وانخفاض الكتلة الديموغرافية، وخروج المرأة للعمل، وتوسيع قاعدة المستفيدين من التمدرس. فالسكن القروي أصبح اليوم وحدة إنتاجية واستثمارية واستهلاكية، يمتد أثرها ليشمل المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

II. السكن القروي: محدودية الخدمات الأساسية أمام إغراءات المؤثرات الخارجية

تعيش الأسر القروية واقعا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، يقوم على تفاعل دينامي بين هشاشة المكونات المادية للسكن القروي وإغراء المؤثرات الخارجية للبنية التحتية والتجهيزات الأساسية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة،

الشيء الذي جعل الساكنة القروية توظف كل إمكانياتها المتوفرة لتجاوز هذا التناقض، والرقى بمستوى العيش إلى مستوى المناطق الحضرية، وتعميم تجهيز البيوت بالتجهيزات الأساسية كالكهرباء والماء الصالح للشرب وتصريف المياه المستعملة ومواد الطبخ، وما يصاحبها من تجديد الثقافة الحديثة التي يستلزمها استعمال هذه التجهيزات.

الجدول رقم 10: تطور المؤشرات الاجتماعية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة إقليم شيشاوة

المؤشرات الاجتماعية	المجال الإقليمي	المجال الجهوي	المجال الوطني
نسبة التغطية بالماء الشروب	%62.50	%72.80	%73
معدل ربط المساكن بالكهرباء	%86.90	%91.10	%91.60
معدل الوصول إلى شبكة الطرق	%75	%75	%80

المصدر: المجلس الإقليمي بشيشاوة لسنة 2022

يبين الجدول رقم 10، أن نسبة التغطية بالماء الشروب بإقليم شيشاوة لا تتعدى %62.50 مقابل %72.80 على الصعيد الجهوي و %73 على الصعيد الوطني، بينما يبلغ معدل ربط المساكن بالكهرباء %86.90 بإقليم شيشاوة مقابل %91.10 جهويا و %91.60 وطنيا، أما معدل الوصول إلى شبكة الطرق فلا يتجاوز %75 مقابل %75 جهويا و %80 وطنيا.

الجدول رقم 11: توزيع الأسر حسب الربط بالكهرباء والماء الصالح للشرب وتصريف المياه المستعملة والنفايات المنزلية

المتغير	الصنف	العدد	%
مصدر الإنارة	مولد كهربائي	82	5
	طاقة شمسية	33	2
	الربط الكهربائي	1448	88
	قنديل او شموع	49	3
	الغاز(البوتان)	33	2
	المجموع	1646	100
البعد عن مصدر الماء	أقل من 200 متر	329	20
	ما بين 200 متر و كيلومتر واحد	905	55
	أكثر من كيلومتر واحد	412	25
	المجموع	1646	100
مصدر الحصول على الماء الشروب	سقاية مجهزة	280	17
	بئر	609	37
	مطقية	115	7
	شبكة عمومية	82	5
	عين	609	37.7
	المجموع	1646	100
تصريف المياه المستعملة	قناة خاصة	165	10
	قناة مشتركة	33	2.38
	حفرة صحية	576	35.71
	بئر مفقود	395	24.51
	الإفراغ في الطبيعة	444	27

0.40	16	شبكة عمومية	
100	1646	المجموع	
09	148	مكان خاص بالأسرة	التخلص من النفايات الصلبة
11	181	شاحنة جماعية	
75	1235	الإفراغ في الطبيعة	
5	82	حالات أخرى	
100	1646	المجموع	
71.20	1169	الغاز	المواد المستعملة في الطبخ
0.88	16	الكهرباء	
20.08	329	الحطب والخشب	
1.36	16	الفحم	
4.88	82	مخلفات الحيوانات	
1.60	33	مواد أخرى	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

1) الإنارة القروية بإقليم شيشاوة: الانفتاح على استعمال الشبكة الكهربائية

تشكل الإنارة مظهرا رئيسيا لتغير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، فقد اختفت العديد من وسائل الإنارة التقليدية كالقنديل والشمع التي لم تعد تمثل إلا نسبة 3% مقابل 1.7% على الصعيد الوطني. وظهرت وسائل إنارة جديدة، أثرت على حجم الإنفاق الأسري على الإنارة المنزلية، الذي انتقل من 25 درهم في الشهر إلى 100 درهم بالنسبة للأسرة الواحدة، وقد يتجاوز هذا المعدل في المناسبات العائلية كالأعراس والأعياد 300 درهم. كما أن ارتفاع أو انخفاض فاتورة الإنارة مؤثر على طبيعة التجهيزات المنزلية المتوفرة لدى الأسر القروية، ومعيار للتراتبية الاجتماعية والتصنيف الاقتصادي للأسر القروية. فاستعمال وسائل الإنارة العصرية غير نمط عيش القرويين، وحسن من ظروف استغلال وقتهم ومواردهم، ومكنهم من تنظيم مقومات حياتهم، وتدبير جديد لقوة العمل، وترتيب العلاقات الاجتماعية، والرفع من قيمة الطموح الفردي والجماعي.

يتبين من خلال الجدول رقم 10، أن نسبة ربط المساكن القروية بالكهرباء بلغت 90.2% مقابل 97.2% بالمجال الحضري، و91.10% على الصعيد الجهوي، و91.60% على الصعيد الوطني، رغم أن نسبة التغطية بالشبكة الكهربائية تبلغ حاليًا بالوسط القروي بإقليم شيشاوة حوالي 99.21% مقابل 99.85% كمعدل وطني، منها 93.8% بالمجال القروي. ووصل عدد الأسر القروية المستفيدة من الشبكة الكهربائية إلى 48282 أسرة تقطن بـ 986 دوار مقابل 2.152.249 أسرة تقطن بـ 41584 دوارا على الصعيد الوطني. وحسب الدوائر، تحتل دائرة شيشاوة الرتبة الأولى

بنسبة 98.8% متبوعة بدائرة مجاط بنسبة 93.1%، ثم دائرة امتنات بنسبة 90%، وأخيرا دائرة امتوكة بنسبة 98.90%.

يبين الجدول رقم 11، أن نسبة 12% من الأسر القروية، تعتمد على مصادر أخرى للإنارة، كالمولد الكهربائي بنسبة 5% مقابل 3% على الصعيد الوطني، والطاقة الشمسية بنسبة 2% مقابل 3% بالوسط الحضري و1.6% وطنيا، والغاز(البوتان) بنسبة 2% مقابل 3% بالمجال الحضري و2.6% كمعدل وطني. ويفسر عدم ربط جميع المساكن بشبكة الكهرباء العمومية بضعف الموارد المادية اللازمة لتغطية مصاريف هذا الربط الكهربائي، وتواجد هذه المساكن بالتجمعات السكنية المشتتة بعيدة عن أماكن مرور الشبكة الكهربائية. ويعود تعميم التزود بالطاقة الكهربائية بالوسط القروي إلى جهود الدولة في تأمين هذه الخدمة من خلال شبكتي النقل والتوزيع الكهربائيتين، والتي تتكون من محولين وخطين كهربائيين، الأول ذو الجهد منخفض ب 1230 كلم، والثاني ذو الجهد المتوسط ب 730 كلم. فتعميم هذه الخدمة العمومية على الأسر القروية، ينعكس إيجابا على تحسين وضعية البنيات التحتية بالوسط القروي كالطرق، والمأوى، والتغذية، والمياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والمعلومات، والترفيه، والرياضة، والحد من تعميق مسألة اللامساواة في التوزيع لمجالي لهذه البنية التحتية، وتكريس تخلف الأوضاع الاجتماعية للإنسان القروي داخل الأسرة والمجتمع، وضيق نطاق المشاركة في اتخاذ القرار، وهضم الحق في الولوج إلى الخدمات الأساسية، والمساهمة في ضعف الوعي بخطورة زيجات المبكرة للفتيات القرويات، والعمل المنزلي للأطفال، استغلال النساء العاملات، تقنين حق التنقل¹⁴².

(2) الماء بالوسط القروي: ارتباط بالمجال وتاريخ الأجداد

تقيم الأسر القروية علاقة خاصة مع الماء، تمتد في التاريخ، وتكتسي طابع التقديس، وتظهر الارتباط القوي بالأرض والمجري المائية. ففي جماعة إروهالن، ترتبط هذه العلاقة بواد أسيف إروهالن وواد أسيف تماروت وواد أسيف إكنتار، وتتغذى هذه المجاري المائية من مجموعة كثيفة من المسيلات المائية خلال فترة تساقط الأمطار، وتوفر موارد مائية مهمة للمناطق الجنوبية الغربية والشمالية الغربية من الجماعة، خصوصا الفرشة المائية الباطنية التي لا يزيد عن 10 أمتار في الجزء السفلي لواد إروهالن، بينما باقي المجال الترابي للجماعة يعاني نقصا حادا في الماء، سبب

¹⁴² - منديب عبد الغني، محاضرات في السوسولوجيا القروية، جامعة محمد الخامس أكادال، الرباط غير منشورة، 2006/2005، ص123.

عمق الفرشة المائية بها الذي يزيد عن 40 متر في المعدل، وطبيعة القاعدة الصخرية الصلبة التي ترفع من تكلفة الحفر والتنقيب عن الماء. ويتحكم الجريان المائي في توزيع الأسر القروية، ونوعية اتجاه وشكل البنيات العمرانية، الذي يجعل الاستقرار البشري بالجماعة، يتجه نحو الغرب في اتجاه المحيط الأطلسي، وهو ما يفسر معدل الكثافة السكانية الكبيرة بالمناطق الغربية بالمقارنة مع المناطق الشرقية. وتحظى المجاري المائية بمكانة كبيرة في ذهنية الأسر القروية بجماعة اروهالن، لأنها تمكنها من التزود بالماء الشروب، وتساعد على تدفق المياه الباطنية على شكل عيون، رغم أن صبيب هذه العيون لا يزيد عن بضعة عشرة لترات في الثانية غير أنها منتظمة. أما بالنسبة لجماعة وادي البور، فتعتمد الموارد المائية السطحية على رافدين أساسيين هما: أسيف أومزناس وأسيف البور، ويشكلان قاعدة لتجميع المياه التي تصب عبر شبكة كثيفة من مجاري الأحواض المائية بالمنطقة الجبلية. فأسيف أومزناس يتغذى من مجاري هضبة امتوكة وجبل لامكو حيث عشرات الشعاب التي تقوي صبيبها الموسمي، ويسقي الأراضي الفلاحية الممتدة على جوانبه، ويمد ساكنة السفح بإمكانية تخزين مائه عبر المطفيات في دوار إمرجانن. أما أسيف البور، فيتغذى من شعاب جبل "لمكو" ليتابع جريانه نحو الشرق بمحاذاة جبل تفرغاس حتى دوار إمران ليخترق شمالا تراب الجماعة حيث ينقسم إلى شطرين. وتتوفر الجماعة على 20 منبعاً للمياه «العيون»، تتوافق نسبياً مع مواقع استقرار الدواوير، أما الآبار فتبلغ عددها 172 بئر، يتراوح عمقها ما بين 18 و70 متر حسب الموقع الجيولوجي لتراب الجماعة ذو الطابع الصخري والذي يمنع تسرب المياه السطحية. وفي جماعة تمزكديون، تعتبر منطقة أيت شعيب المصدر الرئيسي لعدد كبير من الأنهار كواد اسن وواد انفوكت التي تعبر تراب الجماعة، وتصب في سد عبد المومن التابع لإقليم تارودانت، مما يجعل الساكنة المحلية لا تستفيد كثيراً من هذه الموارد المائية المهمة، وتضطر إلى استخدام المياه الجوفية كالعيون والآبار. أما جماعة عين تزيونت، فتنتشر عيونها العشرين بالمحاذاة مع مواقع الدواوير. إضافة إلى 18 بئراً، يتراوح عمقها ما بين 10 و70 متراً وذلك تبعاً للموقع الطبوغرافي، ثلاثة منها مزودة بمضخات. تشكل هذه العيون والآبار الركيزة الأساسية للفلاحة المسقية بالمنطقة التي تغطي حوالي 12 هكتاراً، وتستغل خصوصاً في إنتاج الخضروات والأعلاف.

(3) الماء الشروب بالوسط القروي: من المجانية الطبيعية إلى الكلفة المادية ومسؤولية الدولة

مكنت برامج تجهيز الوسط القروي بالخدمات الأساسية من رفع نسبة الولوج إلى الماء الشروب إلى نسبة 98% محققة أحد الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بالإقليم، فكما يبين الجدول رقم 10، يوفر المكتب الوطني للكهرباء والماء

خدمات الماء الشروب على مستوى الإنتاج أو التوزيع لما يقارب 62.50% من الساكنة مقابل 72.80% على الصعيد الجهوي، و73% على الصعيد الوطني. وتستهدف هذه الخدمات الساكنة القاطنة بمدينتي شيشاوة وإمنتانوت، و12 مركز قروي بكل من سيدي مختار، سيدي بوزيد، مجاط، مزوضة، لمزوضية، انفيفة، دويران، تاووكولت، سيدي غانم، السعيدات، آيت هادي وبوابوط، تربط أكثر من 40 دوار من أصل 200 متصلة بأنظمة فرع المياه التابعة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. وفي المقابل، تحصل بقية الأسر القروية بمراكز الجماعات القروية المتبقية على إمداداتها من نقاط المياه التي تديرها بنفسها أو عن طريق جمعيات مستخدمي المياه. الشيء الذي جعل عدد القرويين المستفيدين من خدمات المكتب الوطني للكهرباء والماء يصل إلى 116000 نسمة، تتوزع بين 50000 نسمة في المناطق الحضرية و66000 نسمة في المناطق القروية، بنسبة تعادل 22.31% من مجموع الساكنة القروية مقابل 12.80% كمعدل وطني. ولم يقتصر أثر هذه المجهود على مجرد الحصول على هذه المادة الأساسية للعيش، بل نتج عنه تغيير نظرة القرويين لمقومات حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ولثقافة استهلاك والحصول على الماء الشروب، ووعي الأسر القروية بأن توفير الماء الصالح للشرب بمراكز الجماعات القروية، يتسم بجودة عالية نتيجة المراقبة اليومية لمحطة الضخ من طرف م و م ص ش، في حين أن المياه التي يتم التزود بها عن طريق الآبار والعيون في باقي المناطق ذات جودة أقل مما يؤثر سلبا على صحة مستعملها. فالاهتمام بدراسة التحولات التي عرفها النظام المائي بالوسط القروي، سيتيح فهم العلاقة بين الأسر القروية وتحول أسباب استعمال الماء ومظاهره، وتأثيره على تراجع حجم وجودة الموارد المائية، والإحاطة بحدود ومجالات الضغط الذي يمارسه السكان على الموارد الطبيعية، باعتبار أن السكان هم في نفس الوقت منتجون ومستهلكون للموارد المائية. أما دراسة برامج الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني للتخفيف من ندرة المياه فيمكن من الرفع من وعي الأسر القروية حول أشكال تدخل الأفراد في مواجهة تراجع الموارد المائية، وكذا آثار هذه التدخلات على هذه الموارد المائية¹⁴³.

الجدول رقم 12: متوسط الحاجيات اليومية والمستقبلية من الماء

الجماعة القروية	السنة	2010 بم/3 يوم	2015 بم/3 يوم	2020 بم/3 يوم	2025 بم/3 يوم
أفلايسن	الاحتياجات	247	281	318	359
	المصادر	605	605	605	605
	الفائض	358	287	287	246
اروهالن	الاحتياجات	279	320	363	411

143 - محمد مهادن، التحولات الاجتماعية والتنمية: دراسة في النظام المائي لواجهة نودغي، منشورات جامعة ابن زهر، أكادير، سنة 2013، ص 109.

199	199	199	199	المصادر	تيمزكديوين
-212	-164	-121	-80	الفائض	
374	331	292	262	الاحتياجات	
864	864	864	864	المصادر	
490	533	572	602	الفائض	

المصدر: م.و.م.ص.ش

تبين معطيات الجدول رقم 11، تتعدد مصادر الماء الصالح للشرب في الوسط القروي، فنسبة 5% من الأسر القروية تحصل على الماء انطلاقاً من الشبكة العمومية التي يديرها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب مقابل 39% على الصعيد الوطني، و86.9% بالمجال الحضري، بينما يتم تزويد نسبة 37% من الأسر القروية بالماء الشروب عن طريق الآبار الجماعية التي تدبر من طرف الجمعيات مقابل 27.9 % كمعدل وطني، أما نسبة 50,7% من الأسر القروية، فتعتمد مصادر أخرى كالآبار والسقايات والمطفيات والعيون والأودية مقابل 22.1 % على الصعيد الوطني. أما استعمال المياه المعدنية، فلا يتعدى نسبة 0.6% بالوسط القروي مقابل 5.7% بالمجال الحضري. هذا التباين المسجل في مصادر الحصول على الماء، يفسر توفر كل دوار على بئر واحد على الأقل للتزود بالماء، وانتشار المطفيات بامتوكة والسعيدات واهديل، وتغير منظور القرويين في استهلاك والحصول على الماء الشروب من المجانية والهبة الطبيعية إلى الكلفة المادية ومسؤولية الدولة.

تبين معطيات الجدول رقم 12، أن الوسط القروي بإقليم شيشاوة، يسجل عجزاً كبيراً في الموارد المائية بسبب استقرار أغلب التجمعات السكانية في مناطق مرتفعة، وتوالي سنوات الجفاف، والاستغلال المفرط للفرشة المائية، الشيء الذي يجعل أغلب الأسر القروية تعاني من انقطاعات متكررة للماء، ونقص في الصبيب المائي خصوصاً في فصل الصيف، حيث انخفض نصيب الإنسان القروي من المياه العذبة من 2560 متر مكعب في ستينيات القرن الماضي إلى 620 متراً مكعباً خلال سنة 2022. ورغم المجهودات المبذولة من طرف الجهة والجماعات القروية وجمعيات المجتمع المدني، فلا زال ثلاث أسر قروية من أصل أربعة، تعاني المتاعب والصعوبات اليومية في إيجاد ماء الشرب بسبب انتشار تجارة الماء، واتساع الفوارق المسجلة بين الجماعات القروية بخصوص استهلاك والحصول على الماء الشروب. ففي جماعة سيدي محمد دليل، ينقسم تزويد الأسر القروية بالماء الصالح للشرب إلى ثلاث مستويات: المستوى الأول يضم الدواوير التي يصل فيها معدل التزويد إلى 96% عن طريق جمعيات محلية بدواوير اعزيب لحرش، لعبابسة، اروافة وسيدي محمد سامبا، المستوى الثاني يضم الدواوير التي يقارب فيها معدل التزويد 40% بدواوير لعوامر، أولاد

بوعنقة، أولاد سيدي عبد الله وتمشناننت، المستوى الثالث، فيضم الدواوير التي لا تستفيد فيها الأسر القروية من الماء الصالح للشرب كدواوير موحى، انزالة، زاوية الحاج الصديق ودوار سيدي امحمد دليل. ويتم توفير الماء الشروب لسكانها عن طريق حفر آبار فردية بالمساكن بنسبة 98.9%، مقابل 0.6% للعيون. أما في جماعة أهديل، فيتم تزويد الأسر القروية المستقرة بمركز الجماعة بالماء الصالح للشرب انطلاقا من بئر مجهز بمضخة تشتغل بالغاز الطبيعي، أما باقي الأسر القروية بجميع الدواوير، فتعتمد على المطفيات وبعض العيون الطبيعية الموجودة بالمنطقة كعين تاخنجا وتاكوجامت وبوسعيد، والتي تتميز بضعف صبيبها. وفي جماعة سيدي بوزيد، تبلغ نسبة التزود بالمياه الصالحة للشرب 95%، بفضل مساعدات الاتحاد الأوروبي "ميديا" في توفير الماء الشروب للأسر القروية القاطنة بدواوير بالبشير والخريبات ومركز الجماعة. ورغم هذه المجهودات، فإن التحول الديمغرافي والعمراني للجماعة، يطرح على الأسر القروية صعوبات عديدة بالنسبة لديمومة التزود بالماء الشروب، بسبب وجود مناطق تعاني مشكلة ملوحة المياه كدوار جعرافة، واستمرار الانقطاعات المتكررة للماء على نصف سكان جماعة سيدي بوزيد، وعدم نجاعة البرامج المعتمدة في تلبية الحاجيات المتزايدة من مياه الشرب، وخاصة في دوار بن سليمان بو مهدي. أما بالنسبة لجماعة كوزمت، فنسبة 75% من الأسر القروية، تعاني في تأمين مصدر دائم لتلبية حاجياتها من الماء الشروب، بسبب الافتقار لشبكة الماء الصالح للشرب، ونضوب مصادر المياه والآبار المحفورة، واستنزاف الفرشة المائية، وعجزها عن الاستجابة للإمدادات المتزايدة للأسر القروية. فنسبة 46% من الأسر القروية بهذه الجماعة، تستخدم مصادر الماء الموجودة بمركز الجماعة، بينما 50% من هذه الأسر تستخدم مياه الآبار، والمطفيات.

(4) النفايات الأسرية بالوسط القروي: تدوير في الزمان والمكان

يعمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إطار برنامج الصرف الصحي السائل الذي يهدف إلى حماية الموارد المائية، وتحسين ظروف النظافة والصحة العامة بالوسط القروي، على توفير خدمات التطهير الصحي بمركزين حضريين لشيشاوة وإمنتانوت، ومركز قروي واحد بسيدي المختار، بينما تم برمجة 11 مشروع إضافي بالمجال القروي، تهم مناطق مزوضه، سيدي بوزيد، انفيقة، ايت هادي، الزاوية النحلية، كماسة، سيدي غانم، تاولوكولت، سيدي عبد المومن، بوابوض، وادويران. فكما تبرز نتائج البحث الميداني التي يتضمنها الجدول رقم 11، فإن نسبة 0.4% من الأسر القروية القاطنة بالمراكز الإدارية للجماعات القروية، تستفيد من خدمات الشبكة العمومية في تصريف المياه

المستعملة، مقابل نسبة 82.80% للأسر الحضرية بمدينتي امتنانوت وشيشاوة، و59% على الصعيد الجهوي، بينما تتوفر نسبة 7.5% من الأسر القروية على مرحاض متصل بالشبكة العمومية مقابل 90.2% بالمجال الحضري. أما باقي الأسر القروية فتستخدم الطرق التقليدية في التخلص من المياه العادمة، تشمل الحفر الصحية والآبار المفقودة بنسبة 73% مقابل 5.4% بالمجال الحضري و61.9% كمعدل وطني، والإفراغ في الطبيعة بنسبة 27% مقابل 2% بالمجال الحضري و10.4% على الصعيد الوطني. أما بالنسبة للنفايات الصلبة، فلا تتجاوز استفادة الأسر القروية من الخدمات العمومية نسبة 20% مقابل 56.50% بالمجال الحضري، و80% على الصعيد الجهوي، بينما تقتصر باقي الأسر القروية على التقنيات التقليدية بنسبة 75%. وتفسر هيمنة الوسائل التقليدية في التخلص من النفايات المنزلية بمحدودية خدمات التطهير السائل بالعالم القروي، وارتفاع تكاليف توفير هذه الخدمة في المناطق القروية ذات الطبيعة الوعرة والتضاريس الصعبة.

يؤثر العامل الجغرافي والتوزيع المجالي للبنيات التحتية على تباين مستويات خدمات تصريف المياه العادمة والتخلص من النفايات المنزلية بين المناطق القروية بإقليم شيشاوة. ففي جماعة لموضيعة، تستخدم نسبة 49% من الأسر القروية حفرا صغيرة وآبارا وخزانات الصرف الصحي بطريقة تقليدية، مقابل نسبة 15.3% من الأسر القروية التي تستغل الآبار المفقودة، بينما تمثل الأسر القروية التي تعتمد الإخلاء الطبيعي في محيط المنازل والمساحات المفتوحة نسبة 33.3%، مقابل اقتصار نسبة 2.4% من الأسر القروية على استخدام الشبكة العامة في مركز الجماعة. وفي جماعة أيت هادي، تعاني الأسر القروية من التكاليف الباهظة للصرف الصحي السائل العصري، الشيء الذي يجعل نسبة 19.80% من الأسر القروية تلجأ إلى الحفر الصحية، مقابل نسبة 74.5% من الأسر القروية التي تتخلص من النفايات الصلبة في المزابل التقليدية. وفي جماعة انفيفة، تستفيد نسبة 1% من الأسر القروية بالحي الإداري ودواري مواشفال وتغاجت من الشبكة العمومية للصرف الصحي، مقابل لجوء 72.60% من الأسر القروية للحفر الصحية. وفي جماعة تمليت، يعتمد نظام الصرف الصحي على الحفر بنسبة 23.7%، مقابل استعمال نسبة 76.30% من الأسر القروية للعرء والإفراغ في الطبيعة.

(5) الطبخ بالوسط القروي: الاعتماد على المواد العصرية

تبين معطيات الجدول رقم 11، أن نسبة 71.20% من الأسر القروية تعتمد على مادة الغاز في الطبخ مقابل

99.6% بالمجال الحضري و90,7% على الصعيد الوطني. بينما تراجع الاعتماد على الحطب ليستقر في نسبة 20.08% مقابل 8.7% على الصعيد الوطني، ومخلفات الحيوانات بنسبة 4.88% مقابل 1% كمعدل وطني، واستعمال الكهرباء بنسبة 0.88% مقابل 2% كمتوسط وطني، ويبقى استعمال الكهرباء موسمي ومرتبطة ببعض المناسبات الدينية والاجتماعية. ويفسر تراجع اعتماد الأسر القروية على الحطب في الطبخ بالتراجع الكبير المسجل في الغطاء الغابوي بجل المناطق القروية بسبب توالي سنوات الجفاف، واتساع النشاط البشري والرعي الجائر، وصنع الفحم وقطع الأخشاب، واختلال التوازن بين الاحتياجات والموارد المتاحة بالغابة، وتدهور المواد النباتية، والتصحر، وتحول معظم الأسر القروية إلى استعمال المواد العصرية في الطبخ، ومحدودية جهود تجديد الغطاء الغابوي الذي تبلغ مساحته حوالي 110.000 هكتار بنسبة 16% من المساحة الإجمالية للإقليم، تتوزع بين نسبة 48% لشجر البلوط الأخضر بمساحة 51194 هكتار، ونسبة 11% لشجر العرعر بمساحة 12090 هكتار، ونسبة 21% لشجر التويا بمساحة 21725 هكتار، ونسبة 8% لشجر الأركان بمساحة 8700 هكتار، ونسبة 7% لإعادة التشجير الاصطناعي بمساحة 8235 هكتار، ونسبة 4% لباقي الأصناف بمساحة 443 هكتار. ويشمل هذا المجال الغابوي عدة غابات أهمها غابة "أركوس" بمساحة إجمالية تقدر ب 90 كلم² ونسبة تقدر ب 10% من المساحة الإجمالية، وغابة الأطلس الكبير بجماعة ايت حديوسف بمساحة 1,500 هكتار ونسبة 8.62% من المساحة الكلية، وغابة إشمراين بمساحة 2200 هكتار ونسبة 13% من مساحة الجماعة، تحتوي على غطاء نباتي يتكون من شجر الصنوبر، البلوط، والأعشاب الطبية والعطرية.

(6) النقل بالوسط القروي: التنوع وتأثير التضاريس

يرتبط قطاع النقل القروي بالموقع الجغرافي لإقليم شيشاوة كمنطقة وصل بين شمال وجنوب المغرب، إذ تبلغ شبكة الطرق المعبدة أو غير المعبدة 894,80 كيلومتراً، تتوزع بين الطرق الوطنية بمسافة 159 كلم مقابل 16683 كلم على الصعيد الوطني، والطريق السيار بمسافة 122 كلم، والطرق الجهوية ب 118 كلم مقابل 9813 كلم وطنياً، والطريق السريع بمسافة 39 كلم، والطرق الإقليمية بمسافة 457.50 كلم مقابل 20684 كلم وطنياً.

الجدول رقم 13: توزيع الأسر حسب وسيلة النقل المستعملة ومسافة البعد عن الطرق المعبدة

المتغير	الصنف	العدد	%
وسيلة النقل المستعملة	المشي	198	12

19	313	الجرار	
6	99	السيارة/ الشاحنة	
17	280	الدراجة النارية أو الهوائية	
47	774	الدواب	
100	1646	المجموع	
7	115	أقل من 500 متر	المسافة التي تفصل السكن عن أقرب طريق معبدة
13	214	بين 500 متر و 1 كلم	
24	395	بين 1 و 5 كلم	
32	527	بين 5 و 10 كلم	
24	395	أكثر من 10 كلم	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

تبين معطيات الجدول رقم 13، أن الشبكة الطرقية مكنت من رفع معدل وصول الأسر القروية إلى الشبكة الوطنية بنسبة 75% مقابل 76% على الصعيد الجهوي و80% على الصعيد الوطني. وتتميز هذه الشبكة بوعورة المسالك القروية، وضعف البنيات التحتية الطرقية، والنقص الحاد المسجل في وسائل النقل العمومية، وانتشار النقل السري. ومحدودية خدمات أسطول النقل البري بإقليم شيشاوة الذي يشمل 236 سيارة أجرة من الدرجة الأولى، و32 سيارة أجرة من الدرجة الثانية، و25 سيارة نقل مزدوج، و08 خطوط الحافلات، و11 محطة للنقل، و250 عربة عابرة، و05 حافلات "ألزا" تربط مدينة شيشاوة بمراكش. كما حافظت الأسر القروية على استعمال العربات المجرورة بالهائم والعربات المدفوعة يدويا لنقل للأشخاص والبضائع في الأسواق الأسبوعية. فهذه المعطيات توضح سير الأسر القروية نحو التخلي التدريجي عن وسائل مواصلاتها التقليدية المتمثلة في المشي وركوب الدواب، والتحول نحو استعمال السيارة كوسيلة المواصلات الرئيسية، ولأن وسائل المواصلات العامة لم تتطور بنفس السرعة التي تطورت بها بقية الخدمات، فإن السيارة الخاصة أصبحت العمود الفقري للتنقل في المناطق القروية¹⁴⁴.

تبين معطيات الجدول رقم 13، أن وضعية الطرق وأسطول النقل تؤثر على ظروف عيش الأسر القروية، وتزيد من معاناتها أثناء تنقلها وحركتها، والتي تصل إلى درجة العزلة الجغرافية في فصل الشتاء، فنسبة 17% من الأسر القروية بالمناطق الجبلية، تستخدم النقل السري (ترانزيت و البكوب) لتأمين التنقل بين الأسواق والدواوير، خاصة في مناطق سيدي غانم، للاعيزة، أيت حدو يوسف، مزوضة، أداسيل، ودمسيرة، رغم الخطورة التي تطبع استعماله، والمزاجية التي تتحكم في أئمنته، والظرفية التي تهيمن على شروط وحالات وأزمته استغلاله، والحمولة الزائدة التي

¹⁴⁴ - التير مصطفى عمر ، مرجع سابق، ص196.

تميزه، والتعامل غير اللائق مع الركاب، وتدهور الحالات الميكانيكية للسيارات، وعدم احترام قانون السير. وتبقى الدواب الوسيلة الأثر استعمالا لدى نسبة 47% من الأسر القروية، تليها الدراجات بمختلف أنواعها بنسبة 19% مقابل 15.2% بالمجال الحضري، و21% على الصعيد الوطني، ثم التنقل عبر الأرجل بنسبة 12%. كما أن جل المترددين بين مراكش وإقليم شيشاوة، يستعملون حافلات النقل العمومي (ALSA)، وباقي أنواع الحافلات بالنسبة لمدينة امantanوت، في حين تبقى سيارات الأجرة الكبيرة ملاذا لذوي الدخل "المتوسط" أو الذي يود قضاء أغراضه بسرعة، لأن كلفتها المرتفعة لا تشجع باقي الفئات على الإقبال عليها (ما بين 20 و50 درهم في الأيام العادية وما بين 30 و100 درهما في المناسبات الدينية وأوقات الذروة). وما يزيد من قيمة وسائل النقل العمومي، محدودية الأسر القروية التي تتوفر على سيارة خاصة، والتي لا تتعدى نسبتها 10.1% مقابل 25.9% بالمجال الحضري و20.3% على الصعيد الوطني. وينتج عن التوزيع غير المتكافئ للطرق المعبدة بالوسط القروي تزايد حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها الأسر القروية، خصوصا في فئة النساء الحوامل، حيث سجلت حالات للولادة في الطريق إلى المركز الصحي أو على أبوابه بسبب مشكلة بعد مقر السكنى¹⁴⁵ عن الطرق المعبدة، فما يوضح الجدول رقم 13، فنسبة 80% من الأسر القروية تبتعد عن أقرب طريق معبدة بمسافة تتراوح بين كيلومتر واحد وعشر كيلومترات، وتوجد أقصر مسافة بين مقر السكنى والطريق المعبدة بكل من جماعة سيدي بوزيد الرجراجي ب 1,2 كلم، وجماعة انفيضة ب 1,3 كلم، وفي المقابل أطول مسافة بين هاتين النقطتين فتوجد بجماعة ايت حديوسف ب 48,9 كلم، وجماعة سيدي غانم ب 16,5 كلم.

توظف الأسر القروية وسائل النقل لتعزيز علاقتها مع المجالين القريب والبعيد، وتوسيع نطاق الاحتكاك مع العالم الحضري، ورفع حجم تيارات السلع والمسافرين، وتسويق المنتجات القروية في اتجاه العالية، وإيجاد أسواق استهلاكية محلية للمنتوجات القادمة من المدن، سواء في المستوى الأول بتنشيط هذا التبادل مع مختلف جهات بالمغرب، أو في المستوى الثاني، حيث تنتقل عملية تبادل هذه السلع والمسافرين بين مدينتي امantanوت وشيشاوة وباقي الجماعات القروية بالإقليم. وتتمثل أهم المحاور الطرقية الوطنية المارة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة في الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين الدار البيضاء وأكادير، والطريق الجهوية رقم 207 الرابطة بين مراكش والصويرة،

¹⁴⁵ - المسافة الفعلية اللازمة لوصول أفراد الأسرة من مسكنهم إلى أقرب طريق معبدة، على عكس المسافة الجيوديسية (أقصر مسافة بغض النظر عن البنيان والتضاريس).

والطريق الجهوية رقم 201 الرابطة بين شيشاوة وأسفي، والطريق الجهوية رقم 212 التي تربط البلدية بمدينة مراكش مروراً عبر جماعة مجاط. بينما تضم المحاور الطرقية الإقليمية في القسم الشمالي خط شيشاوة وسيدي المختار، خط شيشاوة-لمروضية، خط شيشاوة-إيغود، خط شيشاوة-إمنتانوت، خط شيشاوة-رأس العين، خط شيشاوة-مجات. وفي القسم الجنوبي خط إمنتانوت-تمزكدوين، خط إمنتانوت-بوابوض، خط إمنتانوت-إدويران، خط إمنتانوت-تاوولوكلت، خط إمنتانوت-شيشاوة، وخط إمنتانوت-رأس العين.

يتكون المجتمع القروي من العناصر المادية والرمزية المتفاعلة فيما بينها، ويحتل مساحة واسعة من المساحة الإجمالية لإقليم شيشاوة، ويتميز بالتنوع الطبيعي والجغرافي على مستوى التضاريس والمناخ والتنوع السوسيو ثقافي على مستوى القيم والعادات والمعتقدات. هذا التنوع ينعكس على هشاشة وضعية التجهيزات الأساسية المرتبطة بالتزود بالماء والكهرباء والطرق والمواصلات، ومحدودية خدمات الصحة والتربية والإدارة وغيرها¹⁴⁶. هذه الخصائص المميزة لوضعية المجتمع القروي، جعلت خدمات النقل القروي تتباين بين المناطق القروية، وتتأثر بالهشاشة المحلية التي تحد من سعيها نحو الرفع من نطاقات التفاعل الرمزي والمادي بين الجبل والسهل. ففي جماعة سيدي امحمد دليل، تتواصل الأسر القروية مع العالم الخارجي عبر الطريق الإقليمية رقم 2026 الرابطة بين جماعتي أيت هادي ومروضة، والطريق الإقليمية رقم 2022 الرابطة بين مجاط وشيشاوة ومراكش. وتبعد الجماعة عن مقر إقليم شيشاوة ب 32 كلم، وب 100 كلم عن مراكش، وتبقى أغلب دواوير الجماعة معزولة خصوصاً خلال الفترات الممطرة والفيضانات، كدوار الروافيع ودوار سيدي امحمد دليل، أهل احريمة، ودوار العسكري. وفي جماعة سيدي المختار، تستفيد الأسر القروية من مرور الطريق السريع رقم 207 الرابطة بين شيشاوة والصويرة، ومن الطريق الإقليمية رقم 164 الرابطة بين سيدي المختار والشماعية، والطريق الجهوية رقم 214 الرابطة بين سيدي المختار وأمدلان مروراً بأولاد مومنة. وتوظف الأسر القروية الشبكة الطرقية لربط علاقات تجارية واجتماعية مع المناطق المجاورة، بحيث لا تبعد هذه الجماعة عن إقليم شيشاوة إلا ب 25 كلم. وفي جماعة أهديل، والتي تبعد ب 14 كلم عن مقر عمالة شيشاوة، تبقى معظم الدواوير مناطق معزولة، لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق مسالك مليئة بالحصى والأحجار الصعبة. وفي جماعة لأفلايسن تتألف الشبكة الطرقية من طريق وطنية واحدة، تخترق الجماعة في طرفها الشمالي

¹⁴⁶ - أعراب عبد الهادي، التحولات الاجتماعية والثقافية بالأرياف المغربي، الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2002، ص 132.

على طول 7 كلم، وتضاف إليها طريق معبدة طولها 5 كلم تربطها بالطريقة القديمة مراكش-أكادير مروراً "بأحد إروهالن". وتصبح هذه الطريق المصانة نسبياً، غير عملية في بعض الأماكن في فترة الشتاء. رغم أنها تشق الحوض المركزي لأفلايسن كشریان حيوي للاقتصاد المحلي، وكممر جوهري الذي لا غنى عنه للسكان المحلية للولوج إلى جميع الدواوير. أما المسالك الأخرى، التي تتجه من الشرق إلى الغرب، والتي تعبر أكبر وديان أيت بخير، وتربط الدواوير الواقعة بالشرق والجنوب، بدواوير أفلايسن بالغرب والشمال. واعتباراً لتواجد الساكنة على بعد أقل من كيلومتر واحد من الطريق يتبين أن معدل الولوج إلى الجماعة لا يتعدى 35 مرتفعاً في اليوم.

الجدول رقم 14: تطور مؤشرات الموارد البشرية والبنية التحتية والخدمات بقطاع الصحة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة

المجال	المؤشرات	سنة 2016	سنة 2019	سنة 2022	المعدل الجهوي
الموارد البشرية	القطاع الخاص	14	16	22	1487
	القطاع العام	49	46	45	1830
	طب الأسنان	01	01	01	293
	الطب الصيدلي	01	01	01	1041
	الممرضون	258	249	266	2907
	الأطراف الإدارية	61	52	59	767
	المجموع	384	365	394	
البنية التحتية الصحية	المستوصفات	17	20	22	114
	المركز القروي 1	13	15	15	56
	المركز القروي 2	15	18	18	72
	المركز الصحي الحضري 1	02	02	02	70
	المركز الصحي الحضري 2	01	01	01	24
	مركز غسيل الكلى	01	01	02	20
	مستشفى محلي	00	00	01	17
	مركز الاستشفائي الإقليمي	01	01	01	10
	المستشفى الجامعي	00	00	00	01
	العيادات الطبية الخاصة	15	19	25	37
	عيادات طب الأسنان	02	02	04	163
	الصيدليات	23	29	36	1041
	مستودع الأدوية	05	07	07	70
	مركز علاج طبيعي	00	00	02	22
	مصحات خاصة	00	01	02	46
	المجموع	95	116	138	
جودة الخدمات الصحية الرئيسية	معدل عدد السكان لكل مؤسسة صحية	8957	8526	7552	9606
	معدل عدد السكان لكل عيادة خاصة	40510	39852	37758	9402
	معدل عدد السكان لكل سرير في المستشفى	6796	7261	7558	1269
	معدل عدد السكان لكل طبيب	6630	5624	4045	2920
	معدل عدد السكان لكل ممرض	2678	2135	1588	1197
	عدد الأطباء لكل 10000 نسمة	4.5	3.8	3.2	5.2
	معدل عدد السكان لكل صيدلية	11327	10129	9276	6319
	الفحوصات الطبية			342514	2574155

3502101	479103			الفحوصات شبه الطبية	

المصدر: المديرية الإقليمية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بشيشاوة لسنة 2022

III. الثقافة الصحية للأسر القروية: استمرار الطب الشعبي ومحدودية الخدمات الصحية

يتوفر إقليم شيشاوة على مستشفى إقليمي، يقدم خدماته إلى الساكنة القروية، مما يجعله عاجزا عن تلبية الحاجيات المتزايدة للأسر القروية في التطبيب والعلاج، حيث يتواجد به 5 أطباء، طبيب للأمراض التنفسية، 3 أطباء عامون، وطبيب آخر للبنووفيزيولوجيا، و26 ممرضا، ويسجل المستشفى شهريا حوالي 210 استشارة طبية وأكثر من 1040 استشارة شبه طبية. الشيء الذي يجعل البنية التحتية الصحية بإقليم شيشاوة متواضعة مقارنة مع باقي الأقاليم المكونة لجهة مراكش-أسفي.

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم 14، أن عرض القطاع الصحي العمومي والخاص بإقليم شيشاوة، يتسم بالمحدودية بالمجال الحضري، والغياب الكلي بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، مما يفسر الطلب الكبير للأسر القروية على المراكز الاستشفائية والصحية المتمركزة بمدينتي امتنانوت وشيشاوة، وتلك الواقعة بمراكش واكادير. ويجعل ولوجها للخدمات الطبية المتاحة، يختلف بين الفئات الفقيرة والهشة التي تقتصر على الولوج للخدمات الصحية العمومية، والفئات الميسورة التي تمكنها إمكاناتها المادية في الاستفادة من الخدمات الصحية التي يوفرها القطاع الخاص بالمدن الكبرى، مما يعني أن قياس علاقة الأسر القروية بمواضيع الصحة، تعتمد مقاييس مختلفة كالأمرض ونظام العلاج والبنيات الصحية والديمغرافية الطبية.

يفسر الإقبال على الطب الشعبي بمحدودية تبني مبادئ التربية الصحية¹⁴⁷ المعاصرة، والتي¹⁴⁸ تأخذ اتجاهين رئيسيين، اتجاه خاص بتزايد عدد الساكنة القروية وانخفاض عدد الأطر الطبية، واتجاه متعلق باتساع نطاق انتشار الأمراض وتزايد عدد السكان القرويين لكل مؤسسة صحية، والذي يصل إلى 4045 نسمة لكل طبيب، و1588 نسمة لكل ممرض. فخصاص الموارد البشرية الطبية بالوسط القروي، يجعل الأسر القروية بإقليم شيشاوة بعيدة عن المعيار الموصى به من طرف منظمة الصحة العالمية والمتمثلة في 15,3 طبيا لكل ألف نسمة. وعلى الرغم من التواجد المادي للمراكز والمستوصفات الصحية بجل الجماعات القروية، إلا أن جودة الاستقبال والرعاية الصحية، والنقص

¹⁴⁷ JAZIRI (N.T.), Différentes approches pour l'élaboration d'indicateurs de santé, Programme d'Élaboration des Indicateurs Sociaux de l'Organisation de la Coopération et de Développement Économique OCDE, études spéciales, Paris, 1976, P 66 -

¹⁴⁸ -PICHÉRAL (H.), " La géographie des soins «, Cahiers GEOS, 1992, P 198.

الكبير في الأطقم الطبية والبنية التحتية الصحية، والبُعد الجغرافي، وضعف جودة المسالك القروية، ونقص وسائل الإسعاف، والنمو السكاني القوي، وارتفاع الحالات الحرجة والمرضية المقيمة في المناطق القروية، يعقد مهمة تحسين الجوانب الصحية والاجتماعية لمعظم الأسر القروية.

تتوفر كل جماعة قروية بإقليم شيشاوة على مركز صحي واحد على الأقل، لكن توزيعها المجالي يسجل تباينا كبيرا بين الدواوير. ففي جماعة افلايسن، أنشئ مركزين صحيين، الأول بسبت توزوت، وعرف توسعا في أوائل عام 2006 في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والثاني، بني حديثا بأخفيركة، ويغطي منطقة تبعد عن مركز الجماعة ب 20 كلم، وفي جماعة عين تزيونت، شيد مركز صحي واحد منذ سنة 2001، ويسهر طاقم طبي (طبيبة وممرض رئيس) على توفير الرعاية الصحية للسكان المحلية، ويصل متوسط الزيارات ليومية لمرافقه ما بين 15 إلى 20 زيارة، والذي يرتفع إلى 40 شخصا يوم السوق الأسبوعي. وتتم إحالة معظم حالات الولادة على إمنتانوت بنسبة 40%، وعلى شيشاوة بنسبة 70%. وفي جماعة سيدي امحمد دليل، تستفيد الأسر القروية من مركز صحي وحيد، تستفيد من خدماته ساكنة 21 دوار، ويعاني من الخصاص على مستوى التجهيزات الطبية، والموارد البشرية (طبيب واحد، مولدة، ممرض وسائق إسعاف)، ونقص الأدوية والمضادات الحيوية. وفي جماعة تمزكديوين، تستفيد الأسر القروية من الخدمات التي يقدمها المركز الصحي الذي يوجد بمقر الجماعة. والتي يبقى عددها محدودا بسبب عدم كفاية عدد الموظفين والأسرة (أربعة أسرة)، واستقرار معظم الساكنة بالجماعة، والتي يبلغ حوالي 9000 نسمة في مناطق بعيدة عن تواجد المركز. ومن أجل تلبية الحاجيات المتزايدة للساكنة المحلية، تم تشييد ملحقة للمركز بدوار ايت شعيب لتقريب الخدمات الصحية من الأسر القروية القاطنة المناطق المعزولة، والتي تبعد نسبة 80% منها ب 10 كيلومترات عن المركز الصحي الرئيسي، رغم التردد اليومي هذا المركز جد محدود، لا يتعدى 15 زيارة في اليوم. وفي جماعة لمزوضية، يستقبل المركز الصحي للجماعة حوالي 70 شخصا في المتوسط يوميا، جزء كبير من هذه الحالات هم مرضى السكري، ضغط الدم وعسر الهضم. وفي جماعة اشمرارن، يصل المعدل اليومي لزيارة الساكنة المحلية للمركز الصحي إلى 50 زيارة في اليوم لعلاج أهم الأمراض المنتشرة في المنطقة كسوء التغذية، فقر الدم، السكري، الزكام، الحمى، واللوذتين، التهابات الجهاز التنفسي، أمراض الإسهال، ارتفاع ضغط الدم، وتسمم بلدغات العقارب. وفي جماعة كوزمت، يبلغ متوسط المترددين على المركز الصحي ما بين 15 إلى 20 مريضا يوميا، ولكن هذا الرقم قد

يصل نحو أربعين شخصا يوم السوق الأسبوعي.

تربط لأسر القروية اعتمادها على خدمات الطب التقليدي والتداوي بقلّة الأطباء والممرضين المستقرين بالوسط القروي، ونقص الأطر المكلفة منهم بالولادة، وضعف ظروف استقبال المرضى، وعدم انتظام الحملات الطبية التي يتم تنظيمها من طرف الفريق المتنقل في إطار الحملات الطبية (ختان، توعية ضد الليمفانيز¹⁴⁹)، وعدم كفاية التجهيزات الطبية الضرورية والأولية أو وجودها في عطالة دائمة، ونقص الأدوية المخصصة للمراكز مقارنة مع تزايد الحاجيات اليومية للسكان. هذه الوضعية ينتج عنها ارتفاع نسبة الوفيات بين الأمهات والرضع، وضعف الوعي الصحي، وتدهور علاقة الأسر القروية بالخدمات الصحية العصرية، والتي تتحدد بعاملين أساسيين، أولهما مستوى تكوين الموارد البشرية وحجم الموارد المالية المخصصة لقطاع الصحة بالوسط القروي، وثانيهما مستوى صحة الأم والطفل وغياب وحدة صحية للتوليد ومولدة على مستوى أغلب المراكز الصحية، فبعد الدواوير، يدفع الأمهات الحوامل إلى التنقل 17 كلم على الأقل في اتجاه أقرب المركز الصحي، وفي بعض الحالات 100 كلم للوصول إلى المستشفى الإقليمي شيشاوة.

1) ثقافة المرض بالوسط القروي: من الكتمان إلى الجهر

ساهمت التحولات الاجتماعية الواقعة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، في تغيير نوعية الأمراض المنتشرة في صفوف الأسر القروية، وتكسير الحواجز الثقافية والاجتماعية التي تحول دون إقبال القرويين على الاستفادة من خدمات التطبيب والتوعية الصحية، وتحويل المرض إلى حالة جسدية ونفسية واجتماعية، تكتسي معنيين أساسيين في التعامل معه، المعنى الضيق، يهتم الشخص المصاب بالمرض الذي يضفي الرؤية الذاتية والموقف الشخصي على طبيعة المرض. والمعنى الواسع الذي يحول المرض إلى مشكلة مشتركة بين أفراد الأسر القروية، يتقاسم الجميع مشاعر الحزن والألم التي تنقل المرض من الإحساس الفردي إلى الشعور الجمعي، والتعبير عن المساندة النفسية، والدعم المادي، والاحتضان الاجتماعي، والمواساة الدينية.

عرفت الوضعية الصحية للأسر القروية تطورا كبيرا تبعا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والغذائية. فقد بينت نتائج البحث الميداني حصول هذا التطور الصحي، والذي يفيد بأن المعدل العام للأمراض

¹⁴⁹ - الليمفانيز خطر يهدد صحة الساكنة المحلية، تم بذل مجهودات كبيرة من طرف أطر المركز الصحي وفعاليات المجتمع المدني من أجل محاربة الداء وذلك عبر الكشف (إيجابي أو سلبي)، العلاج المباشر والتوعية.

والحوادث والإصابات، التي يتعرض لها الأفراد بالوسط القروي، تصل إلى 27.4%. مقابل 36.3% بالمجال الحضري، 32.6% على الصعيد الوطني. كما أن 18.6% من القرويين مصابون بمرض مزمن واحد على الأقل مقابل 22.5% بالمجال الحضري و21% على الصعيد الوطني، وتتنوع حسب الجنس بين نسبة 24.9% للإناث ونسبة 17.1% للذكور، مما يعني أن المرأة أكثر عرضة للمعاناة الصحية بالمقارنة مع الرجل. ورغم أن الثقافة السائدة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، تنظر إلى المرض نظرة خاصة، يكتسي معها المرض طابع السرية، ورفض الإفصاح عن نوعه وضرره، إلا أن أغلب القرويين اليوم، مقتنعون بأن المرض تجربة من تجارب الحياة الاجتماعية التي رافقت التحولات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع القروي، والتي لا تصنف اعترافاً بالإنسان بمرضه إساءة للعائلة. فالأسر القروية تقر بأن. المرض أصبح اليوم جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية، خصوصاً مع انتشار الأمراض المزمنة، وارتفاع نسبة المسنين في المجتمع القروي. واعتبار هذا الأمراض عبئاً إضافياً على الأسر القروية، وسبباً لنقص الرفاهية الاجتماعية لمختلف الفئات الاجتماعية، وعامل ارتفاع نسب الوفيات المبكرة، وضعف إنتاجية المرضى، وتحولهم إلى عالة على أسرهم، وتكليفها مصاريف إضافية لتوفير الأدوية والفحوصات والإقامة في المستشفيات والمصحات الخاصة. ورغم هذا التطور، لازالت فئات واسعة من القرويين تؤمن بأهمية الوصفات الشعبية في علاج الأمراض، خاصة تلك القاطنة بمناطق بعيدة عن تواجد المراكز الصحية، والتي لا تتجاوز لديها المصاريف الصحية العصرية درجة الصفر. لهذا فمحدودية العناية الطبية بالجانب الصحي في بعض الأسر القروية، تفسر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية ذات الطبيعة المحافظة.

الجدول رقم 15: نسب انتشار الإصابة بمرض السكري، ونسبة التشخيص الطبي بالإصابة، ونسبة تلقي العلاج منتظم

الخصائص		انتشار الإصابة بمرض السكري ب%	تشخيص الإصابة بالسكري من قبل طبيب ب%	تلقي علاج منتظم ب%
الجنس	ذكور	5.9	98.5	91.5
	إناث	8.2	99	92.5
الفئات العمرية	24-18	4	95.6	72.9
	34-25	1	95.8	85.9
	44-35	34	99.4	88.9
	59-45	11.3	98.5	90.8
	60 فأكثر	20	99.3	94.8
وسط الإقامة	حضري	8.2	98.7	92.3
	قروي	5.2	99.3	91.8
المستوى التعليمي	بدون شهادة	10.8	99.1	92.7
	تعليم أساسي	5.3	98.1	89.8
	ثانوي فأكثر	4.2	99.4	95.2

87.2	98.4	4.5	أكثر فقرا	المستوى الاقتصادي
92	99.4	5.6	فقير	
89.7	98.3	7.3	متوسط	
93	99.2	8.5	غني	

المصدر: المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة-2018

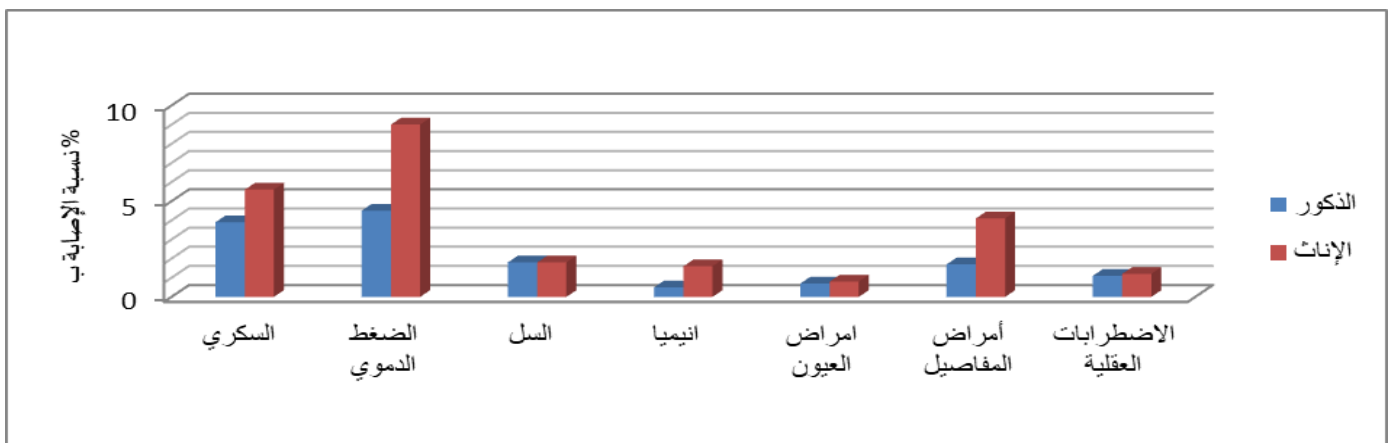
(2) الوضعية الوبائية بالوسط القروي: تراجع الأمراض المعدية لحساب انتشار الأمراض غير السارية

تظهر المعطيات الصحية بإقليم شيشاوة، أن الوسط القروي يعرف تحولا في طبيعة الأمراض المنتشرة بين الساكنة القروية، وتسجيل انتقال نوعي فيما يخص الوضعية الوبائية، حيث أن المعاناة الصحية لنسبة 80% من الأسر القروية، لم تعد تتعلق بالأمراض المعدية، والمشاكل الصحية المعروفة في الماضي كأمراض العيون، السل، وبعض حالات التهاب الكبد الفيروسي، وإنما تحولت هذه المعاناة إلى تحمل عبء الأمراض المزمنة، كأمراض القلب والأوعية الدموية والسكري وأمراض السرطان والأمراض التنفسية المزمنة. فقد وصلت نسبة المصابين بمرض السكري تبلغ بالوسط القروي بإقليم شيشاوة إلى 3.3% مقابل 5.7 بالوسط الحضري، وتختلف نسبة الإصابة بهذا المرض بين الجنسين، إذ تسجل 5.6% للنساء مقابل 3.9% للرجال.

تبرز معطيات الجدول رقم 15، أن المصابين بمرض السكري الذين قاموا باستشارة وتشخيص مرضهم من قبل طبيب لا تتجاوز نسبة 99%، في حين تبلغ نسبة الذين يواظبون على تلقي علاج طبي منتظم ما يقارب 91.8%، بينما نسبة 8.2% من الأسر القروية تلجأ إلى الاستخدام الكلي للطرق التقليدية في العلاج، الشيء الذي يفسر ارتفاع نسبة الإصابة بمضاعفات السكري بين الساكنة القروية بإقليم شيشاوة. نفس الأمر ينطبق على ارتفاع ضغط الدم المرتبط بالعديد من الأمراض كأمراض القلب، والسكتة الدماغية وأمراض الكلى. فقد سجلت المصالح الإقليمية لوزارة الصحة بإقليم شيشاوة نسبة 5.9% من الساكنة القروية التي تعاني من مرض الضغط الدموي مقابل 6.8% على الصعيد الوطني، كما أن هذه النسبة ترتفع مع تقدم العمر، وتسجل لدى النساء ضعف ما يتم تسجيله لدى الذكور. كما أن حوالي 79.9% من المصابين بهذا المرض بالوسط القروي، يواظبون على تلقي العلاج الطبي المنتظم مقابل 87.2% على الصعيد الوطني، كما يسجل هذا التباين على مستوى تشخيص المرض، بين 97.9% للمجال الحضري و98.2% للمجال القروي. وتصل نسبة الإصابة بمرضي ضغط الدم والسكري في نفس الوقت إلى 27.3% بالوسط القروي مقابل 72.8% بالمجال الحضري، و45.3% على الصعيد الوطني، وترتفع هذه النسبة لتبلغ 65.5% في صفوف

الإناث مقابل 34.5% في صفوف الذكور. كما أن معاناة الإنسان القروي من مرض مزمن واحد على الأقل تصل إلى نسبة 15.1% للذكور و22% للإناث، وترتفع نسبة الإصابة بأكثر من مرض مزمن في صفوف الإناث إلى 24.9% مقابل نسبة 17.1% للذكور، وفي صفوف الفئات الغنية ب 23% مقابل 19% للفئات الفقيرة. كما تنتشر هذه الأمراض في الوسط الحضري بنسبة 22.5% أكثر من المجال القروي بنسبة 18,6%. وتزداد فرصة الإصابة بهذه الأمراض مع التقدم في العمر، حيث تصل إلى نسبة 64% في صفوف القرويين الذين تجاوزوا الستين من عمرهم مقابل نسبة لا تتعدى نسبة 7.8% للفئة العمرية أقل من 24 سنة، ونسبة 27.3% للفئات العمرية بين 25 و60 سنة. وتنخفض هذه النسب في صفوف الحاصلين على شهادة تعليمية بنسبة 18% مقابل 43% في صفوف غير المتعلمين. ويعود ارتفاع الإصابة بالأمراض المزمنة في صفوف النساء إلى تواجيد الشروط غير الصحية للحمل، والانعكاسات السلبية للولادات المتكررة، وكثرة الإشغال المنزلية، وارتفاع الضغوطات الاجتماعية والنفسية التي تتعرض لها المرأة القروية.

شكل رقم 03: النسب المئوية للإصابة بالأمراض المزمنة الشائعة حسب الجنس بالوسط القروي بإقليم شيشاوة



المصدر: المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة-2018

يوضح الشكل رقم 03، أهم الأمراض المنتشرة بين الأسر القروية بإقليم شيشاوة، ونسبة الأفراد المصابين بها حسب الجنس، حيث ترتفع الإصابة بهذه الأمراض بين المسنين، وتكون أكبر لدى النساء بالمقارنة مع الرجال ماعدا بعض الأمراض مثل السل، والربو، وأمراض رئوية مزمنة، فالإصابة ترتفع في الفئات العمرية الصغيرة كما هو الحال بالنسبة للكبار. كما تسجل معظم الأسر القروية تغيرا كبيرا على مستوى التثقيف الصحي، والاستفادة من حملات التوعية حول الأمراض المعدية والمزمنة، وكيفية الوقاية منها، وسبل تنظيم الأسرة والنسل، وتعميم حق الوصول إلى المعلومات الطبية الخاصة بفوائد وطرق ووسائل تنظيم النسل، وحماية صحة الأم والطفل. إلا أن هذه المكتسبات

المحققة لازالت تتأثر بمحدودية المناطق الجغرافية المستفيدة من الحملات التوعوية، وتفاقم مستويات العوز المادي للأسر القروية، والبعد الجغرافي للسكان المستهدفين، وارتفاع الأمية القروية، التي تعيق الرفع من الوعي الصحي اللازم للقضاء على الأمراض الطفيلية، كمرض "الليشمانيات" الذي يعد من أكثر الأمراض انتشارا على المستوى المحلي ببعض الجماعات القروية كسيدي غانم وانفيفة.

(3) صحة الأطفال بالوسط القروي: الجمع بين الرضاعة الطبيعية والتطعيم الصحي

ارتفع وعي الأسر القروية بأهمية العناية بصحة الطفل، وحمايته من الأمراض المختلفة، سواء عبر تمكينه من الرضاعة الطبيعية، والحرص التام على تطعيمه ضد الأمراض المعدية، وضمان التغذية السليمة لنشأته. فقد بلغت نسبة تلقيح المواليد بالوسط القروي نسبة 86.1% يفارق تسع نقط عن معدل التطعيم بالوسط الحضري المحدد في 95.2%، وترتفع هذه النسبة إلى 98.8% بالنسبة للأطفال الذين تم تلقيحهم ضد مرض السل، ونسبة 93.1% ضد مرض الحصية، ونسبة 94,7% ضد شلل الأطفال. كما تولي الأسر القروية عناية خاصة للرضاعة الطبيعية، والتي تمكن الأطفال من ببنيات جسمانية قوية، ومناعة طبيعية ضد الآفات الصحية، وسرعة التئام الجروح. فأزيد من 97% من الأسر القروية تحرص على تمكين مواليدها من الرضاعة الطبيعية، كما أن النسبة المسجلة في تحسن مستوى الرضاعة الطبيعية بالوسط القروي تقترب من نظيرتها المسجلة بالوسط الحضري بفارق لا يتعدى نقطة ونصف، فقد انتقل هذا المعدل من 30.5% سنة 2011 إلى 34.5% سنة 2018 بالمجتمع القروي مقابل 24.4% سنة 2011 إلى 35.3% سنة 2018 بالمجتمع الحضري. وتعتبر أمراض الالتهابات الرئوية الحادة والإسهال من أكثر الأمراض انتشارا عند الأطفال دون الخامسة بالوسط القروي، الأولى بنسبة 70,3%، والثانية بنسبة 36.4%، تليها أمراض الحى والسعال بنسبة 14%. أما لجوء الأسر القروية إلى الخدمات الطبية لعلاج الأطفال فيسجل تأخرا بست نقط بالمقارنة مع الأسر الحضرية، بنسبة 67.1% مقابل 73.1%. كما يمتد هذا التأخر المسجل بين المجالين، ليشمل مؤشر الحالة الغذائية للطفل، إذ يعاني الأطفال بالوسط القروي من سوء التغذية المزمن بنسبة تقدر ب 20.5% مقابل 10.4% بالمجال الحضري، و15.1% على الصعيد الوطني. أما من حيث مؤشر الكتلة الوزنية، فنسجل تباينا واضحا بين المجالين القروي والحضري، حيث تبلغ هذه النسبة على التوالي 3.8% مقابل 2%.

(4) الوفيات بالوسط القروي: الارتباط بالأمراض المزمنة

شهد الوسط القروي بإقليم شيشاوة تحولا كبيرا في أسباب وفيات الساكنة القروية، فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية، أن أسباب الوفاة المعروفة في الماضي تختلف عن نظيرتها حاليا. فكل وفاة تسجل في أي دوار أو تجمع سكاني، غالبا ما يكون سببها الأمراض غير السارية¹⁵⁰ بنسبة 87% مقابل 13% لباقي الأسباب الأخرى كالأمراض المعدية والحوادث. ويرتبط هذا التحول في أسباب الوفيات بالوسط القروي بتغيير نمط الحياة، وتغير علاقة الإنسان ببيئته. والإدمان على التدخين، وتناول الخمر، والاستهلاك المفرط للسكريات والمشروبات الغازية، واللحوم المشوية والمقلبات، والركون للخمول، وعدم ممارسة الأنشطة الرياضية. وتبين الأرقام الإحصائية المتعلقة بالسجل الصحي للوسط القروي بإقليم شيشاوة، أن نسبة 87% من الوفيات التي وقعت في الخمس السنوات الأخيرة، سببها الرئيسي الأمراض غير السارية، والتي تتجلى في أمراض السرطان والسكري والأمراض القلبية الوعائية والأمراض التنفسية المزمنة، وهي نسبة تتجاوز المعدل الوطني¹⁵¹ الذي يبلغ نسبة 84%، والمعدل العالمي المحدد في 74%. فهذه الأمراض التي تعتبر السبب الرئيسي للوفاة في المناطق الجبلية والناحية، تجعل إقليم شيشاوة تتجاوز فيه نسبة وفيات الساكنة القروية بسبب هذه الأمراض المعدلات الوطنية والجهوية مقابل تسجيل انخفاض ملموس في نسب الوفيات بسبب الأمراض المعدية. فحسب التقرير السنوي لمنظمة الصحة¹⁵² العالمية لسنة 2022، تتوزع الوفيات نتيجة الأمراض المزمنة، بين الإصابة بأمراض القلب بنسبة 25.6% في صفوف القرويين مقابل 74.4% بين السكان الحضريين، و54.9% على الصعيد الوطني، وتختلف نسبة الإصابة بهذا المرض حسب الجنس، حيث تبلغ 67.5% بين الإناث مقابل 32.5% للذكور. أما باقي الوفيات، فتشمل الإصابة بالسرطان بنسبة 14%، والإصابة بأزمات تنفسية بنسبة 4%، والوفاة نتيجة لمرض السكري بنسبة 4.8% كمعدل وطني، موزعة بين 5.7% للمجال الحضري و3.3% للمجال القروي. كما أن 70% من هذه الوفيات تحدث قبل سن 70 سنة، مما يعني أن الأسر القروية تعاني من النتائج العكسية لهذا التغير في أسباب الوفيات بين الساكنة المحلية، تتداول كلمة "المرض الخائب" للدلالة على أن كل وفاة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة نتيجة مباشرة للإصابة بالأمراض المزمنة.

¹⁵⁰- حددت منظمة الصحة العالمية في الأمراض غير السارية التي تعرف باسم الأمراض المزمنة والمرتبطة بنمط الحياة، وهي أمراض غير مُعدية للآخرين. وتشمل: الأمراض القلبية الوعائية، والسرطانات، والأمراض التنفسية المزمنة، والسكري.

¹⁵¹- منظمة الصحة العالمية، التقرير السنوي لوضع الصحة لسنة 2022، ص 156.

¹⁵²- منظمة الصحة العالمية، نفس المرجع، 163.

تدرك معظم الأسر القروية الآثار السلبية لتغير أسباب الوفاة بالوسط القروي، وانعكاسها المباشرة على تحسين الوضعية المادية والمعنوية للسكان القروية، وكبح فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإثقال كاهل الأسر القروية بمزيد من المصاريف، وتعميق هشاشتها الاجتماعية والعائلية، والزيادة في مستويات فقرها، وحرمانها من القوة البشرية الشابة اللازمة للنهوض بالاقتصاد المحلي. فجّل الأسر القروية تقرر بعجزها عن التصدي لمشكلة تفشي الأمراض غير السارية، والتخفيف من تأثيرها الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي، واتساع نسب الوفيات المبكرة بين الشباب بسبب هذه الأمراض. وتؤكد ربطها بالواقع الاجتماعي الجديد الذي خلقتة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع القروي، وبضعف التشخيص المبكر لهذه الأمراض، ومحدودية الإمكانيات المادية اللازمة للتكفل بهذه الأمراض، وضعف نسب الاستفادة من التغطية الصحية، والتي لا تتجاوز 3%.

IV. الثقافة المجتمعية المحافظة بإقليم شيشاوة: عائق لتحديث السلطة الأسرية القروية

تواجه الساكنة القروية في تحديث السلطة الأسرية بإقليم شيشاوة، تجذر الثقافة المحافظة في المجتمع القروي عكس المجال الحضري الذي عرف تراجع العادات والتقاليد التي تدعم السلطة الأسرية التقليدية. فهيمنة الثقافة الذكورية، يجعل المجتمع القروي يسخر كل الإمكانيات المتاحة لتقييد حركة القرويين، والحد من فعاليتهم الاقتصادية وحياتهم الاجتماعية في اتخاذ القرار، وتحديث أدوارهم العائلية، وتحسين مراكزهم الاجتماعية. فالرجل¹⁵³ في الأسر القروية، لا زال ينظر إلى نفسه كشخص يسمو فوق الجميع، وكل سعي لتغيير هذا الوضع، يعني المس المباشر بحقه التاريخي في الاستمتاع بهذا السمو، والاستمرار في الإمساك بزمام السلطة الأسرية، والاستبداد بتدبير شؤون أفراد أسرته، والانفراد بالاستمتاع بالخيرات والمكاسب والممتلكات التي تملكها. ورغم هيمنة الثقافة المحافظة على الحياة الاجتماعية والعائلية بالوسط القروي، فقد ظهرت بنيات أسرية قروية بالمناطق القروية المتواجدة بهوامش المراكز الحضرية لكل من امتنانوت وشيشاوة، تحاول التخلص التدريجي من سلطة هذه الثقافة، وتفعيل مكانة ودور جميع فئات المجتمع القروي، وتبني نماذج جديدة من التفاعل الديمقراطي بينها، وتخليص الحياة الأسرية الداخلية من رقابة الممنوع، وسلطة الثقافة الدينية والشعبية التي احتكرت مجال التفكير فيها لمدة طويلة، وبناء علاقات أسرية جديدة، تحاول الحد من هيمنة الرجل كجهة وصية على الأسر القروية، يرسم لها حياة نمطية

153- الجابري محمد عابد، "المثقفون الديمقراطيون التطرف"، مجلة فكر ونقد، السنة الثانية العدد 15، يناير 1999، ص 65.

وفق قناعاته وأفكاره، ويتحدث بلسانها، ويتحكم في مصيرها، ويتصرف في ممتلكاتها. فتحديث السلطة الأسرية القروية نتيجة مباشرة لنضال فئات الشباب والنساء ضد الطقوس الدينية التقليدية، والقيود الفكرية المحافظة، والأعراف الثقافية السائدة. نضال أفرز تجديد الأدوار الاقتصادية للأفراد الأسر القروية، وتحديث وظائفهم الاجتماعية، والرقى بمستوى أفعالهم وممارساتهم إلى مستوى نظيرتها الحضرية، وتحويل الأسر القروية إلى مؤسسات اجتماعية منتجة لثقافة الانفتاح والإبداع، ومولدة لأفراد مؤهلين لشغل المراكز المهمة في المجتمع القروي، ومعرزة للآراء القائلة بجدارتها وكفاءتها في المجتمع الذي كان إلى عهد قريب يتحكم فيها، ويضرب عليها جدار الصمت والخنوع¹⁵⁴. هذا التحول يصطدم دائما بالثقافة المجتمعية المحافظة التي تقاوم مساعي تحديث السلطة الأسرية القروية، وتجعل أصحابها في مواجهة دائمة مع الشباب الراغب في التخلص من السلطة التقليدية، والمستفيد من تجديد القيم الثقافية السائدة، وضعف السلطة الأبوية، وقد اتخذت هذه المواجهة أشكالا جديدة في الثقافة القروية، تتمثل في لجوء الشباب القروي إلى سلوكات جانحة كالسرقة والتمرد على القرارات الأسرية، والانحراف وتعاطي الخمر والمخدرات، والاعتداء على الأصول¹⁵⁵. فمثل هذه الظواهر مؤشر على المواقف السلبية التي يبديها الشباب القروي تجاه أسرهم الراضية للتخلي عن تمركز السلط في يد الأب.

1) السلطة الأسرية بالوسط القروي: تراجع الشعور الجمعي وتقلص مجال التفاعل الاجتماعي

شهدت الأسر القروية بإقليم شيشاوة في العقود الأخيرة تغيرا تدريجيا في تركيبها البشرية، ونظمها الاجتماعية، ومقوماتها الداخلية، وعلاقاتها الخارجية، وظواهرها البنيوية، وقيمها الثقافية. فلا وجود لمكون من مكونات الأسر القروية، قادر على الصمود أمام التحولات التي يشهدها المجتمع القروي، أو على الأقل مواكبة هذه التغيرات وفق منطق الحفاظ الكلي على استمرارية النمط التقليدي القائم، فحتى متغير السلطة الأسرية الذي كان يعتقد، بأنه الوحيد التي استطاع أن يفلت من أثر التغير الاجتماعي بالمجتمع القروي، وأن يحافظ على بنيته الموروثة، تحول إلى مجال اجتماعي للصراع الاجتماعي بين الأجيال، والتنافس بين الجنسين، واستمرار القيم المؤثرة على الحياة الاجتماعية والأسرية بالوسط القروي.

¹⁵⁴ - جسوس محمد، مرجع سابق، ص 69.

¹⁵⁵ - سليمان عدنان، مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربي، مجلة الفكر العربي، العدد 9، بيروت، 1998، ص ص 142-162.

الجدول رقم 16: توزيع الأسر القروية حسب مستوى التفاعل الأسري ومجالات استعمال السلطة الأسرية

المتغير	الصفة	العدد	%
وجود التفاعل الأسري	نعم	955	58
	لا	691	42
	المجموع	1646	100
مستوى التفاعل الأسري	قوي	872	53
	متوسط	477	29
	ضعيف	296	18
	المجموع	1646	100
مجالات استعمال السلطة الأسرية	نمط العيش	198	12
	اللباس	115	7
	أوقات الدخول و الخروج	66	4
	عمل المرأة	198	12
	توزيع الأدوار	82	5
	التأديب	99	6
	زواج الأبناء	214	13
	احترام القيم والطاعة	115	7
	التعليم	181	11
	الإنفاق الأسري	379	23
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

1-1) التماسك الأسري بالوسط القروي: التخلي التدريجي عن الشعور الجمعي

تبرز معطيات في الجدول رقم 16، أن مستوى التفاعل والتماسك¹⁵⁶ بين أفراد الأسر القروية، لازال محافظا على قوته رغم التحولات العميقة التي يشهدها العالم القروي في مختلف المجالات، حيث تصل نسبة الأسر القروية التي يتسم فيها التفاعل الأسري بالقوة إلى 53% مقابل 29% للأسر القروية التي لا يتجاوز فيها هذا التفاعل درجة المتوسط، بينما تشكل الأسر القروية التي يتسم تفاعلها بالضعف نسبة 18%. ورغم تمسك القرويين بمستوى الكبير للتفاعل بينهم، إلا أن الأسر القروية تبدي تخوفها من مستقبل هذا التفاعل، وعلاقته بالتحولات الاجتماعية التي يعرفها الوسط القروي في المجال والسكن والثقافة والقيم والهجرة والتواصل مع العالم الخارجي، وسن الزواج، وحجم الأسرة، والمستوى الثقافي لأفرادها، واستقلاليتهم في اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية. فهذه العوامل جعلت العلاقة القائمة بين الجنسين تقوم على نمطين أساسيين، النمط الأول، الأكثر انتشارا، يستند إلى الثقافة التقليدية،

¹⁵⁶ - حدد متولي أحمد رمضان 'مفهوم التماسك الأسري في ثلاثة محاور: الاتصال الأسري، إسهام الزوجة في القرارات الأسرية، ودرجة التكافل الاجتماعي'. للمزيد من المعطيات، يمكن الرجوع إلى متولي أحمد رمضان، التماسك الأسري وأثره على إشراك الأسرة في تنمية المجتمعات الصحراوية، دراسة امبريقية لأحد المجتمعات بمنطقة واد النطرون، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص.ص 34-54.

ويشكل نسبة 67%، ويوظف حق الذكور في مراقبة تصرفات أخواتهم، والتدخل في شؤونهن الخاصة، ومطالبتهن بتبرير كل التصرفات والمواقف الصادرة عنهن. ويستمد الذكور هذا الحق من التفويض الأبوي للسلطة الأسرية. والنمط الثاني، الأقل انتشاراً في الأسر القروية بنسبة لا تتجاوز 33%، يقوم على رفض الأب التنازل عن السلطة الأسرية لأي طرف مهما كان، لأنه المسؤول الوحيد عن بناته. فالخصائص التاريخية المميزة للأسر القروية، تعزز تجذر السلطة الأبوية، وسعيها لحماية هذه السلطة، وتحويلها إلى النموذج الذي تنتظم حوله مختلف البنيات الاجتماعية الأخرى. والهرم العائلي الذي يحتل الأب قمته، ويتموقع الأبناء الذكور وسطه، بينما يحتل الأطفال والنساء قاعدته. وبسبب التغير التدريجي الذي طرأ على بنية السلطة الأسرية مؤخراً، يميل القرويون حالياً إلى التخلي عن الشعور الجمعي الذي يغذي التضامن بينهم، ويدفعهم للوفاء بواجباتهم العائلية والتزاماتهم الاجتماعية، واختيار التصرف بفردانية زائدة في معاملاتهم وسلوكياتهم. فالتحرر من التراتبية الاجتماعية الموروثة في الأسر القروية، جعلت النسق الحياتي للقرويين يأخذ مساراً مغايراً في تحقيق الترقى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويوظف أدوات جديدة كالهجرة والنجاح المهني والدراسي، كآليات استقطاب الأعيان في العالم القروي، وإدماجهم في الأجهزة الإدارية والحزبية الجديدة بالوسط القروي.

(2-1) السلطة الأسرية القروية: من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي

يمثل الأب/ رب¹⁵⁷ الأسرة جوهر السلطة المادية والروحية المميزة للسلطة الأبوية في الأسر القروية بإقليم شيشاوة، ومظهر أساسي لقياس التراجع الذي عرفته الخصائص التقليدية لهذه السلطة بفعل أثر التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع القروي. فكما تبين معطيات الجدول رقم 16، فإن نسبة 41% من الأسر القروية، تؤكد حضور السلطة الأبوية التقليدية في قضايا الإنفاق الأسري، ومتابعة الفتيات للدراسة، وطرق اللباس، مقابل تراجع مفعول هذه السلطة بنسبة 35% في قضايا أوقات الخروج والدخول وتوزيع الأدوار العائلية وزواج الأبناء وعمل المرأة. بينما اختفت هذه السلطة كلياً بنسبة 24% في مسائل التأديب والانضباط لقيم العائلة ونمط العيش. فتوالي سيرورة التغير في طبيعة السلطة الأسرية بالوسط القروي، لم يفلح في جعل أغلبية الأسر القروية في أعالي جبال دمسيرة وسكساوة، تتخلى عن اعتبار رب الأسرة الماسك بزمام السلطة الأسرية، والوحيد الذي يحتكر حق اتخاذ القرار. وهو

¹⁵⁷ - هو الفرد المقيم مع الأسرة الذي يصح به كذلك من طرف أعضائها، والذي يتمتع عادة بسلطة معنوية أو مادية. والذي يشترط فيه أن يكون أكبر سناً أو دخلاً أو من جنس معين أو أن تربطه بالضرورة صلة قرابة مع كافة أفراد الأسرة.

ما يكرس ما سماه كارل ماركس¹⁵⁸ بالمجتمع الطبقي المصغر في الأسر القروية، والذي تقوم العلاقة بين فئاته على القمع والاستغلال الذي تمارسه فئة الذكور على فئة النساء، وقبول أفراد العائلة بتنفيذ أوامر السلطة الأبوية، لاعتقادهم أنها الضامن لاستمرارية تماسك العائلة، وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، والسهر على حسن تدبير الموارد المادية للأسرة. ومع ذلك، ساهمت التغيرات الاجتماعية والثقافية بالوسط القروي في تعزيز ميل الأسر القروية نحو تعزيز علاقات الحوار والتفاهم بين الآباء والأبناء، والتخلي التدريجي عن قيم الطاعة والخضوع، والقبول بتعديل السلطة الأبوية الموروثة، وتشجيع بروز سلطة الأم، الشيء الذي يفسر اختيار الأبناء في بعض الأسر القروية استشارة الأم في قضاياهم المصيرية أكثر من الأب على غرار الأسر الحضرية، وامثالهم المؤقت لسلطة الوالدين، وربطها بالمرحلة العمرية للأبناء، وبحاجتهم الماسة لحنان ورعاية الوالدين، وبعجزهم عن الاستغناء عنهما في مرحلة الطفولة، مما يعني أن بمجرد بلوغ الأبناء مرحلة المراهقة، تظهر لديهم ميولات نحو التمرد، والتعبير عن الرغبة في الاستقلالية والاعتماد على الذات.

تتجلى معالم التغير التدريجي للسلطة الأسرية بالوسط القروي من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي، في تخلي الأسر القروية على أشكال الهيمنة والتسلط والخضوع لقيم وعادات وأعراف مستمدة من تراكم البنيات الثقافية الموروثة. فكما تبين عملية تحليل معطيات الجدول رقم 16، فإن أساليب توظيف السلطة الأسرية عرضة لتغيرات جذرية في السنوات الأخيرة، حيث تؤكد نسبة 34% من الأسر القروية انفتاحها على السلطة الأسرية الديمقراطية مقابل تشبث نسبة 44% من الأسر القروية بالسلطة الأسرية التقليدية، بينما تقرر نسبة 22% من الأسر القروية خضوع السلطة الأسرية لمزاج الأب. من هنا، نستنتج أن هذه النسب تتوافق مع أغلب نتائج الدراسات السابقة التي أنجزت حول تطور وتحول بنية العلاقات الاجتماعية بالعالم القروي، والتي تؤكد أن أغلب الأسر القروية المحلية تتشبث باستعمال أسلوب التسلط في اتخاذ القرارات، وتميش الأسلوب الديمقراطي. ويفسر هذا الوضع بتأثير الهيمنة الذكورية في المجتمع القروي، والنفور من القيم الديمقراطية والمساواة، وتعزيز قيم الطاعة والتبعية في الحياة الأسرية القروية، واستمرار تعلق الأسرة القروية بنمط السلطة الأسرية التقليدية، والتي تحول هذه الأسر إلى تنظيمات اجتماعية، تستمد مدلولها الاجتماعي والقانوني، وتنشئ مقوماتها الاقتصادية والثقافية على العادات والتقاليد

¹⁵⁸ - كارل ماركس، نقلا عن السيد عوض، جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر: دراسة ميدانية على مرتكبي جرائم العنف الأسري في بعض السجون المركزية والعمومية بمحافظة قنا، 2004، ص 18.

المكرسة لدور الذكور كالأب والأخ والابن على حساب الإناث كالزوجة والبنات، فالزوج له سلطة مطلقة على زوجته، والأخ له سلطة على أخته أو والدته أحياناً. فالسلطة الأسرية التقليدية تركز احتكار مقاليد الحكم من طرف الذكور، وترسخ هيمنتهم على الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية¹⁵⁹، وتفسر محاولات الشباب القروي نقل السلطة الأسرية القروية من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي، وتفادي الأزمات العائلية الناجمة عن التوظيف التقليدي للسلطة الأسرية، وتزايد الشعور بالانفرادية، وارتفاع معدلات التدبير الشخصاني للمسائل العائلية، وتراجع مبادئ التضامن والتآزر بين جميع الشرائح الاجتماعية القروية، والميل نحو التكيف مع الوضعيات الجديدة بتبني مظاهر الحياة الحضرية، والاحتكاك بعلاقات أسرية مغايرة وجديدة، وتسهيل ولوج المرأة القروية لفضاءات الحياة العامة، وتوسيع مشاركتها الفعالة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتحررها من التبعية المطلقة إلى المشاركة النشطة في المجتمع.

3-1) الشباب القروي بإقليم شيشاوة: حضور "الأنا" وتراجع "نحن"

شهدت طبيعة علاقة الشباب القروي بأسرهم بإقليم شيشاوة تغيراً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث تؤكد نسبة 57% من الأسر القروية حصول هذا التغير مقابل نسبة 33% من الأسر القروية التي تنفي حدوث هذا التغير في سلوك الشباب القروي. ويفسر هذا التغير بتأثر الحياة الاجتماعية بالتغيرات العميقة التي مست جوهر عيش القرويين، والتي نتج عنها تجريد الإنسان القروي من هويته الأصلية، وتأثير الهجرة القروية على تغيير مقومات الحياة الاجتماعية والأسرية القروية، كإعلان الحضور والتميز والتفرد في الحياة الفردية، وإثارة انتباه الجميع للأفعال والسلوكات الشخصية، وإعلان الهوية الاجتماعية الجديدة التي تؤثر على الحراك الاجتماعي، وتزايد استقلالية الشباب القروي الذين تتملكهم الذاتية، وتهيمن على حديثهم اليومي، الاستعمال المفرط لكلمة "أنا" عوض كلمة "نحن". فما يهم الشباب القروي حالياً الدفاع عن المصالح الشخصية، ورفض تبني المسؤولية الجماعية للمهام العائلية، واستغلال نتائج التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية لصالحه، والاستفادة من احتكاك الأسر القروية بوسائل الإعلام في نشر قناعاته، واستثمار انفتاح المجتمع القروي على قيم ثقافة جديدة واردة من المجال الحضري في التصدي للقيم التقليدية. وبفعل التنوع العرقي الذي يطبع الحياة الاجتماعية بالوسط القروي، بين

¹⁵⁹ - العياشي عنصر، "الأسرة في الوطن العربي: آفاق لتحول من الأبوية إلى الشراكة"، الكويت، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 36، يناير - مارس 2008، ص.ص 23-69.

الأمازيغي والعربي والصحراوي، تتأثر مستويات وحدود تحولات الأسر القروية على مستوى الشكل والمضمون، وطبيعة علاقة الأبناء بأبائهم. فهذا التنوع يحد ميل الشباب القروي نحو تبني سلوكات التمرد والفردانية، ويشجع على الإقامة المشتركة مع الأسر القروية، ويعزز مظاهر الانصياع للقرارات الأسرية، ويؤكد أن الإنسان القروي لازال ينصت لنداء ما سماه إميل دوركايم بالضمير الأخلاقي والجمعي الذي يردد صوت المجتمع القروي¹⁶⁰.

الجدول رقم 17: توزيع الأسر القروية حسب مؤشر إشراك المرأة وعلاقته بالهيمنة الذكورية

المتغير	الصنف	العدد	%
أسباب السماح للزوجة بمناقشة قضايا الأسرة	الاستشارة	412	25
	المشاركة الفعالة	181	11
	تحمل المسؤولية الكاملة	379	23
	المناقشة الشككية	395	24
	المساواة بين الجنسين	280	17
	المجموع	1646	100
أسباب رفض السماح للزوجة بمناقشة قضايا الأسرة	اللجودى	198	12
	ضعف الرأي	181	11
	الثقة في قرارات الزوج	527	32
	سبب المشاكل والمصائب	280	17
	الإساءة لمركز الزوج	461	28
	المجموع	1646	100
وجود سلطة ذكورية في الأسرة	نعم	1136	69
	لا	379	23
	أحيانا	132	8
	المجموع	1646	100
طبيعة السلطة الذكورية	ديمقراطية	560	34
	ديكتاتورية	560	34
	مزاجية	379	23
	المجموع	1646	100
أسباب تراجع الهيمنة الذكورية	خروج المرأة للعمل	790	48
	الوعي النسائي	395	24
	الاستقلال المادي للمرأة	280	17
	حقوق الإنسان	181	11
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

¹⁶⁰ - إميل دوركايم، التربية الأخلاقية، ترجمة السيد محمد بدوي، المركز القومي للترجمة، 2015، ص 98.

(2) التدبير الأسري بالوسط القروي: تجاوز التقسيم الجنسي للأدوار

يرتبط إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية والمسؤوليات العائلية في الأسر القروية بإقليم شيشاوة، بتأثير تعميم خدمات التعليم، ومنح المرأة حق التحصيل العلمي، وبروز أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والأسرية، وتحول المراكز التقليدية للرجل والمرأة داخل وخارج الأسر القروية، فأصبح الرجل ملزماً بالقيام ببعض الأعمال النسائية، كتنظيف مرافق البيت، ورعاية الأبناء، والاهتمام بحاجياتهم المختلفة في الغذاء والملبس والعلاج، وانتقلت المرأة إلى تحمل بعض مسؤوليات الرجل، كالعمل خارج البيت، وسحب الأموال من المؤسسات البنكية، وشراء لوازم البيت، وإقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين. فتحول الأدوار العائلية بين الزوجين، تتجاوز ما سماه فوزي بوخريص بالتقسيم¹⁶¹ الجنسي للعمل، والذي لا يعتمد معياري الجنس والأعراف في توزيعها، بل بوظف معايير أخرى أساسية كحقوق الإنسان، والثورة التكنولوجية والثراء المعرفي.

(1-2) القرار الأسري بالوسط القروي: من الارتباط بالجنس إلى الارتباط بمفهوم النوع

تظهر معطيات الجدول رقم 17، أن نسبة 63% من الأسر القروية تعرف هيمنة الذكور على اتخاذ القرارات العائلية مقابل نسبة 37% للأسر القروية التي تمكن النساء من المشاركة في اتخاذ هذه القرارات، وهو ما يمثل تحول نوعي في الانتقال التدريجي لبناء الأسري والاجتماعي من الارتباط بالجنس كأساس له إلى الارتباط بمفهوم النوع كعلاقة اجتماعية منفتحة على كل شيء، ومستوعبة للجميع، وموزعة لبنية العلاقة الأسرية بشكل عادل بين الجنسين، ومقلصة لتأثير الهيمنة الذكورية على كيفية اتخاذ القرار، وتحرير هذا الأخير من قبضة الاستناد إلى المعيار الجنسي والبيولوجي في توزيع السلط بين الرجل والمرأة¹⁶². وتربط الأسر القروية التي تقر بدور المرأة في مناقشة قراراتها واهتماماتها ومشاكلها بأهمية استشارة الزوجة بنسبة 25%، والاعتراف بحقوقها في المشاركة في كل ما يهم الأسر القروية بنسبة 11%، والميل نحو تحميل المرأة كامل مسؤوليتها اتجاه زوجها وأبنائها بنسبة 23%، بينما تمثل باقي الأسباب المختلفة نسبة 41%. وتمثل هذه المبررات، إشارة على اختيار الأسر القروية التخلص التدريجي من النطاق التقليدي الذي يؤسس البناء الاجتماعي على أساس الاختلافات الجنسية والثقافية الموروثة، ويعمل على زعزعة الاحتكار

¹⁶¹ - بوخريص فوزي، " حصيلة السوسيولوجيا بالمغرب وسؤال النوع: رصد لأهم التحولات «في السوسيولوجيا المغربية المعاصرة، دراسات نظرية وميدانية، تنسيق يمينة ميري ومحمد عبد الخلق، مختبر العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2019، ص 54.

¹⁶² - Christine Guionnet et Erik Neveu, Féminin/Masculin, sociologie du genre, Paris, Armand Colin, 2004, p. 355.

الذكوري للسلطة والقرار في الأسر القروية، وتمكين أفرادها من التفاعل الإيجابي مع نتائج مجهودات تحسين وضعية المرأة القروية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وحقوقيا، والارتقاء بدورها المحوري في بناء العلاقات الاجتماعية والعائلية، وتدير الشؤون الأسرية. هذا التفاعل أفرز تغيير الصورة النمطية للمرأة القروية في المخيلة الذهنية القروية، كمجرد كائن من الدرجة الثانية، دورها الإنجاب وخدمة الزوج، وحرمتها رهينة الطاعة الواجبة باسم التقاليد والعادات، والخضوع للوصاية الدائمة من ولاية الأب إلى ولاية الزوج.

توضح معطيات الجدول رقم 17، أن الأسر القروية الراضية لمشاركة الزوجة في مناقشة القرارات الأسرية، تبرر هذا الرفض بتمسك الزوج بالثقة الذاتية بنسبة 32%، واعتبار السماح للزوجة بالمناقشة والمشاركة تطاول وإساءة لمكانة الزوج بنسبة 28%، ووصف المرأة بالكائن غير المكتمل بنسبة 23%، واعتبار كل مبادرة تسمح للمرأة بمناقشة أمور العائلة سبب للتفكك العائلي بنسبة 17%. ويمثل رفض فئة من القرويين للمشاركة النسائية في اتخاذ القرارات الأسرية سبب لاستمرار التضييق على فعالية المرأة القروية، وتأجيج الصراع بين الجنسين الذي بدأ بموقف الصمت من طرف النساء، ليمر في مرحلة مواءمة نحو تبني شكل الصراع الخفي بين الزوجين، ليصبح اليوم صراعا علنيا في المجتمع القروي. ويفسر هذا الانتقال التدريجي في أنواع الصراع القائم حول حق المرأة القروية في التدبير الجماعي لشؤون العائلة، بالتحويلات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي من جهة، ومن جهة ثانية بما سماه إجلال إسماعيل حلبي¹⁶³ بالنظام الاجتماعي الذي يتأسس على استغلال بنية العلاقات الشخصية المتبادلة، وفق سيرورة اجتماعية وثقافية، تؤجج الصراع بفعل تعارض المصالح بين الجنسين، وتناقض مواقعهما الاجتماعية، وتغيب الطرف الآخر في حل مشكلاتهما. غير أن ما يميز الحياة الاجتماعية القروية، تجاوز التقسيم الجنسي للأدوار وتنشيط المشاركة النسائية في التدبير الأسري حينما يتعلق الأمر بالمرأة القروية المسنة التي تتمتع بنوع "من الاستقلال الذاتي القائم على التصرف بحرية والاختلاط الجنسي دون تردد، بل تتحول في جل الأحيان إلى سيدة البيت، تذهب إلى الأسواق، تقوم بالزيارات، تستقبل الضيوف، تتحكم في تسيير شؤون البيت الداخلية والخارجية"¹⁶⁴.

¹⁶³- إجلال إسماعيل حلبي، الأسرة العربية: النظرية والتطبيق، منشورات مكتبة الأجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1997، ص 197.

¹⁶⁴- إدريس مقبوب، "المجال الاجتماعي للمرأة القروية وأثره على بنية العائلة"، سوسيولوجيا المجتمع العربي، تنسيق محمد الدويش، منشورات فكر- دراسات وأبحاث، الرباط، 2015،

(2-2) التمييز الجنسي والذهنية الذكورية: مبررات لرفض النقد والحوار والمشاركة النسائية

توظف الأسر القروية العلاقات العائلية لتعزيز التماسك بين أفرادها، وضمان إيصالهم إلى مرحلة التكامل والاستقلال والنضج، والرفع من درجة تكيفهم مع الوضعيات التي تواجههم في الحياة اليومية. وبما أن النظام القبلي القائم يسيطر على الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية في العالم القروي، فإن التراتبية العائلية الموروثة، تعزز هيمنة الثقافة الذكورية على أسس ومقومات البناء الاجتماعي العائلي، وتبرر الأفعال التي تكرس أفضلية الذكور، وتسمح باستبعاد المرأة واضطهادها، وتقليل وجودها الاجتماعي والحقوق. وبالعودة للمعطيات الواردة في الجدول رقم 17، فاستمرار التمييز الجنسي في الأسر القروية نتيجة مباشرة للذهنية الذكورية التي ترفض النقد والحوار والمشاركة النسائية، وتعاقب الخارجين عن النظام الأبوي، الشيء الذي يرفع من نسبة خضوع الأسر القروية للهيمنة الذكورية بنسبة 69% مقابل تراجعها لدى 23% من الأسر القروية. ويعود سبب استمرار الهيمنة الذكورية بالمناطق القروية الجبلية إلى الثقافة القروية الموروثة المنحازة للعقلية الأبوية، والمتحكمة في مسار القرارات الاجتماعية، والموجهة لمجالات ومستويات بناء وتشكيل الحياة الاقتصادية السياسية والثقافية بالمجتمع القروي¹⁶⁵. وعلى عكس المناطق الجبلية، تتعدد العوامل الواقفة وراء تراجع هيمنة السلطة الذكورية في المناطق المنبسطة لتشمل خروج المرأة للعمل بنسبة 48%، وارتفاع الوعي النسائي بنسبة 25%، وحصول فئات واسعة منهم على الاستقلال المادي بنسبة 17%، والتفاعل الإيجابي للسكان القروية مع مفاهيم ثقافة حقوق الإنسان التي تخص المرأة بنسبة 10%. ويفسر هذا التباين المسجل بين المناطق الجبلية والمنبسطة بالاعتقاد الراسخ في الثقافة القروية بخصوص تفوق الرجل على المرأة، وتسخير كل القيم الثقافية والبنى المادية بالوسط القروي لتنفيذ القرارات التي يتخذها الذكور، وطمس شخصية المرأة، وتبخيس دورها الاجتماعي، وتدعيم الاضطهاد الأبوي لها باسم النظم العرفية والتأويلات الدينية، وتوسيع نطاق الاستلاب ليشمل الفتيات. فمعظم الأسر القروية، تؤمن بأن "كل ما هو إيجابي يقرن بالرجل، وما هو سلبى تكون المرأة منشأه"¹⁶⁶، الشيء الذي يعني أن القيم كمظهر أساسي للحياة الاجتماعية بالوسط القروي لم تتغير كثيرا، إذ ما يزال

¹⁶⁵ - حمودي عبد الله، مصير المجتمع المغربي: رؤية أنثروبولوجيا لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف، دفاتر وجهة نظر، الرباط 2004؛ ص 18.

¹⁶⁶ - ادريس بن سعيد، نقلا عن عبد الرحيم العطري، نفس المرجع، ص 98.

القرويون يحافظون على مضمونها الاجتماعي والثقافي، خصوصا ما يدعم منها السلطة المطلقة للرجل في تدبير شؤون عائلته، واتخاذ القرارات الهامة التي تتعلق بحياته وحياة أعضاء أسرته، الزوجة والأطفال، وبعض الأقارب أحيانا¹⁶⁷. تتسم المبادئ والمفاهيم الراسخة في البنية الاجتماعية، والتي تحكم الواقع الإنساني والاجتماعي للقرويين بالعمومية وقوة التأثير، يجعلها تنتج ممارسات ومواقف تقليدية، وتكرس أدوارا نمطية محافظة في صفوف الأسر القروية، وتعزز تبعية المرأة القروية في المجتمع القروي، وتعزز أشكال الاضطهاد والاستغلال لقوة العمل النسائية، وتؤكد أن استمرار العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة بين الجنسين كامن في اللاوعي الجماعي الذي يتغذى من العادات والتقاليد والأعراف التي تكرر التمييز بينهما. الشيء يؤكد وجود علاقة وطيدة بين الثقافة المهيمنة والمؤثرة في ممارسات الناس وفي تعاملهم اليومي، وبين جمود وضعية الأسر القروية ومعاناتها من الانغلاق والتسلط الذكوري الواقع عليها، واكتفائها باتخاذ مواقف تبريرية لها الجمود والانغلاق¹⁶⁸.

3-2) المجتمع القروي بإقليم شيشاوة: انبعاث الأسرة الأميسية

بدأت الأسر القروية تتخلص تدريجيا من هيمنة النظام الأبوي كأساس الانتساب العائلي والقبلي في مختلف المناطق القروية بإقليم شيشاوة، ويفسر هذا التحول بتقلص تأثير الهيمنة الذكورية، وانحسار القيم والأعراف التي تلحق نسبة الزوجة والأبناء إلى نسب وأصل الأب، وتراجع الاعتقاد المجتمعي الذي يقوي خضوع الحياة الاجتماعية للنظام الأسري الذكوري. هذا التغير النوعي مكن الأسر القروية من توسيع نطاق الاعتراف المجتمعي بالنسب كحق الأم، والقبول بوجود نظام أسري منسوب للأم، يتأسس على القيم الأنثوية عوض القيم الذكورية، وسلطة الأم بدل سلطة الأب. ففي المناطق الجبلية بسكساوة ودمسيرة، ألفت الأسر القروية استعمال ابن أو بنت فلانة، رغم وجود الأب، ويؤكد هذا الاستعمال الحضور القوي للأمومة في حياة الأبناء أكثر من حضور الأبوة، وتأثيرها الكبير في سلوكات الأفراد ومواقفهم اتجاه الذات والغير، وفعاليتها الاجتماعية والاقتصادية في تقليص حدة التمييز بين النظامين الأبوي والأميسي¹⁶⁹ في المجتمع القروي. وبسبب تأثير هذه الظاهرة الجديدة، يدرك القرويون تباين التدبير بين الأسر القروية المنسوبة للأب والأسر القروية المنسوبة للأم، الأولى تحيا وتشتغل وفق المنظور الذكوري المهيمن الذي يجسده الأب أو

¹⁶⁷ - التير مصطفى عمر، مرجع سابق، ص 192.

¹⁶⁸ - العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 107.

¹⁶⁹ - السواح فراس، لغز عشتار الألوهة المؤنثة وأصل الدين والأسطورة، نيقوسيا، قبرص، ط2، سومر للدراسات والنشر، 1986، ص 185.

الزوج، بينما الثانية تستفيد من فعالية الأم في أداء وظائفها، وتنشئة أفراد الأسرة على مقومات وصفات الإنسان الأساسية، وحماية وحدة الأسرة القروية، وتمكين كل فرد من التواجد داخل الأسرة بصفته عضوا اجتماعيا، وليس فقط بوصفته فردا بيولوجيا. فالأسر القروية المنسوبة للأم وحدات تنظيمية تتفاعل مع الثقافة الاجتماعية الجديدة، التي تمنح السلطة للأم في تلقين الفرد السلوكات الاجتماعية المقبولة، وتعليمه كيفية التفاعل الإيجابي مع الأفراد والجماعات والعادات والتقاليد، وبقية النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع القروي. فهذا النمط من الأسر القروية تحتل فيه الأم رأس العائلة، بينما يؤدي الأب دورًا أقل في رعاية الأبناء، والاهتمام بشؤونهم اليومية. وتستفيد الأسر القروية المنسوبة للأم من اختلاف مستويات الحضور اليومي للوالدين في حياة الأفراد، بين حضور دائم وفعال ومؤثر في حياة الأطفال بالنسبة للأم، وحضور متقطع وغير مؤثر في حياتهم بالنسبة للأب. وتتميز الأسر القروية المنسوبة للأم بمنح السلطة المطلقة للمرأة في تسيير وتدبير القضايا العائلية، وإلزام الزوج بالاستقرار مع أهل زوجته. هذه الامتيازات التي ظفرت بها المرأة في الأسر القروية المنسوبة للأم، حولتها إلى السيّدة، والحاكمة، وصاحبة القرار، الطيبة، المدبرة، المالكة، المعلمة الأولى، والحكيمة لماض وحاضر ومستقبل البنية الأسرية¹⁷⁰.

٧. العلاقة العائلية والاجتماعية بين الآباء والأبناء في الأسر القروية بإقليم شيشاوة

تواكب الأسر القروية بإقليم شيشاوة تطور المجتمع القروي في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية والثقافية، من خلال تغير شكلها ونظامها وبنيتها، وتحولها إلى أصغر وحدة اجتماعية موجودة الآن في المجتمع القروي. ويعكس هذا التحول عمق التحولات الاجتماعية، وأثرها في نقل الأسر القروية من تركيبها الأولية الممتدة التي تضم الجد والجدة والأبناء والأحفاد إلى بنيتها النووية التي تقتصر العضوية فيها على الآباء والأبناء فقط، الشيء الذي أثر على تغيير المفهوم القروي للإنجاب الذي تحول من اعتبار الأطفال مصدرا للرزق، وتأمينا لتقاعد الشيخوخة إلى اعتبار الأبناء تجربة حياتية لتنزيل الإرادة الشخصية للأب، وتقوية المكانة الاجتماعي والانتماء العائلي. هذا التحول ساهم في تغيير نظرة القرويين لبناتهم، وللأسس المعتمدة في تربيتهم، وإعدادهن للحياة الفردية والجماعية، وتمكينهن من اكتساب المهارات والقدرات اللازمة للاندماج في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الجدول رقم 18: توزيع الأسر القروية حسب طبيعة وبنية العلاقة العائلية والاجتماعية بين الآباء والأبناء

¹⁷⁰ - فريدريك أنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، موسكو، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم، 1965.

المتغير	الصنف	العدد	%
تعامل الأسرة مع السلوكات الصادرة عن الأبناء	اللوم	247	15
	التعاطف	280	17
	الحوار	741	45
	العقاب	181	11
	الطرد	115	7
	اللامبالاة	82	5
	المجموع	1646	100
تعامل الأبناء مع قرارات الوالدين	الطاعة والانصياع	938	57
	الهروب من المنزل	148	9
	الاعتداء والسب والشتيم	99	6
	معاقرة الخمر وتناول المخدرات	181	11
	تخريب ممتلكات الأسرة	66	4
	السرقه	214	13
	المجموع	1646	100
السماح بمشاركة الأبناء في اتخاذ القرارات الأسرية	دائما	1169	71
	أحيانا	313	19
	المجموع	1646	100
أسباب السماح بمشاركة الأبناء في اتخاذ القرارات الأسرية	تحرير الأبناء من التبعية والطاعة	412	25
	تعويد الأبناء على الاعتماد على الذات	790	48
	نهج الاعتدال بين الطاعة والاستقلالية	362	22
	اعتبار الأبناء قوة اقتراحية	82	5
	المجموع	1646	100
أسباب رفض مشاركة الأبناء في اتخاذ القرارات الأسرية	قلة احترام	691	42
	سوء خلق؛ وتربية	198	12
	عصيان وتمرد	477	29
	خرق للتقاليد	280	17
	المجموع	1646	100
النموذج المعتمد من طرف الشباب في بناء حياتهم	نموذج من داخل الأسرة	560	34
	نموذج خارج الأسرة	757	46
	نموذج يزاوج بين الأصالة والمعاصرة	329	20
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

1) تقويم سلوكات الأبناء في الأسر القروية: التمييز بين الجنسين

انتقل تعامل الأسر القروية مع أفعال وسلوكات الأبناء من الزجر والعقاب والعنف والحرمان من الحريات الشخصية والحقوق الواجبة إلى تبني الأساليب الحضارية، والتخلي عن الطرق القديمة والتقليدية، وهو ما أضفى نوع من الإيجابية على بنية العلاقات بين الآباء والأبناء. فمعطيات الجدول رقم 18، تبين أن نسبة 85% من الأسر القروية، تتفادى لوم أبنائها الذكور على الأفعال الصادرة عنهم مقابل نسبة 32% للإناث. بينما تلجأ نسبة 45% من الأسر

القروية إلى الحوار مع الذكور لحل المشكلات العائلية مقابل نسبة 20% للإناث. وتمثل الأسر القروية التي تستعمل العقاب البدني أو المعنوي لتقويم سلوكات الذكور نسبة 20% للذكور مقابل 55% للإناث. وتتعامل نسبة 5% من الأسر القروية باللامبالاة مع تصرفات أبنائها من الجنسين. ويفسر هذا التباين في تعامل الأسر القروية مع سلوكات الأبناء بطبيعة الوظائف والعلاقات الأسرية التي ترفع من مكانة الرجل في العائلة، وتنسب كل الإنجازات الأسرية له بمفرده، وربط مشاكل الحياة الأسرية بالمرأة، وتحميلها مسؤولية انهيار رباط الزواج، والحط من قيمة وشرف العائلة في المجتمع، لأن الرجل هو الوحيد الذي يغار على أسرته، ويسخر كل إمكانياته لخدمتها، والدفاع عن كيانها، الشيء الذي يبرر تخصيص الذكور في الأسرة يميز الحرية المطلقة وعدم المحاسبة¹⁷¹.

تبرز معطيات الجدول رقم 18، أن فئات مهمة من الآباء يعتبرون السلوكات الصادرة عن بناتهم مسيئة لثقافة وشرف الأسر القروية، لهذا تختلف الطرق التي يواجهون بها هذه التصرفات والأفعال، فنسبة 17% من الآباء، يتسامحون مع السلوكات الصادرة عن الإناث، ويستخدمون الحوار والاحتضان والتعاطف لحل المشكلات، مقابل 83% من الآباء الذين يوظفون أساليب العقاب والتعنيف للحد من هذه التصرفات، وتحميل البنت مسؤولية أفعالها. وهو ما يفسر تزايد نسب الاستعمال الكبير لأساليب العقاب والعنف والترهيب تجاه النساء، والتي تتقف إلى درجة كبيرة مع نتائج البحث الوطني حول العنف ضد النساء لسنة 2019، المنجز من المندوبية السامية للتخطيط، والذي بين أن نسبة 33,2% من النساء القرويات يتعرضن لشتى أنواع العنف المادي والمعنوي جزاء على السلوكات الصادرة عنهن. كما سجلت الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و2020، تسجيل ارتفاع بما يقارب الثلث في عدد الشكايات التي تقدمت بها النساء القرويات أمام المحكمة الابتدائية بامنتانوت.

الجدول رقم 19: توزيع شكايات استعمال العنف ضد النساء بالوسط القروي بإقليم شيشاوة

السنة	الشكايات المسجلة	المتابعات	التحقيق الإحصائي	الموجبة للإختصاص	المنجز فيها الصلح	المحفوظة	إتمام البحث
2019	463	70		06	06	335	50
2020	624	76	02	40	07	332	177

المصدر: خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بامنتانوت لسنة 2020

يأخذ العنف المسلط على المرأة القروية أبعادا متعددة، حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العنف اللفظي أو التصرفات والحركات غير اللائقة بنسبة تبلغ 63% مقابل التحرش الجنسي في الأماكن العمومية بنسبة

¹⁷¹ - طقوش محمد سهيل، تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص. 89.

61%. كما أن العنف المنزلي هو الأكثر انتشاراً في الوسط القروي بنسبة تتجاوز 50%، وانتقاله ليعم الأماكن العمومية ومواقع التواصل الاجتماعي وأماكن العمل. ورغم التمييز الذي تتعامل به الأسر القروية مع التصرفات والأخطاء الصادرة عن الجنسين، فإن طبيعة الأخطاء التي تصفها الأسر القروية بالجسيمة، وتستوجب العقاب، تشمل العلاقات الجنسية غير الشرعية، والحمل بدون زواج، والهروب من البيت، والسرقعة، والخديعة والكذب، والتدخين، وتناول المخدرات، ومعاقرة الخمر، والعنف ضد الأصول، ومخالطة أقران السوء. ولحد من انتشار هذه السلوكات المرفوضة في المجتمع القروي، تختلف أشكال العقاب الذي تلجأ إليه الأسر القروية لتعديل سلوكات الإناث بالمقارنة مع الذكور، حيث توظف نسبة 32% من الأسر القروية العقاب النفسي والإهانة، والنقد، والإهمال والهجر، مقابل استعمال 27% من الأسر القروية للعقاب اللفظي والسب والشتم، والتهكم والسخرية والقذف والطعن بالشرف. بينما تلجأ 23% من الأسر القروية للعقاب الجسدي والضرب باليد والدفع والرمي بالأشياء الصلبة والخنق. وتفضل نسبة 17% من الأسر القروية العقاب الاقتصادي والحرمان من النفقة والتعليم والسفر والإرث لتقويم أفعال الإناث¹⁷². نستنتج من تحليل المعطيات السابقة، أن الأسر القروية تعتقد أن تصرفات الإناث مسيئة لمكانة وشرف العائلة، لكن هذا الاعتقاد يختلف حسب المناطق تبعاً لعوامل البعد أو القرب من المراكز الحضرية، والمستوى التعليمي والثقافي، والانتماء الاجتماعي والاقتصادي. ففي المناطق القروية والجبلية بسكساوة ودمسيرة وامتوكة وامزوضة، تختار الأسر القروية مراقبة تصرفات الفتاة منذ سنواتها الأولى، وتعدّها للقبول بالمستوى المعيشي من الدرجة الثانية، وجعلها ترى الرجل المسؤول عن تأمين السكن والملبس والمصاريف لها كبنت وكزوجة.

(2) علاقة الشباب بالقرارات الأسرية: من الالتزام الثقافي إلى التمرد العائلي

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم 18، أن تعامل الأبناء مع قرارات الوالدين يتناسب مع القيم القروية السائدة بإقليم شيشاوة، فنسبة 57% من الأبناء يلتزمون بمواقف الطاعة والاحترام تجاه قرارات آبائهم، مقابل اختيار نسبة 9% من الأبناء الهروب ومغادرة المنزل. بينما يمثل الاعتداء على الأصول، وتبادل عبارات الشب والشتم معهم نسبة 6%، والانحراف وتعاطي المخدرات ومعاقرة الخمر نسبة 12%، واللجوء إلى تخريب ممتلكات البيت نسبة 4%، وسرقعة محتوياته نسبة 13%. وتبرز هذه المعطيات طبيعة علاقة الأبناء بقرارات الوالدين، وتحولها إلى مجال

¹⁷² - المحروس هناء، المرأة ضحية العنف الأسري، صحيفة أخبار الخليج، العدد 11232، دجنبر 2008، ص 153.

أساسي لبروز عمق التحولات الاجتماعية والتفاعلية التي عرفتها الأسر القروية في العقود الأخيرة، وفضاء اجتماعي جديد مغاير قوامه الصراع والاختلاف بين الأجيال. ويفسر تحول مواقف الأبناء من الالتزام الثقافي إلى التمرد العائلي في التعامل مع القرارات الأسرية بالوجود المزدوج للأبناء، بين وضع اجتماعي محافظ، يقتضي الطاعة وتنفيذ كل ما يصدر عن آبائهم، ووضع اجتماعي جديد مضمونه التمرد على القرارات الأسرية. وبين الوضعين المتناقضين، يعيش الأبناء قلقا وجوديا واجتماعيا بسبب عدم قدرتهم على التوفيق بين ضرورة الخضوع لضغط ورقابة التقاليد الموروثة، والانسياق وراء إغراءات الحياة الاجتماعية المعاصرة، ومحاولة استلهاهم النموذج الحضري في العيش، والذي يصطدم بتمسك المجتمع القروي بتقاليده وعاداته ومعتقداته، ولعل موقف القرويين من مسألة الزواج خارج نسق الأقارب خير دليل¹⁷³ على نشوء العلاقة المتوترة بين الأبناء وآبائهم حول الاحتكام للمعتقدات والأعراف والتقاليد، التي تفرض الطاعة والخضوع، واعتماد معايير السن والجنس في توزيع السلطة الأسرية. وقد سبق للمختار شفيق الحديث عن مجتمع الشباب داخل مجتمع القرية، حينما أكد أن السبب الكامن وراء هذه الازدواجية في المجتمع القروي، رغبة الجيل الحالي للتخلص من كل القيم الموروثة، والتي تحد من الحرية والاستقلالية، وتعيق خلق نسق ثقافي شبابي مضاد لنسق الشيوخ، له قيمه، وقواعده، ومواقفه، تتعارض مع ما يدافع عنه الشيوخ إلى حد الاصطدام والصراع¹⁷⁴. فهذه الوضعية المحافظة تؤكد وجود ارتباط وجداني بين الوالدين وأبنائهم، يصعب معه الحديث عن أي انفصال بينهما، إلا أن الاستغلال السلبي لهذا الارتباط من طرف بعض الآباء سبب رئيسي في اختيار الأبناء التمرد على قرارات الأسر القروية التي لا توافق مصالحهم.

يتضح من خلال تحليل معطيات الجدول رقم 18، أن نسبة 90% من الأسر القروية تهمش مكانة المرأة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية مقابل تعزيز حق الذكور في المشاركة في المناقشات العائلية واتخاذ القرارات الأسرية. كما أن نسبة 71% من الأسر القروية تسمح لأبنائها الذكور بالتعبير عن آرائهم حول حاضر ومستقبل الأسرة مقابل نسبة 29% للإناث. ويفسر هذا الاختلاف بين الجنسين بالتمثلات الاجتماعية والثقافية القروية السائدة التي تمنح الأفضلية للرجل، واختزال دور المرأة في الزواج والإنجاب. بينما ترتبط أسباب السماح للأبناء بالمشاركة في المناقشات العائلية برغبة الآباء تعويد أبنائهم على سلوكيات التبعية والطاعة بنسبة 25%، وتربيتهم على الاعتماد على

¹⁷³ - مأمون طربية، مرجع سابق، ص 198.

¹⁷⁴ - شفيق المختار، الشباب والتغير الاجتماعي، مطبعة الأمنية، الرباط، 2002، ص 125.

الذات بنسبة 48%، وتجسيد الاعتدال بين الطاعة والاستقلالية بنسبة 22%، واعتبار الأبناء قوة اقتراحية بنسبة 05%. فارتفاع مستويات السماح للأبناء بالمشاركة في اتخاذ القرار العائلي، يؤكد إيمان فئات واسعة من القرويين بأهمية الشباب في تحديد حاضر ومستقبل الأسر القروية، والاعتراف بحقهم في مناقشة مختلف القضايا العائلية، وإرساء الحوار الجماعي بين جميع أفراد العائلة. واستفاد هذا التحول الذي طرأ على علاقة الأبناء آبائهم من تراجع السلطة الأبوية، وتحديث الثقافة التقليدية السائدة. وعلى العكس من ذلك، تبرر الأسر القروية الرفض بكون مشاركة أبنائهم في المناقشات العائلية يخل بالاحترام الواجب للوالدين بنسبة 42%، ويعتبر سوء خلق وتربية بنسبة 12%، وينفي العصيان والتمرد بنسبة 17%. وتقف هذه المبررات وراء تأجيج الصراع بين الأجيال، بين كبار السن المتمسكين بنمط العيش الموروث، والمدافعين عن التراتبية الاجتماعية التقليدية في العلاقة بين الآباء والأبناء، والتي تعتبر الابن امتدادا اجتماعيا، وقوة اقتصادية، وبنية ثقافية ناطقة باسم الأسر القروية، وجيل الشباب المنادي بالثورة والتمرد على قيود التنشئة الاجتماعية المفروضة على الأبناء باسم التقاليد والثقافية والقيم، والسير نحو تبني الفردانية والأنانية والاستقلالية والتحرر.

3) الشباب القروي بإقليم شيشاوة: البحث عن نموذج الحياة الشخصية خارج النطاق العائلي

يرفض الشباب القروي بإقليم شيشاوة اعتماد نموذج حياة آبائهم في بناء شخصياتهم، والتقليص من تأثير السلطة الأبوية على اتخاذ قراراتهم. ويجسد هذا التحول بحث الشباب القروي عن النموذج الخاص الذي يمكن الاقتداء به في الحياة الشخصية والاجتماعية بعيدا عن المجال العائلي. فكما تبرز معطيات في الجدول رقم 18، فإن نسبة 46% من الشباب القروي يرفضون السير على نهج آبائهم وأجدادهم في بناء حياتهم الاجتماعية والشخصية، مقابل استمرار 34% منهم باتخاذ أصولهم قدوة في الحياة. بينما تختار نسبة 20% من الشباب القروي خيار الاعتدال والتوسط بين نموذج مستمد من داخل الأسرة كأصل، والاستعانة بنموذج ثان من خارج الوسط العائلي. هذه المعطيات تؤكد أن الشباب القروي مهووس اليوم بالبحث بين المشاهير والشخصيات البارزة في المجتمع لا تخاذها كنماذج اجتماعية لبناء حياتهم الشخصية بعيدا عن التأثير الذي يمارسه الآباء عليهم. وتعزز وسائل الإعلام والأفلام السينمائية، والقصص التي يتم ترويجهما على وسائل التواصل الاجتماعي هذا التوجه لدى الشباب القروي، والذي يرفض كل ما يمكن أن يقف بينه وبين الاقتداء بهذه النماذج الاجتماعية، بدء بالصورة النمطية للأب، ومرورا بمهنته

وموقفه، ووصولاً إلى غايته في الحياة¹⁷⁵. فاختلاف المواقف بين الأبناء وآبائهم حول قيمة وطبيعة النموذج المعتمد في بناء الحياة الاجتماعية بالوسط القروي، يبرر الاستعمال الواسع لمفهوم "الفراق" في العلاقات الاجتماعية والأسرية، والذي يحيل على ابتعاد الأبناء عن مقومات التماسك الاجتماعي والأسري التقليدي، واختيار مواقف الاستقلالية والحرية والتمرد على القرارات الأسرية، وتهميش أوامر السلطة الأبوية، الشيء الذي يجعل بعض الأسر القروية مجبرة على اللجوء إلى العقاب المادي والمعنوي، للحد من تأثيرها. هذا التحول الطارئ في علاقة الآباء بأبنائهم، بينما تبدي باقي الأسر القروية مرونة اتجاه اختيارات أبنائهم، وتشجعهم على انتقاء ما هو إيجابي، وتجنب كل من شأنه أن يضعهم في صدام مباشر مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع القروي¹⁷⁶. هذه المرونة التي تتسم بها مواقف الوالدين نحو أبنائهم، جعلت أغلب الأسر القروية تعرف تغيرات جذرية في بنيتها وخصائصها ومطالبها بفعل تظافر عوامل داخلية وخارجية، وتغير مختلف وظائفها البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وتقلص أبنية العائلة الممتدة، ناهيك عن التغيرات العميقة التي طرأت على مختلف ألوان النشاط والفعالية الاجتماعية التي تشتغل في رحاب الأسر القروية كالمهنية والحميمية والتعاضد الاجتماعي.

VI. ثقافة الزواج بإقليم شيشاوة: مجال للصراع بين الثابت والمتحول

تأثرت ثقافة الزواج بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمغرافية التي يشهدها المجتمع القروي. وباعتبار الزواج أهم نظام اجتماعي، تبنى عليه الحياة الاجتماعية، فمن الطبيعي أن يتأثر بكل ما يعرفه المجتمع من تحولات وتغيرات في شتى المجالات، ففهم¹⁷⁷ باقي التنظيمات الاجتماعية، يستوجب تحليل اتجاهات الزواج والعلاقات العائلية للقرويين، خصوصاً ما يتعلق بالسن عند الزواج الأول، وزواج الأقارب، وتعدد الزوجات، والزواج المبكر، وفرق السن بين الزوجين، والعلاقات العاطفية قبل الزواج، والطلاق. فاستيعاب تغير ثقافة الزواج أساسي لإدراك ماهية الحياة المشتركة، وتتبع أثرها في سعي الشباب القروي الانسلاخ عن الثوابت الأساسية الموروثة في ثقافة الزواج بالقرى، وعلاقة هذا الانسلاخ بالرغبة القروية التي تسكن الشباب القروي في إقامة سكن منفصل عن آباءهم، وتغيير مراسم الزواج التقليدية، وتبني مظاهر التباهي والتعالي بين الأسر القروية.

¹⁷⁵ -A. Belarbi, les attitudes des lycéens et des lycéennes envers la famille, la religion. in jeunesse et changement social. Collectif. CERSS, Tunis, 1984, pp 215/234.

¹⁷⁶ -G. Mendel, Pour décoloniser l'enfant, Unesco , Payot , Paris , 1971, p131.

¹⁷⁷ -Claude Lévi-Strauss, Les Structures élémentaires de la parenté, Paris, PUF, 1949,p 102.

الجدول رقم 20: توزيع الأسر القروية حسب طبيعة وبنية تحولات ثقافة الزواج بالأقارب و طبيعة اختيار الشريك

المتغير	الصفة	العدد	%
اختيار الشريك للأبناء	القرار الشخصي	708	43
	مشاركة مقر العمل	280	17
	وساطة الأقارب	658	40
	المجموع	1646	100
تدخل الوالدين في اختيار الشريك	نعم	1136	69
	لا	510	31
	المجموع	1646	100
تدخل الوالدين في اختيار شريك الأبناء حسب الجنس	الذكور	527	32
	الإناث	790	48
	الجنسين	329	20
	المجموع	1646	100
أسباب تدخل الوالدين في زواج الأبناء	العوامل الثقافية	379	23
	العوامل الاقتصادية	510	31
	العوامل الاجتماعية	477	29
	العوامل الدينية	280	17
	المجموع	1646	100
معدل الزواج بالأقارب	بنت العم	527	32
	بنت العمة	461	28
	بنت الخال	362	22
	بنت الخالة	296	18
	المجموع	1646	100
الموقف من الزواج خارج نطاق الأقارب	نعم	774	47
	لا	872	53
	المجموع	1646	100
رغبة الأبناء في الاستقلال في السكن عن الوالدين	السكن مع الوالدين	708	43
	السكن بجوار الوالدين	461	28
	السكن المستقل	477	29
	المجموع	1646	100
طبيعة مراسم الزواج	طقوس تقليدية	691	42
	طقوس عصرية	461	28
	طقوس مختلطة	329	20
	المجموع	1646	100
العوامل المتحكمة في تنظيم مراسم الزواج	قوانين تنظيمية	675	41
	العادات والتقاليد	872	53
	مكانة و شرف الأسرة	99	6
	المجموع	1646	100
الموقف من تعدد الزوجات	القبول	247	15
	الرفض	1021	62
	الضرورة للإنجاب	379	23
	المجموع	1646	100
الموقف من الزواج المبكر	نعم	1498	91
	لا	148	9
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

1) قرار الزواج في الأسر القروية: من الاختصاص الأسري إلى القرار الشخصي

تبين معطيات الجدول رقم 20، أن اختيار الزوج/الزوجة للأبناء أثناء قرار عائلي، يتم اتخاذه وفق قواعد وشروط معروفة بين الساكنة القروية، حيث أن نسبة 40% من الأسر القروية تعتمد وساطة الأقارب في تزويج أبنائها، مقابل نسبة 43% من الأسر التي تعترف بأهمية القرار الشخصي والحرية الذاتية في اختيار شريك الحياة الزوجية، بينما يساهم التفاوض المشترك بين الآباء والأبناء بنسبة 17% في اختيار الزوج/الزوجة. هذه المعطيات تفسر النسب العالية للمتزوجين فوق سن الخمسين وفق مشيئة عائلاتهم، وتزايد الخلافات بين الأجيال حول صيغ اختيار الشريك، وتأكيد تمسك الأسر القروية بالزواج كقضية عائلية خالصة، لا يجب فصلها عن القيم الثقافية والعادات السائدة. فعلى الرغم من ظهور بعض الزيجات المبنية على الاختيار الحر والقرار الشخصي، وإلغاء العوائق الثقافية والاجتماعية والقانونية التي تجرم التعارف القبلي بين الجنسين الواقعي أو الافتراضي في مناطق انفيضة والسعيدات وادويران وسيدي غانم وايت هادي، فإن الواقع الاجتماعي بمناطق دمسيرة ومتوكة ومزوضة وفالايسن وايت حديوسف وسكساوة، يظهر أن الأسر القروية ما زالت تتدخل في عملية اختيارات أبنائها أثناء الزواج بدء بمحاولات الإقناع، ومرورا بتدخل الأقارب، وانتهاء بإبداء المساعدة أو عدم المساعدة في حالة الاقتراح بمن ترغب فيه الأسر القروية¹⁷⁸. ويعكس هذا التدخل، تأثير النظام القبلي والقروية على مواقف الأسر القروية، ورغبتها في حماية قوة التماسك الداخلي، وتعزيز الروابط الدموية لأفرادها، واعتبار الزواج قرار يتجاوز مصلحة الفرد، ويشكل أداة ووسيلة لتحقيق سياسة القبلية ومطامحها¹⁷⁹. فتحول اختيار الشريك من الاختصاص الأسري إلى القرار الشخصي، يوضح أن الشباب القروي أكثر تحررا من تقاليد الزواج، وأكثر انفتاحا على إقامة علاقات التعارف مع الجنس الآخر قبل الزواج، ويؤمن بأن الزواج يبنى على أساس الالتقاء بين الاثنين بعيدا عن تدخل الآخرين، فليس من المقبول أن تُخطب الفتاة لشاب دون تعارف مسبق، ونفس الأمر بالنسبة للشباب الذي يفضل حاليا البدء بخطوات ما قبل الزواج من المغازلة والمواعدة مرورا بالوعد الكلامي والشكلي (خطوبة) وصولاً إلى عقد الزواج الرسمي (إعلان العلاقة)¹⁸⁰. فرفض الشباب القروي للطرق المعتادة في الزواج التقليدي، يبرز تمسكهم بالحرية والاستقلالية في اختيار شريك الحياة، ويؤكد تأثير التحولات

¹⁷⁸ - عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 301.

¹⁷⁹ - لطيف محماد، الأسرة في مغرب العصر الوسيط، منشورات مؤسسة آفاق، مراكش، 2021، ص 53.

¹⁸⁰ - مأمون طربية، مرجع سابق، ص 44.

الاجتماعية على تغيير مواقف الأسر القروية من الاعتراف المجتمعي بمشروعية الزواج المبني على علاقة الحب والتعارف المسبق بين الذكور والإناث، والإقرار باللقاءات العاطفية بينهما في الفضاءات العمومية، رغم أن هذا الاعتراف بأهمية القرار الشخصي في الزواج، لا يخفي التمييز بين الجنسين بخصوص رؤية كل طرف لمفهوم الحب والتعارف قبل الزواج، فإذا كان الذكور يميلون إلى اعتبار العلاقة العاطفية بين الذكور والإناث، علاقة لا تنتهي دائما بالزواج والاقتران، وتترجح بين الرغبة المؤقتة والالتزام الدائم (الزواج)، فإن الإناث يشعرون بالخوف من العلاقة العاطفية القبلية، والذي يؤكد فشله تجارب سابقة لعلاقات قبلية بين الجنسين بسبب اقتصرها على المتعة، وافتقادها للصدق والثقة¹⁸¹.

تتدخل الأسر القروية في المعايير الواجب توفرها في زوجات أبنائها، والتي تشمل المعيار الديني الذي يشترط الالتزام بالصلاة أساسا، يليه المعيار الاجتماعي الذي يركز على الانتماء الاجتماعي، وأصل النسب، وصغر السن، والمستوى المادي والثقافي والعلمي، ثم المعيار العقلي الذي ينصب على التوافق الفكري، والضبط الانفعالي، والتمييز الشخصي. ثم المعيار الجسدي الذي يهتم بالملامح الجسدية كالشكل واللون والقوام والشعر، والخلو من الأمراض المزمنة، والسلامة من العاهات المستديمة، والاضطرابات النفسية والحركية والعصبية. وأخيرا المعيار العاطفي الذي يخص حقيقة الحب تجاه زوج أو زوجة المستقبل، وذلك عن طريق الانطباع الداخلي الذي يتشكل أثناء فترة التعارف والخطوبة. وكما توضح معطيات الجدول رقم 20، تتفاوت مواقف الشباب القروي من تدخل أسرهم في زواجهم، فنسبة 69% من الشباب القروي توافق على هذا التدخل مقابل رفض 31% منهم لهذا التدخل مهما كان نوعه ومجاله وطرفه. وتبقى الإناث أكثر الأطراف المستهدفة بتدخل الوالدين بنسبة 48% مقابل نسبة 32% للذكور. ويفسر هذا التباين القائم على الجنس بهيمنة التقاليد والقيم التي تعزز السلطة الأبوية، وتقلص الحريات الشخصية للإناث في تقرير المصير، فإذا كان الذكور يتمتعون بالحرية في الزواج، فإن زواج الإناث مسألة اجتماعية، يتقاطع فيها ما هو مثالي بما هو نفعي ومادي¹⁸². هذا الاختلاف المسجل بين الجنسين، يحول الأساس الذي تبنى عليه العلاقات الزوجية إلى مجال للنزاع المجتمعي بين الأجيال، بين جيل كبار السن المحتكر لحق اختيار الشريك لأبنائهم وبناتهم، والرافض لعلاقات الحب بين الرجل والمرأة قبل الزواج، لأنه يلحق العار بالقبيلة والعائلة، وجيل الشباب المدافع على احترام القرار الشخصي والتعارف المسبق والعلاقات العاطفية في اختيار الشريك بعيدا عن الضغوطات الخارجية.

¹⁸¹ - مامون طريبه، نفس المرجع، ص 205.

¹⁸² - Rahma, Bourqia, Choix du conjoint et modèle de famille, Les jeunes et les valeurs religieuses, Op. Cit., P. 80.

يصطدم تنامي نزعة الشباب القروي نحو إقامة الزواج على أساس التوافق القبلي بين الجنسين، بنظام اجتماعي وثقافي يعارض هذا التوجه، ويتمسك بالمعايير التقليدية في بناء الروابط الاجتماعية والزوجية وفق تراتبية اجتماعية وثقافية واقتصادية متجذرة في التاريخ، وسيادة نزعة ذكورية وذهنية أبوية، يخضع بموجبها البعض للبعض الآخر، ويمثلها الأب أو الجد، يمتلك سلطة واسعة على أسرته، ويفرض قوانينها وقراراتها باسم مبدأ الحفاظ على مصالح الأسرة القروية والمجتمع معا، لذلك فهي سلطة فوق الجميع، قراراتها لا تقبل النقاش والنقد والحوار¹⁸³. فكما يبين الجدول رقم 20، أن زواج الأبناء يشكل أبرز مجال لتفعيل السلطة الأبوية لأسباب متعددة، تشمل العوامل الثقافية والقيم والعادات والتقاليد السائدة بنسبة 23%، والعوامل الاقتصادية بنسبة 31%، والعوامل الاجتماعية بنسبة 29%، والعوامل الدينية بنسبة 17%. ويبقى التأثير الكبير الذي تمارسه الأعراف والعادات القبلية على حياة البدويين بصفة عامة، وطقوس الزواج بصفة خاصة¹⁸⁴، العامل الأساسي المحرك لكل تلك الأسباب.

(2) الزواج العائلي بالوسط القروي: من التقديس والواجب إلى الاختيار والرغبة

اختارت الأسر القروية التعايش التدريجي مع انعكاسات تحول الحياة المجتمعية والزوجية بإقليم شيشاوة، وما نتج عنها من تنامي الإقبال على الزواج خارج الأقارب، وأثره في إعادة ترتيب الأدوار العائلية والقبلية، وتجديد العلاقات بين الأبوين والأبناء، وارتفاع نسب عزوف الشباب القروي على الزواج من الأقارب، وتحول الزواج العائلي من وضعية التقديس والواجب إلى وضعية الاختيار والرغبة. وقد استفاد هذا التحول من انخفاض مستويات الزواج المبكر، وتوجه الفتيات نحو التحصيل العملي قبل الزواج، والبحث عن أسباب تحقيق الاستقلال المادي بعيدا عن العائلة، وزيادة الوعي الثقافي في صفوف الشباب القروي. فأهم تحول طرأ على ثقافة الزواج بالوسط القروي في السنوات الأخيرة، كما يبين الجدول رقم 20، رفض الشباب القروي الزواج من الأقارب بالاختيار أو الإجماع بنسبة 28% ينما تتمسك نسبة 72% منهم بالزواج العائلي مقابل 23.4% على الصعيد الوطني، كما أن أكثر من ربع حالات الزواج الموثقة في الوسط القروي، تجمع بينها علاقة القرابة مقابل خمس حالات الزواج في الوسط الحضري. وتصل نسبة هذا النوع من الزواج إلى 51.9% في الأسر الفقيرة مقابل 31% للأسر الغنية. وبالنسبة لنوع الأقارب الذين توافق الأسر القروية على الاقتران بهم، يستحوذ الأقارب من جهة الأب على نسبة 60% مقابل 20.6% على الصعيد الجهوي و7% على الصعيد الوطني،

¹⁸³- شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، ترجمة هشام شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 254.

¹⁸⁴- القادري بوتشيش إبراهيم، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1998، ص، 220.

بينما يمثل الاقتران بالأقارب من جهة الأم نسبة 40% فقط مقابل 5.3% على الصعيد الوطني، كما يمثل الزواج بالأقارب من الدرجة الأولى نسبة 23% مقابل نسبة 11% للأقارب من الدرجة الثانية، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 27% بين الشباب القروي أقل من 19 سنة، وتنخفض إلى نسبة 21.8% للفئات العمرية بين 20 و45 سنة، لتعود للارتفاع من جديد بعد سن الأربعين مسجلة 23.2%. ويسجل الاقتران بالأقارب قبولا لدى الفئات غير المتعلمة بنسبة 26.2% مقابل 14% فقط للفئات المتعلمة. هذه المعطيات تؤكد تأثير الهيمنة الذكورية على استمرار التعلق بالزواج من الأقارب، وتفضيل زواج أبنائها بنات العم والعمة في المقام الأول، والرغبة في حماية ممتلكاتها من الانتقال إلى أسر أخرى، وصيانة الشرف العائلي من المظاهر الاجتماعية التي يمكن أن تسيئ له من جراء بقاء الفتاة دون زواج وسقوطها في مشكلة العنوسة¹⁸⁵. فزواج الأقارب ينتشر في الوسط القروي أكثر من الوسط الحضري، ويرتفع بين النساء الأقل تعليما واللاتي يعشن في الأسر الفقيرة مقارنة بمثيلاتها بين الأكثر تعليما ونساء الأسر الغنية.

تفسر الأسر القروية تمسكها بالزواج من الأقارب بوجود منظومة ثقافية مشتركة تسهل التعايش والتلاحم الأسري، وتحافظ على هوية أفرادها، وتزودهم بالمقومات العائلية لحياتهم المادية والمعنوية، وتحدد لهم الطرق الموروثة في كيفية إشباع مختلف حاجاتهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية والفكرية، وتضع لهم آليات التفاعل والزواج والإنجاب والعمل. ورغم قوة تأثير هذه الثقافة المنظمة للزواج، فإن تصاعد رفض الشباب القروي للزواج من الوسط العائلي، سيوسع من نطاق الصراع بين الأجيال حول مقومات النظام الأسري، ومكانة العادات والتقاليد والقيم والأعراف والمعتقدات، ومقتضيات تبني نتائج التحولات المجتمعية. كما يرسخ مسألة الاقتران بين الشريكين على أساس التعاقد والتفاوض والاتفاق المسبقين، مما يعني انتفاء أواصر الزواج المبني على الألفة والبساطة، والمجرد من المصالح المادية والاجتماعية، والإقبال على ربطه بشيوع الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية التي تشجع إخضاع كل شيء للمنفعة المباشرة والمصلحة المتبادلة، وتبادل الأدوار الاجتماعية، وتبني النماذج الثقافية العصرية.

تبين معطيات الجدول رقم 20، أن إقبال الأسر القروية على الزواج من خارج النسق القرابي يصل إلى نسبة 47% مقابل نسبة 53% للزواج من الشريك المنحدر من ذوي القربى، وتختلف هذه النسب تبعا لمعطيات المجال والسن والمستوى التعليمي والاقتصادي، فزواج الأقارب أكثر انتشارا في الوسط القروي بالمقارنة مع في الوسط الحضري.

¹⁸⁵ -Rahma Bourquia, État pouvoir et société, DAR ATTALIA, Beyroute, 1991, p 79.

ويرتفع بين النساء الأقل تعليما، واللواتي يعشن في الأسر الفقيرة مقارنة بمثيلاتها الأكثر تعليما واثراء¹⁸⁶. هذا التحول يؤكد تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على تغيير ثقافة الزواج ومراسيمها ونظمها ومعاييرها، وزيادة حدة الخلاف بين الآباء والأبناء حول الموقف من الأسرة القروية كبنية تقليدية تتميز بالتمسك، يتكون الكانون الواحد فيها من ثلاث أسر على الأقل، وتخضع لمقومات الزواج العائلي. فقد احتدم هذا الخلاف لحظة انتقال العلاقات العائلية من اعتماد الجماعات القرابية أساسا لها، إلى الارتباط بجماعة الأصدقاء. وما خلفه هذا الانتقال من تنامي الشعور بأن "القرابة ليست محددة للعلاقات الاجتماعية بقدر ما هي محددة في سياق علاقات القوى الاقتصادية والسياسية، إنها ليست معطى خارجيا قائما بذاته، بقدر ما هي إنتاج لممارسات فردية وجماعية"¹⁸⁷، مما يشجع على النزوح نحو الزواج خارج النسق القرابي، وتبني حياة اجتماعية وعائلية جديدة، تخلق قرابة بديلة عن قرابة الدم، وتبني قرابة مغايرة بالزواج من أوساط اجتماعية تتشابه معها في مستواها الاقتصادي والاجتماعي¹⁸⁸، فكا تظهر معطيات الجدول رقم 20، فإن رفض زواج الأقارب، يبرر الخلاف القائم بين الأجيال حول طرق تقوية التضامن العائلي، فنسبة 29% من الشباب القروي يفضل الاستقلال في السكن عن الوالدين بن مقابل استمرار تمسك نسبة 43% منهم بالحياة المشتركة مع الوالدين، بينما تختار نسبة 28% من الشباب القروي السكن بجوار العائلة في إطار خلايا أسرية محيطة بالأسرة الكبرى للوالدين. هذه المعطيات تؤكد قبول الأسر القروية بزواج الأبناء من خارج النسق القرابي، والسماح باستقلالهم في السكن شرط التمسك بالحفاظ على أواصر العلاقة مع عائلاتهم، ورفض كل ما يمكن أن يحدث القطيعة معهم، وتوظيف وسائل أخرى لتقوية العلاقات الاجتماعية والعائلية غير الزواج بالأقارب كالعمل الجماعي والتعاوني، وتقاسم لحظات الحزن والفرح، والمشاركة الاقتصادية. لذلك، فغالبية الشباب القروي المتزوج حديثا، تختار في المرحلة الأولى الإقامة المؤقتة مع عائلة الزوج عوض أسرة الزوجة، قبل الانفصال عنهم في مرحلة ثانية، حينما تسعفهم الظروف الاقتصادية، أو زواج الإخوة الصغار. فالإقامة المشتركة مع الأصول مهيمنة حاليا بالمناطق الجبلية، ومحدوديتها بالمناطق السهلية والمراكز الحضرية. الشيء الذي يؤكد حفاظ الأسر القروية على دورها الريادي في تمكين الأفراد من النسب والانتماء والقرابة والمصاهرة والزواج.

¹⁸⁶ - وزارة الصحة، مرجع سابق، ص 57.

¹⁸⁷ - الهراس المختار، القبيلة والسلطة وتطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب، مطبعة الرسالة، الرباط، بدون سنة النشر، ص 51.

¹⁸⁸ - عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 241.

يرتبط اتساع مجال رفض زواج الأقارب بالوسط القروي بتغير مفهوم الزواج وشروطه، وتغير بنية العلاقات الأسرية والاجتماعية، وتقوية موقع الشباب القروي في المجتمع، واحترام الأسر القروية لرغباتهم واختياراتهم، وتزايد اتجاههم نحو البحث عن الزوجة العاملة والمتعلمة للتخفيف من الارتفاع المطرد في تكاليف العيش اليومي، والتخلي عن بعض المبادئ التقليدية في ثقافة الزواج القروي، وتراجع مستويات الزواج المبكر، واتساع نطاق التعارف القبلي بين الشباب، وازدياد حجم الاقتران بن الأفراد المتقاربين في السن، ودور التثقيف الصحي في التوعية بخطورة الزواج العائلي في انتشار الأمراض الوراثية والتشوهات الخلوية. فتراجع زواج الأقارب رهين عوامل التوزيع الجغرافي والمستوى التعليمي والسن، ففي جماعة انفيضة مثلاً، نجد أن 21 حالة زواج من أصل 95 حالة زواج تم توثيقها برسم سنة 2020، تخص الزواج من الأقارب من الدرجة الأولى من جهة الأب أو الأم بنسبة 18.94%، كما أن مستوى الوعي الثقافي للأسر القروية، يؤثر على مستويات رفض الزواج بالأقارب، فكلما كان المستوى التعليمي والثقافي للفرد عالياً، كلما أتيحت له فرص أكثر للابتعاد عن الزواج من الأقارب بنسبة تتجاوز 47%، والعكس صحيح، حيث تقل أو تنعدم حظوظ هذا الابتعاد. فتظافر عاملي الشباب والتعليم في الحد من الزواج بالأقارب، حصيلة للتغير الذي لحق المنظومة القيمية والثقافية القروية، وتحولاً نوعياً وجوهرياً في بيئة اجتماعية محافظة وملتزمة بعبادات وتقاليد اجتماعية وثقافية متجذرة في التاريخ. فرفض الزواج بالأقارب بالوسط القروي يفسر بالتحول الكبير في موقف الشباب القروي اتجاه الزواج، وسعيهم لتحطيم القيود الثقافية التي تكيل حريتهم في اختياراتهم ومواقفهم، وتخلي الأسر القروية على اعتبار الغرض من الزواج ضمان استمرارية الاسم العائلي، وحماية الإرث من التقسيم، وحفظ ثروتها من التفكك والضياع، وصيانة ممتلكاتها من الانتقال إلى جهات خارجية، وتقوية وجودها الاجتماعي، وإثراء شوكتها الاقتصادية، وتمتين أواصر التلاحم بين أفرادها.

(3) ثقافة الزواج القروي: تراجع الطقوس التقليدية وتبني المراسيم العصرية

يتمسك القرويون بمراسيم الزواج التقليدية كجزء لا يتجزأ من الثقافة القروية الموروثة، ومكون جوهري لهوية أفرادها الاجتماعية، غير أن هذا التمسك لا ينفي تباين طقوس الزواج بين الأسر القروية المنتمية إلى دائرتي امتنانوت وامتوكة المعروفة بأصولها الأمازيغية، والأسر القروية المنحدرة من دائرتي شيشاوة وسيدي المختار المعروفة بجذورها العربية والصحراوية، والأسر القروية القاطنة بدائرة مجاط المشهورة بتمازج التقاليد الأمازيغية والعربية. فكما تؤكد

معطيات بالجدول رقم 20، فإن 42% من الأسر القروية تتمسك بمراسم الزواج التقليدية، مقابل انفتاح نسبة 38% من الأسر القروية على الطقوس العصرية، بينما تختار نسبة 20% من الأسر القروية الجمع بين المراسيم التقليدية والعصرية. وتفسر هيمنة الطقوس التقليدية على مراسم الزواج القروي بتأثير المكونات الجغرافية والمجالية، وتعدد التركيب العرقي للمجتمع القروي، وامتداد الإشعاع الديني والرمزي للزوايا والمدارس العلمية العتيقة، ونشأة ثقافة مجتمعية متعددة، تحتضن الأقطاب الثقافية الكبرى: الثقافة العربية، الثقافة الأمازيغية، والثقافة الصحراوية. وفي المقابل، انعكست التغيرات التي لحقت بالمجتمع القروي انعكست على تحول ثقافة الزواج من الطابع التقليدي إلى النمط العصري في المراكز الحضرية وفي هوامشها، خصوصاً ما يتعلق باختيار الشريك، وحرية اختيار مكان وزمان إقامته، و تعويض الأهل بأصدقاء العمل أو الدوار في تنظيم مراسم الزواج، وتبني مظاهر البذخ في تنظيم العرس رغم ما يخلفه من الديون المتراكمة على الأسر القروية بفعل ارتفاع تكاليف توفير الهدايا الثمينة، وتنفيذ الالتزامات تجاه الوسط الاجتماعي والعائلي، والمنافسة في اقتناء الأزياء والملابس، وإقامة ولائم باذخة على غرار المجتمع الحضري.

تفسر مظاهر تحول الطقوس التقليدية للزواج بإقليم شيشاوة بنوعية الثقافة السائدة، ففي السهول الشمالية لجبال الأطلس الكبير، والتي تقطنها المجموعة القبلية الكبرى أولاد بني السباع ذات الجذور الصحراوية والثقافة العربية، تراجع تعلق الأسر القروية بالطقوس التقليدية المستمدة من الثقافة الصحراوية، كتكليف النساء بمهمة مرافقة أم الشاب الراغب في الزواج للتحقق من صفات الفتاة وأخلاقها بنسبة 16%، وحضور إمام المسجد لمراسم الخطبة لإضفاء البركة والقدسية على هذا الزواج بنسبة 23%، وانفراد الذكور بمناقشة تنظيم العرس وتحديد المهر بنسبة 18%، ومشاركة سكان الدوار في تجهيز مكان إقامة العرس بالمعدات والتجهيزات بنسبة 33%، واستغلال مناسبة العرس لتصفية النزاعات وعقد الصلح بين المتخاصمين بنسبة 21%، وترديد أهانج محلية. المعروفة ب "حمادة"، والتي تشكل رمز الغناء القبلي لأولاد بوالسباع بنسبة 36%، وتقديم أنواع مختلفة من الهدايا كالأواني الفضية، وإثارة الانتباه لقيمة هذه الهدايا كعربون على التزام الزوجة بطاعة زوجها وخدمته بنسبة 19%. أما المنطقة الثانية، فتتمتد لتشمل المناطق الجبلية والهضاب الجنوبية لقبائل انفيضة وسكساوة ودمسيرة وادويران وامزوضة وامتوكة، والتي تعرف انتشار الثقافة الأمازيغية التي تؤثر على طقوس الزواج المعتمدة بهذه المناطق، فقد تخلت الأسر القروية على إقامة العرس يوم الخميس أو الجمعة بنسبة 73%، ومساهمة النساء في الإعداد للعرس من خلال بناء

الفرن الطيني بنسبة 32%، وتنقية القمح بنسبة 81%، وتنظيم مراسيم الحناء الجماعي للعروس وصديقاتها العازبات بنسبة 56%، ورش جزء من دم الذبيحة على باب المنزل تيمنا بالدم الطاهر لبكارة العروس بنسبة 47%، وإقامة عروض للفلكلور المحلي، تشمل رقصة أحواش بامنتانوت، وعود امتوكة، ورقصة تسكيوين بالمناطق الجبلية، وفن الروايس بامزوضة بنسبة 25%، وتنظيم ما يسمى بـ"الغرامة" التي تنتهي بمراسيم "الدخلة" مع بزوغ الفجر بنسبة 29%، واحتفال النساء بما يسمى بـ"الصباح" افتخارا بصون العروس لشرفها بنسبة 43%.

(4) تعدد الزوجات بالوسط القروي : بين الرفض الجماعي وأثر العامل الاقتصادي

تبرز معطيات الجدول رقم 20، أن تعدد الزوجات في الوسط القروي بإقليم شيشاوة، يتسم بعدم الانتشار، إذ تصل نسبة الأسر القروية الراضية له إلى 62% مهما كانت الأسباب الداعية إليه، مقابل موافقة 15% من الأسر القروية عليه حينما تتوفر شروطه المادية والاجتماعية، واختيار نسبة 23% من الأسر القروية ربط التعدد بالضرورة القصوى المتعلقة بالرغبة في الإنجاب. وبالرجوع إلى الأرشيف الوثائقي بالمحكمة الابتدائية لامنتانوت، يمثل تعدد الزوجات نسبة 1.6% من الزيجات بالوسط القروي مقابل 2.2% سنة 2021، وتنخفض هذه النسبة إلى 0.5% في صفوف الشباب القروي الذي لا يتجاوز سنه 24 سنة مقابل 3.1% للفئات العمرية أكثر من 40 سنة، بينما تبلغ هذه النسبة 2.3% في صفوف النساء غير المتعلّمات مقابل 0.5% للحاصلات على مستوى التعليم الثانوي، وعلى عكس باقي المؤشرات المتأثرة بعامل الثروة، فإن نسبة التعدد ترتفع في الأسر القروية الغنية لتسجل 2.2% مقابل 1.7% للأسر القروية الفقيرة. ويفسر انحسار ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع القروي بتأثير القيم الاجتماعية التقليدية الراضية له، وعدم القدرة على الوفاء بالمتطلبات المادية لأكثر من زوجة واحدة، والخوف من المتابعة القانونية في حالة عدم الحصول على موافقة الزوجة الأولى قبل الإقدام على الزواج من زوجة ثانية، وتآزم الأوضاع الاقتصادية بالمجتمع القروي، وارتفاع تكاليف العيش ومحدودية الموارد، ووجود ثقافة مجتمعية محافظة تربط استقرار الحياة الأسرية بتفعيل العلاقات والوظائف والأدوار والمهام والتفاعلات بين الزوجين، والحرص على تكامل في المسؤوليات الأسرية، وتقوية الروابط الزوجية، فالتعدد الزوجات في نظر القرويين عامل تهديد مباشر للعلاقة الزوجية، وتقويض للتلاحم الداخلي للأسر القروية، لا يسمح إلا في حالات قليلة ومعروفة، كعقم المرأة وعدم قدرتها على الإنجاب، أو معاناتها من

أمراض مزمنة. الشيء الذي¹⁸⁹ يؤكد أن التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، زكت الرفض الجماعي للتعدد، وحولت ثقافة الزواج إلى مجال اجتماعي تحكمه ثنائية ثقافية ورمزية، تستمد جذورها من التفاعل الكبير القائم بين سيادة ثقافة اجتماعية محافظة، تستعمل كل الطرق الممكنة والوسائل المتاحة من أجل الحفاظ على مراسم وطقوس الزواج الموروثة من الأجداد، وبين ثقافة جديدة تخضع علاقة الزواج لمتطلبات التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعبرة عن القيم العصرية المناهضة لكل ما هو موروث وقديم داخل المجتمع القروي.

(5) تسوية الخلافات الزوجية في الأسر القروية : هيمنة الوساطة العائلية على التحكيم القضائي

أثرت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مست حياة الأفراد والجماعات بالوسط القروي خلال الخمسين سنة الأخيرة على تراجع التماسك العائلي، وفتور حميمية العلاقات الداخلية للأسر القروية، وارتفاع مستويات القطيعة بين أفرادها. فكما يتضح من الجدول رقم 21، فالتغيرات الوظيفية التي طرأت على العلاقات الزوجية في الأسر القروية، جعلت نسبة 85% من الأزواج يؤكدون أن العلاقة مع زوجاتهم مبنية على المودة والصدقة والاحترام، وأن نسبة 91% من هؤلاء الأزواج، يحافظون على قوة هذه العلاقة مهما كانت الظروف. بينما نسبة 79% من الأسر القروية تعتبر الخلافات التي تقع بين الزوجين عادية وطبيعية مقابل نسبة 21% من الأسر القروية تصنفها كخلافات حادة وغير عادية. وتفسر النسبة المنخفضة للخلافات الحادة بين الزوجين في الأسر القروية بتأثير القيم الثقافية المحافظة، وانتشار الزواج بالأقارب، واستمرار الهيمنة الذكورية، وتغيب صوت المرأة، والخوف من الفضيحة، والدفاع المشترك عن الاستقرار الأسري. لكن هذا الانخفاض، لم يحل دون ظهور أشكال جديدة للخلافات الزوجية كمجالات وحدود الحرية الزوجية للمرأة القروية التي تدرك أهمية الدفاع عن حقوقها الاجتماعية والمادية، وتمتلك الجرأة في التعبير عن طموحاتها ومواقفها، والتصدي لمعتقدات الرجل في إجبار الزوجة على طاعة زوجها في كل شيء، ورفض الإقرار بالمساواة بين الجنسين في تدبير شؤون الأسرة والمجتمع، ومقاومة تحرير الرأسمال الرمزي والمادي النسوي من الرقابة الذكورية، والتراتبية الاجتماعية القائم على النموذج المعياري المجسد لصورة البنت والزوجة والأم والأخت والجدة المطيعة الخاضعة لمزاج الأخ والابن والزوج والأب والجدة. كما يفسر تنامي مستوى الخلافات الزوجية والعائلية في الأسر القروية بالنتائج المباشرة لمساعي تحديث السلطة الأسرية بالوسط القروي، والتي زادت من حدة

189- وزارة الصحة، المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، 2020، ص 61.

الأزمات الاجتماعية في صفوفها، واتساع مجال التنافس الفردي والجماعي بين أفرادها حول الإمساك بمقاليد السلطة، وما نتج عن هذا التنافس من انهيار قواعد العيش المشترك التقليدية، والتي كانت تضمن الحل التلقائي لكل التوترات، والنزاعات الداخلية.

تبرز معطيات الجدول رقم 21، أن العلاقات الزوجية تتميز بالمستوى الكبير للرضا بين الشريكين في الأسر القروية بنسبة تتجاوز 73% في المناطق الداخلية والجبلية، مقابل تسجيل انخفاض مستوى الرضا بين الزوجين في نسبة 27% من الأسر القروية القاطنة بهوامش المراكز الحضرية لامتنانوت وشيشاوة، الشيء الذي يؤكد تقديس مؤسسة الزواج في الثقافة القروية، وقوة تأثير نظمها في حل الخلافات الزوجية التي تقع لأسباب متعددة، ظلت ثابتة رغم التحولات الاجتماعية، ولم تنضاف إليها إلا الخلافات المالية التي تضفي التوتر على العلاقات الزوجية بنسبة تصل إلى 7%، مقابل نسبة 18% للخيانة الزوجية والشك والشعوذة، ونسبة 7% لتدخل الأقارب في العلاقة بين الزوجين، ونسبة 11% لرفض طاعة وعدم الالتزام بتقاليد الأسرة، و نسبة 10% لإهمال والدي الزوج من طرف الزوجة، ونسبة 19% لعدم الإنجاب. فالصراع الظاهر أو المستتر بين الزوجين في الأسر القروية ظاهرة اجتماعية، اتسع نطاقها نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الثقافية التي أفرزت مفاهيم جديدة كمفهوم السيادة الأسرية، ومفهوم التدبير المادي المشترك لممتلكات الأسرة، ومفهوم الاستعمال الأمثل للمدخرات، ونوعية العلاقة بالأقارب¹⁹⁰. ومن أجل التخفيف من تأثير الخلافات الزوجية على الاستقرار العائلي، تلجأ الأسر القروية إلى طرق مختلفة لحل الأزمات العائلية، تشمل الاستعانة بأقارب الزوجين بنسبة 30%، والعمل بنصائح وتجارب كبار السن بنسبة 18%، واعتماد أسلوب الحوار والتفاهم بنسبة 12%، واللجوء للقضاء بنسبة 25%. ويبقى استخدام العنف ضد الزوجة لتسوية الخلافات الزوجية حاضرا في المجتمع القروي، وتشمل الإساءة اللفظية، السخرية والتهكم والغمز واللمز، واستعمال صيغ التهديد والوعيد والزر والتوبيخ والسب الصريحة¹⁹¹.

الجدول رقم 21: توزيع الأسر القروية حسب أسباب وطرق تسوية الخلافات الزوجية والموقف من الطلاق وأسباب اللجوء إليه

المتغير	الصنف	العدد	%
مستويات الرضا عن الشريك	غير راض	99	6
	راض بشكل متوسط	346	21
	راض جدا	1202	73

¹⁹⁰ - سيد عبد المجيد منصور وزكريا الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21، الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات، ط1، الطبع والنشر، دار الفكر العربي، القاهرة 2000، ص143.

¹⁹¹ - النعمان، طارق، المرأة وعنف المحكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين، العدد 14، صيف 2007، ص 222.

100	1646	المجموع	
35	576	تدخلات الأقارب	أسباب الخلافات بين الزوجين
5	82	الشك والخيانة	
13	214	الشعوذة	
11	181	رفض الطاعة الزوجية	
7	115	الخلافات المالية	
10	165	إهمال والدي الزوج	
19	313	عدم الإنجاب	
100	1646	المجموع	
12	198	الحوار	طرق حل الخلافات بين الزوجين
10	165	الطاعة	
18	296	تدخل كبار السن	
25	412	القضاء	
30	494	وساطة الأقارب	
5	82	اللامبالاة	
100	1646	المجموع	
43	708	ضروري	الموقف من الطلاق
57	938	مرفوض	
100	1646	المجموع	
17	280	العنف والإساءة	أسباب استخدام الطلاق
21	346	العقم والرغبة في الإنجاب	
39	642	الخيانة الزوجية	
23	379	الخلافات المالية	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

(6) زواج القاصر: «زواج الفاتحة» للتحايل على المنع القانوني

تبرز معطيات الجدول رقم 20، أن المساواة بين الجنسين تؤثر على مواقف الأسر القروية من الزواج المبكر بإقليم شيشاوة. فرغم تقدم القوانين الواردة في مدونة الأسرة، فلا زالت نسبة 91% من الأسر القروية توافق على زواج أبنائها مبكراً مقابل رفض نسبة 09% من الأسر القروية لهذا النوع من الزواج، مما يساهم في انتشار زواج القاصرات بالعالم القروي بنسبة 63% من الزيجات المسجلة بإقليم شيشاوة، تقل عن سن الزواج المحدد في 18 سنة، مقابل 25% بالمجال الحضري و37% على الصعيد الوطني.

الجدول رقم 22 : نسبة زواج دون سن الأهلية مقارنة مع الزواج العادي بإقليم شيشاوة

المحاكم أو المراكز	المحكمة الابتدائية بامتنانوت	المركز القضائي با محمد	المحكمة الابتدائية باليوسفية	المركز القضائي بزو	ابتدائية أسفي	ابتدائية سوق أربعاء	المركز القضائي تيسة	المركز القضائي دبدو	المركز القضائي زرهون	مركز جمعة سحيم	ابتدائية بمشرع بلقصيري
زواج قاصرات ب%	20	20.24	20.67	21.18	23.43	24.49	25.29	33.33	34.69	44.48	58.77

تبين معطيات الجدول رقم 22، أن نسبة زواج دون سن الأهلية مقارنة مع الزواج العادي بإقليم شيشاوة، لا تتعدى 20% مقابل 23.43% بأسفي و58.77% بمشعر بلقصيري. وبذلك، يمكن القول أن إقليم شيشاوة لم يصنف ضمن الأقاليم التي سجلت أرقام كبيرة في زواج القاصرات بالمغرب برسم سنة 2021، رغم أن هذا الامتياز غير قابل للتعميم على جميع المناطق القروية، فلا زالت المناطق الجبلية تعرف استفحال هذه الظاهرة في صفوف الأسر القروية الفقيرة، والتي ترى في هذا الزواج فرصة لخروجها من أزمة الفقر الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية، وتحسين مستوى عيشها، سواء بتزويج بناتها من أثرياء رغم كبر سنهم أو بواسطة التخفيف من تكاليف إضافية عبر التخلص المبكر منهن بالزواج، الشيء الذي يبرر لجوء الأسر القروية للتحايل على القانون الذي يمنع زواج القاصر بتزويج بناتها بدون توثيق عقود الزواج "زواج الفاتحة"، حيث تصل نسبة المتزوجات بدون عقد إلى 28%. وبالعودة للأرشيف الوثائقي بالمحكمة الابتدائية بامتنانوت حول زواج القاصر بالمناطق القروية، نستخلص استمرار النسب المرتفعة لزواج القاصر بالرغم من تقنينه ومنعه بمجموعة من الضوابط القانونية والأخلاقية والطبية. وهذا ما بينته الدراسة التشخيصية التي أنجزتها رئاسة النيابة العامة¹⁹² حول زواج القاصر سنة 2021. والتي أبرزت المنحى التصاعدي الذي يأخذه زواج القاصر بالوسط القروي منذ سنة 2004، والذي بلغ ذروته سنة 2011 بتسجيله نسبة 11.99% من مجموع رسوم الزواج المبكرة برسم نفس السنة، قبل شروع هذا المنحى في الانخفاض التدريجي ليسجل أقل نسبة برسم سنة 2019، والمحددة في 7.53% فقط مقابل 1.2% بالمجال الحضري. ويتأثر هذا المعطى بعوامل التعليم والثروة والسن، حيث تصل نسبة النساء المتزوجات قبل 15 سنة إلى 2.4% مقابل نسبة 16.4% للنساء المتزوجات قبل 18 سنة، وأن 23.8% من حالات الزواج المبكر تسجل في صفوف الفتيات الأميات مقابل 3.1% للمتعلّقات. وباعتماد مؤشر الثروة، فإن نسبة 42.8% من النساء المتزوجات مبكراً، ينتمين إلى أسر فقيرة مقابل نسبة 23.8% للأسر الغنية. ويفسر استمرار هيمنة الزواج المبكر بالوسط القروي، خصوصاً في صفوف الإناث بمقومات البنية الذهنية القروية، ورغبة الأسر القروية في حماية أبنائها من مظاهر الانحراف وثقافة "العار والشرف"، والمبادرة بتزويجهم بمجرد الوصول إلى سن البلوغ. لكن هذا التوجه يتلاشى تدريجاً بسبب تأثير التغيرات الاجتماعية والظروف الاقتصادية المتلاحقة، إذ أصبح الفرق في سن

¹⁹² - رئاسة النيابة العامة، مرجع سابق، ص 28.

الزواج بين الجنسين يضيق بشكل واضح، فقد جرت العادة في القرن الماضي لجوء الأسر القروية إلى الزواج المبكر¹⁹³ بالنسبة لأبنائها من الجنسين معا، إلا أن هذه العادة اختفت كليا بالنسبة للذكور، وبدأت في الاندثار بشكل تدريجي بالنسبة للإناث، نتج عنها ارتفاع نسبة التأخر والعزوف عن الزواج كخاصية جديدة، تميز الحياة الاجتماعية بالوسط القروي، خصوصا بالنسبة للإناث، اللواتي يفضلن الزواج بشباب مقيم بالمدن بدل القرى¹⁹⁴. ويفسر ارتفاع معدل سن الزواج في صفوف الذكور، واستقراره نسبيا في صفوف الإناث بكون تأخير سن زواج الذكور تتحكم فيه العوامل الاقتصادية والوضعية المهنية والظروف المادية والمعيشية، بينما استمرار خضوع الإناث لقيم الثقافة المحلية القائمة على أن المبادرة في الاقتران بالطرف الآخر تأتي من الذكور عكس الإناث.

(7) ارتفاع سن الزواج بالوسط القروي : استجابة لمتطلبات التحولات الاجتماعية

تأثر تمسك الأسر القروية بالزواج المبكر بتوالي التحولات الاجتماعية والثقافية والتربوية التي يشهدها المجتمع القروي، واتساع نطاق حملات التوعية والتحسيس بالعواقب الوخيمة لهذا الزواج المبكر كارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع، والإضرار بالصحة الجسدية والجنسية للفتيات، ومعاناتهن من المضاعفات المرتبطة بالحمل المبكر، والذي يرفع من احتمال وفاة النساء اللواتي بلغن العشرينيات من عمرهن إلى الضعف¹⁹⁵. ففي آخر ورقة بحثية لوزارة الصحة حول الآثار الصحية لظاهرة تزويج الفتيات القاصرات، أكدت العواقب الوخيمة للحمل المبكر والولادة المبكرة المرتبطتين بالزواج المبكر بالوسط القروي، إذ يصنف الزواج المبكر ضمن خانة العوامل المسؤولة عن ارتفاع نسب الوفاة المبكرة، والتدهور الصحي للفتيات القاصرات والمراهقات دون سن 19، بمعدل يصل إلى الضعف عند الولادة بالمقارنة مع الفتيات اللواتي يفوق عمرهن 20 سنة، ويرتفع هذا المعدل إلى سبع مرات بالنسبة للفتيات أقل من 15 سنة. كما أن 65% من المتزوجات مبكرا عرضة للإصابة بأمراض الناسور الشرجي، وسرطان عنق الرحم الناتج عن الفيروس الورم الحليمي البشري HPV، والأمراض المنتقلة جنسيا، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية¹⁹⁶.

¹⁹³- يعرف الزواج المبكر حسب اتفاقية حقوق الطفل، أنه زواج الطفل لذي لا يتجاوز عمره ثمانية عشر عاما، ولم يبلغ سن الرشد، وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق الكامل للرجل والمرأة بالزواج وتأسيس أسرة، متى ما بلغا السن القانوني.

¹⁹⁴ -Mohamed Tamine , Le rôle de la femme dans le changement familial au Maroc. La famille du haut atlas » in : familles Turgues et Maghrébines Editions maison-neuve, Larase. Belgique, 1994, p49.

¹⁹⁵- رئاسة النيابة العامة، دراسة تشخيصية حول زواج القاصر، الرباط، 2021، ص 2.

¹⁹⁶- الراحي محمد، وفيات أطفال الأمهات القاصرات، الجريدة الإلكترونية هيسبريس، الثلاثاء 13 دجنبر 2022.

ظل متوسط العمر عند الزواج الأول في المجتمع القروي بإقليم شيشاوة مستقرا نسبيا منذ مطلع الألفية الثالثة، إذ يبلغ حاليا 29 سنة بالنسبة للذكور مقابل 31.9 كمعدل وطني، و24 سنة بالنسبة للإناث مقابل 25.5 على الصعيد الوطني، و26.7 كمعدل إقليمي، مما يعني أن النساء القرويات يتزوجن مبكرا بحوالي سنة ونصف بالمقارنة مع النساء الحضريات، وأن الذكور المقيمين بالوسط القروي يتزوجون قبل الذكور المقيمين بالوسط الحضري بحوالي ثلاث سنوات. لكن هذا التطور يختلف حسب الجماعات القروية، ففي جماعة أيت هادي، يؤكد السن عند أول زواج بالجماعة نفس الاتجاه المسجل على المستوى الوطني والإقليمي المتمثل في تأخر هذا السن ليصل إلى 30,6 سنة بالنسبة للرجال، و26 سنة بالنسبة للنساء. وفي جماعة السعيدات، يمثل تمديد العمر عند الزواج الأول علامة بارزة في تطور المجتمع المحلي، وقد أسهمت عدة عوامل في هذا التغيير، بما في ذلك التعليم، تشغيل المرأة وتغيير العقلية، إذ يبلغ متوسط سن الزواج الأول بالجماعة 26.4 سنة بالنسبة للإناث و30.2 سنة بالنسبة للذكور. وهذا المؤشر قريب جدا مما سجل بالجماعة القروية سيدي مختار حيث يبلغ متوسط سن الزواج الأول 26 سنة بالنسبة للإناث و30.4 سنة بالنسبة للذكور. وفي جماعة أولاد مومنة، يبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول 27 سنة كمعدل، موزع حسب الجنس بين 30 سنة للرجال و25 سنة للنساء. وفي جماعة سيدي محمد دليل، يصل متوسط العمر عند الزواج الأول 26.6 سنة عند الإناث و29.9 سنة عند الذكور. وقد عرف هذا المتوسط ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2014 و2022، وفي جماعة عين تزتونت ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول إلى 26.1 سنة بالنسبة للجنسين، لكنه لا زال مبكرا عند الفتيات (24.1 سنة) مقارنة بالرجال (28.2 سنة). وفي جماعة أيت حديوسف، سجل سن الزواج الأول 23.6 سنة مع تسجيل اختلاف بين الجنسين، بين 25.6 سنة للرجال و22 سنة للنساء. وفي جماعة اروهالن، تطور سن الزواج الأول في السنوات الأخيرة ليستقر في 25.8 سنة كمعدل محلي، لكن هذا المعدل يرتفع في صفوف الرجال إلى 27.4 سنة مقابل 24.2 سنة في صفوف النساء. وفي جماعة للاعزيزة، لا يتجاوز السن المتوسط للزواج المبكر في الجماعة 24 سنة، لكنه جد متدن عند الفتيات (22 سنة) مقارنة مع الرجال (26 سنة). هذه النسب لا تختلف عن النسب المسجلة حسب إحصاء سنة 2014، والتي تفيد بأن معدل الزواج الأول يتركز بالنسبة للذكور في الفترة العمرية الممتدة من 20 إلى 35 سنة، بينما يتركز لدى النساء في الفترة العمرية التي تمتد من 16 إلى 24 سنة. مما يعني أن متوسط العمر عند أول زواج عند الذكور أعلى منه عند الإناث بفارق 5 سنوات بين الجنسين مقابل 7.9 سنوات بالمجال الحضري و8.1 سنوات على

الصعيد الجهوي و7.7 سنوات على الصعيد الوطني. وعلى غرار باقي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتأثر فارق السن بين الزوجين بعوامل السن والمستوى التعليمي والمكانة الاقتصادية والتوزيع الجغرافي، فهذا الفارق بين الجنسين يتعدى 8.3 سنوات في الأسر القروية ذات المستوى التعليمي المنخفض مقابل 6.4 سنوات بين الأسر القروية المتوفرة على مستوى تعليمي، كما يصل هذا الفارق إلى 7,6 سنوات في صفوف الساكنة القروية الفقيرة مقابل 8.3 سنوات للساكنة القروية الغنية.

الجدول رقم 23: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب متوسط سن الزواج الأول

40 فما فوق		35-40		30-35		24-30		20-24		16-20		السن
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	الجنس
49	49	99	66	165	197	296	313	460	922	577	99	العدد
3	3	6	4	10	12	18	19	28	56	35	6	%

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

يبين الجدول رقم 23، أن الفارق في متوسط العمر عند الزواج الأول يرتفع ليسجل ذروته في صفوف الفئات العمرية بين 15 و19 سنة مقابل 7,2 للفئات العمرية بين 35 و45 سنة. كما أن معدل سن الزواج الأول يرتفع في المناطق المنبسطة (جماعات انفيضة وواد البور وسيدي المختار)، ليصل 32 سنة للذكور و28 سنة للإناث، مقابل 29 سنة و22 سنة للرجال والنساء في المناطق الجبلية (جماعات ايت حديوسف وتيمزكديوين و كوزمت). ويفسر انتشار ظاهرة تأخير سن الزواج بالنسبة للجنسين في المناطق المنبسطة بتبني النموذج النووي للأسرة القروية، واستلهاً النموذج الحضري في اختيار الشريك المثالي، وتدقيق الارتباط بالأسر القروية الصالحة أخلاقاً، والميسورة مادياً، والمعروفة أصلاً وجاهاً، وتنامي ميولات الفردانية الاجتماعية، والقرارات الشخصية، وربط الصراعات العائلية بين الأبناء وأوليائهم بانعدام شروط الاستقلالية المادية والمكانية. وتغيير مقومات التراتبية الاجتماعية، وظهور معاني جديدة للعلاقات الاجتماعية بين الجنسين، وإعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية، وتحديد المسؤوليات الفردية والجماعية، وتغيير الأنماط الاجتماعية الممنوحة للذكر والأنثى في المجتمع القروي الحالي.

(8) "الزواج الطاهر": معتقد راسخ في البنية الذهنية للأسر القروية

ترتبط الأسر القروية بين الزواج المبكر و"الزواج الطاهر"، لأنه يضمن الاقتران بزوجة صالحة، وحصول منافع اجتماعية ومادية كبيرة للأسرة أو القبيلة أو المجتمع. ويبرر تجذر الزواج الطاهر في البنية الذهنية القروية، في لجوء الأسر القروية إلى سن معايير صارمة للموافقة على زواج الأبناء من الجنسين، تعطى الأولوية فيها لشروط فيزيولوجية

وجسدية عوض معيار بلوغ السن القانوني. كظهور الخصائص المتعارف عليها كالصوت الخشن، ونمو اللحية، واشتداد البنية الجسدية بالنسبة للذكور، وبظهور أول حيضة بالنسبة للنساء. فغالبية الأسر القروية تربط موافقتها على زواج أبنائها الذكور خارج النسق القرابي بشرط توفر "الزواج الطاهر"، والذي يبرر حالات الطرد المبكر من بيت الزوجية للفتيات اللواتي فقدن البكارة في فترة العزوبة، والتي تعتبر مظهرا مقدسا لإضفاء الهالة الاجتماعية والثقافية على ليلة الزفاف، وتفسير الحذر الذي تتعامل به الأسر القروية قبل عملية فض البكارة من قبل الزوج¹⁹⁷. ويشكل الزواج الطاهر مجال آخر لاستمرار التمييز بين الجنسين، وسبب للقلق الذي تعيشه الأسر القروية بمجرد بلوغ أبنائها، خصوصا في فئة الإناث، والذي يبرر إقدام الوالدين على منع الفتاة من فرص التعارف والاختلاط بين الجنسين خارج مؤسسة الزواج، ورفض استكمال مسارها الدراسي بعد البلوغ، وإجبارها على العزلة الاجتماعية في البيوت، والانسحاب من الحياة العامة، والابتعاد عن الحياة المشتركة في انتظار فرصة الزواج، مقابل منح الأبناء الحرية لإقامة علاقات عاطفية مع الجنس الآخر. هذا الاعتقاد يفسر المكانة الكبيرة التي يحظى بها الزواج الطاهر في المخيلة الذهنية القروية، والذي يبرز بأن التغير الذي باتت اليوم معالمه جلية، والذي مس مؤسسة الزواج بالقرى، أحد أساسيات مؤسسة الأسرة القروية، "حيث انه ما يسود في المغرب في الظاهر على الأقل، هو أن الزواج لا زال يتم وفق عادات وتقاليد المغاربة القاضية بتحريم وعدم قبول العلاقة الجنسية قبل الزواج، لكن في الجوهر نجد أن الزواج الطاهر لم يعد حاضرا كما كان في الماضي، فالطهارة و غشاء البكارة الذي يرمز إلى شرف الجماعة، تم استباحه اليوم، فمعظم الشباب أصبحوا يقيمون علاقات جنسية قبل الزواج، والأهم في هذا التغير، أن الأسرة القروية باتت تسمح على الأقل ضمنيا للفتاة بإقامة علاقة جنسية قبل الزواج، لكن مع شرط أساسي هو الحفاظ على غشاء البكارة كرمز للعذرية¹⁹⁸.

الجدول رقم 24: تطور نسبة حالات الطلاق بالمقارنة مع حالات الزواج بالوسط القروي بإقليم شيشاوة

2021	2020	2019	2018	
2549	1685	2547	2320	عدد حالات الزواج
604	475	579	555	عدد حالات الطلاق
23.69	28.18	22.73	23.92	نسبة الطلاق %

المصدر: قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية بامتنانوت لسنة 2022

¹⁹⁷ - لطيف محماد، مرجع سابق، ص 49.

¹⁹⁸ - الحجاجي عز الدين، بعض مظاهر التحول في المجتمع المغربي المعاصر، مجلة أنفاس من أجل الثقافة والإنسان، يناير 2016، ص 51.

09) الطلاق بالمجتمع القروي : من الرفض الثقافي إلى الضرورة الاجتماعية

تهتم الأسر القروية بتطور المؤشرات الإحصائية الخاصة بظاهرة الطلاق بإقليم شيشاوة، وبطبيعة المسار الذي يتخذه هذا التطور في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع القروي. فكما يظهر من الجدول رقم 21، يمثل الرفض المجتمعي لتوظيف الطلاق لحل الأزمات العائلية بين الزوجين، نسبة 57%، مقابل قبول نسبة 43% من الأسر القروية به لأسباب عديدة، تشمل عدم التوافق في الأمور المادية بين الزوجين بنسبة 23%، والخيانة الزوجية بنسبة 39%، والرغبة في إنجاب الأطفال بنسبة 21%، واستعمال العنف والإساءة الجسدية والمعنية بنسبة 17%. وتتوافق هذه العوامل نسبيا مع تلك المسجلة بالأرشيف الوثائقي للمحكمة الابتدائية بامنتانوت كما يبين الجدول رقم 24، والتي تفسر ارتفاع حالات الطلاق من 555 حالة سنة 2018 إلى 604 حالة سنة 2021 بانعدام التفاهم (الشقاق)، تعنيف الزوجة، عدم الإنفاق، المساكنة مع الأهل، العجز الجنسي، العقم، وفارق السن، وعدم سماح المشرع المغربي بأنواع جديدة من الطلاق، كالطلاق الاتفاقي والطلاق الشقاق. كما تؤثر هذه العوامل على تحول ظاهرة الطلاق من الرفض الثقافي إلى الضرورة الاجتماعية بالوسط القروي، والذي يؤكد ارتفاع مؤشرات الطلاق في نظام اجتماعي وثقافي يعتبر "أن ارتفاع معدل الطلاق يرتبط بتحول قيمي وجودي لمفهوم الذات، وتحول مرتبط بتحديد حاجيات ومصالح الأفراد المهمة، وتحول نحو الاعتراف الحقوقى بالفرد داخل النسق الأسري؛ هذا بالإضافة إلى تحول شكل خط النسب من أسرة عمودية إلى أسرة أفقية لعلاقات توجيهية يسعى فيها الأفراد إلى إعادة رسم حدود العلاقات، وتقسيم الأدوار الاجتماعية، وتعزيز مكانة كل فرد لبناء هوية الأفراد وإمكانية استثمارها"¹⁹⁹. وتزامن هذا التحول مع ارتفاع نسب الطلاق نسبيا في الألفية الثالثة مقارنة بالنصف الثاني من القرن العشرين، وهي الفترة التي شهدت انهيار مقومات ثقافة الوساطة القروية لتجاوز الخلافات الزوجية، وحماية الأسر القروية من الأزمات الاجتماعية والصراعات الداخلية. غير أن الحديث عن ارتفاع مؤشرات الطلاق بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، لا يعني إمكانية تعميم هذا الحكم على جميع الجماعات القروية، فإذا كانت بعض المناطق القروية مستمرة في الحفاظ على المستوى الأدنى لمعدلات الطلاق، فإن باقي المناطق المتواجدة بهوامش المراكز الحضرية، تسجل تزايدا كبيرا في نسب الطلاق نظرا لارتفاع الوعي النسائي فيها، وتأثرها المباشر بالثقافة الحضرية، وتنامي ميل القرويين نحو اللجوء للطلاق

199- نادية المهداوي، ضعف منسوب الحرية داخل الأسرة يرفع عدد حالات الطلاق، منشورات الجريدة الإلكترونية هيسبريس، الإثنين 3 أكتوبر 2022.

كحل للعلاقات الزوجية غير الناجحة، والتخلي عن قيمة اللحمة المجتمعية التي تضمن استمرار العيش المشترك بين أفرادها، لأن "ما يركي هذا الوضع هو أن ثقافة المجتمع هي الأخرى، لا زالت تضيف نوعاً من المرغوبية الاجتماعية التي تنمط دور المرأة/ الزوجة، وتجعل الإشكال المرتبط بتمثيلات الزوجين للحرية، واحداً من الأسباب التي تدفع في اتجاه فسخ عقد الزوجية، لأنه يصعب التعايش بين زوجين يحملان قيماً مختلفة، لا تظهر إلا مع الممارسة وفي الحياة العملية وفي اللحظات العصيبة، وليس في لحظات تبادل كلمات الحب"²⁰⁰.

VII. العلاقات الاجتماعية للأسر القروية بإقليم شيشاوة: تجديد في الأدوار والأغراض

توظف الأسر القروية في تكوين الإنسان القادر على المساهمة في تنمية المجتمع، بواسطة الحرص على تحقيق التوافق بين استمرار النموذج التقليدي لبنية العلاقات الداخلية للعائلة، وإعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية، والمواقع الاقتصادية، والعلاقات الثقافية بين الأصول (الأجداد والوالدين) والفروع (الأبناء والأحفاد).

الجدول رقم 25: توزيع الأسر القروية حسب تحول طبيعة وبنية العلاقات الداخلية بين الأصول والفروع

المتغير	الصفة	العدد	%
طبيعة العلاقة بين الزوجين	الصراع	560	34
	التفاهم والتعاون والاحترام	477	29
	الخضوع والطاعة	444	27
	المجموع	1646	100
علاقة الأبناء مع الوالدين	الطاعة	412	25
	التعاون	543	33
	الصراع	691	42
	المجموع	1646	100
علاقة الأبناء مع الأجداد	الدعم المادي	477	29
	الرعاية المعنوية	527	32
	التوجيه والنصح	642	39
	المجموع	1646	100
مكانة الدور التقليدي للأب	استمرار الدور التقليدي للأب	872	53
	التحديث الجزئي للدور التقليدي للأب	412	25
	التخلص الكلي من الدور التقليدي للأب	362	22
	المجموع	1646	100
اجتماع الأصول والأبناء حول المائدة	دائماً	1037	63
	أحياناً	296	18
	أبداً	313	19
	المجموع	1646	100
ثقافة السمر العائلي والاستمتاع	المناطق الجبلية	971	59

²⁰⁰-رشيد جرموني، الأسرة المغربية من القيم التراحمية إلى القيم التعاقدية، منشورات الجريدة الإلكترونية هيسبريس، الثلاثاء 26 نونبر 2013.

24	395	المناطق السهلية	الليبي
17	280	المناطق المجاورة للمراكز الحضرية الكبرى	
100	1646	المجموع	
49	807	الأسر المنغلقة	طبيعة اتخاذ القرارات الأسرية
38	625	الأسر المنفتحة	
24	395	الأسر الذكورية	
100	1646	المجموع	
58	955	الارتباط بالموروث الحضاري والثقافي	ارتباط العلاقات الداخلية بالموروث الحضاري والثقافي
42	691	التحرر من الموروث الحضاري والثقافي	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

ممكن التغير النوعي في بنية العلاقات الداخلية، الأسر القروية من استبدال مبدأ التضامن العائلي التقليدي المبني على مركزية رب الأسرة، وعلى سلطته المركزية، بالتضامن العائلي الحديث المنسجم مع متطلبات التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والقائم على توظيف قيم الحرية والاستقلالية والحوار مع الاستمرار بالتعلق بأسس الوحدة العائلية التقليدية لمواجهة تحديات الحياة الاجتماعية المعاصرة، رغم اقتصار هذه الوحدة اليوم، على أفراد الأسرة الصغيرة، متخلفة عما كان معروفاً عليه في الماضي بشموليتها لكل أفراد العائلة الكبيرة. فالمجتمع القروي يعيش تحولاً انتقالياً في العلاقات الاجتماعية لأفراده، والتي تؤسس لمرحلة جديدة تستبدل قيم التماسك الميكانيكي والاستجابة التلقائية المتبادلة بقيم الارتباط العضوي، وتبادل المنافع المادية كأساس لاستمرار العيش المشترك²⁰¹.

1) العلاقات الداخلية للأسر القروية: إعادة توزيع الأدوار بين الأصول والفروع

يمتد تأثير تحول بنية العلاقات الداخلية للأسر القروية ليشمل المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والبنى التنظيمية للعائلة والقبيلة والسلطة والبناء الاجتماعي. ويحتل الأب قمة التراتبية الاجتماعية لهذه البنية، وينفرد بمختلف السلطات فيها، ويوظف الأساليب المتاحة لحماية دوره التقليدي في تسيير وتدبير شؤون العائلة، والذي يقوم على "سلطتين رادعتين سلطة التجريد من الملكية، وسلطة عدم الرضا أو الغضب والتي تعتبر بدون شك السلاح الأكثر فتكاً"²⁰².

²⁰¹ - غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989 ص 117.

²⁰² - Radi. A, l'adaptation de la famille au changement social dans le Maroc urbain in revus économique et social du Maroc, n 135, page 18.

1-1) العلاقة بين الأصول والفروع: تراجع العيش المشترك لصالح النزوع نحو الفردانية

تبرز معطيات الجدول رقم 25، أن تغيرات الحياة الاجتماعية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، أثرت على تعدد أشكال العلاقة الزوجية، بين علاقة الصراع والتوتر بنسبة 34%، وعلاقة التعاون والاحترام بنسبة 29%، وعلاقة الطاعة والانصياع بنسبة 37%. نفس الأمر بطبع العلاقة بين الأصول والفروع مع تسجيل اختلاف في نسبة حضور كل نمط من هذه الأنماط، حيث ترتفع نسبة علاقة التوتر والصراع لتبلغ 42%، مقابل تراجع نسبة علاقة التفاهم والحوار والطاعة، مسجلة على التوالي نسبتي 33% و 25%. ويفسر تغير أشكال بنية العلاقات الداخلية للأسر القروية بالثقافة السائدة في المجتمع القروي، ومقاومة تجديد الأسس التقليدية التي تقوم عليها العلاقة بين الآباء والأبناء، وتمسك أغلبية الأسر القروية بالقيم العاطفية والأخلاقية الموروثة، ورفض قيم النقد والتحرر والنزوع نحو الفردانية. الشيء الذي انعكس على مستويات تمسك الأسر القروية برعاية المسنين من الآباء والأجداد، إذ تقيم نسبة 93% من المسنين مع أبنائهم، مقابل عيش نسبة 7% منهم لوحدهم بعيدا عن عائلاتهم. كما تقترن العلاقة مع الأجداد بالدور التربوي والتوجيهي في نسبة 39% من الأسر القروية، مقابل ربط هذه العلاقة بالجوانب الرمزية والمعنوية في نسبة 32% من هذه الأسر، بينما تختار نسبة 29% من هذه الأسر ربط دور الأجداد بالمسائل المادية. ويفسر ارتفاع نسبة رعاية المسنين بالمجتمع القروي بالمقارنة مع المجتمع الحضري، بالاحترام والتقدير الذي يكنه القرويون لكبار السن، واعتراف الشباب القروي بفضل الأجداد والآباء في تحقيق طموحاتهم، وبالدور الذي يقوم به الأصول في تهذيب الحياة الفردية والجماعية للناشئة. فالتحولات الاجتماعية بالوسط القروي لم تغير كثيرا ثقة الأبناء بأبائهم، والسعي نحو نيل رضا الوالدين، وإقدام الشباب القروي على تلبية مطالب آبائهم، والانصياع لأوامرهم، والإتيان بسلوكات ترضيهم، بغض النظر عن مدى توافقها أو تعارضها مع اختياراته الشخصية، ومشاريعهم الفردية.

2-1) العلاقات الداخلية للأسر القروية: من الانتماء العائلي والقبلي إلى الانتماء المدني والاجتماعي

تستمدج الأسر القروية القيم الجديدة التي تخلقها التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، والتي تؤدي إلى إعادة ترتيب الأدوار بين الأصول والأبناء، وتفكيك الوظائف التقليدية للعلاقات العائلية، وبروز دور الأبناء، وتهميش مكانة الأجداد، والانتقال من التعلق بالانتماء العائلي والقبلي والديني والعرقى والاثني إلى الشعور بالانتماء الوطني والمدني والاجتماعي والإنساني. فإذا كانت الأسر القروية وحدات اجتماعية، توظف العلاقات الداخلية لتعزيز

ارتباط الأفراد بعائلاتهم، وتقوية التماسك بينهم، وتمكينهم من بلوغ مرحلة التكامل والاستقلال والنضج الفكري والنفسي والعاطفي. فإن النظام القبلي القائم بإقليم شيشاوة، يجعل من التراتبية العائلية أساس تشكيل البنية الاجتماعية، ويعزز هيمنة خطاب النظام الأبوي الذكوري على العلاقات الأسرية، ويبرر قرارات تكريس أفضلية الذكر على الأنثى، ويخضع النظام الاجتماعي لما هو موروث وتقليدي، ويضعف العلاقات الاجتماعية العفوية، ويقوي الضوابط التنظيمية المحافظة.

يتبين من نتائج البحث الميداني المدونة في الجدول رقم 25، أن نسبة 53% من الآباء متمسكون بدورهم الموروث، مقابل قبول نسبة 25% من الآباء بتحديث هذا الدور شرط الحفاظ على المقومات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الكفيلة ببقاء الأب كرمز للأسرة القروية، بينما تختار 22% من الآباء من فئة الشباب التخلي الكلي عن الأدوار التقليدية والصور النمطية للأب في الأسر القروية. ويبرر الشباب موقفهم برغبتهم في التخلص من تركيز السلطة في يد الأب، وتفادي أساليب القمع والعقاب لضمان استمرارية سلطته البيولوجية والثقافية والرمزية، والقضاء على نظام التبعية في الأسر القروية، وتنشئة الأبناء على الاستقلال الذاتي، والمشاركة الإيجابية، والامتنان للأعراف بدل احترام القوانين، وترسيخ سلوكيات الولاء للتقاليد بدل طاعة أوامر العقل. فسيادة النماذج المطلقة التي تحول الوعي الأسري إلى وعي مغلق قائم على تثبيت أسس الركون والتعالي، والإيمان الكلي بما وراء الطبيعة والعزلة والانطوائية، ورفض الإقرار بمبادئ التعايش مع الاختلاف والتعدد والتساوي والانفتاح، ينتج عنه غياب فرص الإبداع الفكري والمهني، لأن أفراد الأسرة يقضون حياتهم اليومية في أداء الممارسات الشعائرية الدينية²⁰³.

3-1) الاجتماع على الطعام والسمر العائلي: من العادة الاجتماعية إلى الظروف الاستثنائية

تبين معطيات الجدول رقم 25، أن عادة الاجتماع على مائدة الطعام تشكل أهم مجالات تفعيل وتنشيط العلاقات الأسرية الداخلية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، بحيث تمثل الأسر القروية التي تحافظ على هذه العادة إلى 63%، مقابل 19% للأسر القروية التي سجلت تراجع هذه القيمة الاجتماعية بالمناطق القروية لامجاط وسيد المختار، انفيفة، ادويران، تزيونت، سيدي بوزيد، والمزوضية، بينما لا تجتمع نسبة 18% من الأسر القروية على مائدة الطعام إلا في الظروف الاستثنائية كالأعياد الدينية ويوم الجمعة. ويفسر تراجع عادة الاجتماع على الطعام بالتنقل

²⁰³- شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 86.

اليومي للسكان القروية من وإلى المراكز الحضرية، وتزايد انشغالهم المهنية والمادية، واحتكاكهم بالنموذج الحضري في العيش والاستهلاك والتواصل والتفاعل. ويؤدي تخلي الأسر القروية على عادة اجتماع أفرادها على مائدة الطعام نشوء مشاكل اجتماعية وتنظيمية في بنائها وقيمها واتجاهاتها ووظائفها وعلاقاتها، والتهافت نحو نمط العيش العصري القادم من الخارج محل نمط العيش التقليدي الموروث، وانهيار الهياكل الاجتماعية القديمة المحافظة، وتبني مبادئ الثقافة الفردانية، وتغليب ميولات القرار الشخصي.

يحظى السمر العائلي والاستمتاع الليلي باهتمام الأسر القروية، والتي تختلف في جوهرها وحضورها ومعناها في الزمان بين الماضي والحاضر، وفي المكان من منطقة إلى أخرى، فكما تبين معطيات الجدول رقم 25، فالأسر القروية القاطنة بمناطق سكساوة ودمسيرة وإمين الدونيت وأسياف المال، تتمسك بثقافة السمر العائلي بنسبة 59%، مقابل 24% بالمناطق السهلية لامتوكة واشمران وامزوضة، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 17% في المناطق المجاورة للمراكز الحضرية الكبرى بالإقليم. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تبني الساكنة القروية النموذج الاجتماعي السائد في الحواضر، واستهلاك الوسائل التكنولوجية كالهاتف النقال والتلفاز لمعظم الوقت الثالث للأسر القروية، وتراجع الرقابة التي تمارسها على أفرادها، ورفض الشباب القروي المفهوم التقليدي للسمر العائلي، وتمردهم على القواعد الأسرية والنظم الاجتماعية التقليدية، والقيم الثقافية المحافظة، وعدم الالتزام بتنفيذ قرارات الوالدين، ورفض ثوابت وأسس العيش المشترك السائد في الأسر القروية اليوم، والذي لا يتيح للأبناء حرية الاستدماج التطوعي والشخصي لقيم الالتزام الأسري، الشيء الذي يشجع الأبناء على إبداء تصرفات وسلوكات متمرده، تخلخل التوازن النفسي، وتقوض والاستقرار الاجتماعي للفرد والجماعة معا، وتدخله في دوامة الاضطرابات الاجتماعية والعلائقية²⁰⁴.

4-1) تجديد العلاقات الداخلية للأسر القروية: بين التمهصلات الثقافية والتقاطعات المشتركة

تتميز العلاقات الاجتماعية الداخلية للأسر القروية بتمهصلات ثقافية، وتمثلات ذهنية، وتقاطعات مشتركة، تؤثر انعكاساتها على كيفية اتخاذ قرارات تدبير الشؤون الأسرية. فإذا كانت طبيعة هذه العلاقات تتأرجح بين الاستقرار والصراع، فإنها أساسية في اتخاذ القرارات الأسرية التي تهم الحياة الفردية والجماعية. وكما يتبين من الجدول رقم 25، تتوزع الأسر القروية بموجب هذه التمهصلات والتمثلات إلى ثلاث مجموعات كبرى، المجموعة الأولى تشكل نسبة 49%

²⁰⁴ - مكي عباس وزهير حطب، السلطة الأبوية والشباب، بيروت، شركة تكنو برنس الحديثة، 1978، ص 15.

من الأسر القروية، تسمى بالأسر المنغلقة، وتستقر أغلبها بالنصف الجنوبي لإقليم شيشاوة، المعروف بانتشار التضاريس الوعرة، والبنية التحتية الضعيفة، وانتشار المناطق الداخلية والمعزولة بجماعات أفلايسن وايت حديوسف وامدلان وللاعزيزة واروهالن. وتتمسك هذه الأسر القروية بالعادات والأعراف والقيم الثقافية والمعتقدات الدينية الموروثة، مما يجعل أفرادها يعانون من تأثير التحولات الاجتماعية بسبب عدم توفرهم على آليات معرفية، واستعدادات نفسية، وتفاعلات اجتماعية حديثة، وخضوعهم لوصاية الأب أو الولي. وتهميش أدوارهم الاجتماعية ووظائفهم الاقتصادية. فغياب المرونة في تصرفات أفراد هذه الأسر القروية، وانطوائهم على ذواتهم، وتجنبهم لمواقف التحرر والانفتاح والمشاركة في مناقشة القضايا التي تهمهم، والانسياق وراء كل جديد، تجعل الأسر القروية المنغلقة تعاني في إيجاد حلول ناجعة وواقعية لمشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية²⁰⁵. أما المجموعة الثانية فتمثل نسبة 38% من الأسر القروية، تنعت بالأسر القروية المنفتحة، تقطن المناطق القروية التي تتواجد قرب الطرق المعبدة، وفي هوامش مدن امننانوت وشيشاوة، وتعرف ارتفاع نسبة المهاجرين فيها إلى المدن، واستكمال معظم أفرادها لمساراتهم الدراسية، الشيء الذي يمكنها من أداء وظائفها البنيوية، والحفاظ على تميزها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وسهولة تجاوزها لمشاكلها التربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتبني سمات اجتماعية إيجابية تجاه الذات والغير، وتوفير هامش كبير من الحرية لجميع أفراد الأسرة للتعبير عن آرائهم، ومناقشة القضايا التي تهمهم، والاستقلالية في إبداء موقفهم منها بالرفض أو الموافقة، وتسهيل تواصلهم الفعال مع الغير والعالم الخارجي. وأخيرا المجموعة الثالثة، فتشكل نسبة 13% من الأسر القروية، يقاس فيها البناء الاجتماعي بمدى قدرة الذكور على احتكار أداء الأدوار الاجتماعية، والانفراد بالمهام الاقتصادية، الشيء الذي يجعل هذا النمط من الأسر القروية، يقوم على أساس العلاقات الاجتماعية الذكورية السائدة داخلها. ويكرس ربط المصير الأسري بعلاقات اجتماعية ينفرد بها الذكور، ولا تعترف بالدور الأنثوي. وينتشر هذا النوع من الأسر القروية بالتجمعات السكانية المتواجدة بمناطق سكساوة ودمسيرة على الخصوص، وفي أقصى أطراف الوسط القروي بإقليم شيشاوة.

205- نادية حسن أبو سكيمة ومنال عبد الرحمان خضر، العلاقات والمشكلات الأسرية، عمان، دار الفكر، 2011، ص 71.

5-1) العلاقات الداخلية للأسر القروية: من التلاحم الظاهري إلى الصراع الخفي بين الأجيال

يواكب تحول بنية العلاقات الداخلية للأسر القروية مراحل تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمقراطية بالمجتمع القروي، ففوة العلاقات الحميمة بين القرويين، يتحكم فيها الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي السائد، وتخضع لمعيار الاختلاف حسب كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع القروي، وتبعا للظروف الاقتصادية والشروط الثقافية والتحولات الاجتماعية الداخلية والخارجية التي تميز كل مرحلة على حدة، لأن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسر القروية تتحكم في مسار وطبيعة الصراعات والنزاعات التي تعيشها هذه الأسر على المستوى الداخلي²⁰⁶، وتجعلها نتيجة مباشرة لأسباب يتدخل في صناعتها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإيكولوجي²⁰⁷. هذا التحول سيجرد الإنسان القروي من مقومات الأصلية، ويجبره على تبني خصائص جديدة، كإعلان الحضور الذاتي على حساب الالتزام الجماعي، والتميز الشخصي عوض الإنجاز المشترك، والتشبث بالحياة الفردية بدل التلاحم العائلي، ومحاولة جلب انتباه الجميع للأفعال والسلوكات الشخصية في مقابل تهميش الافتخار بالمواقف العائلية، وإعلان الهوية الاجتماعية الجديدة التي تؤثر على الحراك الاجتماعي العمودي داخل الأسر القروية مقابل رفض التمسك بمقومات الحياة الاجتماعية الموروثة، والتخلي عن هدف الاندماج في قيمها، والتمرد على قراراتها. وفي خضم هذا التحول، ستصبح العلاقات الداخلية للأسر القروية مجالا دائما للصراع المادي والرمزي بين كبار السن المؤيدين للتمسك بالعادات والتقاليد الثقافية السائدة، وفئة الشباب القروي الساعي للتحرر والاستقلالية. هذا الصراع المستمر في الزمان والمكان، سيحول العلاقات الداخلية للأسر القروية من التلاحم الظاهري إلى مجال للصراع الخفي بين الأجيال، وإبراز مكانة قيم التحضر والتصنيع والتحول الاجتماعي، والاعتناء بتأثيرات وتوجهات الأصدقاء وجماعة الرفاق أكثر من تفاعله مع القرارات الأسرية، وتهميش الارتباط بالأسرة الممتدة أو العائلة الكبيرة، والتنقيص من مكانة المسن، وإهمال الواجبات العائلية، وتفضيل المعايير الحضرية الجديدة التي يتعلمها الأبناء في المدارس، والتي تتناسب مع خواص وصفات ومعرفة العالم المعاصر والحديث²⁰⁸. فمن خلال تحليل معطيات الجدول رقم 25، ترفض نسبة 58% من الأسر القروية القطع مع العلاقات الداخلية التقليدية والموروثة لأفرادها،

²⁰⁶ - Gegenna Alain, Forsé Michael, Les réseaux sociaux, Ed Colin, Paris, 1994, P.134.

²⁰⁷ - المسدالي فاطمة، مرجع سابق، ص 214.

²⁰⁸ - طبال لطيفة، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة سعد دحلب البلدية (الجزائر) يونيو 2012، ص 422.

مقابل تأكيد نسبة 42% من هذه الأسر القروية رغبتها في تحديث بناء علاقاتها الداخلية على أساس الاستقلالية والتحرر من القيم الاجتماعية والثقافية الموروثة. ويفسر رفض غالبية الأسر القروية بتحديث بنية علاقاتها بالرغبة بمواصلة الاعتماد على الانتماءات الدموية والعائلية والدينية والقبلية والطائفية، والتشبث بالقيم الثقافية والسلوكيات الاجتماعية المحافظة، ومحاصرة النزوع نحو الاستقلالية الفردية، والتمرد على القرارات العائلية، وتربية الفرد للدفاع عن قيمه وأعرافه الاجتماعية التقليدية، والتي تمنح التفوق الاجتماعي للذكور، وتهمل وضع المرأة، وتفرض عليها العزلة، وتكبل قدراتها المختلفة²⁰⁹.

الجدول رقم 26: توزيع الأسر القروية حسب تحول طبيعة وبنية العلاقات الخارجية

المتغير	الصنف	العدد	%
أماكن استقرار البنيات العائلية للأسرة القروية	القرى	856	52
	المدن	461	28
	القرى والمدن	329	20
	المجموع	1646	100
المواظبة على الزيارات العائلية	نعم	905	55
	لا	510	31
	أحياناً	230	14
	المجموع	1646	100
طبيعة وفترة الزيارات العائلية	أسبوعياً	296	18
	شهرياً	280	17
	سنوياً	543	33
	في المناسبات	527	32
	المجموع	1646	100
عدد الزيارات العائلية في السنة	زيارة واحدة	856	52
	زيارتين	346	21
	ثلاث زيارات	247	15
	أربع زيارات	198	12
	المجموع	1646	100
أسباب تبادل الزيارات العائلية	العزاء	428	26
	الزفاف	346	21
	صلة الرحم	395	24
	المناسبات الدينية	477	29
	المجموع	1646	100

²⁰⁹- رجاء محمد قاسم، "المرأة العراقية والنظام الأبوي رؤية بحثية في تمكين المرأة"، بغداد، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد (31)، 2013، ص 63.

72	1185	النزاع حول الإرث	اسباب القطيعة العائلية
12	198	بعد المسافة بين العائلات	
3	49	الخلافات الاجتماعية	
13	214	امتداد تأثير النزاع بين الأجداد	
100	1646	المجموع	
47	774	نعم	استشارة الأقارب في مختلف القضايا العائلية والاجتماعية
21	346	لا	
32	527	أحيانا	
100	1646	المجموع	
41	675	نعم	تقديم الدعم المادي والمعنوي للأقارب
19	313	لا	
40	658	أحيانا	
100	1646	المجموع	
38	625	اللقاءات المباشرة	كيفية التواصل مع أفراد العائلة والأقارب
32	527	الاتصال بالهاتف	
30	494	الرسائل القصيرة	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

6-1) التضامن العائلي الداخلي: ظهور نزعات الاستقلال والتحرر من الالتزامات الاجتماعية والأسرية

يشكل التماسك الأسري بالوسط القروي بإقليم شيشاوة جوهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويكتسي مظاهر عديدة كالانسجام الكبير بين الزوجين، وتعاونهما لتحقيق الأهداف المشتركة للعائلة، وسعيهما لإخفاء مشاكلهما عن الآخرين، وإيجاد حلول داخلية لها عن طريق التفاوض وتقديم التنازلات. وترتفع مستويات التماسك الأسري في أوقات الشدة أو إصابة أحد أفراد الأسرة أو الأقارب بالمرض أو المصيبة أو الإفلاس أو العجز. لكن هذا التماسك الأسري سيتأثر بتخلي أغلبية الأسر القروية على عادة تبادل الهدايا. وتكثيف الزيارات العائلية، ومشاركة الأهل أفرانهم وأحزانهم، والتعبير عن مواقف اللامبالاة والقطيعة والفردانية وضعف التضامن الأسري، وقطع الأرحام، والنكران للعيش الجماعي، وظهور نزعات الاستقلال والتحرر من الالتزامات الاجتماعية والأسرية. فقد سرعت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع القروي من ظهور أنواع عديدة لبنيات علائقية متعددة، تختلف باختلاف المجالات الجغرافية، والثقافات المجتمعية الفرعية، والأنشطة الاقتصادية. ففي المناطق الجبلية والناحية، تهيمن القيم الثقافية الموروثة، ويبرز الاقتصاد العائلي المنغلق على ذاته، وتعتبر العلاقات الداخلية شأن عائلي خاص بالأسرة. بينما ظهر في المناطق المنبسطة ما يسمى بالأسر الوسطية، التي تقوم على التوفيق بين الأصالة والمعاصرة في تشييد العلاقات

الداخلية لأفرادها، والقبول بالعناصر الجديدة لتحديث هذه العلاقات وربطها بالدين والموروث كالقوامة وتقسيم الإرث. أما في المراكز الحضرية الكبرى، فنشأت الأسر القروية الرأسمالية القائمة على تبني القرويين لأسس النظام الرأسمالي، وظهور العمل المأجور، وخروج المرأة للعمل، وخلخلة التركيبة الداخلية التقليدية للأسر القروية. فما تشهده العلاقات الداخلية للأسر القروية من تغير، يعكس حقيقة ما يقع في المجتمع القروي، ويعيد إنتاج مقوماته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويساهم في تنوع العلاقات الاجتماعية بين علاقات مطبوعة بالتبعية، واستعمال المفاهيم التقليدية الموروثة، وعلاقات أسرية جديدة توظف مفاهيم جديدة، وتغير باستمرار من خصائصها، وأسسها إيقاع وظروف التطور في المجتمع القروي²¹⁰. ونتج عن هذا التحول تغيير المفاهيم المستعملة في العلاقات الداخلية للأسر القروية، والتي حددها عبد الرحيم العطري²¹¹ في مفاهيم "الشرف" و"النية" و"البركة" و"الصواب"، والتي شكلت منطلق لثورة شاملة في الحياة الاجتماعية القروية، والتحرر التدريجي من الانضباط للمفاهيم القديمة. وما زاد من سرعة هذا التحرر، سهولة الاتصال الرقمي، والاحتكاك الثقافي بين المجالين الحضري والقروي، والتخلص من المقومات التقليدية للعلاقات الاجتماعية، وتغير المفهوم التقليدي للإنجاب، وإعادة توزيع المهام بين المرأة والرجل، وتقوية التفاعلات الرمزية في الأسر الصغيرة، واقتصارها على الزوجين وأولادهما غير المتزوجين، وربطها بالفائدة الاجتماعية والمنفعة المادية، فتبني المفاهيم الجديدة للعلاقات الداخلية للأسر القروية، سيني مواقف حق التصرف، والقيام بالسلوك، وتحديد المصير على أساس الحرية والاستقلالية، والتخلي عن الارتباط بالعلاقات القرابية والضغطات الثقافية، وتعويضها بالاهتمام بالمطالب المادية الملحة لأفراد الأسرة²¹².

(2) العلاقات الخارجية للأسر القروية: من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي

عرفت العلاقات الاجتماعية الخارجية للأسر القروية تحولات عميقة، غيرت قواعد ثقافة التعاون والتضامن السائدة، فقد تولى القرويون عن القيم الموروثة التي تشكل أساس بناء العلاقات الاجتماعية الخارجية، وتأثروا بنشأة ثقافة جديدة، تقوم على الحفاظ على التلاحم الاجتماعي التقليدي من جهة، والاعتراف بحرية الفرد في ربط علاقات اجتماعية جديدة خارج نطاق ما هو متعارف عليه، خصوصا بالنسبة لفئة الذكور، من جهة ثانية. فقد أثر تحول

²¹⁰- بوتفوشنت مصطفى، العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 127.

²¹¹- العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 98.

²¹²- حسين محمود، رعاية الأسرة، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1993، ص 216.

العلاقات الاجتماعية للأسر القروية من الانتماء القبلي إلى الارتباط بالدوار، ومن العيش في العائلة الكبيرة إلى الاستقرار في العائلة الصغيرة، ومن الاعتقاد بالمشترك إلى تفضيل الخاص، ومن الخضوع للتضامن الآلي إلى تبني التضامن العضوي، على تراجع مؤشرات الحميمية تجاه "الجماعة"، خصوصا مع الأحفاد، بل إن "الجماعة" ذاتها ما عادت تجتمع إلا بإيعاز من السلطة المحلية²¹³، ويحول شعور معظم الأسر القروية من الحذر تجاه توسيع نطاق العلاقات الخارجية، والذي يعني تكاليف ومصاريف إضافية من جراء مشاركة الغير في مختلف المناسبات كالعزاء والعرس والعقيقة، فالحاجس المادي أصبح هو المتحكم في قوة أو ضعف ما سماه سيرج بوكام بالرابط الاجتماعي في المجتمع القروي.

1-2) الزيارات العائلية بالوسط القروي: من الانتظامية إلى القطيعة

تبين معطيات الجدول رقم 26، أن الأسر القروية تحرص على تبادل الزيارات العائلية مع أقربائها بنسبة تتجاوز 55%، مقابل نسبة 31% من الأسر القروية التي لا تهتم بزيارة أقاربها. وتمثل تبادل الزيارات السنوية للأسر القروية ما يناهز 33% من مجموع الزيارات العائلية، تليها الزيارات الاستثنائية كالعزاء والأعراس والمناسبات الدينية بنسبة 32%. هذه المعطيات لا تختلف كثيرا عن الأرقام التي تحدثت عنها آخر دراسة صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط حول "انعكاسات جائحة كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر المغربية"، والتي بينت أن نسبة 14% من الأسر القروية تهمل الزيارات العائلية، وأن المعدل السنوي لصلة الرحم وتبادل الزيارات، وتنظيم اللقاءات، يتراوح بين مرة واحدة في الشهر بالنسبة لـ 38% من الأسر المغربية، وثلاث مرات في الشهر بالنسبة لـ 43% منها. هذه النسب تؤكد أن التغيرات الاجتماعية بالمجتمع القروي، خلقت شروطا اجتماعية وثقافية ملائمة لبناء علاقات اجتماعية وقربانية جديدة، قوامها التخلي التدريجي عن الأعراف والتقاليد والرموز الموروثة، وتبني النموذج السائد في المدن والحواضر، وربط تحول بنية العلاقات الاجتماعية القربانية بنمط الإنتاج الاقتصادي الجديد المتميز بتراجع نسبة الساكنة القروية المشتغلة بالقطاع الزراعي، وظهور مصادر جديدة للدخل القروي. فإذا كان الاعتقاد السائد يعتبر المجتمع القروي مجتمعا متضامنا ومتماسكا، يعتني بالعمل الجماعي المشترك، ويقوي التلاحم الاجتماعي مع الجيران والأقارب، وباقى أفراد القبيلة والدوار والمجتمع، فإن تغيير مفاهيم ومقومات العلاقات الاجتماعية الخارجية للأسر

²¹³ - العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 96.

القروية، عمل على تعزيز مظاهر الثقافة الفردانية، واللامبالاة نحو الآخرين، والاهتمام بالمصالح الشخصية، وإهمال الإنصات إلى نداءات الضمير الجمعي، وتهميش العمل بمبدأ التآزر الاجتماعي بين القرويين، واندثار التعاضد العائلي داخل الأسر القروية، وإضعاف العلاقات الاجتماعية الخارجية لأفرادها، وبروز مشكلة القطيعة مع الأقارب، واقتصار الزيارات العائلية على المناسبات والأعياد. فالأسر القروية²¹⁴ تعرف اليوم أوضاعاً تختلف عن سابقتها فيما يخص عناصر التماسك، وآليات الصراع والخلاف، بمعنى أن الأسر القروية، صارت تضع حدوداً فاصلة بينهما وبين باقي أفراد الشبه القروية، كما أضحت التدخل والمشاركة في القرارات الأسرية يتفاوت حسب درجة القرابة²¹⁵، وتبعاً لقوة أو ضعف أسباب القطيعة بين الأسر والعائلات، والتي تشمل مشكل الإرث بنسبة 72%، تليه القطيعة الموروثة عن الأجداد بنسبة 13%، وبعد المسافة بنسبة 12%، والاختلاف في الأفكار والقناعات بنسبة 3%²¹⁶. فتتبع هذه الأسباب، يؤكد تحول العلاقات الخارجية للأسر القروية من الانتظامية إلى القطيعة، والتي أفرزت ظواهر جديدة، لخصها ناصر السوسي في "انزلاق التضامن العائلي والرحمي، وانتشار العلاقات القبلية، وتقلص الأدوار البطركية التقليدية، وتفكك التضامن الميكانيكي ليفسح المجال أكثر فأكثر لتضامن ذي طبيعة جديدة، ومن صنف مغاير يحدث على المستوى الرمزي، بحيث أن من بين نتائجه بروز الفردية في السلوكات، والانعزالية، والتوقع الذاتي في نمط الحياة بالإضافة إلى ظاهرة النسائية جراء اختفاء دولا الأب بشكل ملفت للنظر"²¹⁶.

2-2) التضامن بين الأسر القروية: تفكيك مقومات الهوية المشتركة واستهلاك قيم المدينة

يبرز الجدول رقم 26، أن الأسر القروية التي تتوفر على بنيات عائلية مستقرة بالوسط القروي، تمثل نسبة 50%، تليها الأسر القروية التي تتواجد بنياتها العائلية بالمدن بنسبة 28%، والأسر القروية التي لها عائلات في القرى والمدن بنسبة 20%. وتتعدد أسباب تمسك القرويين بتبادل الزيارات العائلية، لتشمل تقديم واجب العزاء بنسبة 26%، وحضور مناسبات الزفاف والعقيقة بنسبة 21%، وأداء واجب صلة الرحم بنسبة 24%، والاحتفال بالمناسبات الدينية بنسبة 29%. وفي المقابل، يفسر تراجع وتيرة تبادل الزيارات العائلية بالوسط القروي بنزوح الأجيال الجديدة نحو الاستقلالية والفردانية والتحرر الشخصي، والتخلي عن قواعد العمل المشترك، والانسحاب من الواقع الاجتماعي،

²¹⁴- العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 239.

²¹⁵- العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 251.

²¹⁶- السوسي ناصر، "خطاب الحداثة في سوسيولوجيا محمد جوسوس"، سوسيولوجيا المجتمع العربي، تنسيق محمد الدرويش، منشورات دراسات وأبحاث، الرباط، 2015، ص 161.

والإقامة الدائمة بعيدا عن الحياة الاجتماعية العامة، وتفكيك مقومات الهوية المشتركة، والإقبال على استهلاك قيم الحضارة القادمة من المدن والمراكز الحضرية. كما يرتبط تغير بنية العلاقات الاجتماعية الخارجية بتخلي الساكنة القروية عن الارتباط التقليدي بالأرض، وتقليص نسبة العائلات الممتدة، واتساع نطاق العائلات النووية، والاقتصار على تبني العلاقة القريبة والضيقة والمباشرة مع الأقارب من الدرجة الأولى، كالأجداد والأعمام والأخوال، وتهميش الأقارب من الدرجة الثانية كأبناء العمومة وأبناء الخؤولة، والقطيعة مع الأقارب من الدرجة الثالثة، وتغيير المواقف الاجتماعية الإيجابية لمميزات الزواج العائلي، وتقويض الأفضلية التي تمنح لعلاقة القرابة المبنية على رابطة الدم من جهة الأب، على حساب علاقة القرابة القائمة على رابطة النسب من جهة الأم. ورغم ذلك، يبقى تراجع قيمة التضامن بين الأسر القروية مقتصرًا على الشكل والمظهر، ومحافظة على قيم التضامن العفوي والآلي والتضامني الذي يراعي أسس القرابة والقيم المشتركة، ويدعم الوحدة الداخلية والخارجية للأسر القروية، ويربطها بالضمير الجماعي والتماسك الاجتماعي.

(3-2) العلاقات الخارجية للأسر القروية: اندثار قيم التطوع والغيرة والعناية بالمصالح المشتركة

تبين معطيات الجدول رقم 26، أن تبادل المنافع المادية والمعنوية مع الأقارب والجيران، سبب تمسك الأسر القروية بتقوية العلاقات العائلية الخارجية بنسبة 60%، يليه التشاور مع الأقارب بنسبة 47% مقابل اقتصار نسبة 21% من الأسر القروية على التشاور مع الغير في الحالات الضرورية، بينما تمتنع نسبة 32% من الأسر القروية عن طلب الاستشارة مع الأقارب. ويهدف تقوية العلاقات العائلية، توظيف الأسر القروية طرق تقليدية وحديثة، تشمل اللقاءات المباشرة، وتبادل الزيارات العائلية بنسبة 38%، واستعمال الهاتف النقال للتواصل الخارجي بنسبة 32%، وشبكات التواصل الاجتماعية بنسبة 30%. ويفسر تحكم المنافع المادية في حدود ومجالات العلاقات الخارجية للأسر القروية بتخلي القرويين على قيمة "التطوع"، والتي تحرك بنية الروابط الاجتماعية بين القرويين في المناسبات الاجتماعية كالأعراس والعزاء، وفي أوقات ذروة النشاط الاقتصادي والفلاحي، وخضوع العلاقات الخارجية مع الغير لقيم المنفعة المادية والشخصية، والوجود الفردي، والتي تظهر من خلال تزايد أعداد القرويين الراضين لتخصيص حيز من وقتهم وجهدهم لمساعدة الآخرين بشكل مجاني، وتلبية نداء الالتزام المجتمعي والمسؤولية المشتركة المميّزة للحياة القروية. فاختفاء قيمة التطوع، أثر على اندثار قيم اجتماعية كالغيرة والتماسك الاجتماعي والعناية بالمصالح

المشتركة، والانتصار لشؤون الآخرين. ويعد تعامل القرويين مع واقعة الوفاة أهم نموذج اجتماعي لتراجع هذه القيمة في الحياة الاجتماعي بين الأمس واليوم، ففي الماضي، وبمجرد وفاة شخص في عائلة معينة. يبادر إمام المسجد أو مؤذنه بنشر الخبر بين الساكنة عن طريق إذاعة صوت القرآن الكريم من مكبر الصوت بالمسجد، وبصفة تلقائية، يهرع الجميع إلى مقر سكنى الميت، أفرادا وجماعات، ويتركون مشاغلهم مهما كانت قيمتها وأهميتها، فيعمدون إلى تقسيم المهام بينهم، فريق يقوم بحفر القبر وإعداد لوازم الدفن، وفريق آخر ينصرف نحو تجهيز الميت، بينما تتكلف النساء بتوفير وليمة الغذاء والعشاء للضيوف. فأهم خاصية تميز تدبير هذه حالات الوفاة في المجتمع القروي في الماضي، هي عدم التمييز بين الوفيات حسب المستوى المادي أو الانتماء الاجتماعي، فالمعاملة التي تحظى به عائلة ميت من أسرة فقيرة، هي نفس المعاملة الذي تحظى به عائلة من الأعيان. هذه الوضعية سرعان ما ستعرف تحولا مغايرة اليوم بسبب عمق التغير الاجتماعي الذي أثر على كل شيء في المجتمع القروي²¹⁷.

الجدول رقم 27: توزيع الأسر القروية حسب طبيعة العلاقة مع الجيران

المتغير	الصفة	العدد	%
وجود جيران للأسرة	نعم	1514	92
	لا	132	8
	المجموع	1646	100
التعاون مع الجيران	دائما	1350	82
	أحيانا	132	8
	لا	165	10
	المجموع	1646	100
تبادل الزيارات مع الجيران	دائما	1416	86
	أحيانا	132	8
	لا	99	6
	المجموع	1646	100
طبيعة العلاقة مع الجيران	التعاون والاحترام	1152	70
	الصراع والنزاع	148	9
	القطيعة	346	21
	المجموع	1646	100
أهم وسيلة لبناء العلاقات الاجتماعية مع الجيران	القربة العائلية	708	43
	المصاهرة	428	26
	العمل المشترك	263	16
	الانتماء القبلي	247	15
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

²¹⁷- العياشي عنصر، مرجع سابق، ص 132.

(3) علاقة الجوار بالوسط القروي: جوهر منظومة العلاقات الخارجية للأسر القروية

تتمسك الأسر القروية بإقليم شيشاوة بعلاقة التعاون مع الجيران كجزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية والاقتصادية للقرويين، والتي ظلت محافظة على ريادتها للعلاقات الخارجية للأسر القروية، وقائمة على أسس وقواعد الاستقرار والتعاون، وتمتين أواصر تبادل المنافع المادية والمعنوية. فكما يوضح الجدول رقم 27، تقرر نسبة 92% من الأسر القروية بوجود جيران لها، مقابل عدم توفر نسبة 08% من الأسر القروية على جيران بسبب وجود مقر سكنها بعيدا عن التجمعات البشرية، وفي المناطق التي ينتشر فيه السكن المتفرق. كما تصل نسبة الأسر القروية التي تتعاون وتتواصل مع الجيران إلى 72%، مقابل فقدان نسبة 10% من الأسر القروية للتواصل والتفاعل مع الجيران. وتتوزع طبيعة العلاقات التي تجمع الأسر القروية بجيرانها بين الاحترام والتعاون بنسبة 70%، والقطيعة والصراع بنسبة 09%، والعلاقات العادية بنسبة 21%. وتعمل الأسر القروية على تمتين العلاقات الاجتماعية مع الجيران، وتشجيع التعاون معهم، واحترام حقوقهم، وبذل مجهودات إضافية من أجل حماية المصالح المشتركة معهم، صيانة العلاقات الاجتماعية معهم، والمواظبة على زيارة الجيران، وتبادل الخدمات والمساعدات معهم. ولمواجهة تدهور العلاقات الاجتماعية مع الجيران، توظف الأسر القروية طرق مختلفة لبناء وحماية علاقة الجوار، وتشمل استثمار القرابة العائلية بنسبة 43%، والمصاهرة بنسبة 21%، والعمل المشترك بنسبة 11%، والانتماء القبلي بنسبة 15%.

(4) الانخراط في العمل التعاوني والجماعي: بين الانتماء القبلي والثقافة الجماعية

يخضع الإنسان القروي في تنشئته الاجتماعية للقيم السائدة، ويكتسب العضوية في المجتمع القروي بواسطة الالتزام بقواعد الحياة القروية المشتركة، واستخدامها في التعبير عن شخصيته وسلوكه ومواقفه. ففوة الروابط الاجتماعية التي تجمع بين أعضاء المجموعات الصغيرة في القرى والدواوير، تعزز مكانة العمل التعاوني²¹⁸ والجماعي في البنية الذهنية القروية، ويظهر ذلك من خلال ارتباط الجميع ببعضهم بعضا عن طريق تعدد مصادر الروابط، وكثرة المناسبات الاجتماعية والاقتصادية التي تستلزم التعاون لإنجاز مختلف المهام التي تخص أحدهم، بالحضور والجهد المادي والمعنوي، وتقاسم الأعباء للقيام بعمل لا يقدر عليه فرد بنفسه، أو يحتاج منه لوقت طويل. فالميل نحو العمل التعاوني والجماعي متجذر في التاريخ القروي بطريقة عفوية، فقد ألف القرويون في الماضي، مشاركة الآخرين أعمالهم

²¹⁸ - الحالة في المهنة لشخص يعمل في تعاونية لإنتاج السلع والخدمات، وحيث يكون جميع الأعضاء متساوون في اتخاذ القرارات وتوزيع الأرباح.

بالمجان، وطبقوا نظام العمل الجماعي بدون أجر، يتقاسمون المهام، ثم ما يحصلون عليه من دخل²¹⁹. هذه المميزات تجعل انخراط الساكنة القروية في العمل التعاوني والجماعي محكوم إما الاقتصار على الانتماء القبلي أو الانخراط في الثقافة الجمعوية، الشيء الذي يفسر نفور الأسر القروية من العمل الجماعي، وتمسكها بالثقافة القبلية التي لا زالت تحتضن عناصر النبذ والرفض للغريب، وتشعر القرويين بعدم الأمن والوحدة في العمل الجماعي، ليس لهم القدرة على تبادل قيم التعاون والتفاعل مع الآخرين²²⁰. فانخراط الأسر القروية في العمل الجماعي، تواجهه صعوبات مرتبطة بمسألة إشراك جمعيات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات التي تهم الساكنة، وتهميش مسألة التشاور معها، وضعف إدراك العديد من الجمعيات لأدوارها التنموية الجديدة المنوطة بها، وتشعب مجالات نشاطها في ظل إمكانيات مادية ضعيفة²²¹.

الجدول رقم 28: توزيع الأسر القروية حسب مجالات الانخراط في العمل التعاوني والسياسي والجماعي

المتغير	الصنف	العدد	%
الانخراط في العمل التعاوني	نعم	922	56
	لا	379	23
	أحيانا	346	21
	المجموع	1646	100
الجمعيات والهيئات التي تستهوي انخراط القرويين في العمل التعاوني والجماعي	فروع أحزاب	181	10.70
	نقابات	181	11
	جمعيات ثقافية	379	23
	جمعيات فنية	313	19
	جمعيات خيرية	214	13
	جمعيات رياضية	280	17
	وداديات	66	3.80
	هيئات حقوقية	33	2.50
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

4-1) الانخراط في العمل السياسي: الاندفاعية في زمن الانتخابات والمحدودية في باقي الأزمنة

تبين معطيات الجدول رقم 28، استحوذ العمل السياسي على نسبة 48% من اهتمامات القرويين بإقليم شيشاوة، حيث يشكل الانخراط في الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية على التوالي نسب 10.7% و11% و2.50%، رغم أن اقتحام العمل السياسي للوسط القروي بإقليم شيشاوة حديث العهد مع مطلع الاستقلال. ويفسر تراجع

²¹⁹ - التبر مصطفى عمر، مرجع سابق، ص 200.

²²⁰ - منديب عبد الغني، محاضرات في السوسيولوجيا القروية، الرباط، جامعة محمد الخامس أكادال، الرباط، غير منشورة، 2005/2006، ص 164.

²²¹ - بوحامد أحمد فاطمة آيت بناصر، "برامج العمل التنموية الإقليمية والجماعية، وسؤال الإلتقائية، جهة مراكش - أسفي، شيشاوة نموذجا، مجلة التخطيط العمراني والمجال، المجلد الثاني، العدد الخامس، أيلول/ سبتمبر 2020، ص 50.

الانخراط في الهيئات السياسية في السنوات الأخيرة بمحدودية الممارسة السياسية بين القرويين، والاقتصار على المشاركة السياسية في زمن الانتخابات، ومحدودية الانتماء إلى المؤسسات السياسية، واختيار أغلبية الشباب خلق قطيعة مع الموروث السياسي²²². كما ترتبط محدودية انخراط الأسر القروية في العمل السياسي بالمقارنة مع الأسر الحضرية بمسألة تعدد الولاءات وطبيعتها، فإذا كان المجتمع القروي معروفا بولاءات محدودة وبسيطة، تبدأ بالأسرة، وتمر بالدوار، وتنتهي بالقبيلة، فإن المجتمع الحضري مبني على تعدد جماعات الولاء، كالجماعة العائلية، والجماعة المهنية، والجماعة الترفيهية، والجماعة الإيديولوجية. كما يعود هذا التراجع إلى الوضعية السياسية بالمغرب بعد الاستقلال، والتي وصفها محمد حسن الوزاني بقوله: "إن الاستقلال هو عملية إبعاد الأجانب عن كرسي الحكم والاستغلال ليحتلها غيرهم من الأشخاص المغاربة الذين أتهم الفرصة وابتسم لهم الحظ، فاستطابوا لذة المنصب، وتركوا جمهور المواطنين في يؤسهم يتخبطون، وبهذا كانت الثورة يوم تحقق الاستقلال عملية نقل أشخاص وشغل مقاعدهم بآخرين"²²³.

الجدول رقم 29: قائمة بأهم الهيئات السياسية والنقابية والجمعية الفاعلة بإقليم شيشاوة

الأحزاب السياسية	الهيئات النقابية	جمعيات المجتمع المدني
بعض الفروع الحزبية تتواجد بالمنطقة منذ بداية الاستقلال: (حزب الاستقلال + الاتحاد المغربي للشغل + منخرطي حزب الأحرار المستقلين والحركة الشعبية)، فانطلاقاً من نهاية السبعينات ستأسس إطاراً حزبية أخرى: الاتحاد الاشتراكي، وفروع أحزاب أخرى فيما بعد كحزب العدالة والتنمية، حزب الاتحاد الدستوري	فروع نقابية: النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الحرة للتعليم والنقابة الوطنية للصحة ونقابة التجار والحرفيين ونقابة الطكسيات	-جمعية قدماء العسكريين - جمعية الحوار الثقافي - جمعية أحواش للفنون الشعبية - الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين - جمعية السبيل للثقافة والتربية - جمعية المستقبل الفلاحي - جمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي - جمعية تماينوت - جمعية اليسر للعمل الاجتماعي - فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - جمعية النور النسائية - جمعية امتنانوت للتنمية - جمعية الولجة - جمعية انفيقة للتنمية والثقافة والتضامن - منتدى مبادرات للتنمية والتواصل - جمعية توزي-ن- تاشمير للتنمية الاجتماعية - جمعية أفولكي للتنمية - جمعية تيفاوين للتنمية - جمعية مهرجان امتنانوت - فجمعيات الرياضة: كرة القدم - ألعاب القوى - الكراطي

المصدر: محمد أقديم²²⁴

توظف الأسر القروية علاقات القرابة بجميع أنواعها لتشجيع أفرادها على الانخراط في العمل السياسي بغية تحقيق المصالح الشخصية والمنافع الذاتية، والحصول على عوائد مادية ومعنوية، وولوج مواقع اجتماعية وسياسية واقتصادية مرموقة في المجتمع القروي. فقد ساهم العمل السياسي في تمكين المجتمع القروي المعروف بتعدد الأصول من الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري، يتداول أفرادهم مفاهيم المواطنة والمساواة والعدالة، وينزعون نحو

²²² - شفيق المختار، "العلاقات الأسرية (موت الأب) وتزايد النزعة الفردانية"، جريدة المحجة، العدد 224، دجنبر 2004، ص 72.

²²³ - الوزاني محمد حسن، حرب القلم، مؤسسة حسن الوزاني، طبعة الأولى 1961، ص 180.

²²⁴ - أقديم محمد، مرجع سابق، ص 340.

التخلي عن التصنيفات الطبقية التقليدية²²⁵ رغم استمرار اقتران العمل السياسي في البنية الذهنية القروية بأساليب البطش والقمع التي مارسها القياد في الماضي كما يوضح الجدول رقم 30، وتواتر الأحاديث عن السجون والمعتقلات التي لا زالت محافظة على بعض أطلالها كسجن بوابوض بامتوكة، واعتبار الانخراط في العمل السياسي لحظة الصدام مع "المخزن"، والتحول إلى طرف منبوذ في المجتمع، مراقب من طرف رجال السلطة والأمن.

الجدول رقم 30: أسماء القياد الحاضرين في البنية الذهنية للأسرة القروية بإقليم شيشاوة

اسم القبيلة	أسماء القياد
مزوضة	.القائد علي بن أحمد المزوضي. القائد محمد بن حمو المزوضي. القائد حميدة بن علي الشري. القائد أحمد بن مبارك. القائد ولد العسري
أولاد أبي السباع	. القائد أحمد بن الشيكري. القائد الحبيب السباعي. القائد إبراهيم بن بلعيد السباعي. القائد المختار السباعي. القائد عبد الله بن بلعيد السباعي. القائد العربي بن الشرقي الرحماني. القائد الحسين بن عبد الله السباعي. القائد مبارك ولد البشير السباعي. القائد يرعاه السباعي. القائد علي بركاتو. القائد محمد ولد البشير السباعي
ة دويران	.القائد إبراهيم الاجراوي
دمسيرة ونقيفة	.القائد عمر بن سعيد المتوكي
سكساوة	.القائد لحسن السكسيوي. القائد مبارك بن البشير السباعي. القائد محمد بن مبارك بن البشير السباعي. القائد محمد الدويراني. القائد الأمغار المختار السكساوي
متوكة	.القائد عمر بن سعيد المتوكي. القائد مسعود المتوكي. القائد علي المزوضي. القائد حميدة المنبيهي

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

يفسر تنامي الانخراط في العمل السياسي بتحول أغلب الجماعات القروية من الحياة البدوية الريفية إلى حياة اجتماعية حضرية مدنية، وتفكيك البنيات الاجتماعية التقليدية كالأسرة الممتدة والنظام القبلي وما يسمى بلجماعت²²⁶، واستقرار عدد كبير من الموظفين بالمناطق القروية في إطار تقريب الخدمات العمومية من الساكنة القروية، وتراجع التأثير الذي تمارسه الهيئات المجتمعية التقليدية كالزوايا، والمدارس العتيقة، والطرق الصوفية، واستقرار العمال المتقاعدين القادمين من الخارج أو بعض المدن المغربية المنجمية، وتعميم خدمات التعليم، وارتفاع مستويات الوعي بأهمية العمل السياسي في تحقيق الترقى الاجتماعي، ونشأة فئات اجتماعية متعلمة مالكة لمؤهلات واستعدادات لتأسيس فروع الأحزاب، والانخراط فيها، وتوعية الآخرين بكون النشاط السياسي فرصة سانحة للشباب القروي للتدافع وتحقيق الذات، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، والتحرر التدريجي من هيمنة القيم التقليدية التي

²²⁵ - شافع لحسن، أضواء على الهامش: تاريخ غرب مراكش، من رباط عقبة بن نافع إلى زاوية سيدي الزوين الشراي، منشورات جمعية الصلاح للتنمية والثقافة سيد الزوين، مطبعة تبوك،

مراكش، ص 310

²²⁶ - أقديم محمد، مرجع سابق، ص 339.

تخضع العمل السياسي لمعايير السن، وإعادة إنتاج القيم نفسها، ونقلها من المستوى الاجتماعي العفوي إلى المستوى المؤسسي المنظم²²⁷.

(2-4) العمل التعاوني والجمعي: تأثير التوزيع المجالي والمستوى الثقافي وتنوع الاهتمامات وإنتاج القيم

تفرض عملية تقييم عمل النسيج الجمعي بالوسط القروي بإقليم شيشاوة خلال العشر سنوات الأخيرة، والتي قامت بها وكالة التنمية الاجتماعية لشيشاوة، إلى تأكيد خضوع العمل الجمعي للميول المختلفة التي تميز الساكنة القروية، وضعف النتائج المحققة، واستمرار عدم اقتناع أغلب الأسر القروية بالعمل الجمعي. فرغم أن العمل الجمعي كمفهوم متجذر في الثقافة القروية بإقليم شيشاوة بأسماء قديمة "التوزيع" و"اجماعة" و"تاقبيلت" و"تمونت"، يبقى العمل التعاوني والجمعي محكوم بالتوزيع المجالي والمستوى الثقافي وتنوع الاهتمامات وإنتاج القيم. لكن هذا الوصف لم يمنع من توسيع عدد الجمعيات التي تم إنشاؤها في إقليم شيشاوة، والتي بلغ عددها سنة 2019، ما يقارب 872 جمعية²²⁸، تمثل منها الجمعيات الثقافية أو الرياضية أو الفنية أو الخيرية بنسبة 72% مقابل نسبة 27. % على الصعيد الوطني. كما يعتبر العمل الجمعي بالوسط القروي بإقليم شيشاوة حديث النشأة بالمقارنة مع باقي الأقاليم القروية بالمغرب، حيث تجسد سنة 2005 السنة الحقيقية لانطلاق العمل الجمعي بالإقليم، سواء من حيث ارتفاع عدد جمعيات المجتمع المدني التي تم تأسيسها، أو من حيث اتساع نطاق المنخرطين فيها، أو مساهمتها في تنفيذ المشاريع الثقافية والرياضية والفنية والاجتماعية لفائدة الأسر القروية، وازدياد حجم الميزانيات المخصصة لها في إطار الشراكة ودعم المجتمع المدني. ورغم ذلك يبقى التأثير المتوقع للعمل الجمعي على التنمية القروية، في منظور القرويين، أقل من توقعاتهم، ولا يستجيب لانتظاراتهم، ويؤيد تصوراتهم القبلية حول دواعي الانخراط في الجمعيات. فكما يوضح الجدول رقم 28، فإن انشغال الأسر القروية بتأمين متطلبات العيش، لا يمنعها من تخصيص جزء من وقتها للأنشطة الجمعوية، إذ تمثل نسبة الأسر القروية التي تسمح أفرادها بالانخراط في العمل الجمعي نسبة 56% مقابل رفض 44% من الأسر القروية لهذا الانخراط.

تمثل شبكة الجمعيات العاملة بالوسط القروي نسبة 2% من مجمل الجمعيات بإقليم شيشاوة، وهو رقم ضعيف لا يعبر عن الانطلاقة المبكرة لنشاط العمل الجمعي القروي منذ سنة 1998، الشيء الذي يفسر محدودية

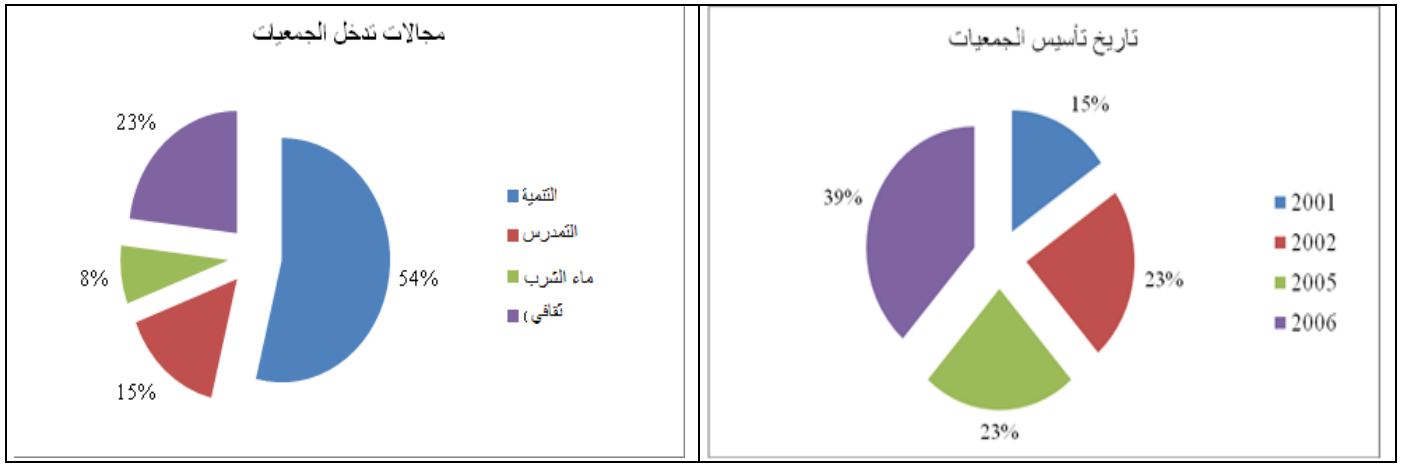
²²⁷ - شريكي هناء، الشباب المغربي والعمل الجمعي: تحديث البنيات وتقليدية العلاقات والقيم، المجلة الجزائرية أنسانيان، العدد 68، 2015، ص 49-70

²²⁸ - انطلاقا من دراسة تشخيصية قامت بها المندوبية السامية للتخطيط حول العمل الجمعي بالمغرب سنة 2011، يصل عدد الجمعيات بالمغرب إلى 44771 جمعية.

تأثير الأنشطة المنجزة من الجمعيات والتعاونيات على وضعية الأسر القروية، وارتباط أغلبها بتسيير واستهلاك الماء الشروب. ورغم ذلك، يمكن القول أن العمل الجماعي استفاد في تنوع مجالات عمله من بساطة الحياة القروية، وصغر التجمعات البشرية، و نشوء شبكة علائقية بين أفراد الأسرة القروية من جهة، وباقي أفراد المجتمع القروي من جهة ثانية. واتساع العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس اللقاءات المباشرة، وارتفاع أواصر التضامن بين القرويين، وانتشار قيم التعاون والتكامل الدائم بين الطموحات الشخصية والمشاريع العائلية، والتفاهم المشترك الوثيق حول معالجة المشاكل واتخاذ القرارات، والإيثار الكامل للذات خدمة للمصالح والغايات الكبرى للأسر القروية، والمشاركة الشاملة في تحمل أعباء التدبير اليومي لشؤون الدوار والقبيلة، والحضور الدائم والجماعي في كافة المناسبات الاجتماعية. فهذه الخصائص، جعلت الأسر القروية تتجاوز جدلية العمل التعاوني والجماعي والتوزيع المجالي والمستوى الثقافي بإقليم، وتمكين الجمعيات الفاعلة بالوسط القروي من استقطاب فئات واسعة من القرويين، والاستجابة "لمقتضيات التحولات الاجتماعية من خلال تحديث هياكلها التنظيمية وقوانينها الأساسية، غير أنها لم تصل إلى المرحلة التي تتمكن فيها من تغيير منظومتها القيمية التي مازالت أقرب لمنطق اشتغال العائلة منه إلى منطق التنظيم الحديث"²²⁹. وكما تبين معطيات الجدول رقم 28، فقد تعززت علاقة الأسر القروية بالعمل الجماعي من خلال التزايد الكبير لعدد جمعيات المجتمع المدني منذ مطلع الألفية الثالثة، وتنوع اهتماماتها بين التنمية الاجتماعية، وتدبير الآبار الجماعية لتوفير المياه الصالحة للشرب، والتنشيط الثقافي والرياضي والفني، فنسبة 73% من الجمعيات العاملة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، أسست لتدبير الماء الشروب، تليها من حيث الأهمية الجمعيات الرياضية بنسبة 11% والجمعيات الثقافية بنسبة 9% والجمعيات الخيرية بنسبة 7%. ويتجلى تأثير هذه التغيرات في الإقبال على تأسيس هذه الجمعيات بمعدل جمعية لكل دوار.

الشكل رقم 04: توزيع الجمعيات بالوسط القروي حسب تاريخ التأسيس ومجالات التدخل

²²⁹- شاكر هاني، مرجع سابق، ص 68.

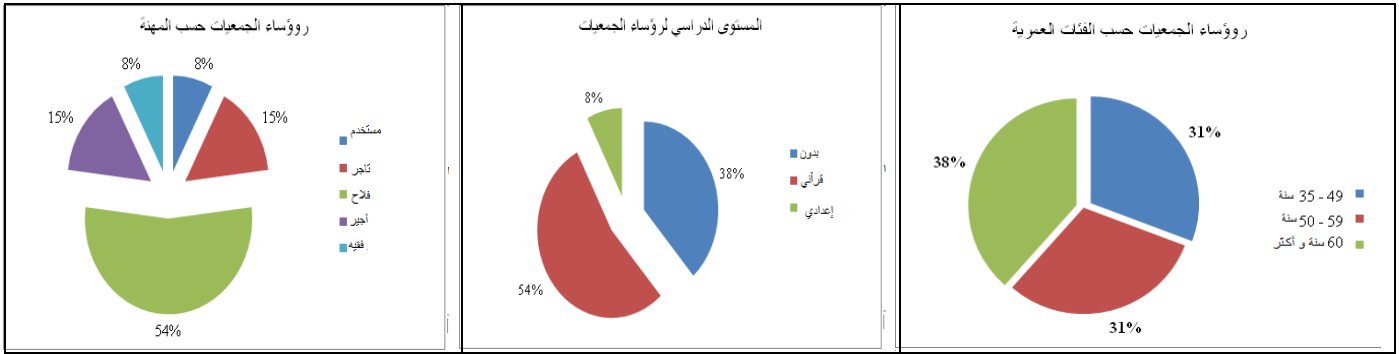


المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2022

تبين عملية تحليل معطيات الشكل رقم 04، أن أغلب الجمعيات المحلية تشتغل في مجال التنمية بنسبة 54%، مقابل 36% لباقي المجالات الأخرى. أما فيما يخص التطور الزمني لخلق هاته الجمعيات، نلاحظ أن 15% من الجمعيات تم تأسيسها قبل سنة 2002، مقابل 62% من الجمعيات بالوسط القروي التي لم تتأسس إلا بعد سنة 2005 سنة انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما يؤثر التوزيع المجالي والمستوى الثقافي على حدود ومجالات إشعاع العمل الجماعي بإقليم شيشاوة. ففي جماعة أيت حدو يوسف، يؤدي المجتمع المدني مهمة ضمان تنمية محلية ومستدامة بواسطة 13 جمعية محلية، تنشط في مختلف المجالات الثقافية والفنية والرياضية. ويعود تأسيس أول جمعية إلى سنة 2001. بينما يرتبط تشكيل نسبة 77% من الجمعيات بانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، الشيء الذي يفسر هيمنة الجمعيات العاملة في مجال التنمية بنسبة 62% من مجموع الجمعيات، مقابل 38% للجمعيات العاملة في مجال تدبير مياه الشرب. وفي جماعة سيدي غانم، يتكون النسيج الجماعي من 19 جمعية، ثلاثة منها جمعيات آباء وأولياء التلاميذ، وتغطي كل دواوير الجماعة، وثلاثها يسيرها رؤساء دون سن الخمسين سنة، لهم مستوى تعليمي متوسط، ويمثلون مهن مختلفة (تجار، فلاحين، أساتذة، مقاولين، وكاتب). وقد تأسست أول جمعية بالجماعة سنة 1993، تلاها تشكيل 13 جمعية أخرى ابتداء من سنة 2005، يستحوذ مجال التنمية على معظم نشاطها الجماعي بنسبة 50%، في حين تعمل باقي الجمعيات في مجالات تسيير منشآت الماء الصالح للشرب، الرياضة والقضايا الاجتماعية. ويمثل العمل الجماعي قيمة مضافة بجماعة سيدي غانم، إذ ساهم بنسبة كبيرة في ربط أكبر عدد ممكن من الأسر القروية بالماء الصالح للشرب بدواوير توزومطان، ألودجان بولعوان وتقنورت، بمعدل ربط أسرتين من أصل خمسة بالشبكات الصغيرة المحلية للماء الصالح للشرب بمختلف الدواوير. ويتميز التوزيع المكاني للجمعيات المتواجدة

بهذه الجماعة، بتمركزها أغلبها في شمال الجماعة، وباستفادتها من خلق تكتل جمعيات المجتمع المدني من أجل ضمان مزيدا من التنسيق. والعمل على تظافر الجهود لتحقيق الطموحات، وإنجاز المشاريع المدرة للدخل، وتنمية سياحة الاكتشاف الجبلي. وفي جماعة بوابوض، يتكون النسيج الجماعي من 19 جمعية وتعاونية واحدة، تمثل نسبة 2% من أصل 893 جمعية على صعيد إقليم شيشاوة. تسع جمعيات منها تنشط في تدبير الماء الصالح للشرب، وست جمعيات تعمل في الميدان الاجتماعي. ونصف هذه الجمعيات تأسست مع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005. وتبقى مساهمة المرأة في العمل الجماعي ضعيفة، فجمعية واحدة من ضمن 19 جمعية ترأسها امرأة مستقرة خارج تراب الجماعة. ويبقى إشعاع هذه الجمعيات حبيس النطاق المحلي بمجموع يصل إلى 18 جمعية تشتغل مقابل جمعية واحدة تشتغل على الصعيد الإقليمي، وواحدة أخرى على الصعيد الوطني، هذه الأخيرة تنظم سنويا حملات طبية مجانية لفائدة ساكنة الجماعة.

الشكل رقم 05: توزيع رؤساء الجمعيات بالوسط القروي حسب الفئات العمرية والمستوى الدراسي والمهنة



المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2022

تتأثر علاقة الأسر القروية بالعمل الجماعي والتعاوني بحدثة العمل الجماعي بالوسط القروي، ونقص تجربة المكاتب المسيرة، وضعف الإمكانيات المادية، ومحدودية الدعم المعنوي للجماعات القروية، واقتصار نشاط العمل الجماعي على الإشعاع المحلي، وضعف انخراط الشركاء، ومحدودية التواصل مع الساكنة القروية، وعدم توفر أغلبية الجمعيات على مخططات عمل، ونقص الموارد المادية البشرية والتقنية لدعم وضمان سيروية النشاط الجماعي. فكما نلاحظ من خلال الشكل رقم 05، فتوزيع رؤساء الجمعيات حسب مؤشر المهنة، يعرف هيمنة الفلاحين بنسبة 54% مقابل نسبة 36% لباقي الفئات مع تسجيل غياب المرأة عن رئاسة هذه الجمعيات. كما أن نسبة 62% من رؤساء الجمعيات القروية، تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة، مما يبين ميل الشباب نحو المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، مستفيدين من الدفعة المهمة التي منحها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للعمل

الجمعي، ومعرفتهم الواسعة بالواقع المحلي. أما المستوى الدراسي لرؤساء الجمعيات فيتميز بضعف ملحوظ، إذ أن 54% من هؤلاء لا يتوفرون على مستوى قرآني، وأكثر من 38% منهم أميون. ويفسر ضعف انخراط الشباب القروي في جمعيات المجتمع المدني في بعض المناطق القروية بتحويل الجمعيات إلى أدوات لإعادة إنتاج القيم السائدة بين الأجيال، و"تأثير الأسرة والمحيط الاجتماعي، ودرجة وجود استعداد عند بعض الشباب للعمل الجماعي والرغبة في البحث عن فضاء متميز"²³⁰، ونقص الثقافة الجمعوية في مجال إعداد المشاريع وتنفيذها، وعدم تملك مؤهلات وقدرات تدبير الجمعيات، وافتقاد تقنيات التعامل مع المشاكل التي تعترضها، وتشعب مهامها وتدخلاتها، ومحدودية الانتظام في شبكات الجمعيات على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني، وضعف المستوى التعليمي للمستفيدين، وعدم القدرة على حشد الناس على الانخراط في الجمعيات، والمشاركة الفعالة في أنشطتها، ولا سيما في صفوف كبار السن والنساء، فضلا عن المشاكل المرتبطة بالتمويل والتنسيق والشراكة والإشراف والرقابة. هذا الصعوبات التي يواجهها انخراط الشباب القروي في العمل الجمعوي، تصلح لأن تعمم على صعوبات انخراطهم في العمل التعاوني، والتي حددها موسى كرزازي في "أزمة المنافذ لتسويق المنتوجات، وضعف إمكانيات وسائل النقل لإيصالها إلى الأسواق. هذه الظروف، يستغلها السماسرة التجار، ويشترون المنتج من الفلاح مباشرة في عين المكان، ويحتكرون السوق لتحقيق أرباح هامة، على حساب كد وعناء الفلاحين الصغار"²³¹. ورغم ذلك، ساهمت جمعيات المجتمع المدني في إنعاش الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحسن التدبير اليومي للماء الصالح للشرب، والنقل المدرسي، وتسيير المساجد، وتنظيم الأنشطة التربوية والثقافية كبوجلود والمهرجانات الفنية، والدوريات الرياضية، وتقديم المساعدات الاجتماعية. هذه المكتسبات مكنت من تكسير طابو خوف الأسر القروية من الانخراط في الجمعيات، إذ أن ثقة الأسر القروية زادت في حق هذه الجمعيات، خصوصا في فترة الحجر الصحي، حيث برزت أهميتها بشكل بارز خلال أزمة كورونا الأخيرة، وذلك بتقديم المساعدات العينية والمالية للأسر المتضررة والمشاركة في عمليات التحسيس بمخاطر هذا الوباء²³².

²³⁰- شريكي هناء، مرجع سابق، ص 59.

²³¹- سى كرزازي موسى، دراسة في التهيئة والتنمية القروية: ترفة- بركان بجهة الشرق نموذجا، منشورات دار المناهل، فبراير 2019، ص 153.

²³²- شافع لحسن، مرجع سابق، ص 296.

VIII. الهجرة القروية أساس تحول الحياة الاجتماعية بإقليم شيشاوة

ترتبط الهجرة القروية بإقليم شيشاوة بالظروف العائلية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتمثلة في توالي سنوات الجفاف، وتراجع جاذبية الأنشطة الفلاحية، وارتفاع بطالة الشباب، والتي أجبرت الأسر القروية على الموافقة على هجرة أبنائها للبحث عن فرص العمل، وتأمين لقمة العيش لعائلاتهم. وبفعل التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، لم تعد الهجرة القروية تقتصر على للذكور، بل تهتم الإناث المهاجرات للالتحاق بالزوج أو العمل أو الدراسة، الشيء الذي سمح بظهور ما يسمى بتأنيث الهجرة القروية منذ تسعينيات القرن الماضي. هذا التحول لم يمنع استمرار هيمنة الذكور على جنس المهاجرين بنسبة 72% مقابل نسبة 28% للإناث. فما يؤكد نشاط الهجرة القروية بإقليم شيشاوة، وصف بول باسكون للهجرة القروية بمنطقة سكساوة في سبعينات القرن الماضي حينما قال بأن «نسبة المغتربين خارج المنطقة تناهز 15% من الساكنة، وأن المبالغ المالية التي يجلبونها توازي الناتج الصافي الإجمالي لكل تلك المنطقة»²³³. وتعزز المعطيات الإحصائية التي قدمتها المندوبية السامية للتخطيط هذا الوصف حول تدفقات الهجرة القروية ما بين بداية سني 2016 و2017، والتي تبرز التزايد المطرد في أعداد القرويين المهاجرين نحو المدن، حيث انتقل من 13292 سنة 2016 إلى 13332 مهاجر سنة 2017. هذا الارتفاع يدل، كما يقول أيوب المسعودي²³⁴، على ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالوسط القروي. وتحول الهجرة إلى عنصر بنيوي في المجتمع القروي المغربي، خصوصا في المناطق الجبلية والمهمشة، حيث يتفق سكان هذه المناطق على اعتبار بلداتهم مناطق للمغادرة، وبأن الشباب لم يعد يريد العيش بالدوار. فالهجرة القروية بأنواعها ومميزاتها، وخصائصها، تتفاعل مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع بنيويا ووظيفيا، مما يجعل "إمكانية التفكير في الهجرة أمرا واردا لدى معظم الأسر بهدف تحسين ظروف عيشها بهدف إعادة إدماجها داخل النسق الجماعي وإعادة بناء علاقاتها القرابية، التي أصبحت توجيهها وتتحكم فيها ظروف أنتجت قيم مدنية وخصائص اقتصادية"²³⁵.

تمس الهجرة القروية كظاهرة هيكلية، جميع الدواوير بإقليم شيشاوة، وترتبط بجميع طبقات المجتمع القروي بمعدل شخص أو شخصين من كل أسرة قروية، وتشمل أساسا الفئات النشيطة (15-40 سنة)، وتتركز بمدن الدار

²³³ جاك بيرك "البنيات الاجتماعية في الأطلس الكبير" منشورات P باريس 1978، ص 81.

²³⁴ -للاطلاع على المزيد من المعطيات حول الموضوع، يمكن الرجوع إلى مقال أيوب المسعودي حول الثقافة القروية وعائق الاندماج <https://al3omk.com/492004.html>

²³⁵ -عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 177.

البيضاء، الرباط، مراكش وأكادير، ويستحوذ الاستهلاك العائلي على نصف مداخيلها. ويفسر نشاط الهجرة القروية بتراجع الأداء الاقتصادي للأسر القروية، وفقدان الوسط القروي لجاذبيته الاقتصادية مع تراجع الإنتاج الفلاحي، وارتفاع منسوب التأثير الذي تمارسه المدن الكبرى على الساكنة القروية، إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا²³⁶. وظهور العديد من عوامل الطرد، نتج عنها اتساع هجرة القرويين بحثا عن العمل، وفرص أفضل للعيش خارج المدار القروي، ومصادر قارة للحصول على دخل أعلى، يمكن باقي أفراد الأسرة القروية العيش في مستوى معيشي كريم من خلال عائدات الأبناء المهاجرين²³⁷. كما يقف العامل التاريخي وراء الحركية الواسعة للقرويين، فتأثير مجال شيشاوة، كما يؤكد مولاي عبد الحكيم الزاوي "بصم على وقائع وحوادث كبرى في تاريخ المغرب، وأضفى حركية اجتماعية على النسيج القبلي لمنطقة الأطلس الكبير الغربي، قبائل هاجرت، وأخرى استوطنت، وثالثة هُجرت"²³⁸. وبسبب التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع القروي في السنوات الأخيرة، أصبحت الهجرة القروية عرضة لتغيرات جوهرية، تتمثل في ظهور الهجرة العكسية التي تعني عودة المهاجرين إلى الاستقرار نهائيا بمناطقهم الأصلية للاستفادة من وصول المستثمرين بقطاع الفلاحة كما هو الحال في جماعاتي السعيدات وسيدي بوزيد، وكذا شمولية الهجرة القروية للمسنين الراغبين في الهجرة للاستقرار النهائي بمناطق الصحراء المغربية التي ينحدرون منها: بوجدور، السمارة، الداخلة، العيون، والعمل في المباني والصيد البحري والتجارة المتجولة. ففي هذه الحالة تم إحصاء أكثر من 1040 شخص من بينهم 700 في دوار النواصر وحده بجماعة السعيدات. كما أصبحت الهجرة القروية تمارس بطريقة دورية في الأسر القروية الممتدة، فكلما عاد عنصر من الأسرة يغادرها عنصر آخر.

أبرزت الهجرة القروية نتائج اجتماعية واقتصادية مختلفة، تؤثر على التوازن الديمغرافي والاجتماعي بمعظم المناطق القروية، وتحول الأوساط القروية إلى أراض قاحلة غير مأهولة، ودواوير فارغة من السكان بالمناطق الجبلية والناحية، وتخلق نوع من التفاوت الطبقي بين أسر قروية تستفيد من معونات أبنائها المهاجرين، وأسر أخرى تفتقد لهذه المداخل الإضافية من الهجرة. فالهجرة القروية "تؤدي إلى تغييرات مادية وفكرية واجتماعية واقتصادية، كتغيير حاجات الناس وأفعالهم، وظهور نماذج جديدة، وتغيير الأسواق، وزيادة البطالة، وعدم إشباع المدارس للتلاميذ

²³⁶ M'hammed Belfquih. Abdellatif Fadloulah : « mécanismes et formes de croissance urbaines au Maroc : cas de l'agglomération de Rabat-Salé » Ed, librairie El Maarif. T.I; RABAT ; 1986. P. 21.

²³⁷ عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص154.

²³⁸ الزاوي مولاي عبد الحكيم، " شيشاوة: من تاريخ المجال إلى مجال التاريخ"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ: 2022/06/30، ص 7.

وتشتيت نسق العائلة، وتغيير الأيدولوجيا والعقائد²³⁹. فالهجرة القروية ستوسع نطاق حركة الأسر القروية، وستتحول إلى جزء من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وحركة اجتماعية عمودية وأفقية، تمس جميع فئات المجتمع، فمن الطبيعي أن تصنف ضمن العوامل الهامة المساهمة في التغير الأسري والاجتماعي، وخلخلة البنى الثقافية والاقتصادية والديمغرافية القائمة²⁴⁰. فالهجرة الداخلية بين المناطق القروية، تكرر حركية السكان غير المستقرة بين المناطق الطاردة والمناطق الجاذبة، وتسهل عملية الانتشار السكاني بين المناطق الجبلية الطاردة للسكان المحلية، والمناطق السهلية المستقطبة للاستقرار، والمحتضنة للأنشطة الاقتصادية الجديدة، وترفع من مستوى التحضر والتمدن بمراكز الجماعات القروية، وتساهم في إعادة تشكيل المجال الجغرافي والاقتصادية والاجتماعي للوسط القروي.

1) الهجرة الداخلية بالوسط القروي ظاهرة مستمرة في الزمان والمكان

يرتبط التوسع الحضري بمدينتي امتنانوت وشيشاوة بالدينامية الديموغرافية التي غدتها الهجرة الداخلية²⁴¹ من مختلف المناطق القروية، والتي عملت على مضاعفة الساكنة الحضرية للعديد من الجماعات القروية. وتتخذ الهجرة الداخلية بإقليم شيشاوة اتجاهين أساسيين، الاتجاه الأول صوب مدينة امتنانوت، يقصدها المهاجرون القادمون من مناطق امتوكة وسكساوة وامزوضة ودمسيرة، الراغبون في التخفيف من انعكاسات توالي سنوات الجفاف، والاستفادة من تطور البنى التحتية والخدمات الأساسية لامتنانوت. ونتج عن الاستقطاب الكبير للمهاجرين القرويين، تريف مظاهر الحضرية، وظهور بؤر للسكن العشوائي بحي تكاترت، والقصبة التحتانية، وحي بيزضاض وحي تكاترت، وتعدد الأجناس المكونة لساكنة امتنانوت، والتي تشمل أمازيغ سكساوة، ودمسيرة، ومتوكة، وعرب أحمر سباعيين، والوافدين من أقاليم أخرى كخريبكة جرادة وسوس. أما الاتجاه الثاني للهجرة الداخلية، فيخص مدينة شيشاوة التي تستقطب المهاجرين من مناطق ايت هادي والسعيدات وهديل ولمزوضية وأولاد مومنة، والتي يمكن تفسيرها بالجاذبية التي عرفتها المدينة بعد سنة 1992، وما شهدته من إنجاز مجموعة من التجهيزات السوسيو-جماعية الأساسية، وانتقال شيشاوة من جماعة قروية إلى بلدية، وكذا الأنشطة الفلاحية المتواجدة بالجماعات المجاورة إضافة إلى أورش البناء المزدهرة بها.

²³⁹- الشيخ شويحة وفتيحة سنة، مرجع سابق، ص 28.

²⁴⁰- عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 147.

²⁴¹- الدباغي عبد الغني ويوسف ايتخدجو، محمد ميوسي، "سياق التمدين والتخطيط الحضري بالمغرب"، مجلة التخطيط العمراني والمجال، المجلد الثاني، العدد الخامس، ايلول/

سبتمبر 2020، ص 57.

فتزايد نسب الوافدين على هذه المدينة، انعكس على تزايد نسبة التمدن بها، وتنشيط النمو الديموغرافي الذي تعرفه مدينة شيشاوة نتيجة التزايد المهم لعدد الوافدين عليها، وارتفاع مستويات العمران بها الذي شهدته البلدية، ساهم في خلق فرص الشغل مما استقطب العديد من الأسر والأفراد للاستقرار بها. فنشاط الهجرة الداخلية كرس تعدد صور تريف المجال الحضري لامتنانوت وشيشاوة، والمتمثلة في انتشار تربية الحيوانات بالمناطق السكنية، وفي الشوارع العامة، وعلى أسطح المنازل، فالمهاجر القروي حينما يغادر بلدته الأصلية، يقصد المدينة ببنيته الدهنية القروية، وبممتلكاته الحيوانية، وبأنشطته الاقتصادية التقليدية، فلا يقيم أي اعتبار لخصوصيات العيش في المجال الحضري. واعتبارا لاستمرار معدل الهجرة الداخلية الحالي بزيادة سنوية تقدر بـ 2,9 %، فإنه من المحتمل أن يصل تعداد الساكنة المحلية بمدينتي شيشاوة وامتنانوت إلى الضعف في غضون العشر سنوات القادمة، مما يفرض تحديد الأولويات منذ الآن، من حيث تأثير هذا المتزايد على القدرة الاستهلاكية، وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، وتحسين التجهيزات المدرسية والصحية والسوسيو ثقافية والرياضية، وتوفير فرص العمل التي يجب خلقها. ويفسر هذا التدفق الكبير للقرويين على الاستقرار بمدينتي امتنانوت وشيشاوة، بالضغط الذي تمارسه الهشاشة الاجتماعية والتدهور البيئي في دفع القرويين لمغادرة المناطق النائية والجبلية، وإغراءات مناطق الجذب الاقتصادي، وقلة فرص الحصول على الشغل، وغياب الأنشطة المدرة للدخل، وضعف الاستثمارات القروية، وتدهور ظروف عيش الساكنة بفعل توالي سنوات الجفاف، وانخفاض مستوى المؤشرات الاجتماعية، وعدم كفاية التجهيزات الأساسية.

تعد الهجرة الداخلية بإقليم شيشاوة ظاهرة قديمة، لكنها لم تتضخم إلا مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث تهم حاليا نسبة 65% من الرجال، تشكل منهم النساء النشيطات نسبة 35%، وفئة الشباب أقل من 24 سنة نسبة 70% من حالات الهجرة الداخلية. وتتركز تدفقات أغلبية القرويين بمدن أكادير، الدار البيضاء ومراكش، وتتسم بدخل منخفض، حيث أن العمل المزاوّل ينحصر في أعمال يدوية بأجور منخفضة، تتراوح بين 50 إلى 70 درهم في اليوم الواحد. وترتبط ملامح الهجرة الداخلية بمغادرة الشباب القروي أقل من 15 عاما في اتجاه المدن الكبرى للعمل، ولا يزور عائلته إلا مرة واحدة في السنة، غالبا في عيد الأضحى، بينما النقود الموجهة للاستهلاك العائلي، ترسل أكثر من مرة في السنة، إذ يهاجر القادرون على العمل إلى المدينة، ويرجع البعض منهم بعد أن يكون قد وفر دخلا مناسباً، والبعض

الآخر يستقر نهائيا في المدينة²⁴². ويبقى المهاجر دائما على صلة بالدوار الأصلي، ومساهماته المادية تغير الإيقاع السائد في الوسط القروي، وتحسن مقومات الحياة الاجتماعية القائمة. ومن بين أبرز تدفقات الهجرة الداخلية بإقليم شيشاوة، هجرة كلية للأسر القروية ذات الأصل الصحراوي القاطنة بقبائل أولاد بوسباع سنوات التسعينيات، لتستقر بصفة دائمة في بوجدور، السمارة، والداخله والعيون. وتنقسم الهجرة القروية الداخلية بإقليم شيشاوة إلى صنفين كبيرين، الصنف الأول يشمل المهاجرين المتنقلين يوميا أو أسبوعيا من مقر السكنى بالجماعة الأصلية إلى مقر العمل بامنتانوت وشيشاوة، ويتحكم في هذا الصنف من الهجرة عوامل السوق الأسبوعي، واستقرار أسر المهاجرين بالبلدة الأصلية، ونوع مجال التشغيل والذي ينحصر في غالب الأحيان في أوراش البناء. والصنف الثاني يشمل المهاجرين الذين اختاروا الاستقرار النهائي رفقة عائلاتهم بامنتانوت وشيشاوة.

(2) الهجرة الخارجية بالوسط القروي: من الظاهرة التاريخية إلى الحاجة الاقتصادية

تعتبر الهجرة الخارجية على وضعية نزاع القرويين مع مجالهم بإقليم شيشاوة، وتختلف عن الهجرة الداخلية في عدد المغادرين، واعتمادها الشكل الفردي عكس الهجرة الداخلية التي تتم بشكل جماعي وعائلي. ويبين الأرشيف الوثائقي الخاص بالهجرة الخارجية نحو الديار الأوروبية، أن الأفواج الأولى للمهاجرين من أبناء إقليم شيشاوة نحو فرنسا، تعود إلى سنة 1909، حيث اشتغل العمال المنحدرين من قبائل امتنانوت في الصناعات المعدنية بمدينة نانط، وولجوا التراب الفرنسي عبر مدينة وهران الجزائرية، وتعززت هذه الأفواج بوصول بضعة عشرات من العمال المغاربة من إقليم شيشاوة إلى فرنسا خلال فترة توقيع معاهدة الحماية الاستعمارية سنة 1912، حيث استقروا بمدن نانط ومارسيليا وبادوكالي²⁴³. وستعرف أعداد المهاجرين نحو أوروبا تزايدا مطردا عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية لسنة 1940، إذ قامت فرنسا بتجنيد القرويين من قبائل مزوضة وانيفة وادويران وامتوكة، للعمل كجنود للدفاع عن حوزة الأراضي الفرنسية، سواء في أوروبا أو في الهند الصينية، حيث تجاوز عدد المجندين 53000 عامل مغربي ما بين 1915 و 1918، معظمهم ينحدر من مناطق شيشاوة ومراكش وحاحا وسوس، وثم إعادة أغليبيتهم إلى المغرب سنة 1919، بينما تم تجديد التعاقد مع حوالي 3000 منهم²⁴⁴. ومع مطلع سنة 1962، سيشهد إقليم شيشاوة موجة ثانية من الهجرة نحو

²⁴² - التير مصطفى عمر، مرجع سابق، ص 131.

²⁴³ --Joamy Ray. Les marocains en France. Editions Maurice.Lavergne – Paris 1937.P 47.

²⁴⁴ - أقديم محمد، مرجع سابق، ص 321.

فرنسا وهولندا للبحث عن فرصة عمل، وتوفير موارد مالية لأسرهم من أجل مواجهة تكاليف الحياة اليومية بالعالم القروي. وتمت هذه الهجرة في إطار ما يعرف بين الساكنة المحلية بحملة "موغا"²⁴⁵ التي شملت اليد العاملة التي تمتاز بالقوة الجسدية والسلامة من الأمراض، وجلهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 22 سنة و30 سنة. وقد غيرت الهجرة الخارجية مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالوسط القروي بسبب ارتفاع التحويلات المالية للمهاجرين، وانتقال الأسر القروية نحو الحياة الاجتماعية القائمة على الاستهلاك والمظهر، وتدعيم ازدواجية التعايش بين الأصالة والمعاصرة، وخلق فئتين من الأسر القروية، أسر تشعر بالإحباط بسبب عدم توفرها على مهاجرين بالخارج، وأسرة المهاجرين تشعر بالسعادة، وتسرف في الاستهلاك، وتدافع عن الهجرة الخارجية.

(3) الهجرة الموسمية بالوسط القروي: بين قساوة الظروف الطبيعية واستعمال المكننة

تعرف الهجرة القروية الموسمية بالوسط القروية بالاسم الأمازيغي "تاشوالت"، الذي يدل على هجرة شبه جماعية للقرويين خلال مواسم الحصاد في اتجاه المناطق السهلية لحاحا وعبدة ودكالة وأحواز مراكش للعمل المؤقت في حصد المحصول الزراعي من الحبوب. و"أشوال" هو الحصاد المتجول، وجمعه "أيشوالن"، وهم العمال الموسميون الذين يعرضون خدماتهم بالعمل في حصد المحاصيل الزراعية، ويكونون على شكل جماعات يحملون مناجلهم، وغيرها من وسائل الحصاد، ويجوبون الأسواق الأسبوعية في المناطق السهلية، حيث الحقول الشاسعة للقمح والشعير قصد العمل في الحصاد²⁴⁶. وتستعين الأسر القروية بمداخل الهجرة الموسمية في تلبية حاجياتها المتزايدة. ويتراوح مدخل كل "أشوال" في موسم الحصاد ما بين 10000 و12000 درهم. وتشكل "تاشوالت" فرصة مهمة للتفاعل الاجتماعي والعائلي بين مختلف القبائل على الصعيد الداخلي لإقليم شيشاوة أو خارجه. ويقدر عدد العمال الموسمين في بعض المناطق القروية بـ 500 شخص في انفيفة و1000 في سكساوة، و400 في اديروان و1400 في دمسيرة و800 في امتوكة و500 في مزوضة²⁴⁷. وقد تأثرت القيمة الاقتصادية المضافة التي تساهم بها الهجرة الموسمية في تحسين ظروف عيش الأسر القروية بعاملين أساسيين، العامل الأول يتمثل في قساوة الظروف الطبيعية والمناخية، وتوالي سنوات الجفاف التي أثرت بشكل سلبي على تراجع المردودية الفلاحية للمناطق البورية التي تستقطب أعدادا كبيرة من المهاجرين

²⁴⁵- عملية تسفير اليد العاملة الى فرنسا التي كان يشرف عليها ضابط الصف الفرنسي فيليكس موغا لصالح شركات مناجم الفحم ومعامل الصلب والفولاذ في شمال فرنسا التي كانت مهددة بالإغلاق بعدما تركها غالبية العمال الجزائريين راجعين الى بلادهم التي حصلت توا على استقلالها سنة 1962.

²⁴⁶- أقديم محمد، مرجع سابق، ص 310.

²⁴⁷ -Leon Robin. Revenus en Niveau de vie Grand Atlas occidental : cercle d Imintanout. 1954.P 45.

الموسميين، أما العامل الثاني، فيكمن في الانقلاب الذي أحدثته دخول المكننة إلى قطاع النشاط الفلاحي، وما نتج عنها من تراجع الاعتماد على القوة العضلية في جمع المحصول.

4) تدهور الفلاحة القروية: تزايد الهجرة وتراجع الساكنة المحلية

تؤكد مغادرة الشباب القروي لجل المناطق القروية بإقليم شيشاوة، ونزوحهم الجماعي نحو مدن الاستقطاب، رغبتهم في البحث عن فرص أفضل للعيش خارج مناطقهم الأصلية، وتخلصهم من أزمة النزاع مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي المعروف بهيمنة مستويات الفقر الاقتصادي، وارتفاع نسب العاطلين عن العمل، وندرة فرص الشغل في وسط يعيش تحت ضغط الدخل المنخفض من الزراعة والثروة الحيوانية، وتعاقب سنوات الجفاف، وسيادة أساليب الزراعة التقليدية، والعمالة غير المؤهلة، والتنوع المنخفض للأنشطة غير الزراعية، وعدم استيعاب اليد العاملة الفائضة، وضعف الاستثمارات والمبادرات الاقتصادية. الشيء الذي يجعل الهجرة القروية قرار اختياري وإجباري في نفس الوقت، تقوم على القرار الفردي والشخصي الحر، وإجبارية تلبية رغبة الأسر القروية في الحصول على موارد إضافية لمواجهة الجفاف وتدهور مستويات المعيشة، والحد من آثار انخفاض الدخل الأسري، وعدم كفايته لتلبية احتياجاتها المتنوعة. فالأسر القروية معتادة على استخدام القسط الأكبر من الموارد المالية للمهاجرين لتلبية حاجيات للاستهلاك العائلي بنسبة 82% مقابل تخصيص 18% من هذه الموارد لتعزيز النشاط الاقتصادي في تطوير وتجهيز الحقول بنقاط المياه، وإعادة تأهيل المساكن القروية من طرف المهاجرين بالخارج، والذين يختار أغلبهم الاستثمار في المدينة على حساب بلداتهم الأصلية. ورغم الدور الكبير الذي لعبته الهجرة القروية في تحسين ظروف عيش الأسر القروية، إلا أن آخر الأرقام الإحصائية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط تسجل لأول مرة تراجعاً ملحوظاً في مستويات مساهمة الهجرة من القرى في تسريع النمو السكاني للمدن، وهو ما يمثل تحولاً نوعياً من شأنه تغيير العديد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية القائمة. فمساهمة النزوح من القرى في النمو السكاني في المدن انتقلت من حوالي 43 % بين عامي 1971 و1982 إلى 40% بين عامي 1982 و1994 و35 % بين 1994 و2004، فيما بلغت نسبة المساهمة 33 % خلال الفترة 2004-2014. ورغم هذا التراجع، يبقى أهم تغير طرأ على الهجرة القروية بمختلف أشكالها، يكمن في الانتقال من الهجرة المؤقتة من المناطق الأكثر تضرراً إلى المناطق الأقل تضرراً، سواء تواجدت هذه

المناطق بالقرى أو المدن، والعودة إلى المناطق الأصلية بعد زوال دوافع الطرد إلى الهجرة الدائمة نحو أماكن الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي بالمدن الكبرى بهدف الاستقرار ودون التفكير في العودة مرة أخرى إلى بلاد الأصل.

تستمد الأسر القروية كوحدات اجتماعية واقتصادية وثقافية جوهرها من التركيبة القبلية القائمة. وبما أن القبلية تنتهي في أصلها لجد واحد، فإن أغلب الأسر القروية تخضع لسلطة ونفوذ الجد كحاكم لها ومدير لشؤونها²⁴⁸. هذا النظام القبلي يؤثر على مسار تنقلات الإنسان القروي، وعلى وطبيعة حركاته وهجراته، وعلاقته المباشرة باستراتيجية الأسر القروية في مواجهة الفقر الاقتصادي والبشري، وضعف النمو الاقتصادي المصاحب بارتفاع نسبة البطالة، والحد من تبعات ثقافة مجتمعية تركز الولاء للنظام القبلي عوض الانفتاح على المبادرة الشخصية والاستقلال المادي. ويعتبر الفقر أهم سبب لارتفاع تدفقات الهجرة القروية نحو المدن بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، فحسب خريطة الفقر بالإقليم، يصل معدل الأسر الفقيرة فيها إلى نسبة 29.09%، مقابل 19.2% كتوسط جهوي، و 14.2% كمعدل وطني. هذه النسبة المرتفعة للفقر، تبرز العلاقة الوطيدة بين انتشار الفقر بين القرويين وارتفاع مستويات الهجرة القروية، والتي تهم نسبة 50% من القرويين النشيطين، خصوصا فئة الشباب. فجميع المناطق القروية التي تعاني الفقر والهشاشة، تعرف مستويات كبيرة لمغادرة الشباب لموطنه الأصلي رغما عنه، بحثا عن مهن جديدة كالعمل في أورش البناء، والزراعة العصرية، والأمن الخاص، والعمل في البيوت بالنسبة للنساء.

IX. تفاعل الأسر القروية مع التغيرات الاجتماعية: من المقاومة إلى التكيف والتفاعل

يهتم القرويون بتأثير التغيرات الاجتماعية على حياتهم الفردية والاجتماعية، ويحاولون استكشاف نتائجها وأسبابها ومشاكلها، وفهم ماهية ومسار هذا التغيرات كظاهرة اجتماعية ممتدة عبر اللحظات الزمنية الثلاث، لحظة الماضي، حيث يأخذ التغير الاجتماعي من الجيل السابق الرصيد الموروث، ولحظة الحاضر، حيث يعمل التغير الاجتماعي على إغناء مساره المستمر بمستجدات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولحظة المستقبل، حيث يتوجه التغير الاجتماعي نحو إقناع الناس بالواقع الجديد الذي سيخلفه. هذا الاهتمام، يفرز تعدد المواقف الاجتماعية للأسر القروية تجاه التحولات المختلفة التي تشهدها الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقرويين، والتي تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية، فئة متقبلة، فئة رافضة، وفئة متوجسة.

²⁴⁸ -COTE Marc, L'Algérie ou l'espace retourné. Paris : édition Flammarion. 1988.P 195.

1) تغير الأسر القروية: الاصطدام بين الوضعية المألوفة، والوضعية الجديدة

يتمسك أغلب القرويين بالعيش في الواقع الاجتماعي والاقتصادي الموروث، ويرفضون تغيير وتعديل مكوناته التقليدية، ويعتبرون العناصر الجديدة التي تخلفها التحولات الاجتماعية تهديدا مباشرا لوجودهم الاقتصادي والثقافي القائم، والتي من شأنها أن تجعل كيانهم الاجتماعي مشتت بين وضعية قديمة مألوفة، ووضعية جديدة مغايرة تماما، تضعهم أمام لحظة الاصطدام بالجديد، والذي يجعل أي تغيير اجتماعي، كيفما كان نوعه ودرجته وتأثيره، مسا مباشرا بمظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية الموروثة، وعملية تحد للقيم والأعراف والعادات المتبعة والسائدة. الشيء الذي يدفع الإنسان القروي إلى استنفار بنيته العقلية والثقافية، وتعبئة إمكاناته المادية والرمزية لمواجهة الانعكاسات المباشرة للتغيرات الاجتماعية، والبحث عن الوسائل المثلى والمناسبة لقلب الأوضاع لصالحه في الوضع الجديد الذي سيخلقه التغير الاجتماعي²⁴⁹. فالإنسان القروي يرفض الانسياق بسرعة وراء التغيرات الاجتماعية، ويتربص في التفاعل معها حينما يتعارض محتواها مع قيمة من القيم الثقافية والاجتماعية والدينية المتأصلة في مجتمعه، وفي المقابل، يعمل على التكيف المبكر مع مستلزمات تغيير مقومات الحياة الاجتماعية، فيسرع إلى التفكير في غير المفكر فيه، ومراجعة ما لا يقبل المراجعة، وينخرط بقوة في الجدالات والحوارات الساخنة المفتوحة بين المستفيدين من الوضع الجديد أو المقاومين للتغيير، فتراه يدافع بكل ما يملك من أفكار ووسائل وحجج عن ضرورة الانتقال إلى الحياة الجديدة التي ستأتي مع التغير الاجتماعي²⁵⁰.

2) تغيرات الأسر القروية: الطابع الانتقالي لمواقف المقاومة والرفض

تكتسي مواقف الأسر القروية المقاومة للتحولات الاجتماعية الطابع الانتقالي، لأنها تمكن الفرد من جمع المعلومات الأولية حول الوضع الجديد الذي ستتحول إليه حياته الفردية والجماعية، وبناء تصورا ذهني أولي عن هذا الوضع، ويحدد نوعية انعكاساته على ذاته ومجتمعه. كما تسمح هذه المرحلة بتراجع أعداد الرافضين والمقاومين للتغير الاجتماعي، وتخليهم التدريجي عن استغلال كل ما يمكنه أن يجنب مجتمعهم الخضوع لحتمية التغيرات الاجتماعية²⁵¹، كاستغلال لغة الإشاعات والالتهامات، والنقد في المحافل والمناسبات الاجتماعية والدينية، والتحريض على تبني خطابات

²⁴⁹- رشوان حسين عبد الحميد، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص 98.

²⁵⁰- مكاي علي محمد، الانثروبولوجيا الاجتماعية ودراسة التغير والبناء الاجتماعي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1990، ص 145.

²⁵¹- بيير بورديو، "فن مقاومة الأقوال"، في: حوارات في الفكر المعاصر، محمد سبيلا، البيادر للنشر والتوزيع، الرباط، 1991، ص 59-68.

رافضة لعملية تحديث المجتمع، والتي من شأنه زعزعة الأوضاع الاجتماعية القائمة²⁵². وبما أن التغير الاجتماعي أمر واقعي، وظاهرة طبيعية يعيشها جميع القرويين بشكل يومي، فإن وتيرة مقاومة التغير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تتلاشى تدريجياً، وتفسح المجال لتقبل التعايش مع متطلبات الواقع الاجتماعي الجديد، وتمهد للانتقال لوضعية التكيف مع مختلف التحولات التي يعرفها المجتمع القروي. وبين الأقلية من القرويين المتمسكة بالوضع القديم، والأغلبية الساحقة المنفتحة على تبني التجديد في الحياة الاجتماعية، وتطبيق القيم الجديدة في علاقاتها وأفعالها مع المظاهر المتغيرة، ينشأ الجدل والنقاش بين القديم والجديد، وهي من أخطر المراحل. لأنها تؤدي لبلبله الرأي العام²⁵³.

(3) تغير الأسر القروية: سرعة التغير الاقتصادي وبطء التغير الاجتماعي - الثقافي

ساهم توري المواقف المعارضة لنتائج التحولات الاجتماعية في المجتمع القروي في الرفع من إقبال الأسر القروية على العمل بمعطيات الواقع الاجتماعي الجديد، وتكييفها مع الإرث الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الموروث من أجل تفادي حدوث أزمات اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة، والحيولة دون اتساع الصراع الاجتماعي بمختلف أشكاله، سواء بين الأجيال أو بين مختلف مؤسسات وتنظيمات المجتمع القروي. صراع تبقى وتيرته وحدته متباينة حسب طبيعة ومجال التغير الاجتماعي. فإذا كان المجال الاقتصادي يشهد تحولات سريعة وشاملة، فإن المجال الثقافي والاجتماعي يعرف بطء في تحول وتعديل الأفكار والاتجاهات والقيم والمعتقدات وأساليب الحياة. ويفسر هذا التباين بنوعية التضامن والانسجام الاجتماعي القائم بين القرويين، والذي يجعل التغير عملية سهلة في الجوانب المادية والاقتصادية، ومعقدة في المجالات التي لها علاقة مباشرة بمصادر الإشعاع الروحي والأخلاقي والثقافي في المجتمع القروي²⁵⁴. وينتج عن استمرار النقاش المجتمعي بين فئات المجتمع القروي حول تحول الأسر القروية إلى مرحلة التعايش مع نتائج التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع القروي، ضرورة إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية والعائلية، والقبول بتفاعل الوضع الاجتماعي الجديد مع النمط السائد لفترة انتقالية، قد تقصر أو قد تطول تبعاً لرؤية المجتمع الثقافية، ودرجة تطوره الاقتصادي، ومرونة تقدمه الاجتماعي. فوصول سيروية حدوث

²⁵² - العتيبي محمد عبد الله، التغير الاجتماعي بين نظرة الاجتماعيين والنظرة الإسلامية، الكويت، شركة مطابع المحميد العالمية، 2006، ص 143.

²⁵³ - الجولاني فادية عمر، التغير الاجتماعي : مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، الإسكندرية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص 123.

²⁵⁴ - العقاب الخليل، مرجع سابق، ص 187.

التغير الاجتماعي إلى مرحلة ولوج المجتمع القروي لوضع اجتماعي واقتصادي وثقافي جديد، يساعد على إرساء دعائم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسر القروية، وقبولها بتبني الأفكار الجديدة وإدماجها في الثقافة المجتمعية القروية الموروثة، يعمل بها جل أفراد المجتمع القروي. فكل عنصر جديد يظهر في الحياة الأسرية والاجتماعية، يأخذ مكانه في النسق الثقافي والاجتماعي القائم، ما لم يتعرض إلى مقاومة العناصر القديمة. وحتى يتم الأخذ بالعنصر الجديد، ويتوافق مع عناصر سابقة عمليا، يقتضي استمرار استعماله مدة معقولة من الزمن لتكون كافية لاستيعابه من طرف القرويين، على أن لا يأتي بما يناقضه، لأن الصراع بين الأجيال بالوسط القروي حول التفاعل مع نتائج التغير الاجتماعي، تزداد حدته بين الأسر القروية غير المثقفة بسبب الاختلاف بين الآباء والأبناء حول تعايش القيم القديمة والجديدة، فإذا كان الأبناء يختارون التمرد على كل ما هو قديم، والخروج من رقابة القيم الموروثة، فإن الآباء يتوجسون من كل ما هو جديد، ويتمسكون بالالتزام بالقيم الدينية والرموز الاجتماعية القائمة، مما يجعلهم يصطفون إلى جانب المواقف المجتمعية التي تعطي المشروعية لاستخدام القوة والعقاب لحماية هذا الموروث، رغم أنها لا تتلاءم وأصول التربية الحديثة²⁵⁵.

تتسم مواقف وتفاعلات الساكنة القروية مع تغير مكونات الأسر القروية بالتعدد، إذ تتأرجح بين التوافق والانسجام مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الجديد الذي صنعتته التحولات الاجتماعية بالوسط القروي بنسبة 62%، سواء اقتصر هذا التوافق على البعد الشخصي كذات فردية، أو يشمل الرأي الجماعي كجماعة عائلية أو قبلية، وبين التعبير عن رفض تحديث الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالوسط القروي بنسبة 38%، وتجنب نتائج ومظاهر تغير بنيات المجتمع القروي التقليدية، وتفادي مسامرة ما تعرفه الحياة الجديدة من تغيرات في المواقف الثقافية، والأوضاع السياسية، والأدوار الاقتصادية، والمراكز الاجتماعية²⁵⁶. فنوعية تفاعل الأسر القروية مع آثار التغيرات الاجتماعية، يبقى حاسما في قدرتها على تحديث مكوناتها ووظائفها وخصائصها، واقتناع أفرادها بكون ما كان ممنوعا في الماضي، أصبح مباحا اليوم، وتفادي الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تنتج عن التثبيت بالموروث والماضي، ورفض الإقبال الإيجابي على الانخراط التلقائي في عيش الحاضر الجديد.

²⁵⁵- القصير مليحة عوني وصبيح عبد المنعم احمد، علم اجتماع العائلة، جامعة بغداد، 1984، ص 181.

²⁵⁶- عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع: النشأة والتطور، الأرابطة، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 304.

خلاصة

عملت التغيرات الاجتماعية على تغيير مقومات الأسرة القروية كأهم مؤسسة اجتماعية في المجتمع القروي، متفاعلة مع آثار هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية، حتى في الحالة التي تتوفر لديها شروط ومستلزمات المقاومة والصمود. فالتغير الاجتماعي بالوسط القروي حقيقة واقعية واجتماعية، غيرت جوهر الأسر القروية، وحولت مسار التنظيمات الاجتماعية الأخرى المرتبطة بها، وأثرت على بناء ونظام المجتمع القروي، وأعادت تشكيل المجالات الاجتماعية والعلائقية والاقتصادية والثقافية التي تنظم حياة الأفراد والجماعات. لهذا، فالحديث على تفاعل الأسر القروية مع التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، لا يعني أن هذا التفاعل يأتي دائماً مرتباً من الرفض مروراً بالمقاومة ووصولاً إلى القبول والتكيف، بل قد يطرأ تغيير على هذا الترتيب بإضافة عناصر جديدة، أو حذف بعضها، وقد تتداخل بعض المراحل فيما بينها. فالمجتمع القروي نظام للحياة الاجتماعية البسيطة والمعقدة في الآن نفسه، لا يستقر على حال، في حركة دائمة من التطور والتغير، الشيء الذي يجعل تغير الأسر القروية ظاهرة اجتماعية مركبة، تمس مختلف مكونات الحياة الاجتماعية من مؤسسات تنظيمية، وعلاقات اجتماعية، وأدوار وظيفية، وأنساق ثقافية، وأشكال بنائية. فكل تغيير يطرأ على عنصر أو نظام في الأسر القروية، يؤثر على باقي عناصر ونظم المجتمع، لأن تشكيل هذه النظم في المجتمع القروي متكامل بنائياً ووظيفياً. ويتجلى الأثر المباشر للتغيرات الاجتماعية على الأسر القروية في تحولها من الاعتماد على نظام الصلات العائلية والقربانية إلى الاستناد إلى نظام التعاقد الاجتماعي، ومن التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، ومن المحلية إلى الكونية، ومن الثقافة المقدسة إلى الثقافة الحديثة، ومن التكافل الاجتماعي إلى العيش الفردي، ومن النمط التقليدي إلى البناء العصري، ومن الارتباط بالموثوث إلى استخدام العقل، ومن الاهتمام بالحياة المادية إلى العناية بالحياة الرمزية، ومن المشاع إلى الملكية، ومن القطبية القبلية والتكتل الاجتماعي إلى الأحادية والفرسانية. فرغم أن الأسر القروية لازالت تقاوم من أجل الحفاظ على بعض مقومات نسقها الاجتماعي الموروثة، إلا أن ذلك، لم يحل دون النزوع التدريجي نحو التغير في الثوابت والمقومات، والتجديد في الأدوار والوظائف والعلاقات.

الفصل الرابع: ارتباط هيمنة مظاهر
الاقتصاد الرأسمالي على حساب
الاقتصاد المعيشي بالتغيرات
الاجتماعية بالوسط القروي بإقليم
شيشاوة

مقدمة

يعيش المجتمع القروي بإقليم شيشاوة تغيرات جوهرية في بنياته الاقتصادية نتيجة تضافر العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمجالية، والتي هيأت الشروط المادية لتغير مختلف مؤسسات المجتمع، وعلى رأسها الأسرة القروية كأبرز التنظيمات الاجتماعية الأولى التي نتج عن تأثيرها المباشر بهذه التغيرات، ظهور بنيات أسرية جديدة ومغايرة في مقوماتها الاقتصادية لما كان معتادا من قبل، والتي "تعرف ديناميكية واضحة، ساهمت في تغير نمط عيش الساكنة القروية الذي أصبحت تهيم عليه الأنماط الحضرية الدخيلة على المجتمع القروي"²⁵⁷. فقد عملت الأسر القروية على إعادة النظر في خصائصها الاقتصادية التقليدية، وجعلها تواكب انعكاسات تراجع هيمنة الفلاحة المعاشية، والتخلي عن استعمال التقنيات والأدوات البدائية في الإنتاج والتسويق، وبروز قطاعات اقتصادية جديدة كالتيجارة والخدمات والسياحة والصناعة، فالعالم القروي الذي يشكل ما يقارب 98% من المساحة الإجمالية لإقليم شيشاوة، ويضم حوالي 49% من مجموع الساكنة به، يعتمد على النشاط الاقتصادي للأسر القروية في تحريك أنشطة وعمليات الاقتصاد القروي الجديد الذي يخلق الثروة، ويوفر فرص الشغل، ويرفع من جودة المؤشرات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تتزامن التغيرات الاقتصادية التي تعرفها الأسر القروية مع اتساع نطاق الصعوبات الاقتصادية والمادية التي تواجه القرويين في حياتهم الفردية والجماعية، وتؤثر على عيشهم واستقرارهم، وتزيد من معاناتهم مع مشاكل الفقر والأمية والإقصاء والعزلة والهشاشة الاجتماعية وقساوة الظروف الطبيعية، وتعتبر عن المستوى الذي بلغته البنية التحتية لخدمات التعليم والسكن والصحة والشغل والدخل والإنتاج والاستهلاك والهوية الثقافية. فتعقد السياقات المادية التي تتفاعل داخلها المشاكل الاجتماعية والأزمات الاقتصادية، يعزز العلاقة الوثيقة بين تغير الحياة الاقتصادية للأسر القروية، وتطور أنشطتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية²⁵⁸. فانطلاقا من قولنا بوجود

257- عبد الوهاب الحبيب وتهامي ديبون، "التحولات الاجتماعية بالمغرب منطقة وزان نموذجا"، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 15،

دجنبر 2021، ص 45.

258- صافين محمد إبراهيم وعدنان سلمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، دمشق، مطبعة الروضة، 2005، ص 123.

علاقة جدلية بين الأسر القروية والاقتصاد القروي، افترضنا بأن تغير الخصائص الاقتصادية والمادية للأسر القروية، وهيمنة مظاهر الاقتصاد الرأسمالي على حساب الاقتصاد المعيشي حصيلة لتأثير التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع القروي، والتي ساهمت في تخلي الاقتصاد القروي عن مقوماته التقليدية، وتبني أساليب الإنتاج والاستهلاك العصريين، رغم أن هذه التغيرات مست مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع القروي، لكنها لم تغير الدور الريادي²⁵⁹ للأسر القروية في قيادة التطور الاقتصادي في المجتمع القروي من خلال مد المجال الاقتصادي باليد العاملة، واستهلاك سلعه ومنتجاته، والمساهمة في تغيير كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفاعلة في المجتمع القروي، فتغير الخصائص المادية والاقتصادية للأسر القروية يؤدي إلى تغيير المقومات البنائية لباقي المؤسسات التنظيمية في المجتمع القروي، وتحديث وظائفها واختصاصاتها لكي تواكب تطور الحياة الاقتصادية القروية، وتحافظ على قدرتها في المنافسة والتخلي التدريجي عن أدوارها التقليدية.

ا. بنية الدخل الأسري القروي بإقليم شيشاوة: من المصدر الأحادي إلى المصدر المتعدد

تشكل الوظيفة الاقتصادية أهم الوظائف الكبرى المنوطة للأسر القروية بإقليم شيشاوة، فهذه المؤسسة التنظيمية والوحدة الإنتاجية تضطلع بدور المحرك للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في القرى والبادي، والمنشط لسيرورة التقدم والتنمية والتطور بالوسط القروي. فلا يمكن بتاتا التطرق لقضية التنمية القروية بدون استحضار المساهمة الكبيرة والفعالة للأسر القروية، ولا يمكن تحليل تغير المقومات المادية والاقتصادية للأسر القروية بدون الحديث عن دور العامل الاقتصادي في هذا الشأن. فتخلي القرويين عن البنيات التقليدية للإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، وتبني مبادئ النمط الاقتصادي الجديد القائم على الاستقرار البشري، واستلهم نموذج التحضر، وربط كمية دخل الفرد بمدخول بقية الأفراد، والعناية بنظام الدخل النقدي أكثر من الدخل العيني، وخضوع حجم هذا الدخل لمتغيرات أخرى كارتفاع مستوى التطلعات لتحقيق النجاح المادي، وبناء أشكال جديدة من العلاقات الاقتصادية، وتقوية مشاعر الفردية والخصوصية²⁶⁰، وما يرتبط بها من تحول في القيم الثقافية والعلاقات والعادات والتقاليد، مؤشرات واضحة على التحولات الجوهرية التي أملت بها تغيرات الدور الاقتصادي الجديد للأسر القروية، وتنشيط مشاركة جميع القرويين في إيجاد حلول للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالصراع

259- ميري يمينة، مرجع سابق، ص 135.

260- التير مصطفى عمر، مرجع سابق، ص 201.

الاجتماعي والطبقي، والبطالة، وحركة السكان غير المنتظمة، والإجرام والجنوح والانحراف، الفقر، والهشاشة الاجتماعية، ومحدودية الدخل. وبغض النظر عن انعكاسات التحولات السوسيو-اقتصادية بالوسط القروي، تبقى بنية الاقتصاد القروي محافظة على ركائزها التقليدية المتمثلة في خضوع تسيير الموارد المالية للتدبير العائلي المشترك، وربط اتخاذ القرارات الاقتصادية بالإرادة الأسرية، واستمرار اعتبار الأسرة الوحدة الأساسية للإنتاج والاستهلاك.

يشكل انتقال الأسر القروية من اعتماد المصدر الأحادي إلى المصادر المتعددة للدخل سمة ملازمة لتغير طبيعة الاقتصاد القروي، كمجال مركب ومندمج، تتعدد قطاعاته الاقتصادية، وتتوطن به غالبية الأنشطة التي يمارسها القرويون، ويتميز بعلاقات التكامل بين الأنشطة الفلاحية والأنشطة غير فلاحية، يشكل فيها الاقتصاد الفلاحي أساس تحريك وظائف الأنشطة الاقتصادية الأخرى. بهذا المعنى، يتسم المجال الريفي بكونه مجالا مغلقا نسبيا، تتم جل العلاقات الاقتصادية بداخل الإقليم الجغرافي، وتربط المجال الإقليمي بالأقاليم الأخرى بعلاقات اقتصادية جد ضعيفة²⁶¹، وخاصة مع المدن. هذه المميزات سوف تتغير في المرحلة اللاحقة التي تسمى بمرحلة تخصص المجال القروي، حيث إعادة النظر في نوعية المعايير المعتمدة في قياس مستوى الدخل المادي بمؤشرات الرواتب الشهرية والمداخيل الإضافية والإعانات المادية والعينية التي تتقاضاها الأسر القروية، وحجم الممتلكات العائلية من عقارات، وأراضي فلاحية، ومنازل، وماشية وسائل النقل. فهذا التحول في طبيعة المداخيل الأسرية، استوجب من القرويين ضرورة تغيير النمط التقليدي لسلوكياتهم الاستهلاكية وأدوارهم الإنتاجية، وتجديدها لتواكب متطلبات العيش في حياة اجتماعية واقتصادية جديدة، وتغير أنشطتهم الاقتصادية الرئيسية والثانوية، وإعادة ترتيب المواصفات والاختيارات الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية التي يعتقدون بها في منظورهم للبنية الاقتصادية والمادية السائدة. فالتغير الذي طرأ على بنية الدخل الأسري القروي، تجاوز النطاق المحلي، وامتد أثره ليشمل المناطق الحضرية لكل من امتنوت وشيشاوة، تبعا لدور النشاط الاقتصادي للأسر القروية في تزويد هذا المراكز الحضرية بالحاجيات اليومية من المواد الفلاحية والزيوت والدواجن والماشية والحبوب، وتحسين ظروف عيش الساكنة المقيمة فيها، والرفع من جودة الأداء الاقتصادي لها، وتوسيع مجالات التبادل التجاري وتدفق السلع والخدمات.

²⁶¹ - التير مصطفى عمر، مرجع سابق، ص 191.

الجدول رقم 31: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب متغير النشاط المهني والمصدر الرئيسي للدخل الأسري ومستواه

المتغير	الصفة	العدد	%
متغير النشاط المهني	عامل	576	35
	عاطل	955	58
	متقاعد	115	7
	المجموع	1646	100
المصدر الرئيسي للدخل الأسري	دخل الزوج	625	38
	دخل الزوجة	49	03
	مساهمات الأبناء	428	26
	الميراث	16	01
	مساعداات الأقارب	99	06
	الدعم المالي للدولة	461	28
	المجموع	1646	100
مستوى الدخل الأسري	مرتفع	148	09
	متوسط	642	39
	منخفض	856	52
	المجموع	1646	100
كفاية الدخل الأسري	نعم	757	46
	لا	889	54
	المجموع	1646	100
أسباب العجز المسجل في دخل الأسرة	ضعف الموارد الأسرية	576	35
	العدد الكبير لإفراد الأسرة	510	31
	ضعف ثقافة الاستهلاك والتدبير المالي	115	07
	ارتفاع الأسعار وغلاء المواد الأساسية	477	29
	المجموع	1646	100
المدخيل الإضافية المعتمدة في تغطية عجز الدخل	عمل الزوجة	444	27
	عمل الأبناء	741	45
	مساعدة أقارب الزوجة	263	16
	مساعدة أقارب الزوج	198	12
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

1) الموارد الأسرية بالوسط القروي: محورية دخل رب الأسرة

تشكل الأسر القروية بإقليم شيشاوة، وحدات إنتاجية واستهلاكية رئيسية، تقود الاقتصاد القروي، وتحرك أنشطته وقطاعاته المختلفة، وتوجهها نحو خدمة التنمية القروية. ويبقى تفعيل هذا الدور الاقتصادي للأسر القروية رهين بحدود ومجالات تنشيط مساهمة رب الأسرة في تحريك نشاطها الاقتصادي، والذي يتجاوز 3/5 من القوة الإنتاجية للأسر القروية مقابل 2/5 التي يؤمنها المساعدون العائليون. وينعكس هذا التباين المسجل في تنشيط الاقتصاد القروي على نسبة الإعالة في الأسر القروية، والتي تتجاوز 2.1 شخص في المتوسط لكل شخص نشيط، مقابل

1.8 شخص في المجال الحضري، و1.9 شخص على المستوى الإقليمي. وتبقى نسبة الإعاقة بالوسط القروي خاضعة لمعيار التباين بين الجماعات القروية، ففي جماعة اهديل كل شخص نشيط يعيل في المتوسط 1.8 شخص على مستوى الجماعة. وفي جماعة لمروضية كل شخص نشيط يتحمل تكاليف 1.9 من الأشخاص في المتوسط. وفي جماعة أولاد مومنة ترتفع نسبة الإعاقة إلى 2.7 من الأشخاص في المتوسط، إلى 3.3 شخص في المتوسط بجماعة سيدي بوزيد. كما يتأثر هذا الدور بمعطى الجنس، إذ تساهم المرأة القروية في تحريك وتنشيط الاقتصاد القروي بنسبة 30,2% من النشاط الاقتصادي العائلي القروي مقابل 69.8% للرجل، رغم أن تمثيلية النساء تمثل نسبة 50 % من الساكنة القروية، إلا أن المجتمع القروي لا يعتمد هذه التمثيلية في الاعتراف بالدور الاقتصادي للمرأة القروية، فإذا كانت مساهمة النساء القرويات في الأنشطة الفلاحية المعيشية تصل إلى نسبة 90%، وفي الأنشطة المتعلقة بتربية الماشية إلى نسبة 85%، فإن 10% فقط من النساء القرويات يمكن وصفهن بالنشيطات مهنيا باعتماد معيار شرط الحصول على مقابل مادي لهذا النشاط، وامتلاك حرية التصرف فيه، الشيء الذي يؤكد انعدام التكافؤ والتوازن في الأداء الاقتصادي بين الفئات المشكلة للمجتمع القروي، واستمرار التمييز بين الجنسين في مستوى المساهمة في الأداء الاقتصادي.

يمارس تزايد الساكنة النشيطة التي يتراوح عمرها بين 15-59 سنة، ضغطا كبيرا على سوق الشغل، ويعيق خطط الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لها، خصوصا الوافدون الجدد على سوق الشغل الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة. فكما يبين الجدول رقم 31، تمارس نسبة 58% من القرويين نشاطا مهنيا واحدا على الأقل، مقابل وجود نسبة 35% في وضعية عطالة دائمة أو موسمية، أكثر عناصرها من النساء بنسبة تصل إلى 57%، مقابل نسبة 14% للنساء القرويات المزاولات لنشاطا مهني مدر لدخل منتظم أو غير منتظم، وترتفع هذا النسبة لتصل إلى 95% بالنسبة للذكور. ويشغل معظم القرويين بالزراعة الموسمية المرهونة بعوامل مناخية غير ملائمة، ووسائل تقنية تقليدية، مما ينعكس على عدم استقرار دخلهم المادي، وعدم كفايته لتأمين الحاجيات الأساسية لأسرهم بنسبة تتجاوز 50% من الأسر القروية، رغم تحسن مؤشرات الدخل الفردي القروي، والذي انتقل من 22.062 درهم سنة 2020 إلى 24.098 درهما سنة 2021 بزيادة قدرها 9.2%. إلا أن استمرار مشكلة محدودية الدخل الأسري يفسر بالزيادة الكبيرة في أثمان المواد الاستهلاكية بنسبة 1,4% سنة 2021، وارتفاع القدرة الشرائية للأسر القروية ب 7,8% سنويا بدون احتساب

الانخفاض المسجل بنسبة 5,3 % سنة 2020، وعدم انتظام الموارد الأسرية، وارتباطه بمهن هامشية رهينة بملاءمة الظروف المناخية، وفقدان بعض الأسر القروية لدخلها الرئيسي بسبب موت الأب أو إصابته بالمرض أو العجز أو الشيخوخة، واضطرار الأم إلى تحمل هذه المسؤولية الاقتصادية بممارسة أعمال حرة في البيت أو الانتقال للاشتغال بالحقول مقابل أجور زهيدة.

(2) الدينامية الاقتصادية القروية: محدودية الإنتاج المحلي

تأثرت الحياة المهنية لأرباب الأسر القروية بإقليم شيشاوة بالتحول النوعي للسكان القروية من الارتباط بأحادية المهنة الأساسية (القطاع الزراعي) إلى اعتماد التعدد المهني المرتبط بنشأة أنظمة اقتصادية فرعية ومتكاملة، تبقى حدود ومجالات نشاطها، وحجم مداخيلها متأثرة بالظروف المجالية والجغرافية والطبيعية والمناخية والمادية للاقتصاد القروي الجديد. فكما تبرز المعطيات الواردة في الجدول رقم 31، فإن الأسر القروية التي تعتمد على مدخول رب الأسرة كمدخول وحيد لتغطية مصاريفها اليومية، لا تتعدى نسبتها 37.51 %، مقابل نسبة 62.49 % للأسر القروية التي تعتمد مداخيل إضافية لمواجهة ارتفاع تكاليف العيش، وتزايد الحاجيات الاستهلاكية لإفرادها. ويفسر هذا التغير الذي طرأ على الحياة المهنية بالوسط القروي، وقدرة القرويين على الجمع بين مزاولة الفلاحة كنشاط مهني واقتصادي رئيسي، وممارسة أنشطة اقتصادية إضافية، كالحداثة والتجارة والخرازة والحياكة²⁶²، والانتقال من مرحلة الانتشار الواسع لنظام أحادية المهنة في بلورة نظام اجتماعي واقتصادي، ينبنى على محورية دخل رب الأسرة، ودوره الكبير في تسخير جهوده البدنية وتديره المادي لتحقيق التوازن المالي المطلوب بين المداخيل والمصاريف، إلى مرحلة تجاوز معظم الأسر القروية الاقتصر على دخل رب الأسرة، في تلبية الحاجيات المختلفة لأفرادها، والاستعانة بموارد إضافية عبر امتحان حرف مكملة كقطع الأخشاب، والبناء والحداثة، والخزف، والتجارة.

تضع الدينامية الاقتصادية التي يعرفها المجتمع القروي، الأسر في صلب التحولات الداخلية والخارجية التي تجمع بين محدودية إمكانيات ووسائل الإنتاج المحلي، وتزايد طموحات ومطالب تحسين عيش الساكنة القروية، والذي يرسخ الخصائص التقليدية للمداخيل الأسرية المتصفة بهشاشة فرص تنميتها، وعدم انتظام مواردها، وعجزها على تحقيق التوازن بين الإيرادات المادية، وتعدد مجالات الإنفاق الأسري، والحد من قدرات الأسر القروية على استثمار

²⁶²- شافع لحسن، مرجع سابق، ص 302.

وادخار فائض مواردها المالية. ويفسر ارتهان أغلب الأسر القروية بالخل الأحادي لرب الأسرة كمورد رئيسي للعائلة بضعف الإمكانيات المالية لأغلب الأسر القروية، وتعدد مجالات التبعية الاقتصادية الموروثة لأفرادها، وخضوع مبادراتهم الاقتصادية، وقدراتهم الادخارية، وطموحاتهم الاستثمارية لمزاج وتوجه رب الأسرة. ولتجاوز آثار الاعتماد الكلي على أحادية الدخل في تعميق الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الأسر القروية، تبحث الساكنة القروية عن مصادر متعددة لتنمية وتنويع مواردها المالية، ودعم المبادرات الفردية والجماعية الهادفة لتحقيق الاستقلال المادي لمختلف فئات المجتمع القروي، وتنشيط أدوارها الاقتصادية في خلق فرص جديدة لاستثمار فائض الموارد المالية العائلية والذاتية. وكما تبين المعطيات الإحصائية المتضمنة في الجدول رقم 31، فإن أهم الموارد الإضافية المتاحة حالياً للأسر القروية في تنويع مداخيلها المالية، تتجلى في مساهمة الأبناء بنسبة 26.26%، ومساعدات الدولة (تسير) بنسبة 27.31%، ومساهمة الزوجة بنسبة 2.60%. ويفسر تحول أغلب الأسر القروية نحو اعتماد مداخيل إضافية بانتشار الفقر والهشاشة الاجتماعية، وعجز المداخيل التقليدية للآباء عن تحمل المصاريف اليومية لأسرهم، وتوالي سنوات الجفاف، وتراجع ثقة القرويين بالأرض في تأمين حاجياتهم اليومية، وفقدان مكانتها في قيادة الاقتصاد القروي، وانكماش دورها الجوهرية في تحريك مقوماته التقليدية.

أفرزت التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجال القروي ديناميكية اقتصادية جديدة، تقوم على وعي الأسر القروية بدور مشاركة الجميع في النشاط الاقتصادي المحلي، وتحسين ظروف العيش الساكنة، وضمان مداخيل قارة، وتوفير الشروط المناسبة للتنمية المستدامة، والاستغلال الأمثل للمؤهلات التي يزخر بها المجال القروي في الفلاحة، والسياحة، والتجارة والصناعة التقليدية. والحرص على تحديث واستدامة النشاط الفلاحي، وترشيد استعمال الموارد المائية المحدودة، وتوظيف الوسائل الحديثة في الأنشطة الفلاحية، والتمتين الجيد للمنتوجات المحلية، وخلق تعاونيات فلاحية متخصصة في المنتج المحلي، وربط المنتج السياحي المحلي بالأعمال اليومية للأفراد والجماعات، وتشجيع المبادرات الهادفة إلى إبراز قيمة واثمين وتسويق المجال القروي محلياً وإقليمياً وجوياً ووطنياً، والحفاظ على الطابع المعماري القروي، وإعادة الاعتبار للمواسم والحفلات التقليدية والتراث الشفهي المحلي. هذه الجهود مكنت من تحويل القطاع السياحي إلى الركيزة الرابعة للاقتصاد المحلي بعد الفلاحة. والتجارة والصناعة التقليدية.

(3) الاقتصاد الموسمي بالوسط القروي: تفاقم عجز الموارد المالية للأسر القروية

تعاني أغلب المناطق القروية بإقليم شيشاوة من انتشار مظاهر الفقر، والتي تؤثر على قدرات الأسر القروية في تحقيق التوازن المالي بين محدودية مداخيلها، وتزايد حاجياتها من التغذية والسكن والعلاج والتعليم. ويتجلى تأثير الفقر على الحد من الطموح الاقتصادي للأسر القروية في انتماء أغلبية الفقراء للوسط القروي بنسبة 82%، يشكل منهم الذين لا يتجاوز إجمالي إنفاقهم السنوي 5000 درهم نسبة 30%، والذين يوجدون في وضعية هشاشة وصعوبة نسبة 64%، الشيء الذي يعني أن أغلب الأسر القروية تعيش تحت عتبة الفقر التي حددتها المنظمات الدولية²⁶³، وأن المجال القروي، كما يقول نجيب أقصبي²⁶⁴، ما يزال يتخبط في حالة من التخلف والفقر المؤثر. فما يزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي لمعظم الأسر القروية، حدة المؤشرات الاقتصادية لانتشار الفقر، ونقص البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء، واعتماد الساكنة القروية على الاقتصاد الموسمي غير المستقر، والمترهن بما تجود به الاستغلاليات الصغرى، فثلثي الأسر القروية، تحصل على مواردها المالية من استغلالها للأراضي الفلاحية بمعدل ثلاث هكتارات بالأراضي البورية وأقل من واحد هكتار بالمناطق المسقية، بينما الثلث الباقي يعيش بدون استغلاليات فلاحية، وهو ما يساهم في تفاقم البطالة المقنعة بالعالم القروي، وزيادة تسخير الأطفال كمورد اقتصادي لرفع من الدخل المادي للأسرة²⁶⁵، والتخفيف من محدودية المداخيل الأسرية، بحذف مصاريف تدرس الإنثاء، وتسخيرهم كيد عاملة مساعدة في تحمل أعباء الحياة المادية²⁶⁶.

تعيش معظم الأسر القروية وضعية هشاشة، مما يؤكد أن النمو لا يتوجه نحو أهدافه الحقيقية²⁶⁷، ولا يساهم في إغناء الموارد المادية للساكنة القروية، ومواجهة حاجياتها المتزايدة رغم الجهود المبذولة في كافة المستويات، فلازالت الأسر القروية تعاني من تدهور مستواها الاقتصادي، واصطدام بحثها الدائم عن مداخيل إضافية بعجز المبادرات المجتمعية في إيجاد حل جذري لمشاكل العالم القروي، والحد من الفوارق التنموية بين الوسطين الحضري و القروي، وتأهيل البنيات التحتية كالطرق والكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي، وفك العزلة عن معظم الجماعات

²⁶³- المباركي حسن وبوطيط الطالك، دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2005، ص 169.

²⁶⁴- أقصبي نجيب، "الساسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب"، مجلة نوافذ، العدد الثالث، يناير 1999، ص 21.

²⁶⁵- المباركي حسن وبوطيط الطالك، نفس المرجع، ص 145.

²⁶⁶ - Tessier Stéphane. L'enfant des rues et son univers ville socialisation et marginalité. Paris : édition : suros.1995). P.191.

²⁶⁷- تقرير الخمسينية، 50 سنة من التنمية البشرية، المغرب الممكن. الدار البيضاء، مطبعة دار النشر المغربية، 2006، ص 80.

القروية، وتجاوز ضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتنشيط الثقافي، والحد من تفاقم ظاهرة الهجرة القروية، وخلخلة سمات التحول الديمغرافي السليم، وارتفاع نسبة الأمية في صفوف الساكنة.

(4) البنية الاقتصادية للأسر القروية: من مهادنة المجال القروي إلى وضعية النزاع

يتسم الاقتصاد القروي بإقليم شيشاوة بارتفاع نسبة الأسر القروية التي تعاني عجزا ماليا في الاستجابة للحاجيات المتجددة للمعيش اليومي، وبلوغ التدبير الأمثل للموارد المتاحة لضمان الحد الأدنى من النفقات الضرورية، ومواجهة الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية. فكما يبرز الجدول رقم 31، فإن الأسر القروية التي تتميز بدخلها المنخفض، تشكل نسبة 52%، مقابل 39% للأسر القروية ذات الدخل المتوسط، بينما لا تمثل الأسر القروية ذات الدخل المرتفع إلا نسبة 9% من مجموع الأسر القروية. هذه المعطيات تؤكد تحول العجز المادي بين المداخل والمصاريف إلى مشكل اجتماعي واقتصادي، يؤثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأسر القروية القروية، ولا يشكل خطرا على الاقتصاد القروي فقط، بل يمتد نطاق خطرها ليشمل الاقتصاديين الجهوي والوطني²⁶⁸. ومن الأرقام الدالة على انعكاس محدودية المداخل العائلية في تقويض الاستقرار المادي والمعنى للساكنة القروية، كما يتضح من معطيات الجدول رقم 31، تصريح نسبة 54% من الأسر القروية بعدم استطاعتها توفير جميع الحاجيات الأساسية أفرادها بسبب ضعف مواردها المادية، مقابل نسبة 46% من الأسر القروية التي تقر بوجود توازن نسبي بين مداخل ومصاريفها. فما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات، يفسر مظاهر النزاع والنفور الذي تطبع علاقة الإنسان القروي بوسط عيشه، فكلما اصطدمت الأسر القروية بواقع اقتصادي واجتماعي متأزم، لا يلبي حاجياتها المختلفة، ولا يحقق الرفاه الاجتماعي لأفرادها، تختار هذه الأسر منطق النزاع مع المجال القروي عوض مهادنته، واللجوء إلى طرق مختلفة، حددها نجيب أقصبي²⁶⁹، في الهجرة القروية، والاستمرار في العيش بعين المكان على حساب النظام البيئي كتخطيط الغابات وتدهور المراعي وانحراف التربة والتصحر²⁷⁰. ويؤكد اختيار القرويين الدخول في نزاع متعدد الأوجه مع مجال استقرارهم، عدم رضاهم على عجز موارد الأسر القروية، والتي تعكس مميزات الواقع الاقتصادي المحلي بإقليم شيشاوة، وتعبير عن مقومات المنظومة الثقافية السائدة، وتوضح محدودية النشاط الاقتصادي التقليدي الذي

²⁶⁸ - Direction de la statistique, Les indicateurs sociaux 1996, ministère chargé de la population, Rabat, 1997, p98.

²⁶⁹ - أقصبي نجيب، مرجع سابق، ص 22.

²⁷⁰ - Centre d'étude et de recherches démographiques: «populations vulnérables: profils sociodémographiques et répartition spatiale» ministère chargé de la population. Rabat. 1997.p 104

تتخذ الأسرة القروية أساساً لتنمية مواردها المادية. فرغم أن هذا العجز يمس بعيش الإنسان القروي، ويؤثر على استقراره الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن التغيرات الاجتماعية لازالت تساهم في تكريس الأزمة البنيوية للمجتمع القروي²⁷¹، وإضعاف فرص تنمية المداخل الأسرية، وتعزيز أفضلية الذكور على حساب إقصاء الإناث من فرص الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي، وتعزيز ميل الأسر القروية نحو الاستعانة بأنشطة الاقتصاد غير المهيكل، والذي تمثل أنشطته حالياً ربع المداخل الكلية للأسر القروية في المناطق الجبلية، ونصفها في هوامش المراكز الحضرية لامتنانوت وشيشاوة.

تبرر الأسر القروية تأرجح وضعيتها الاقتصادية بين النزاع مع المجال القروي ومهادنته بالاستقرار فيه، بضعف قدرتها الشرائية، وتزايد متطلبات الحياة الجديدة التي يفرضها التغير الاجتماعي بالوسط القروي، فبالعودة إلى المعطيات الواردة في الجدول رقم 31، نستنتج أن محدودية استغلال الإمكانات الاقتصادية للمجال القروي، تؤثر على تعدد أسباب عجز الدخل الأسري في تغطية نفقات النفقات الأساسية، إذ تربط نسبة 35% من الأسر القروية هذا العجز بقلّة الموارد المالية، والأجور الزهيدة، وعدم انتظام أدائها من طرف المشغلين، مقابل نسبة 07% من الأسر القروية التي تفسر هذا العجز بغياب ثقافة الاستهلاك لدى أغلبية الساكنة القروية، بينما تربطه نسبة 31% من الأسر القروية بكثرة أفرادها، وارتفاع نسبة الإعاقة، وتفشي البطالة في صفوفهم، بينما ترجعه نسبة 29% من الأسر القروية إلى الغلاء، وارتفاع الأسعار، وتفاقم تكاليف العيش. فما يعزز نفور الأسر القروية من مجال استقرارها، تزايد نفقات تلبية متطلبات الحياة الجديدة، وانخراط الساكنة القروية في السوق الاستهلاكية الجذابة، وارتفاع مستويات الاحتكاك بين المجالين القروي والحضري، وتهميش وتقييد حركة الساكنة القروية، وتأثير الحواجز الثقافية المعيقة لرغبة نساءها في المشاركة الاقتصادية الواسعة. وانعكاس الفقر الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية على جهود تحرير الدخل القروي من أزماته الاقتصادية، وتخليصه من ازدواجية الإنفاق العائلي على الإنسان(الغذاء) والحيوان(الإعلاف). فالعجز الاقتصادي الذي تعانيه الأسر القروية يكتسي مظاهر جديدة، تشمل الفرق المسجل بين الأسر القروية الشابة التي ترتبط كثرة مصاريفها باقتناء الأزياء والتجهيزات والسفر، والأسر القروية التي يهيمن كبار السن على تركيبها البشرية، والتي تطرح فيها مصاريف التطبيب والعلاج أعباء إضافية على دخلها الأسري. هذا الفرق يوضح بجلاء تحمل الفئتين

²⁷¹ - مكاري نبيلة، أثر الحرمان من الأسرة على السلوك الاجتماعي والانفعالي لتلاميذ مرحلة الطفولة المتأخرة. الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، 1987، ص 124.

أعباء اختلال العلاقة القائمة بين مستوى عيش القرويين ومؤهلات المجال القروي، ومستويات التنمية فيه، الشيء الذي يفرض على الأسر القروية البحث عن موارد إضافية لتقوية ارتباطها بوسطها القروي، فكما يظهر من خلال الجدول رقم 31، تستعين نسبة 45% من الأسر القروية بمساهمة الأبناء في الرقي بمستواه الاقتصادي، مقابل سماح نسبة 27% من هذه الأسر بعمل المرأة لتوفير شروط الاستقرار المادي بالمجال القروي، بينما تقتصر باقي الأسر القروية لتحقيق هذا الهدف على مساعدة أهل الزوج بنسبة 12%، ومساعدة أهل الزوجة بنسبة 16%.

الجدول رقم 32: توزيع الأسر القروية حسب متغير توظيف فائض الدخل الأسري ومجالات استثماره وادخاره

المتغير	الصنف	العدد	%
توظيف فائض الدخل الأسري	الاستثمار	1333	81
	الادخار	148	9
	الإنفاق على الكماليات	66	4
	آخر	99	6
	المجموع	1646	100
مجالات الاستثمار	العقار	807	49
	تربية الماشية	543	33
	التجارة	263	16
	آخر	33	2
	المجموع	1646	100
طرق الادخار	الادخار المنزلي	1251	76
	الادخار البنكي	296	18
	إيداعه لدى شخص مؤتمن	16	1
	آخر	66	4
	المجموع	1646	100
مجالات الإنفاق على الكماليات	اقتناء العقارات والأراضي الفلاحية والمعدة للبناء	1267	77
	التجهيزات المنزلية المختلفة ووسائل الترفيه	280	17
	السفر والاستمتاع	33	2
	اقتناء الحلي والمجوهرات	66	4
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

II. إقبال الأسر القروية بإقليم شيشاوة على ثقافة الادخار رغم محدودية الموارد المالية

يقود الحديث عن التغيرات التي طرأت على الثقافة الاقتصادية القروية بإقليم شيشاوة إلى استحضار الكيفية التي يمارس بها القرويون نشاطهم الاقتصادي، والطريقة التي تحولت بها الأسر القروية إلى نظام للإنتاج والاستهلاك والادخار. وقد رافق هذا التحول في الاقتصاد القروي، ظهور سلوكات جديدة في الأسر القروية، تستجيب للشروط المادية والإدارية التي يتطلبها العيش في نظام الاقتصاد الرأسمالي الناشئ على أنقاض الاقتصاد المعيشي. فقد عملت

التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي على تسريع انتشار قيم التمدن والتحضر بين الساكنة القروية، وتعزيز علاقة الفلاح وأسرته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، وتغيير نمط استهلاكهم وإنتاجهم، وربطهما بحاجيات السوق أكثر من تلبيتهما للحاجيات المعيشية.

(1) الاقتصاد القروي: جاذبية ثقافة الادخار ومحدودية الاستثمار

توضح معطيات الجدول رقم 32، أن ثقافة الادخار تحظى بمكانة مهمة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، إذ تشكل الأسر القروية التي تدخر فائض دخلها لمواجهة التقلبات غير المتوقعة كالجفاف والأزمات الصحية وإقامة المناسبات الاجتماعية نسبة 81.30%، مقابل نسبة 9% من الأسر القروية التي تفضل استثمار فائض دخلها في قطاعات الفلاحة والعقار والتجارة، بينما تختار نسبة 9.80% من الأسر القروية الميسورة، استعمال هذا الفائض في الإنفاق على الكماليات بنسبة 3.34%، وتوظيفه في عمليات أخرى غير مستقرة بنسبة 6.46%. فمن خلال هذه المعطيات، نستنتج أن غالبية الأسر القروية تفضل ادخار فائض مواردها المالية عوض استثمارها لتحريك النشاط الاقتصادي القروي. فإقبال الأسر القروية على ثقافة الادخار والاستثمار في السنوات الأخيرة، مكن من تحرير الاقتصاد القروي من ركوده، والتخفيف من أزماته المختلفة، وتحويل رؤية القرويين لمفهوم توظيف المال الفائض رغم استمرار تواجد مظهرين مختلفين للادخار الأسري المحلي، بين الادخار القوي في الأسر القروية المتوفرة على هامش كبير من الموارد المادية والعينية، والادخار المنخفض في الأسر القروية التي أثر تغير بنية الاقتصاد القروي على تراجع فائض مواردها المالية. وتتجلى العوامل الواقفة وراء تقلص هامش الادخار في الوسط القروي، وتوجس الساكنة القروية من المغامرة في استثمار ثرواتها المالية، في سعي الأسر القروية لتوجيه فائض مواردها المالية لسد العجز المسجل في الموازنة بين المداخيل والمصاريف، وتدهور قدرتها الإنتاجية، واتساع مستويات الاستهلاك المفرط لأفرادها، والتأثير السلبي للقيم التقليدية المحافظة على ثقافة الادخار والاستثمار بالوسط القروي، فكما يبين الجدول رقم 32، فإن نسبة 76.36% من الأسر القروية تفضل ادخار فائضها المالي في البيوت، مقابل نسبة 18.33% من الأسر القروية التي تلجأ إلى إيداع هذا الفائض في البنوك الواقعة بمدينتي امتانوت وشيشاوة.

(2) العقار بالوسط القروي: مجال مفضل لتوظيف الموارد المالية الفائضة

تظهر الأرقام المتضمنة في الجدول رقم 32، أن نسبة 49.34% من الأسر القروية تستثمر فائضها المالي في المجال العقاري واقتناء الأراضي الفلاحية، مقابل نسبة 33.10% للأسر القروية التي يغريها قطاع تربية الماشية لاستثمار أموالها الفائضة، بينما يستحوذ الاستثمار في القطاع التجاري على اهتمام نسبة 15.36% من الأسر القروية. فهذه المعطيات تبين أن ثقافة الاستثمار القروي، تتميز بتركيزها على مجالات تقليدية كالعقار والفلاحة رغم مردوديتها الضعيفة في ظل الشروط الحالية للاقتصاد القروي، وعدم نجاعتها في الرفع من حجم ومستوى الطاقة الإنتاجية للأسر القروية، وبقاء أرباحها رهينة الظروف المناخية والطبيعية غير الملائمة، والعقليات الثقافية المحافظة. الشيء الذي يجعل الاستثمار الأسري بالوسط القروي، لا يقدر على خلف فرص الشغل، وتحسين الأوضاع المعيشية، والرفع من جودة الحياة الاجتماعية، وضمان النمو المستدام وتحقيق التنمية الشاملة. فما يميز تفاعل الأسر القروية مع ثقافة الاستثمار، عدم قدرتها على خلق قطاع خاص مساهم في تنمية المجال القروي، وتجاوز تركيزه على البعد المكاني، والانفتاح على بقية الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية في التشكيل النهائي لبناء ونظام الاستثمار القروي، وتحديث الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وتفعيل الممارسات والأفعال الاجتماعية المرتبطة بولوج عالم الصناعة الحديثة، وتحفيز المؤسسات التنظيمية والقيم الثقافية على تشجيع الاستثمار القروي، وتنشيط البنى المادية للأسر القروية، ومسايرة مستجدات الوقائع الاقتصادية في المجتمع القروي²⁷².

تؤثر القيم القروية المحافظة على تحريك ثقافة الاستثمار، وتحد من انخراط الأسر القروية في توظيف ثرواتها لتحسين شروط عيش أفرادها، وترسخ مواقفها المتوجسة من المجالات الاقتصادية الجديدة القادرة على الرفع من مؤشرات التنمية القروية كالصناعة والسياحة والخدمات. فاستمرار أغلب الأسر القروية التمسك بالاستثمار في العقار، يؤكد العلاقة بين الخصائص السلوكية والسيكولوجية للإنسان القروي وأثر الأبعاد المكانية والزمانية والثقافية المتحكمة في مواقفه وقراراته، ويفسر العوامل الواقفة وراء تفضيل الاستثمار العقاري المتجسدة في التحديد المسبق للمجال الجغرافي التي يحتوي عيش الأسر القروية، وحماية علاقتها بالأرض، والتي تتحكم في المرجعية الاقتصادية لاستثمار فائض الدخل الأسري، وربطه بالسيرورة الحياتية للسكان القروية، واحتياجاتها الأساسية.

²⁷²- وهيبة عبد الفتاح محمد، جغرافية العمران، بيروت، مطبعة دار النهضة العربية، 1980، ص 179.

فالأسر القروية لازالت تعتقد بأن فالعقار مجال مادي لضمان الربح السريع للاستثمار، ومجال رمزي ومعنوي لترسيخ القيم والعادات المحافظة، وبنية وجدانية لتفعيل الأنشطة والعلاقات بين القرويين. ورغم التحولات الاقتصادية التي عرفها المجتمع القروي، والتي أعادت النظر في الكثير من المفاهيم الاقتصادية القروية، بقي ارتباط الساكنة القروية بالأرض كوحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، تؤثت بنية النسق الاجتماعي والأسري، وتجعله يدخل في جدلية التأثير المتبادل بين الإنسان والأرض في مضاعفة آليات الإدماج الاجتماعي للأفراد، والرفع من وثيرة التفاعل الأفقي والعمودي بينهم، وتعزيز مشاعر رفضهم النزوح أو الهجرة من القرية إلى المدينة. ونتيجة هذه الوحدة المادية والرمزية، لا تملك الأسر القروية الخيار في اتخاذ قراراتها، وتشكيل بنيتها خارج إطار هذه العلاقة والوحدة، والتي تجعل نمط الإنتاج الزراعي يتحكم في مكونات المجالين الاجتماعي والاقتصادي. كما ينتج عن استمرار حضور هذه العلاقة، بالإضافة إلى الحركة المستمرة للقرويين في الزمن والمكان، إلى التأثير على عدم استقرار القيمة المادية والمالية للأرض بالوسط القروي، فقد يرتفع ثمن الأرض إلى أسعار كبيرة في المواقع القروية ذات الجذب الاقتصادي في المناطق المنبسطة وفي هوامش المراكز الحضرية، وقد ينخفض هذا الثمن في المناطق الجبلية التي لا يكثر عليه الطلب، والتي تعاني مشاكل البنية التحتية وقساوة الظروف الطبيعية.

(3) الإنفاق على الكماليات بالوسط القروي: العناية باقتناء التجهيزات المنزلية

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم 32، أن الأسر القروية بإقليم شيشاوة تعمل على تنويع احتياجاتها بين الضروريات والكماليات، فرغم أن نسبة 76.90% من الأسر القروية تفضل إنفاق فائض دخلها على اقتناء العقارات والأراضي الفلاحية والمعدة للبناء، فإن نسبة 17.30% من الأسر القروية تقتني التجهيزات المنزلية المختلفة ووسائل الترفيه، بينما لا يستهوي السفر والاستمتاع إلا نسبة 2.30% من الأسر القروية، أما نسبة 3.20% من الأسر القروية، فظلت محافظة على اقتناء الحلي والمجوهرات للزوجة كعادة قديمة، الشيء الذي يؤكد اتساع نطاق الأسر القروية التي تفضل الإنفاق على الكماليات، والإقرار بأن اقتناء الحلي والمجوهرات والمواد النفيسة عادة موروثية عن الأجداد، وبأن التغيرات الاجتماعية لم تعمل سوى على ترسيخ هذه العادة، وتنويع وتغيير مجالات تصريفها من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الأسري على الكماليات، لكي تنسجم مع مقومات الحياة الجديدة التي ظهرت مع التغير الاجتماعي، وتواكب التحول الحاصل في القيم الثقافية والاستهلاكية والحياتية.

III. بنية الاقتصاد القروي: من الاقتصاد الكفائي المحلي إلى نمط الاستهلاك الرأسمالي

شهدت الخصائص الاقتصادية للأسر القروية بإقليم شيشاوة تحولاً نوعياً من وحدة إنتاجية هدفها إنتاج منتجات فلاحية توجه للاستهلاك الداخلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد العائلة، إلى وحدة استهلاكية تنتج من أجل متطلبات السوق، والرفع من حجم الموارد المالية الذاتية، وتغطية الإنفاق على الحاجيات المتزايدة للأسر القروية. فإذا كانت الأسر القروية في الماضي، مجرد بنية اقتصادية مستقلة، تستطيع تلبية حاجياتها اعتماداً على مواردها الذاتية، وتعيد إنتاج نفسها بصورة مستقلة عن تدخل العوامل الخارجية، فإن هذه الاستقلالية الاقتصادية ستلاشى بفعل التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، والتي أفقدت الأسر القروية مقومات تنظيمها الاقتصادي المعيشي، وجعلتها تواجه مشاكل اقتصادية متجددة، مادام أن "الوظيفة الاقتصادية للعائلة، تعرضت لتحولات عميقة، بدءاً من تغيير النشاط المهني للأحفاد، وتغيير النشاط الفلاحي للأرض. ففكرة الاقتصاد العائلي لا يجسدها إلا الجد والأبناء، أما الأحفاد فيجتاحون إلى الاستقلال المالي، ولا يعتمدون على ما تجود به الأرض في تدبير متطلبات اليومي"²⁷³. فتغير بنية النشاط الاقتصادي للأسر القروية من الاختزال الأحادي للمهنة المعتمدة على النشاط الزراعي إلى التعدد والتنوع في المهن المعتمد على حرف ومجالات عمل جديدة، وتفكيك ارتباط القرويين بالفلاحة في الماضي كمهنة رئيسية لمعظمهم، أفرز تغير القيم الثقافية وسلوكات الاستهلاك والإنتاج، وتوالي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الخام الإجمالي بالوسط القروي، وفقدت ريادتها للنشاط الاقتصادي القروي، وتحويلها إلى مجرد نشاط ثانوي للعديد من الأسر القروية. فتحول الاقتصاد القروي من الاقتصاد الكفائي المحلي إلى نمط الاستهلاك الرأسمالي، ليس وليد اللحظة الحالية، بل هو نتيجة لتحولات كبرى ممتدة عبر الأجيال الثلاث، جيل الأجداد، وجيل الأبناء، وجيل الأحفاد، الشيء الذي يجعل البنية الاقتصادية للأسر القروية عاملاً حاسماً في تسريع وتيرة التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، وتبني الشروط المادية والمعنوية لنشأة نظم وقيم وقواعد جديدة للإنتاج والاستهلاك، وقياس المؤشرات الدالة على حجم ومسار وأثر التحولات الاقتصادية بالوسط القروي، ومعياراً لدراسة تغيرات الأسر القروية، وإدراك مشكلاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمقراطية²⁷⁴.

²⁷³- العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 100.

²⁷⁴- الجوهري محمد، علم الاجتماع الريفي الحضري، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1975 ص 62.

1) النشاط الاقتصادي للأسر القروية: تجاوز النشاط الوحيد والارتباط بتعدد الأنشطة

عملت التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع القروي على تغيير البنية التقليدية للاقتصاد القروي، ورغم أن المؤشرات الحالية تظهر ارتباط الاقتصاد القروي بالنشاط الفلاحي المهيمن، إلا أن هذا الارتباط بدأ يتراجع لصالح الاعتماد على تنوع الأنشطة الاقتصادية، الشيء الذي يفسر وجود اقتصاديين مختلفين ومتفاوتين بالوسط القروي، اقتصاد تقليدي محافظ على النشاط الزراعي كأساس الحياة الاقتصادية لسكانه بنسبة تتجاوز 80% من الأسر القروية، يتموقع بالمناطق الجبلية بسكساوة ودمسيرة واسيف المال، والمناطق النائية بامتوكة وامزوضة. واقتصاد حديث، يقوم على تبني أنشطة سياحية وصناعية وزراعية عصرية، ويستفيد من نشأة مفهوم جديد للأرض، وتحسين ظروف العيش، ونشاط حركية السكان، ووجود تجهيزات أساسية، وبنية تحتية ملائمة، وتشكل مراكز عمرانية بمقرات الجماعات القروية المتواجدة بهوامش مدينتي إمنتانوت وشيشاوة، كما هو الشأن بالنسبة لجماعات انفيضة وسيدي بوزيد وادويران وامجاط وسيدي المختار ومزوضية. ويعم تنوع الأنشطة الاقتصادية جميع الجماعات القروية بنسب مختلفة، حيث تستفيد الأسر القروية من الازدواجية التي تطبع الاقتصاد القروي، في الرفع من مستوى عيش الأسر القروية منذ بداية الألفية الثالثة. ففي جماعة أيت هادي، يعتبر غالبية السكان قرويين يشتغل 94% منهم في الزراعة وتربية الماشية، وينشط 6% منهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة التجارة والسياحة والصناعة التقليدية. وفي جماعة السعيدات، وفقا لأرقام الإحصاء العام للفلاحة، يقدر عدد السكان النشيطين ب 68%، يعمل 96% منهم بقطاع الفلاحة وتربية الماشية مقابل نسبة هامشية منهم تعمل بقطاع التجارة تمثل 4%. وتبين دراسة توزيع السكان النشيطين حسب العمل المزاوول هيمنة المستقلين بمحل للذكور بنسبة 38.3% مقابل 8.4% للإناث. بينما يمثل المستقلون بالمنزل نسبة مهمة عند النساء بنسبة 11.8%، وتنشط النساء في إطار ورشات النسيج العائلية (الزربية السباعية). أما المساعدون العائليون فيشكلون نسبة مهمة عند النساء بنسبة 53.8% مقابل 35.7% للرجال. وتشتغل 20.9% من النساء بالقطاع الخاص (الفلاحة).

الجدول رقم 33: توزيع الأسر القروية حسب مستوى العيش ودور الأبناء في تحسين ظروفه

المتغير	الصفة	العدد	%
مستوى العيش في الأسر القروية	منخفض	872	53
	متوسط	642	39
	جيد	132	8

100	1646	المجموع	
42	691	المساهمة في الإنتاج الأسري	دور الأبناء في تحسين مستوى العيش الاقتصادي للأسرة
38	625	التأمين في أيام الشيخوخة	
20	329	حماية التماسك الأسري	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

يتبين من خلال الجدول رقم 33، أن نسبة 39% من الأسر القروية، تعبر عن ارتقاء مستوى عيشها إلى درجة المتوسط، مقابل استمرار عيش نسبة 35% من الأسر القروية قابعة تحت درجة الضعيف، بينما لا تشكل الأسر القروية التي تسعفها ظروفها المادية للعيش الجيد إلا نسبة 8%. هذا الأثر الإيجابي للتطور الاقتصادي بالوسط القروي، لا يقتصر على ما هو مادي واقتصادي، بل يشمل ما هو اجتماعي وثقافي، فقد زاد عدد الساكنة القروية، ليتجاوز 350000 نسمة، وامتد عمر الإنسان القروي ليصل إلى 77 سنة، وتغلب على الكثير من الأمراض والآفات، والتي تسبب الوفاة، وتحسنت معدلات الخصوبة، وانخفضت نسبة وفيات الرضع والأمهات عند الولادة، وتجاوز عدد المواليد عدد الوفيات على مستوى جميع الجماعات القروية، وتكيفت الأدوار الأسرية القروية مع مستجدات ونتائج التقدم الطبي والتطور الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي التي تتسم بها الحياة القروية حالياً.

أدى تحول النشاط الاقتصادي للأسر القروية من الارتباط بأحادية النشاط إلى تعدد الأنشطة إلى تغيير بنية توزيع الجهد الاقتصادي من الارتباط بالنشاط المهني الأحادي المرتبط بالفلاحة كنشاط أساسي يستوعب أغلبية الفئات النشيطة إلى الانفتاح على النشاط المهني متعدد المجالات، والذي يستوجب من الإنسان القروي توزيع جهده الاقتصادي بين أنشطة اقتصادية متنوعة، تحتفظ بالفلاحة كقطاع رئيسي، غير أنه إذا أخذنا في الحسبان تطور الأنشطة الأخرى في الوسط الريفي، نجد أن السكان الذين كانوا في السابق يشتغلون في الفلاحة أساساً، اختاروا مزاولة أنشطة اقتصادية مكملة ذات طبيعة خدمتية أو تحويلية. ورغم احتفاظ القطاع الفلاحي بمكانته الاقتصادية في المجتمع القروي بفعل المجهودات المبذولة لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي، إلا أن سرعة تطور مؤشرات باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ساهم في تراجع القيمة الاقتصادية لمساهمة القطاع الفلاحي في تحسين ظروف العيش للسكانة القروية. ويفسر هذا التراجع بانخفاض أعداد اليد العاملة المشتغلة بالفلاحة، وتدهور الإنتاج الفلاحي المعيشي، وعزوف الشباب عن العمل الفلاحي، والهجرة القروية.

(2) العلاقات الاقتصادية القروية: الارتكاز على الكفاف والتعاضد الاجتماعي

يفسر تحسن مؤشرات مستوى عيش الأسر القروية بإقليم شيشاوة، بتبني مقومات الحياة الاجتماعية السائدة في المدن المجاورة، ومساهمة الانفتاح على التحضر في "تثبيت معالم الحداثة التي تركت حالة من التحول في نمط حياة الناس، خاصة بعدما تحولوا من نمط معيشي تقليدي (زراعي/حرفي) إلى آخر قائم على الوظيفة والخدمات، وما ترتب عنه من نزوح الشباب إلى المدينة، وتعزيز دور الأنثى، وتقلص سلطة الأب، وتفرق الأبناء لغاية العمل بالسفر والاغتراب"²⁷⁵. فالتغيير الجذري للتراتبية الاجتماعية المحافظة، والتي فقدت تحكمها في البنية الاقتصادية السائدة، جعلت الخيبة الاجتماعية تلحق مجموعة من العائلات التي كانت إلى حد قريب تنتمي إلى طبقة الأعبان، وفي نفس الوقت، تمكين العديد من العائلات الفقيرة من الترقى الاجتماعي، والتي ارتفع صيتها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بفعل عوامل متعددة كالهجرة القروية، والنجاح المهني والدراسي، وحيوية آليات استقطاب الأعيان في العالم القروي، وإدماجهم في الأجهزة الإدارية الجديدة للدولة، أو في إطار أجهزة بعض الأحزاب التابعة للدولة، فتحول البعض منهم من خدام القبيلة في الماضي إلى خدام المخزن في الحاضر²⁷⁶. فتظافر هذه العوامل كلها، سيعمل على إحداث تغيرات على نمط الاستهلاك التقليدي لمواكبة الانتقال من الاقتصاد الكفائي المحلي إلى نمط الاستهلاك الرأسمالي، وتغير الأدوار الوظيفية للأسر القروية. والتخلي عن أسلوب المعاش العائلي²⁷⁷، وتجديد العلاقات الاقتصادية البسيطة بين الأفراد والجماعات القائمة على أساس الكفاف والتعاضد الاجتماعي. ونتيجة لهذه التغيرات، توسع نشاط الاقتصاد القروي ليتجاوز الاعتماد الكلي على الزراعة بنسبة 15%، ومبادلة الخدمات المادية بنسبة 11%، وتوزيع موارد العيش المكتسبة في شكل شراكات زراعية بين الفلاحين والخماسين، أو في شكل هدايا في المناسبات، أو في شكل تكافل أيام الشدة بنسبة 13%. ففي جماعة ايت هادي تمثل الساكنة النشيطة نسبة 56.2% من الرجال و2.8% من النساء، تشتغل الأغلبية الكبيرة من الفئة النشيطة بقطاع الفلاحة وتربية الماشية وتنشيط أقلية. أما توزيع السكان النشطين حسب الوضعية المهنية، فيبين أن نسبة المستقلين المتوفرين على محل عند الرجال 33.4% مقابل 16% للنساء، أما نسبة المستقلين في المنزل فهي مهمة بالنسبة للنساء وتبلغ 21%. وتنشط معظم النساء اقتصاديا بالمنزل في إطار الورشات العائلية

²⁷⁵ - مأمون طريه، مرجع سابق، ص 8.

²⁷⁶ - بول باسكون، مرجع سابق، ص 19.

²⁷⁷ - حبيدة محمد، يؤس التاريخ مراجعات ومقاربات، دار الأمان الرباط، الطبعة الثالثة 2016، ص 115.

للحياكة، والعمل المأجور بالقطاع الخاص نسبة 30.9% مقابل 42.9% للرجال. أما العمل كمساعدين عائليين فيهم نسبة 19.8% من النساء مهمة للنساء مقابل 12.8% للرجال. وفي جماعة لموضية، ارتفع عدد الأشخاص الناشطين في الجماعة إلى 7617 شخص، ما بين 6630 من الرجال و987 من النساء، وهو ما يمثل 34% من مجموع الناشطين بالجماعة. ويمتد التفاوت بين الرجال والنساء في الجماعة ليشمل نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي، فالنساء يساهمن بنسبة 13.2% مقابل 60% للرجال. وستوعب العمل المأجور في القطاعين العام والخاص نسبة 37.8% من الفئة النشيطة، من بعد ذلك، تأتي فئة المستقلين بـ 33.5% منهم 37.3% يمتلكون محلات، و9.9% يعملون في المنزل، و6.7% متجولون. وفي المركز الثالث، يمثل المساعدين العائليين نسبة 28%، موزعة بين 24.3% للرجال و21% للنساء. أما في جماعة أولاد مومنة، فيستمر التباين بين الرجال والنساء فيما يخص النشاط الاقتصادي بشكل بارز، خصوصا في الميدان الفلاحي والمهن المرتبطة به. إن وضعية المهن المستقلة تبقى هي الوضعية المهيمنة في هذه الجماعة بنسبة 55.5%، أغلبهم يشتغل بمقرات عمل خراجية بنسبة 46.7% مقابل 22% يشتغلون بمقر سكناهم، في حين أن 2.2% منهم متجولون. ويلهم الذين يشتغلون في إطار المساعدة العائلية بـ 29.5%، تمثل منهم النساء نسبة عالية تصل إلى حدود 44.8%، في حين أن 26.2% منهم رجال. وتبقى نسبة الأجراء في القطاع العمومي (0.5%) وفي القطاع الخاص (13.9%) ضعيفة نسبيا. وفي جماعة عين زيتونت، تتراوح نسبة النشاط ما بين 50% و58% بالنسبة لجميع الفئات العمرية، وتنخفض بأزيد من النصف ما بعد 60 سنة. ويبين توزيع الساكنة النشيطة العاملة حسب المجموعات الاجتماعية المهنية هيمنة واضحة للنشاط الفلاحي الذي يعمل به كل ثلاثة من بين خمسة نشيطين. ويلاحظ انطلاقا من الحالة المهنية للساكنة، أن 37,9% من النشطين يزاولون الأعمال الحرة و35,1% أجراء. بينما لا يزال المساعدون العائليون يساهمون في الاقتصاد المحلي بأزيد من 25%.

يستنتج مما سبق هيمنة النشاط الفلاحي حيث العمال اليدويون يشكلون قوة العمل الرئيسية. وهذه علامة مجتمع فلاحي تقليدي في طور التغير يبدو فيه العمل المأجور متناقضا مع تضامن الزمن الماضي. فهذه التغيرات ترتبط بفقدان الاقتصاد القروي للخصائص التقليدية، والتي فرضتها "مهنة الزراعة التي تعمل بها غالبية القرويين، والتي تعتبر المصدر الرئيسي لرزقهم، ولعل من أهم هذه الخصائص، أن الزراعة جعلت من الأسرة القروية وحدة إنتاجية ووحدة استهلاكية في ذات الوقت، وقوت من السلطة الأبوية في الأسرة، علاوة على اعتبار مهنة الزراعة والتي تعتمد

بدرجة كبيرة على العمل اليدوي أحد أسباب ارتفاع خصوبة السكان القرويين وكبر حجم الأسرة القروية²⁷⁸. فعدم قدرة الاقتصاد القروي المعيشي الصمود أمام مغريات الحياة الاستهلاكية الجديدة، وتبني مظاهر النموذج الرأسمالي بنسبة 43%، وانتشار استعمال البضائع المستوردة من المدن الكبرى كالدار البيضاء وأكادير ومراكش، أو من الخارج بواسطة أبناء المنطقة المهاجرين بنسبة 18%، أدى إلى تقويض أسس الاقتصاد التقليدي المحلي، وتفكيك نمط الاستهلاك الكفائي، والقبول بتبني مبادئ اقتصاد السوق الرأسمالي، والاندماج في نمط الاستهلاك العصري، وتحول الأسر القروية اليوم من وحدات اقتصادية تقوم على المهن التقليدية إلى وحدات استهلاك مفرطة²⁷⁹.

3) الاستهلاك القروي: تفكيك البنية التقليدية وتبني النموذج الحضري

عزز تحول الاقتصاد القروي من الاقتصاد الكفائي المحلي إلى نمط الاستهلاك الرأسمالي، بنية العلاقات الاقتصادية بين الساكنة القروية والساكنة الحضرية بمدينتي امantanوت وشيشاوة، وتنوع مجالات تأثير النموذج الحضري على ثقافة الاستهلاك التقليدي للأسر القروية، والرفع من مستويات الإقبال التلقائي للقرويين على تبني نموذج الاستهلاك والعيش الرأسماليين لاستعادة التوازن الاقتصادي بين المجالين الحضري والقروي، وتكييف البنية المادية التقليدية مع شروط نظام الإنتاج الاقتصادي الجديد الذي اكتسح نمط الإنتاج الكفائي المحلي كقاعدة الحياة الاقتصادية للأسر القروية، الشيء الذي دفع الساكنة المحلية إلى تغيير نمط عيشها، والبحث عن موارد إضافية وجديدة، فتراجعت الفلاحة، ونشطت التجارة، وانطلقت الهجرة بكل أساليبها، وتطورت الحرف، وظهرت الإدارة بكل مصالحها، والمدرسة العمومية بكل مستوياتها²⁸⁰. وقد استوجب هذا التحول من الأسر القروية تحديث وظائفها الاجتماعية، وتعديل قيمها الموروثة، وتغيير نظمها التقليدية في الإنتاج والاستهلاك، وترتيب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لتكون قادرة على توفير شروط العيش الكريم بالموارد المتاحة، ومواكبة تحولات بنية الاقتصاد القروي عبر وضع نظام اقتصادي حديث يقوم على تقسيم العمل بين أفرادها، وإشراكهم في عملية الإنتاج و الاستهلاك،

²⁷⁸ - متولي أسامة محمد، التماسك الأسري الريفي بين المفهوم النظري والواقع الميداني، المجلة الإلكترونية الفلاح اليوم، 12 يناير 2019، ص 71.

²⁷⁹ - عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 169.

²⁸⁰ - أقديم محمد، مرجع سابق، ص 418.

ومراعاة معايير السن والجنس في توزيع الأدوار الاقتصادية، واشتراط التجربة المهنية والمكانة الاجتماعية والأهلية الجسدية في تقسيم العمل بين أفراد الأسرة القروية²⁸¹.

(4) الأسر القروية بإقليم شيشاوة: من الوحدة الإنتاجية إلى الوحدة الاستهلاكية

غير نظام الإنتاج والاستهلاك معظم الأسر القروية من وحدات إنتاجية إلى وحدات استهلاكية، وأبرز ثورة اجتماعية وثقافية واقتصادية في نظام العلاقات الاقتصادية والمادية للسكان القروية، وأثر على تراجع تعلقها بالاعتقادات الشعبية والثقافية الموروثة، ونوع مجالات الاستهلاك الرأسمالي²⁸². كما أدى هذا التغير إلى انخفاض الموارد المالية والمادية للأسر القروية، وتحولها إلى بنى اقتصادية واجتماعية مزدوجة المهام، تساهم في تعزيز مؤشرات الإنتاج اللازم لتنمية الاقتصاد القروي، وتنشئ الأفراد على أنماط استهلاك مفرط لمنتجات التقدم التقني والتكنولوجي، وتوظيفها في الترفيه والتربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية والصحة. فالإقتصاد القروي الجديد يستثمر تفاعل التنظيمات الاجتماعية مع البناء الكلي للمجتمع القروي، ويوظف ما يعرفه هذه البناء من تغيرات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية جديدة، ويستحضر مساعي الفئات المحافظة لتوفير الحماية المجتمعية للأسر القروية. ومن أجل تمكين الأسر القروية من الاضطلاع بمهامها الجديدة المنوطة بها في الاقتصاد القروي الحديث، تقوم هذه الأسر بإعادة النظر في أسس تنشئة وتكوين أفرادها، وتزويدهم بشروط اكتساب العضوية في المجتمع الرأسمالي، والتركيز على تنشيط وظيفتها الاقتصادية كجوهر لتحسين أداء باقي الوظائف الأخرى كالمسؤولية الزوجية، والتناسل، والتربية. ويفسر انخراط الأسر القروية في عملية تسريع وتيرة إحداث التغيرات في بنيتها الاقتصادية التقليدية بتجديد الرؤية الحضارية لدور الاقتصاد القروي، وتنامي النزعة الفردية في الإنتاج والاستهلاك بنسبة 31%، وتراجع قيم التضامن الجمعي القائم على تكامل الأدوار الاقتصادية بنسبة 22%، وتوسيع هامش حرية تصرفات الأفراد في الممتلكات الفردية والجماعية بنسبة 19%، وتوجيهها نحو الاستعمال الواسع للسلع والخدمات بنسبة 28%. فهذه المعطيات تبين أن الآليات الاقتصادية والمالية والتقنية والثقافية تتحكم في مسار واقع التغيرات المادية والرمزية للأسر القروية لمسيرة الانتقال نحو اقتصاد السوق والتعامل بالنقد.

²⁸¹ - عقل فاخر، معجم علم النفس، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1985، ص 89.

²⁸² - Khalid Alioua , état et contrôle de l'espace urbaine ».in l'état marocain dans la durée (1850-1985), Ed .Edino Coderia publisud, 1987, p 102.

(5) الشباب القروي بإقليم شيشاوة: تحريك الاقتصاد القروي ومغريات الحياة الحضرية

تبين معطيات الجدول رقم 33، أن مساهمة الشباب القروي في تحريك الاقتصاد القروي مهمة رغم مغريات الحياة الحضرية التي تستهوي فئات عريضة منهم، إذ تصل نسبة مساهمة الأبناء في إغناء الموارد الأسرية إلى 80%، الشيء الذي يبرز الانخراط الكبير للشباب القروي في تحسين المستوى المعيشي للأسر القروية، وتنشيط الاقتصاد القروي عبر المساهمة في الإنتاج القروي بنسبة 42%، وتقوية التماسك الأسري بنسبة 20%، وتأمين المستقبل المادي للأسر القروية بنسبة 38% عبر توظيف مساهمة الأبناء كتقاعد مضمون للوالدين والأجداد، والعمل على تغيير الدخل الأسري من المدخول الواحد إلى المداخل المتعددة، وخلق وضع جديد في التدبير اليومي للشؤون المادية والمالية للأسر القروية، والإقرار المباشر بحق كل فرد في الانتفاع المادي والمعنوي من عائدات نشاطه الاقتصادي، رغم ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من الاضطراب وتناقض المصالح الفردية والجماعية²⁸³. وقد استفاد الشباب القروي في تقوية مركزه الاقتصادي في المجتمع القروي من تخلي الأسر القروية على اعتماد معيار الجنس في توزيع المنافع المادية بين الذكور والإناث، وتجسيد المساواة الفعلية في القيام بالتزامات الحياة الاجتماعية والاقتصادية العصرية، والإقرار بمكانة المرأة القروية. فتراجع حدة تأثير التقاليد والعادات، وتزايد المسؤوليات المادية والمهنية للسكان القروية، جعل نسبة 47.30% من الأسر القروية تعتبر أن تمكين الأبناء من حاجياتهم من المصاريف اليومية واجب اجتماعي وعائلي، تقتضيه الظروف الاجتماعية والحقوقية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع القروي، وتستوجب الخدمات الكبيرة التي يقدمها الشباب القروي للاقتصاد المحلي بينما تتفادى نسبة 52.70% من الأسر القروية مراعاة المساواة بين الذكور والإناث بخصوص حق الانتفاع بالموارد العائلية، مبررة موقفها بضعف إمكانياتها المادية، والخوف من التهافت على مطاردة إغراءات الحياة المادية المعاصرة.

IV. الفلاحة جوهر النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكان القروية بإقليم شيشاوة

تتخذ معظم الأسر القروية النشاط الفلاحي جوهر نشاطها الاقتصادي بإقليم شيشاوة، حيث يصل عدد المشتغلين به إلى 45109 فلاح، رغم أن ارتباط الأسر القروية بالقطاع الفلاحي سيتأثر بالمشاكل والصعوبات الناتجة عن التحولات المجالية والاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع القروي، والتي ستحد من تأثير تطور النشاط

²⁸³- حمراكروا حميد، التحضر وتغير الأدوار الأسرية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة "الإخوة منتوري"، قسنطينة الجزائر، 2008، ص 37.

الفلاحي على تحسين مؤشرات حياة القرويين في جل المناطق القروية باستثناء المناطق التي تعرف انتشار الضيعات الفلاحية العصرية التي أقامها المستثمرون القادمون من خارج الإقليم. فأمام هذه الوضعية التي تميز علاقة الأسر القروية بالفلاحة، ستبقى مردودية هذا القطاع عاجزة عن مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها المناطق الجبلية والنائية، وستفرز نمطين للنشاط الفلاحي، فلاحية تقليدية ظلت على حالها لا تتغير، وتبقى مساهمتها الاقتصادية رهينة بالمخاطر المناخية غير الملائمة، ولا تستطيع تلبية الحاجيات المتزايدة للسكان القروية، ولا تتوفر على الشروط اللازمة لتحديث طرق وآليات اشتغالها. وتفتقد لعنصر الجاذبية اللازمة لتحفيز القرويين للاستثمار فيها. وفلاحية عصرية منتشرة بالمناطق السهلية لامجاط وشيشاوة والسعيدات وسيدي بزيد وانيفة وسيدي عبد المومن وسيدي المختار، تتعزز سنويا بإنشاء ثمان ضيعات فلاحية عصرية على الأقل سنويا، ويخصص منتوجها مخصصاً للتصدير، وتتصدر القطاعات الاقتصادية المساهمة في التنمية القروية.

(1) النشاط الفلاحي بإقليم شيشاوة: توجيه مسار التغيرات الاجتماعية للأسر القروية

يبين تحليل المعطيات الإحصائية للمندوبية الإقليمية لوزارة الفلاحة بإقليم شيشاوة، تسجيل علاقة وثيقة بين تطور هياكل وخصائص القطاع الفلاحي وتسريع مختلف التحولات الكمية والنوعية التي تشهدها الأسر القروية على مستوى مسار وحجم وطبيعة إمكاناتها الاقتصادية والمادية، وحدود مساهمتها في الإنتاج الفلاحي الموجه نحو التسويق والتصدير²⁸⁴. لهذا، يعد جوهر التحول الذي مس بنية النشاط الفلاحي بالوسط القروي شاملا للجوانب المادية بزيادة الموارد المالية والعينية للفلاح، وتحسين ظروف عيش أسرهم، والجوانب المعنوية بتغيير المنظور القروي للفلاحة، وإحداث تطور نوعي في البنية الذهنية للفلاح²⁸⁵. وبالرغم من الاختلاف المسجل في وضعية تطور الفلاحة القروية حسب المناطق القروية، فإن الأسر القروية لا زالت تعتبر الفلاحة جوهر الاستقرار الاجتماعي، وأساس التنمية الاقتصادية بالمجتمع القروي، لأنها "مهنة عائلية يشترك جميع أفراد العائلة فيها، وتقوم على تقسيم للعمل في الزراعة، رغم أنه تقسيم غير دقيق فهو مشترك بين أفراد الأسرة جميعا، هذا الاشتراك في العمل الزراعي يزيد من ترابط وتماسك أفراد الأسرة القروية المعروفين"²⁸⁶. ويفسر تمسك الأسر القروية بالنشاط الفلاحي من جهة بقدرته على الرفع من الموارد

²⁸⁴- كرزازي موسى، مرجع سابق، ص 63.

²⁸⁵- عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 124.

²⁸⁶- أيت المقدم نورالدين، مرجع سابق، الموقع الإلكتروني: <https://www.ssrcaw.org>.

المالية، وتوفير فرص الشغل، وتحسين ظروف العيش. ومن جهة ثانية، باعتماد مخطط المغرب الأخضر، كبرنامج طموح للرفع من الإنتاج الفلاحي، وتجاوز المشاكل العديدة التي يعانيها، كقلة التساقطات المطرية، واستمرار هيمنة الطرق البدائية في ممارسة النشاط الفلاحي.

تعتبر الأسر القروية القطاع الفلاحي أساس تنمية الاقتصاد القروي، إذ يوفر فرصا عديدة للشغل لما يناهز 90% من الساكنة النشيطة مقابل نسبة 53% على الصعيد الجهوي، ونسبة 68% على الصعيد الوطني. ويساهم في تحسين الإنتاج الغذائي من خلال تخصيص 80% من المساحة المزروعة لزراعة الحبوب مقابل 78% كمعدل جهوي، رغم تأثر مردوديتها بهيمنة نمط الاستغلال العتيق، وصغر المستغلات الفلاحية، واقتصار النشاط الفلاحي التقليدي لمعظم الأسر القروية على ثلاثة أنواع من الإنتاج، زراعة الحبوب في المناطق البورية، والزراعات العلفية (الفصة) التي تنتشر في جل المناطق القروية المسقية، والتي تستعمل لتسمين المواشي المحتفظ بها في الحظائر، وإنتاج الخضروات كالجزر والبطاطس واللفت والبصل، والتي توجه إلى الاستهلاك الذاتي، والبقوليات كالنعناع والمقدونس التي تباع في الأسواق الأسبوعية، والأشجار المثمرة كالزيتون واللوز التي تنتشر زراعة بالمناطق البورية المسقية ومتوسطة الارتفاع، والجوز والبلوط والتفاح التي تزدهر زراعتها بمحاذاة مجاري المياه وقرب نقط الماء بالمناطق الجبلية لسكساوة ودمسيرة وأداسيل وامين الدونيت، والتي تحقق فائضا في الإنتاج، يتم تسويقه بالأسواق المحلية من أجل سد الحاجيات الأسرية لسنة كاملة، بينما يتم استهلاك منتوج الزيتون محليا. ورغم أهميتهما الاقتصادية في حياة الفلاح، فإن الأسر القروية لا تعني بالرفع من جودة إنتاج أشجار اللوز والزيتون من تقلبات المناخ، وحمايتها من أمراض طفيلية كمرض 'بوزداغ'.

يرتبط التنوع الذي يطبع الإنتاج الفلاحي التقليدي بتغير البنية الذهنية القروية التي تركز على اهتمام الأسر القروية بزراع المستغلات الفلاحية الصغيرة بالفل والعدس والحمص والشنتية (الشعير)، وتخصيص المناطق البورية لزراعة الحبوب الموجهة للاستهلاك الذاتي²⁸⁷. فقد ساهم تطور الفلاحة التقليدية في توسيع نطاق الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تقدر مساحتها 258570 هكتار مقابل 5003351 هكتار على الصعيد الجهوي، بما ما يعادل 36.42% من المساحة الإجمالية لإقليم شيشاوة، تمثل منها مساحة الأراضي المسقية بالموارد المائية المتاحة 34000 هكتار مقابل 350000 هكتار على الصعيد الجهوي، تتوزع بين 14000 هكتار تسقى بالمياه السطحية، 20000 هكتار تعتمد على

²⁸⁷ - MOULIERAS, A. (1899): Le Maroc inconnu ; tom I, Paris ; p 9.

المياه الباطنية للآبار. وتتوزع الأراضي الزراعية بالوسط القروي إلى مستغلات فلاحية تقل مساحتها عن 05 هكتارات، وتمثل نسبة 78.23%، وتصل مساحتها الإجمالية إلى 35286 هكتار، ومستغلات فلاحية تتراوح مساحتها بين 5 و6 هكتارات، وتشكل نسبة 11.71%، وتقدر مساحتها الإجمالية بـ 5248 هكتار، ومستغلات فلاحية تتراوح مساحتها بين 10 و19 هكتار بنسبة 05.97% ومساحة إجمالية قدرها 2694 هكتار، ومستغلات فلاحية كبرى تتجاوز مساحتها أكثر 20 هكتار، وتمثل نسبة 04.09% بمساحة إجمالية قدرها 2694 هكتار.

الجدول رقم 34: تطور ملفات الاستثمار الفلاحي في إطار مخطط المغرب الأخضر ما بين سنتي 2009 و2018 بإقليم شيشاوة

نوع الاستثمار	عدد ملفات الاستثمار المعالجة	%	مبلغ الدعم المالي بمليون درهم	%
التجهيز الهيدروفلحي	1271	28,76	597.11	77,06
تنقية الأراضي	1386	31,36	65.89	8,78
المعدات الفلاحية	733	16,59	40.04	5,32
غرس الأشجار المثمرة	352	7,97	42.18	5,72
الإنتاج الحيواني	677	15,32	6.12	0,80
المجموع	4419	100	751.34	100

المصدر: المديرية الإقليمية لوزارة الزراعة الفلاحة بشيشاوة لسنة 2022

تعزز ارتباط الساكنة القروية بالنشاط الفلاحي بتدفق استثمارات صندوق التنمية الفلاحية خلال الفترة 2009-2019، فكما يبين الجدول رقم 34، وصلت مجموع الاستثمارات الفلاحية إلى 751.34 مليون درهم، استهدفت 4419 ملف للاستثمار على مساحة إجمالية قدرها 24700 هكتار، تتوزع بين التجهيز الهيدروفلحي بنسبة 77.06%، وتنقية الأراضي بنسبة 8.78%، واقتناء المعدات الفلاحية بنسبة 5.32%، وزراعة الأشجار المثمرة بنسبة 5.72%، والرفع من الإنتاج الحيواني بنسبة 0.80% من المبلغ الإجمالي للاستثمار²⁸⁸. ونتج عن هذا الاستثمار، تحقيق النشاط الفلاحي رقم معاملات يصل إلى 1,499 مليون درهم، ووفر ما يناهز 1691500 يوم شغل للساكنة القروية. واستفادت نسبة مهمة من الأسر القروية من المشاريع الفلاحية الواعدة التي خلقها مخطط المغرب الأخضر، والمتعلقة بتوسيع تربية النحل وإنتاج العسل بمناطق اشمران وكوزمت وتمزكاديون، و تثمين إنتاج الزيتون بتوسيع نطاق تجهيز المساحة المخصصة لأشجار الزيتون من 11.000 إلى 24.000 هكتار، وتجهيز مشاريع التثقيف السقوي، ودعم المخطط الإقليمي لتطوير سلسلة اللحوم (الأغنام-الماعز)، وتشجيع الفلاحين على الانخراط في العمل التعاوني عبر توفير الدعم المادي والتقني

288- المديرية الإقليمية للفلاحة بإقليم شيشاوة.

لأزيد من 47 تعاونية، منها 08 تعاونيات خاصة بالإنتاج الفلاحي، و31 تعاونية نشيطة في مجال تدبير المياه المستخدمة في السقي.

(2) النشاط الفلاحي بالوسط القروي: بين طموح الأسر القروية وقساوة الظروف الطبيعية

تتأثر علاقة الأسر القروية بمجهودات تطوير القطاع الفلاحي بإقليم شيشاوة بالظروف الطبيعية غير الملائمة، وتشمل عدم انتظام التساقطات السنوية، وتعرض معظم المناطق القروية لموجات جفاف متتالية، وهبوب رياح الشرقي التي تؤثر على عملية الإنبات والإنتاج في مناطق انفيضة وامتوكة وأحواز شيشاوة ومجاط وامزوضة، وسرعة تبخر المياه السطحية بفعل الحرارة المرتفعة في معظم أيام السنة. فقساوة الظروف الطبيعية والمناخية بمعظم المناطق القروية، تحد من طموح الأسر القروية لتطوير النشاط الفلاحي، وعصرنة إنتاجه، وتعرقل انخراط الأجيال الحالية للقرويين في مزاولة الأنشطة الفلاحية بسبب تواجد الإقليم بمجال مداري، يتميز مناخه بالتأرجح بين المناخ الرطب والمناخ الجاف أو الشبه جاف، وتغير المسار الزمني المعتاد لسقوط الأمطار المعتاد في الوسط القروي، الشيء الذي يقيد مبادرات الأسر القروية في الرفع من استثماراتها المادية والعنصرية في المشاريع الفلاحية، واستمرار هيمنة الزراعة المازونية في جل المناطق القروية، وتأثر مردوديتها بجودة التربة التي يغلب عليها الحرش، الرمل، الحمري، وانتشار الجلاميد، مما يجعلها تربة ملائمة لبعض المزروعات²⁸⁹.

(3) تراجع الفلاحة المعيشية التقليدية: تبديد مقومات العائلة الكبيرة

تتجسد أهم خاصية مميزة لمسار تحولات امتهان الأسر القروية للنشاط الفلاحي في تأكيد تحول الاقتصاد الفلاحي من الطبيعية المعيشية التقليدية الموجه للاستهلاك العائلي إلى إنتاج عصري رأسمالي، ومن مطلب تلبية الحاجات الضرورية للمعيش اليومي إلى وسيلة لكسب الجاه الاجتماعي. وقد نتج عن هذا التحول، ميل الأسر القروية نحو التخصص في الإنتاج الفلاحي الموجه لتلبية حاجيات السوق، وترويج المحاصيل النقدية التجارية، والاهتمام بمنتجات الخضار والفواكه عوض الحبوب، وتشديد منشآت استثمارية كبرى لتربية الدواجن والنحل، وتسمين المواشي، وظهور انتشار نمط العمل المأجور بدل العمل العائلي والقائم على المزملة²⁹⁰، وتأثر الحياة الاجتماعية والعائلية للقرويين بتقلص مردودية الفلاحة المعيشية التقليدية، وتبديد مقومات العائلة الكبيرة، وتحطيم أنماطها

²⁸⁹ - مختبر لتحليلات التربة التابع للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز.

²⁹⁰ - رشوان حسين عبد الحميد أحمد، التغير الاجتماعي والمجتمع، مؤسسة شباب الإسكندرية، 2008، ص 228.

الثقافية الموروثة، وتراجع تأثير الذاكرة الجماعية المشتركة على مواقف وسلوكات القرويين، وانهيار المكانة الاجتماعية والمادية للفلاح القروي، وانتقاله من مالك ومستغل للأرض إلى مجرد أجير أو خماس أو رباع لدى الملاكين الكبار، وارتفاع مستويات الإقبال على الهجرة القروية، وتفكير المجال القروي.

يرتبط تغير العلاقة الاقتصادية بين الفلاح القروي والحقل بدخول تقنيات السقي العصري لبعض المناطق القروية؛ كامجاط والمسجون والسعيدات وسيدي المختار وانفيفة، والتي عملت على تغيير نظام الإنتاج الاقتصادي للفلاحة من الاستغلال المعيشي المحلي إلى الإنتاج التسويقي، من الاستغلال العائلي المشترك للمجال والأرض إلى التأجير المادي والرأسمالي لهما. كما ساهم هذا النظام في ارتفاع القيمة التسويقية والمادية للأرض بسبب انخفاض حركية الساكنة المحلية، وتراجع مستويات الهجرة القروية بهذه المناطق، والرفع من نسب الاستقرار السكاني فيها، الشيء الذي يعيد ارتباط القرويين بالمجال إلى ما كان عليه سابقا، ويساهم في حدوث تغيرات جوهرية مرتبطة بنشأة فلاحة رأسمالية تسويقية، وظهور مراكز حضرية كمقرات لمجموعة من المرافق الإدارية والمالية والتحويلية والتقنية المرتبطة بالفلاحة العصرية، وكمنشأ لتمرکز الأنشطة التجارية والورشات الحرفية.

4) الفلاحة العائلية بإقليم شيشاوة: عزوف الشباب القروي عن امتحان الأنشطة الفلاحية

بينت نتائج تحليل المعطيات الإحصائية الصادرة عن المديرية الإقليمية للفلاحة بإقليم شيشاوة، عزوف الشباب القروي عن الاشتغال بالقطاع الفلاحي بنسبة تتجاوز 41% مقابل نسبة 32% من الشباب القروي المتمسك بامتحان الأنشطة الفلاحية بصفة دائمة، بينما تمتهن نسبة 27% من الشباب القروي العمل الفلاحي بصفة مؤقتة وموسمية. وتتأثر هذه النسب بالتباين الجغرافي والاجتماعي للمناطق القروية، إذ تسجل جماعتي انفيفة وعين تزيونت أعلى نسبة لعزوف الشباب القروي عن ممارسة الأنشطة الفلاحية بنسبة تتجاوز 53% و49% على التوالي، بينما تسجل أدنى نسبة لهذا الرفض بجماعتي مزوضة وأيت هادي بنسبة لا تتجاوز 17% و24% على التوالي. ويعزى هذا الاختلاف المسجل بين المناطق القروية إلى تباين قدرة الأسر القروية على التأثير على أبنائها، وتوفر ظروف ملائمة للنشاط الزراعي بالنسبة لجماعة أيت هادي (عين اباينو)، وارتفاع معدل الخصوبة بالنسبة لجماعة مزوضة. وفي المقابل، يفسر عزوف الشباب القروي عن ممارسة النشاط الفلاحي بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد للمجتمع القروي، وتحديث طموحات الساكنة القروية، وإعادة تشكيل مقومات الحياة الاجتماعية للأسر القروية، وتأثر انتظام الإنتاج الفلاحي

بالظروف الطبيعية والمناخية، وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة للشباب القروي، وافتقاره لعنصر الجاذبية لتحفيز هؤلاء الشباب على ممارسة النشاط الفلاحي، وتزايد المسافة الفاصلة بين الطموح الاقتصادي والاجتماعي للشباب القروي والمؤهلات التي توفرها الفلاحة القروية، وعدم اقتناعهم بفعالية العمل الفلاحي في تجنيبهم العطالة عن العمل، وتمكينهم من تحقيق الترقى الاجتماعي والرفاه المادي، وافتقارهم للقدرات المهنية اللازمة للمساهمة في تطوير الفلاحة القروية، وسيادة الملكيات المجهرية بسبب عامل الإرث، والتي جعلت جاك بيرك في وصفه لسكساوة، يسميها بـ "بلاد الأرض النادرة والحجارة المدجنة"، واقتصار النشاط الفلاحي على الزراعة البورية، وتربية الماشية، كما هو الحال بالنسبة للحزام الأخضر المدار الحضري لامنتانوت مثل أكادير وامسا، تشميرو، القصبة الفوقانية. فنفور الشباب القروي من ممارسة الأنشطة الفلاحية، مرتبط أيضا بالتغير الذي طرأ على طبيعة القيمة الاجتماعية للفرد، فإذا كانت هذه القيمة الاجتماعية في الماضي، تعتمد على الفلاحة وملكية الأرض والماشية، فإنها ترتبط اليوم بمعايير جديدة كالأصول المالية في الأبناك، والمستوى العلمي، ومظاهر الرفاه الاجتماعي كاللباس، السيارة، المنزل المستقل، والأسرة النووية، فهذه المعايير الجديدة مصدر الاحترام والمكانة الاجتماعية²⁹¹.

أدى ابتعاد الشباب القروي عن العمل الفلاحي إلى إفلاس أجزاء كاملة من الفلاحة البورية، وتراجع القيمة المضافة للنشاط الفلاحي في الاقتصاد القروي، وارتفاع مستويات الهجرة القروية، واتساع مساحة الأراضي الفلاحية غير المستغلة، واختلال التوازنات المحلية بين المناطق الحضرية والقروية، وتراجع نسب الاستقرار السكاني والاجتماعي، وانحسار مسؤولية الشباب القروي في المجال الرعوي والزراعي، وتراجع الأدوار والتنظيمات الاجتماعية والثقافية الموازية، وإعلان نهاية العمل بنظام "الخمسة"، واختفاء مقومات العمل الجماعي، وارتفاع الضغط الديمغرافي، وتقلص المساحات المسندة للمتزوجين من الأبناء، وتطور النزعات الداخلية حول حق الانتفاع، وبروز الفرد كقيمة وهوية مجتمعية جديدة، واتساع رقعة التمدن والأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية، وبروز قيم ثقافية جديدة²⁹². وفي محاولة للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن ابتعاد الشباب القروي عن العمل في الفلاحة، تعمل الأسر القروية على تثمين الموارد المادية للفلاحين الشباب، وتحفيزهم على إعادة الاعتبار لدورهم الريادي في تحسين تنافسية الفلاحة القروية.

²⁹¹- مانع علي، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجمام المقارن، ط1، ديوان 59 المطبوعات الجامعية الجزائر، 2002، ص 188.

²⁹²- أموعسان محسن، الأراضي الجماعية وتحولات البادية المغربية: قراءة في المساهمات السوسولوجية عمار حمداش حول هوامش الغرب"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الأول،

يونيو 2022، ص 16.

وتجاوز العوائق الذاتية والموضوعية التي تمنعهم من الاندماج "الرابع" في حركة العولمة الجارية، وإرساء تنمية فلاحية تستحضر البعد البشري، وتعتمد المنتج المحلي²⁹³. كما لجأت الأسر القروية لتغيير أساليب تفاعلها مع الحياة الاجتماعية الجديدة، ومواجهة التحديات الاقتصادية التي تستوجبها هذه الحياة، والبحث عن فرص مغايرة لعيش وعمل أبنائها خارج دائرة العمل الفلاحي، وتمكينهم من بناء حياة اقتصادية واجتماعية وثقافية مغايرة كلياً لما اعتاده آباءهم في وسط اجتماعي مركب، تحركه عوامل مجالية وديمقراطية واقتصادية وسياسية وثقافية، وتدعمه بنيات عقلية وذهنية جديدة، ترى في الأرض والفلاحة بمثابة فشل مبكر لطموحات الشباب القروي.

الجدول رقم 35: توزيع الأسر القروية حسب أهمية ممارسة الأنشطة الفلاحية ونوعية اليد العاملة ونمط توزيع الأراضي

المتغير	الصنف	العدد/المساحة	%
الهدف من ممارسة الأنشطة الفلاحية	تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية	922	56
	المساهمة في الرفع من الموارد الأسرية	527	32
	تسويق الإنتاج الفلاحي	198	12
	المجموع	1646	100
الطرق المعتمدة في ممارسة الأنشطة الفلاحية	طرق عصرية	82	5
	طرق تقليدية	1399	85
	طرق عصرية وتقليدية	165	10
	المجموع	1646	100
نوعية اليد العاملة بالضيعات الفلاحية العصرية	الإناث	938	57
	الذكور	708	43
	المجموع	1646	100
توزيع نسب المساحات البورية والمسقية بالهكتار	المساحة الإجمالية	710.000	100
	الأراضي الصالحة للزراعة	258.570	36
	الأراضي البورية	228.370	32
	الأراضي المسقية	67988	4
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

(5) النشاط الفلاحي للأسر القروية: من الاقتصاد المعيشي إلى الإنتاج التسويقي

تبين معطيات الجدول رقم 35، أن نسبة 56% من الأسر القروية تتمسك بالنشاط الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، مقابل نسبة 32% من الأسر القروية التي تربط التمسك بدور الفلاحة في تنوع مداخيل الأسرة القروية. بينما تفسر نسبة 12% من الأسر القروية تعلقها بالنشاط الفلاحي بولوج الفلاحة التسويقية ذات الذروة الاقتصادية القصيرة للوسط القروي، وتجاوز النظرة الاختزالية لهذا النشاط في الفلاحة المعيشية. التي تهتم

²⁹³- أفصحي نجيب، مرجع سابق، ص 23.

بزراعة الحبوب كالقمح والشعير والذرة والقطاني كالحمص والعدس والجلبان والفلو²⁹⁴. فهذه النسب، تؤكد تغير منظور الأسر القروية لأهمية الفلاحة في تحسين مؤشرات الاقتصاد القروي، والذي لا يختلف كثيراً عما هو سائد في باقي المناطق القروية بالمغرب، فتأثير هذا المنظور الجديد "لا يقتصر فقط على قطاع الفلاحة، بل كانت له تأثيرات على عقلية الفلاح، الذي أضحي يتعامل مع الآلة ومع دلالتها الرمزية. فالحرث بالجرار أو الحصاد بالآلة الحصادية، لا يعني له فقط القيام بعمليات الحرث أو الحصاد، بقدر ما يعني له التعامل مع رموز الحداثة، ومحاكاة نمط العيش بالمدينة"²⁹⁵. فتغير طبيعة النشاط الفلاحي للأسر القروية يعبر عن السمات العامة للاقتصاد القروي الجديد، والذي يقوم على استثمار الخبرات الثقافية والمعرفية للقرويين، وتحقيق التكامل بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي وثقافي، وتشجيع الإقبال على تبني مبادئ الفلاحة التسويقية، وتحديث مقومات الاستهلاك والقيم واللغة والمعتقد والثقافة والعادات والتقاليد والمصير والمهنة والأعراف وأنماط السلوك، وتبني الظروف لسيادة الفلاحة التسويقية على حساب الفلاحة المعيشية، وزيادة المجموعات الأسرية ذات الحجم الصغير نسبياً، والتي يتصف سكانها بالتجانس والتشابه في طريقة الحياة، وتنظيم العمل، والارتباط القوي بالسوق، واشتراكهم سوياً في الهدف والوسيلة²⁹⁶.

يرتبط انتقال الفلاحة القروية من الفلاحة المعيشية إلى الفلاحة التسويقية بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمع القروي، وتخلي نظامه الاجتماعي عن التجانس الثقافي، والتكامل الاقتصادي. فهذا الارتباط القائم بين تحول النشاط الفلاحي القروي، ومسار التغيرات الاجتماعية، يكشف عن وضع الفلاح والاقتصاد القروي بإقليم شيشاوة. ويبرز التراجع الكبير للنشاط الفلاحي التقليدي مقابل توسع نطاق النشاط الفلاحي العصري في الضيعات الفلاحية المنتشرة بمنطقة المسجون، وتفتيت الأراضي الفلاحية التقليدية إلى استغلاليات زراعية صغرى وقزمية، لا تفي بالحاجيات الأساسية لأصحابها، ما يجعلهم في وضعية فقر متعدد ومتفاوت الأوجه²⁹⁷، فتحول القطاع الفلاحي من الاقتصاد المعيشي إلى الإنتاج التسويقي، ألحق الضرر بصغار الفلاحين، بسبب عدم تمكينهم من الاستفادة من مساعدات ودعم الدولة، ومعاناتهم من الديون المتراكمة عليهم، الشيء الذي جعل المجال القروي يسجل عجزاً

²⁹⁴ MAURER, G. (1968) : Les paysans de hut Rif central, RGM n° 14 p p 48-49.

²⁹⁵ - عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 304

²⁹⁶ - الناصري محمد، مراقبة المجال الترابي أو تنميته؟ مآزق السلطة منذ قرن التحولات الاجتماعية بالمغرب. الدار البيضاء، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2000، ص 132.

²⁹⁷ - أموعسان محسن، مرجع سابق، ص 13.

كبيرا في مجال الغذاء، يتزايد سنة بعد سنة، فلم يعد يحقق الاكتفاء الذاتي إلا في منتجات زراعية وحيوانية محدودة كالبيض ولحوم الدجاج وزيت الزيتون.

(6) الأنشطة الفلاحية بإقليم شيشاوة: هيمنة الاستغلال التقليدي

توضح معطيات الجدول رقم 35، أن الاستغلال التقليدي للأراضي الزراعية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، يهم نسبة 85% من الأسر القروية مقابل نسبة 5% من الأسر القروية المعتمدة على التقنيات العصرية، بينما تزوج نسبة 10% من الأسر القروية بين التقنيات التقليدية والعصرية. ويتميز الاستغلال التقليدي للأنشطة الفلاحية بغلبة التسيير العائلي للأرض، واستعمال الآلات العتيقة، والسماط الطبيعي، والقوة الحيوانية في أعمال الحرث والحصاد وتجميع المحاصيل، والاستعانة باليد العاملة المحلية الموسمية والمساعددين العائليين، واستثمار العلاقات الأسرية وعلاقات الجوار في ضمان الهيمنة على العلاقات الاقتصادية المرتبطة بالفلاحة. بينما يتميز المشهد الزراعي العصري بالوسط القروي "بوجود سياجات لحماية المزروعات على شكل جديرات أو أشجار باسقة، وانتشار الاستغلاليات الفلاحية، إما كملكية واسعة هندسية، كما هو الحال في سوس أو صغيرة كما هو الشأن في الحوز وغيره"²⁹⁸. وتفسر هيمنة النمط التقليدي على النشاط الفلاحي بالعلاقة الوطيدة بين المستوى الثقافي والنشاط الفلاحي، فكلما كان مستوى تعليم الفرد مرتفعا كلما امتلك القدرة على ممارسة الأنشطة الفلاحية العصرية، بينما يجعل المستوى التعليمي المنخفض الساكنة القروية تقتصر على النشاط الزراعي التقليدي.

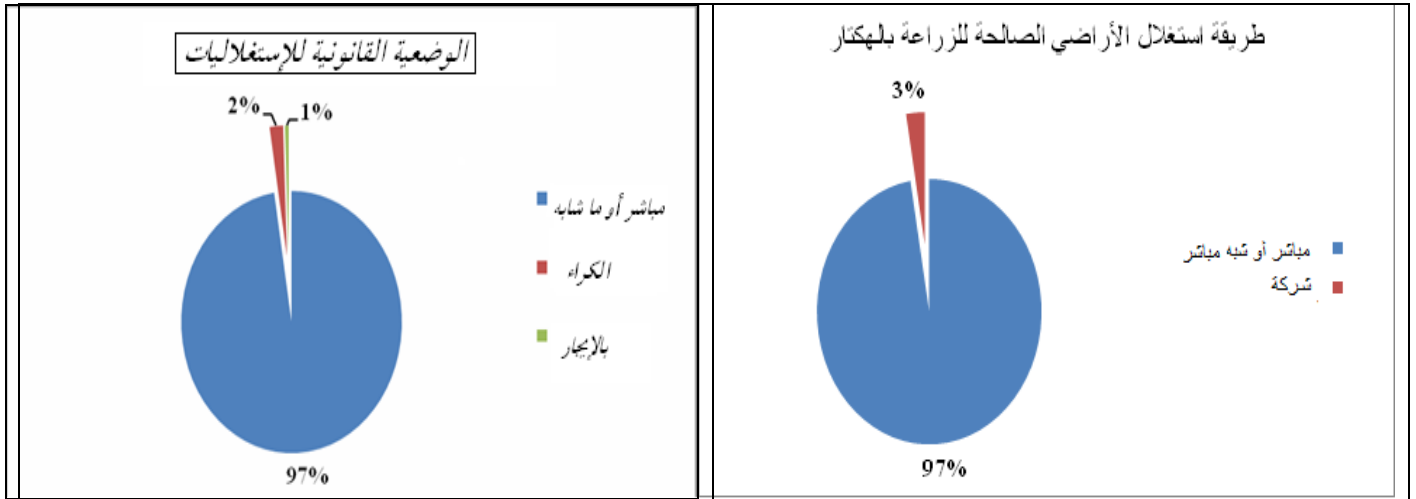
يسجل النشاط الفلاحي التقليدي للأسر القروية تفاوتات بين المناطق القروية، وتتجلى العوامل الواقفة وراء هذا التباين في الظروف المناخية والطبيعية، والإمكانات الاقتصادية والثقافية، والقرب أو البعد من المراكز الحضرية. ففي جماعة أمداون، تحظى الفلاحة بمكانة هامة في الاقتصاد المحلي رغم الانخفاض المستمر للإنتاج، وتراجع المساحات الزراعية، واعتمادها الكلي على الأمطار، إذ تشغل 67% من اليد العاملة النشيطة، معظمها من العمال الفلاحين أو المساعددين العائليين، بينما لا يمثل المأجورون سوى 3% من اليد العاملة. وتشكل المراعي نسبة 80.5% من المجال الجماعي، ويقتصر الإنتاج على الشعير كمصدر أساسي للدخل، متبوعا بتربية المواشي ثم زراعة الأشجار المثمرة، والتي توفر سنويا 15 ألف يوم عمل. ويبقى ولوج النساء للمستغلات الفلاحية ضعيفا، لا يمثل سوى نسبة 2% من الملاكين.

²⁹⁸ - هرهار عبد الله ، مرجع سابق، ص186.

وتغطي الأراضي الغابوية 10.7% من المساحة الإجمالية للجماعة، وتشكل موردا هاما للثروة المحلية، وكعلف للماشية. وفي جماعة الرحالة، تعتمد الفلاحة التقليدية المهيمنة على اليد العاملة العائلية، وتتأثر بالظروف المناخية، وتستقطب ما يقارب 998 فلاح من بينهم 21 امرأة، ويغلب عليها استغلاليات فلاحية مساحتها 10 هكتارات على الأقل، تتوزع بين 5,5 هكتار لزراعة الحبوب و2,5 هكتار للمراعي والأغراس، ويتسم إنتاجها بضعف المردودية، ومحدودية الفلاحة المسقية في المساهمة في مداخل الأسر القروية بالمقارنة مع الفلاحة البورية الذي تدر أكثر من 60% من المداخل الفلاحية. وتتجلى أهم الزراعات المسقية في زراعة البطاطس والشعير المعد للأعلاف. وفيما يخص إنتاج الأشجار المثمرة فاللوز هو المنتج الرئيسي متبوع بالزيتون. كما تمارس نسبة 90% من الأسر القروية بالمنطقة تربية الماشية بطريقة توسعية رغم اختيارها مؤخرا التربية المكثفة نتيجة قلة المراعي، واستعمال الأعلاف المركزة. أما تربية النحل فإن أغلبية السكان يتوفرون على خلايا النحل، لكن مردوديتها ضعيفة نتيجة عدم نقل الخلايا بحثا عن مراعي. وفي جماعة أيت هادي، تقدر المساحة الصالحة للزراعة ب 3619 هكتارا، موزعة على 545 مستغلة، بمعدل 6.6 هكتارا لكل مستغلة. وتتوزع الوضعية القانونية لهذه الأراضي بين "الملك" و"الجموع". اللذين يغطيان على التوالي 47.7% و51.1% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة. أما أراضي الحبوب وأراضي الدولة، فلا تمثل إلا 1.2% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. أما بالنسبة لجماعة السعيدات، فتعتبر الفلاحة وتربية المواشي النشاط الرئيسي للأسر القروية. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ب 11517 هكتارا، موزعة على 3909 قطعة، تغلب عليها الزراعة البورية بنسبة 83% مقابل نسبة 17% للزراعة المسقية بمساحة تقدر ب 1963 هكتارا. أما المحاصيل المزروعة فتشمل الحبوب بمساحة تقدر ب 10915 هكتار ونسبة 92.7% من المساحة الزراعية، تليها الأشجار المثمرة كالرمان واللوز والزيتون بمساحة تقدر ب 442 هكتار. أما فيما يخص جماعة تمليت، فتؤثر نوعية التربة على جودة النشاط الفلاحي، والتي تضم النوع الأول الذي يشمل التربة الموجودة حول المجاري المائية، والتي يغلب عليها الطمي السميك والغنية بالمواد العضوية والمعدنية كعنصر أساسي لخصوبة التربة، والنوع الثاني يشمل تربة الحرش المحتوية على الكلس في المناطق القليلة الانحدار. وتمارس أغلبية الأسر القروية الفلاحة البورية بنسبة 97.39% بسبب شساعة الأراضي البورية والمناطق الصخرية، وتعرضها المستمر للانجراف واستنزاف الغطاء النباتي نظرا لعوامل المناخ والنشاط البشري وتوالي سنوات الجفاف، حيث أن معدل الأمطار يبقى أقل من 300 ملمتر. وتغلب زراعة الحبوب على النشاط الفلاحي، ويتركز نظام

امتلاك الأراضي على نمط الإرث، والذي ينعكس سلباً على مساحة الاستغلاليات الفلاحية المنتجة والتي تمثل 3056 هكتار مقسمة على 2996 ملكية. وتشغل الأراضي الصالحة للزراعة 3056 هكتار بنسبة 19.46% من مجموع أراضي الجماعة، تشكل الأراضي المسقية منها نسبة 2.61%، ويركز إنتاجها على الأشجار المثمرة والخضر والحبوب العلفية. أما الأراضي غير الصالحة للزراعة فتمثل 80.46%، مما يبقى أغلب الأراضي غير مستغلة.

الشكل رقم 06: طريقة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة و الوضعية القانونية للاستغلاليات



المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة لسنة 2022

(7) علاقة الأسر القروية بالقطاع الفلاحي: طغيان الاستغلال العائلي

يوضح الشكل رقم 06، هيمنة الطابع العائلي على الاستغلال الفلاحي بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، إذ أن نسبة 97% من المستغلات الفلاحية تسير بطريقة عائلية مقابل 2% للإيجار و1% للكراء. بينما يتجاوز الاستغلال المباشر لهذه المستغلات نسبة 97% مقابل 3% للاستغلال التشاركي. وينقسم إيجار الأراضي الفلاحي إلى قسمين، الإيجار العيني بنسبة 21% مقابل 79% للإيجار النقدي، هذا الأخير يتسع نطاقه بسبب استقرار مستثمرين مغاربة وأجانب بالمنطقة. ويفسر طغيان الطابع العائلي على الاستغلال الفلاحي بالوسط القروي، بندرة الأراضي الخصبة، وهيمنة النمط التقليدي على الاستغلال الفلاحي، وشيوع المستغلات الفلاحية الصغيرة، وضعف استعمال نظام المكننة والبذور المختارة والأسمدة، وتهيش اليد العاملة المؤهلة، وانسحاب الأسر القروية تدريجياً من مركز النشاط الاقتصادي لفائدة الطبقات الاجتماعية الجديدة المالكة لوسائل الإنتاج، وبروز طبقة بورجوازية قروية، تهيمن على الإنتاج الفلاحي العصري، وتحول الفلاحين إلى أجراء في الضيعات الفلاحية العصرية، وتهدئ الظروف لتشكل ثنائية الاستغلال الفلاحي التي تجعل "قطاع صغير، عصري، مركز، تنافسي، وموجه نحو التصدير، يتعايش مع قطاع شاسع

تقليدي ممتد وقليل الإنتاج، وموجه نحو الاستهلاك الذاتي. حيث يبرز بوضوح ضعف القطاع الفلاحي؛ فالفلاحة محدودة العصرية والممكنة، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالتقلبات المناخية. وهذا هو سر ضعف إنتاجيتها، وسبب تدني مستوى عيش الساكنة القروية²⁹⁹. وما يميز البورجوازية الفلاحية الناشئة هيمنتها على النشاط الفلاحي العصري، وضمها لفئات الموظفين والوافدين والمتقاعدين من المهاجرين بالخارج، ومساهمتها في تراجع النشاط الفلاحي العائلي، وانحلال العائلة الممتدة، وتمكين المرأة القروية من الانفلات من وضعية الارتهان بسبب خروجها إلى العمل في الضيعات الفلاحية، وعجز الرجل عن تلبية الكثير من حاجياتها المتزايدة من جراء ثقل الأزمة الاقتصادية وإغراءات السوق³⁰⁰.

(8) اليد العاملة الفلاحية بالوسط القروي: تزايد نظام التآجير الرأسمالي

أدى توسع نطاق الفلاحة التسويقية العصرية بإقليم شيشاوة إلى تراجع العلاقات التقليدية (الخماسة) لصالح نظام التآجير العصري القائم على تشجيع نمط العلاقات الرأسمالية في القطاع الفلاحي، ونشأة مجال اجتماعي وجغرافي وعلائقي، مخصص لعقد وتنظيم سوق العمل المحلي، يعرف في اللغة المحلية بـ"الموقف"، يزود الأراضي الخاضعة للاستئجار المتمركزة بمناطق سيدي بوزيد والسعيدات و سيدي محمد الدليل ومجاط. وادويران وانيفة باليد العاملة من مختلف مناطق الإقليم طيلة أيام الأسبوع باستثناء يوم السوق. ويجسد نشاط مجال العمل المأجور أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي لحقت مجمل المناطق القروية، والتي أفرزت قيام فلاحة رأسمالية موجهة نحو السوق، تستثمر إمكانيات مادية وتقنية هائلة، وتعمل على تآجير عمل الآخرين (فلاحون صغار أو بدون أرض)، وتغيير نظام وطبيعة اليد العاملة بالنشاط الفلاحي، والذي "ساهم في بلترة الأسرة القروية، سواء من خلال استقدامها لليد العاملة في المزارع أو من خلال تحول أعضائها إلى عمال في القطاع الفلاحي أو الورشات المهنية. كما انتشرت المؤسسات الإدارية والمحلات التجارية، حيث صارت تؤكد الانخراط الكلي للأسر القروية في نظام الاستهلاك الرأسمالي المرتبط بالتمدن"³⁰¹. فكما تبين معطيات الجدول رقم 35، فإن النساء يمثلن نسبة 56.86% من اليد العاملة في ضيعات الفلاحة العصرية مقابل 42.49% على الصعيد الجهوي، تشكل الأرامل منها نسبة 25.49%. وتنتظم هذه اليد العاملة في مجموعات متجانسة للعمل في موسم الحصاد وجني الزيتون، المشمش، يتم التعاقد معها مباشرة في

²⁹⁹- مجموعة مؤلفين، "القطاع الفلاحي وإكراهات التنمية القروية بسهل الغرب"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، يونيو 2021، ص 4.

³⁰⁰- أفاية محمد نور الدين، 'تحولات ومفارقات المجتمع المغربي، المجال الحضري، العائلة، التمدن، مجلة نوافذ، العدد الثالث، يناير 1999، ص 56.

³⁰¹- عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 186.

الدواوير دون الوقوف ب "الموقف". ويعتبر تغير نظام التأجير المحلي لليد العاملة الفلاحية، وتوال وتنوع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، سببا مباشرا في تخلي الأسر القروية عن منع المرأة من العمل خارج البيت، فإذا كانت المرأة المتزوجة في غالب الأحيان لا تشتغل في أعمال خارج المنزل نظرا لبعض التقاليد السائدة في هذا الوسط الفلاحي المحافظ، فإن العنصر النسوي حاليا، أصبح عدده يتزايد للاشتغال في العمل الفلاحي، خاصة في الأوساط الفقيرة. ويميل المشغلون إلى تفضيل العنصر النسوي على عنصر الذكور للتقليل من تكلفة الأجور³⁰².

يرتبط اتساع نظام التأجير الرأسمالي لليد العاملة الفلاحية بالوسط القروي بالاعتماد الكلي على الأدوات والآلات الفلاحية العصرية في الاستغلاليات الكبرى، ومحدودية العمل الإنساني والقوة العضلية في النشاط الفلاحي بالمستغلات التقليدية، وقوة الإغراءات المادية التي يوفرها العمل بالضيعات الفلاحية العصرية، وارتفاع تكاليف القيمة المادية للأراضي الفلاحية، وصعوبة تجهيز المستغلات التقليدية بطرق الري الحديثة لقلّة الموارد المالية، وتعقد مسطرة الحصول على قروض دون عقد الملكية، والخوف من فقدان الأرض بسبب تراكم الديون، وتوالي سنوات الجفاف، وتزايد أفواج المستثمرين الأجانب الراغبين في تأجير الأراضي الفلاحية بمبالغ سنوية تتراوح بين 2000 إلى 3000 درهم للهكتار الواحد، وتجهيزها بآبار وأنظمة الري الحديثة كالتنقيط ونظام الرش، وتخصص معظم الإنتاج في البطيخ والبطاطس والجلبان، وتسويق منتوجاته بالسوق الجهوية والوطنية. وقد استفادت الأسر القروية بالمناطق المنبسطة من الدينامية الاقتصادية الجديدة التي أفرزتها اعتماد نظام التأجير الرأسمالي للأراضي الفلاحية، والتي ساهمت في توفير فرص عمل للمزارعين الدائمين وللعمالات والعمال المياومين، وتغيير بنية الإنتاج الفلاحي من إنتاج الحبوب إلى إنتاج الفواكه والخضر والأشجار المثمرة. غير أن هذه المساهمة، لا تخفي السلبيات التي يخلفها هذا التحول في القطاع الفلاحي بالوسط القروي، والتي تتجلى في الاستغلال المفرط للأرض، واستنزاف المياه الجوفية، وإنهاك جودة التربة، وهو ما يمكن أن يضر بتنمية الوسط القروي في غضون سنوات قليلة كما وقع في سبت الكردان بإقليم تارودانت.

³⁰²- كرزازي موسى، مرجع سابق، ص 119.

(9) العمل التعاوني "تويزي": شيوع النزعة الفردانية وتراجع الاعتماد على الجهد العضلي

تتميز الأسر القروية بمناطق انفية وسكساوة وامتوكة ودمسيرة وامزوضة بتمسكها العمل التعاوني "تويزي"³⁰³ القائم على التعاضد والتضامن في إنجاز الأعمال الفلاحية كالحصاد والدرس والحراث بنسبة 27%، وحفر وتنقية السواقي بنسبة 13%، وتعميق الآبار بنسبة 9%، وجني غلي الزيتون واللوز بنسبة 7%، وترميم المساجد بنسبة 35%، وشق الطرق والمسالك القروية بنسبة 9%. ويكتسي هذا العمل التعاوني قيمته الاجتماعية والتضامنية من المساعدة المجانية للأسر القروية التي تعوزها ظروفها المادية في إنجاز الأشغال الفلاحية بمفردها، أو فقدت معيها بالوفاة أو العجز الجسدي، أو لا تضم الأبناء الذكور في تركيبها البشرية. وتجسد هذه العادة التضامنية جوهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع القروي، كمجتمع لا يخلو من القواعد والضوابط التي تعارف عليها أفرادها في علاقاتهم وعاداتهم، وما شابهها من معاملات وأعراف وقوانين لضبط سلوكياتهم الاجتماعية وتنظيم حياتهم ومستوى عيشهم³⁰⁴. هذه الممارسة أصبحت أكثر انتقائية بعدما كانت تعتبر صيغة من صيغ التضامن بالعالم القروي، لأنها اليوم لا تعتمد على تلبية الدعوة إلى التويزة إلا عندما يتعلق الأمر بأعيان الدوار. ويشكل هذا النمط من العمل الجماعي التعاوني، أساس الدعم المادي والمعني للأسر القروية لتعزيز ارتباطها بالنشاط الفلاحي، رغم الصورة السلبية المترسخة في البنية الذهنية القروية حول الانحراف الذي طبع فعل اللجوء إلى العمل التضامني المجاني في عهود استبداد واستعباد القواد والشيوخ والمقدمين للفلاحين الصغار لصالحهم في النشاط الفلاحي بالضيعات الفلاحية وفي "العزيب" المنتشر بكثرة في إقليم شيشاوة³⁰⁵.

تؤكد الساكنة القروية تراجع ذروة العمل بنظام "تويزي" كقيمة اجتماعية دائمة الحضور في المعيش اليومي لسكان المناطق الجنوبية لإقليم شيشاوة، وكحل جماعي لتجاوز الصعوبات التي تطرحها التكاليف المادية المتزايدة لممارسة الأنشطة الفلاحية. ويفسر ميل الأسر القروية نحو الاستغناء عن خدمات العمل الجماعي التعاوني، بأثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع القروي، واختفاء مفهوم "تويزي" من القاموس اليومي للساكنة القروية بالمناطق السهلية الممتدة على ضفتي وادي امتنانوت ووادي ادويران، وارتباط حضوره

³⁰³- "تويزي" نظام للعمل يقوم على التعاون الجماعي بالمجان في الأنشطة الفلاحية كالحصاد والدرس والحراث وجمع المحصول، ينتشر في مناطق سوس وأحواز مراكش.

³⁰⁴- رحالي إبراهيم، إشكالية العرف والشرع بالجنوب المغربي (قبيلة ايت اومرابط نموذجاً)، بحث لنيل الإجازة في التاريخ، كلية الآداب، أكادير، 2003-2004 ص 6.

³⁰⁵- أقديم محمد، مرجع سابق، ص 379.

بالمناسبات في المناطق الجبلية بأيدي ديوست وللاعزيزة وافلايسن، وولوج المكننة للنشاط الفلاحي، وهجرة اليد العاملة الشابة نحو المدن، وشيوع النزعة الفردانية في الثقافة القروية، وتراجع الاعتماد على الجهد العضلي، وتهميش الحاجة لاقتسام الأعباء بين أفراد المجتمع القروي، وظهور المعنى الجديد لزمن العمل والجهد والمنفعة والمادة. هذا التحول الذي طرأ على قيمة العمل التعاوني بالوسط القروي، سبق لمصطفى عمر التير أن تحدث عنها بإسهاب حينما قال "عندما كانت الأرض لا تساوي أكثر من ثمن التراب الذي فوقها، لم يتبرم الأفراد من الملكية الجماعية. كما ظهرت عندئذ أشكال من الاتفاقات بين الأفراد للتعاون في زراعة الأرض واقتسام المحصول. وهو تعاون يمكن أن يجمع بين من يملك أرضاً وبين من لا يملك. ولكن وبدخول مشروعات التنمية إلى القرية، أصبح للأرض ثمن جديد، وهو ثمن مرتفع، ولذلك أصبح الفرد أكثر حرصاً على تحديد معالم ما يخصه منها. ثم إن أشياء أخرى تغيرت، مما أدى إلى تخفيض عدد المناسبات التي يمكن أن يتعاون خلالها الأفراد لإنجاز مشروع يخص أحدهم. فطبيعة المواد تغيرت، كما تغيرت الكيفية التي تنجز بها الأعمال. فحفر البئر، أو بناء مسكن، أو تسوية أرض، يتم في الماضي بالاعتماد على المجهود العضلي، وباستخدام المواد البسيطة المتوفرة محلياً. لكن تنفيذ مثل هذه الأعمال أصبح يحتاج في الوقت الحاضر إلى أفراد تتوفر لديهم خبرات معينة، وإلى مواد يأتي أغلبها من وراء البحر، وإلى معدات وأدوات متطورة"³⁰⁶.

(10) السقي التقليدي بالوسط القروي: من المجانية الطبيعية إلى المجهود البشري

تتميز احتياطات المياه الجوفية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة بتباينها الكبير بين المناطق القروية، وتراجع احتياطياتها بفعل الاستنزاف الكبير للفرشة المائية خصوصاً بالحوض المائي مجاط الذي يمتد على مساحة تقارب 1000 كيلومتر مربع بين تانسيفت شمالاً والأطلس الكبير جنوباً، والخزان الجوفي أولاد بوسباع الواقع ببلدتي أولاد مؤمنة وسيدي المختار، ومنبع أبينو الواقع في بلدة آيت هادي الذي يعد الأكبر بإجمالي تدفق يبلغ 500 لتر في الثانية.

الجدول رقم 36: نموذج معتمد في نظام السقي التقليدي بإقليم شيشاوة

القبيلة	الفخذات	الدواوير	"أوروبا"
أهل امنتانوت	أيت تاشميرو	تاشميرو- تازروت - أزوران- أيت احيا - أيت عبد الله - أرتال بوشى - الدوا - الكصيبة - مواشفال - الخروية	أيت جليق - أيت علي - أيت احيا أيت عبد الله
	أيت امنتانوت	تكاويرت - افلانتلات - سيدي علي اسحاق - القصبة التحتانية - تغاجت - أيت مشكوك- بيكرا - سكاكيمة - أرتال بيبي - ثلاث اجيارن	اعرجالن- أيت بوداد- أيت سنان أيت القاضي
	أيت وفلان	القصبة افلان - اكاديرومسا - تخرين - لاغرايبة	أيت وكادير اومسا- أيت القصبة افلان

³⁰⁶ - التير مصطفى عمر، مرجع سابق، ص 201.

تبين معطيات الجدول رقم 36، فإن الأسر القروية تعتني بنظام السقي في المستغلات الفلاحية الصغيرة، وتخضعه للأعراف القبلية والقواعد الجماعية لتفادي النزاعات العائلية والقبلية، وضمان تكافؤ الفرص في الاستفادة من الموارد المائية المحلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في الانتفاع بهذه المادة. وتحظى العيون المائية، كأهم مكون لنظام السقي التقليدي بالوسط القروي، بمكانة كبيرة في هيكلة المناطق القروية³⁰⁷، وظهور التجمعات السكانية، واستقرارها عبر المسار التاريخي، وتسميتها اعتمادا على محورية الماء في تحريك اقتصادها³⁰⁸. ويواجه هذا النظام الصارم في توزيع وتنظيم عملية السقي للأراضي الفلاحية بمناطق ادويران وأيت هادي وانيفية ودمسيرة وسكساوة، تحديات مجالية وطبيعية كتوالي سنوات الجفاف التي ساهمت في الاختفاء التدريجي للقواعد التي يقوم عليها نظام السقي التقليدي من الذاكرة المحلية، وابتعاد الشباب عن العمل بأعراف وضوابط هذا النظام، وضعف التزامهم بالقواعد التي يقوم عليها، وجهلهم بكيفية استعمال التقنيات المعتمدة فيه للسقي ونقل المياه الجوفية عن طريق استغلال الآبار والعيون المنتشرة بكثرة في المنطقة أو المياه السطحية عن طريق التحويل التقليدي بما يعرف بين الساكنة المحلية بـ"أكوك"، وتحول هذا النظام إلى عائق تقني في النهوض بقطاع الفلاحة التقليدية، ومشكل بنيوي لتحسين مردودية الإنتاج الفلاحي المحلي بسبب استنزاف الفرشة المائية، وتراجع مردودية النشاط الفلاحي على ضفاف الأودية، وتوالي وفود قاطنين جدد بالمنطقة، تطرح مشكلة كيفية ضمان حقهم في الاستفادة. فالعلاقة الوثيقة التي تقيمها الأسر القروية مع الماء في ممارسة النشاط الفلاحي، تؤكد أن "الطوبوغرافيا تضيي كثيرا من الخصوصيات على المجال ومورفولوجيا المكان، وتحدد أسلوب استغلال الأرض وطرق تعميرها. وتتحكم أيضا في استراتيجية المواقع، انغلاقها وانفتاحها. ويوظف الماء في معلمة المجال وتحديدده وتوفير شروط تعميره، والتأثير على أسلوب استغلاله. فبواسطة الماء تصبح الأرض منتجة أو قاحلة، مجردة من الموارد الطبيعية خالية من العمران. ولمقسومات الماء بين الأحواض النهرية تأثيرها على الغلاف الاثنوجرافي"³⁰⁹. فأمام تراجع حجم المياه الجوفية والسطحية المستعملة في ري الأراضي الفلاحية، ووالي سنوات الجفاف، ونضوب العديد من الآبار والعيون، وتآكل التجهيزات السقوية الحالية، وتلاشي قيمة نظام السقي

³⁰⁷ - العمراني عبد الواحد. أطلس العيون المائية بعالية حوض ورغة الأوسط ودورها في تنظيم المجال والمجتمع حالة جماعات: عين مديونة وبوعادل وبني وليد، أطروحة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس، 2014، غير منشورة، ص3.

³⁰⁸ - الأكحل المختار، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية: هضبة بنسليمان. جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2001، ص87.

³⁰⁹ - أيت الفقيه لحسن، مرجع سابق، يمكن الرجوع للمقال المنشور على الموقع الإلكتروني: <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=561553&r=0>

التقليدي من الذاكرة المحلية، أصبح مفهوم الماء يأخذ معنى جديدا في الثقافة القروية، بتحويله من المادة المجانية إلى مادة المجهود البشري المكلف عن طريق تشييد السدود، وبناء السواقي، وتحديث واعتماد أنظمة الري العصرية، كالسقي بالتنقيط والأدراع المحوية والرشاشات.

يتميز نظام السقي التقليدي المكون من الأودية، السواقي، والآبار، بتنوعه بين المناطق القروية والثقافات القبلية. وتجسد السواقي أهم مظهر لهذا للنظام المائي للسقي بالوسط القروي، كساقية انفيضة التي يتم تغذيتها من واد امتنانوت، وساقيتي "تعزوزت" و"تغرو" المرتبطتين بواد سكساوة، وساقية "ايت هادي" التي تتغذي من عين اباينو. وترتبط هذا السواقي بالأودية الكبرى عبر حاجز مائي "أكوك"، وتساهم في ري الحقول الصغيرة والمتوسطة على ضفاف هذه الأودية. ونظرا لأهميتها في إنعاش الفلاحة المحلية، ولأنها التقنية الأكثر استعمالا في استغلال المياه السطحية وفيضانات الأودية خلال فصل الشتاء، تعتني الساكنة القروية ببناء وتجديد السواقي التقليدية، وفتح أوراش الإصلاح الجماعي لمنشآتها بمشاركة جل المنتفعين بها، وفرض غرامة على المتخلفين منهم، والتي تصل إلى حد الحرمان من الاستفادة من النصيب المستحق من المياه التي توفرها هذه السواقي. ويعتبر النظام التقليدي لتوزيع الموارد المائية لأهل امتنانوت، نموذجا قائما للاستغلال الجماعي للموارد المائية التي يوقرها موقع امتنانوت على سفح جبال الأطلس الكبير للساكنة المحلية، بحيث يعود تاريخ التعاقد الجماعي حول هذا النظام للسقي إلى قرون خلت. فكما يبرز الجدول رقم 36، يتأسس هذا النظام في التوزيع والاستغلال من مجموعات بشرية متجانسة، تسمى في الثقافة المحلية بـ "ايروبا"³¹⁰، ويصل عددها إلى عشر مجموعات، يشرف على كل مجموعة شخص يسمى "أمازال"³¹¹، وتخضع لمنظومة من القواعد التنظيمية، والعقوبات الجزرية للمخالفين لهذه القواعد.

الجدول رقم 37: توزيع أهم المصادر الهيدرولوجية بإقليم شيشاوة

أسماء الوديان	مساحات مستجمعات المياه		متوسط التدفق السنوي المقدر بالتر في الثانية	
	%	ب كم ²	%	ب اللتر/الثانية
امزناس	573	31.20	500	11.10
امتنانوت	157	8.60	400	8.90
أسيف المال	587	32.00	1800	40.00
سكساوة	517	28.00	1800	40

³¹⁰ - نظام للسقي بامتنانوت يقوم على العرف والتوزيع الجماعي لاستغلال مياه العيون الدائمة بكل من عين اروهال وغيل ملولن، للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى محمد أقديم، مرجع سابق، ص 381.

³¹¹ - تكمن مهمة "أمازال" في الإشراف على توزيع حصص مياه السقي "تاولا" بواسطة أداة تسمى "أتافور"، كما يتحمل مسؤولية تنفيذ العقوبات التي يصدرها مجلس ناقيبيلت في حق المخالفين لهذا النظام في السقي.

100	4500	100	1834	المجموع

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بإقليم شيشاوة

11) السقي العصري بالوسط القروي: الاقتصار على الدوائر السقوية

يعرف النظام التقليدي للسقي بالوسط القروي تراجعاً كبيراً في قيمته الاقتصادية والثقافية بسبب منافسة نظام السقي العصري بالدائرة السقوية الكبرى كأسيف المال، واختيار أغلبية الفلاحين الصغار اعتماد تقنية الضخ الآلي للمياه الجوفية من الآبار التي لا يتعدى عمقها 40 متر، لنجاعتها الاقتصادية في الاقتصاد في الوقت والجهد، وللكم الهائل من المياه التي توفرها في ظرف وجيز، وسهولة اللجوء إليها دون انتظار نظام التناوب المعتمد في نظام السقي التقليدي، والرغبة في تفادي الصراعات التي تندلع بين المنتفعين حول زمن وحجم الاستفادة، وتراجع الاهتمام الجماعي بإصلاح هذه السواقي، ومحدودية السقي التقليدي في الرفع من الانتاج، و"تأثير نقصان مياه العيون في تقليص حجم المساحة المزروعة وزيادة زمن العملية السقوية، وغلاء تكاليف السقي المرتبطة بحفر الآبار أو الزيادة في عمقها، وتجهيزها بآليات الضخ، وتدهور وضعية معيشة الفلاحين المحليين، واللجوء إلى تأجير أراضيهم لمستثمرين أجانب، أو لبعض الشركات الفلاحية، وتحول الكثير من الشباب إلى عمال فلاحين مالكي الضيعات الفلاحية"³¹². ولتجاوز ما يواجهه النظام التقليدي للسقي من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية، أثرت سلباً على ارتباط الساكنة المحلية بالنشاط الفلاحي، وانعكست على مجهودات تحسين ظروف عيش الأسر القروية.

توضح معطيات الجدول رقم 37، عرفت بعض المناطق القروية إنجاز مشاريع كبرى لإصلاح وتهينة السواقي التقليدية بجماعات انفيضة وادويران وأيت هادي ومزوضة وسكساوة، وتقوية قنوات ربطها بجريان أهم الأودية بإقليم شيشاوة، والتي تكتسي أهمية في التاريخ الفلاحي المحلي، بحيث ترتبط كل مجموعة قبلية باسم الوادي الذي يقطع منطقته. ويبقى عين "أباينو" الموجود في جماعة أيت هادي، أهم مصدر مائي بالإقليم بتدفق إجمالي 500 لتر/ثانية، إلى جانب المصادر الهيدرومائية الأخرى. ويشكل وادي شيشاوة أكبر واد بالإقليم، يتم تغذيته بواسطة ثلاثة روافد رئيسية هي: واد أمزناس ووادي إيمتانون ووادي سكساوة. ويصل معدل مساهمته في ضمان تزويد الأراضي الفلاحية بمياه

³¹² - بو حامد احمد و خالد الحاضري، "مياه العيون في إقليم شيشاوة في المغرب بين الوفرة والنضوب: دراسة في العوامل والنتائج"، المجلة العربي للبحث العلمي، منشورات دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، العدد 1، يونيو 2023، ص 88.

السقي إلى 20 مليون متر مكعب، ويحتوي حوضه الفرعي على سدين صغيرين (سيدي عبد الله العويل، بوروش) و29 بحيرة تلية، تستخدم بشكل رئيسي لتروية المواشي وللري بالعرض.

تصل المساحة المروية بمعدات هيدروليكية بإقليم شيشاوة إلى 67988 هكتار، تتوزع بين الأراضي الزراعية المروية بمياه الأمطار بمساحة تقدر 28750 هكتار، والأراضي الفلاحية التي تعتمد الري الموسمي بمساحة تبلغ 21869 هكتار، والأراضي الفلاحية التي تعتمد الري الدائم بمساحة تقدر ب 17369 هكتار. كما أن ثلثي الأراضي المسقية المملوكة للأسر القروية تقع بالمناطق الجبلية، والتي تعرف تساقطات مطرية غزيرة في ظرف وجيز، وتتميز بصغر المستغلات الفلاحية. بينما يقع الثلث الآخر في المناطق المنبسطة، والتي تعاني ضعف مردوديتها، بسبب تصحر أغلبها أراضيها، وضعف التساقطات المطرية، واستنزاف الفرشة المائية، وخراب التجهيزات السقوية التي يعود بعضها إلى عهد الاستعمار. هذا التوزيع الخاضع لنظام السقي التقليدي بالوسط القروي، يجعل النشاط الفلاحي في بعض المناطق القروية لا يلبي الحاجيات المعيشية للأسر القروية، ولا يساهم في الرقي بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وفي إطار تعزيز علاقة الأسر القروية بالنشاط الفلاحي، عملت الدولة على إنجاز سدين كبيرين لتعبئة المياه الموجهة لسقي الأراضي الفلاحية، سد ابو العباس السبتي، وسد بولعوان، الأول يقع بجماعة أديسل، تبلغ سعته، 45 مليون متر مكعب، وتصل كلفة إنجازه إلى 740 مليون درهم، ويهدف إلى ري منطقة أسيف المال، وحماية التطورات المائية والزراعية في اتجاه مجرى النهر، وتأمين إمداد مدينتي شيشاوة وامنتانوت بالماء الشروب، وحماية المنطقة من السيول الجارفة. أما الثاني، في طور الإنجاز، يقع بجماعة سيدي غانم، على بعد 10 كم من مدينة ايمنتانوت، تقدر تكلفة إنجازه ب 1256 مليون درهم، ويهدف إلى إمداد مياه الشرب لمركز إيمنتانوت والمناطق الريفية، وري محيط المنطقة الفلاحية لادويران بمساحة تقدر ب 2000 هكتار، والوقاية من الفيضانات.

ساهم الاستخدام الواسع لنظام السقي العصري، وعمل فئات واسعة من القرويين بالضيعات الفلاحية العصرية، في تحول النشاط الفلاحي بالاستغلاليات الفلاحية العائلية إلى الاهتمام بالزراعات التسويقية العصرية على حساب الزراعات المعيشية التقليدية، والاستعمال المكثف للمبيدات الكيماوية على حساب السماد العضوي، والاعتماد الكثيف على التقنيات العصرية على حساب الوسائل التقليدية. كما سيعمل هذا التحول على تعزيز حركة التمدن الواسعة في التجمعات السكانية في المناطق السهلية، وتحولها إلى مراكز اقتصادية فنية للإنتاج المادي،

والتبادل التجاري، والتدفق المالي، واحتضانها لمؤسسات إنتاجية، وبنيات اقتصادية، تبرز دور الفلاح في الاقتصاد القروي، وتقوي علاقة القرية بالمدينة.

(12) تربية الماشية بإقليم شيشاوة: من الرعي المطلق إلى الارتباط بالإسطبل

يقدر عدد المواشي بإقليم شيشاوة بحوالي 450.600 رأس مقابل 5.3 ملايين رأس على الصعيد الجهوي، يهيمن عليها قطعان الغنم بنسبة 70%، بمجموع 315.000 رأس، معظمها بمناطق امتوكة، يليه قطعان الماعز ب 300000 رأس بسكساوة ودمسيرة، ثم قطعان الأبقار ب 26000 رأس بمناطق امجاط وامزوضة، وقطعان الجمال ب 500 رأس بمناطق سيدي المختار واهديل، أما هو قطاع الدواب كالبغال والحمير، فقد انخفض عددها في السنوات الأخيرة، والذي وصل ذروته درجة الاختفاء من بعض الدواوير بجماعتي انفيقة وسيدي غانم. ويتأثر التوزيع الجغرافي لتربية الماشية بالطبوغرافية الطبيعية، وقيمة المراعي والغابات المتوفرة للرعي، وتوفير الكأ للماشية. فإذا أخذنا المناطق الجبلية كمثال لخضوع هذا التوزيع لتأثير العامل الطبيعي، نستنتج أن معظم الأسر القروية المهتمة بتربية الماعز، تقطن بمناطق سكساوة ودمسيرة وامين الدونيت وأداسيل، نظرا لقدرة الماعز على التكيف والتأقلم مع الظروف الطبيعية المهيمنة بالمناطق الجبلية. فبالإضافة إلى تربية الأبقار، تلعب تربية الأغنام والماعز دورا مهما في الحياة اليومية للفلاحين بمعظم الجماعات القروية، إذ تملك كل أسرة قروية متوسط خمسة عشر رأسا من الأغنام وعشرة رؤوس من الماعز. وتشكل الممرات والأراضي البورية عاملا مشجعا ومؤهلا للرعي في كل المواسم. وكما هو الحال بالنسبة لتربية الأبقار، يلجأ أغلب المزارعين في أوقات الجفاف للتضحية بمحاصيل الأشجار والثمار من أجل ضمان عيش قطعان الأغنام والماعز. وهو ما يحول تربية الماشية إلى قطاع استراتيجي للأسر القروية، ليس بهدف الإنتاج والنجاعة الاقتصادية فقط، ولكن كمحور اهتمام عاطفي أكثر مما هو وظيفي وتقني، مما يعني أن فهم علاقة الأسر القروية بتربية الماشية أساس لفهم جوهر العلاقات والتفاعلات داخل نظام الإنتاج بالجبل.

تعتمد فئة مهمة من الأسر القروية بالجماعات القروية التابعة لدائرة امتوكة على تربية النحل كنشاط اقتصادي رئيسي، يدر عليها مداخيل مهمة تستعين بها في تلبية حاجياتها اليومية. وتمتد علاقة الساكنة المحلية بتربية النحل إلى العصور القديمة، وهو ما يجعل نسبة 80% من منتوج العسل يستخلص بالطرق التقليدية. ويقدر عدد خلايا النحل بجماعة بوابوض لوحدها ب 2000 خلية، 10% منها تستغل بطرق عصرية، وتشتهر دواوير بوابوط،

تمركزت، شعبة الغار، أسيدرن، سيدي عبد المجيد وبوزرود بعسل امتوكة الذائع الصيت في الأسواق المحلية والجهوية. وتتجلى التقنيات التقليدية المعتمدة في تربية النحل في استعمال الخلايا التقليدية المصنوعة من القصب، والتي يصل طولها 1.20 متر وعرضها 0.30 متر مغلقة من الجهتين، ومغلقة بالتراب الذي يحميها من الحرارة والبرودة حسب الظروف المناخية، وموضوعة جنباً إلى جنب أو على درج. وسبب هيمنة الطرق التقليدية على تربية النحل بالمنطقة، فإن الإنتاج المحلي من العسل لا يتعدى 3 إلى 5 لترات في السنة. وخلال السنوات الأخيرة ونتيجة لتوالي سنوات الجفاف، أصبح أغلبية الفلاحين يستعملون محلول السكر الصناعي لتغذية النحل لإنتاج العسل الصناعي الذي لا تتعدى قيمته المالية في السوق 35 أو 40 درهم للكيلوغرام.

يوفر قطاع تربية الماشية للأسر القروية موارد هامة، توظيفها في تحسين جودة عيش أفرادها، وتأمين الاكتفاء الغذائي، والزيادة في دخلها المادي، والرفع من مستواها الاقتصادي. فنسبة 08% من اللحوم والحليب والألبان والزبدة، الموجه للأسواق الأسبوعية الكبرى بكل من امجاط ومنتانوت وتاولوكولت وشيشاوة، إنتاج محلي مقابل تغطية 92% من حاجيات الأسر القروية من المنتجات الحيوانية من خارج الإقليم، الشيء الذي يبين أن القيمة الغذائية والاقتصادية تربية الماشية لا تحقق الاكتفاء الذاتي للقرويين، عكس المنتجات الفلاحية الأخرى كالأشجار المثمرة والبقوليات، التي تلي نسبة 80% من الحاجيات المحلية، وتفسر محدودية الإنتاج الحيواني بما يعانيه قطاع تربية الماشية من هيمنة الطرق التقليدية كالرعي الواسع، وتأثر مردوديته بالآثار السلبية لسنوات الجفاف المتتالية، وتقص جودة التسمين، ونذرة وغلاء المواد العلفية، و تسارع مسلسل تراجع المراعي، ونقص التأطير التقني للفلاحين، والذي يقتصر فقط على التغذية وإعادة الإنتاج، ولا يشمل تحسين النسل، وغياب التنظيم المهني لمربي في جمعيات وتعاونيات مهنية. ومن أجل الرفع من القيمة المضافة لتربية الماشية في الاقتصاد القروي، اختارت الأسر القروية اعتماد التقنيات العصرية في تسمين وتربية الماشية في إصطبلات عصرية، بسبب مردوديتها الكبيرة، وجودة منتوجاتها من اللحوم والحليب والزبدة والألبان والصوف، وقدرتها على التكيف المستمر مع التغيرات المناخية، ودوره في إبراز الانتماء الاجتماعي للأسر القروية، وتقوية نفوذها الاقتصادي، وتغيير الرؤية القروية للرأسمال الموظف في هذا القطاع بانتقاله من الرأسمال المتحرك إلى الرأسمال الثابت، والإقبال على استيراد أنواع جديدة من المواشي كنوع 'الصردي' بالنسبة للغنم، والنوع 'الرومي- الأوربي' بالنسبة للأبقار.

تحولت علاقة الأسر القروية بقطاع تربية الماشية، من وضعية اعتبار تربية المواشي قطاعا ثانويا مكملا للنشاط الزراعي كنشاط رئيسي، الأولى توفر الأسمدة الطبيعية للحقول والمستغلات الفلاحية، والثاني يوفر الأعلاف للماشية والدواب إلى تصنيفها كنشاط اقتصادي مستقل، يدر مداخيل هامة للعديد من الأسر القروية. هذا التحول ساهم في تخلي الأسر القروية على الرعي الواسع والحر في الأراضي البورية غير المستغلة والمشاركة بين جماعة الدوار أو القبيلة، والتوجه إلى الارتباط بالإسطبل والحظيرة العصرية، الشيء الذي انعكس على اختفاء العديد من المصطلحات المحلية ذات العلاقة الوثيقة بتربية الماشية التقليدية، كمصطلح الانتجاع " تعزابت"، والراعي الخاص "أمكسا"، والرعي الجماعي "تاولا"، والرعي الحر "تايسا". ويفسر هذا التغير، بقلة مجالات الرعي التقليدي، وضيق مساحة المراعي الحرة في فصلي "الشتاء والربيع، واضطرار مالكي قطعان الغنم الكبيرة إلى "التعزيب" أو الانتجاع في المناطق السهلية لقبائل أولاد بو السباع، خاصة بعد فقدان بعض القبائل كقبيلة انفيضة لمجالها الترابي السهلي لصالح أولاد بوسباع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد نتج عن استمرار الحركة بين السهل والجبل المرتبطة بتربية الماشية، تقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المجموعات القبلية والعائلية المشكلة للتركيب البشري بالوسط القروي، إذ كان مالكي القطعان الكبيرة بالفيفة يقومون بربط علاقات "الصحة" أو "تامداكلت" مع الكثير من الأسر القروية في حساين، ومتوكة الشمالية، وشيشاوة، والشياظمة، وأولاد بوسباع، وتغيسريت، وأولاد صولة، وأولاد هيبة، وأيت ديدان وجبايل³¹³.

(13) علاقة الأسرة القروية بالفلاحة: بين الارتباط بالذاكرة المحلية ونظام الملكية العقارية

مكن النشاط الفلاحي الأسر القروية من تغيير العلاقة بالأرض، من مجال لاحتضان الأنشطة الفلاحية إلى فضاء اجتماعي واقتصادي وثقافي يغري بالاستقرار وتحسين أشكال الارتباط بالبيئة المحلية. وهذا ما تظهره الملاحظة المباشرة لطريقة تنظيم الحقول والمسكن المنفردة في المناطق الجبلية، والتساؤل عن دور الأرض في توليد الشعور بالفردانية، وتغيير نمط الإنتاج والاستهلاك، والتخلي عن البنية العقارية المحافظة، وصمود القيمة الاجتماعية والاقتصادية والرمزية التي تحظى بها في الثقافة القروية. فالأرض محدد اجتماعي لكل التجمعات البشرية بالوسط القروي، ابتداء من الأسرة ووصولاً إلى القبيلة، ومحتضن لكل الأنشطة الاجتماعية والطقوس والعادات والتقاليد والأعراف، والمشكلة

313- اقديم محمد، مرجع سابق، ص 395..

لهوية المحلية الخاصة بها. فالأرض بالنسبة للإنسان القروي، ليست مجرد وعاء جغرافي جامد، بل هي ذاكرة ومخيل وانتماء وثقافة ونمط عيش³¹⁴، الشيء الذي يجعل الذاكرة المحلية توظف الأرض لضبط حركة الإنسان القروي في الزمان والمكان، وفي حفظ ذكرياته وإنجازاته، وصيانة أحداث وأمجاد الأجداد، وضمان انتقالها عبر الأجيال، واستعمالها كرأس مال اجتماعي ورمزي لحماية وحدة القبيلة والعائلة. وبسبب هذا القيمة الكبرى التي تحظى بها الأرض في البنية الذهنية القروية، شهد الوسط القروي بإقليم شيشاوة، صراعات قبلية ودموية عبر التاريخ(الصراع الطويل بين قبيلتي ايت شعيب وأيت بخير حول المراعي الغابوية)، وتعدد الأبعاد المشكلة لعلاقة الأسر القروية بالأرض، بين البعد الجغرافي القائم على رابط الانتماء للقبيلة والفخذة، والبعد المجالي المحتضن للأنشطة الفردية والجماعية للقرويين، والبعد الاجتماعي الموجه لنمط عيشهم والعلاقات الاجتماعية السائدة بينهم، ومواقف الصراع والسلم، والبعد الثقافي المحدد لمقومات التفاعل الرمزي والتواصل اللغوي والتمثل الاجتماعي للسكان القروية، والبعد الاقتصادي المحدد لكيفية ممارسة الأنشطة الفلاحية، وحدود الإنتاج والاستهلاك. فتعلق الإنسان القروي بالأرض أهم قيمة اجتماعية في الثقافة العائلية للأسر القروية، يمتد تأثيرها ليشمل القيم القبلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية. فالتمسك القوي بالأرض منبع مختلف التحولات التي تعرفها الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأسر القروية³¹⁵.

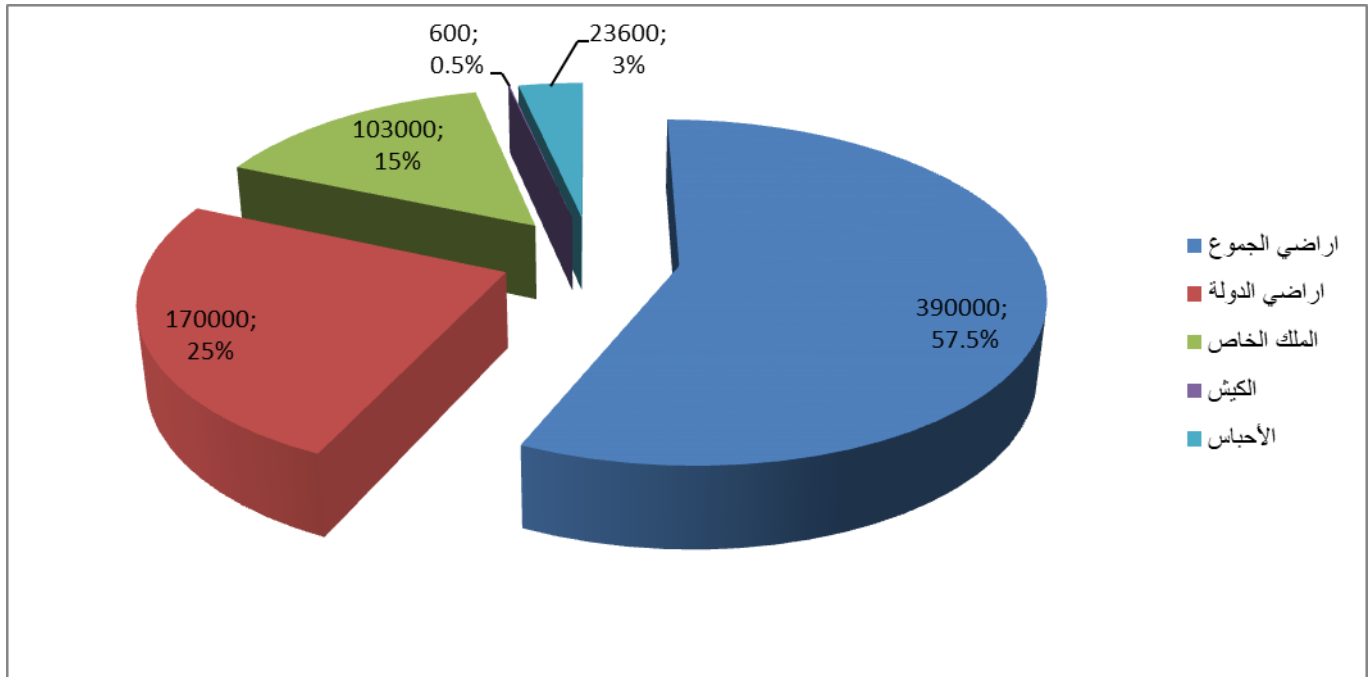
تبلغ المساحة الإجمالية لإقليم شيشاوة 687.200 هكتار، تتوزع، كما يوضع الشكل رقم 07، إلى 103.000 هكتار للملك الخاص بنسبة 15%، و390.000 هكتار لأراضي الجموع بنسبة 57.5%، و170.000 هكتار لأراضي الدولة بنسبة 25%، و600 هكتار لأراضي الأحباس بنسبة 0.5%، و23600 هكتار لأراضي الكيش 3%. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة منها بـ 235.901 هكتار، تمثل أراضي الملك الخاص منها نسبة 66,9% مقابل نسبة 33,1% لأراضي الدولة. وتنقسم هذه الأراضي الفلاحية من حيث النوع، إلى ثلاث مجموعات رئيسية، المجموعة الأولى تضم أراضي البور التي تقتصر على زراعة الحبوب وتربية الأغنام والماعز، وتعتمد على تساقط الأمطار. والمجموعة الثانية التي تهم الأراضي المسقية الواقعة بجوار نقاط الماء كالسواقي والآبار والمنايع المائية، تتسم بنظام متعدد الطبقات، وتستغل في زراعة

³¹⁴- سعودي عزيز، الأرض بالمجتمع القروي، الجريدة الإلكترونية "أخبارنا"، 19/01/2021، 19:49:00، يمكن الرجوع للموقع: <https://www.akhbarona.com/writers/318631.html>

³¹⁵- بحري منى يونس، القيم السائدة عند البدو في منطقة الجزيرة في العراق، المؤتمر الأول لتخطيط التنمية المتكاملة في منطقة الجزيرة، الاتحاد العام لنساء العراق، 26-28 اذار 1990، ص222.

الأشجار المثمرة والحبوب والخضروات والأعلاف والقطاني. وأخيرا المجموعة الثالثة، تخص الأراضي الرعوية والغابوية، تشكل نظاما زراعيا ورعويا تقليديا، يستخدمه المزارعون بموجب القانون الذي ينظم المناطق الغابوية.

الشكل رقم 07: توزيع البنية العقارية للأراضي حسب النوع والمساحة بإقليم شيشاوة



المصدر: المديرية الإقليمية لوزارة الزراعة الفلاحة بشيشاوة

يتسم نظام ملكية الأرض بالوسط القروي، بطغيان الملكية العائلية الجماعية للأراضي في المناطق الجبلية، مقابل شيوع تقسيم وتوزيع الأرض كمستغلات صغيرة بين أفرادها عملا بمبدأ الملكية الخاصة للأرض في المناطق السهلية. فرغم استخدام نظام الشفعة لحماية الأراضي من التجزئ إلى ملكيات صغيرة، فإن تخلي القرويين على تقديس الأرض يؤكد تحول المجتمع القروي من مجتمع خاضع للرموز والقيم إلى مجتمع تتحكم فيه المادة والمال والمنفعة، وما صاحب هذا التحول من "بروز نزاعات حول الأراضي الفلاحية، وارتفاع حالات السطو والتزوير، وتوسيع نطاق كرائها لتلك المؤسسات الفلاحية التي باتت تقدّم إغراءات لصغار الفلاحين لكراء الأراضي، وانتشار علاقات مبنية على العدائية، وتكريس التفكك الأسري والعائلي، وشيوع الإحساس بالفردانية والأنانية، واختفاء قيم التضامن والتكافل والعمل الجماعي التي تطبع حياة الساكنة القروية"³¹⁶. فقد أثر هذا التحول على تغيير العلاقة بين الأرض والأسرة والفلاحة، وتواري دور الأرض كمورد رئيسي ووحيد لتوفير الموارد العائلية، وبروز مصادر أخرى في حياة القرويين، كالمهن الحرة، وقطاع الوظيفة العمومية، والتأجير في القطاع الخاص، وتحويلات المهاجرين، الشيء الذي

³¹⁶ - بو حامد احمد وخاليد الحاضري، مرجع سابق، ص 63.

جعل العلاقة الجدلية القائمة بين الأرض والنشاط الفلاحي، يصدق عليها قول عمر حمداش بعدم وجود "فلاح بدون أرض" ولا "أرض بدون فلاح"³¹⁷. لهذا، فنظام ملكية الأراضي الفلاحية، يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسر القروية، ويعيق تدفق الاستثمارات الفلاحية إلى الوسط القروي. ويكرس تراتبية اجتماعية داخل الأسر القروية وخارجها، ويجعل الأرض سببا لنفور الشباب القروي من ممارسة الأنشطة الفلاحية، ومصدرا للصراعات الثنائية والجماعية، حيث تعج المحكمة الابتدائية بامتنانوت بالآلاف من الملفات القضائية الخاصة بالنزاعات العقارية. فكما يقول عبد الرحيم عني³¹⁸، فالأرض والعمل الفلاحي أصبحا يعيقان النزعة الاستقلالية للأفراد بالوسط القروي، فضلا عن ضعف المردودية، في سياق ارتفاع تكاليف العيش، وعجز الأرض عن توفير دخل نقدي قار للأسر القروية، نظرا لانخفاض وظيفة الإنتاج. فالأرض وبنيتها العقارية بالوسط القروي، لا تحفز الأجيال الشابة على الإقبال على العمل الفلاحي، وتدفعها إلى امتهان حرف ومهن خارج إطار الفلاحة. فتغير علاقة امتهان النشاط الفلاحي بالمنظور المحلي للأرض بالوسط القروي، ساهم في هجرة الشباب، واختياره الاستقرار والعمل بالمجال الحضري، وتأكيد أن "العجز الذي أمسى عليه القطاع الفلاحي في المغرب، والذي أصبح غير قادر على استيعاب ودمج كل الموارد البشرية التي تدير مختلف أشكال الإنتاج الفلاحي المتواجد بالوسط القروي، جعل السكان يلجؤون إلى نهج استراتيجية تمكنهم من تلبية حاجياتهم الأساسية وتدعيم خزانة الحياة الفلاحية، لهذا ابتكروا أنماط استغلال غير فلاحية لتحقيق ذلك، بل أضحووا يضاعفونها سواء تعلق الأمر بالأنشطة غير الفلاحية الدائمة أو الموسمية، حتى أصبح تعددها حقيقة العالم القروي المغربي. فتضاعف بذلك عدد الأشخاص بالمغرب المزاولين لهذه الأنشطة منذ 1960، كما أن حصتهم بالنسبة لمجموع الساكنة النشيطة قد ارتفعت من 17% إلى 23% خلال 34 سنة الأخيرة"³¹⁹.

يؤثر تغير الاستغلال التقليدي للأراضي الفلاحية على تنوع مسارات استغلال الأرض في الاقتصاد القروي، والذي يتخذ ثلاث أشكال، الشكل الأول يخص الأسر القروية التي تفضل الاستغلال المباشر للأرض، ويعمل المزارع في أرضه بمساعدة أفراد أسرته بنسبة 82%، الشكل الثاني يقوم على الكراء العيني واتفاق المالك مع عامل لاستغلال الأرض مقابل ثلث المحصول بنسبة 16%، والشكل الثالث يقوم على الكراء النقدي للأرض وتأجير المالك لأرضه لمستثمر

³¹⁷- حمداش عمر، الفلاحون بدون أرض وأرض بدون فلاح: نموذج الأراضي الجماعية بمنطقة سيدي يحيى الغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 1990، ص 97.

³¹⁸- عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 154.

³¹⁹- بوهلال عبد السلام، دينامية الاقتصاد القروي ببلاد الكيف، مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، العدد 6، السنة الخامسة، 2017، ص 101.

مقابل مبلغ سنوي حسب قيمة الأرض في السوق بنسبة 2%. هذا الارتباط الوثيق بين استغلال الأرض وطبيعة الاقتصاد القروي، يبقى أغلبية الأسر القروية بعيدة عن نيل النتائج الإيجابية والمباشرة للدينامية الاقتصادية التي تشهدها المناطق القروية، وخلق جاذبية اقتصادية تؤهلها لتلبية لتوفير فرص الشغل، والحد من الهجرة القروية، وتنويع الأنشطة المدرة للدخل، والتقليل من درجات الفقر الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية، والفضاء على اللامساواة بين الجنسين.

٧. الاقتصاد القروي: انحسار النشاط الفلاحي وتزايد الأنشطة الاقتصادية الإضافية

تبرز تغير بنية الاقتصاد القروي بإقليم شيشاوة تراجع اقتصار الأسر القروية على الفلاحة كنشاط رئيسي، والانتقال لمزاولة أنشطة اقتصادية إضافية في قطاعات واعدة، تعوض عدم استقرار مردودية النشاط الفلاحي بفعل الظروف المناخية غير الملائمة، وضعف الخبرات الفلاحية والمهنية لصغار الفلاحين، وغلبة استعمال أدوات تقليدية في العمل الفلاحي، وتأثر إنتاجية النشاط الفلاحي بالعوامل التقنية والبشرية والطبيعية. فقد ساهمت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على بنية الاقتصاد القروي في انحسار ارتباط الأسر القروية بالعمل في النشاط الفلاحي، والبحث عن مصادر اقتصادية أخرى، قادرة على تحقيق العيش الكريم للسكان القروية، وتعزيز الموارد الأسرية بمداخل إضافية أخرى، وتجاوز عجز الموارد الفلاحية على تأمين الحاجيات اليومية للقرويين، ومواجهة تزايد اعتمادهم الكلي أو الجزئي على المواد الغذائية المستوردة من المدن، والاستفادة من تعزيز تكامل العلاقة التفاعلية بين النشاطين الفلاحي والتجاري، كأهم نشاطين بارزين في تحريك الاقتصاد القروي. وإقبال الأسر القروية على ممارسة أنشطة اقتصادية إضافية.

(1) الأنشطة الاقتصادية الإضافية: بين الاختيار الشخصي والضرورة الاقتصادية

تخلت الأسر القروية بإقليم شيشاوة عن ممارسة الفلاحة كنشاط اقتصادي رئيسي لها، بسبب تغير مقومات الاقتصاد القروي، وتراجع مردودية الفلاحة المعيشية، وسيادة الأراضي البورية، والاستغلال التقليدي، وتراجع مستوى الفرشة المائية، وغلاء أسعار المواد الأولية كالبنود والمواد العلفية، وقلة الدعم المادي والتقني، وضعف التأطير لفائدة الفلاحين. فكما يظهر معطيات الجدول رقم 39، فإن مظاهر التحول من الاختيار الشخصي في مزاولة الأنشطة الاقتصادية الإضافية إلى الضرورة الاقتصادية التي تستوجب تنويع القطاعات الإنتاجية لبنية الاقتصاد القروية،

تتجلى في مزاولة نسبة 51% من أرباب الأسر القروية لعمل إضافي قار بصفة دائمة، مقابل اقتصار نسبة 27% منهم على امتحان أنشطة اقتصادية إضافية بصفة غير انتظامية، بينما تكتفي نسبة 22% منهم بممارسة النشاط الفلاحي كمهنة رئيسية. وتتعدد الأنشطة الاقتصادية المكملّة التي يمارسها أرباب الأسر القروية لتجاوز العجز المسجل في المداخل الأسرية، لتشمل تسمين الخرفان والعجول وتربية الدواجن بنسبة 43%، والعمل في أورش البناء بنسبة 23%، وامتحان التجارة والحرف بنسبة 17% لكل واحدة منهما.

الجدول رقم 38: تطور مؤشرات البطالة والنشاط المني بالوسط القروي بإقليم شيشاوة

المؤشرات الاجتماعية	المعدل الإقليمي ب%	المعدل الجهوي ب%	المعدل الوطني ب%
اليد العاملة	43.60	47.20	47.60
الفقر المني	7.06	4.55	4.80
البطالة	7.70	13.10	16.20

المصدر: المجلس الإقليمي بشيشاوة لسنة 2022

1-1) التشغيل بالوسط القروي: وفرة اليد العاملة ومحدودية فرص الشغل

تبين معطيات الجدول رقم 38، أن القوة النشيطة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، تتوزع إلى صنفين كبيرين، الصنف الأول، يضم الأشخاص العاملين الذين يمارسون عملا ونشاطا مهنيا، قارا أو مؤقتا، تاما أو محدودا، ذاتيا أو مشتركا، بنسبة تصل إلى 43.60% مقابل 47.20% كمعدل جهوي 47.60% كمعدل وطني. بينما يشمل الصنف الثاني الأشخاص في وضعية عطالة دائمة أو مؤقتة، جزئية أو كلية بنسبة تقدر 7.70% مقابل نسبة 13.10% كمعدل جهوي ونسبة 16.20% كمعدل وطني. وتتأثر هذه النسب بالتوزيع المجالي والبشري للمناطق القروية، إذ ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 15.88% بجماعة أيت هادي، ونسبة 14.25% بجماعة تيمزكديوين، ونسبة 11.39% بجماعة تمليت. وفي المقابل، لا تتجاوز نسبة 0.77% بجماعة أيت ديوسف، ونسبة 1.98% بجماعة أمين الدونيت، ونسبة 2.37% بجماعة واد البور. أما من حيث طبيعة بطالة الساكنة القروية، فتنقسم إلى نوعين، البطالة الموسمية الناشئة عن عدم انتظام العمل الفلاحي، والبطالة المقنعة أو الخفية، والتي تعني أن العمل الفلاحي يقوم به عدد من العاملين أكثر مما يحتاجه ذلك العمل³²⁰، الشيء الذي يؤثر على عدم استقرار مستويات الفقر المني التي تبلغ حاليا 7.06% مقابل 4.55% على الصعيد الجهوي، و4.80% على الصعيد الوطني.

³²⁰ - أيت المقدم نورالدين، مرجع سابق، يمكن الرجوع للموقع الإلكتروني: <https://www.ssrcaw.org>

2-1) الوضعيات المهنية بالوسط القروي: هيمنة الحالة المهنية للمستأجرين

يطغى النشاط الفلاحي على فروع الأنشطة الاقتصادية الأخرى في استقطاب الفئات النشيطة العاملة القروية بإقليم شيشاوة، إذ يمثل فيها العمال اليدويون قوة العمل الأساسية، ويتوزعون إلى مستقلين في العمل أو كمساعدين عائليين، الشيء الذي يؤكد مكانة البنية الاقتصادية العائلية كوحدة رئيسية للإنتاج. يليه من حيث الأهمية الاقتصادية قطاع البناء والأشغال العمومية، والتجارة والصناعة التقليدية، والتي تستوعب ثلاثة عمال نشيطين من بين عشرة، يساهمون في الرفع من الدخل المحدود للأسر القروية. فكما تكشف تحليل المجموعات المهنية القروية، يهيمن العمال اليدويون بنسبة 62,3% على البنية الاقتصادية للتشغيل، مقابل نسبة 29,9% للحرفيين. ورغم أن الإجراء في تزايد بالوسط القروي، فإنهم لا يمثلون إلا نسبة 8,29% من العدد الإجمالي للنشيطين العاملين، كما أن أكثر من 92% من المشتغلين والعاطلين الذين سبق لهم أن اشتغلوا بالوسط القروي، هم عمال يقومون، بطريقة غير منتظمة، بجميع المهام المتعلقة بالفلاحة والحرف والصناعة التقليدية.

تشكل الساكنة النشيطة فئات عريضة بالمجتمع القروي بإقليم شيشاوة، وتهيمن عليها فئة الذكور، بينما لا تمثل الساكنة غير النشيطة إلا نسبة قليلة، وتعرف حضورا نسائيا قويا، مما يوضح محدودية مساهمة المرأة القروية في الأنشطة الاقتصادية. ويعرف توزيع السكان النشيطين المشتغلين حسب مؤشر الحالة في المهنة تنوعا كبيرا، وحضورا لجميع الحالات المهنية المعروفة، رغم الاختلاف الواضح المسجل بينها، سواء من حيث نسبة حضور كل حالة، ومدى قدرتها على استقطاب اليد العاملة النشيطة، أو من حيث اختلاف هذه النسب حسب الجماعات القروية، تهيمن الحالة المهنية للمستأجرين بالقطاع الخاص على باقي الوضعيات المهنية بالوسط القروي، كما أن أثر التشغيل في القطاع العام في التخفيف من حدة البطالة القروية، يتبين من خلال تأثير التعليم والجماعات المحلية، كقطاعين يقودان سيرورة التوظيف العمومي بجل الجماعات القروية.

الجدول رقم 39: توزيع الأسر القروية حسب الحالة في المهنة للنشيطين المشتغلين ومزاولة الأنشطة الاقتصادية الإضافية

المتغير	الصنف	العدد	%
الحالة في المهنة للنشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة أو أكثر في	مشغل	33	2
	مستقل	625	38
	مستأجر بالقطاع العام	49	3
	مستأجر بالقطاع الخاص	790	48
	مساعد عائلي	99	6

1	16	متعلم	
1	16	عضو في تعاونية	
100	1646	المجموع	
51	839	نعم	مزاولة الزوج للأنشطة الاقتصادية الإضافية
22	362	لا	
27	444	أحيانا	
100	1646	المجموع	
43	708	تسمين الخرفان والعجول وتربية الدواجن	نوعية النشاط الاقتصادي الإضافي الذي يمارسه الزوج
17	280	الحرف والصناعة التقليدية	
23	379	العمل في أورش البناء	
17	280	التجارة	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم 39، فإن نسبة المستخدمين بأجر منتظم أو غير منتظم، تصل إلى 48.45% مقابل 36.5% على الصعيد الجهوي، تتوزع ما بين 63% للذكور و9.3% للإناث. وتسجل أعلى نسبة لهذه الفئة بجماعة رحالة بواقع 71.06%، وجماعة سيدي عبد المومن بنسبة 67.76%. أما أدنى نسبة لهذه الفئة، فقد سجلت بجماعتي بوابوض وكوزمت بنسبة لا تتعدى على التوالي 25.21% و26.17%. واحتل امتهان أعمال حرة المرتبة الثانية بنسبة 38%. وتأتي جماعة بوابوض على رأس المناطق القروية من حيث انتشار العمل المستقل بنسبة 67.71%، تليها جماعة امدلان بنسبة 57.51%، وفي المقابل، تسجل جماعة ارحالن أدنى نسبة لهذه الفئة بواقع 17.55%، وجماعة للاعزيزة بنسبة 22.94%. أما باقي الوضعيات، فإن نسب المشتغلين بها، تتوزع على التوالي بين الحالة المهنية لمساعد عائلي بنسبة 6.15%، ومستأجر بالقطاع العام بنسبة 3%، ومشغل بنسبة 1.04%، وعضو في تعاونية بنسبة 0.70%، ومتعلم بنسبة 0.64%، وحالات أخرى بنسبة 0.02%. فما يمكن استخلاصه من هذه المعطيات تسجيل علاقة وثيقة بين السن والالتحاق بالعمل، فكلما تجاوز عمر الإنسان القروي 15 سنة، أتيحت له فرص أكبر لولوج سوق العمل، وتستمر نسب الولوج في الارتفاع إلى حدود سن الشيخوخة، حيث تأخذ خطا تنازليا لتستقر عند درجة الصفر في حدود العقد الثامن من العمر.

3-1 عطالة القرويين: بروز العمل اليدوي والمهن الحرفية على حساب المجهود الفكري والتقني

تختلف وضعية البطالة القروية بإقليم شيشاوة حسب السن والجنس والمستوى التعليمي. فقد بينت نتائج البحث الميداني ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب بالمقارنة مع كبار السن في جل الجماعات القروية، خصوصا في فئة

الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18-25 سنة، بنسبة تتجاوز 42.25% مقابل 16.30% كمعدل وطني، تليها الفئة العمرية 26-30 سنة، بنسبة 34.36% مقابل 31.7% كمعدل وطني. وأخيراً، الفئة العمرية التي تتجاوز سن 30 سنة فما فوق، بنسبة تصل إلى 23.39% مقابل 13.80% كمعدل وطني. أما بالنسبة لمعيار الجنس، فנסجل تدني المشاركة النسوية القروية في سوق العمل، لعدم قدرة الاقتصاد القروي على خلق فرص الشغل المناسبة لقدرات ومؤهلات المرأة القروية، وتنامي حالات الطرد التعسفي من العمل، وتردي الأجور، والحرمان من الانخراط في الهيئات النقابية والمهنية، وامتهان وظائف هامشية، وشيوع مظاهر الإساءة المادية والمعنوية، والتحرش الجنسي، والاستغلال الجسدي، والحرمان من الاستفادة من التكوين والتأهيل والترقي الاجتماعي والمهني. وبالانتقال إلى معيار المستوى التعليمي، فإن أعلى نسبة للعاطلين تسجل في صفوف الفئات الحاملة لشواهد تعليمية عليا، وخريجي المدارس والمعاهد العليا، بنسبة 23% مقابل 11.90% كمعدل جهوي و18% كمعدل وطني. وفي المقابل، نلاحظ انخفاض معدل البطالة بين الأفراد غير الحاصلين على مستوى تعليمي عال، إذ لا تتعدى نسبة العاطلين منهم 7% مقابل 3.6% كمعدل وطني. ويمكن تفسير التباين الحاصل بين هذه النسب بالخصائص العامة التي تميز سوق العمل بالقرى، واعتماد الاقتصاد القروي على العمل اليدوي، والمهن الحرفية، والقدرات الجسدية أكثر من اعتماده على المجهود الفكري والتقني والذهني.

(4-1) التشغيل المبكر للفتاة القاصر: ظاهرة متجذرة في الثقافة القروية

تغذي الثقافة القروية الموروثة بإقليم شيشاوة ظاهرة التشغيل المبكر للفتيات، فأغلب الأسر القروية تستعين بتشغيل الفتيات في البيوت كخدمات منذ تسع سنوات على الأقل، وهو ما يبرر تعرض جل المناطق القروية لموجات استقطاب الفتيات للعمل المبكر بأجور زهيدة لا تتعدى 600 درهم في الشهر. وتوضح نتائج البحث الميداني، أن المناطق الجبلية تضم نسبة 79% من الفتيات اللواتي مررن بتجربة العمل المبكر، مقابل 21% للمناطق السهلية القريبة من المراكز الحضرية لامتتانت وشيشاوة. ويفسر هذا الاستحواذ للمناطق الجبلية بسهولة استمالة الفتيات القاصرات للعمل المنزلي، ومعاناة هذه المناطق من الهشاشة الاجتماعية والعزلة الجغرافية والفقر الاقتصادي والنمو الديمغرافي الكبير، والركود الاقتصادي، والتدهور الاجتماعي في مستويات المعيشة، وضعف خدمات التعليم والصحة والشغل، وارتفاع تكاليف شراء اللوازم المدرسية، وحاجة الأسر القروية لتوظيف الفتيات كيد عاملة مساعدة في تحمل أعباء الحياة المادية.

يعتبر إهمال الأسر القروية لحق تـمدرس الفتاة القروية سببا رئيسيا لارتفاع مستويات التشغيل المبكر لها. فنسبة 57% من الفتيات المشتغلات مبكرا، لم يسبق لهن ولوج المدرسة، مقابل نسبة 14% للفتيات اللواتي لا يتجاوز مستواهـن الدراسي التعليم الأولي أو المسيد، بينما ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 21.50% للفتيات اللواتي استطعن إتمام التعليم الابتدائي. أما فيما يخص الأبوين، فـنـسـجـل ارتفاع نسبة تشغيل الفتيات في سن مبكرة في الأسر القروية التي تعاني الأمية بنسبة 81%. فهذه المعطيات تؤكد وجود علاقة بين المستوى التعليمي وإقبال الأسر القروية على التشغيل المبكر للفتاة القاصر، فكلما أتحت الفرصة للفتاة القروية لاستكمال مشوارها الدراسي، كلما قلت فرص استغلالها في التشغيل المبكر. كما يساهم الفقر الاقتصادي والثقافي في تشجيع الأسر القروية على الاستغلال المبكر للفتيات في العمل المأجور بنسبة تصل إلى 52%، يليه الفشل الدراسي بنسبة 10%، والهيمنة الذكورية بنسبة 7%، والتفكك العائلي بنسبة 13%، وموت أحد الوالدين بنسبة 17%.

1-5) الاقتصاد الأسري المحلي: من الإنتاج المحدود إلى الاستهلاك المفرط

يتميز الاقتصاد القروي بإقليم شيشاوة بخصائص متعددة، تؤثر على البنية الاجتماعية والثقافية والمادية للأسر القروية، وتعيد توزيع الأدوار بين أفرادها وفق مفهومهم للأرض والمجال والمال. وتعزز ارتباط الخصائص المكانية والمالية والاقتصادية بشبكة العلاقات الفردية والجماعية للقرويين. وترتقي بطورفهم المادية والاجتماعية، وتثري مخزونهم القيمي والثقافي. فلا يمكن الحديث عن الاقتصاد القروي بدون استحضار تباين المستوى المعيشي للأسر القروية، وعلاقة أفرادها بالأبعاد المكانية والزمنية والذهنية والمادية للمجال القروي، لأن الاقتصاد القروي يتأثر بالبناء الداخلي والخارجي للأسر القروية. وحجم أعضائها، وتوزيعهم الاجتماعي والثقافي، وحدود علاقاتهم الضيقة والواسعة، وهجرتهم الخارجية والداخلية، وضيق مجالهم المكاني أو سعته، وطرق المواصلات التي تربطه بغيره³²¹. فتخلي الاقتصاد القروي عن خصائصه التقليدية، عجلت بانتقاله من مرحلة الاكتفاء الذاتي والإنتاج المحدود إلى مرحلة الاستهلاك المفرط، وتبني ثقافة المنافسة والمنفعة المباشرة والقيمة المادية، تحولت على إثره الأسر القروية إلى وحدات تنظيمية واجتماعية للإنتاج واقتصاد السوق، تتأسس على توزيع محكم ومتكامل للأدوار وفق قواعد متعارف عليها كالسن والجنس والقدرة البدنية والمكانة الاجتماعية، وتعزز تحول الاقتصاد القروي إلى خدمة انتقال الساكنة

³²¹- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987، ص 240.

القروية من مستوى معيشي يكفي بضروريات الحياة، إلى مستوى جديد يغري باستهلاك واسع للكفايات، وما رافقه من انتقال المجتمع القروي من مجتمع بسيط إلى مجتمع أكثر تعقيدا وتباينا³²².

(6-1) أنشطة الاقتصاد غير المهيكل بالوسط القروي: توجه بديل لتجاوز الأزمة الاقتصادية

تزاوّل الأسر القروية بإقليم شيشاوة أنشطة اقتصادية متنوعة لتوفير حاجياتها المتزايدة من الموارد تحسين المادية، وتلبية متطلبات عيش أفرادها، والحد من اختلال التوازن بين تزايد الحاجيات اليومية ومحدودية الموارد الأسرية. وبما أن القطاعات الاقتصادية التقليدية لا تسعف الأسر القروية في بلوغ هذا المراد، تبقى أنشطة الاقتصاد القروي غير المهيكل هي الحل سد العجز في الموارد العائلية، فإذا كان الاقتصاد التقليدي المنظم يهيمن على معظم زمن الإنتاج والعمل في الاقتصاد القروي، ويرتبط بالنطاق العائلي المعيشي، فإن عجز موارده على توفير حاجيات الأسر القروية في معيشها اليومي، يفسر إقبال فئات واسعة من القرويين على مزاوله أنشطة الاقتصاد غير المهيكل بنسبة 10% من مجموع الأنشطة الاقتصادية بالوسط القروي. وتشمل بعض الصناعات المنزلية الصغيرة، والباعة المتجولين والتجارة في الأسواق الأسبوعية³²³. فما يميز الأنشطة الاقتصادية غير المهيكل بالوسط القروي، استحواذ الشباب بجل أنشطتها، وعدم خضوعها للضرائب المحلية. ونموها السريع في المناطق القروية المتواجدة بالمراكز الحضرية والشبه الحضرية، وتعويضها لتراجع مردودية الأنشطة الفلاحية التجارية والحرفية المنظمة.

(2) الصناعة التقليدية بالوسط القروي: تهمين الموروث الثقافي وتعزيز الدور الاقتصادي

تساهم المؤهلات الكبيرة التي يزخر بها قطاع الصناعة التقليدية بإقليم شيشاوة، في تعزيز ارتباط الأسر القروية بموروثها الثقافي والحضاري والفني، وتيسير اندماجها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع القروي، وتأمين مداخيل إضافية للقرويين، وتوفير فرص الشغل لما يقارب 25000 صانع تقليدي، سواء بطريقة ذاتية، أو في إطار تعاونيات وجمعيات ومقاولات صغيرة. كما تستفيد الأسر القروية في تقوية حضورها الاقتصادي في قطاع الصناعة التقليدية، من وجود علاقة وثيقة بين القيم الثقافية والتقاليد السائدة، وأنواع الصناعات التقليدية التي تشتهر بها كل منطقة، فالأسر القروية التي تنتمي إلى قبائل أولاد بوسباع تشتغل على صناعة الزربية السباعية، بينما تخصص الأسر القروية المنحدرة من قبائل سكساوة ودمسيرة في إنتاج الزربية الأمازيغية. أما الأسر القروية بمناطق مزوضة، فتعرف

322- عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 171.

323- بول باسكون، زرع النماذج وغياب التجديد، السنة الأولى (العدد 3)، 1986، ص 19.

بجودة إتقانها لصناعة الفخار فيما يقارب 200 فخارة، تشغل أزيد من 1200 من اليد العاملة. بينما تحتكر الأسر القروية القاطنة بمناطق سيدي المختار صناعة الحلي (الفضة) مقابل اهتمام الأسر القروية بمنطقة لموضية بصناعة الفوانيس. وفي جماعة بوابوض، يشتغل بعض الأسر القروية في بعض الحرف التقليدية ذات الاستهلاك الذاتي (الحايك، الجلابيب، و الزرابي)، والتي تمكنها من موارد مادية إضافية رغم أن أغلب الإنتاج خصوصا من الزرابي والجلابيب، يباع بأثمان رخيصة تتراوح بين 200 و 250 درهم للوحدة. وفي حالة ارتفاع الطلب على المنتج المحلي في فصل الشتاء، تلجأ النساء إلى طلب يد المساعدة من زميلاتهن مقابل 25 درهما للنصف الأول من النهار.

تؤثر الخصوصيات المحلية ومستوى البنيات التحتية على ارتباط الأسر القروية بمجال الصناعة التقليدية، ففي جماعة أولاد المومنة، ورغم مهارة النساء في مجال صناعة الزرابي السباعية وصناعة الجلابية، فإن البنية التحتية في مجال الصناعة التقليدية تنحصر في ناد نسوي ترتاده 34 شابة يتعلمن فيه مهن التريكو، النسيج والطرز والخياطة التقليدية والعصرية. تضاف إلى ذلك ورشتان لصناعة الزرابي في طور الإنجاز بتاملوت والدميسات بقيمة 350 ألف درهم في إطار شراكة مع الجماعة القروية أولاد المومنة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي جماعة سيدي المختار، يعتبر قطاع نسيج الزرابي القطاع الرئيسي للصناعة التقليدية. ويرتكز على يد عاملة نسوية تقدر ب 60.4%. وتعرف الجماعة أيضا بصناعة الحلي (الفضة)، إلا أن أغلبية الحرفيين هاجرت لمدينة تنزيت نظرا لعدم وجود ظروف مواتية لتطوير نشاطها محليا. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة حرف تقليدية جديدة من بينها النحت على الحجر والرخام. وفي جماعة سيدي محمد دليل، تكمن أهمية قطاع الصناعة التقليدية في مهارة المرأة القروية، والتوفر على مادة أولية محلية بأثمان في المتناول وهي الصوف، الشيء الذي يشجع الساكنة المحلية على الارتباط بصناعة الزرابي، والتي يتم تسويقها محليا في سوق الأربعاء بسيدي المختار وخميس شيشاوة. رغم تراجع إنتاجه حاليا بسبب المنافسة الأجنبية وخصوصا زرابي الهند وتركيا. وفي جماعة افلايسن عندما نتحدث عن الصناعة التقليدية بأفلايسن، يبرز أهم دواوين معروفين بها هما: "أيت علا" و"إيمزيلن" المتجاورين، ويختصان في الطين والحديد. ويعتبران موطن الحدادين والخزفيين، وقد تجاوزت سمعتهم حدود الجماعة. وفي جماعة السعيدات، يتركز قطاع الصناعة التقليدية بدوار فدوار أولاد شنان المعروف بإنتاج الفضة على الصعيد الإقليمي. وتبقى صناعة المنسوجات نشاطا صناعيا تقليديا مشتركا بين جميع المناطق القروية رغم نقص المادة الأولية (الصوف). كما نتج عن اتساع الاحتكاك الاقتصادي بين المجالين

القروي والحضري، إغناء قطاع الصناعة التقليدية بالقرى بأنشطة حرفية قادمة من المدن إلى مجاط وادويران وتاولوكلوت وتمزكديوين، وتخص إنتاج مواد البناء والخياطة والنجارة والتلحيم والمخبزات والأفرنة المنتجة للخبز، وحرف الإصلاح³²⁴ كإصلاح الأجهزة الإلكترونية والدراجات وكهرباء (ضوء) السيارات والميكانيك وإصلاح العجلات. وتبقى جماعة كوزمت معروفة بنشاطين صناعيين مهمين منذ القدم، بالحدادة صناعة الصابون البلدي باعتماد خليط من الرماد ولب ورق اللوز، والحدادة التي تتركز في دوار إكران، وتشغل 30 حداد ورثوها عن أجدادهم، ويزاولونها في وحدات صغيرة للإنتاج مستقرة بالمنازل في غرف صغيرة، ومجهزة و'منفاخ'. ويخصص معظم إنتاجها للاستهلاك المحلي، والبيع في أسواق إشمران، آيت داود وإمنتوت.

تحظى الصناعة التقليدية بمكانة هامة في الاقتصاد القروي بسبب اليد العاملة التي تشتغل بها، والمقدرة ب 25.000 عامل، بنسبة 8.75% من عدد الصناع التقليديين بالجهة البالغ عددهم 120000 صانع وصناعة تقليدية، وحجم الموارد المادية التي يوفرها تسويق منتوجات الصناعة التقليدية، والتي ناهزت 34998038 درهم سنة 2021 مقابل 279.984.305 درهم تم تحقيقها على الصعيد الجهوي، وهو ما يمثل زيادة قدرها 14700298 درهم بالمقارنة مع سنة 2020 التي لم تتجاوز فيها هذه المداخيل مقابل 20297740 درهم، الشيء الذي يبين أن نشاط الأسر القروية في الصناعة التقليدية كقطاع حيوي، يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان القروية، ويعزز مهارة الصانع المحلي في صنع منتوجات تقليدية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والجهوية والوطنية.

الجدول رقم 40: توزيع التعاونيات الاقتصادية حسب مجال النشاط بإقليم شيشاوة

التعاونية	الإدريسية	نسيحة	لسوبيعية	الوحدة	منزل بربري	النور	الخير	امزوضة	تونروز
النشاط	السجادة	السجادة	السجادة	المجوهرات	السجادة	المعجنات	الكسكس	الفخار	مختلفة
عدد المنخرطين	28	50	14	11	07	07	07	10	07

المصدر: قسم العمل الاجتماعي بعمالة شيشاوة لسنة 2018

جعلت الأهمية المزدوجة التي تحظى بها الصناعة التقليدية في الاقتصاد القروي، الجهات الوصية تعمل على حماية هذا الموروث من خلال منحه الأولوية في برامج التنمية الإقليمية، وإنجاز وبرمجة فضاءات لتسويق منتوج للصناعة التقليدية بمراكز شيشاوة، لمزوضية، سيدي المختار وإمنتانوت، والمشاركة في المعارض المحلية والإقليمية والجهوية للتعريف بالمنتوج المحلي، وتشجيع الإقبال على تأسيس التعاونيات البالغ عددها 25 تعاونية بنسبة 2.64%

³²⁴ - حرف الإصلاح: تسعى حرف الإصلاح إلى خدمة الساكنة المحلية داخل المدينة وخارجها، فتواجدها يضفي على المجال صفة التحضر، ويقصد بها تلك المهن التي تتطلب المهارة والتجربة بالنسبة لممارسها، ورأسمالها يقتصر على أدوات وآلات الإصلاح.

من مجموع التعاونيات بالجهة التي يبلغ عددها 946 تعاونية رغم أن عدد المنخرطين في هذه التعاونيات لا يتجاوز 141 عضواً، كما يبين الجدول رقم 40، من بينهم 41 سيدة، بنسبة 2.04% من عدد المنخرطين على الصعيد الجهوي البالغ عددهم 6891 منخرط. وستعرف سنة 2021 دفعة قوية للعمل التعاوني في قطاع الصناعة التقليدية، إذ وصل عدد التعاونيات الجديدة التي تم إنشاؤها بالوسط القروي بإقليم شيشاوة 16 تعاونية جديدة من أصل 164 تعاونية على الصعيد الجهوي، 71 منها بعمالة مراكش، و29 بالحوز، و11 بالصويرة، و15 بآسفي، و15 باليوسفية، و2 بالرحامنة، و5 بقلعة السراغنة.

تحد صعوبات بنيوية وتقنية من إقبال الأسر القروية على استثمار أموالها لحماية منتوجها الحضاري من الانقراض، وتحويل الصناعة التقليدية إلى قطاع اقتصادي يخلق أثارا توليدية لمنشآت صناعية مرتبطة بها في العالية والسافلة، وتحريك عجلة التنمية القروية، واستثمار المؤهلات الطبيعية والإمكانات البشرية والمواد الأولية التي تتوفر عليها إقليم شيشاوة. الشيء الذي نتج عنه تحويل الصناعة التقليدية من نشاط رئيسي للعديد من الأسر القروية إلى نشاط ثانوي متصل بالمنزل بسبب محدودية الدعم التقني والمادي لخلق التجمعات المهنية، وتأخر إنجاز مراكز الصناع التقليديين، والمنافسة القوية التي تواجه المنتج المحلي في الأسواق الجهوية والوطنية، وقدم طرق الإنتاج، وندرة المواد الأولية، وانعدام التأطير والتكوين المهني، وضعف الإنتاج، وعدم استقرار الموارد المادية، وعدم تجاوز نطاق تخصيص غالبية المنتج المحلي للاستهلاك العائلي، وانقراض رواد الصناعة التقليدية بالوفاة أو العجز الجسدي، ورفض الشباب ممارستها.

الجدول رقم 41: توزيع بنية النشاط التجاري بالوسط القروي بإقليم شيشاوة

الدائرة	الجملة	التقسيط	المجموع
شيشاوة	10	725	735
امنتانوت	13	463	476
مجاط	10	674	684
امتوكة	02	364	366
المجموع	35	2226	2261

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

(3) النشاط التجاري للأسر القروية: من التجارة الأسبوعية والموسمية إلى التجارة الثابتة في الدوار

تمتحن نسبة 23% من الأسر القروية بإقليم شيشاوة الأنشطة التجارية كمورد اقتصادي لها، مما يجعل قطاع التجارة يحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في الاقتصاد القروي، بعد الأنشطة الفلاحية بنسبة 75%، وقطاع البناء والأشغال بنسبة 29%. وتتركز معظم الأنشطة التجارية الثابتة داخل مراكز الجماعات القروية، وفي الدكاكين المنتشرة بالدواوير بمعدل دكان إلى ثلاثة دكاكين لكل دوار، تلعب دور الوسيط اليومي في تمكين الساكنة المحلية من الوصول إلى حاجياتها من المواد الغذائية. بينما تتم المعاملات التجارية الرئيسية، كما يوضح الجدول رقم 41، في الأسواق الأسبوعية كسوق خميس "تمزكدين"، واثنين امantanot، وحد امباط، وأربعاء ادويران، وخميس سيدي بوزيد. وتتعرز العلاقة القائمة بين الأسر القروية والتجارة بالقيمة الاقتصادية للنشاط التجاري للمواسم الدينية والسنوية كموسم سيدي محمد اولحسن بدوار ارغي، وموسم سيدي علي اوسحاق، وموسم بوعنفيرن، وموسم تولوكولت.

تتأثر علاقة الأسر القروية بالتجارة بالتقلبات المناخية، وضعف الإنتاج الفلاحي، وتراجع الرساميل المتدفقة، وارتفاع مديونية القرويين، وانتشار مظاهر الاحتكار والمضاربة في الأسعار، وصعوبة الولوج إلى بعض الأسواق المحلية خلال موسم الشتاء. ولم يقتصر تطور علاقة الأسر القروية بالتجارة على عدد العاملين فيها، وإنما يشمل استقرار مختلف أنواع التجارة بالمجال القروي، بين تجارة نصف الجملة التي يتجاوز عدد محلاتها الخمسين محلا، مخصصة لبيع المواد الغذائية والمواد العلفية، بينما يعتمد ترويج باقي المواد والسلع التجارية على أنشطة تجارة نصف الجملة المتنقلة بين مجموع المدن الصغرى المجاورة والأسواق الأسبوعية الكبرى. وتجارة التقسيط في المراكز الحضرية للجماعات القروية والدواوير والأسواق الأسبوعية المحلية، وتجارة الجملة التي يقتصر نشاطها على جلب الخضر والفواكه من سوق الجملة بأكادير نظرا لعامل القرب، ووفرة المواد الفلاحية. ويستفيد اهتمام الأسر القروية بالتجارة من توسع وتنوع حاجيات السكان المستقرين بالمراكز الحضرية الكبرى لامantanot وشيشاوة، وارتفاع حركة الهجرة القروية اليومية، وازدياد عدد التجار القرويين الذين ينشطون بهذه المراكز، وارتباط التجارة القروية بتنشيط المجتمع الفلاحي، وتزويد الأسر القروية بالمنسوجات والمواد الغذائية والأواني المنزلية والخضر واللحوم والقطاني. ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين، عرفت الأحياء الكبرى بكل من مدينتي امantanot وشيشاوة، استقرار النشاط التجاري للأسر القروية، وتقوية ارتباط المجالين القروي والحضري عبر استغلال العلاقة المتبادلة بين الفلاحة والتجارة في الرقي

بالمستوى الاقتصادي للسكان القروية، وتزويد الساكنة الحضرية ببعض المنتوجات المحلية كالجلبان والدلاح والبيض البلدي. وعلى العكس من ذلك، يواجه النشاط التجاري للأسر القروية صعوبات مرتبطة بمحدودية دور التجارة في تنشيط دورة الحياة الاقتصادية المحلية بالمناطق النائية، وضعف النمو المالي، ومحدودية الرواج التجاري، وتراكم ديون المستهلكين، ونقص الموارد المالية للتاجر، وانخفاض مستوى عيش السكان، وعدم توفر بعض الجماعات على أسواق أسبوعية، وانعزال المناطق الجبلية في فصل الشتاء، وارتفاع الخسائر المالية التي يتعرض لها التجار الصغار بفعل المنافسة، والمعاناة من المسافات الطويلة نحو الأسواق المجاورة لاقتناء مواد غذائية بأسعار غالية.

3-1) النشاط التجاري للأسر القروية: بين تمدن المناطق القروية وتمركز الأنشطة التجارية بالمدن

ساهم انتقال الأنشطة التجارية والخدمات من المراكز الحضرية الكبرى بإقليم شيشاوة إلى الوسط القروي في الرفع من تمدن المناطق القروية، وتعزيز توسعها الاقتصادي، ونموها العمراني، وامتدادها المجالي. ويعود تخلي الأسر القروية عن القبول التلقائي بتمركز جل الأنشطة التجارية والخدمات بـ"المراكز التجارية" لامتنانوت وشيشاوة، بالمكانة التي تحظى بها التجارة القروية في تنشيط الاقتصاد الحضري، وانتشار محطات لوقوف الحافلات والمسافرين بمعظم الجماعات القروية على طول الطريق الوطنية رقم 8، وبجانب الطريق السريع الصويرة-شيشاوة، وتشديد فروع محلية للإدارات العمومية بهذه الجماعات، واتساع نفوذ وتأثير المراكز التجارية الناشئة بادويران وسيدي المختار و تولوكولت ومجاط في استقطاب العابرين لمدينتي امتنانوت وشيشاوة وللمناطق القروية المجاورة لهما، قصد قضاء أغراضها الإدارية. والاستفادة من الخدمات غير المتوفرة بـأماكن استقرارها. ففي جماعة سيدي غانم، تقتصر الأنشطة التجارية على التجارة الأسبوعية على أسواق اربعاء ادويران، وحد آيت موسى، واثنين امتنانوت. بينما تقتصر التجارة الموسمية على موسم سيدي غانم الذي يقام كل سنة. وفي جماعة عين تزنوت، تنتشر دكاكين البقالة والجزارة التي تزود الساكنة المحلية بحاجياتها اليومية، بينما توفر المقاهي خدمات الإطعام والراحة لسائقي السيارات والمسافرين الذين يستعملون يوميا الطريق الوطنية رقم 8 الرابط بين مراكش وأكادير. وفي جماعة تيزنوت، كان مركز أسراتو في الماضي القريب، مركزا نشيطة تجاريا وخدماتيا بسبب موقعه في منتصف الطريق ما بين أكبر قطبين سياحيين بالمملكة، لكن هذا الدور تقلص بسبب تنامي دور مدينة شيشاوة عاصمة الإقليم، وتشديد الطريق السيار مراكش-أكادير. أما في جماعة سيدي امحمد دليل، فتقتصر التجارة على ترويج المواد الاستهلاكية التي يمارسها تجار متجولون في الدواوير. وتشديد دكاكين

صغيرة بمركز الجماعة لاستغلال تواجد الزبناء المارين من الطريق الإقليمية 2022 الرابطة بين مجاط وشيشاوة ومراكش. وتقضي الغالبية من الأسر القروية بهذه الجماعة، حوائجها في الأسواق المحلية وسوق السبت بمزروضة، وسوق الثلاثاء برأس العين، وسوق الأحد مجاط، وسوق الخميس بشيشاوة، وسوق الأربعاء سيدي المختار.

(2-3) الأسواق الأسبوعية: مجال متعدد للنشاط التجاري والتبادل الرمزي والتدفق النقدي

يتحدد السوق الأسبوعي في البنية الذهنية القروية كمكان عام ومشارك، تقصده فئات مختلفة من السكان المحليين والغرباء القادمين من مناطق مجاورة، وكمجال خاص بتبادل السلع والخدمات، والحصول على مداخل مهمة، وترويج المتوجات المحلية. فرغم أن الأسواق الأسبوعية لا تنشط إلا مرة واحدة في الأسبوع، إلا أن مساهمتها أساسية في تنشيط الاقتصاد القروي، والمحافظة على دورها الريادي في ترويج منتوجات الفلاحة والصناعة التقليدية، وتوفير الخدمات ذات الاحتياجات الضرورية لزيائها الذين يتكونون في غالبيتهم من سكان المناطق المجاورة، وتموين الأسر القروية بمختلف السلع والمواد. ونظرا لموقع بعض الأسواق الأسبوعية بالقرب من المحاور الطرقية المعبدة كالطريق الوطنية رقم 8، فإنها تساهم في ربط الأسر القروية بعلاقات تجارية مباشرة مع مدن وجهات مختلفة من التراب الوطني، الشيء الذي يخلق بينها حركة تيارات نقل مواد وبيع، يقوم بتصريفها وتوزيعها. كبار السواقين الذين يبيعون بالجملة أو نصف الجملة، ويمارسون التجارة في الأسواق الكبيرة والمتوسطة، ويساهمون في الإشعاع الاقتصادي للمناطق القروي. فالسوق الأسبوعي في الوسط القروي "مكان اللقاء بهدف المبادلة أو البيع والشراء"³²⁵، ومرفق عمومي للقرب، ومكون أساسي في التنمية المحلية، وفضاء تجاري واجتماعي واقتصادي وثقافي مهم، ومقياس حقيقي للحياة القروية، وملتقى أساسي، تنتظم حوله حياة الساكنة القروية، ومحرك للاقتصاد المحلي والجهوي، وبه يتم قياس مستوى المعيشة الساكنة القروية³²⁶.

تشكل التغيرات التي طرأت على بنيات ومرافق الأسواق الأسبوعية جزءا من التحولات الاجتماعية التي لحقت بالمجتمع القروي، والتي تشمل أساسا السماح للنساء بارتداد الأسواق الأسبوعية، وتخصيص أماكن لهن لممارسة تجارة الملابس والأزياء، وبيع منتوجاتهن من البيض والدواجن والمنسوجات التقليدية، وتحويل تجارة الأسواق إلى مصدر لتنويع الدخل الأسري، ووسيلة فعالة للسيطرة على المجال القروي المجاور، وعامل إدماج المدينة في محيطها الريفي،

³²⁵ - كارل بولاني، التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر، ترجمة محمد فاضل طباط، المنظمة العربية للترجمة، ص 124.

³²⁶ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "من أجل سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي"، الجريدة الرسمية عدد 6984، 6 ماي 2021، ص 304.

وتحويل هذه المدن إلى ملتقى للأسر القروية القادمة من مختلف الجماعات المجاورة، والمساهمة في تريف مدينتي امتنانوت وشيشاوة، وإضفاء معالم البداوة عليهما. فهذه التغيرات ساهمت في رفع مستوى تغطية معظم التراب القروي بأسواق أسبوعية، تختلف من حيث حجمها ونوعية روادها، وطبيعة السلع المروجة فيها، ومستوى التداولات المالية الخاصة بها.

الجدول رقم 42: أهم الأسواق الأسبوعية وعدد الأسر القروية المرتبطة بها بإقليم شيشاوة

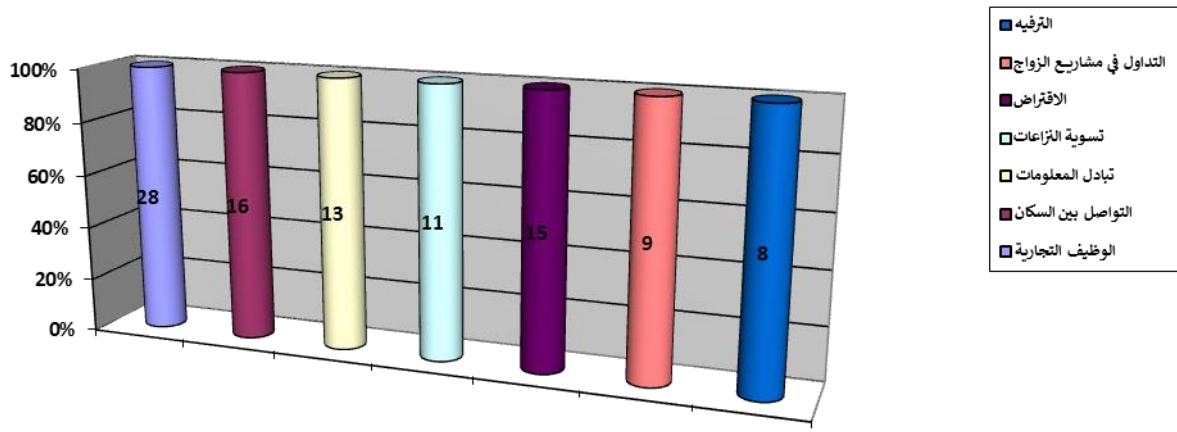
الجماعة	انفيفة	ادويران	مجاط	تولوكولت	مزوضة	سيدي بوزيد	سيدي المختار	اشمران	تيمزكديون	ايت هادي
اسم السوق	الاثنين	الأربعاء	الأحد	الأحد	السبت	الخميس	الأربعاء	الثلاثاء	الخميس	الثلاثاء
عدد الأسر	1397	3009	2153	2084	4202	1806	1594	1344	1432	1503

المصدر: قسم العمل الاجتماعي بعمالة شيشاوة لسنة 2018

تبرز معطيات الجدول 42، أهم الأسواق الأسبوعية التي ترتادها الأسر القروية بكثرة، والمتمثلة في في خميس شيشاوة، أربعاء سيدي مختار، حد مجاط، سبت اثنين إمنتانوت، ثلاثاء رأس العين، حد تولوكولت، خميس تيمزكاديون، ثلاثاء اشمران، سبت افلايسن، أربعاء تمارووت، حد روهالة. ويعتبر السوق الأسبوعي "الاثنين" بامنتانوت نموذجا لإبراز قوة علاقة الأسر القروية بالأسواق الأسبوعية، إذ يزاوج هذا السوق بين وظيفتين، وظيفة جمع ثروات ومنتجات الساكنة القروية، ووظيفة إعادة توزيعها محليا أو جهويا حسب درجة وكمية المنتج، ومدى تميز المنطقة بإنتاجه. ويتوافد عليه ما يقارب عن 200 عارض من مناطق مختلفة، ويبلغ زواره ما يناهز 3000 شخص³²⁷. ويتوفر على تجهيزات تتمثل في 35 نقط تجارية قارة، و204 بائع متنقل، ومجزرة عمومية. وتنفرد الجماعة الترابية لامنتانوت بالتسيير الأمني والمادي للسوق من خلال التدبير المفوض. وفي جماعة أيت هادي، ينتظم النشاط التجاري للساكنة المحلية، من خلال السوق الأسبوعي (ثلاثاء رأس العين) الذي يساهم هذا الأخير بما يبلغ 120.000 درهم سنويا في ميزانية الجماعة.

شكل رقم 08: وظائف السوق الأسبوعي بالنسبة للأسر القروية بإقليم شيشاوة

³²⁷ - المصدر: قسم الشؤون المالية بالجماعة الترابية لامنتانوت .



المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

تبين معطيات الشكل رقم 08، أن الأسر القروية تتعامل مع السوق الأسبوعي كمجال متعدد الوظائف، كل وظيفة لها نصيبها الاقتصادي، وامتدادها الاجتماعي، وتأثيرها الثقافي. فإذا كان تبادل السلع والتدفقات النقدية من وإلى العالم القروي، يمثل جوهر ارتباط الأسر القروية بالأسواق الأسبوعية بنسبة لا تقل عن 28%، فإن هذا الحضور القوي للنشاط التجاري للسوق الأسبوعي، لا ينقص من قيمة الحضور الوزان لباقي وظائف السوق الأسبوعي كملتقى اقتصادي واجتماعي وثقافي متعدد الأبعاد، يؤدي مهمة تسهيل عملية التواصل الشفهي بين الساكنة القروية، ومع غيرهم من الوافدين من خارج المناطق القروية بنسبة 16%، وتبادل الأخبار الجديدة والمعلومات الاقتصادية والإدارية والسياسية بنسبة 13%، وفض النزاعات وتسوية الخلافات الواقعة بين القرويين بنسبة 11%. وتوقيع موثائق الاقتراض والديون كتابيا عن طريق العدول أو شفويا بحضور الشهود بنسبة 15%، والتداول في مشاريع الزواج والإخبار بتنظيم مراسمه بنسبة 9%، وتحويل السوق إلى فضاء للترفيه والألعاب التنشيطية بنسبة 8%. فتعدد وظائف الأسواق الأسبوعية يجعلها تلعب دورا مهما وأساسيا في الحياة السوسيو اقتصادية للأسر القروية، وتنشيط دينامية الحركة التجارية للمنتوجات الفلاحية وغير الفلاحية، وتقوية تمسك الساكنة القروية بمقومات العلاقة التفاعلية القائمة بين قطاعات الفلاحة والتجارة والحرف التقليدية والخدمات.

الجدول رقم 43: ارتباط الأسر القروية بالأنشطة الصناعية بالمناطق الحضرية بإقليم شيشاوة

المنطقة الصناعية	منطقة النشاط الاقتصادي الأولى	منطقة النشاط الاقتصادي الثانية	المكان
شيشاوة	شيشاوة	امنتانوت	
39 هكتار	11 هكتار	6 هكتار	المساحة
141	191	168	عدد القطع

4) التغيرات الاجتماعية بالوسط القروي: رهان خلق آثار توليدية لنشأة الصناعة العصرية

يتميز النشاط الصناعي العصري بإقليم شيشاوة بحضوره ببعض المناطق القروية كلمزوضية وامجاط وادويران وسيدي المختار وسيدي عبد المومن ومزوضة، وغيايه بباقي الجماعات القروية، مما يجعل الصناعة العصرية تتسم بفتوة نشاطها، وتوزيعها المجالي غير المتكافئ، ومحدودية مساهمة أنشطتها في التخفيف من الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها الأسر القروية، وتحسين أوضاعها الاجتماعية، والرفع من مواردها المالية، وخلق آثار توليدية لنشأة صناعات عصرية متنوعة، وجلب استثمارات كبيرة وقادرة على تمويل مشاريع صناعية بأقصى المناطق القروية. وتفسر محدودية ولوج الصناعة العصرية للوسط القروي بعوامل بنيوية وثقافية، كارتباط الاستقرار القروي بالنشاط الفلاحي والحرفي أكثر من ارتباطه بالنشاط الصناعي، وعدم ملائمة البنية التحتية القروية لقيام صناعة محلية عصرية، وهيمنة التقنيات التقليدية على الصناعة التحويلية القائمة، وانحسار القدرة التمويلية والاستثمارية لمعظم الأسر القروية، وعدم توفر يد عاملة مؤهلة لاكتساب مهارات وأدوات تحويل المواد الأولية المحلية. ولتجاوز هذا الوضعية، كما يتبين من الجدول رقم 43، شرعت السلطات المسؤولة في إنشاء منطقتين للنشاط الاقتصادي لتوفير ظروف أكثر ملائمة لتشغيل الوحدات الصناعية بامتنانوت وشيشاوة كمرحلة أولى، على أن تليها عملية توسيع تجهيز المناطق الصناعية لتشمل المناطق القروية الكبرى في مرحلة لاحقة، من مواكبة نشأة مراكز حضرية صغرى بالجماعات القروية، وتشجيع انخراط القرويين في المساهمة في ظهور إنتاج صناعي كالأوراش الميكانيكية وتربية الدواجن والتعاونيات الحليبية، وحرف صغرى. كل هذا له تأثيره الكبير وفعله القوي على البادية والمدينة معا³²⁸.

استفادت الأسر القروية من تدفقات الهجرة القروية إلى المدن في تغيير بنيتها الذهنية القروية لمواكبة متطلبات الاندماج في الحياة الصناعية والتقنية، وإدراك أهمية التصنيع في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان القروية. ويتجلى أثر اشتغال الشباب القروي بالمصانع المتواجدة بالمدن، في نقل خبرتهم الصناعية إلى مجالهم القروي، ومساهمتهم الذاتية والمعنوية في خلق نواة لصناعة عصرية، تشغل عددا مهما من اليد العاملة القروية، وتستقطب استثمارات صناعية في مجال الصناعة الغذائية واللوجستيك، وصناعة الزيتون والبلاستيك ومواد البناء. وتبقى أبرز

الوحدات الصناعية المؤثرة في البنية الاقتصادية والمادية للأسر القروية بإقليم شيشاوة، معمل الإسمنت CIMAR³²⁹ بالمزوضية، الذي ينتج حوالي 1.500.000 طن في السنة، ويشغل حوالي 530 من اليد العاملة، أغلبهم من الساكنة المحلية. والوحدة الورقية "الشركة الشارقة المغربية لصناعة الورق" التي يفوق استثمارها 50 مليون درهم، وشركة هيدرا لإنتاج CHIPS التي تقدر استثماراتها بـ 68.55 مليون درهم، ووحدة عصرية لإنتاج زيت الزيتون منجزة في إطار برنامج تحدي الألفية بسيدي بوزيد، والتي يعود الفضل إليها في إدخال سلالات جديدة لشجر الزيتون بمناطق ادويران والسعيدات وايت هادي ومجاط وسيدي المختار.

(5) السياحة القروية: محدودية استغلال الحركية السياحية للأقطاب المجاورة لإقليم شيشاوة

تقوم السياحة القروية بإقليم شيشاوة على استغلال المؤهلات الطبيعية كالعيون والأودية، والتضاريس المختلفة، والمحميات، والمناطق الجبلية، والغطاءات الغابية التي تناهز 110.000 هكتار، والإمكانات الحضارية كثرء الموروث الثقافي، وجمالية الهندسة المعمارية المحلية، وتناسق مواد البناء في البنايات التقليدية، وتنوع التقاليد العريقة، وغني منتجات الصناعة التقليدية المحلية، والاستفادة من عامل القرب من دائرة الحركية السياحية للأقطاب الثلاث لمراكش وأكادير والصويرة، والتي يوفرها موقعه الاستراتيجي بمرور المحور الطرقي الذي يربط بين عواصم هاته الأقطاب السياحية الكبرى. هذه المؤهلات ساهمت في قيام نشاط سياحي قروي فتي، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، والرفع من المستوى المعيشي للساكنة القروية، رغم أن استفادة أغلب الأسر القروية من القيمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي، تتوزع بين نسبة 90% للمراكز الحضرية لامتنانوت وشيشاوة، مقابل 10% للمناطق القروية على شكل أنشطة خدماتية تتعلق بعابري الطريق الوطنية رقم 8، والطريق الجهوية رقم 212، والطريق السريع شيشاوة-الصويرة، والطريق السيار مراكش-أكادير. فباستثناء التجربة السياحية التي تبناها شاب معطل في شكل مأوى سياحي قروي "ايكن تركا" بجماعة سيدي غانم، تتركز معظم الوحدات أو المشاريع السياحية بالمناطق الحضرية. ويفسر محدودية النشاط السياحي بالمجال القروي بضعف الاستثمار السياحي، وعدم تهمين الثروة الطبيعية والثقافية القروية. وعدم الوعي بتأثير السياحة على تنشيط قطاع الصناعة والحرف التقليدية، كصناعة الفخار وصناعة الدوم والحصير والقفف، واستخراج زيت أركان، وصناعة الخشب العتيقة.

³²⁹ الوحدة الصناعية الوحيدة المنشأة بالإقليم هي المجموعة المغربية للإسمنت. تقع ببلدية لمزوضية على بعد 25 كلم من عاصمة الإقليم. وتبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية 1,500,000 طن، مكنت من خلق 530 منصب شغل، منها 346 منصبا عرضيا، تمون أقاليم مراكش، ورزازات، قلعة السراغنة، الصويرة، الحوز، بني ملال، وأزلال بحاجياتها من الإسمنت.

مكن استغلال تكامل قطاعي الصناعة التقليدية والسياحة، الأسر القروية من تلمين المنتجات المحلية، وخلق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، وتحقيق إشعاع سياحي للمناطق القروية. وحماية الصناعة التقليدية من الاندثار، وتأطير الصناع وتشجيعهم على الاندماج في المنظومة السياحية، وتأهيل الموروث الثقافي للمواسم الدينية. ففي جماعة أمڤلان التي تتوفر على مؤهلات إيكولوجية كبيرة، سجل إقبال الشباب المستفيد من الظروف المادية والمعنوية لاستكمال الدراسات العليا، على استثمار الخبرة المكتسبة في تنمية الوسط القروي، وخلق الجاذبية السياحية لمنطقتهم، خصوصا في فترة الاحتفال بموسم "سيدي بو براهيم" الذي يصادف 14 و15 غشت من كل سنة، والذي يستأثر باهتمام الزوار المحليين والوافدين من خارج الجماعة. وفي جماعة تمليت، تتعزز العلاقة القائمة بين الأسر القروية والنشاط السياحي برغبة الزوار في استكشاف الموقع الإيكولوجي "إغيل نكيكيل" الواقع بشرق الجماعة بحوالي 15 كلمتر باتجاه جماعة كوزمت، وزيارة المغارات البرتغالية التي تحيط بها 336 مطفية، والمشاركة في الاحتفال السنوي بموسم تامنت الخاص بإنتاج العسل باعتباره موردا اقتصاديا، ومناسبة اجتماعية لتجديد أواصر التواصل بين الأسر القروية وأقربائها المهاجرين، وملتقى سنوي لتلمين باقي القطاعات كالصناعة التقليدية وعسل الزعتر والمنتجات الأخرى. وفي جماعة الرحالة، ينصب اهتمام الأسر القروية في تنمية السياحة، على خلق ممرات عبر الواد والسهل، وتهيئة باحات للاستراحة لجلب الزوار نحو زيارة المؤهلات التي تزخر به المنطقة، وتوفير مناصب الشغل للسكان المحليين. وفي جماعة أولاد المومنة، يتمحور النشاط السياحي على استغلال مغارات امسكسلان، وترويج التراث الثقافي لرقصة الحمادة، وهي عبارة عن نوع من الغناء والرقص الذي يؤديه الرجال والنساء بشكل جماعي، والذي يتزامن مع التخليد السنوي للموسم الذي يقام بضريح سيدي سعدون وسيدي يحيى بالإضافة إلى موسم أولاد المومنة الذي يقام في العاشر والحادي عشر من غشت كل سنة. وفي جماعة سيدي بوزيد، يعتاد الزوار على زيارة منطقة واسعة الأشجار، ومصدر طبيعي عين بودلال التي تسمح باستقبال عدد كبير من السياح. وفي جماعة سيدي بوزيد، تستغل الأسر القروية ما تزخر به الجماعة من مؤهلات ثقافية هامة في مجال الفرق الفولكلورية بمعدل فرقة حمادة واحدة في كل دوار. وفي الفترة من 14 إلى 20 يوليو من كل عام، ينظم موسم زاوية المليحة، يهدف التنشيط الثقافي والاقتصادي والتجاري على مستوى الجماعة، ونشير كذلك إلى وجود ثرات غني مستوى زوايا أخرى (زاوية الناصرية- زاوية مليحة- زاوية جعفرية). وفي جماعة للاعزيزة، يشكل فضاء الجماعة وتنوع مناظرها مؤهلا جوهريا لسياحة استكشافية. ويتم حاليا استغلال

إحدى محميات القنص من طرف شركة (chassmir) والتي تستقطب أزيد من 600 زائر في السنة، مما يحتم التفكير في التعامل مع فضاء الجماعة بشكل آخر وذلك بتطوير ما هو موجود دون التأثير على إطارها الطبيعي كالمناظر الطبيعية والغابات ثم العادات والتقاليد وكل ما يشكل يوميات الفلاح

(6) الثقافة المالية للأسر القروية: من الانتفاع العائلي إلى الانتعاش الاقتصادي

واكبت الأسر القروية تطور القطاع البنكي بالوسط القروي بإقليم شيشاوة منذ سنوات التسعينيات، وساهمت في تنشيط حركية التدفقات النقدية المحلية والوطنية والدولية، ورفعت من درجة الاستبناك بين أفرادها، واستفادت من تأثير الهجرة القروية في زيادة التدفقات المالية للوسط القروي. هذه العلاقة المبكرة التي تجمع بين الأسر القروية والقطاع المالي، جعلت إقبال القرويين على الخدمات البنكية يأخذ منحاه التصاعدي رغم تركز معظم خدماته وأنشطته بكل من مدينتي إمنتانوت وشيشاوة، فمنذ بداية التسعينات، شرع القرويون بكثافة في فتح الحسابات البنكية بنسبة 61%، والحصول على القروض البنكية بنسبة 42%، وصرف الحوالات المالية بنسبة 37%، وأداء معاشات التقاعد بنسبة 11%. الشيء الذي نتج عنه ترسيخ مبادئ الثقافة المالية في المجتمع القروي، وتوسيع مجالات رواج السيولة النقدية داخل وخارج الإقليم، وإغناء المعاملات المالية لفئة مهمة من الساكنة القروية. فما يميز الثقافة المالية للأسر القروية حاليا، هيمنة الاقتراض الموجه للاستهلاك الأسري على حساب الاقتراض الموظف لخدمة الاستثمار، مما يجعل القطاع البنكي لا يساهم كثيرا في الرفع من القيمة المضافة للاقتصاد القروي، وتحسين معدلات نموه.

الجدول رقم 44: أهم المؤسسات المالية العاملة بإقليم شيشاوة بإقليم شيشاوة

المؤسسة البنكية	بريد المغرب	الأبنك	القرض الفلاحي	مؤسسة القريض والصغرى والمتوسطة	وكالة الصرف
العدد	13	8	5	20	12

المصدر: قسم العمل الاقتصادي بعالم أقليم شيشاوة لسنة 2018

عملت المؤسسات البنكية، كما يوضح الجدول رقم 44، على توسيع أنشطتها المالية وتوطين فروعها كالبنك الشعبي، التجاري وفابنك، بنك التجارة الخارجية، والقرض الفلاحي، لتشمل مناطق قروية واسعة، مستغلة الإقبال الكثيف للأسر القروية على الخدمات البنكية، وفتح حسابات بنكية بالوكالات القروية المتواجدة بكل من ادويران ومجاط ومزوضة وتاولوكولت وسيدي المختار، وإنشاء مجموعة من وكالات القروض الصغرى التي استطاعت أن تجلب

زبناء أوفياء لها من الأسر القروية رغم ارتفاع معدلات فوائدها، وتوسيع قاعدة وكالات تحويل الأموال التي تلعب دورا مهما في تنشيط التبادلات المالية بين العمال المهاجرين بالخارج وذويهم بالمناطق القروية.

يؤكد ارتفاع عدد القرويين المتوفرين على حسابات وودائع بنكية، إقبال الأسر القروية على الاستفادة من الخدمات البنكية والمالية، وتبني مبادئ الثقافة المالية الحديثة، وتعزيز ثقتهما بالمؤسسات البنكية، ومساهمتها الإيجابية في تحسين ظروف العيش، وتسهيل عملية التدفق المالي نحو المجالات القروية، وتحريك الأموال والثروات النقدية المحلية، وتيسير علميات التنسيق المالي والإداري بين المرسلين والمستقبلين للحوالات المالية والشيكات البنكية، سواء على مستوى التبادلات المالية المحلية التي تتم بين مختلف الجماعات القروية، أو على مستوى التبادلات المالية الوطنية والدولية، عن طريق الحوالات الواردة من داخل الوطن في إطار نظام مالي داخلي، أو من الخارج في سياق نظام مالي خارجي. وتتجلى القيمة الاجتماعية التي تجنيها الأسر القروية من الثقافة المالية والبنكية في تسهيل صرف المساعدات العائلية، وتنمية الادخار العائلي، وتنويع التدفقات المالية ذات الطبيعة الاجتماعية بين المبالغ المالية التي ترسل من مؤسسات مالية أخرى كالخزينة العامة، والوكالات البنكية لفائدة الموظفين العاملين بالوسط القروي، والمتقاعدين العائدين للاستقرار بالمناطق القروية، وتحويلات الموظفين أو المشتغلين بمراكز الجماعات القروية، والذين يبعثون تقريبا بمساعدات شهرية إلى ذويهم في مسقط رأسهم، أو عن طريق مؤسسات بنكية في اتجاه مقراتهم بالمناطق القروية النائية. كما تؤدي وكالات القروض الصغرى دور المكمل بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود، والتي تصل نسبة الاستفادة من خدماتها إلى 42% من الأسر القروية.

(7) الصناعة المنجمية بإقليم شيشاوة: تكريس استغلال الشركات وتفشي أمراض الساكنة القروية

يتوفر إقليم شيشاوة على ثروة معدنية هائلة، تتجلى في نشاط الصناعة المعدنية ب 148 موقعا منجميا، تتوزع ما بين 88 رخصة تنقيب و60 رخصة تشغيل، الشيء الذي يعزز موقع إقليم شيشاوة الاستراتيجي، ويزيد من رغبة الأسر القروية في استغلال هذه الثروة المعدنية لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والتخلص من التصورات النمطية المترسخة في البنية الذهنية المحلية التي تربط بين العمل في المناجم (مناجم خريبكة، مناجم جرادة، مناجم أيت حديوسف) والإصابة بالأمراض الجسدية، والوفيات المبكرة، والحوادث المهنية.

الجدول رقم 45: أهم المواقع والاستغلاليات المنجمية بإقليم شيشاوة

المادة	النشاط	الورش
نحاس- باريتين	استغلال وتنقيب	سكساوة
باريتين	استغلال وتنقيب	لالة عزيزة تكويدار
باريتين نحاس رصاص-زنك،	أشغال التنقيب	امندونيت تلاكونس
باريتين	أشغال التنقيب	أيت كار
زنك رصاص نحاس	أشغال التنقيب	املوان

المصدر: قسم العمل الاقتصادي بعالم إقليم شيشاوة لسنة 2018

يوضح الجدول رقم 45، أن جماعة آيت حدو يوسف تمثل نموذجا لعمل اليد العاملة المحلية بمناجم مختصة في استخراج أكسيد الباريوم والنحاس، تستغلها شركة المعادن سنارما مقابل منحة سنوية للجماعة لا تتعدى 80000 درهم. وتمتلك الشركة المشرفة على استغلال هذه المناجم، أربعة مصانع محلية، مكنت من التأهيل النسبي لمستوى البنى التحتية المحلية. وإذا كان لهذا النشاط المنجمي أثر اقتصادي على الساكنة المحلية، فإن الاستغلال المفرط لهذه الثروة المعدنية أثر على البيئة الاجتماعية والصحية للأسر المحلية، وساهم في ارتفاع نسبة الوفيات المحلية بين أفرادها بسبب الأمراض التنفسية، وتلوث مياه العيون والأودية، وحوادث الشغل، وغياب شروط السلامة التقنية والصحية. وبسبب هذه الوضعية، ارتفع الوعي القروي بأهمية ثقافة الاحتجاج في تغيير الأوضاع السائدة، إذ شهدت المنطقة خروج الساكنة المحلية في مسيرات احتجاجية محلية وأمام مقر عمالة إقليم شيشاوة، للتنديد بالاستغلال المنجمي للثروة المعدنية المحلية، وتهميش انتفاع الأسر القروية بمزاياها الاقتصادية. وفي منطقة اشمران، تقوم علاقة الصناعة المعدنية بالأسر القروية على اشتغال عدد مهم من الشباب القروي بمقالع استغلال كتل الرخام بدوار فلغوس وأكادير لغاشي، وتوجيه منتوجها نحو مصانع التحويل المتواجدة بالمدن، الشيء الذي يجعل عائداتها المالية ذات أثر محدود على الاقتصاد المحلي، ويفسر تراجع القيمة المعدنية بالمنطقة بإفلاس العديد من هذه المقالع، والإقبال على الاستغلال العشوائي للمقالع النشيطة، وهيمنة المقاولات الخاصة على إنتاج وتسويق الثروة المعدنية.

الجدول رقم 46: التكفل باقتناء الحاجيات الأسرية ومساهمة المرأة في تغطية مصاريفها وصيانة حقها في الإرث

المتغير	الصنف	العدد	%
التكفل باقتناء الحاجيات الأسرية	الزوج	774	47
	الزوجة	296	18
	الابناء	313	19
	جميع أفراد الأسرة	181	11
	الخدم	82	5
	المجموع	1646	100
مساهمة المرأة في تغطية المصاريف	نعم	1004	61

15	247	لا	الأسرية
24	395	أحيانا	
100	1646	المجموع	
29	477	المناطق النائية والحبلية	التوزيع المجالي للنشاط الاقتصادي النسوي
71	1169	هوامش المراكز الحضرية	
100	1646	المجموع	
24	395	المناطق النائية والحبلية	صيانة حق المرأة في الإرث
76	1251	هوامش المراكز الحضرية	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

VI. تدير الموارد الأسرية: بين الاحتكار الذكوري وانتشار الفقر والهشاشة الاجتماعية

تعتبر الأسر القروية تدير الموارد العائلية مسؤولية مشتركة يتقاسمها جميع أفرادها، وتجاوز الانفراد الذكوري المهيمن مدة طويلة بالوسط القروي، ويقوم هذا التغير في تدير الموارد الأسرية على وضع أسس التسيير الجماعي للشؤون الأسرية، والتزويد المبكر للفرد بآليات كيفية التعامل مع الذات، والتواصل مع الآخرين والتفاعل معهم، وبناء علاقات اجتماعية ممتدة، والالتزام بالمعايير الاجتماعية والقيم الأخلاقية، واستعمال عبارات الثناء والتقدير، والمنافسة الشريفة، وطبيعة العلاقة بين الوالدين و أبنائهم، واتجاهاتهما في التنشئة الاجتماعية، وتفادي التسلط والعقاب في تعديل السلوك، والقدرة على التكيف مع المواقف والمشكلات الحياتية، واكتساب المؤهلات اللازمة لتحقيق الاندماج في الحياة الاجتماعية، ونيل العضوية في المجتمع³³⁰.

1) تدير الشؤون العائلية: بين الوحدة البيولوجية والبنية الاجتماعية للأسر القروية

تبين معطيات الجدول رقم 46، أن الأسر القروية تعتبر مهمة التكفل باقتناء الحاجيات اليومية مسؤولية مشتركة يتقاسمها جميع الأفراد بنسب مختلفة، فالزوج يضطلع بنسبة 47% من هذه المسؤولية، مقابل نسبة 18% للزوجة، ونسبة 19% للأبناء، و 5% للخدم. ويفسر هذا التغير في توزيع المهام العائلية بالتغيرات الاجتماعية التي ساهمت في انتقال الأسر القروية من مجرد وحدة بيولوجية زواجية بين الذكر والأنثى هدفها الإنجاب فقط، إلى بنية اجتماعية واقتصادية وثقافية، تمكن جميع أفرادها من تحقيق التكامل في أداء الأدوار المنوطة بهم، وتلبية الحاجيات الخاصة بهم، ومواجهة مصاعب الحياة التي تواجههم. وبالعودة إلى نفس الجدول، نستنتج ارتفاع مساهمة المرأة

³³⁰ - محمد عباس نور الدين، التنشئة الاجتماعية للطفل، سلسلة المعرفة للجميع، المحرر، العدد 1، نونبر 1998، صفحة ص 20.

القروية في تغطية مصاريف الأسر القروية بنسبة 61% عبر مزاولة بعض الأعمال المدرة للدخل كالعمل في الضيعات الفلاحية كمستأجرات، وفي بيوت الأعيان كخدمات، وتربية الدواجن وبيع البيض والصوف كأعمال حرة، وجمع الأعشاب الطبية ورعي المواشي كأنشطة مكملية، مقابل بقاء مساهمة نسبة 24% من النساء القرويات مؤقتة ومحدودة بسبب الظروف المناخية غير الملائمة، والطابع الموسمي لبعض مجالات عمل المرأة كجمع العلف، والحصاد، وجني الزيتون واللوز والتين، وتحويل وتجهيز الثمار والمنتجات الحيوانية إلى مواد صالحة للتسويق والاستهلاك، بينما تقرر نسبة 15% من النساء القرويات بعدم القدرة على في المداخل المداخيل الأسرية.

2) بنية الإنفاق الأسري بالوسط القروي: البحث عن التوازن بين المداخل والمصاريف

ساهمت بساطة الحياة الاجتماعية القروية بإقليم شيشاوة، وصغر التجمعات البشرية فيه، في استمرار النمط التقليدي للإنفاق الأسري القروي، والذي يقوم على شبكة من الحاجيات الأساسية التي ينبغي تسخير كل الإمكانيات المادية المتاحة لتوفيرها، ومراعاة تحقيق التوازن المالي بين المداخل والمصاريف، واعتماد المرونة في ترتيب أولويات الإنفاق الأسري اليومي حسب الظروف المادية والمناسبات الاجتماعية. هذه الخصائص التي تميز بنية الإنفاق الأسري، تؤكد صعوبة الفصل بين طبيعة الاستهلاك القروي وحدود الإنفاق الأسري وتشكيلة العلاقات الاجتماعية للقرويين، وتعزز ربط الأسر القروية أولويات إنفاقها بغرض تقوية أواصر التضامن الاقتصادي والاجتماعي بين أفرادها، وتحفيزهم على التعاون لتجاوز العجز المسجل بين المداخل والمصاريف، وتحقيق التوازن بين الطموحات الشخصية والمشاريع العائلية، والاحتكام إلى التفاهم المشترك في تغيير أولويات الإنفاق الأسري، والتخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن تحول نمط الاستهلاك، عبر الإيثار الكامل للذات خدمة للمصالح والغايات الكبرى للأسر القروية، والمشاركة الشاملة في تحمل أعباء التدبير المادي اليومي لشؤونها.

الجدول رقم 47: توزيع الأسر القروية حسب أولويات الإنفاق الأسري ونوعية التجهيزات المنزلية المرغوب اقتنائها

المتغير	الصنف	العدد	%
أولويات الإنفاق الأسري	الحاجيات الغذائية	543	33
	الكهرباء والماء	280	17
	اللباس	115	7
	التعليم والصحة	263	16
	السفر	66	4
	اقتناء السكن	198	12
	المجموع	1646	100

19.80	313	الثلاجة	نوعية التجهيزات المنزلية المرغوب اقتنائها
8	132	الفرن	
4	66	الغسالة	
20.10	313	التلفاز الرقمي	
18.84	296	لاقط هوائي	
29	477	هاتف النقال	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

تبين معطيات الجدول رقم 47، تعدد أولويات إنفاق الأسر القروية، ومواكبتها لتحولات المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمجتمع القروي. وبما أن توفير الحاجيات الغذائية حاجة ضرورية لتمكين القرويين من أداء أعمالهم المختلفة، تخصص الأسر القروية الجزء الأكبر من مواردها المالية للإنفاق على التغذية بنسبة 33%، يليه أداء التكاليف لاستهلاك الكهرباء والماء الصالح للشرب بنسبة 18%، وتغطية مصاريف تعليم الأبناء وتطبيبهم بنسبة 16%، والقيام بإصلاحات دورية في المسكن بنسبة 12%، واقتناء الألبسة بنسبة 7%، والسفر والترفيه بنسبة 4%. وعلى عكس هذا الترتيب المعتاد في أولويات الإنفاق الأسري، فإن توظيف الموارد المدخرة، يأخذ ترتيبا مغايرا لرغبات إنفاقها، حيث يحظى اقتناء السكن بنسبة 62% في توظيف الموارد المالية المدخرة، مقابل 27% لتعليم الأبناء وتأمين مستقبلهم الاقتصادي والمعرفي والاجتماعي، ونسبة 8% لاقتناء سيارة خاصة. أما بالنسبة لنوعية التجهيزات المنزلية التي ترغب الأسر القروية شراءها بالفائض من دخلها، فقد أزاح الهاتف النقال التلفاز من المكانة التي يحظى بها في سلم التجهيزات الأسرية بنسبة 29.27% مقابل نسبة 20.10% للحصول على تلفاز رقمي، ونسبة 18.84% لشراء صحن هوائي، ونسبة 19.80% لاقتناء الثلاجة، بالإضافة إلى آلة التصبين التي تصنف ضمن خانة التجهيزات الجديدة الوافدة على الحياة الاجتماعية بالوسط القروي بنسبة 4%. ويفسر تغير طبيعة حدود إنفاق الفائض من الدخل الأسري بالتغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، وتعميم الكهرباء القروية، واحتكاك القرويين بالمجال الحضري، ونزوح الأسر القروية نحو تجسيد الفردانية في كل شيء.

3) انتشار الفقر والهشاشة الاجتماعية بالوسط القروي: معاناة مستمرة في الزمن والمكان

يمس الفقر³³¹ مختلف المناطق القروية بإقليم شيشاوة، ويعيق جهود الأسر القروية لتحقيق مشاريعها العائلية، والرفع من مواردها الأسرية لتغطية حاجيات المتزايدة من التغذية والسكن والعلاج والتعليم. فأزيد من 27% من الأسر القروية، لا يتجاوز معدل إنفاقها السنوي 5000 درهم، وأكثر 64% منها، تعاني الهشاشة الاجتماعية، كما أن ثلث الساكنة القروية تعيش تحت عقبة الفقر بأقل من 10 دراهم للشخص في اليوم الواحد³³². وأن نسبة 79% من الفقراء يستقرون بالمناطق الجبلية والنائية، كجماعات أداسيل وايت ديوسف وامدلان وبوابوض واهديل وواد البور، مقابل 21% في المناطق السهلية بجماعات انفيضة وتزيتونت وادويران وسيدي بوزيد ولمزوضية وسيدي المختار. فهذا النسب، تحول الوسط القروي إلى مجال يعاني مشاكل الفقر المادي، والعزلة المعنوية، وتدهور شروط الحياة الكريمة، وقساوة ظروف المعيشة، ومتوقع في إطار اقتصاد الكفاف الساعي لاكتفاء ذاتي شبه مستحيل³³³. كما تؤكد هذه النسب ما قال به عبد الرحيم العطري بكون " خريطة الفقر الوطنية تظل قروية بامتياز، وأن أغلب مؤشرات التنمية البشرية المنخفضة، تظل أكثر تسجيلا بالبوادي"³³⁴. ويرتبط تحول الحياة القروية من بساطة العيش إلى بساطة المعقد³³⁵، بتعدد أشكال الفقر الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، والتي نتج عنها توتر العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسر القروية، وارتفاع مستويات العنف، واتساع مجالات ثقافة عدم الاكتراث، وتكريس مظاهر التبعية والتخلف، وتفشي نسب الأمية، وانخفاض ت مدرس الأطفال، وتراجع الدخل الفردي والجماعي، واللجوء إلى التشغيل المبكر لأبنائها لسد العجز المادي الذي تعانيه الأسر القروية.

الجدول رقم 48: مؤشرات التنمية البشرية و الاجتماعية ببعض الجماعات القروية بإقليم شيشاوة

اسم الجماعة	الفوارق الاجتماعية ب%	الهشاشة الاجتماعية ب%	مؤشر الفقر ب%	مؤشر التفاوت الاجتماعي ب%	مؤشر التنمية البشرية ب%	مؤشر التنمية الاجتماعية ب%
افلايسن	30,05	30,90	3,42	32,16	0,397	0,08
عين تزتونت	37,53	23,53	5,6	39,15	0,441	0,261
ايت هادي	27,31	23,87	3,95	37,16	0,543	0,583

³³¹ - يتم معدل الفقر بالأسواق الريفية وفق مقاربتين، المقاربة النقدية للبنك الدولي، والتي تحدد نسبة الفقراء من السكان، أو نسبة الأفراد الذين ينتمون إلى أسر يقل نصيب الإنفاق الفردي فيها عن عتبة الفقر المطلق، والمقاربة المتعددة الأبعاد التابعة لمبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، والقائمة على إدماج حزمة كبيرة من الأبعاد التي تعتبر مصدرا أو تجلدا للفقر أو إعادة إنتاجه الاجتماعي. يتعلق الأمر على الخصوص بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ووسائل التواصل وظروف استغلال المسكن.

³³² - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية، 2017، ص 40.

³³³ - الناصري محمد، مراقبة المجال الترابي أو تنميته؟ مآزق السلطة منذ قرن التحولات الاجتماعية بالمغرب، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2000، ص 62.

³³⁴ - العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 5.

³³⁵ - عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 306.

0,155	0,492	26,23	2,70	37,01	31,20	أهديل
0,194	0,457	32,46	3,87	28,87	30,80	أولاد مومنة
0,364	0,493	27,73	1,83	34,33	21,91	المروضية
0,261	0,441	39,15	5,6	23,53	37,53	عين تزتونت
0,244	0,406	33,73	3,03	27,78	26,79	إروهالن
0,16	0,422	34,94	4,88	27,28	37,37	تمزكديون
0,228	0,4	39,51	5,16	22,7	34,33	سيدي غانم
0,07	0,408	34,67	5,07	27,16	38,2	أيت حدو يوسف
0,065	0,377	36,79	6,16	25,26	41,43	لالة عزيزة
0,496	0,512	33,56	2,56	25,53	22,27	نفيفة
0,219	0,526	36,05	3,91	24,13	27,91	واد البور
0,415	0,415	26,88	2,62	36,42	77,29	سيدي محمد دليل
0,269	0,471	34,04	2,96	27,24	24,57	اشمراران
0,557	0,555	35,63	2,45	23,83	20,23%	سيدي بوريد
0,364	0,493	27,73	1,83	34,33	21,91%	المروضية
0,044	0,426	32,61	4,62	28,60	34,91	الرحالة
0,301	0,4116	32,81	4,83	28,82	37,01	تمليت
0,66	0,661	37,78	1,71	21,65	15,51	المعدل الإقليمي

المصدر: نتائج البحث التشخيصي لوكالة التنمية الاجتماعية بإقليم شيشاوة لسنة 2018

تبين معطيات الجدول رقم 48، أن مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية بإقليم شيشاوة، تخضع لمبدأ الاختلاف بين المناطق القروية، إذ يصل مؤشر الهشاشة الاجتماعية المسجل في جماعة تيمزكديون إلى نسبة 27.28%، مما يبوء هذا الجماعة المرتبة الثالثة في سلم التنمية الاجتماعية بعد جماعة أفلا يسن التي تحتل الترتيب الأولى بنسبة 30,9 %، وجماعة اروهالن في المرتبة الثانية بنسبة 27,78%. أما بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية الذي يعتمد خدمات الصحة والتعليم والإنفاق الأسري كمعايير له، فيتعدى مؤشرها رقم 0,422 على مستوى جماعة تيمزكديون، محتلة بذلك المركز الرابع بعد جماعة واد البور بمعامل 0,526، وجماعة نفيفة بمعامل 0,512، وجماعة عين تزتونت بمعامل 0,441. أما بالنسبة لمؤشر التنمية الاجتماعية، والذي يقاس بمستوى ولوج الأسر القروية إلى خدمات الماء الصالح للشرب، الكهرباء وشبكة الطرق. فقد سجلت جماعة تيمزكديون معاملا يصل إلى 0,16، محتلة الترتيب الخامسة بعد جماعة نفيفة بمعامل 0,244، وجماعة اروهالن بمعامل 0,260، وجماعة عين تزتونت بمعامل 0,496، وأخيرا جماعة سيدي غانم بمعامل 0,228. فهذه المعطيات تؤكد أن الفقر والهشاشة الاجتماعية أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعانيها أغلب الأسر القروية، والتي تؤثر سلبا على مستوى التمتع بالحقوق والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والماء والصرف الصحي والإسكان والحماية الاجتماعية والاتصالات.

تؤثر الأزمات المختلفة، بما فيها أزمة جائحة كوفيد-19، على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر القروية³³⁶، حيث تعمل على توسيع نطاق انتشار الفقر والهشاشة الاجتماعية، وتعميق حدة الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية. فقد اتسع نطاق الفوارق الاجتماعية بين الأسر القروية، بما يقارب بنقطتين مئويتين خلال الفترة الممتدة من بداية سنة 2019 إلى نهاية سنة 2021، وانتقل رقم الفوارق الاجتماعية بالقرى من 30,2% إلى 31,9% مقابل تطور هذا الرقم بالمجال الحضري من 37,2% إلى 39,1%، على الصعيد الوطني من 38,5% إلى 40,3%. كما ارتفعت مؤشرات الفقر المطلق بالوسط القروي، من 3,9% المسجلة سنة 2019 إلى نسبة 6% برسم سنة 2021، مقابل تطور طفيف في المناطق الحضرية، لا يتعدى الفرق فيها خلال هذه الفترة نسبة 0,5%، منتقلا من 0,5% سنة 2019 إلى 1% سنة 2021. وهو ما يوضح أن المناطق القروية تسجل نسبا أكبر في تطور معدل الفقر المطلق. كما تطورت مستويات الهشاشة الاجتماعية بالوسط القروي، إذ انتقل معدلها بالقرى من 11,9% سنة 2019 إلى 17,4% سنة 2021، عكس المناطق الحضرية التي لم يسجل فيها هذا المعدل إلا تطور بنسبة 1,3%، حيث انتقل 4,6% سنة 2019 إلى 5,9% سنة 2021. ويفسر اتساع نطاق الفقر والهشاشة الاجتماعية والفوارق الاقتصادية بين الأسر القروية بالمقارنة مع المناطق الحضرية، بحجم الأسر القروية، ومقدار الاستهلاك العام في المجتمع القروي، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، وزيادة نفقات التغذية والملبس والتنقل، ومحدودية الإنجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية، وعدم القدرة على التعبير عن المعاناة اليومية، والتوزيع غير العادل للثروة والدخل بين الجنسين والمناطق، وانحدار العديد من الأسر القروية التي كانت تصنف ضمن الطبقة المتوسطة إلى مستوى الفقر والهشاشة الاجتماعية، وتدهور الفلاحة المعيشية بفعل استمرار الجفاف.

خلاصة

تعيش الأسر القروية تغيرات جوهرية، تنعكس على تغيير بنية الاقتصاد القروي، وتسريع انتقاله من النمط التقليدي الموروث إلى النمط العصري رغم ما ينتج عن ذلك من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمادية. فالنشاط الاقتصادي للأسر القروية تأثر بمستوى عمليات تأهيل المجال القروي، وبرامج النهوض بأوضاع ساكنته، وتحسين

³³⁶ - المندوبية السامية للتخطيط، بحث وطني حول تأثير جائحة فيروس كورونا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر، سنة 2022، للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع للموقع الإلكتروني: <https://www.hcp.ma>

ظروف عيشها، وتعدد أدوار المتدخلين في البرامج التنموية الموجهة للعالم القروي، ووجود تفاوتات مجالية ومادية كبيرة بين المناطق القروية، الشيء الذي يجعل عملية اندماج الأسر القروية في الاقتصاد الجديد رهينة بما تعرفه الأوساط القروية على مستوى التجهيزات والخدمات الأساسية، وطبيعة الاستراتيجيات التنموية الموجهة للسكان القروية، وتأثر هذه الاستراتيجيات بالظروف الطبيعية، والتقلبات المناخية، والتغيرات الديمغرافية والاجتماعية، وصعوبة ضمان استدامة الأنشطة الفلاحية. فتتأثر هذه العوامل يخلق هشاشة الأسر القروية، ويؤدي إلى فقرها الاقتصادي، وعجزها عن أداء وظيفتها الاقتصادية على الوجه المطلوب³³⁷. فقد طغى النقاش المجتمعي حول العلاقة القائمة بين التغير الاجتماعي ومختلف التغيرات التي تعرفها الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر القروية على مختلف المواضيع والقضايا التي تستأثر باهتمام السكان القروية، وهو ما يعتبر مؤشرا على ارتفاع مستوى الوعي لدى الأسر القروية بخصوص فهم التغير الاجتماعي³³⁸، واستيعاب مقتضياته كسيروية اجتماعية، وحقيقة واقعية لا يمكن تفاديها، والتأكيد على كون الإنسان القروي، يلمس أثر التغير الاجتماعي بشكل أكبر في التحول السريع الذي يطرأ على بنية النشاط الاقتصادي لأسرته، ويبحث عن معرفة مستويات ومجالات الثبات والتحول في البناء الأسري بشكل خاص، والبناء الاجتماعي بشكل عام، ويتوخى تحقيق رؤية تنموية مستقبلية للرفق بجودة الحياة الفردية والجماعية للسكان القروية.

337- الرماني زيد محمد، اقتصاد الأسرة، الرياض، السعودية، دار طريق النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 47.

338- الخشاب احمد، التغير الاجتماعي، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1981، ص 56.

الفصل الخامس: التغيرات
الاجتماعية و أثرها على تغيير
الخصائص الثقافية للأسر القروية
بإقليم شيشاوة

مقدمة

الأسر القروية مؤسسات اجتماعية وتنظيمية تيسر للإنسان استثمار موارثه الثقافي في بناء علاقاته الفردية والجماعية، واستدماج العناصر الجديدة التي تفرزها التحولات الاجتماعية بالوسط القروي، ومواصلة العيش المشترك مع الآخرين، والتكيف المستمر مع تحول البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية و السياسية. فإذا كان التغير في البنى الاقتصادية والاجتماعية أسرع، فإن تغير الظواهر الثقافية والفنية أبطأ بكثير³³⁹. فما يميز الثقافة القروية وحدة التماسك الروحي والقيمي، والعلاقات الوطيدة بين أفرادها، وحسن النية في معظم معاملاتهم داخل الوسط القروي، وارتقاؤها إلى مستوى النوع المقدس، وبطء تغيرها المرتبط بعقائد الناس وتقاليدهم. الشيء الذي يعطي الشرعية للبنية الاجتماعية الثقافية لتمارس قهراً على سلوكات الأفراد، فتجعلهم خاضعين لإكراهات الوسط الثقافي السائد أو ما يسمى بالضبط الاجتماعي، لسلوك الأفراد في حدود المعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع". ويبقى الضبط العائلي كنوع من أنواع الضبط الاجتماعي قويا في الوسط القروي، إلى جانب الكلام المتداول باستمرار حول المنحرفين عما هو متعارف عليه داخل الوسط، هذا الكلام له دور هام في الرقابة على سلوك وتصرفات الأفراد³⁴⁰. هذه المميزات التي تنفرد بها الثقافة القروية، تجعل الأسر القروية تعبى جهودها لحماية القيم والمعايير الثقافية والأخلاقية الموروثة، وتوظف إمكانياتها المتاحة لإعادة إنتاجها وفق الشروط التي يتطلبها إعادة بناء الجماعة التي تنتمي إليها الوحدة السكانية أو المجال الذي تنتمي إليه هذه الأسر³⁴¹.

حدد فرديريك معتوق الأسرة القروية كمؤسسة ثقافية التي اهتم بها علماء الاجتماع في تحليل خصائصها ووظائفها، واستنتجوا أن هذه الخصائص والوظائف، تختلف من شكل إلى آخر، فلا يمكن الحديث عن التشابه بينها، من حيث القرابة وأنساقها وأنماط الزواج والأدوار³⁴². فمفهوم الثقافة الأسرية يدل على كيفية تشييد الأسر القروية كنسق يتألف من عناصر وأفراد، بينهم علاقات وتقاطعات واهتمامات مشتركة، ومن شأن أي تغير يلحق العنصر

339- حمودي عبد الله، الضحية وأقنعتها: بحث في الذبيحة والمسخرة بالمغرب، ترجمة عب الكبير الشرفاوي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2010، ص 16.

340- ايت المقدم نور الدين، مرجع سابق، يمكن الرجوع للموقع الإلكتروني: <https://www.ssrcaw.org>

341- الهروي الهادي، الأسرة المرأة والقيم، تساؤلات في قضايا المرأة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2015، ص 21.

342 - Frederic Maatouk ,Dictionary of sociology, English_Arabic ,Bierut (Lebanon : Edited and Revised by ,2001 ,P156.

الواحد منها، أن يحدث تغيرات في باقي العناصر الأخرى³⁴³. فطبيعة العلاقة القائمة بين الأسر القروية والثقافة القروية، جعلتنا نفترض بأن تفاعل الأسر القروية مع متطلبات التغيرات الثقافية، يتسم بالصمود وببطء الاستجابة، وأن أي تغير اقتصادي يعقبه تغير اجتماعي وثقافي في المجتمع القروي³⁴⁴، وأن وتيرة التغير في البنى الثقافية القروية، يفرض على الأسر القروية التفاعل مع انعكاسات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، سواء على المستوى الزمني (التاريخي) أو على المستوى المجالي (الجغرافي)³⁴⁵. ولتحليل هذا الافتراض، اعتمدنا النموذج الذي وضعه ماكس فيبر حينما تساءل حول المكانة التي تحظى بها الأخلاق الكالفينية كالزهد والبحث عن الخلاص وتحقيق النجاح الاجتماعي، في ظهور ونشأة المجتمع الرأسمالي. لأن مجمل التغيرات الثقافية التي شهدتها المناطق القروية، لا يمكن تفسيرها بهذا العامل أو ذاك، بل ساهمت فيها بقوة، كما يقول حسن ضياء، مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية³⁴⁶، والتي أثرت على توجهات القرويين، وعلى مستواهم الثقافي، ووعيمهم بالمخزون الثقافي والقيمي الموروث، واتساع نطاق الاحتكاك بين المجالين الحضري والقروي، وارتفاع وثيرة تشييد تجهيزات البنية التحتية، وتسريع برامج تعميم خدمات التمدرس والتطبيب والتوعية.

١. ثقافة الإنجاب القروية: بين التغير الثقافي والصراع بين الأجيال

يتحدد المجتمع القروي كتنظيم اجتماعي واقتصادي وثقافي، يوظف الدور البيولوجي للأسر القروية في بناء مؤسساته التنظيمية، وصيانة وحدته التكوينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الشيء الذي يجعل الأسر القروية تتحكم في سيرورة تشكيل المجتمع القروي، وتقود سيرورة التكاثر البشري بالقرى والبوادي، وتشجع على كثرة الإنجاب.

١) الوظيفة البيولوجية بالوسط القروي: من الإنجاب البيولوجي إلى الرعاية الاجتماعية

شهدت الوظيفة البيولوجية للأسر القروية بإقليم شيشاوة، تحولا كبيرا في السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من الاقتصاد على الإنجاب البيولوجي إلى الإنجاب الاجتماعي الذي يوفر الرعاية الجسدية والصحية والاجتماعية والنفسية للأبناء، فحوالي نسبة 54% من الأسر القروية تربط وظيفة التكاثر بالإنجاب البيولوجي، مقابل تأكيد نسبة 46% من الأسر القروية اقتران الوظيفة البيولوجية بالرعاية الاجتماعية والنفسية. فالمفهوم التقليدي للوظيفة البيولوجية لم

343- المسدي عبد السلام، قضية البنيوية دراسة ونماذج، تونس، دار أمية بن عروس، 1991، ص 22.

344- الترسيالي محمد، الحياة البدوية بمنطقة الساقية الحمراء، دار القلم، الرباط، 2019، ص 30.

345- جورج غوريفتش، الأطر الاجتماعية للمعرفة، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2008، ص 202.

346- ضياء حسن، مرجع سابق، ص 80.

يصمد أمام التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتلاحقة بالوسط القروي، لأن "الوظيفة البيولوجية التي كانت دوماً توطر دينامية الزواج تتراجع لفائدة وظائف نفسية واجتماعية، من قبيل البحث عن النصف الآخر والاستقرار، والعيش المشترك"³⁴⁷.

الجدول رقم 49: توزيع الأسر القروية حسب وظيفة ومكان الإنجاب ومعدله وطبيعة المولود المفضل والاحتفال به وتسميته

المتغير	الصفة	العدد	%
طبيعة الوظيفة البيولوجية	الإنجاب	889	54
	الرعاية النفسية	312	19
	الرعاية الاجتماعية	445	27
	المجموع	1646	100
الاحتفال بالمولود الجديد	المواظبة على الاحتفال	971	59
	الاحتفال حسب الظروف المادية	296	18
	لم يسبق لها الاحتفال	379	32
	المجموع	1646	100
تسمية المواليد الجدد	أسماء عصرية	609	37
	أسماء تقليدية	346	21
	أسماء الأجداد	692	42
	المجموع	1646	100
مكان الإنجاب والولادة	المراكز الصحية	576	35
	بيت الزوج	856	52
	بيت أهل الزوجة	214	13
	المجموع	1646	100
معدل الإنجاب	كل سنة	198	12
	كل سنتين	576	35
	كل ثلاث سنوات فأكثر	776	53
	المجموع	1646	100
طبيعة المولود المفضل للإنجاب	الذكور	856	52
	الإناث	543	33
	الذكور والإناث	247	15
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

يرتبط تحول الوظيفة البيولوجية من الإنجاب البيولوجي إلى الإنجاب الاجتماعي بسعي الأسر القروية لصيانة مقومات الزواج المعترف به في الثقافة القروية، وحماية جوهر الحياة الاجتماعية القائمة، والتخلص من العوائق التي تحد من عملية الإنجاب كغاية اجتماعية ونفسية، تواكب ظهور الأشكال الجديدة لمفهوم الزواج والتكاثر والتكافل،

³⁴⁷ - العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 99.

وارتفاع حدة المشاكل الاقتصادية التي تعانيها الأسر القروية. لهذا، فالثقافة القروية التقليدية التي تشجع على إنجاب الأطفال، وتنشئتهم على مبادئ الدين، وقواعد القيم المجتمعية السائدة، تجعل القرويين يدركون بأن إعداد الأبناء للانخراط في المجتمع القروي، والمساهمة في تقدم وتطوره، يكون متاحا بتوفير الحياة الاجتماعية والمادية الملائمة لنشأة الأبناء، وتقوية النسيج الأسري.

(2) الاحتفال بميلاد الأبناء: من الإنجاب البيولوجي إلى الحدث الاجتماعي

تعتبر الأسر القروية بإقليم شيشاوة ازدياد المولود الذكر حدثا اجتماعيا وعائليا، يستوجب الاحتفال به، وإخراج الصدقات وإطعام المساكين، كعربون على الرضا الإلهي³⁴⁸ التام على العائلة. وكمؤشر على اختيار المسار الصحيح لتقوية جاه العائلة، وتمتين مركز الأب في الأسرة والمجتمع، مما يؤكد إقبال الأسر القروية على الاحتفال بأعياد ميلاد الأبناء كحدث اجتماعي، رغم أن البنية الذهنية القروية، لازالت تشترط سلامة المولود من العيوب الجسدية والأخلاقية والعقلية، الشيء الذي يبرر لجوء الأسر القروية في المناطق الجبلية إلى إخفاء الوليد المعاق أو المولود من علاقة جنسية غير شرعية أو الذي يعاني اضطرابات نفسية بعيدا عن أنظار المجتمع القروية.

تبين معطيات الجدول رقم 49، أن نسبة 59% من الأسر القروية تقيم حفلا عائليا واجتماعيا لاستقبال المولود الجديد كفرد جديد في العائلة، بغض النظر عن طبيعة وحدود هذا الحفل، ومستوى إمكانياتها المادية. مقابل نسبة 23% من الأسر القروية التي تجهل هذا الحدث الاجتماعي، بينما لا تواظب نسبة 18% من الأسر القروية على إقامة هذا الاحتفال. وستعرف هذه العادة الاجتماعية تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة، بانتقال طقوسه لتشمل الإناث على غرار الذكور، وتحديث مراسم الاحتفال والعقيقة، وارتباط تنظيمها بالظروف المادية، وتحسن الإنتاج الفلاحي. ويفسر إقبال أغلبية الأسر القروية على الاحتفال بازدياد المولود، بتمسك الإنسان القروي بإرث أجداده وعائلته، وباستغلال هذه المناسبة الاجتماعية لإعلان منح الطفل العضوية في الأسرة والمجتمع، والاعتقاد الراسخ في البنية الذهنية للقرويين، بكون توسيع نطاق عدد أفراد الأسرة منبع القوة المادية، ومصدر الجاه الاجتماعي، وأساس استمرار الجاه العائلي³⁴⁹. فازدياد المولود حدث كبير في الأسر القروية، وواقعة اجتماعية يجب الاحتفاء بها وفق طقوس وعادات، تعبر عن عناية الأسر القروية بتفضيل إنجاب الأبناء الذكور، ومناسبة اجتماعية تستأثر باهتمام أهل الدوار، وتتقاسم

³⁴⁸ - حسب تعبير وتمثل معظم الساكنة القروية بإقليم شيشاوة.

³⁴⁹ - Malika, Belghiti. Les relations féminines et le statut de la femme dans la famille rurale, dans trois villages de la tessout », Études sociologiques, Op. Cit., P. 313.

خلالها الأسرة القروية فرحتها مع الأقارب والجيران، تتخللها طقوس اجتماعية، تشمل تقديم الهدايا، وترديد الأمداح والأدعية، وإقامة المآدب، وتنظيم مراسم الختان، وتسمية المولود بأحد الأسماء المتعارف عليها في الثقافة القروية. تختار نسبة 42% من الأسر القروية تسمي مولودها باسم أحد الأقرباء الميتين، أو باسم أحد الأجداد الأحياء من أجل أن يتطلع الطفل إلى الجد الحي كمرشد موجه خاص به. مقابل نسبة 37% من الأسر القروية التي تفضل الأسماء العصرية. أما نسبة 23% من الأسر القروية فتحافظ على تسمية مواليدها بالأسماء التقليدية المشهورة بين القرويين. وتؤكد هيمنة الأسماء التقليدية في تسمية المواليد صعوبة فصل طبيعة النظام الاجتماعي والثقافي للقبيلة والمجتمع عن اختيارات الأسر القروية، ورغباتها في تبني مبادئ الثقافة العصرية. فاستقرار المجتمع القروي رهين بالتزام الأسر القروية بمتطلبات التكامل بين القيم الاجتماعية والدينية والثقافية والاقتصادية الموروثة، واستعمال هامش الحرية المتاحة لها دون للخروج عن قواعد ومعايير التنظيم العرفي والاجتماعي المهيمن على ثقافة الإنجاب وكيفية تسمية واختيار والاحتفال بالمواليد الجدد في العائلة.

(3) مكانة الفرد في الأسرة القروية: تأثير الترتيب الميلادي والعدد والجنس

تقتدي الأسر القروية بالنموذج الحضري للاحتفاء السنوي بأعياد ميلاد الأبناء بنسبة تتجاوز 35.70% مقابل 64.30% لا تنظم أعياد الميلاد. وتفسر تزايد الأسر القروية الراغبة في تبني الطقوس الاحتفالية العصرية للاحتفاء بأبنائها، بتأثرها بتعدد مسارات الاحتكاك بالثقافة الحضرية، وارتفاع مستويات الهجرة القروية، والاستعمال الواسع لوسائل الإعلام الحديثة، والاعتقاد بعدم تعارض قيم الثقافة القروية مع التحولات الاجتماعية، ودورها في تحقيق التماسك العائلي، وتقوية ارتباط الأبناء بأسرهم. وتتأسس مكانة الفرد في الأسرة القروية على عوامل الترتيب الميلادي والعدد والجنس، فكما يوضح الجدول رقم 49، فأزيد من 52% من الأسر القروية، تربط الاهتمام الأسري بمركز الطفل بين إخوته، وترتيبه الزمني من حيث الميلاد، وهو ما يفسر استحواذ الابن البكر الأول بعناية الوالدين واهتمامهما. وتتناقص هذه العناية حسب الترتيب الزمني في الولادة، والذي يتحكم في نوع تعامل الأسر القروية مع أبنائها، وحجم الإمكانات المادية المسخرة لتكوينهم النفسي والاجتماعي، أما العامل الثاني المتمثل في العدد، فيؤثر على حجم ونوع التفاعل بين الطفل وأسرته، فالأسر القروية لا تختلف عن نظيرتها الحضرية في تخصيص الطفل الوحيد بعناية فائقة، وتسخير كل ما تتوفر عليه العائلة من أجل إسعاده وراحته. بينما العامل الثالث، فيبين الانعكاس المباشر لمعيار

الجنس على طبيعة مستوى الرعاية الأسرية لأبنائها، فجنس المولود مسؤول على نوعية سلوك الأبوين ومعاملتها، فحظ المولود الذكر يفوق بكثير حظ المولود الأنثى.

(4) الإنجاب في الوسط القروي: تزايد الإقبال على الخدمات الطبية وتراجع تأثير الثقافة المحافظة

تزود الأسر القروية المجتمع بموارد بشرية ومادية تضمن وجوده واستمراره، وتيسر مهمة اندماج الأعضاء الجدد في مؤسساته التنظيمية، ومشاركهم في تطوره الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وتستوجب هذه المساهمة من الأسر القروية إنجاب الأطفال كهدف أساسي للزواج والاقتران بين الرجل والمرأة، وبناء جوهر المشروع العائلي الذي يقوم على التفكير والتخطيط والاستعداد النفسي والمادي والجسدي للطرفين. وتوضح معطيات الجدول رقم 43، أن تحقيق هذه الغاية، لا يعني أن جل الأسر القروية تراعي الشروط الصحية والطبية الحديثة لتوفير موارد بشرية قادرة على رفع هذا التحدي، ذلك أن الولادات التي تتم في البيوت بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، تشكل نسبة 52% من مجموع الولادات السنوية مقابل 27% على الصعيد الوطني، بينما لا تمثل الولادات داخل المراكز الصحية المحلية، والمستشفيات المتواجدة بالمراكز الحضرية لامنتانوت وشيشاوة ومراكش وأكاير إلا نسبة 35% من مجموع الولادات مقابل 62% بالمجال الحضري و50% على الصعيد الوطني. هذه المعطيات الإحصائية، تفسر استمرار النسب المرتفعة للوفيات في صفوف الأمهات والرضع معا، والتي تتجاوز حسب المصالح الصحية نسبة 16% في صفوف المواليد مقابل 30.5% سنة 2011، وعلى غرار باقي المناطق القروية بالمغرب، تمثل وفيات الرضع 81% من وفيات الأطفال دون الخامسة، أما في صفوف الأمهات فتبلغ نسبة الوفيات 25% مقابل 35% سنة 2010 مسجلة تراجعا بعشر نقط. وتمثل الإصابة بالنزيف أثناء الولادة أهم سبب للوفيات الأمهات بالوسط القروي بنسبة 54%، تليها نسبة 24,2% نتيجة تسمم الحمل، ونسبة 8.1% نتيجة التعفنات، و5.6% بسبب الإجهاض اللاإرادي. ويصل المتوسط العمري لوفيات الأمهات أثناء الولادة بالوسط القروي إلى 32 عاما، بنسبة 53% مقابل 47% بالمجال الحضري، و39% منهن غير متوفرات على أي مستوى تعليمي، بينما تشكل منهن العاطلات عن العمل نسبة 80%. ويلاحظ تسجيل نسب مرتفعة للإقبال على الاستفادة من الخدمات الطبية أثناء الولادة بين صفوف النساء الحاصلات على مستوى تعليمي عال بنسبة 60.1% مقابل 57.1% لغير المتعلّمات، وترتفع هذه النسبة إلى 91.9% في صفوف الفئة العمرية أقل من 25 سنة مقابل 75.6% للفئة العمرية أكثر من 45 سنة. وحسب المعطيات الخاصة بوزارة الصحة، فإن الولادات القيصرية تشكل 13%

بالوسط القروي بمجموع 77 حالة، مقابل 26% بالمجال الحضري، بينما تمثل الولادات الطبيعية ما يقارب 45.8% بمجموع 2734 ولادة، مقابل 32.8% بالمجال الحضري، أما الولادات باستخدام الملقط أو الشفط فتصل إلى 41.3% مقابل 40.9% بالوسط الحضري.

عملت التغيرات الاجتماعية على تغيير مقومات الثقافة الإنجابية القروية، وتوعية الأسر القروية بأهمية الاستفادة من خدمات الرعاية الطبية والصحية قبل وأثناء وبعد الإنجاب، إذ بلغت نسبة الاستفادة من خدمات الرعاية الطبية أثناء الحمل 79.60% بالوسط القروي مقابل 95.60% بالوسط الحضري، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 92.40% حينما يتعلق الأمر بالولادة الأولى، وتبلغ هذه النسبة 99.10% في صفوف النساء المتوفرات على مستوى تعليمي عال مقابل 82% للنساء الأميات، كما أن 73.9% من النساء القرويات يقتصرن على الاستفادة من المتابعة الطبية خلال الثلاث الأشهر الأولى من فترة الحمل. أما الاستمرار في الاستفادة من خدمات الرعاية الطبية بعد الولادة فلا تهم إلا نسبة 15.6% من النساء بالوسط القروي مقابل 27.1% بالوسط الحضري و21.9% على الصعيد الوطني³⁵⁰. لكن هذا الإقبال على خدمات الرعاية الطبية يبقى محدودا في المناطق الجبلية بدمسيرة وسكساوة، والمناطق النائية بامتوكة ومزوضة، الشيء الذي يفسر إقبال الأسر القروية على الطرق التقليدية في الإنجاب، سواء كان إقبالا تلقائيا، تختاره الأسر القروية بمحض إرادتها، أو إجباريا بسبب ضعف جودة الخدمات داخل المراكز الصحية القروية، وغياب الديمومة فيها، وعدم فعالية وحدات التوليد، وغياب سيارات إسعاف في معظم الجماعات القروية، وصعوبة الوصول إلى الدواوير، وعدم تمكين القدرة الشرائية للسكان من تحمل تكاليف الوصفات الطبية والعمليات الجراحية، وتأثير العقلية الذكورية المحافظة المشجعة على الإنجاب في المنزل لحماية شرف العائلة الذي يمكن المس به من خلال إشراف الطبيب على الولادة، وتفضيل خيار اللجوء إلى الاستعانة بخدمات القبلات رغم الوعي بالمخاطر التي يمكن أن ترافق هذا الاختيار.

(5) معدلات الإنجاب بالوسط القروي: تشكيل نظام جديد من البنى والعلاقات الأسرية

أثرت التغيرات الاجتماعية على تغيير بنية الأسر القروية بإقليم شيشاوة، وتقليص حجمها وعدد أفرادها من الأصول والآباء والأبناء والأحفاد، وتشكيل نظام جديد للعلاقات والتفاعلات بينهم، واختيار العيش في الأسر النووية،

³⁵⁰ - وزارة الصحة، المسح الوطني حول السكان وصحة الأم، الرباط، 2018، ص 27.

والتخلي عن الإقامة المشتركة مع الأجداد أو الأعمام أو الأخوال. ويقف وراء هذه التغيرات تراجع معدلات الإنجاب بالوسط القروي منذ بداية الألفية الثالثة، كما تبين معطيات الجدول رقم 49، إذ تبلغ الأسر القروية التي تنجب كل ثلاث سنوات نسبة 53%، تليها الأسر القروية التي تفضل الإنجاب كل سنتين بنسبة 35%، ثم الأسر القروية المتمسكة بعادة الإنجاب كل سنة بنسبة 12%. أما معدل الأطفال المرغوب في إنجابهم من طرف الأسر القروية فيبلغ 3.2 طفل لكل امرأة مقابل 2.9% بالمجال الحضري، لكن هذا المعدل يختلف باختلاف الجماعات القروية، ففي جماعة السعيدات، يتأثر مؤشر الخصوبة بعدة عوامل: اجتماعية، اقتصادية وثقافية. ويعتبر تدرس الفتاة بشيشاوة العامل الأكثر أهمية في التأثير على سن الخصوبة والإنجاب. ويبلغ هذا المؤشر 3.1 طفل لكل امرأة. وفي جماعة سيدي بوزيد، تجسد الملاحظة المسجلة بالجماعة في تراجع ظاهرة الزواج بين الرجال بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تشجع على العزوبة، وتنتج تباطؤ في معدل نمو السكان الإجمالي، حيث لا يتجاوز معدل الخصوبة حدود 5.2. وفي جماعة سيدي المختار، يبلغ متوسط المواليد الأحياء 2.3 طفل لكل امرأة. وفي جماعة افلايسن يصل معدل الخصوبة 4.2 أطفال لكل امرأة. وفي جماعة لمروضية يفسر نمو السكان بارتفاع معدل الخصوبة الكلي للمرأة، الذي بلغ 3.8 طفل لكل امرأة. كما يتنوع معدل الخصوبة بين الأسر القروية، إذ تمثل الأسر القروية التي تفضل إنجاب طفل واحد نسبة 1.4% مقابل 2.5% بالمجال الحضري، وبينما تشكل الأسر القروية الراغبة في إنجاب طفلين نسبة 32.4% مقابل 43.5% بالمجال الحضري، أما الأسر القروية التي تفضل إنجاب ثلاثة أطفال فتصل إلى نسبة 22.1% مقابل 22.5% بالمدن، وتسجل الأسر القروية المتمسكة بإنجاب أربعة أطفال نسبة 30.9% مقابل 23.7% للأسر الحضرية، وتخص نسبة 9.7% الأسر القروية الساعية لإنجاب خمسة أطفال مقابل 5.5% بالوسط الحضري، بينما تميل نسبة 3.5% من الأسر القروية لإنجاب ستة أطفال فما فوق مقابل 2.1% للأسر الحضرية. ويفسر تراجع معدل الإنجاب بالمناطق القروية، بإرساء مقومات العائلة العصرية، وتفتت الأسر القروية الممتدة، واتساع نطاق الأسر القروية النووية، وتعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واعتبار كثرة الأبناء عبء مادي يكلف الأسر القروية بمزيد من الالتزامات الاجتماعية والمادية، ويعقد مهمة توفير شروط الرعاية والتربية اللازمة لنموهم النفسي والاجتماعي والمعرفي، ويقلص من الوقت المخصص لهم للترفيه والسفر. ويرتبط استمرار الحجم الكبير للأسر القروية في مناطق أيت جديوس وللاعزيزة وامروضة واداسيل وامين الدونيت بارتفاع معدلات الإنجاب، وهيمنة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المشجعة على الاستعانة بالأبناء في توفير موارد مادية إضافية للأسر القروية، والمستوى التعليمي المتدني للسكان القروية الذي لا يمكنها من الوعي بأهمية التخطيط لمستقبل حياة الأبناء، واللجوء إلى الاتكال للقدر في ضمان أرزاقهم، واعتبار إنجاب الأبناء قيمة اجتماعية، تفتخر بها الأسر القروية، وتزيد من هيبتها الثقافية، وصيتها الاقتصادي، وتقوي مكانتها الاجتماعية.

(6) تفضيل إنجاب الذكور: بين الفخر الاجتماعي والضرورة الاقتصادية

تقيم الأسر القروية بإقليم شيشاوة علاقة وثيقة بين إنجاب الأطفال وضمان استقرارها العائلي والاجتماعي والاقتصادي، الشيء الذي يبرر تفضيل الزوجين إنجاب المواليد الذكور، وربط الفخر العائلي بهذا الإنجاب كقيمة اجتماعية وثقافية مترسخة في المجتمع القروي. ويتضح من خلال معطيات الجدول رقم 49، أن نسبة 50% من الأسر القروية تفضل إنجاب الذكور مقابل 15% للأسر القروية التي تفضل إنجاب الإناث، بينما نسبة 35% من الأسر القروية تختار إنجاب الذكور والإناث معا. هذا الحضور القوي لقيمة الذكور في طبيعة جنس المولود المفضل، تقف وراءه العوامل الاقتصادية بنسبة 40%، تليها على التوالي الأسباب الثقافية بنسبة 30%، والأسباب الاجتماعية بنسبة 23%. فالتداخل المسجل بين الرغبات الشخصية والأسباب الموضوعية تساهم في ترسيخ هذا التوجه، وتجعل الساكنة القروية توظف كل الوسائل التقليدية والعصرية لتحقيق هذه الرغبة المتجذرة في الإنسان القروي، والتي تجعل³⁵¹ الأسرة المغربية يعتمد أفرادها في وجودهم على "اجتماعهم وتعاونهم، في حاجياتهم ومعاشهم وعمرانهم". ويبقى العامل الاقتصادي أهم دافع جوهري للأسر القروية في تشجيع أبنائها على الزواج، وحثهم على إنجاب المواليد الذكور لمواجهة الحاجة الملحة لليد العاملة، والتخفيف من تكاليف العيش اليومي. هذه الأهمية التي يحظى بها العامل الاقتصادي في الزواج والرغبة في إنجاب الذكور، تطرق إليها ابن الخطيب³⁵² بقوله بأن الإقبال على الزواج المبكر يضمن إنجاب الأولاد قصد تسخيرهم في تيسير مقومات العيش الكريم، وسار على نهجه ابن الحاج العبدري³⁵³ حينما أصدر فتوى تلح على ضرورة الإكثار من النسل الضامن لمداخل متنوعة، والكفيل بتوفير سبل الراحة للوالدين عند كبرهم.

³⁵¹ الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ط2، 1979م، ص، 263.

³⁵² ابن الخطيب، نقلا عن محمد لطيف، الأسرة في المغرب العصر الوسيط، منشورات مؤسسة آفاق، مراكش، 2021، ص31.

³⁵³ ابن الحاج العبدري، نقلا عن محمد لطيف، نفس المرجع، ص31.

تبين المقارنة بين عوامل تفضيل الأسر القروية للمواليد الذكور، التغيير الذي طرأ على ترتيب هذه العوامل من حيث أهميتها بين الأمس واليوم. فالمؤثرات الثقافية والاجتماعية والدينية المحافظة التي تشجع الأسر القروية على إنجاب الذكور في الماضي، توارت للخلف لفائدة الظروف الاقتصادية التي تحتم على الأسر القروية تفضيل إنجاب الذكور لتشغيلهم في الأعمال المنزلية أو الزراعية، وتوظيفهم كمصادر للرفع من مداخيل الأسر، وحل مشاكلها المادية. هذا التحول الذي تستأثر فيه العوامل الاقتصادية بتحديد مستوى رغبة الأسر القروية في إنجاب المزيد من الأبناء، جعل نسبة 38.5% من النساء القرويات راغبات في مواصلة الإنجاب مقابل مقابل نسبة 34.5% بالمجال الحضري، بينما تمثل النساء القرويات الراغبات في التوقف عن الإنجاب نسبة 53.9% مقابل 58% بالمجال الحضري، وترتفع هذه الرغبة في الإنجاب إلى 91% في صفوف القرويات أقل من 40 سنة، مقابل نسبة 9% في سن 45 سنة فما فوق، وتنخفض هذا النسبة إلى 3.3% في صفوف النساء المتزوجات لمدة تفوق 25 سنة مقابل 83% لمدة الزواج أقل من أربع سنوات، و52% لمدة الزواج بين 4 و 9 سنوات مقابل 29، 7% لمدة الزواج بين 10 و 19 سنة.

(7) تنظيم النسل بالمجتمع القروي: من المنع الثقافي إلى الضرورة الاجتماعية

تختار الأسر القروية بإقليم شيشاوة الانخراط التلقائي في عملية تنظيم النسل، والتحرر التدريجي من سلطة القيم الثقافية الراضية لهذا الخيار. فرغم أن العديد من الأسر القروية لا زالت متأثرة بتعدد المواقف المجتمعية حول سياسة تنظيم النسل، فإن تبني مواقف إيجابية من هذه العملية، يتسع نطاقها ليشمل مختلف المناطق القروية، وذلك بفعل تداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فنسبة 32% من الأسر القروية تعتبر أن إنجاب الأبناء يوفر اليد العاملة، مقابل نسبة 35% من الأسر القروية التي ترى في كثرة الأولاد عبئا اقتصاديا، ينبغي العمل بشتى الوسائل للتخفيف من حدته، بينما تعتبر نسبة 12% من الأسر القروية إنجاب الأبناء هبة من الله، أما نسبة 13% من الأسر القروية فتؤكد أن إنجاب الأبناء فخر للعائلة ومصدر قوتها. ويفسر تراجع إقبال الأسر القروية على الإنجاب الكبير للأبناء بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وكثرة انشغال الوالدين بالأمور الشخصية والمهنية، وضيق الوقت المخصص لرعاية الأبناء، وتراجع قيمة الأرض، وتفكك مقومات الاقتصاد التقليدي، وعجز الموارد الأسرية في توفير شروط العيش الكريم، وتحول كثرة إنجاب الأبناء إلى عبئ اقتصادي، والإقبال على تقنين عملية

الإنجاب أو تأجيلها، وإخضاعها للتخطيط والتنظيم، وتغيير منظور القرويين لمفهوم الإنجاب ليخدم تحسين نوعية الحياة الأسرية والاجتماعية، ويرتقي جودة التربية والتنشئة الاجتماعية للأطفال.

الجدول رقم 50: توزيع الأسر القروية حسب العدد المفضل للإنجاب والموقف منه وتفسير أسباب العقم وطرق علاجه

المتغير	الصنف	العدد	%
العدد المفضل للإنجاب من الأبناء	ابن واحد	82	5
	اثنان	313	19
	ثلاثة	428	26
	أربعة	395	24
	خمسة	231	14
	ستة	66	4
	سبعة	49	3
	ثمانية	49	3
	تسعة فما فوق	33	2
	المجموع	1646	100
الموقف من كثرة إنجاب الأبناء	هبة من الله	198	12
	عبء اقتصادي	576	35
	يد عاملة	527	32
	تقاعد مريح	132	8
	فخر وقوة	213	13
	المجموع	1646	100
مسؤولية مشكلة عدم القدرة على الإنجاب	الزوج	198	12
	الزوج	1218	74
	الزوجين	231	14
	المجموع	1646	100
تفسير عدم القدرة على الإنجاب	سبب طبي	691	42
	قدر ونصيب	362	22
	سحر	379	23
	عين حسود	132	8
	لعنة	82	5
	المجموع	1646	100
علاج مشكلة عدم القدرة على الإنجاب	الفحوصات والعلاجات الطبية	625	38
	التوصل بالأضرحة	247	15
	استعمال الوصفات الشعبية	362	22
	زيارة الفقهاء	198	12
	زيارة العرافين	346	21
	لا شيء	33	2
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

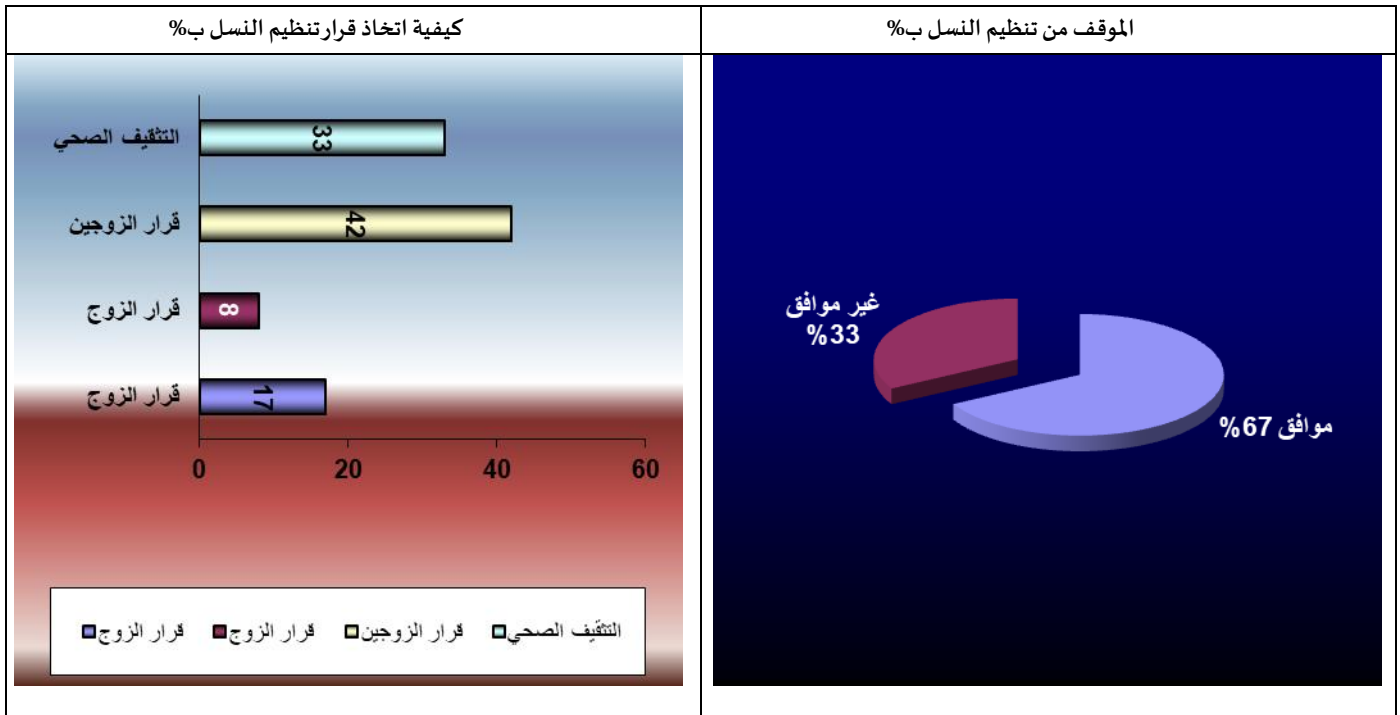
تبين معطيات الجدول رقم 50، أن نسبة استعمال الأسر القروية لمواد وتقنيات تنظيم النسل انتقل من 67% سنة 2011 إلى 70% سنة 2019، مقابل 73% على صعيد جهة مراكش - آسفي، و 65.5% كمعدل وطني، وترتفع هذه

النسبة إلى 74% في صفوف النساء الحاصلات على مستوى التعليم الثانوي، وإلى نسبة 72% بين الأسر القروية الغنية. وتتنوع الأسر القروية حسب نوعية المواد المستعملة في تنظيم النسل إلى مجموعتين، مجموعة أولى تستخدم وسيلة حديثة لتنظيم الأسرة، وتمثل نسبة 61.1% مقابل 68% على الصعيد الجهوي، ومجموعة ثانية تقتصر على استعمال وسيلة تقليدية لتنظيم الأسرة، وتشكل نسبة 9,2% مقابل 4.5% كمعدل جهوي. ويؤكد التغير النوعي الذي طرأ على تعامل القرويين مع سياسة تنظيم الأسرة، أن السن عند الزواج الأول، أحد المتغيرات الرئيسية المساهمة في انخفاض الخصوبة القروية، إلا أن تأثيره تراجع تدريجيا لصالح انتشار وسائل منع الحمل الطوعية، والتي عرفت ارتفاعا مهما جدا، فبعدما كانت في حدود نسبة 6% من النساء القرويات في سن الإنجاب المستعملات لوسيلة لمنع الحمل سنة 1960، انتقل هذه النسبة إلى 19% سنة 1979 ثم نسبة 63% سنة 2004، ثم نسبة 67,4% سنة 2011، لتستقر في نسبة 70% سنة 2019 مسجلة farkا يقدر بـ 42 نقطة، أما استعمال المواد التقليدية فلم يتطور إلا بـ 10 نقط، منتقلا من 3% سنة 1987 إلى 12.8% سنة 2019. فانتشار وسائل منع الحمل يقدر حاليا بنسبة 65,5% في الوسط القروي مقابل 68,9% في الوسط الحضري³⁵⁴. وتبقى درجة إقبال الأسرة القروية على سياسة تنظيم النسل خاضعة لعوامل المستويات التعليمية والاقتصادية والعمرية، فاستعمال حبوب منع الحمل وفترة الأمان يرتفع مع التقدم في العمر، وكثرة الأبناء، لكن درجة استعمال كل نوع منها تختلف حسب التعليم والثروة، ففي الوقت الذي ينتشر استعمال الحبوب بين النساء غير المتعلّقات والمنحدرات من وسط اقتصادي فقير، نجد النساء الحاصلات على مستوى تعليمي عال، والمنتميات إلى أسر غنية يفضلن استعمال فترة الأمان والعزل. أما من حيث مصادر الحصول على مواد منع الحمل، فتحصل أغلب الأسر القروية على مواد تنظيم النسل من الصيدليات بنسبة 49.4% مقابل 57.2% بالمجال الحضري، والمراكز الصحية بنسبة 45% مقابل 33.6% بالمدن. أما باقي المصادر فتشمل المستشفيات بنسبة 1.6% والجمعيات بنسبة 0.1% والوحدات الصحية المتنقلة بنسبة 4.3%. ويبقى المتوسط الزمني لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة بالوسط القروي متنوعا تبعا لعاملين أساسيين، عامل العمر الذي يجعل هذا المتوسط لا يتعدى سنة واحدة في الأعمار أقل من 20 سنة، ويرتفع إلى سنتين بين 21 و34 سنة، ثم إلى ثلاث سنوات في الفئة العمرية بين 35 و40 سنة، ثم إلى خمس سنوات بين 40 و45 سنة، ليستقر في سبع سنوات بعد سن 45 سنة. بينما يتعلق العامل الثاني

³⁵⁴- الريحاني عبد الحق، متغيرات الخصوبة بالمغرب وانتقالها بفعل التحولات السوسيو-اقتصادية. جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 13 يوليوز 2017، ص9.

بمدة الزواج، والتي تحدد متوسط استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين سنة وخمس سنوات بالنسبة لمدة الزواج بين 4 و20 سنة، ويرتفع هذا المتوسط إلى سبع سنوات ونصف حينما تتجاوز مدة الزواج 25 سنة.

شكل رقم 09: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب الموقف من تنظيم النسل وكيفية اتخاذ قراره



المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

تؤكد المعطيات الرسمية المتوفرة بالمراكز الصحية بإقليم شيشاوة، أن عدد النساء المستفيدات من خدمات التخطيط العائلي بالوسط القروي يصل إلى 10174 امرأة مقابل 89154 على الصعيد الجهوي. ويعتبر القرويون قرار تنظيم النسل اختيارا ضروريا فرضته الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع القروي، واستلزمته تعدد وظائف الأسر القروية، وتحول النسق القيمي والثقافي للقرويين، وتعدد مسؤولياتهم الاقتصادية والاجتماعية. ويتجلى هذا التحول في نوعية المواد المستعملة في تنظيم النسل، والتي تبرز أن الأسر القروية تفضل وسائل منع الحمل المأخوذة عن طريق الفم (حبوب منع الحمل) أكثر من الوسائل الأخرى بنسبة 48.7% مقابل 44% على الصعيد الحضري و 55% على الصعيد الوطني، تليها فترة الأمان بنسبة 6.6% ثم العزل بنسبة 5.1% مقابل 6.1% بالمدن و 7.1% كمتوسط وطني، وبعدها اللولب بنسبة 4.6%. أما باقي الوسائل الأخرى فاستخدامها شبه منعدم، كما هو الحال بالنسبة لإطالة فترة الرضاعة بنسبة 1.8%، والواقي الذكري بنسبة 1%، والحقن بنسبة 1.3%، وتعقيم النساء بنسبة 0.8%، وتعقيم الرجال بنسبة 0.0%.

تبين معطيات الشكل رقم 09، أن تحول إقبال الأسر القروية على تنظيم النسل من الارتباط بالقرار الشخصي إلى التفاعل الإيجابي مع حملات التثقيف الصحي للسكان القروية، يفسر اتخاذ قرار تنظيم النسل اعتماداً على الاتفاق المتوافق عليه بين الزوجين بنسبة 42%، يليه التفاعل الإيجابي مع نصيحة الهيئة الصحية والطبية بنسبة 33%، في حين، لا زال دور الزوجة في اتخاذ قرار تنظيم النسل لا يشكل إلا نسبة 08% للزوجة، مقابل نسبة 17% للزوج. أما الأسر القروية الراضية لعملية تنظيم الإنجاب فتصل إلى نسبة 30% مقابل 26.6% على صعيد جهة مراكش - أسفي، وترتفع هذه النسبة إلى 50.4% في صفوف الشباب القروي البالغ من العمر أقل من 25 سنة، مقابل 21% فقط للفئات العمرية بين 25 و 45 سنة. هذا الرفض يفسر بعدم التزام الزوجين بحملات تنظيم النسل التي تنظمها المصالح الصحية، وتبثها البرامج التلفزيونية، خصوصاً في المناطق الجبلية التي تعرف ارتفاع الأسر المتمسكة بخيار حدوث ولادات متتابة دون التخطيط لمستقبلها.

(8) العقم في الوسط القروي: إفراز الثقافة المجتمعية السائدة

ترتبط ثقافة عدم الإنجاب في الوسط القروي بإقليم شيشاوة، بالقيم الاجتماعية والثقافية والدينية السائدة، وعلاقتها بتفعيل الوظائف الأساسية للأسر القروية، ودور كل فرد في تنفيذ ما يناط به من مهام. لهذا يتأرجح التفسير القروي للعقم بين الاعتقاد الشعبي والتفسير الطبي، فكما يتضح من معطيات الجدول رقم 50، فإن نسبة 22% من الأسر القروية، تفسر العقم الذي يصيب الزوجة بأثر السحر والشعوذة مقابل نسبة 23% من الأسر القروية التي تربطه بالقدر، بينما تبرر نسبة 13% من الأسر القروية عدم القدرة على الإنجاب باللعنة العائلية. أما نسبة 42% من الأسر القروية فتراجع هذا المشكل إلى أسباب طبية، يمكن التغلب عليها بالعلاج الدوائي والفحوصات الطبية. ويبقى الطرف المسؤول عن العقم خاضعاً لتأثير الثقافة الذكورية، فنسبة 74% من الساكنة القروية تحمل مسؤولية عدم الإنجاب للزوجة، مقابل نسبة 12% للزوج، ونسبة 14% لهما معاً. وتتباين الحلول التي تلجأ إليها الأسر القروية لعلاج العقم وعدم الإنجاب بين الوصف التقليدي والحل الطبي، فكما يتبين من الجدول رقم 50، فإن نسبة 38% من الأسر القروية تتجه نحو الخدمات الطبية العصرية، مقابل لجوء 62% من الأسر القروية للطرق التقليدية، تتوزع بين نسبة 22% للوصفات الشعبية، ونسبة 21% للعرافين والمشعوذين، ونسبة 15% لزيارة الأضرحة والزوايا، ونسبة 12% لتعليق التمام واستعمال وصفات الفقهاء. ويفسر تباين المواقف الأسرية في علاج العقم بين الوصف التقليدي والحل

الطبي بالتصور المعطى لطبيعة العقم، والقرب أو البعد من المراكز الحضرية لامتنانوت وشيشاوة، وانتشار التفسير الشعبي، والإيمان بالخوارق والقوى الخفية، وانخفاض كلفة العلاج التقليدي، والاعتقاد ببركات زيارة الأضرحة والفقهاء والمشعوذين.

II. المرأة القروية بإقليم شيشاوة: من التبعية الزوجية إلى الفعالية الاجتماعية

تعيش المرأة القروية بإقليم شيشاوة صعوبات اجتماعية واقتصادية وثقافية في حياتها الفردية والجماعية، تحد من مشاركتها في الحياة الأسرية والاجتماعية، وتعيق سعيها نحو تحسين فرص استخدام سلطاتها وموقعها وأدوارها، وتقيد حريتها في الانخراط في التفاعلات الداخلية والخارجية لأفراد عائلتها. فمعظم الأسر القروية تهمش دور المرأة، وتخضعها لبنية العلاقات الخائفة، والتي تحول دون تمكينها من التعبير عن أفكارها وطموحاتها، واتخاذ قراراتها التي تندمج مع قناعاتها الشخصية.

الجدول رقم 51: توزيع الأسر القروية حسب المقارنة بين نساء الماضي والحاضر وأسبابها

المتغير	الصنف	العدد	%
صحة المقارنة بين نساء الماضي والحاضر	صحيح	1070	65
	خطأ	379	23
	لا فرق	197	12
	المجموع	1646	100
أسباب تفضيل نساء الماضي على نساء الحاضر	مطالب بسيطة	774	47
	الطاعة الزوجية	576	35
	إتقان العمل المنزلي	296	18
	المجموع	1646	100
أسباب تفضيل نساء الحاضر على نساء الماضي	التعليم والمستوى الثقافي	790	48
	العمل خارج البيت	527	32
	الثقافة المنفتحة	329	20
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

1) وضعية المرأة القروية: الارتباط بالماضي وثقافة الأجداد

يرتبط القرويون بعلاقات قوية مع الماضي، ويفتخرون بمنجزاته وقيمه، وجمالية الحياة الاجتماعية المميزة له، عكس واقع الحياة الاجتماعية الحالية التي يستحضرون عيوبها أكثر من مزاياها المتعددة. ومن بين القضايا الأكثر حضوراً في البنية الذهنية القروية أثناء المقارنة بين الماضي والحاضر، قضية المرأة، حيث تعبر نسبة 65% من الأسر القروية عن أهمية المقارنة بين نساء الماضي ونساء الحاضر لإبراز التحول الذي طرأ على وضعية المرأة القروية، مقابل

نسبة 23% من الأسر القروية التي تقرر بعدم صحة هذه المقارنة. ويفسر هذا التباين حول هذا الموضوع، بخضوع المجتمع القروي لتناقضات عميقة بين الماضي والحاضر، بين قوة العادة الموروثة عن السلف وطموحات الخلف، بين البنيات الاجتماعية التي تقاوم من أجل البقاء، والبنيات الاجتماعية الجديدة التي تصارع من أجل إثبات صلاحيتها للزمن الحالي³⁵⁵.

يتبين من خلال تحليل معطيات الجدول رقم 51، أن القرويين ينقسمون إلى فئتين رئيسيتين، فئة أولى تفضل نساء الماضي لأسباب عديدة، تشمل تكليف المرأة الحالية للزوج بأعباء إضافية بنسبة 47%، ورفض الطاعة الزوجية بنسبة 35%، وعدم التوفر على المؤهلات المطلوبة لخدمة البيت والأبناء بنسبة 18%. بينما فئة ثانية، تفضل نساء الحاضر بارتفاع الوعي الثقافي بنسبة 48%، وامتلاك مؤهلات مهنية للحصول على وظيفة أو عمل بنسبة 32%، وسرعة التكيف مع المحيط ومستجدات العصر بنسبة 20%. ويقف وراء تفضيل أغلب الأسر القروية لنساء الماضي لأسباب ثقافية واجتماعية واقتصادية، وانفراد الرجل بصلاحيات واسعة في تحديد وتبدير مختلف أمور البيت، وتحديد مكانة أفراد الأسرة، وتراتبيتهم الاجتماعية، وتكريس حضور الطبيعة الذكورية في حياة المرأة القروية، والتأثير على نوع المعاملة التي تتلقاها، ومستوى الحماية والرعاية التي تحظى بها، وإخضاعها لسلطة الأب كنموذج للقوة الاجتماعية، وصورة للسلطة التقليدية، ومصدر القرار الأسري.

يفسر تفضيل القرويين لنساء الماضي على نساء الحاضر، بالسياقات الثقافية والقيمية المحيطة بالصورة النمطية الموروثة للمرأة القروية، وطبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة، والتي تبرر لمواقف إضعاف حضورها في الحياة العامة، مما كان له الأثر بروز مشاكل أسرية عديدة، كرفض الأبناء لقرارات آبائهم تجاه أمهاتهم، والثورة على القيم السائدة المقيدة لدور المرأة، والهروب من بيت الأسرة نحو مجال أوسع، يوفر هامشا كبيرا من الحرية لإحداث قطيعة مع الماضي، والإفلات من الرقابة الأسرية في بناء علاقات عاطفية مع نساء الحاضر. ويسود تفضيل نساء الماضي على نساء الحاضر في الأسر القروية المغلقة، والمتواجدة بالمناطق الجبلية والناحية، والخاضعة للعلاقات الاجتماعية الراضية لاحتضان كل جديد، والطاردة لكل القيم العصرية، الشيء الذي يجعل هذه الأسر منبعا للعصيان الاجتماعي، و نشوب الصراع بين جيل الآباء الراغب في بقاء القيم الموروثة بدون تغيير، وجيل

³⁵⁵ - André Adam: «Casablanca: essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident. Ed.C/N/R/S 2ème édition p 17

الأبناء الطامح إلى تجديد أساليب العيش والحياة داخل وخارج الأسر القروية، أو بتعبير لطيفة البوحسيني، التدافع والصراع بين العقلية الذكورية التي يجسدها كبار السن، والفعاليات الساعية إلى تجاوز هذه المنظومة المعقدة، والتي يمثلها الشباب³⁵⁶. وإذا كان هذا الصراع غالبا ما يبقى في دائرة المستور والمسكوت عنه، فإن مشكلته الأساسية تكمن في تعامل الرجل القروي بشخصيتين مختلفتين، الشخصية التي تمثل الذات المزيفة والمنتحلة التي يكون مسرح تجسيدها هو المجتمع، والشخصية التي تجسد الذات الحقيقية والواقعية، والتي تظهر بشكل علني في البيت³⁵⁷.

1-1) تحسين وضعية المرأة القروية: بين المنع الثقافي والضرورة الاجتماعية

تضطلع المرأة القروية بدور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالوسط القروي، مما يفسر تحول مواقف الأسر القروية من تحسين وضعية المرأة، وكيفية تحريرها من مشاكل الإقصاء والتهميش في العديد من المجالات، والتخلي عن الحواجز الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي تحول دون تمتعها بحقوقها الكاملة في مجتمع يوظف سكانه التجربة المعاشة في حياتهم الاجتماعية والأسرية، لإبراز تأثيرهم بالعلاقة الجدلية القائمة بين نظام تقليدي موروث يقاوم للبقاء والاستمرار، ونظام جديد نتاج للتحولات الاجتماعية والاحتكاك بالمجال الحضري، ويبحث عن الشرعية المجتمعية لتعزيز وجوده. وبين النظامين، نشأ نموذج اجتماعي واقتصادي وثقافي ثالث وغير مستقر، يقوم على الوسطية والاعتدال بين النموذجين السابقين³⁵⁸. وفي هذا الصدد، توضح المعطيات الواردة في الجدول رقم 51، أن نسبة 52% من الأسر القروية تعتبر المساعي الهادفة لتحسين وضعية المرأة، وتحريرها من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مقابل تمسك نسبة 48% من الأسر القروية برفضها لكل المبادرات الهادفة لتحسين ظروف عيش المرأة القروية. وتعتبر الساكنة القروية مواقفها الداعية لتحسين عيش المرأة القروية عملا إيجابيا رغم ما تضعه الهيمنة الذكورية من عوائق ثقافية واجتماعية واقتصادية أمام هذه المساعي، الشيء الذي نتج عنه فقدان التراتب الجنسي المعهود في الأسر القروية لمفعوله الاجتماعي والاقتصادي، فلم يعد يؤثر بالحدة التي كان عليها في الماضي، ولا يجعل امتيازات التعليم والتثمين الاقتصادي تقتصر على الرجل، بل أصبحت اليوم من نصيب المرأة القروية كذلك³⁵⁹.

³⁵⁶ البوحسيني لطيفة، ندوة صحافية نظمها جمعية "حقوق وعدالة" بمدينة الدار البيضاء حول حقوق المرأة بالمغرب، الجريدة الإلكترونية هيسبريس، السبت 15 أكتوبر 2022.

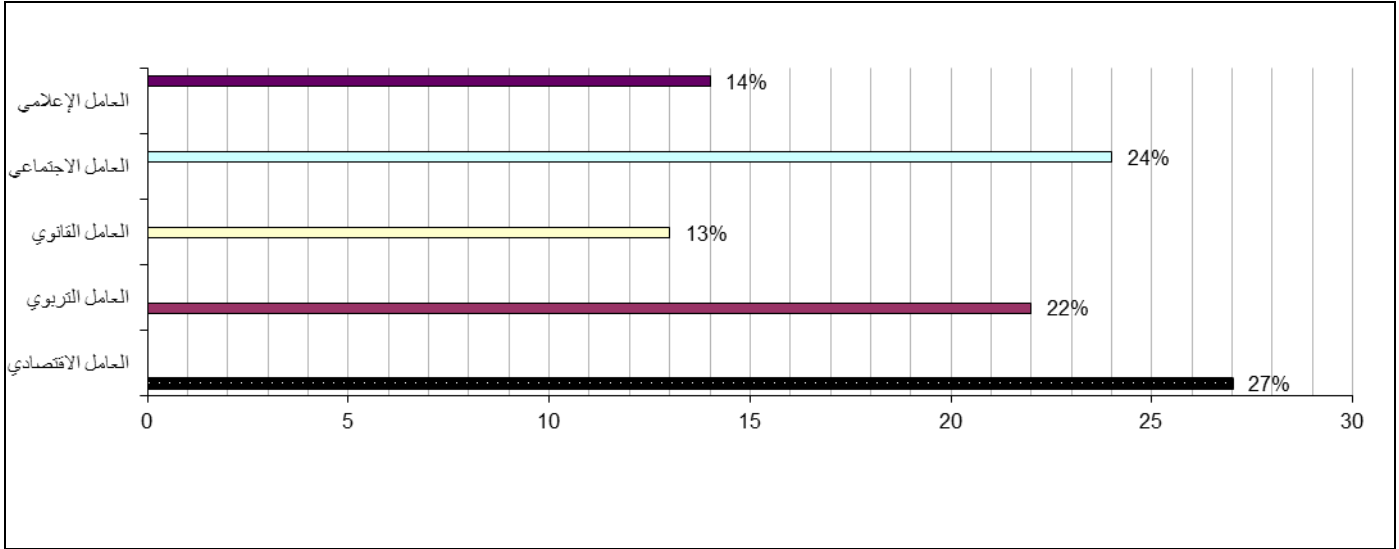
³⁵⁷ أبو اسعد حمد عبد اللطيف، سامي محسن الختاتنة، سيكولوجية المشكلات الأسرية، عمان ط1، دار المسيرة، 2011، ص 81.

³⁵⁸ مويرس باري، "الإسلام والحداثة السياسية"، ترجمة محمد جراح، مجلة فكر ونقد، عدد 89 - 90، السنة التاسعة، 2007، ص 105.

³⁵⁹ - Phillipe Fargues: « Exposition démographique ou rupture sociale ? » in démocratie sans démocrates politiques d'ouverture dans le monde arabe et islamique Ed Fayard Paris 1994 p 186

تواجه المرأة القروية صعوبات اجتماعية في نيل الاعتراف المجتمعي بها كعضو فاعل في التنمية، بسبب ثقافة قروية محافظة، تعيق الارتقاء بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة القروية، وصيانة حقها في المشاركة في تنمية مجتمعها، وتحسين ظروف حياتها الفردية والجماعية. فاستمرار الانتشار الواسع للصور النمطية الشائعة حول وظائف المرأة القروية، يساهم في حصر دورها في الوظائف التقليدية المتمثلة في الإنجاب والعناية بشؤون الأسرة والأطفال، وربط محدودية فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية بالأثر المباشر للعقليات والأفكار الاجتماعية والثقافية السائدة بنسبة تتجاوز 71%، وتأثير أزمة الهشاشة المادية والاقتصادية التي تقاسمها المرأة القروية بنسبة 54%، وتدني مستوى تمثيلها في مناصب المسؤولية بنسبة 49%، وتهميش الإطار القانوني الذي يحميها بنسبة 38%.

شكل رقم 10: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب عوامل الموافقة على تحسين وضع المرأة ب%



المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

يقود الحديث عن الأسر القروية كوحدات أصلية لبناء المجتمع القروي، وكخاصية مميزة لنظامه الاقتصادي والاجتماعي، إلى البحث عن أسباب موافقة الأسر القروية على تحسين ظروف عيش المرأة. فكما يظهر من خلال معطيات الشكل رقم 10، فإن العامل الاقتصادي يتبوأ الصدارة بنسبة 27%، يليه من حيث الأهمية العامل الاجتماعي بنسبة 24%، ثم العامل التربوي في المرتبة الثالثة بنسبة 22%، ثم العامل الإعلامي بنسبة 14%، وأخيرا العامل القانوني بنسبة 13%. وقد ربطت إحسان محمد الحسن هذا التحول باتساع نطاق الوعي الثقافي، وتعميم خدمات التربية والتعليم، والاعتراف المجتمعي بالمكانة الرئيسية للمرأة، وبكونها طرف أساسي يشارك الرجل في جلب بعض مستلزمات

الأسرة، وتقاسم أعباء الحياة الزوجية، مما أصبح عدم الاعتماد كلياً على الأب في بعض الأسر في تلبية متطلبات المعيشة أمراً مقبولاً، الشيء الذي أدى ذلك إلى تغيير في العلاقات الأسرية.³⁶⁰

2-1) التمكين الاقتصادي للمرأة القروية: بين الطموح الشخصي والثقافة المجتمعية المحافظة

تبلغ نسبة مشاركة المرأة القروية في النشاط الاقتصادي القروي إلى 17.6% مقابل نسبة 82.4% للرجل، ويقف وراء هذا التباين بين الجنسين، استحواذ الأشغال المنزلية على معظم الزمن المهيمن للمرأة القروية، وتأثير قيم الثقافة والهيمنة الذكورية على تقنين حدود ومجالات المشاركة النسائية في الأنشطة الاقتصادية. فرغم أن نسبة النساء في المجتمع القروي بإقليم شيشاوة تزيد عن 50,3% حسب إحصاء 2014، يبقى الجنس الذكوري المحرك الحقيقي للنشاط الاقتصادي القروي مقابل بقاء المرأة في هامش الاقتصاد القروي، وإدراجها في خانة العطالة الاقتصادية الدائمة أو المؤقتة، واكتفاءها بمزاولة الأعمال غير المؤدى عنها كالعمل في المنازل والحقول والإنتاج الفلاحي العائلي وتربية المواشي والصناعة التقليدية داخل بيتها. وتتباين مشاركة المرأة القروية في النشاط الاقتصادي تبعاً لتباين المناطق والمجالات القروية، فكما تبين بيانات الجدول رقم 46، ترتفع نسبة النساء النشيطات اقتصادياً في المناطق القروية المتاخمة للمدن والمراكز الحضرية لتبلغ 25%، بينما تنخفض هذه النسبة في المناطق البعيدة عن هذه المراكز والواقعة في المناطق الجبلية لتستقر في 10%. ويفسر هذا التباين باختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجال الجغرافي، والمستوى التعليمي والثقافي لسكانته، وحدود تفاعل الأسر القروية مع التغيرات الاقتصادية الجديدة، وقبول الثقافة السائدة باعتماد العمل النسائي في الفلاحة والأشغال المنزلية، كمؤشر لاحتساب معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي القروي.

ساهمت التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع القروي في الحد من التمييز الاقتصادي بين الجنسين، وتجاوز العقبات الثقافية التي تحول دون مشاركة المرأة القروية في التنمية القروية، والحد من معاناتها من أشكال الفقر الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية. فقد ارتفع وعي الأسر القروية بأهمية التمكين الاقتصادي للنساء في تحديث القيم الثقافية والاجتماعية التي تحد من إدماج جميع فئات المجتمع القروي في الاقتصاد القروي، وتحصر دور المرأة القروية في المهام التقليدية المتعلقة بالإنجاب والرعاية الأسرية والأعباء المنزلية والعناية بالأطفال. هذا الوعي كان وراء إقبال أغلب

360- إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1981، ص 115.

الأسر القروية على تمكين المرأة القروية من بلوغ التكامل بين الأدوار الثلاثة الرئيسية، الدور الإنجابي، الدور الاجتماعي، والدور الإنتاجي، ونجاحها من مزاوله أعمال حرة داخل وخارج البيت، تدر عليها دخلا ذاتيا، كأعمال الخياطة والصناعات الريفية وبيع أغذية جاهزة مثل البيض والخبز والدواجن والوجبات الخفيفة. هذه المكتسبات الاقتصادية التي حققتها المرأة القروية في السنوات الأخيرة، تؤكد أن جهود التمكين الاقتصادي للمرأة القروية قلصت من دور الثقافة المجتمعية الرافضة لهذا التمكين، ودعمت احترام الطموحات الشخصية للنساء أثناء النقاش المجتمعي القائم بين فئة تدافع عن المبادرات الأسرية والمجتمعية الهادفة إلى تيسير مسعى التمكين الاقتصادي للمرأة القروية، وفئة ثانية ترفض هذا التمكين بمبرر أن عمل المرأة خارج البيت سبب للاضطراب العائلي، وازدواجية المهام، وتعدد المسؤوليات، وارتفاع فرص تدهور العلاقات الزوجية و الأسرية بسبب تحولها من الأساس الثقافي الموروث إلى الأساس المادي المكتسب.

1-3) ميراث المرأة القروية: الحرمان بالمناطق الجبلية والإقرار بالمناطق السهلية

تبين المعطيات المتضمنة في الجدول رقم 46، أن حماية حق المرأة القروية في الميراث، يتأثر بالتوزيع المجالي والانتماء الثقافي للسكان القرويين بإقليم شيشاوة، فإذا كانت نسبة 76% من الأسر القروية القاطنة بالمناطق السهلية والمراكز الحضرية، تمكن المرأة القروية من حقها الكامل في الإرث، فإن نسبة 24% من الأسر بالمناطق الجبلية والنائية بقبائل امزوضه وامتوكة وسكساوة ودمسيرة، هي التي تصون هذا الحق. كما تختلف هذه النسب حسب نوع العقار وجودته وموقعه، فإذا كانت نسبة 91% من النساء القرويات يحصلن على ميراثهن الكامل في الأرض ذات الملك الخاص، فإن هذا النسبة لا تتعدى 10% في أراضي الجموع. كما يهيمن الذكور على الانفراد بالأراضي الصالحة للزراعة بجانب وادي امتنانوت ووادي ادويران أثناء تقسيم الإرث، مقابل منح للنساء الأراضي القاحلة البعيدة عن مصدر الماء، والواقعة في المناطق البوروية. ويفسر هذا التباين بين الجنسين في الإرث بالأعراف والعادات السائدة التي تقصي المرأة من حق الميراث، خاصة في أراضي الجموع ومنازل الآباء، وتعتبر حصولها على هذا الحق مسا بشرف العائلة، وتسهيل مهمة اقتسام ثرواتها مع للأجانب، مما يهدد تهديد الاستقرار والمجد العائليين. هذا الاعتقاد والحرمان من الحرمان من حقوق الإرث، يؤكد استمرار الإقصاء الاقتصادي للمرأة القروية بالمقارنة مع الرجل، وخضوع جوهر القيم الثقافية القروية لأعراف تحكمها عقليات ذكورية، ويهيمن عليها اعتقاد متجذر في الموروث القروي، يفيد بأن نظام ملكية الأرض، يتأسس على الملكية المشتركة للعائلة، ومنع الأفعال الهادفة لتقسيمها أو بيعها أو رهنها، والحرص على تأكيد الملكية

المشتركة لها، إما بالاستعمال المفرط لنظام الشفعة في حماية الأراضي أو حرمان المرأة الميراث، لأن الأرض أداة للإنتاج الفلاحي، ومجالاً للعمل الأسري، مما جعلها تحاط بمجموعة من القيم، التي ترفعها إلى مستوى القداسة³⁶¹.

الجدول رقم 52: توزيع الأسر القروية حسب موافقة الرجل على مساعدة الزوجة في العمل المنزلي وخروجها للعمل

المتغير	الصنف	العدد	%
موافقة الرجل على مساعدة الزوجة في أشغال المنزل	دائماً	445	27
	أبداً	971	59
	أحياناً	230	14
	المجموع	1646	100
أسباب عدم الموافقة على مساعدة الزوجة في أشغال البيت	سخرية العائلة والمجتمع	461	28
	العمل المنزلي اختصاص النساء	675	41
	قلة خبرة الرجل في العمل المنزلي	230	14
	ترفع الرجل عن العمل المنزلي	379	23
	المجموع	1646	100
موافقة الرجل على عمل المرأة خارج البيت	نعم	609	37
	لا	1037	63
	المجموع	1646	100
ربط عمل الزوجة خارج البيت بإهمال واجباتها المنزلية	نعم	1053	64
	لا	593	36
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

2) وضعية المرأة القروية بإقليم شيشاوة: بين عبء الأشغال المنزلية والعمل الخارجي

يرتبط ازدواجية المهام المنوطة بمشاركة المرأة القروية في الحياة الاجتماعية بالظروف العامة التي يعيشها المجتمع القروي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وبالتحولات البنيوية التي عرفها على كافة المستويات. والتي عملت³⁶² على خلخلة بناء التقليدية، وبروز مظاهر تحديثية في مقوماته، كان لها أثر كبير في إعادة النظر في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المنوطة بالمرأة القروية، واتخاذ خطوات ومواقف لتجاوز أسباب ومظاهر انتشار الثقافة الذكورية المقيدة لفعاليتها الاقتصادية، والممانعة لتحديث تمثلات ونظرة القرويين إلى مكانتها التقليدية و العصرية، والمعيقة لتحول المجتمع القروي من النموذج التقليدي "المجتمع المنغلق" الذي يحصر دور المرأة في خدمة البيت، إلى النموذج الحديث "المجتمع

³⁶¹- عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 111.

³⁶²- عاطف غيث محمد، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1967، ص 61-62.

المنفتح" المدعم لعمل المرأة خارج البيت. فهذه الازدواجية في المهام والمواقف، لا تخص إقليم شيشاوة فقط، بل هي عامة بالأوساط القروية على الصعيد الوطني³⁶³.

1-2) الأشغال المنزلية بالوسط القروي: مسؤولية نسائية ورفض ذكوري

يختلف التعاون بين الشريكين في القيام بأشغال البيت بين المجالين الحضري والقروي، فإذا كان هذا التعاون سلوكا عاديا في المجال الحضري، فإنه مرفوض بالمجال القروي، فكما تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم 52، فإن نسبة الذكور الراضية لمساعدة الزوجة في أشغال البيت تبلغ 59% مقابل 37% على الصعيد الوطني، بينما توافق نسبة 27% من القرويين على المشاركة في تحمل أشغال البيت. ويفسر الرفض الواسع للذكور في المساهمة في تدبير الشؤون الداخلية للبيت بالتمسك بقيمة اجتماعية متجذرة في الثقافة القروية، تميز بين دور الزوجة التي يقتصر دورها على أشغال المنزل، ودور الزوج الذي يهتم بالعمل خارج المنزل بغية توفير الحاجيات اليومية لأفراد أسرته³⁶⁴. وقد ساهمت التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي في تراجع حدة تأثير هذه القيمة، وقبول جميع أفراد الأسر القروية التعاون في إنجاز الأشغال المنزلية، وتخصيص جزء من وقتهم لهذه الأشغال. ويبرر الذكور امتناعهم عن مساعدة زوجاتهم في تحمل أعباء البيت، كما يتضح من الجدول رقم 52، بكون مسؤولية خدمة البيت اختصاص النساء بنسبة 41%، وأن القيام بأشغال البيت يجعلهم سخرية المجتمع بنسبة 28%. أما باقي الفئات فتعلل هذا الامتناع بالتراجع عن الأشغال المنزلية بنسبة 23%، والتذرع بعدم التوفر على الخبرة بنسبة 14%. فارتفاع نسب امتناع الزوج عن مساعدة زوجته في أشغال البيت بالوسط القروي، يتصل بمجموعة من الدوافع ذات الطبيعة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويؤثر على حق المرأة القروية في العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين في تقاسم الأعباء. يؤثر الرفض الذكوري لمشاركة النساء في الأشغال المنزلية على معدل الوقت الذي يخصصه الرجل في مساعدة المرأة في أشغال البيت، والذي انتقل من 10 دقائق في بداية الستينات من القرن الماضي إلى 40 دقيقة سنة 2012 مقابل 47 دقيقة كمعدل وطني، أي ما يشكل سدس ما تنفقه النساء من الوقت المخصص للأشغال المنزلية، والمقدر بـ 283 دقيقة في القرى مقابل 244 في المدن. ويختلف متوسط وقت النساء المخصص للأشغال المنزلية حسب المجال الجغرافي

363- الهراس المختار وإدريس بنسعيد، مرجع سابق، ص 18.

364 -Andrée Michel, la sociologie de la famille et du mariage, Puf, Paris, 1986, P 86.

والوضعية العائلية، فإذا كان هذا الوقت يتجاوز 50 ساعات في المناطق الجبلية، فإنه ينخفض إلى ما دون أربع ساعات في المناطق السهلية المتواجدة بهوامش المراكز الحضرية. نفس الشيء بالنسبة للوضعية العائلية، ففي الوقت الذي تقضي فيه ربّات البيوت ما يناهز 280 دقيقة في العمل المنزلي، فإن النساء العاملات لا يتعدى لديهن هذا الوقت 197 دقيقة، و172 دقيقة لدى الفتيات العازبات.

توجد علاقة وثيقة بين تجذر الثقافة الذكورية ورفض الرجل مساعدة الزوجة في الأشغال المنزلية، واستمرار تحمل المرأة وحدها لعبء هذه الأشغال، وترسيخ التمثلات الثقافية والمجتمعية المحافظة التي تعطل دورها في تنشيط التنمية القروية، والتمسك بالقيم والعادات التي توجه حياة القرويين نحو رفض مساعدة أزواجهن. ومما يزيد من نسب هذا الرفض، العزلة النسبية التي تعيشها المناطق الداخلية كايّت حديوسف واملدان وكوزمت، والتي تؤثر سلباً على تحديث ودمقرطة الحياة الأسرية القروية، وتوسع من مجالات سيادة نمط السلوك الذكوري، وتخل بالمساواة المطلوبة بين الزوجين في تقاسم متطلبات البيت، خصوصاً مع العلم بأن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يتأثر ويؤثر اجتماعياً بأسرته وبمجتمعه وبتاريخه وبكل ما يحيط به، ويؤثر بالتالي في بناء شخصية أفراد أسرته. ومن ثمّ في حياتهم³⁶⁵. فالتغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع القروي، ساهمت في الرقي بالمستوى الثقافي والانتماء الاجتماعي للأسر القروية، وسيرها نحو تقاسم الجنسين لتحمل أعباء التدبير اليومي للبيت، وتوفير ضمانات حقيقة لحماية النساء من الاستغلال والإقصاء، والانخراط في التفاعل مع الظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية التي أفرزتها هذه التغيرات الاجتماعية، والإقرار بحق المرأة القروية في العمل خارج البيت، وممارسة مهن وأعمال تدر عليها دخلاً مادياً.

2-2) الإعالة بالوسط القروي: تنازل الذكور وتحدي الإناث

توضح معطيات الجدول رقم 52، أن نسبة 20% من الأسر القروية تعيلها المرأة، وهي نسبة مرشحة للارتفاع في السنوات المقبلة بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع القروي، وظهور قطاعات اقتصادية واعدة، تستقطب النساء كيد عاملة بالمقارنة مع الرجال، وتزايد النشاط الاقتصادي للنساء القرويات في السنوات الأخيرة، والذي يتراوح ما بين 32% و54% تبعاً لعوامل المجال الجغرافي والسن والجنس. فحسب هذا الأخير، لا تتعدى هذه النسبة 20% في صفوف النساء مقابل 21.40% كمعدل جهوي و23.70% كمعدل وطني، في حين تقترب

³⁶⁵ - شكور جليل وديع، تأثير الأهل في مستقبل أبنائهم على صعيد التوجيه الدراسي والمهني، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1997، ص 5.

هذه النسبة لدى الرجال من 100% للفئات العمرية ما بين 25 و59 سنة، بفارق يتعدى 46,7 نقطة بين الجنسين. وبعد سن الستين، يواصل ما يقارب من نصف كبار السن من الرجال نشاطهم عكس النساء. ويفسر ارتفاع نسبة الأسر القروية التي تعيلها النساء بالصعوبات التي يواجهها الاقتصاد القروي في إيجاد حلول واقعية لمشاكل التنمية الريفية، والتوزيع غير المتكافئ للخدمات الأساسية، وهشاشة البنيات التحتية لأغلب الجماعات القروية، وتدهور الوضعية الاقتصادية للسكان القروية، وتفشي ظاهرة البطالة في صفوف الذكور، الشيء الذي يحتم على النساء القرويات الخروج للعمل خارج البيت رغم العوائق الثقافية التقليدية. فالواقع الاقتصادي القروي أهم سبب لاتساع نطاق الإعالة الأسرية من طرف النساء، فكلما تضررت البوادي من سنوات الجفاف، كلما تضررت الحركة الاقتصادية، وانخفض الدخل المادي للأسرة القروية، ليبقى الحل لتجاوز هذه الأزمة، كما يقول بول باسكون، اللجوء إلى الاحتياط البشري المتمثل في العنصر النسوي، وتنشيط مساهمته في المشاكل المادية التي تتخبط فيها³⁶⁶.

ساهمت الأزمات الاقتصادية المتتالية في جعل القرويين يميلون إلى التغير الذي يطرأ على الجوانب المادية أكثر من التغير الذي يمس الجوانب اللامادية، فما يهمهم هو الانعكاس المادي والمنفعة المباشرة التي يمكن أن تجنيها الأسر القروية من التحولات الاجتماعية بالوسط القروي، والتي بإمكانها التخفيف من حجم مشاكلهم الاقتصادية، لأن "التغير الاجتماعي بمنظومته القيمية، لا يمتلك الآليات الفعالة لتنشئة البشر وفق معاني هذه المنظومة، ومن ثم تقع أحداث التحول ومنجزاته، غير أن البشر ليست لديهم المعاني التي تربطهم بهذه الإنجازات، ومن ثم يظل التحول ومنجزاته قائما كموضوعات، لها مساحتها في المكان، غير أن معانيها لم تتسلل إلى ذوات البشر لتشكّل قناعتهم، التي يدافعون عنها، وغالبا إذا ما جاءت المنظومة القيمية على هذه الشاكلة فتكون بذلك مؤذنا بفشل التحول وانتهاء صلاحيته مبكراً³⁶⁷. فافتحام المرأة القروية لعالم الشغل والعمل المأجور خارج البيت، واستفادتها من حقها في التعليم والتوعية، وانخراطها في المشاركة المجتمعية، ونضالها من أجل الاستقلال المادي، وتحملها المسؤولية الكاملة في اتخاذ القرارات الشخصية والجماعية، عمل على تكريس دور المرأة القروية كعامل أساسي في قيادة سيروية التحول في المجتمع القروي.

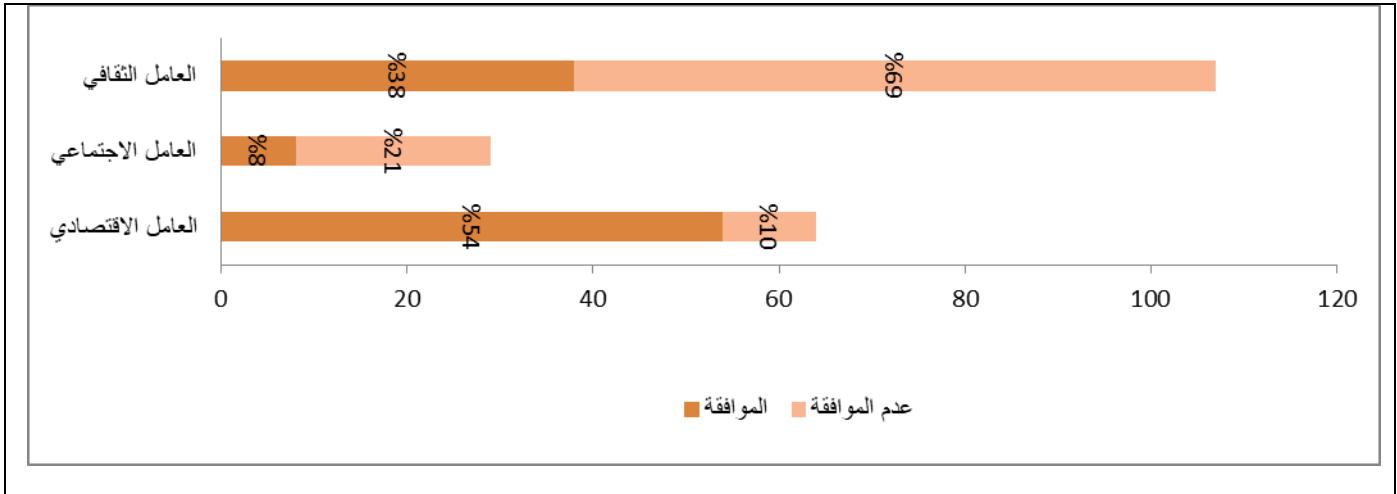
366- بول باسكون، مرجع سابق، صفحة ص19

367- هاني محمد بهاء الدين، التغير الاجتماعي: نحو إطار سوسولوجي ملائم للفهم، منشورات مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، 2018، ص32.

3-2 عمل المرأة القروية: من الرفض الثقافي إلى الضرورة الاقتصادية

توضح معطيات الجدول رقم 52، أن استمرار تأثير البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية بإقليم شيشاوة، يقف وراء رفض نسبة 63% من الأسر القروية لعمل المرأة خارج البيت، مادام أن مكانها الطبيعي هو المنزل. وأن خروجها للعمل مصدر لمشكلات اجتماعية، تهدد الاستقرار العائلي، بينما توافق نسبة 37% من الأسر القروية على عمل المرأة خارج البيت مقابل 53.4% بالمناطق الحضرية، و62.4% على الصعيد الجهوي، و50.5% على الصعيد الوطني. ويتعلق هذا الرفض الأسري بعمل المرأة خارج البيت الذي يدر عليها دخلا قارا، أما الأعمال الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالتدبير اليومي للشؤون العائلية، والتي تستوجب خروج المرأة، فليست معنية بالرفض الأسري لها، كالعمل في الحقول، وجمع الحشائش، وتوفير الأعلاف للبهائم، وجلب الماء والحطب، ورعي الماشية.

شكل رقم 11: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب أسباب الموافقة أو رفض خروج المرأة للعمل خارج البيت



المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

تتعدد أسباب منع المرأة القروية من العمل خارج البيت، كما يبين الشكل رقم 11، بين السبب الثقافي بنسبة 69%، والعامل الديني بنسبة 21%، والعامل الاقتصادي بنسبة 10%. فاستمرار الأسر القروية بربط منع عمل المرأة خارج البيت بقيم ثقافية واجتماعية متجذرة في البنية الذهنية القروية رغم الضرورة الاقتصادية التي تستوجب

ضرورة استثمار هذا العمل في تحسين وضعية وعيش الساكنة القروية، يكرس ضعف مساهمة النساء القرويات في سوق الشغل كسمة مميزة للحياة الاجتماعية والاقتصادية القروية، فمن أصل خمس نساء، أربع منهن مقصيات من عالم الشغل، كما أن نسبة النساء المزاوالت لعمل قار، والمتوفرات على تعليم عال لا تتجاوز نسبة 43.2%. ويمكن تفسير محدودية عمل المرأة القروية بعدة أسباب ثقافية واجتماعية واقتصادية، تشمل على الخصوص متطلبات رعاية الأطفال أو البيت بنسبة 52.7%، واختيار منطق العزوف الإرادي عن العمل بنسبة 18%، وعدم موافقة أخذ الأوصياء على عمل الزوجة كالزوج أو الأب أو الأخ بنسبة 15.7%. كما يفسر استمرار هذا الوضع، ضعف مشاركة المرأة القروية في التنمية، واستمرار معاناتها من قيم ثقافية واجتماعية محافظة، والحد من طموحها في تحقيق الاستقلال المادي، وتكرس مظاهر الاستغلال الاقتصادي لطاقتها، وتبرير قرارات الإقصاء الاجتماعي ومواقف التمييز الثقافي ضدها. أما بالنسبة للتغير الذي طرأ على مواقف الأسر القروية من عمل المرأة خارج البيت، فيعتبر نتيجة مباشرة لتغيير المواقف المجتمعية تجاه أدوار النساء، ووظائفهن داخل وخارج الأسر القروية. هذا التحول يؤكد ارتفاع تدريجي لنسبة النساء المعيلات لأسرهن في المجتمع القروي لأسباب اقتصادية بنسبة 54%، وأسباب اجتماعية بنسبة 38%، وأسباب ثقافية بنسبة 8%³⁶⁸. هذه المعطيات توضح أن التقسيم الجنسي للعمل المعمول به مدة طويلة بالوسط القروي، بدأ يختفي في لحظات اجتماعية تكون فيها المرأة القروية حاضرة إلى جانب زوجها، بحيث تنتقل المرأة القروية من دور المربية والساهرة على أشغال البيت، إلى المرأة المنتجة اقتصاديا، والفاعلة في كل ميادين الإنتاج وفي كل المواسم³⁶⁸، مما يعني أن التقسيم الاجتماعي والجنسي للعمل يتقلص كلما دعت الضرورة الاقتصادية الاستعانة بخدمات المرأة القروية.

4-2) عمل المرأة القروية بإقليم شيشاوة: صراع بين الأجيال

أصبح خروج المرأة للعمل أمرا مقبولا لدى فئات الشباب في المجتمع القروي، لأن المرأة شريك أساسي للرجل في تلبية الحاجيات المتزايدة لأفراد الأسر القروية، ومواجهة الغلاء وندرة الموارد المالية. ورغم هذا الموقف الإيجابي الذي يتبناه الشباب القروي تجاه عمل المرأة، فإن الأسر القروية الراضية لخروج المرأة للعمل خارج البيت، تبرر موقفها بالانعكاسات السلبية لعمل المرأة على الأسر القروية، وتحول هذا العمل إلى سبب لإهمال واجباتها المنزلية، والإخلال بمهمتها الأصلية والطبيعية المتمثلة في تربية الأبناء. وفي المقابل، تعتبر الأسر القروية المدافعة عن عمل المرأة أن

³⁶⁸ - مقبوب ادريس، مرجع سابق، ص 66.

السلبيات التي يمكن أن تنتج عن ذلك، يمكن التغلب عليها بالتعاون المشترك، والتنظيم المحكم للواجبات المنزلية بين الجنسين. وتتأثر المواقف الأسرية من عمل المرأة خارج البيت بعوامل المستوى التعليمي والعمر، فانفتاح الأسر القروية على عمل المرأة خارج البيت، لا تتعدى نسبة 51.4% في الأسر القروية التي لا تتوفر على أي مستوى تعليمي مقابل نسبة 63.6% للأسر القروية التي يتجاوز مستواها التعليمي السلك الثانوي. كما ترتفع نسبة القبول القروي بعمل المرأة في الفئة العمرية الممتدة بين 24 و 49 سنة، مسجلة نسبة تقدر ب 55.4%، مما يعني أن معيار السن يؤثر على موقف القرويين من عمل المرأة خارج البيت، فكلما تقدم العمر بالإنسان القروي، كلما ارتفعت نسبة الرفض الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك، كلما اقترب هذا السن من أجيال الشباب، كلما اتسعت نسب الموافقة العائلية على امتحان المرأة لأعمال ومهن خارج البيت. ورغم هذه المكتسبات، يبقى القرار النهائي في عمل المرأة القروية بأجر مادي بيد الزوج بنسبة 52.9% مقابل 40.7% بالمجال الحضري. وقد استغلت المرأة القروية مزاوئها لإعمال حرة ومهن مأجورة خارج البيت لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية، انعكست بشكل إيجابي على وضعيتها الفردية والعائلية، لكن هذه المكتسبات التي يجسدها استحواذ النساء القرويات على 52.8% من قوة العمل، لم تساهم في تحرير المرأة القروية من الهشاشة الاجتماعية والعوز الاقتصادي، لأن هذا الاستحواذ يبقى محصورا على القطاعات الاقتصادية المعروفة بظروفها الصعبة، كالأشغال الفلاحية وتربية الماشية، والعمال المنزلي. فتحول عمل المرأة إلى مجال للصراع بين الأجيال، يستند إلى المجال الاجتماعي الذي تتحرك فيه المرأة القروية، والذي ينقسم إلى مجالين، المجال الأول يخص الفضاء الداخلي للبيت، حيث تمتلك المرأة حق التحرك في المطبخ وغرفة النوم والأكل والسهر على تربية المواشي، ويمنع عنها التواجد في فضاءات أخرى داخل البيت كالغرفة الخاصة باستقبال الضيوف، والتي يسمح لها بدخولها بعد استئذان الزوج الذي يملك حق التصرف في هذا الفضاء. أما المجال الثاني، فيهم المجال الخارجي المحدود والخاضع لوضعها السوسيواقتصادي، والذي تمليه الضرورة والحاجة الاقتصادية، حيث تضطر إلى اختراق مجال زوجها دون تجاوز سلطه وأوامره³⁶⁹.

يصنف الصراع بين الأجيال حول دور القيم التقليدية والحديثة في الاعتراف المجتمعي بحق المرأة القروية في مزاولة عمل أو مهنة خارج البيت، كمحرك للتغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع القروي، وكظاهرة مصاحبة

369- مقبوب ادريس، مرجع سابق، ص.ص 66-68.

لعمليات بنائه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمجالي، ومعبرة عن مآل التمسك بالقيم التقليدية أو تبني القيم الجديدة³⁷⁰. ويزيد هذا الاعتراف من حدة الصراع القائم بين جيل الشباب المدافع عن حق المرأة في العمل خارج البيت، والوائق بأن هذا العمل لا يؤثر سلباً على مسار خدمة البيت وتربية الأبناء، ويعود بالنفع العميم على الجميع، وبين جيل كبار السن المتمسك بالمواقف الراضية لعمل المرأة خارج البيت، مادام أن المشاكل التي تعيشها الأسر القروية، سببها المباشر السماح للمرأة بقضاء معظم وقتها خارج البيت، وأن مشاركة العنصر النسوي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مضيعة للوقت والجهد.

يثير خروج المرأة القروية للعمل خارج البيت صدامات بين الزوجين، بسبب اشتراط نسبة 57% من الأسر القروية ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من الزوج مقابل نسبة 43% منهم لا تشترط هذا الإذن. وتؤكد هذه المعطيات أن أغلب الأسر القروية تعتبر حصول الزوجة على الإذن عند خروجها من البيت شرط مقدس، لا يقف عند مجرد الحصول على هذا الإذن، بل يتجاوزه ليشمل ما سمتة فتحة حرات ب "استهلاك الزمن الاجتماعي"، والذي يبين حدة التمييز بين الجنسين في هذا الاستهلاك، ففي الوقت الذي يفرض على الإناث ضرورة الالتزام الصارم بوقت العودة إلى البيت، والمحدد في وقت غروب الشمس، فإن الذكور يملكون هامشاً كبيراً من الحرية في التصرف في زمن العودة، وهذا "يعني أن القيم التقليدية التي كانت تمنع خروج المرأة ليلاً، والتزامها بالدخول المبكر لبيتها، لا زالت سارية المفعول رغم ما تشهده الحياة الاجتماعية من تحولات. فالتنشئة جعلت من خضوعهن منعكسا شرطياً، بينما يبقى الذكور على حريتهم في ذلك"³⁷¹. فوضعية المرأة القروية تتأثر وتتأثر اجتماعياً في كل مكونات محيطها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي؛ بدءاً بالأسرة، ومروراً بالمجتمع، وانتهاءً بالتاريخ والحضارة. مما يعني أن كل ما يلحق هذه المكونات الثلاث، يؤثر في تشكيل شخصية المرأة القروية، وتحديد مجال تصرفاتها وأفعالها.

III. ثقافة المائدة واللباس: صراع بين الموروث الثقافي والنموذج العصري

يتسم المجتمع القروي بالتجانس القيمي والوحدة المعيارية، فالإنسان القروي يعيش في حياته اليومية وجوداً ثقافياً واحداً بكل مكوناته المهنية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، وقيم علاقات قوية مع تراثه الحضاري،

³⁷⁰ - جرموني رشيد، "التحولات القيمية بالمغرب: الشباب نموذجاً" مجلة إضافات، العدد الثامن، خريف 2009، ص 161.

³⁷¹ - حرات فتحة، مرجع سابق، يمكن الرجوع للموقع الإلكتروني: <https://doi.org/10.4000/insaniyat>

ويتمسك به أمام أجناس ثقافية أخرى، وفي مناسبات اجتماعية ودينية. فالإنسان القروي يجسد مجتمعه وقبيلته اعتماداً على عناصر مشتركة كاللغة والعقائد والأعراف وأنماط السلوك، ويتمسك بما سماه إميل دوركايم "بالتضامن الآلي"، الذي يسود في التجمعات القروية التقليدية ذات الحجم الصغير نسبياً، والتي يتصف سكانها بالتجانس والتشابه في طريقة الحياة، وتقسيم العمل، والارتباط القوي بينهم نظراً لمعرفة كل منهم بالآخر، واشتراكهم سوياً في احترام القيم والسلطة العامة. فالقرويون يختارون التلاحم الاجتماعي، ويتبعدون عن الفردانية في السلوك والميول والاختيار؛ لهذا فالتنشئة الاجتماعية تتم وفق مقياس ثقافي معياري لتربية الأبناء على منوال حياة آبائهم، وتندسم بالبساطة وتجنب مظاهر التعقيد الموجودة في المدينة، والابتعاد عن الكماليات والانشغال بالضروريات³⁷².

الجدول رقم 53: توزيع الأسر القروية حسب طريقة تقديم وتناول الوجبات الغذائية ونوعية وطبيعة اللباس

المتغير	الصفة	العدد	%
طريقة تقديم وتناول الوجبات الغذائية	مائدة جماعية	691	42
	تقديم الطعام للذكور ثم الإناث	247	15
	الفصل بين الكبار والصغار	346	21
	تقديم الطعام للزوج وحده ثم باقي أفراد الأسرة	362	22
	المجموع	1646	100
الطريقة المفضلة للباس أفراد الأسرة القروية	اختيارية	132	8
	تقليدية	922	56
	عصرية	214	13
	مختلطة	379	23
	المجموع	1646	100
نوعية لباس خروج الزوجة من البيت	لباس تقليدي	922	56
	لباس عصري	247	15
	محجبة	477	29
	المجموع	1646	100
أسباب عدم الموافقة على اقتناء الأزياء العصرية	لا تتماشى مع التقاليد	971	59
	غلاء الأسعار	66	4
	الإساءة لمكانة وسلطة رب الأسرة	428	26
	إثارة سخرية العائلة والمجتمع	181	11
	المجموع	1646	100

372- عبد الهادي أعراب، دود مساهمة المدرسة في التحولات الاجتماعية والثقافية بالبادية المغربية: التحولات الاجتماعية والثقافية بالبوادي المغربية، البيضاء، ط1: سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 102، تنسيق المختار الهراس وإدريس بنسعيد، مطبعة النجاح الجديدة، 2002، ص 202.

1) الوجبات الغذائية بالوسط القروي: من التمييز الجنسي إلى الاجتماع العائلي

تعتبر ثقافة المائدة واللباس عن تجذر سلوكات القرويين المتمسكة باستمرار التوزيع التقليدي للسلطة الأسرية. فكما تبين معطيات الجدول رقم 53، فإن الطريقة التي يتناول بها القرويون وجباتهم الغذائية، تعكس القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع القروي. وتبرز وجود أربعة أصناف لتناول هذه الوجبات، الصنف الأول يشكل نسبة 42%، ويخص اجتماع جميع أفراد الأسرة على المائدة، الصنف الثاني يستحوذ على نسبة 22%، ويكتفي بتقديم الوجبة الغذائية للزوج بمفرده ثم باقي أفراد الأسرة فيما بعد، الصنف الثالث يمثل بنسبة 21%، ويعتمد معيار السن، حيث يفصل بين الكبار والصغار في تناول الوجبات الغذائية، وأخيرا الصنف الرابع فيستحوذ على نسبة 15%، حيث يتم التمييز بين أفراد الأسرة أثناء الوجبات الغذائية اعتمادا على معيار الجنس. ويفسر هذا التصنيف بتشكيل سكان العالم القروي لمجموعات بشرية تقوم على التراتب الاجتماعي تبعا لمعاري الجنس والسن، وترتبط بالمائدة ارتباطاً وثيقاً يصل إلى حد التقديس، وتوظف الطرق التقليدية القديمة في كيفية تناول الوجبات الغذائية، وتستغل الشعور الموروث عن الأجداد في إعداد وتقديم المائدة.

تختلف الثقافة الغذائية للأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب المناطق والقرب من هوامش المراكز الحضرية لامتنانوت وشيشاوة. فإذا كانت الأسر القروية في المناطق الجبلية والنائية بسكساوة ودمسيرة وأداسيل ومتوكة ومزوضة، قد حافظت على نمط وطبيعة الوجبات الغذائية التقليدية الموروثة، فإن باقي الأسر القروية في المناطق السهلية بانفيفة وادويران وسيدي بوزيد وايت هادي واسراتو، تخلت كليا أو جزئيا عن تقاليد عاداتها في الثقافة الغذائية، وتبنت نمط الاستهلاك العصري. ورغم هذا التباين بين المناطق، يمكن الحديث عن خصائص مشتركة في الثقافة الغذائية بين الأسر القروية، تشمل وجبة الفطور التي تتكون من حساء ممزوج بالثمر الخبز الأسمر أو الأحمر المعروف بالأمازيغية بـ"أغروم أفارنو" مع زيت الزيتون و الزبدة الطبيعية والعسل والشاي، هذه الوجبة ذات قيمة صحية وغذائية في نظر القرويين، لأنها قليلة مواد الدسم المضرة بالصحة، وهو ما يفسر قلة انتشار أمراض القلب والضغط بينهم بالمقارنة مع المناطق الحضرية. تليها وجبة الغذاء التي تتكون من الطاجن المغربي المكون من اللحم والخضر، والمطبوخ بزيت الزيتون أو زيت الأركان في مناطق "أيت خطاب". وبعد صلاة العصر، يتناول أفراد الأسر

القروية المتواجدين ما يسمى بالأمازيغية "أسوال"، والذي يشمل خصوصا البيض المسلوق والزيت والقهوة. ويختتم هذا البرنامج الغذائي بتناول وجبة العشاء مبكرا قبل الخلود للنوم، وتشمل العصيدة أو المعجنات أو بعض القطاني، خصوصا العدس.

تتجلى أهمية الثقافة الغذائية القروية في قيمتها الصحية، ودورها الاجتماعي في تفعيل المناقشة الجماعية للقضايا الأسرية كحصول المسار الدراسي للأبناء، ومردودية العمل المهني للأب، ومستقبل زواج الأبناء. لكن هذه الثقافة الغذائية التقليدية ستتأثر بانتشار النمط الغذائي المعاصر في تنظيم الوجبات الغذائية، والاستهلاك المفرط للمواد المصنعة والمجمدة والمعلبة كالجبين والحليب، والإكثار من المشويات والمقليات، وفقدان عادة الاجتماع على المائدة، وعدم الالتزام بقواعد السلامة الصحية. ويفسر تغير الثقافة الغذائية القروية بالاحتكاك بالمجال الحضري بنسبة 19%، وأثر وسائل الإعلام بنسبة 13%، وتدفقات السلع الاستهلاكية العصرية والمواد الغذائية المصنعة بنسبة 21%، وتحول معظم الأسر القروية من الأسر الممتدة إلى الأسر النووية بنسبة 16%، وخروج المرأة للعمل خارج البيت بنسبة 11%، وتراجع مردودية الفلاحة المعيشية التي توفر مواد طبيعية كزيت الزيتون والزبدة واللبن والحبوب الكاملة وتحول النمط الاقتصادي القروي من الإنتاج إلى الاستهلاك بنسبة 20%. فالنظام الغذائي القروي يتغير تدريجيا، سواء على المستوى الكمي أو الكيفي، حيث بدأ التخلي عن الوجبات التقليدية، لصالح استهلاك الخضار واللحوم، كما أصبحت الأسرة تقوم بتسويق منتجاتها الغذائية كالبيض والدجاج والحليب، وبالمقابل تقوم بشراء اللحوم الحمراء والأغذية المركبة، مثل، المربي، والزبدة. كما أن الاهتمام بنظافة المواد الغذائية أصبح جليا، وتجلّى ذلك في الإقبال على طحن الحبوب بالمطحنة العصرية عوض الرحي التقليدية وكذلك، في الاهتمام بنظافة كل المواد الغذائية المستهلكة. أما شرب اللبن الذي كان يصاحب كل الوجبات، فقد حلت محله المشروبات الغازية وباقي أنواع المرطبات وأنواع عصير الفواكه³⁷³.

(2) ثقافة اللباس بالوسط القروي: التمييز بين الجنسين

تؤثر الهيمنة الذكورية على ثقافة اللباس بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، وتغذي مظاهر انعدام المساواة بين الذكور والإناث في طريقة اللباس أثناء الخروج من البيت. فإذا كان الذكور يتمتعون بحرية كبيرة في هذا المجال، كما

373- عني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 195.

توضح معطيات الجدول رقم 53، فإن الإناث عرضة لسلطة ورقابة الأسر القروية بخصوص طبيعة ونوعية اللباس، فنسبة 56% من الأسر القروية تفضل اللباس التقليدي لأفراد الأسرة، مقابل نسبة 13% من الأسر القروية التي تسمح لهم باستعمال الأزياء العصرية، بينما تختار نسبة 23% من الأسر القروية القبول بالجمع بين الملابس التقليدية والملابس العصرية. ويفسر انفتاح الأسر القروية على ثقافة اللباس العصري بامتهان النساء للعمل خارج البيت، والتواجد في فضاءات عمومية، تفرض التخلي عن اللباس التقليدي، وتخصيص جزء من المداخيل الأسرية لشراء مواد التجميل والألبسة العصرية، واقتناء مستلزمات النظافة والزينة الحديثة، حيث حلت وسائل العكر والمكياج والمرطبات الكيميائية محل السواك الكحل وظلال العيون والزيوت الطبيعية والحناء. فهذا التحول، يؤكد أن المرأة القروية استطاعت تجاوز مسألة الاقتصار على استعمال الأزياء التقليدية، والأقبال على استعارة مظاهر البذخ والبهرجة من المدينة، وبذلك استبدلت بساطة الحياة القروية بترف الحياة الحضرية، وخصوصا فيما يتعلق بالحلي الثمينة والملابس النسائية غالية الثمن³⁷⁴.

يفسر تمسك الأسر القروية باستعمال النساء للأزياء التقليدية أثناء الخروج من المنزل بالضرورة الاجتماعية التي يفرضها الانتماء لما سماه عبد الرحيم العطري بالوحدة الاجتماعية، والتي ترفض كل ما يمكنه أن يحدث تغييرا في مقومات الوظيفة الاجتماعية للأسر القروية، وتنشئة الأفراد على مبادئ ثقافة الأجداد، وقيم الدين الإسلامي. وباعتبار اللباس مجال مجتمعي مشترك، لا ينبغي أن يتحول إلى مصدر تهديد لهذه الوحدة الاجتماعية. ورغم ذلك، فمن الصعب اليوم، التمييز بين الفتاة القروية والفتاة الحضرية من حيث المظهر واللباس، وذلك بسبب الاستعمال الواسع لمواد التجميل والأزياء العصرية. فكما يظهر من خلال تحليل معطيات الجدول رقم 53، فإن الإقبال على استعمال الأزياء العصرية، أصبح عادة يومية لدى 37.40% من الأسر القروية، لاعتقادها بأن الأناقة والجمال أساس صيانة المكانة الاجتماعية، واكتساب تقدير الآخرين، مقابل نسبة 62.60% من الأسر القروية التي يكتسي استعمالها للموضة واللباء العصري طابع الطرفية، يقتصر على المناسبات العائلية والاجتماعية.

تمنح الثقافة القروية الامتياز للذكور على حساب الإناث في سياق اجتماعي يفصل بين الجنسين، وينتصر للقيم الأبوية والذكورية، ويفرض على الأنثى الخضوع لهذه الثقافة. فنمط اللباس كجزء من هذه الثقافة، مظهر بارز

374- التير مصطفى عمر، مرجع سابق، ص 198.

للاختلاف المسجل في نوعية وطبيعة اللباس بين الساكنة القروية والحضرية، ويجعل المجال القروي مغاير تماما لنظيره في الوسط الحضري، بحكم اختلاف الشروط المادية والثقافية المتحركة في كل مجتمع، بين خضوع المجتمع القروي لسطوة العادات والتقاليد والقيم الموروثة، وتحرر المجتمع الحضري نسبيا من رقابة هذه الشروط³⁷⁵. فالأسر القروية تتخذ من ثقافة اللباس مجال لترسيخ الهيمنة الذكورية، وممارسة سلطتها على أزياء النساء، والتعبير عن التمسك بالعادات والتقاليد والأعراف. فالقرويون يعيشون حياتهم الخاصة متأثرين بالقواعد السلوكية غير الرسمية المتوارثة عن السلف، فيتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم في اللباس، ويحافظون عليها بشدة، ويتناقلونها عبر الأجيال³⁷⁶.

تبرز المعطيات الواردة في الجدول رقم 53، أن نسبة 56% من الأزواج في الوسط القروي، يلزمون زوجاتهم بارتداء اللباس التقليدي كشرط للخروج للفضاء العام، بينما تفضل نسبة 29% منهم ارتداء زوجاتهم النقاب، أما استعمال الملابس العصرية فلا يهم إلا نسبة 15% من النساء القرويات، الشيء الذي يؤكد تمسك القرويين بملابسهم التقليدية، وباعتماد معيار الجنس، فإن المرأة القروية يبرز لديها هذا التمسك أقوى من الرجل، وتستخدم الملابس الحديثة أثناء العمل، وتستبدلها بالملابس التقليدية فور العودة إلى المنزل. كما يلاحظ أن كبار السن من الذكور ينقسمون إلى فئتين. يقتصر أعضاء الفئة الأولى على استخدام الملابس التقليدية، بينما يستخدم أعضاء الفئة الثانية الملابس التقليدية إلى جانب الملابس العصرية³⁷⁷. ويفسر تشبث الأسر القروية باستخدام المرأة للباس التقليدي كالجلباب والقفطان والخمار والبلغة، كشرط لاستفادتها من حقها في ولوج الفضاء الخارجي، بالمنظور القروي للجسد الأنثوي، والذي يقيم علاقة بين الأنوثة والحشمة والشرف، فهذه المفاهيم متلازمة في الزمان والمكان، والإخلال بأحدها، يعني في البنية الذهنية القروية انهيار المكانة الاجتماعية والأخلاقية للأسر القروية. أما العوامل الواقفة وراء رفض القرويين السماح للنساء باقتناء أزياء العصرية، فتشمل عدم ملائمة هذه الأزياء للتقاليد والقيم السائدة بنسبة 59%، والرغبة في حماية سلطة وهيبة الرجل في الأسر القروية بنسبة 26%، وتفادي سخرة المجتمع بنسبة 11%. فهذه العوامل تؤكد أن القرويين ألفوا ربط قيمة الشرف الأسري بالمرأة وجسدها، فكلما تعلقَت المرأة القروية بمكارم الأخلاق، كلما ذاعت سمعة أسرته بالشرف والجاه والوقار في المجتمع القروي، وارتفعت حظوظ بناتها في الزواج المبكر، والعكس صحيح. لهذا، فالأسر

³⁷⁵ - الجابري محمد عابد، رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية، الرباط، الطبعة الرابعة، 1983، ص 129.

³⁷⁶ - بول باسكون، مرجع سابق، ص 39.

³⁷⁷ - التير مصطفى عمر، مرجع سابق، ص 198.

القروية تعمل بكل الوسائل المتاحة لها على تقوية وصيانة أخلاق المرأة من خلال التحكم في جسدها، وضبط حركاتها، وتلقين الفتيات مبادئ اللباس المحتشم، وطرق شد الشعر والحزام، وتعليمهن كيفية المشي والحركة في الفضاءات العامة³⁷⁸.

ساهمت التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع القروي منذ مطلع الألفية الثالثة في توجه فئات عريضة من القرويين نحو اقتناء الأزياء العصرية، كجزء لا يتجزأ من الموضة التي رافقت تغير ثقافة اللباس القروي. ولتجاوز الأزمة الاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تنتج عن الصراع الاجتماعي بين الأجيال حول تحديث اللباس القروي، تختار مجموعة من الأسر القروية التوازن بين الحفاظ على الأصالة والانفتاح على المعاصرة في اقتناء واستعمال الملابس للجنسين. فإذا كان الشباب القروي يدرك أن اللباس القروي في شكله التقليدي، "لم يعد مرغوباً فيه لأنه نتاج أجيال وظروف سابقة، وبحكم التغير الذي طرأ على البنى الاجتماعية والثقافية يذهب الشباب إلى التكيف مع الأساليب الجديدة للباس التي توفر له الرضى و تحقق له المكانة الاجتماعية، فالتكنولوجيا بما تحتويه من قيم مادية تشجع عليها من خلال تقديم نماذج للحياة المترفة"³⁷⁹، فإن الأسر القروية تعتبر التغير الذي طرأ على ثقافة اللباس القروي حداً فاصلاً بين مرحلتين، مرحلة كبار السن المتسمة بالميل نحو الأصالة التي توفرها الملابس التقليدية، ومرحلة الشباب الراغب في الموضة واقتناء الأزياء العصرية كالجينز، القميص، والسراويل الضيقة، والتنورات، والكسوات القصيرة. فالصراع بين الأجيال حول طبيعة اللباس يرتبط بالتغير الذي لحق القيم الثقافية والاجتماعية السائدة، ويؤثر على اتساع نطاق الاحتجاج الاجتماعي على السماح الحر للذكور باقتناء الملابس العصرية، وتطوير رغبة النساء في ممارسة هذا الحق بشروط ثقافية ودينية واجتماعية. فتغير ثقافة اللباس القروي جذري بالنسبة للذكور، ومحدود بالنسبة للنساء. وكما يتبين من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 53، فإن اندفاع الشباب القروي نحو تبني مظاهر الموضة العصرية يتجلى في اعتياد نسبة 32% من الشباب على اقتناء أنواع العطور والإكسسوارات، و29% لأجهزة الصوتيات الموسيقى والأقراص المدمجة، و39% لأجهزة الهواتف النقالة واللوحات اللمسية. ويفسر هذا الإقبال الكبير للشباب القروي على اقتناء منتوجات الموضة العصرية بالرغبة في التأقلم مع متطلبات التحولات الاجتماعية

³⁷⁸ - الخليلي زهرة، قراءة في كتاب "الجسد الأنثوي وهوية الجندر" لخلود السباعي، منشورات مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2019، ص 14

³⁷⁹ - فارس يونس، اللباس في المجتمع القروي بين الأمس واليوم.. آيت مراو نموذجاً، يمكن الرجوع للموقع الإلكتروني، <https://www.danapress.ma> - بتاريخ 2021/07/19

التي يشهدها المجتمع القروي، وتسهيل الاندماج في مؤسساته التنظيمية الجديدة، وإبراز القدرة على التكيف مع قيم الثقافة الجديدة بدون مركب نقص، وتجسيد مظاهر التباهي والظهور أمام الغير، والتعبير الحر عن الذات والاختيار.

(3) الصراع بين الأجيال: تأثير عوامل مختلفة

يقوم الصراع الثقافي بين الأجيال في الأسر القروية بإقليم شيشاوة على معياري السن والجنس، فالقيم الثقافية السائدة التي تنظم العلاقة بين الجنسين، وتحدد حدود تصرف كل طرف، وتمارس السرية على التوترات بينهما، ستعرض لتغيرات عميقة، وستمنح معان جديدة للصراع الثقافي والنقاش العمومي بين الأجيال حول حدود ومجالات التعايش بين القيم الثقافية التقليدية الموروثة والقيم الثقافية لعصرية القادمة من الخارج. وسبب سيادة القيم الثقافية الذكورية، ورغبة في ضمان استمرار التضامن العائلي، تختار نسبة 56% من الأسر القروية إخفاء الصراع الثقافي بين الجنسين عن العامة، مقابل نسبة 44% من الأسر القروية، تعتبر الصراع الثقافي القائم على الجنس مسألة طبيعية، تعكس سعي الساكنة القروية نحو تبني مقومات الحياة الاجتماعية الجديدة التي تعترف بجميع أنواع الصراع الثقافي داخل وخارج الأسر القروية.

يتسع نطاق الصراع الثقافي بين الجنسين في الأسر القروية ليتجاوز مسألة التمييز الجنسي حول التمتع بحرية التصرف واتخاذ الاختيار والتعبير عن الرأي، ويشمل جوانب أخرى لهذا الصراع، تكمن في اعتراف نسبة 59% من الأسر القروية بحق الإناث في التسلية وممارسة أنشطة ثقافية وترفيهية وفنية، مقابل رفض نسبة 39.8% من الأسر القروية ذلك الحق، معللة موقفها بكون إبداء المرونة مع تصرفات ورغبات الأنثى، سيفرز أزمات اجتماعية وثقافية، تهدد الاستقرار الروحي والأمن الاجتماعي للمجتمع القروي، ويضعف التمسك بالعادات التقليدية السائدة. ويفسر ارتباط الصراع الثقافي بين الأجيال بمتغيرات السن والجنس والانتماء باستمرار تمسك الأسر القروية بقيم ثقافية متجذرة في التاريخ القروي، كتفضيل الحياة الاجتماعية البسيطة، والرفع من قيمة العمل اليدوي، والميل نحو التقشف الاقتصادي، والاقتصار على اقتناء الحاجيات الضرورية، والتمسك بأداء الشعائر الدينية، والعمل بالعادات

الموروثة³⁸⁰، والصبر والمثابرة والتحمل، وحماية العلاقات القرابية والجوارية، والاحتكام للقواعد المتعارف عليها في فض النزاعات الثنائية والجماعية عوض الاحتكام للقانون³⁸¹.

IV. الثقافة التكنولوجية بالوسط القروي: خلق حياة اجتماعية جديدة

انعكس استعمال التكنولوجيا على بنيات ومقومات الأسر القروية بإقليم شيشاوة، وساهم في تسريع مظاهر تغير القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلائقية والوجدانية. فإذا كان استعمال وابتكار الوسائل التقنية الحديثة يهدف إلى تسهيل التكيف المستمر مع متطلبات التغير الاجتماعي، وتحسين شروط الرقي بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فإن استخدامها المكثف من قبل القرويين، سيحدث تحولات عميقة في التنظيم الاجتماعي والمادي للأسر القروية، وسيغير البنى المعرفية والثقافية والمادية والفكرية الموروثة للأفراد والجماعات. فلا تكاد أسرة قروية اليوم، تخلو من وسيلة من وسائل تكنولوجيا الاتصال كالأنترنت والهواتف الذكية واللوحات اللمسية والحواسيب وأجهزة التلفاز الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي بمختلف أشكالها. فقد أدى أثر الارتفاع المستمر في المداخل الأسرية إلى تحسين حجم المشتريات من التجهيزات التكنولوجية على مستوى الكم والكيف، وعلى تنوع مجالات الاستغلال والتوظيف، الشيء الذي أفضى إلى انتشار هذه المنتجات في المناطق القروية بنفس درجة انتشارها في المجال الحضري، وتغيير العادات والسلوكات المتعلقة بالاستهلاك الواسع للأدوات التكنولوجية.

الجدول رقم 54: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب استعمال وسائل التواصل والإعلام

المتغير	الصنف	العدد	%
حسب نوعية الأجهزة الالكترونية بالبيت	تلفاز	691	42
	هاتف نقال	642	39
	لوحة الكترونية	33	2
	حاسوب	49	3
	أنترنت	49	3
	مذياع	181	11
	المجموع	1646	100
نوعية البرامج التلفزيونية المفضلة	الأفلام والمسلسلات	691	42
	السهرات الفنية	3819	232
	البرامج الدينية	247	15
	البرامج الرياضية	214	13
	البرامج الثقافية	181	11

³⁸⁰ - علي فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي، بيروت، دار النهضة العربية، 1981 ص 37.

³⁸¹ - بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1974 ص 87.

3	49	البرامج العلمية	
100	1646	المجموع	
83	1366	نعم	امتلاك الزوجين للهاتف النقال
5	82	لا	
100	1646	المجموع	
92	1514	نعم	امتلاك الأبناء للهاتف النقال
8	132	لا	
100	1646	المجموع	
46	757	مشاهدة التلفزيون	قضاء الوقت الفارغ
37	609	الدردشة الافتراضية	
13	214	الاستماع إلى المذياع	
1	16	مطالعة الجرائد	
3	49	تصفح المواقع الالكترونية	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

1) الوسائل التكنولوجية بالوسط القروي: مظهر للتباين الاجتماعي والبحث عن الذات

تعتقد الأسر القروية بأن تجهيز مقرات سكنها بالأجهزة التكنولوجية، يوفر الحل للعديد من المشكلات الحياتية التي تواجهها، ويسهل شروط العيش الكريم لأفرادها. فبالعودة إلى تحليل المعطيات الإحصائية المتضمنة في الجدول رقم 54، تبين أن 86% من الأسر القروية تقبل على اقتناء هذه الأجهزة التكنولوجية مقابل نسبة 14% من الأسر القروية التي تعبر عن خوفها من الاستعمال الواسع لهذه الأجهزة. ويحتل جهاز التلفاز المرتبة الأولى بين الأجهزة الإلكترونية التي ترغب الأسر القروية في اقتنائها بنسبة 45%، يليه الهاتف النقال في المرتبة الثانية بنسبة 39%. أما باقي الأجهزة فقد جاء ترتيبها على التوالي بنسبة 12% للمذياع، ونسبة 3% للحاسوب، ونسبة 2% للوحة الإلكترونية. وتتأثر رغبة الأسر القروية في اقتناء الوسائل التكنولوجية بعوامل متداخلة تشمل جودة البنية التحتية والتغطية بالشبكة العمومية للاتصالات لتراب الجماعات القروية، والمستوى الثقافي الاقتصادي والاجتماعي للسكان القروية. ورغم هذه الصعوبات التي تطرحها هذه العوامل، فقد انتقلت نسبة الأسر القروية المتوفرة على تلفاز من 82.7% سنة 2011 إلى 91.4% سنة 2018 مقابل 96.5% للأسر الحضرية، و 94.7% لمجموع الأسر المغربية، كما أن تراجع استعمال الراديو بالوسط القروي، لم يحل من ارتفاع نسبة حضوره كجهاز بالبيوت القروية من 39.9% سنة 2011 مقابل 42.4% بالمجال الحضري إلى 49% سنة 2018 مقابل 55% بالوسط الحضري. كما أن 85.8% من الأسر القروية تمتلك ثلاجة مقابل 95.3% بالوسط الحضري، وأن 91.2% من الأسر القروية تمتلك موقدا للطهي بالغاز مقابل 97.2% بالمجال الحضري

و95.1% على الصعيد الوطني. وأزيد من 40.7% من القرويين يمتلكون غسالة مقابل 77% من السكان الحضريين، وأن نسبة 86.9% من الأسر القروية تتوفر على برابول مقابل 93.5% بالمجال الحضري و91.9% على الصعيد الوطني. أما باقي الأجهزة فتشمل على التوالي الفيديو بنسبة 20.2%، وسخان المياه بنسبة 11.7%، وآلة الخياطة بنسبة 2.5%، ومكيف الهواء بنسبة 1.5%، ومروحة كهربائية بنسبة 8.3%، والحاسوب بنسبة 4%.

(2) التلفاز بالوسط القروي: هيمنة البرامج الترفيهية

يمكن استحواذ التلفاز على معظم الأجهزة الإلكترونية المتوفرة في المساكن القروية، الأسر القروية بإقليم شيشاوة من توظيف هذا الجهاز لتعليم أفرادها العديد من المواقف الاجتماعية، ومظاهر السلوك، وطرق التفكير، وحلّ المشكلات الفردية والتعامل معها. فكما يوضح الجدول رقم 54، فإن الأسر القروية تضع سلما لشبكة البرامج التليفزيونية التي تفضل متابعتها، بتخصيص الأفلام والمسلسلات المرتبة الأولى بنسبة 42%، والسهرات الفنية في المرتبة الثانية بنسبة 32%، والبرامج الدينية في المرتبة الثالثة بنسبة 15%، وحلت باقي البرامج على التوالي بالبرامج الرياضية بنسبة 13%، والبرامج الثقافية بنسبة 11%، والبرامج العلمية بنسبة 3% فقط. وتبين هذه المعطيات أن متابعة ما تبثه شاشة التلفاز من البرامج يتأثر باختلاف الميولات الثقافية للقرويين، فقد انتقل الاهتمام من مشاهدة المسلسل اليومي أو فيلم السهرة الذي يعرض مرة أو مرتين أسبوعيا أو متابعة بعض البرامج الأسبوعية وخاصة الدينية، إلى الإقبال على متابعة القنوات الفضائية التي تعرض تلك المواد الإعلامية بصورة يومية ومكثفة³⁸². كما تخلف نسب وطبيعة البرامج التلفازية المفضلة باختلاف الجنس والعمر، فالنساء يفضلن المسلسلات والأفلام بينما الرجال يركزون على الأخبار والبرامج الوثائقية، أما الشباب فيتهافتون على البرامج الرياضية والفنية والترفيهية، بينما يكتفي الشيوخ بالبرامج الدينية والوثائقية.

(3) الحياة القروية الجديدة: استيلا ب الهاتف النقال ووسائل التواصل الاجتماعي

تبين النتائج الميدانية المتضمنة في الجدول رقم 54، أن معظم الأسر القروية بإقليم شيشاوة، تتوفر أفرادها على هاتف نقال، فتسعة أسر قروية من أصل عشر، يمتلك الزوجان فيها الهاتف النقال، وأن نسبة 92% من الأسر القروية، تتوفر أبنائها على هواتف ذكية مرتبطة بشبكة الأنترنت. هذا الحضور القوي للهاتف النقال في حياة

³⁸²- حبيب عالية، علم الاجتماع الريفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 78.

القرويين، سيحول الحياة الاجتماعية للقرويين من المفهوم الزمني القائم على ارتباط الحاضر بالماضي إلى ارتباط الحاضر بالمستقبل. والتي تحدث عنها أنطوني غدنز حينما قام بتحليل أثر استغلال العولمة لتكنولوجيا الاتصال المعاصرة في تغيير منظومة القيم الثقافية للمجتمعات البشرية، وتغيير هيئة العالم في منظور القرويين³⁸³.

نتج عن إقبال الأسر القروية على استعمال الهاتف النقال بإقليم شيشاوة، ارتفاع عدد المشتركين في الهاتف الثابت ليصل إلى 3000 مشترك، و2000 مشترك في ADSL + 3G: 2000، و195000 مشترك في الهاتف النقال. كما ساهم هذا الإقبال في تغيير مميزات وضعية قطاع الاتصال العصري، وتحسين البنية التحتية المرتبطة به في مختلف المناطق القروية، حيث يبلغ طول شبكة الخطوط الزوجية: 190 كم، طول شبكة مترو الأنفاق: 30 كم، وارتفعت المحلات والمستودعات التجارية للفاعلين الأساسيين في الاتصالات بالمناطق القروية. وفي المقابل تراجع حضور الوسائل التقليدية للاتصال، فلم يعد إقليم شيشاوة يتوفر سوى على يقارب 13 وكالة بريدية لخدمة التواصل اللاسلكي، ووكالتين تجاريتين بشيشاوة وإمينتاون، وإغلاق 29 مخدعا للهاتف العمومي. فإقبال الأسر القروية على الهاتف النقال، يفسر وعي الساكنة القروية بصعوبة العيش بمعزل عن الآخرين، وأن متطلبات الحياة الاجتماعية المعاصرة تستوجب استثمار قنوات ووسائل الاتصال المعاصرة للانفتاح على الآخرين، وتبادل المعلومات معهم، وتقريب المسافة بين المناطق القروية رغم البعد الجغرافي، وتغيير العادات التقليدية السائدة كاجتماعات العائلية المسائية، وتبادل الرسائل الورقية المكتوبة، وتبليغ عبارات التحية والتقدير والسلام عبر نقلها شفهيًا من طرف المسافرين والزوار، وتعويضها بسلوكات جديدة كالردشة عبر الواتساب، والتواصل عن بعد، واندثار الأتس العائلي، وتشكيل عوالم مختلفة داخل بنية الأسرة القروية.

تحفز مزايا وسائل التواصل الاجتماعي الأسر القروية على توظيف جزء كبير من إمكانياتها المادية لاقتناء واستعمال مختلف هذه الوسائل التكنولوجية، حيث تصل نسبة القرويين المستخدمين لشبكة الواتساب إلى 41%، تليها استخدام شبكة الفيس بوك بنسبة 31%، ثم استخدام اليوتيوب بنسبة 28%. بينما الاستعمال القروي للتويتر شبه منعدم. وامتد إقبال الأسر القروية على الاستعمال اليومي لمختلف وسائط التواصل الاجتماعي لهم جميع فئات المجتمع القروي، ويضع الترفيه والتواصل وتبادل الأخبار على قائمة أولويات استعمال وسائل التواصل الاجتماعي،

383- انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، منشورات مراكز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة ص 117

ويستهلك معظم الزمن القروي، خصوصاً الواتساب الذي يمتد استعماله من الساعات المبكرة إلى حدود منتصف الليل، بما فيها الأوقات المخصصة للوجبات الغذائية. فالاستحواذ الكبير الذي تمارسه هذه الوسائط على حياة القرويين، جعل الأسر القروية تعبر عن قلقها من سلبيات الإفراط في استعمال هذه الوسائل الاجتماعية والوسائط الرقمية، كفتور العلاقات داخل وخارج الأسر القروية، وتلاشي عادات الاجتماعيات الأسرية، والاستمتاع بحكايات الأجداد وقصصهم، وتراجع مستوى الزيارات العائلية، وظهور المشاكل النفسية والاجتماعية كالعزلة والغضب والقلق والفردانية، وتحول الأسر القروية إلى مؤسسات اجتماعية ثانوية في حياة أفرادها، وشعور الأبناء بعدم حاجتهم لأسرهم في بناء حياتهم، وتحقيق مشاريعهم، وتزايد مستويات الاصطدامات بين الآباء والأبناء، وتحول العلاقة بينهم من الحوار المباشر إلى الصراع والقطيعة. فاستيلا ب حياة القرويين من الهاتف النقال ووسائط التواصل الاجتماعي، يجسد حدا فاصلا بين مرحلتين أساسيتين في العلاقات الأسرية، مرحلة ما قبل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، ومرحلة ما بعد ظهور هذه الوسائل³⁸⁴. ورغم هذه النتائج العكسية لاستعمال الثقافة التكنولوجية، فإن نسبة كبيرة من الأسر القروية تبرر الهجرة الجماعية للشباب القروي نحو التواصل الافتراضي بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع القروي، والذي لا يستجيب لتطلعات هذا الشباب، ولا يمكنهم من تحقيق استقرارهم النفسي والاجتماعي، ولا يوفر لهم الفرص الحقيقية لتحقيق طموحاتهم الشخصية والجماعية. فحلل الحياة الافتراضية محل الحياة الواقعية سبب مباشر في تغيير مواقف الشباب القروي وسلوكاته، وأنماط عيشه³⁸⁵، ورفع وتيرة حدوث التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأخلاقية والفكرية التي يشهدها المجتمع القروي، والمساهمة في ظهور تحديات جديدة تواجه الأسر القروية من الناحية المادية والتقنية، وبروز أنماط جديدة من القيم والاستهلاك والتواصل والصراع، وسيادة اعتقاد الشباب القروي بأهمية الحميمة والخصوصية التي يوفرها استخدام الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي؛ وتمكينهم من التخلص من فضول الغير، وتفادي رقابة القيم الثقافية والعائلية في بناء علاقات حميمة مع الآخرين بدون مشاكل تذكر³⁸⁶.

³⁸⁴- نصار أنور شجادة، "واقع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز الهوية الثقافية"، مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، مارس 2016، ص 163.
³⁸⁵ - Mechel Vansoon, Facebook and the Vision Technical communities, NY, hall press, 2010, p33.

³⁸⁶- العباسي مفيدة، أثر التقنيات الحديثة على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة العربية، مؤتمر الأسرة والإعلام العربي، الدوحة، 2-3 مايو 2010م، ص 16.

(4) التواصل الخارجي للأسر القروية: من العزلة الواقعية إلى التواصل الافتراضي

تحظى الثقافة التكنولوجية للأسر القروية بإقليم شيشاوة بمكانة كبيرة في الحياة الاجتماعية، مما يؤكد أن علاقة التأثير والتأثر بين البعد التكنولوجي والتغير الأسري علاقة قائمة ومتبادلة، لا يمكن لطرف أن يستغني عنها في وجوده واستمراره وتحوله. فالثقافة التكنولوجية عامل أساسي في تحول التواصل الخارجي للأسر القروية من العزلة الواقعية الموروثة إلى التواصل الافتراضي الممتد، ومن التواصل الضيق في المجال، والمحدد في الزمان والمكان، والمقيد بشروط ثقافية محافظة إلى التواصل المستمر في الزمان والمكان، والمفتوح على كل القضايا والمجالات، والمستقل عن كل القيود الاجتماعية والثقافية، والمستفيد من الانتشار الهائل لوسائل الاتصال والإعلام. فولج الاختراعات التكنولوجية للوسط القروي كان وراء ظهور مفاهيم جديدة في القاموس الاجتماعي المتداول اليوم بين القرويين، كالتخصص في العمل، والانتقال من نمط الإنتاج المعيشي إلى نمط الإنتاج التسويقي، والاستهلاك السريع، التراتبية الاجتماعية، امتداد عمر الإنسان، انخفاض نسبة الوفيات، تغيير التركيب السكاني، انصهار القيم، ذوبان الفردانية، الاستلاب، العلاقات الاجتماعية الجديدة، هجرة الأدمغة. فهذه المفاهيم وغيرها، تجعل من العامل التكنولوجي أهم عامل مسؤول على تحريك مختلف التحولات التي تمس الحياة الاجتماعية للقرويين، وتغير وسلوكياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، وتحررهم من العزلة التاريخية المفروضة عليهم باسم التقاليد والعادات.

يتضح من خلال نتائج البحث الميداني أن معاناة الأسر القروية من العزلة المجالية الموروثة، لا ترتبط دائما بالثقافة المتحكمة في مواقف الأفراد والجماعات، بل تساهم هشاشة البنية التحتية لوسائل الاتصال في الحد من التواصل الخارجي للأسر القروية. ففي جماعة بوابوض، تتواصل الأسر القروية مع المحيط الخارجي عن طريق بعض الخطوط الهاتفية المتوفرة بمركز الجماعة وشبكة الاتصالات اللاسلكية عبر الهاتف النقال في أغلبية الدواوير المحلية، في حين يبقى استعمال الأنترنت محدودا ومقتصرًا على بعض الأسر القروية الميسورة القاطنة بمركز الجماعة، بينما تبقى المناطق الأخرى محرومة من هذه الخدمة أو تتسم بالضعف أو العطالة. وفي جماعة سيدي غانم، يتوفر خط هاتفي ثابت وحيد تستعمله المصالح الإدارية للجماعة والمركز الصحي ومقر القيادة، بينما سجل تطور هائل لاستعمال الهاتف المحمول، إذ انتقلت نسبة الأسر القروية التي تملك الهاتف النقال من نسبة 24% سنة 2004 إلى 98.70%

حاليا. مما يعني أن الهاتف النقال يشكل جوهر الثقافة التكنولوجية بالوسط القروي، سواء من حيث عدد زبائنه أو من حيث مجالات استعماله.

(5) قضاء الوقت الفارغ بالوسط القروي: استمرار هيمنة التلفاز

يرتبط تراجع التواصل التقليدي المباشر بين أفراد الأسر القروية بهيمنة الثقافة التكنولوجية على مختلف مجالات الحياة القروية بإقليم شيشاوة، واستنفاد الوقت المخصص لجلسات الأنس والحوار التي توفرها فرص التواجد الجماعي في مناسبات الأكل والسمر، لفائدة الاستعمال المفرط للوسائط التكنولوجية. فتفضيل الحياة الافتراضية على الحياة الواقعية، لم يعد خاصية بالحياة الحضرية فقط، بل انتقل مفعولها ليشمل الحياة القروية، ليؤثر سلبا على حيوية العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية للأسرة القروية، ويعرض مقوماتها الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية لهزات عنيفة، وتغيرات جذرية، ستنعكس بشكل مباشر على أدوارها ووظائفها³⁸⁷، وعلى توسيع نطاق العزلة الفردية للقرويين، وخلق عوالم خاصة ومتعددة في الوسط العائلي عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي يوفرها الهاتف المحمول.

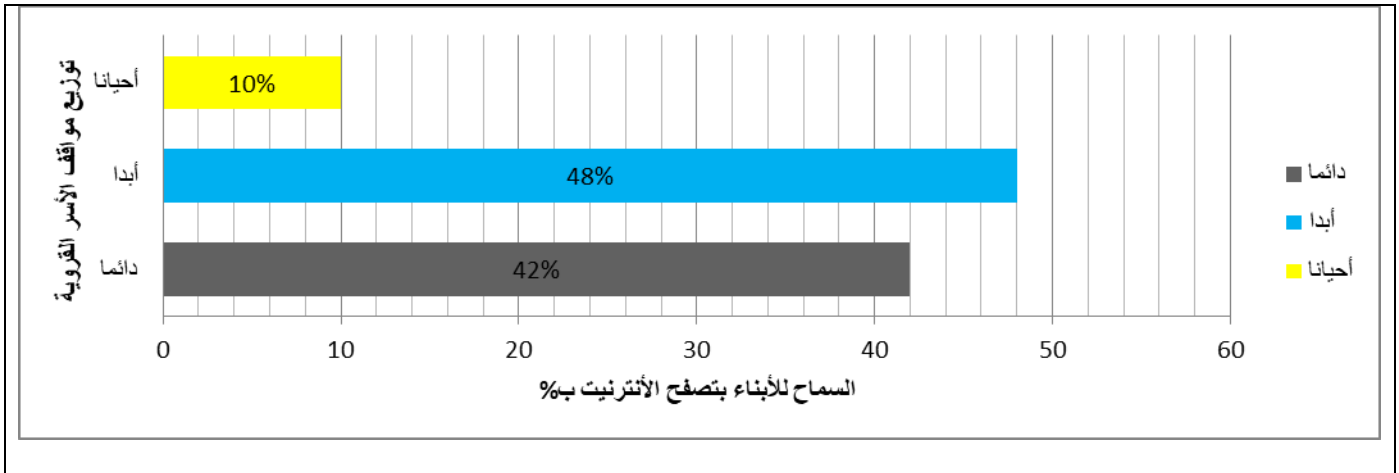
بينت نتائج الدراسة الاستكشافية بإقليم شيشاوة تسجيل إقبال الأسر القروية على استعمال مختلف أنواع شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية الحديثة. وتراجع وسائل التواصل التقليدية المعروفة. فكما يتبين من خلال معطيات الجدول رقم 54، فإن نسبة 37% من الأسر القروية، تفضل الدردشة الافتراضية في قضاء الوقت الفارغ، مقابل تمسك نسبة 46% من الأسر القروية بعادة مشاهدة برامج التلفاز، بينما تراجعت نسبة الاستماع للمذياع إلى 13%. وتفسر هذه المعطيات هيمنة البرامج التلفازية على استغلال الوقت الفارغ للقرويين، بتوفر جل الأسر القروية على تلفاز مرتبط بمستقبل رقمي، يوضع في غرفة المعيشة المشتركة، ويكون متاحا للجميع في متابعة البرامج المفضلة، ويخضع لرقابة الآباء الذين يؤكدون أن استخدام جهاز التحكم، يكون من نصيب الأب والابن الأكبر لتحقيق التوازن بين ما يروج من برامج تلفزية مع مقومات الثقافة القروية المحافظة. فثقافة استغلال الوقت الفارغ بالوسط القروي، تقوم على الاستهلاك المفرط لما تبثه القنوات التلفازية، وتروجه وسائل التواصل الاجتماعي، والانسحاب التدريجي

³⁸⁷ - الكبيسي سعد عبد الله، التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، ط 1، 2001، ص ص 21-22.

للوالدين من حياة الأبناء، وانشغالهما بمشاغلهم الخاصة، وتقليص الوقت المخصص للتفاعل الأسري، واختيار الأسر القروية الاستقرار في مساكن مستقلة بعيدا عن الأقارب.

يصل متوسط الوقت اليومي الذي يقضيه الفرد في استعمال الوسائل التكنولوجية في التواصل الاجتماعي الداخلي والخارجي، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إلى ما مجموعه 48 دقيقة بالنسبة لمجموع السكان، تتوزع حسب الجنس بين 54 دقيقة للرجال و42 دقيقة للنساء، وحسب الوسط بين 60 دقيقة للمجال الحضري، و26 دقيقة للمجال القروي، وحسب المستوى التعليمي بين 95 دقيقة لذوي المستوى العالي و17 دقيقة لمن ليس لديهم أي مستوى تعليمي، وحسب النشاط المهني بين 105 دقائق للعاطلين والطلبة و50 دقيقة للعاملين و37 دقيقة لربات البيوت، وحسب السن بين 91 دقيقة للشباب و36 دقيقة لكبار السن. فهذه المعطيات تبين أن استعمال الأسر القروية للوسائل التكنولوجية ساهم في تغير أساليب التربية ولتنشئة الاجتماعية والدعم العاطفي، واكتساب مبادئ التواصل الاجتماعي، وتراجع حيز التفاعل بين الصغار والكبار، وتقلص حظوظ الصغار في التعلم الأسري وتكوين العلاقات، واكتساب مقومات العضوية في المجتمع، والاستعمال الكبير لتكنولوجيا الاتصال والإعلام تعويضاً لهم عن الدفء العائلي المفقود، وصعوبة انتقال وجودهم من وضعية انطلاقهم في الحياة ككائنات بيولوجية إلى وضعية تحولهم إلى كائنات اجتماعية.

شكل رقم 12: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب مؤشر السماح للأبناء بتصفح شبكة الأنترنت



المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

6) الحياة الاجتماعية بالوسط القروي: من الحياة الواقعية إلى الحياة الافتراضية

تبرز معطيات الشكل رقم 12، أن نسبة الأسر القروية التي تسمح لأبنائها بتصفح شبكة الأنترنت تصل إلى 42% مقابل تراجع القراءة الورقية التي لم تعد تشكل نسبتها إلا 01%. كما تبلغ نسبة الأسر القروية التي يتوفر أفرادها على حسابات افتراضية إلى نسبة 93% مقابل نسبة 07% من الأسر القروية التي لا تتوفر على هذه الحسابات. هذه النسب تفسر حركة النزوح الجماعي للقرويين من الواقع المعيش إلى الواقع الافتراضي، وانتقال حياتهم الاجتماعية إلى خلق عوالم مختلفة في البيت الواحد، والإقرار بالتعدد الذي يطبع عيش الأسر القروية بين وجودين، الوجود المادي المشترك المقتصر على الإشباع المادي للحاجيات البيولوجية من أكل وشرب ونوم، والوجود المعنوي الخاص المرتبط بالعالم الافتراضي. كما تبين كذلك حرص الأسر القروية على مواكبة التحولات التكنولوجية السريعة، وتوظيف الأجهزة الإلكترونية في الحياة اليومية، وتحويل البيت إلى فضاء ذكي ورقمي وافتراضي. وتبرز التخلي على عادة الاجتماع حول مائدة الطعام وتبادل الأحاديث، وقضاء الوقت الجماعي لمشاهدة التلفاز أو الاستماع إلى المذياع.

أثر حلول الحياة الافتراضية محل الحياة الواقعية لدى الشباب القروي في تراجع نسبة حضور الجماعات الأولية في حياتهم الفردية والجماعية كالأُسرة والجيران، وتعويضها بالجماعات الافتراضية، وتحول نمط إشباع حاجاتهم المختلفة، وارتفاع منسوب الاستقلال الاجتماعي، والذاتية الفردية في علاقاتهم الاجتماعية، والعزلة عن الآخرين، وممارسة العنف على الذات والغير، والميل نحو القبول التلقائي بالسقوط الاجتماعي، والهروب من الواقع والهجرة نحو منطق الحياة الافتراضية، والموافقة على الاغتراب. فزيادة احتكاك القرويين بوسائل التكنولوجيا والإعلام الحديثة، جعل العلاقات الشخصية الوثيقة بين الجيران أو بين أعضاء أفراد الأسرة الواحدة، تصبح أقل إنسانية وحرارة³⁸⁸.

7. الثقافة الدينية بإقليم شيشاوة: مجال مقدس وموروث

يرتبط تحول مفهوم الدين القروي بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بالمجتمع القروي بإقليم شيشاوة، وبسيادة الاعتقاد بكون وظيفة الدين تكمن في "تقوية الأواصر التي تربط الفرد بالمجتمع الذي هو

388- العقاب خليل، مرجع سابق، ص 184.

عضو فيه³⁸⁹. فالاعتقاد الراسخ في الذهنية القروية يعتبر الدين اختصاص إلهي، يتعالى على ظروف الزمان والمكان، ولا يقبل تكييف مفاهيمه مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فكما يؤكد أليكس ديطوكفيل، فولج المجتمع الإنساني لعهد الحداثة والديمقراطية، لا يعني تنحية الدين من مكانته الرئيسة، والنظر إليه كعائق ثقافي واجتماعي، يعيق تبني القرويين لمبادئ النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد³⁹⁰. وعلى العكس من ذلك، فإن نمط ممارسة الطقوس الدينية تتغير تبعاً ما يعيشه المجتمع القروي من تحولات كبرى في كافة الأصعدة، والتي ساهمت في تغير سلوك التدين القروي من التدين الجماعي المألوف إلى التدين الفردي القادم من الخارج، والذي³⁹¹ يمثل جواباً عن إشكاليات لم تجب عليها حركات الإسلام السياسي من قبل، أو أن إجابتها لم تكن وفق منظور إشكالي شمولي وناضج، مما أفسح المجال لظهور دينامية تجديدية لأشكال التدين، ومن بينها مظهر التدين الفردي بالوسط القروي. فما يميز تغير الحياة الدينية بالوسط القروي، استمرار التناقض القائم بين الثنائيات المتعددة، "فالمقدس والمندس، الأسطوري والواقعي، العلمي واللاعلمي، التقليدي والحديث، ثنائيات حاضرة ومؤطرة لسيرورة الحياة الاجتماعية، وشرطاً وجودياً لاستمرار المجتمع"³⁹².

الجدول رقم 55: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب مصادر التدين ومستوياته وتفسير المصائب والوقاية منها

المتغير	الصنف	العدد	%
وقاية الأبناء من كل مصادر الشر	تعليق التمايم	461	28
	التبرك بالأضرحة	362	22
	الرقية الشرعية	379	23
	التماس أدعية الفقهاء	198	12
	توزيع الصدقات وتقديم الهدايا	214	13
	المجموع	1646	100
أسباب المصائب الأسرية	الحسد والجن	214	13
	السحر و الشعوذة	658	40
	نصيب وقدر	412	25
	لعنة الخروج عن التقاليد	165	10
	ضعف أساليب الوقاية	198	12
	المجموع	1646	100

³⁸⁹-مجموعة مؤلفين، نظرية الثقافة، ترجمة الدكتور علي سيد الصاوي، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ يوليو 1997، عدد 223، ص 228.

³⁹⁰ -Alexis De Tocqueville, De La Démocratie En Amérique, Éditions Pagnerre, Paris 1848, p137.

³⁹¹ - جرموني رشيد، في دينامية التحولات الدينية: ظاهرة التدين الفردي نموذجاً، منشورات مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2021، ص 5.

³⁹² - العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 21.

7	115	كبار السن في العائلة أو الدوار أو القبيلة	المصادر المعتمدة في الحصول على المعلومة الدينية
5	82	الكتب الدينية	
13	214	الزوايا والأضرحة	
12	198	البرامج التلفزيونية والإذاعية	
19	313	المساجد	
11	181	الأم	
33	543	الأب	
100	1646	المجموع	
17	280	التشدد	مستوى التدين بين أفراد الأسر القروية
33	543	الاعتدال	
42	691	المستوى العادي	
8	132	غير معروف	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

1) الخير والشر بالوسط القروي: بين السياقات الاجتماعية والمرجعيات الدينية

يتحكم المفهوم القروي السائد للدين، وتعدد أشكال السلوك الديني اليومي بين الشيوخ والشباب في مضامين التفسير الثقافي لثنائية الخير والشر، فكما تظهر المعطيات الواردة في الجدول رقم 55، فإن نسبة 30% من الأسر القروية تعتقد بأهمية التماثل في حماية الأبناء من الشر، مقابل نسبة 20% من الأسر القروية التي تؤمن بأن زيارة الأضرحة كفيل بتحقيق هذه الغاية. وبين الفئتين، ظهرت فئة ثالثة ترفض الطرق التقليدية للوقاية من الشر وجلب الخير، وتعتبر أن قراءة القرآن والرقية الشرعية قادران على توفير هذه الحماية بنسبة 25%، يليهما الدعاء بنسبة 12%، والصدقة بنسبة 13%. وتؤكد هذه النسب أن التفسير الثقافي لثنائية الخير والشر يتراوح بين السياقات الاجتماعية لنشأة الإنسان القروي، وتأثير المرجعيات الدينية التي يعتقد بها، فحوالي 40% من الأسر القروية تفسر المصائب التي تقع لها بتأثير القوى الخفية والسحر، مقابل 25% من الأسر القروية التي تعتبر المصائب قدرا محتوما، بينما تربط نسبة 10% من الأسر القروية المصائب بأسباب اجتماعية واقتصادية وبشرية. فاختلاف الأسر القروية في فهم وتفسير مصادر الشر، يرتبط بالسياقات الاجتماعية التي توظف فيها النصوص الدينية، وظهور أشكال جديدة للتدين العصري التي أحدثت تحولا نوعيا في الوعي الديني للأسر القروية، ورغم ذلك، "فما تعتبره الجماعة مقدسا تفصله في نظامها الثقافي، وتبعده عن المذنب بجملة من الممنوعات والمحرمات، وتحميه بجملة من الموانع

والشعائر³⁹³؛ لكن هذا الوعي لا ينفي وجود تأثير عامل الجنس على تفسير المصائب بالوسط القروي، فإذا كانت النساء أكثر تمسكا بالثقافة المحافظة، فإن الذكور يميلون إلى فك الارتباط بالثقافة الدينية الشعبية الموروثة. ويفسر هذا الاختلاف بما تعيشه المرأة القروية من مستوى تعليمي منخفض، ووضع اقتصادي واجتماعي متدن، وقابليتها الكبيرة لتوظيف طقوس وممارسات غيبية كزيارة الأضرحة، والإيمان بالشعوذة والسحر، واستعمال البخور و"الثقاف" والحجاب للحد من سطوة وهيمنة الرجل.

(2) تدين الأسر القروية: الارتباط بالمرجعية الدينية الموروثة

تبين معطيات الجدول رقم 55، أن نسبة 44% من الأسر القروية تلجأ الأصول (الأجداد والوالدين) كمصدر المعلومة الدينية، تليها الأسر القروية التي تتجه إلى الأماكن المقدسة كالمسجد بنسبة 19%، والزوايا والأضرحة بنسبة 25%، بينما تمثل المعلومات الدينية التي يتم الحصول عليها من مصادر حديثة كالتلفاز والكتب الدينية نسبة 12%. وتفسر هذه المعطيات هيمنة المرجعية الدينية الموروثة، ووجود علاقة قوية تدين الأفراد والأماكن المقدسة. ويشتهر الوسط القروي بإقليم شيشاوة بالانتشار الكبير للزوايا الصوفية كزاوية بلاد الحمر، زاوية المليجة ابن الأحول، الزاوية السعدونية الهدلية، زاوية بالمقدم، زوايا أولاد أبي السبع وفروعها، زاوية نزلت، زاوية حنيك النحل، الزاوية النحلية، زاوية افنسا، زاوية لالة عزيزة، زاوية أكني، الزاوية العمرية، الزاوية الشرقاوية، زاوية كوزمت، وزاوية مزوضة. فالأسر القروية تصنف هذه الزوايا كأماكن مقدسة، شيوخها معروفون بالعلم والصلاح والتوجيه للعوام، وأنها موطن لعدد كبير من العلماء وفقهاء الدين والأولياء الصالحين³⁹⁴. كما يتميز بانتشار الأضرحة والمزارات الدينية بمعدل ضريح واحد على الأقل لكل دوار، ومقبرة تحمل اسم الضريح المدفون فيها. ففي جماعة السعيدات كنموذج، توجد أكبر مقبرة بالإقليم، تضم مئة ضريح على شكل قبة كبيرة. وتتجلى مظاهر تقديس القرويين لهذه الأضرحة، بتخصيصه يوم ديني في السنة لإقامة ولائم تعرف باسم "المعروف" كعربون على مكانة الضريح، والرغبة في استمرار عطفه وحمايته للساكنة.

³⁹³ - المحواشي المنصف، "الطقوس وجبروت الرموز: قراءة في الوظائف والدلالات ضمن مجتمع متحول"، ضمن 1insaniya، journals.openedition.org/، مصدر رقي اعتمد بتاريخ 04-04-

2020

³⁹⁴ - الرسمى الحبيب، إزاحة الغشاوة عن تاريخ الحركة العلمية بإقليم شيشاوة من خلال الزوايا الصوفية والمدارس العلمية، الطبعة الأولى، 2001، ص 189.

(3) التدين القروي بإقليم شيشاوة: بساطة السلوك الديني والصراع بين الأجيال

توضح معطيات الجدول رقم 55، هيمنة البساطة على السلوك الديني للقرويين بإقليم شيشاوة، فنسبة 50% من الأسر القروية، يصنف مستوى تدينها في خانة التدين العادي، مقابل نسبة 30% من الأسر القروية التي يرتقي مستوى تدين أفرادها إلى المستوى المعتدل، أما التشدد الديني، فلا يمثل إلا نسبة 10% من الأسر القروية. وتشكل أداء الصلاة في البيت أو في المساجد أهم مظاهر تدين الأسر القروية، الشيء الذي يزيد من تعلق الساكنة القروية بإمام المسجد، سواء في طلب الاستشارة الدينية أو مباركة المناسبات الاجتماعية والدينية، ويقوي مكانة الثقافة الدينية الموروثة لأفراد الأسر القروية، ويجعلها مرجعا موثوقا به في تفسير مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي تقع في المجتمع القروي، والأساس الذي تبنى عليه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ورغم اختلاف مستويات تدين القرويين، فإن نسبة 72% من الأسر القروية، ينتظم أفرادها في أداء الشعائر الدينية، مقابل نسبة 28% من الأسر القروية التي يفتقد أفرادها لهذه الانتظامية في ممارسة الواجبات الدينية. فما يميز السلك الديني بالوسط القروي، غلبة البساطة على تدين الناس، وبروز توجهان لهذا السلوك الديني، توجه يميل نحو التعصب والتشدد، وتوجه آخر ما يزال يؤثت الفضاء الدين العام، وهو بروز القيم الاستهلاكية الدينية³⁹⁵. فهيمنة الطابع الشعبي والبسيط على نمط أداء الواجبات الدينية، يواجه ميل الشباب القروي نحو تبني المظاهر الدينية القادمة من المدن والمشرق، كاستعمال اللباس الأفغاني، والتخلي عن الجلباب والسلهام بنسبة 13%، وارتفاع مستويات النقد المستمر للتدين الصوفي، والتعلق بالأضرحة، وترديد الأمداح النبوية بنسبة 52%، ورفض الاحتفال بالمناسبات الدينية كعيد المولد النبوي والمواسم الخاصة بالأولياء الصالحين بنسبة 23%، والتشكيك في الكرامات والبركات بنسبة 12%. هذا الاختلاف المسجل في السلوك الديني للقرويين، حول الدين إلى مجال للصراع القائم بين جيل الشباب والشيوخ، بين المجالين الحضري والقروي، بين الدين الشعبي والدين المستورد، فكما يصف حليم بركات "فالدين الرسمي يسود في المدن، بينما يسود الدين الشعبي في الريف. وأن التصوف تجربة خاصة ذات صلة وثيقة بردة الفعل لوجود ميل

³⁹⁵- جرموني رشيد، مرجع سابق، ص 5.

واضح إلى الإغراق في المجردات والماديات، ونتيجة حصول فجوات عميقة بين الطبقات الاجتماعية، يرافقها إحساس بالعجز والاعترا ب³⁹⁶.

خضع الدين القروي لتغيرات جذرية، و"لتفاعلات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية تؤثر في المجالات الاعتقادية والمفاهيمية والمسلكية والمعنوية لواقع المجتمعات والأفراد³⁹⁷"، مهدت لانتقاله من نمط ممارسة الشعائر الدينية الموروثة والمألوفة، إلى نمط ديني جديد، يقوده الشباب المثقف الذي حمل معه عند عودته من العمل أو الدراسة بالمدن أفكار دينية إصلاحية مستمدة من الكتب والمراجع الدينية القادمة من الشرق، الشيء الذي ولد صداما بين الشيوخ والشباب حول العديد من الأفكار الدينية المعهودة كالترك والتعلق بالأضرحة والزوايا. فجيل الشباب يسعى على حد تعبير إميل دوركايم³⁹⁸، إلى عدم الاقتصار على اتخاذ الدين مجالا للتأمل والعبادة والسعي نحو نيل السعادة في العالم الآخر، وإنما جعله سندا فكريا ونقديا لتحليل الواقع الاجتماعي المعاش. فالصراع بين الأجيال حول الثقافة الدينية بالوسط القروي لم يقتصر على كيفية أداء الشعائر الدينية، بل شمل طبيعة المرجعيات الدينية لتفسير الحوادث والنوازل، ونوعية التعامل مع توجيهات السلطة الدينية المحلية للشيوخ والفقهاء، وحركات الإسلام السياسي. وقد نتج عن توسع نطاق هذا الصراع تفشي ظاهرة العنف المادي والمعنوي بين عدد من المتدينين الشباب، والذي يتخذ أشكالا متنوعة كإتلاف الأشرطة الموسيقية بنسبة 17%، ورفض الاختلاط بنسبة 9%، وفرض حجاب المرأة بنسبة 31%، ومنع ترديد الهيللة أثناء تشييع الجنائز بنسبة 21%، ومقاطعة قراءة آية الكرسي جهرا دبر الصلوات الخمس بنسبة 12%، ورفض الخضوع للمؤسسات الدينية التقليدية كالأضرحة والزوايا بنسبة 10%. كما أدى هذا الصراع بين الأجيال إلى تغيير القنوات التي بقيت صامدة لمدة طويلة، وتراجع الارتباط بالرموز المقدسة كالأولياء والشيوخ والسادة والفقهاء، والتخلي عن التقديس التقليدي للفترات الزمنية كالأعياد الدينية أو رمضان أو يوم الجمعة، والأماكن المقدسة كالقبور والزوايا. فتحول الثقافة الدينية إلى سبب مباشر لزيادة الهوة الفاصلة بين الأجيال حول الفئة التي لها الحق الاجتماعي في الانفراد بالفهم الصحيح للدين، يصدق عليها قول بيتر بيرجر حينما أكد بأن "تعددية القيم والمرجعيات سبب لتنازع الفاعلين حول المرجعية المولدة للمعنى، فالأفراد ليس لديهم إشباع على

³⁹⁶- بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2009م، ص279

³⁹⁷- شاكر حسام، كيف يضغط الزمن التواصل الجديد على المجتمعات العربية ؟، مجلة حضارة، مركز الأمة للدراسات والتطوير، العدد 22، يوليو 2019، ص 92

³⁹⁸ - Emile, Durkheim, les formes élémentaires de la vie religieuse, Paris, Puf, 6 Édition, 2008, p 34.

مستوى تناسقية القيم، وأن القيم العامة لا تجد طريقها للتطبيق بشكل موحد وملائم في جميع مناحي الحياة المجتمعية. ومن ثمّ يمكن الحديث عن ضياع المرجعيات، وأنه لا توجد حقيقة موحدة للجميع"³⁹⁹.

(4) الشعائر الدينية بالوسط القروي: بين التدين الشعبي والتدين الفردي

تشكل الصلاة الفردية والجماعية أهم شعيرة دينية لقياس مدى تمسك الأسر القروية بالدين في حياتهم اليومية. لهذا، يحرص الآباء على تعليم أبنائهم قواعد الصلاة منذ صغرهم، سواء بإلحاقهم المبكر بالمسجد لحفظ القرآن وتعلم الصلاة أو من خلال إلزامهم بحضور المناسبات الدينية في المساجد كالتراويح وصلاة العيدين وصلاة الجمعة. هذه المكانة التي تحظى بها الصلاة في الممارسات الدينية للأسر القروية، تفسر النسبة الكبيرة للقرويين الذين يواظبون على أداء الصلاة في البيت أو المسجد، والتي تقدر ب 89% مقابل 11% للقرويين الذي لا يصلون أو يقتصرون على أداء هذه الشعيرة بشكل مؤقت ومتقطع.

نتج عن تعدد فهم وتأويل النصوص الدينية بين جيل الشباب وجيل الكبار بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، تعدد أشكال التدين القروي التي تستند إلى وجود ثنائية في الدين القروي، الدين الشعبي الخاص بالشيوخ، والدين الخاص القادم من المشرق العربي، والخاص بفئة من الشباب القروي⁴⁰⁰. فرغم أن القرويين يعتبرون الدين حقيقة الهوية الاجتماعية، وجزء لا يتجزأ من الوجود الاجتماعي. فإن الكثير من الاعتقادات الدينية والممارسات التعبدية، تكشف عن وجود فوارق كبيرة في ممارسة الشعائر الدينية بين الأجيال. فإذا كان التدين الشعبي خاص بجيل الكبار، ويعتمد الثقافة الدينية الموروثة في تفسير الظواهر الطبيعية والوقائع الاجتماعية، ويؤمن بتأثير الجن والبركة والعين الشريرة، ويقدر الأولياء والأضرحة والزوايا، وبوظف السحر للتأثير على حاضر ومستقبل الحياة الفردية والجماعية للأسر القروية، فإن تبني فئة الشباب للتدين الفردي الشخصي، ينسجم مع التحولات الاجتماعية الجديدة، ويؤكد طريقة الحياة التي يعيش بها الأفراد والجماعات علاقاتهم بالله بعيدا عن الاستعانة بالوسائط الموروثة عن الأجداد. ويقوم هذا التدين على الفهم الجديد للنصوص الدينية. ويفسر تعدد أنماط التدين بالوسط القروي بما سماه هاني عواد بقدم التدين الشبابي من المجال الحضري، والذي يختلف "جذرياً عن التدين الشعبي، وهو مختلف أيضاً عن التدين الفردي كما عرفه التنوير الأوروبي، الذي يرى أن الدين بالأساس هو وعي أخلاقي يلزمه وجود حرية أو عدم قسر

³⁹⁹ - Peter Berger, Thomas Luckmann, « la construction sociale de la réalité », Armand Colin(France), 2006,, p 36.

⁴⁰⁰ - E. Dermenghem Le culte des saints dans l'islam maghrébin. Gallimard Collection Tel Paris 1964, p111.

في اتخاذ الخيارات الدينية وينحصر في الحيز الخاص، فالتدين الشبابي نمط تدين منتشر في الحيز العام، ومنفلت من قبضة المؤسسات الاجتماعية⁴⁰¹. فهذا التحول في التدين، وصراع الأجيال حول طريقة أداء شعائره، كان السبب الأول في جعل المجتمع القروي بإقليم شيشاوة يعيش ثورة دينية، تقوم على الانحياز للتدين⁴⁰² الفردي الشخصاني⁴⁰³. ويساهم الاختلاف المسجل بين الدين الشعبي والدين الفردي الشخصاني في زيادة المسافة الفاصلة بين الآباء والأبناء في التدين يوما بعد يوم، ميزتها الأساسية الاختلاف المضاد، والنقاش الحاد حول الأهداف والغايات والطرق المعتمدة في أداء الشعائر، فالجيل الحالي يرفض تماما مساهمة الأجداد والآباء في رؤيتهم للتدين والعبادة⁴⁰⁴.

5) المسجد بالوسط القروي: من التعدد في الأدوار إلى الاقتصار على الوظيفة التعبدية

يحدد القرويون المسجد كبنية معمارية متميزة عن باقي المباني الموجودة في الدوار، تشيد في مواقع بارزة، تيسر مهمة الولوج إليها من كل الجهات، وتحتوي إلى جانب أماكن الصلاة وتعليم الصغار، على مرافق اجتماعية تشمل بيوت الإمام والمؤذن، غرف لمبيت عابري السبيل، ومستودع الأدوات المملوكة لجماعة الدوار كالنخس وتجهيزات الأعراس والمناسبات الاجتماعية. ويصل عدد المساجد بالوسط القروي بإقليم شيشاوة إلى 1011 مسجد بمعدل مسجد واحد لكل دوار، من أصل 1071 مسجد على الصعيد الإقليمي مقابل 51000 مسجد على الصعيد الوطني، وهو ما يشكل نسبة 94% من مجموع المساجد بإقليم شيشاوة. وتبرز أهمية المسجد كبنية مقدسة وجوهية في حياة الأفراد والجماعات، في تأثير الحضور المادي والرمزي للمسجد في توجهات وسلوكات الأسر القروية، واهتمامه "بالعامل الديني المتعلق بالعبادات، وما يرتبط به من إنشاء المساجد والزوايا لتسهيل ممارسة الشعائر الدينية على المستوى الفردي والجماعي، فالإنسان المحلي بثقافته وتراثه، حاضر دائما في العمارة والبنية الدينية، فهو المسجد لكل فن معماري وفق خصوصيات ثقافته ومحيطه الاجتماعي، تلك أبرز العوامل المؤثرة في البنية والعمارة"⁴⁰⁵. فالمسجد كمؤسسة دينية واجتماعية وسياسية وثقافية ورمزية، امتداد طبيعي وعمراني للزوايا والأضرحة، تحرص الأسر القروية على نظافتها

401- هاني عواد، التدين الشبابي: نمط منفلت عن المؤسسة الأيديولوجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر 2011، ص 21.

402- "إن مفهوم التدين الفردي جاء نتيجة طبيعية للتحويلات الكبرى التي عرفها الحقل الديني، وهو يعني أن الفرد/المسلم يصبح مرجعا لنفسه في الاستمداد والتلقي والممارسة والتوجيه والسلوك والتمثل" رشيد جرموني، مرجع سابق، ص 15.

403 - Bryan S.Turner, "Religion and Modern Society: Citizenship, Secularization and the State", Cambridge University Press, New York, 2011, on the web: www.cambridge.org/9780521675321, date consultation: 30/03/2012, p11

404- شفيق المختار، "دينامية الثقافة الدينية عند الشباب القروي المتمدرس. زاوية سيدي رحال نموذجا". مشاركة في ندوة التحويلات الكبرى في المجتمع القروي المنظمة من قبل كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الحسن الثاني. بتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور. المحمدية. 30/29 يونيو. 2000، ص 78.

405- ابيبي محمد، قبائل أحاحان في مواجهة التدخل الأجنبي: مراحل الاحتلالين البرتغالي والفرنسي والمقاومة المحلية، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2018، ص 38.

وتزيينها بنسبة 41%، والالتزام بأداء الواجب الشهري "الشرط" بنسبة 23%، وتنفيذ أشغال الإصلاح والترميم والبناء بشكل تطوعي ومجاني بنسبة 36%. كأفعال جماعية دالة على مكانة المقدس في الحياة اليومية للقرويين، رغم اندثار "النوبة" كعادة اجتماعية مميزة للعلاقة التاريخية والروحية بين الأسر القروية بالمسجد. فرغم أن المسجد ظل محافظاً على قدسيته وحضوره اليومي للأسر القروية⁴⁰⁶، وعلى تأثير رموزه في اتخاذ القرارات التي تخص الأفراد والجماعات، فإن مركزيته في الحياة الاجتماعية والدينية للقرويين ستتأثر بالتحولات العميقة التي عرفها المجال القروي، فقد انتقل المسجد من ازدواجية المهام كمجال للعبادة والصلاة، وكفضاء لمناقشة المواضيع الاجتماعية، وعقد اتفاقيات الصلح، والاحتفال بالمناسبات الدينية والشعبية. وفعل التحولات الاجتماعية المتتالية، إلى التخلي التدريجي عن وظائفه الموروثة، في الحصول على النصح الديني، والتوجيه الفكري، وممارسة التكوين التربوي والتهديب الاجتماعي، وتحقيق الإشباع الروحي والمعنوي. وسيحتفظ فقط على الجانب التعبدية، ويتنازل عن باقي الوظائف لمؤسسات اجتماعية أخرى كالمدرسة ودور الشباب والجمعيات.

6) التدين القروي الجديد: تلاشي المفهوم الشمولي لمؤسسة الفقيه

يقوم المفهوم الشمولي للتدين القروي على مكانة وقدرة الفقيه الجمع بين الأدوار الاجتماعية والغيبية والدينية والروحية والسياسية، فنسبة 26% من الأسر القروية تؤكد قدرة الفقيه في علاج الأمراض، بينما 19% من الأسر القروية فتعتقد ببركة الفقيه في دفع المصائب، مقابل حصر 55% من الأسر القروية لدور الفقيه في إمامة أداء الصلوات الخمس، وغسل الأموات، والبث في القضايا والنزاعات الاقتصادية والاجتماعية. هذه المكانة التي تحظى بها مؤسسة الفقيه في المجتمع القروي، ستتأثر بتخلي القرويين عن المفهوم الشمولي لمؤسسة الفقيه، ورفضهم تخويله صلاحيات اجتماعية ودينية في نصح الناس، وتوجيههم في أداء واجباتهم الدينية. ويفسر هذا التحول في المكانة الاجتماعية والثقافية والروحية لمؤسسة الفقيه، بتفاعل الأسر القروية مع الواقع الديني الجديد الذي أفرزته التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، وسيادة التدين المعتدل المنفتح على مقومات الحياة الاجتماعية والثقافية التي تنهل من روح مستجدات العصر، وتستنير بالمعطيات المحلية والمعتقدات الموروثة، والممارسات الدينية والطقوس

406-أوبلا إبراهيم «آلية المدرسة العتيقة بين الواقعية والاستقلالية»: مؤلف جماعي، المدارس العلمية العتيقة آفاق إصلاحها واندماجها في محيطها المعاصر، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، 1996، ص 59.

المجتمعية التي اشتهر بها الأسلاف⁴⁰⁷. لهذا، "فهم منطق التحول الاجتماعي لمؤسسة "فقيه الشرط" أساس فهم التحول الاجتماعي لمجموعة من المؤسسات الثقافية القروية، فمؤسسة الفقيه التي استطاعت أن تلعب أدوارا كبرى داخل تاريخ المغرب، إن على المستوى التعليمي أو الاجتماعي أو الديني، استطاعت في الآن نفسه أن تملأ الفراغ الذي تركته الدولة في مجمل هذه الميادين الحيوية بالوسط القروي"⁴⁰⁸.

يتجلى تراجع المفهوم الشمولي لمؤسسة الفقيه بالوسط القروي في اختفاء عادات تشكل جوهر الثقافة الدينية للأسر القروية، وأساس تمسك القرويين بالرموز الدينية والاجتماعية والروحية. فقد اندثرت عادة "الاربعاية"⁴⁰⁹، واختفت الطقوس الدينية والاجتماعية التي ترافق مراسم الاحتفال بالأعياد الدينية كترديد الأهازيج والابتهالات الدينية والأمداح النبوية، والتوسل بالأدعية والأذكار والقصائد الدينية المستمدة من الموروث الثقافي المحلي، وتغيرت المعتقدات الدينية والشعبية بأهمية مشاركة الفقيه في المناسبات الاجتماعية والتجمعات اليومية للقرويين. وتراجعت قيمة ما سماهم جاك بيرك بحملة القرآن الغرباء المنتشرين في الدواوير والمدامر القروية⁴¹⁰، وتقلصت مكانتهم الدينية في الدور التعبدية، واقتصرت مسؤولياتهم الاجتماعية في الإقامة في المساجد، والتعامل معهم كمجرد "قيمين دينيين"، وليس كمؤسسات دينية واجتماعية وثقافية، متعددة الوظائف والمهام. فالفقيه لم يعد يمثل نموذج الرجل البسيط المتمثل بشخص "الفقيه المشارط"، لم يعرف الدولة إلا من حيث هي محط دعاء يومي في المسجد والمناسبات الخاصة، ولم تعرفه هي أيضا حتى ذلك الحين، براتب أو بمستحقات اعتبارية، فهو مكفول لدى أهل "اجماعة" الذين يخصصون له مبلغا رمزيا، ومحصولا زراعيا كل سنة، مع ما تقتضيه بعض متطلبات الأعياد⁴¹¹.

الجدول رقم 56: توزيع حجم المشتريات من الملابس والماشية والدواب التي تتم في موسم سيدي علي أوسحاق بامتنانوت

النوع	الصف	العدد	ثمن الوحدة	القيمة الاجمالية (بالفرنك)
المشتريات من الملابس	تشامير (رجال)	680	500	408.000
	السروال	150	400	60.000
	الفراجية	320	1100	352.000
	الرز(العمامة)	750	300	225.000
	أقرب(الشكارة)	420	800	336.000

⁴⁰⁷ - F. Colonna: «La Répétition. Les Tolba dans Commune Rurale de l'Aures» in: L'annuaire de l'Afrique du Nord, éd. CNRS, 1979, p. 202

⁴⁰⁸ - أغراب عبد الهادي، مرجع سابق ص2.

⁴⁰⁹ - تعني قيام الأطفال الذين يدرسون بالمسيد بتقديم هدية معلومة للفقيه كل يوم أربعاء كعربون عن التقدير الذي يحظى به هذا الفقيه في الأوساط القروية. وغالبا ما تكون هذه الهدية عبارة عن مبلغ مالي أو مساهمة عينية كالبيض، والتي تختلف حسب المستوى الاقتصادي للأسرة القروية.

⁴¹⁰ - J. BERQUE, STRUCTURES SOCIALES DU HAUT-ATLAS, RETOUR AUX SEKSAWA, PUF, PARIS, 2 ÈME ED 1978. , P.254

⁴¹¹ - فضلي عبد الرحمان، "الإصلاح الديني اليوم في القرى المغربية: المخزن وفقهاء الشرط في تيزنيت"، مجلة عمران، العدد 24، ربيع 2018، ص26

412.000	750	550	إيدوكان (البلغة)	
186.000	200	930	النعال	
620.000	2000	310	جلابة الثوب	
35.000	200	175	الطاقية (التاكية)	
210.000	3000	70	جلابة الصوف	
486.000	600	310	تشامير (النساء)	
1.064.000	700	1300	التوبيت	
1.211.000	450	1660	الزيفة (الخمار)	
680.000	410	900	الإزار	
307.000	610	410	إيدوكان (البلغة للنساء)	
213.000	90	610	المحلرمة	
108.000	110	90	الكسوة (الفستان)	
210.000	280	110	التفينة	
140.000	130	280	القضيبي	
195.000	360	130	الشرييل	
126.000	740	360	الصمطة	
237.000	440	740	الشوميج	
132.000	440	440	التوبيت (النساء)	
35.000	70	70	جلابة الثوب	
48.000	160	160	الشاكوش	
6750	90	75	الخيول	المشتريات من الماشية والدواب
31620	310	102	البغال	
154080	480	321	الحمير	
205320	580	354	البقر	
58590	210	279	العجول	
3262500	4350	750	الغنم	
3046300	3715	820	المعز	

المصدر⁴¹²: Lèon Robine

(7) المواسم الدينية بالوسط القروي: من الاحتفاء الديني إلى تعدد الأغراض

يصل عدد المواسم الثقافية والدينية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة إلى 38 موسماً، تستقطب عدداً كبيراً من الزوار المحليين والأجانب، وتتميز بصيتها المحلي والجهوي، كموسم بوعنفيرن بالسعيدات، وموسم سيدي احمد وعلي بمزوضة، موسم تماروت بدمسيرة، موسم تاولوكولت بامتوكة، موسم سيدي علي اوسحاق بامنتانوت. ويعتبر هذا الأخير أشهر هذه المواسم والتظاهرات الدينية بإقليم شيشاوة، ونموذجاً لإبراز ارتباط الأسر القروية بالمواسم الدينية.

⁴¹² :- Lèon Robine-Revenus et niveau de vie du Grand-Atlas occidental: Cercle d'Imintanout 1956-p:73

يتم الاحتفال به منذ خمسة قرون. ويتميز موروثة الثقافي المحلي بالاحتفال السنوي بين العاشر والخامس عشر أكتوبر من كل سنة، ويمتد إشعاعه الاقتصادي والثقافي والديني في التاريخ المحلي والإقليمي والجهوي.

تبين المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 56، والمستمدة من بحث أنجز سنة 1952، فإن سكان حوالي 65 دوار في دائرة إمنتانوت بالقبائل الخمسة⁴¹³ (انفيضة-متوكة-دمسيرة-سكساوة-إدويران) يتوافدون على هذا الموسم، وأن حجم المبادلات التجارية التي تتم في موسم سيدي علي اوسحاق تهم ما يقارب 10% من مجموعة سكان هذه القبائل. وتشكل المواسم الدينية مناسبة سنوية لتزود الأسر القروية بحاجياتها من الدواب كالخيول والبغال والحمير، وبيع الحيوانات الداجنة كالبقر والغنم والمعز، الشيء الذي يجعل الرواج التجاري للمواسم الدينية يمثل نسبة 15% من المبادلات التجارية الحيوانية السنوية بالوسط القروي. أما بالنسبة لتجارة الملابس، فتعتبر المواسم الدينية فرصة سنوية لاقتناء القرويين لحاجياتهم من الملابس، والتي تشكل تجارتها ما⁴¹⁴ يعادل ثلث مدخول المبيعات المختلفة التي تقوم الأسر القروية خلال سنة كاملة، بما يصل إلى حوالي 500 درهم لكل أسرة قروية على الأقل. كما تعرف المواسم الدينية تنظيم العديد من الأنشطة الدينية والثقافية والترفيهية بمختلف فضاءات الموسم، حيث يخصص النهار لألعاب الفروسية، والليل لتنظيم حفلات فنية شعبية وتراث الحلقة. من هنا، يكتسي احتفال الأسر القروية بالمواسم الدينية كل سنة مناسبة دينية واقتصادية واجتماعية وثقافية للسكان القروية، تستحضر فيها قيمة هذه المواسم في تحريك مسار التنمية محليا وإقليميا، وفي خلق التوازن بين الجوانب المشكلة للحياة القروية في أبعادها المادية والفرجية والترفيهية. وتنظم أغلب المواسم الدينية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة في الفترة الصيفية بعد الانتهاء من جمع المحصول الفلاحي، وذلك حتى يتسنى للسكان المحليين التفرغ لأنشطة الموسم المختلفة، وتمكن القرويين المهاجرين من العودة من مقرات عملهم بعد حصولهم على الإجازة السنوية، لمشاركة ذويهم هذا المناسبة، والتعبير عن تعلقهم بأصولهم رغم استقرارهم في أماكن بعيدة. فالمواسم الدينية فرصة لترويج المنتج المحلي، والتعريف بالتراث الفني والثقافي، وإنعاش الحركة الاقتصادية، وبلورة أنشطة مدرة للدخل، وتنشيط الحركة السياحية الداخلية للمناطق القروية.

الجدول رقم 57: أهم الشخصيات الدينية المؤثرة على الأسر القروية بإقليم شيشاوة

413- أقديم محمد، مرجع سابق، ص 411.

414- أقديم محمد، مرجع سابق، ص 412.

القبيلة أو الزاوية أو الجماعة	الشخصية الدينية المؤثرة فيها
زاوية النواصر	الشيخ سعيد بن ناصر - الشيخ علي بن الناصر
زاوية بالأحوال	الشيخ أحمد بن الأحوال
بلدية شيشاوة	الشيخ أحمد بلمقدم
بلدية سيدي المختار	سيدي المختار العبيدي السباعي
حماعة أيت هاي	أهل المصلى
قبيلة أولا بكار	الشيخ محمد الضو البكاري
قبيلة أولاد عيسى	الشيخ سيدي العربي بلمقدم - الشيخ سيدي احمد بن عمارة - الولية الصالحة زهرة العيساوية
قبيلة امتوكة	الشيخ ابو ابراهيم اسماعيل الركراكي - الشين الحسن بن داود المناني الحاحي
قبيلة مزوضة / الزاوي النحلية	الشيد سيدي محمد بن احمد - الشيخ سعيد بن ابي بك - الشيخ أبو عثمان سعيد الأمغاري
زاوية أكني	الشيخ عبد الرحمان بن مسعود السباعي
الزاوية العمرية	الشيخ محمد بن عمرو للمطي
زاوية كوزمت	الشيخ حسن بن داوود المناني
زاوية أفنسا	الشيخ أبو اسماعيل ابراهيم الأمغاري

المصدر: ⁴¹⁵ الحبيب الرسموكي

8) الثقافة الدينية بالوسط القروي: الربط بين الزعامة الدينية والجاه الاجتماعي

تبين معطيات الجدول رقم 57، أن الأسر القروية بإقليم شيشاوة، تتمسك بمقومات الزعامة الدينية والاجتماعية المتأصلة في الثقافة القروية منذ قرون، وتعتقد بتأثير السلطة الرمزية للشخصيات الدينية والاجتماعية التي تستثمر الرأسمال الموروث لبسط هيمنتها على فئات المجتمع، وتبرير قراراتها الاقتصادية والثقافية بما سماه ماكس فيبر بالمشروعية التي تستوجب الاعتقاد والخضوع والقبول والاعتراف. وتتأسس التراتبية الاجتماعية والدينية السائدة في المجتمع القروي على "الثلاثية الملزمة المقدس، السلطة والعمل، مرتبة خاصة الخاصة، والمرتبة الخاصة، والمرتبة العامة"⁴¹⁶، والانتماء الديني المرتبط بما سماه عبد الغني مندوب، بالوزن الديني المستمد من الاعتقاد في قدرة ذرية الأولياء والشرفاء في الوقاية من مخاطر الجن والأشباح، ودفع البلاء، وجلب البركة، والحماية من العين الشريرة والسحر. لهذا، فاستمرار وجود تقديس الرموز الدينية في المجتمع القروي، وعدم القبول بالفصل بين الدين والمكانة الاجتماعية لرجال الدين⁴¹⁷. يدعم مكانة الانتماء الاجتماعي لأسر عريقة، معروفة بامتلاكها أراضي شاسعة، وكثرة أعضائها، وانخراطهم المبكر في العمل السياسي، وتسخيرهم لفوائد اقتصاد الريع، وربطهم لعلاقات متشعبة مع

⁴¹⁵ الرسموكي الحبيب، مرجع سابق، ص 251.

⁴¹⁶ تحليل خاصة الخاصة الى وضع الخطوة، الى رجال الأكثر احتراماً ووقاراً في المجتمع وهم الشرفاء والفقهاء والصلحاء والذين يسهرون على المقدس، ويؤمنونه، ويخلدونه، وتشير كلمة خاصة الى السلطة السياسية والمادية، ويتعلق الأمر بالأعيان، من القواد وكبار ملاك والتجار الذين تنعمهم المصادر بالإشباع وأولاد الدار الكبيرة، اما العامة فهم سائر الناس الذين يعملون لكي يعيشوا، لقد كانت هذه المراتب او المنازل والأصناف، كما تقول النصوص التاريخية، تعيش عادة جنب الى جنب، وترتبط فيما بينها بخدمات متبادلة. للمزيد من المعلومات، محمد حبيدة/ مرجع سابق، ص 115.

⁴¹⁷ مندوب عبد الغني، الدين والمجتمع: دراسة سوسولوجية للتدين بالمغرب، دار النشر إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، سنة 2006، ص 19.

السطات والشيوخ. ويشكل أحمد بن علي أبي النحلي نموذج لإيمان الأسر القروية بالزعامة الدينية والجاه الاجتماعي للشخصيات الدينية بإقليم شيشاوة كما يوضح الجدول رقم 50، والتي "ساهمت في ظهور تجمعات بشرية جديدة وقوى قبلية صاعدة، كقبيلة ادويران في السفح بين انفيضة ومزوضة على واد سكساوة، قبيلة متوكة بين نفيضة وحاحا، واكتساح أولاد بن السبع للسهل الشيشاوي. خلال هذه اللحظة، وصلت شخصية ستساهم في نشر العلم والتصوف يتعلق الأمر أحمد بن علي أبي النحل (بوتيزوا) المتوفى سنة 1155هـ / 1742م. فقد اقترن مجال شيشاوة من حيث الإشعاع الروحي والديني بهذه الزاوية في مزوضة أو صودة كما كانت تكتب في المصادر الوسيطية عند البيدق وابن الزيات. والحال، تعتبر هذه الزاوية الأصل لبقية الزوايا والمدارس العتيقة المنتشرة في القبائل والمجاورة لمزوضة (كدميوة-سكساوة-أولاد أبي السباع) وحتى البعيدة عنها (حاحا-السراغنة-الرحامنة-الشياضمة-مسفيوة-إدامحمود)

"418

(9) المدارس العتيقة بالوسط القروي: جوهر الثقافة الدينية للأسر القروية

حافظت المدارس العتيقة بإقليم شيشاوة التي يصل عددها إلى 18 مدرسة قرآنية، على مكانتها في تلقين مبادئ التعليم العتيق، وتحقيق الإشباع الروحي للسكان المحلية، وتقديم خدماتها التربوية للناشئة في حفظ المتون والمدونات والأراجيز والمختصرات والأمداح، واستقطاب مزيد من الأتباع والطلبة. هذا الدور الجوهرى الذي تؤديه المدارس العتيقة في نشر العلم الشرعي، وحماية الثقافة الدينية الموروثة، جعل 58% من الأسر القروية تستمر في خدمتها بتوفير الحاجيات الغذائية لطلبتها، وتقديم الدعم المادي لتنظيم مواسمها الدينية رغم ما تعانيه هذه المدارس من منافسة قوية للتعليم العصري. ويعود استمرار المدارس العتيقة في أداء مهامها بالوسط القروي إلى كون⁴¹⁹ التعليم القرآني والدين في المدارس العتيقة بالوسط القروي، ظل محميا لمدة طويلة عن تأثير التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي، بعيدا عن المشاركة المباشرة في تأجيج الحراك الاجتماعي الذي يعرفه الوسط القروي بالمقارنة مع عوامل أخرى، كالتقرب من دوائر المخزن أو الجاه العائلي. فعلاقة الأسر القروية بالمدارس العتيقة ممتدة في التاريخ، ومرتبطة باللحظة التي نشأت فيها هذا المدارس العتيقة في عهد المرينيين والوطاسيين، حيث "كانت عبارة عن جزر منعزلة عما يجري في

418- الزاوي مولاي عبد الحكيم، مرجع سابق.

419 - Abdallah Laroui, Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain (1830 – 1912) - éd. Maspero, Paris, 1977, p. 227 – 228.

المجتمع المغربي من تحول، وبقيت منغلقة على نفسها في منأى عن التفكير في إعادة النظر في طريقة تدريسها، ولم تكلف نفسها الانفتاح على النظريات التي عرفها الغرب الأوروبي⁴²⁰.

(10) الأضرحة بالوسط القروي: مزارع اعتقادي مهيم على السلوك الديني

تؤدي الأضرحة والمزارات الدينية دوراً محورياً في تزويد الأسر القروية بالسكينة والطمأنينة الروحية، وصيانة المقومات الروحية للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقوية روابط الانتماء الاجتماعي والشرف الديني للقرويين. وتتوفر الأسر القروية في كل قبيلة على مزارها الخاص، تخصصه بالعناية المادية والمعنوية، وتقيم مواسم دينية خاصة به، وتقدم هبات وهدايا وأموال وذبائح كعربون على المكانة العالية التي يحظى بها في نفوس العامة. ولا تختلف مكانة ووظيفة⁴²¹ الأضرحة والمزارات الدينية في المخيلة الذهنية القروية بإقليم شيشاوة، عن نظيرتها بمنطقة حاحا، في تنظيم فضائها، وتفعيل الأدوار المنوطة بها، وطرق التعبير عن احترامها وتقديسها، وتوفر أغلبها على ما يسمى في الثقافة المحلية بـ"النزائل"⁴²². وتعتبر قبيلتي سكساوة وأولاد أبي السباع من أكثر المناطق القروية احتضاناً للزوايا والأضرحة والمزارات الدينية، فمنطقة أولاد أبي السباع تضم لوحدها أكثر من عشر أضرحة مشهورة منها سيدي المختار بن إبراهيم العبيدي السباعي المعروف بقبته الكبيرة وسوقه الأسبوعي أربعاء سيدي المختار، سيدي أحمد بن سيدي عمارة العيساوي السباعي، سيدي المختار بن بادي الحاجي السباعي، سيدي أحمد طلاق الأسراح، سيدي الطيب بن أحمد شينان الحاجي، أضرحة أهل الدار، أضرحة أهل الزريبة، سيدي أعمر بن المقدم البوحسيني، سيدي محمد صنبه المغراوي البقاري، سيدي محمد الضوء بن عبد الوهاب. أما منطقة سكساوة، فتشتهر بضريح للا عزيزة بأعالي جبال الأطلس الكبير، والذي يقام له موسم ديني سنوي بمناسبة تخليد ذكرى المولد النبوي الشريف، والذي يمتد إشعاعه ليعم قبائل متعددة، نفس الشيء بالنسبة لضريح إبراهيم المزوي الواقع بمشيخة لزيفة بمزوضة.

شكل رقم 13: المجال الجغرافي والقبلي لتأثير ضريح للاعزيزة على الأسر القروية بقبائل سكساوة بإقليم شيشاوة

420- كوال احمد، "التعليم العتيق بالمغرب مميزات وخصائصه"، "الثقافة المغربية"، وزارة الثقافة والشباب والتواصل-قطاع الثقافة، العدد 44، أكتوبر 2022، ص 17.

421- د ابيبي محمد، مرجع سابق، ص 57.

422- أماكن وفضاءات خاصة باستقبال القوافل التجارية، وتوفير شروط إيوائها وراحته مقابل أداء هذه القوافل رسوم مالية للزوايا أو الضريح. وبفعل وجود هذه الفضاءات، استطاعت بعض الأضرحة اكتساب شهرة بين التجار قديما، وامتداد تأثيرها إلى خارج حدود إقليم شيشاوة.

31% من الأسر القروية على هذه العادة. ويفسر استمرار هذه المكانة بامتداد الأضرحة في التاريخ (العهد المريني)، وانتسابها الشريف إلى آل البيت، ومواكبتها المحطات والأحداث الكبرى التي ميزت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقرويين عبر مسار التاريخ، ونجاحها في ترسيخ التضامن والوحدة بين مكونات القبيلة الواحدة، واعتقاد الأسر القروية بكرامات وبركات الأضرحة والمزارات، وقدرتها الخارقة على تحقيق الشفاء من الأمراض، وجلب البركة واليمن، ودفع المصائب. كما استفادت الأضرحة والمزارات في تقوية نفوذها الديني من الانتشار الواسع للطرق الصوفية المحلية، وتفاعل وفود إقليم شيشاوة مع نظرائهم من أقاليم أخرى خلال رحلات الحج، والتي ساهمت في تشبع الساكنة القروية بالأفكار الصوفية، سواء كان تصوفا فرديا الذي يمارس في مزار الضريح، أو تصوفا جماعيا الذي تقام شعائره في الزوايا كالزاوية التيجانية والناصرية والدرقاوية والرجراجية.

تؤمن نسبة 76% من الأسر القروية بإقليم شيشاوة، بأن الأولياء ورثة الأنبياء، خصهم الله بالبركات التي لا تنقطع بالموت البيولوجي للولي الصالح، وتستمر مع حياته الروحية السرمدية، ينتفع بها الناس في كل زمان ومكان. لهذا، تصر الأسر القروية على بناء وصيانة قبة للضريح، وتغطيته بثوب مزركش ومقدس، يتم جلبه في غالب الأحيان من الديار المقدسة، حفاظا على الانسياب المستمر للبركة والصالح بين مريديه. ومن الأشياء التي تدل على تعلق الأسر القروية بالأضرحة الدينية، المشاهد التي تحدث عنها لويس تريسان بقوله "عندما يمر أحد المسلمين على مقربة من ضريح الولي، يقف عند الشباك الصغير، الذي وضع خصيصا للاطلاع على التابوت في الداخل، ويؤدي إحدى الصلوات، ثم يلمس بيده اليمنى الأسوار أو شباك إحدى النوافذ طلبا للبركة، ويمرر يده على وجهه، أو أحد الأطراف الأخرى من جسده، لحماية نفسه من الرقية المؤذية"⁴²⁴.

VI. الثقافة التربوية بإقليم شيشاوة: تغيرات في الأهداف والأدوار

تهتم أغلب الأسر القروية بتمدرس أبنائها، وتدرك انعكاساته الإيجابية على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للساكنة القروية على المدى البعيد. فإقبال الساكنة القروية على الاستفادة من خدمات التربية

424- أوزين عبد الرحيم، "سورة الأمازيغ في المنشورات الكاثوليكية الفرنسية خلال عهد الحماية"، صورة الأمازيغ في الكتابات الوطنية والأجنبية، تنسيق على بنطال، منشورات عكاظ، الرباط، 2020، ص 279.

والتكوين، "انخراط عام، تحكمت فيه عوامل مختلفة جعلت القرويون يؤمنون بأن تعليم الأبناء، وخاصة الفتيات، يحمل دلالات التحول بأن الأرياف المغربية خرجت من تقوقعها، وانفتحت عن العالم بكل مكوناته"⁴²⁵.

الجدول رقم 58: تطور بعض مؤشرات قطاع التعليم بالوسط القروي بإقليم شيشاوة

العدد أو النسبة	السلك التعليمي	المجال أو المؤشر
669	التعليم الابتدائي	عدد المؤسسات التعليمية
20	الثانوي الإعدادي	
11	الثانوي التأهيلي	
01	التعليم التقني	
701	المجموع	
%1.88	التعليم الابتدائي	نسبة الهدر المدرسي
%20.59	الثانوي الإعدادي	
%20.34	الثانوي التأهيلي	
14.27%	المعدل الإقليمي	
57 894	التعليم الابتدائي	مجموع التلاميذ
14 167	الثانوي الإعدادي	
5 584	الثانوي التأهيلي	
77 645	المجموع	

المصدر: المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بشيشاوة لسنة 2022

تعي الساكنة القروية أهمية التعليم كقاعدة في الرقي بجودة الحياة القروية، ورغم ذلك، تستمر أسر قروية في تهيمش تدرس أبنائها، خصوصا في صفوف الإناث، وابتداء من السلك الإعدادي، ويفسر هذا الإهمال بقلّة المنح المدرسية، وقساوة الظروف الطبيعية، واستمرار ظاهرة تغيب المدرسين، ومحدودية الدخل الأسري، وارتفاع نسب التكرار والانقطاع المبكر عن الدراسة. فكما تبين معطيات الجدول رقم 58، يصل مجموع المؤسسات التعليمية بالوسط بإقليم شيشاوة إلى 701 مؤسسة، موزعة بين 669 مؤسسة ابتدائية، 20 إعدادية و11 ثانوية تأهيلية، ومؤسسة واحدة للتعليم التقني العالي. تقدم هذه المؤسسات التعليمية خدماتها التربوية لما يناهز 77645 تلميذة وتلميذ مقابل 1079299 تلميذ على الصعيد الجهوي، موزعون بين 57894 تلميذ بالسلك الابتدائي، و14167 تلميذ بالسلك الإعدادي، 5584 تلميذ بالسلك التأهيلي، مما يعني أن نسبة الهدر المدرسي لا تتجاوز 1.88% بالتعليم الابتدائي، بينما ترتفع إلى 20.59% بالتعليم الإعدادي و20.34% بالتعليم التأهيلي.

الجدول رقم 59: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب الثقافة التربوية والشهادة التعليمية والهدر المدرسي

المتغير	الصنف	العدد	%

38	625	الأم	مسؤولية تربية الأبناء في مرحلة الطفولة المبكرة
29	477	الأبوان	
19	313	البنت البكر	
11	181	الجدة	
03	49	الخدم	
100	1646	المجموع	
47	774	بدون أية شهادة	متغير الشهادة التعليمية لأفراد الأسر القروية
45	741	شهادة نهاية الدروس الابتدائية	
6	99	شهادة نهاية الدروس الإعدادية	
2	33	شهادة البكالوريا	
0.85	14	شهادة الأجازة	
0.45	7	شهادة الماستر	
0.15	3	شهادة الدكتوراه	
100	1646	المجموع	
26.13	428	لم يلتحق بالمدرسة	متغير المستوى التعليمي لأفراد الأسر القروية
10	165	دروس محو الأمية	
5.89	99	الكتاب القرآني	
47.02	774	التعليم الابتدائي	
6.46	115	التعليم الإعدادي	
2.60	49	التعليم الثانوي	
1.90	33	التعليم الجامعي	
100	1646	المجموع	
94	1547	نعم	تمتع الإناث بنفس حقوق الذكور في التمدريس
6	99	لا	
100	1646	المجموع	
28	461	بعد المدرسة	أسباب الهدر المدرسي
31	510	الفقر	
12	198	غلاء اللوازم المدرسية	
03	49	فقدان الثقة في المدرسة	
26	428	التشغيل المبكر للأبناء	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

1) التربية المبكرة: دور كبير للأم في التنشئة الاجتماعية

يصنف القرويون الأسرة كأهم مؤسسة تربية للتنشئة الاجتماعية والضبط المباشر وغير المباشر للأبناء⁴²⁶.

ويحملون الأم مسؤولية التربية المبكرة للأبناء على القيم الاجتماعية والثقافية السائدة، وتلقينهم المبادئ الأولى للحياة، واكتساب مقومات تحمل المسؤولية الذاتية والجماعية، وترسيخ صفات التعامل مع الآخرين. فالساكنة القروية تؤمن

426- الجد وبواخ أحمد، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية: العنف الأسري منظور اجتماعي وقانوني، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2003، ص34

بأن تكيف الطفل مع محيطه يتم من خلال تمثله لشخصية والديه التي تمثل الشخصية الاجتماعية لمجتمع ما أو لطبقة من الطبقات⁴²⁷.

تبين معطيات الجدول رقم 59، أن الأسر القروية التي تتحمل فيها الأم لوحدها مسؤولية التربية المبكرة للأبناء تمثل نسبة 34% من الأسر القروية، مقابل 29% للأسر القروية التي يتقاسم فيها الأب أعباء هذه المسؤولية مع الأم. أما باقي الأسر القروية فتسند مسؤولية تربية الأبناء لأفراد آخرين كالبنات البكر بنسبة 17%، والجدة بنسبة 11%، والخادمة بنسبة 3%0. ويفسر رفض الذكور المشاركة في تحمل أعباء المسؤولية التربوية في البيت بالقيم الثقافية الذكورية المهيمنة في المجتمع القروي، وقضاء الرجل معظم وقته خارج البيت بسبب مستلزمات العمل. ففقدان المساواة بين الجنسين في اقتسام أعباء المسؤولية التربوية، يولد ازدواجية الصراع حول تربية الأبناء في مرحلة الطفولة المبكرة، بين طرف يؤكد على أهمية اكتساب مبادئ التربية الأولى في البيت، وطرف آخر يدعو إلى الانفتاح على مؤسسات تربوية أخرى كدور الحضانة ووحدات التعليم الأولى والمؤسسات التعليمية. ورغم تصنيف القرويون للأسر كأهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، تكمل دور المدرسة والمسيد، إلا أن تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية القروية، وتنوع متطلبات واحتياجات الطفل التعليمية والنفسية والاجتماعية، وتعدد الأعباء الملقاة على المرأة القروية، يحول الأسر القروية إلى مؤسسات اجتماعية وتربوية غير قادرة بمفردها المساهمة في الرقي بوعي الفرد، وتنمية مختلف مهاراته في التواصل والتفاعل، وقيادته نحو العلم والمعرفة، وتربيتهم على قواعد السلوك. هذا التحول وراء تحديث طرق التنشئة الاجتماعية القروية في السنوات الأخيرة، واعتماد الأساليب الديمقراطية عوض الأسلوب السلطوي التقليدي الذي يتسم بالاستعمال الواسع لأساليب القمع والصرامة والضرب والحرمان من الحقوق، والتخلي عن مشروعية اللجوء للعباب البدني لتربية الأبناء على مقومات الهوية الاجتماعية القروية، وتتبنى مبادئ التربية الحديثة كنتيجة مباشرة للامتداد المجالي والاجتماعي لحقوق الطفل، وأثره على تغيير منظومة القيم والعادات السائدة.

(2) التمدن بإقليم شيشاوة: إنجازات كبيرة على مستوى الكم ونتائج محدودة على مستوى الكيف

تبلغ نسبة التمدن في جميع الأسلاك الدراسية بالوسط القروي نسبة 92.10% مقابل 94.70% على الصعيد الجهوي، و 95.10% على الصعيد الوطني. بينما انتقلت نسبة تمدن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 و 12 من

427- الهادي الهروي، مرجع سابق، ص 21.

نسبة 92.13% خلال الموسم الدراسي 2013-2014 إلى نسبة 99.40% برسم الموسم الدراسي 2021-2022 مقابل 99.1% على الصعيد الوطني، وهو ما يمثل تطورا ملموسا في مجال تعميم التمدرس، يقدر بسبع نقط. ويفسر هذا التطور بارتفاع وعي الأسر القروية بخصوص صيانة حق التمدرس لأبنائها، وحرصها على توفير شروط ضمان هذا الحق، واعتبار تعليم الأبناء استثمارا رمزيا وماديا⁴²⁸، يساهم في تحسين ظروف العيش، وتحقيق الترقى الاجتماعي عبر ولوج الوظائف العمومية المدرة لدخل منتظم، وتعويض العمل الفلاحي الذي يتسم بالمجازفة والمغامرة، وفقدان ثقة القرويين في قدرته على تأمين الحاجيات المختلفة. أما التأخر النسبي المسجل في تعميم خدمات التمدرس بالوسط القروي، فيفسر بصعوبة اندماج المؤسسة التعليمية في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأسر القروية، وببطء تحول القيم والمبادئ الثقافية السائدة، وتردي البنيات التحتية المدرسية، حيث نسبة 46% من المدارس تتوفر على الماء الشروب، ونسبة 77% من عموم هذه المدارس مزودة بالكهرباء، وعدم تكييف وظائف المنظومة التربوية مع احتياجات وأنشطة الإنسان القروي الاجتماعية والاقتصادية، كالذهاب إلى السوق الأسبوعي والمواسم، وأيام الحرث والزرع والجني والحصاد، مما يساهم في تأجيج الصراع بين الأسرة والمدرسة، ستصبح فيه هذه الأخيرة في موقع لا تستطيع فيه القيام بمهامها ووظائفها على الوجه الأكمل⁴²⁹.

(3) التمدرس بإقليم شيشاوة: استمرار الامتياز التعليمي للسلك الابتدائي على حساب باقي الأسلاك

تبين المعطيات المدونة في الجدول رقم 59، أن المستوى التعليمي للأسر القروية يسجل استمرار الامتياز التعليمي للسلك الابتدائي على حساب باقي الأسلاك، فنسبة 47.02% من الأسر القروية، لا يتجاوز مستوى أفرادها الدراسي السلك الابتدائي مقابل 60% كمعدل وطني، وتنخفض هذه النسبة في صفوف النساء لتصل إلى نسبة 21% مقابل 55% على الصعيد الوطني، مما يعني أن الذكور تتاح لهم فرص أكثر لمواصلة المسار الدراسي عكس الإناث، فأزيد من 40% من الرجال تمكنوا من الوصول إلى المستوى الثانوي في مسارهم الدراسي على الأقل مقابل 40.2% كمتوسط وطني، وهو ما يبرر عدم تجاوز ولوج النساء للتعليم الإعدادي نسبة 6.46%، وهي نسبة تتناقص كلما تم التحول إلى مستويات أعلى، والتي تسجل على التوالي نسبة 2.60% للتعليم الثانوي مقابل 3.7% على الصعيد الوطني، ونسبة

428- ضياء حسن، مرجع سابق، ص 79.

429- رجاء ناجي رجاء مكاوي، الأطفال المهمشون قضايهم وحقوقهم. الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 1999، ص 154.

1.90% للتعليم الجامعي. فأهم ملاحظة يمكن استنتاجها من هذه النسب هي التساوي التقريبي في نسب المتدربين بالتعليم الابتدائي بين المجالين الحضري والقروي، وتسجيل انخفاض هذا النسب بالوسط القروي بالمقارنة مع المجال الحضري كلما تعلق الأمر بالمتدربين الملتحقين بالتعليم الثانوي والجامعي، مما يعني أن التمتع بحق التمدريس الكامل يتركز في الفئة العمرية بين 5 و15 سنة.

لا يقتصر تفوق الذكور على حساب الإناث على فرص مواصلة الدراسة في مستويات عليا، بل يشمل كذلك مسألة الشواهد التعليمية، فنسبة 47% من الإناث بالوسط القروي، لا يتوفرن على أية شهادة تعليمية، بينما تمكنت نسبة 45% منهن من الحصول على شهادة نهاية الدروس الابتدائية، ونسبة 6% على شهادة نهاية الدروس الإعدادية، بينما تسجل شهادة البكالوريا أدنى نسبة بـ 2%، أما شهادة الإجازة فلا تتعدى نسبتها 0.85%. وشهادة الماستر بنسبة 0.45% وشهادة الدكتوراه بنسب 0.15%. ويفسر التباين الحاصل بين الجنسين بضعف المستوى التعليمي والإشهادي للأبوين، والبعد أو القرب من المراكز الحضرية لامتنانوت وشيشاوة، وسهولة التنقل إلى المدن المجاورة كمراكش وأكادير والصويرة، وفرص الحصول على شهادة تعليمية عليا، والوصول إلى مستوى تعليمي عال، ترتفع بجماعات انفيضة وادويران وشيدي المختار ولمزوضية وسيدي بوزيد وتزيتونت وسيدي غانم، بينما تقل هذه الفرص بجماعات ايت حديوسف وبوبوض وكوزمت وامين الدونيت وامدلان واهديل.

(4) الأمية بالوسط القروي: عائق اجتماعي أمام تفعيل الأدوار النسائية

تعتبر الأمية مقياسا حقيقيا لتقييم ظروف عيش الساكنة القروية بإقليم شيشاوة، فرغم أن نسبة الأمية في المجتمع القروي سجلت انخفاضا واضحا مطلع الألفية الثالثة، فإن نسبها في صفوف النساء مرتفعة مقارنة مع الرجال، ودالة على وجود علاقه طردية بين عامل السن ونسب الأمية، حيث أن نسبة الأمية تزداد مع تقدم السن دون اعتبار للجنس، إذ تبلغ نسبة الأمية في صفوف الفئات العمرية التي تتجاوز 65 سنة ما يقارب 90% للذكور و98% للإناث في حين تنخفض هذه النسب بالنسبة للفئات العمرية أقل من 15 سنة إلى 1.3% و 1.2% لكل من الذكور والإناث على التوالي. كما أن نسبة 81% من الأسر القروية، تتوفر على نساء أميات، مقابل نسبة 19% من الأسر القروية التي تعرف فيها النساء مبادئ القراءة والكتابة. فتدني المستوى التعليمي والثقافي للأسر القروية، يؤثر على وضعية المرأة القروية، ويجبرها على العمل المنزلي وتحمل أعباء الإنجاب، وحرمانها من حق التمدريس، واستمرار خضوعها للقيم

الثقافية المكرسة لوضعية اللاتكافؤ بين الجنسين، والتي سماها حسن ضياء بصعوبة تحرير التحولات الذهنية من سلطة الوعي الماضي الذي يعتبر تلميذ القروية مضيق للوقت، وأن القناة الطبيعية تقتضي إعدادها لتعلم أشغال البيت، والاستعداد لتحمل مسؤولية الزواج⁴³⁰. وتفسر النسب العالية للأمية في صفوف النساء بالمناطق الجبلية ومناطق السكن المتفرق بهيمنة الثقافة المجتمعية المغذية للمواقف الراضية لتعليم الفتيات، واقتصار جهود الجمعيات في محو الأمية على المناطق السهلية ومراكز الجماعات القروية.

الجدول رقم 60: مؤشرات الأمية والهدر المدرسي والتلميذ بالوسط القروي بإقليم شيشاوة إقليم شيشاوة

المؤشرات الاجتماعية	المعدل الإقليمي بـ%	المعدل الجهوي بـ%	المعدل الوطني بـ%
محو الأمية	50.50	37.38	32.20
الهدر المدرسي بالابتدائي	1.88	2.97	-
الهدر المدرسي بالإعدادي	20.59	12.02	-
الهدر المدرسي بالتأهيلي	20.34	4.82	-
نسبة التلميذ	92.10	94.70	95.10

المصدر: المجلس الإقليمي بشيشاوة لسنة 2022

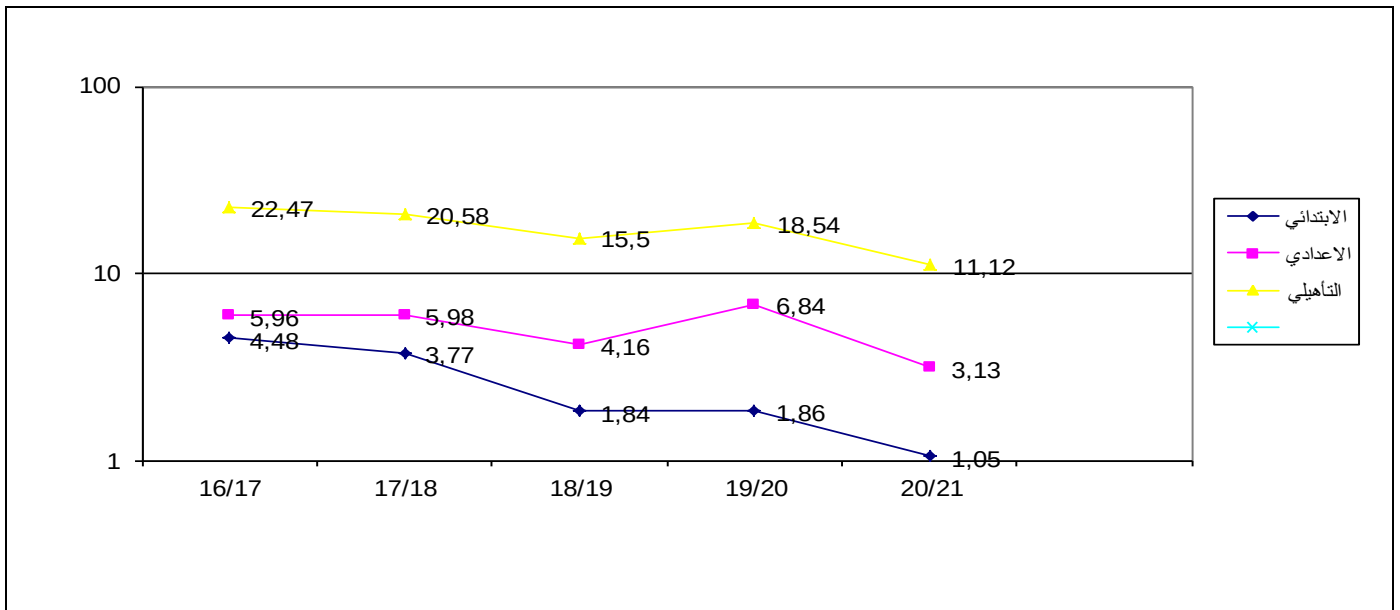
ترتبط المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعانيها الأسر القروية بشيوع الأمية، ومحدودية الخدمات التربوية في القضاء على هذه الظاهرة التي تحد من التنمية القروية، وتعيق استفادة القرويين من فرص الرفاه الاجتماعي التي تتيحها لهم. فكما يتبين من الجدول رقم 60، تمس الأمية نسبة 50.50% من ضمن 300168 من السكان البالغين 10 سنوات فما فوق في الوسط القروي مقابل 37.38% على الصعيد الجهوي، و32.20% على الصعيد الوطني. وتؤدي خصائص النظام التعليمي الحالي بالوسط القروي إلى إعادة إنتاج الأمية بطريقة مختلفة عن مفهومها الأصلي، فالمغادرة المبكرة للأطفال لمقاعد الدراسة بسبب رئيسي في عدم القضاء على ظاهرة الأمية، والتي تصل إلى 1.88% في السلك الابتدائي و20.59% في السلك الإعدادي، و20.34% في السلك التأهيلي. فرغم أن نسبة تعميم التلميذ تصل إلى 92.10% مقابل 94.70% على الصعيد الجهوي، و95.10% على الصعيد الوطني، فإن الأطفال الذين استطاعوا الاستفادة من حق التلميذ، واكتسبوا مبادئ القراءة والكتابة، سرعان ما يتحولون إلى أميين من جديد، حيث يفقدون ما تعلموه بسبب مشاغل الحياة، وولوج عالم الشغل بشكل مبكر، وتفاقم غياب ثقافة الكتاب، وانعدام البنى التحتية الاجتماعية والتربوية في معظم الجماعات القروية، وضعف تأطير الجمعيات العاملة في مجال محو الأمية.

430- ضياء حسن، مرجع سابق، ص 76.

(5) الهدر المدرسي في الوسط القروي: تجويد الخدمات التربوية

يظل الهدر المدرسي مشكلا بنيويا، وظاهرة اجتماعية وتربوية مركبة، تعاني منها الأسر القروية بإقليم شيشاوة، وتتظافر العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمجالية لتوسيع نطاقها وآثارها. فكما يوضح الجدول رقم 60، فإن الأسر القروية تبرر استمرار مشكلة الهدر المدرسي بمبررات عديدة، تشمل بعد المدرسة عن مقر سكنى التلاميذ بنسبة 28%، وشيوع الفقر بنسبة 31%، وغلاء اللوازم المدرسية بنسبة 12%، وتفضيل الأسر عمل أبنائها المبكر بنسبة 26%، والرؤية السلبية للمدرسة بنسبة 3%.

شكل رقم 14: تطور نسب الهدر المدرسي بالوسط القروي بإقليم شيشاوة



المصدر: المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بشيشاوة لسنة 2021

تختلف نسب الهدر المدرسي تبعا لمعطى الجنس والسلوك، فكما يوضح الشكل رقم 14، فإن نسب الهدر المدرسي بالعالم القروي تختلف حسب الأسلاك التعليمية، إذ تسجل انخفاضا واضحا بالسلوك الابتدائي بالنسبة للجنسين من 4.48% سنة 2016 إلى 1.06% سنة 2021 مسجلة تراجعا بثلاث نقط، وفي المقابل لم تتراجع هذه النسبة إلا بنقطتين في السلك الإعدادي منتقلة من 5.96% سنة 2016 إلى 3.13% سنة 2021، أما النسب الكبيرة للهدر المدرسي بالوسط القروي، فتسجل بالعليم الثانوي، حيث تعدت نسبة 22.47% سنة 2016 لتتخفض إلى نسبة 11.12% سنة 2021. وتبقى هذه النسبة منخفضة في صفوف الذكور، ومرتفعة في صفوف الإناث. ويفسر هذا التباين بضعف تمدرس الفتيات القرويات، وتأثير العامل الاقتصادي وتدني المستوى المعيشي للأسر القروية الذي يساهم بنسبة 31%، واعتبار الفتاة موردا اقتصاديا، يعزز الموارد المحدودة عن طريق التشغيل المبكر للفتاة القاصر في البيوت كخدمات بنسبة

17%، واعتبار البيت المكان الطبيعي للفتاة بنسبة 15%، وأن ولوجها المدرسة مجرد مضيعة للوقت والجهد بنسبة 3%، وأن دور الفتاة القيام بالأعمال المنزلية وخدمة أفراد عائلتها من الذكور بنسبة 21%. كما يزيد العامل الثقافي من حرمان الفتاة من حقوقها في التمدرس والتعليم بنسبة 11%.

تعود استمرار الهدر المدرسي بالوسط القروي إلى جملة من العوامل الهيكلية المتداخلة فيما بينها، أهمها المقاربات التربوية المعتمدة التي تهمش دور الأسر القروية في توفير الظروف الملائمة لتمدرس الأطفال، وتمكينهم من استكمال مسارهم الدراسية، ولا تراعي التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحصل في المجتمع القروي، ولا توظف الأساليب التربوية الكفيلة بتحسين علاقة الأسر القروية بالمدرسة، ومساعدة القرويين على الرقي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، من خلال ربط وظيفة التربية بالواقع والحياة، وتمكينهم من تفادي الفشل الاجتماعي، والإقصاء والحرمان⁴³¹. هذه العوامل هي التي تجعل المجهودات التي تبذل للتقليص من نسب الهدر المدرسي بالوسط القروي⁴³²، لم تحل دون إخفاق السياسات التربوية المتبعة في العالم القروي، وعدم قدرتها على الحفاظ على نسب التلاميذ الذين التحقوا بالمدارس القروية، وصعوبة توفير التعليم اللائق والبرامج المناسبة لمحاربة الهدر المدرسي، والذي يتسبب في انقطاع عدد كبير من تلاميذ العالم القروي سنويا عن الدراسة خصوصا في صفوف الإناث.

6) استكمال المسار الدراسي بالوسط القروي: التمييز بين الذكور والإناث

مكنت المجهودات المبذولة في مجال تعميم خدمات التربية والتكوين في العالم القروي من تحقيق نسبة تمدرس الإناث في التعليم الابتدائي تناهز 97% سنة 2021، مقابل 90.78% المسجلة سنة 2014. وهو ما يوضح تمتع الإناث بنفس حقوق الذكور في التمدرس في أغلب المناطق القروية، مع تسجيل استمرار امتياز طفيف للذكور على حساب الإناث في المناطق الجبلية، إلا أن هذه النسب لا تنفي وجود اختلاف فرص استكمال المسار الدراسي بين الجنسين بالوسط القروي، فنسبة 04% من الذكور لا يحصلون على حقهم في استكمال مسارهم الدراسي بالتعليم الابتدائي مقابل 10% للإناث. وفي السلك الإعدادي، تصل هذه النسبة إلى 17% للذكور مقابل نسبة 33% للإناث، وترتفع هذا النسبة لتبلغ 24% للذكور في السلك الثانوي مقابل نسبة 36% للإناث. وإجمالا بالنسبة لكل أسرة قروية واحدة من

431- الدويبي على وعيد السلام محسن، رعاية الطفل المحروم: الأسس الاجتماعية والنفسية للرعاية البديلة للطفولة، معهد الإنماء العربي للدراسات الاجتماعية، 1989، ص 231.

432- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقييم حصيلة تطبيق الميثاق الوطني واستشراف المنظومة التربوية، الرباط، منشورات وزارة التربية الوطنية، 2014، ص 90.

أصل عشرة، لا يستكمل أطفالها المتدربون دروسهم الثانوية، خصوصا في صفوف الإناث. ويفسر هذا التباين المسجل بين الجنسين في استكمال المسار الدراسي بالتوجس الذي تبديه بعض الأسر القروية من المضامين والمفاهيم الملقنة في المدرسة، واستمرار الصراع الفكري والاجتماعي والثقافي بين مؤسسة "الفقيه" الذي يمثل الأصالة الموروثة، ومؤسسة "المعلم" الذي يجسد معاني الحداثة والتغيير والتجديد، وصعوبة تجاوز العائق اللغوي في بعض المناطق الناطقة بالأمازيغية، وارتفاع التكاليف المادية اللازمة للتدريس في المستويات العليا، والاعتقاد بعدم قدرة المدرسة القروية على خلق فرص عمل مناسبة للنساء، ورفض إقامة الفتاة بعيدا عن أهلها، وغياب المؤسسات الإعدادية والتأهيلية بمعظم الجماعات القروية، ومحدودية خدمات النقل المدرسي، وتجذر موروث ثقافي يربط مصير الفتاة بالملكوث بالبيت، واعتبار المدرسة عائق يحول دون إعدادها لمهام مهام الزوجة والأم المستقبليتين، واللجوء إلى الاستثمار الاقتصادي المبكر للفتيات كخدمات في البيوت، وعاملات في الإنتاج الزراعي والعمل الفلاحي العائلي، والذي يحول الفتاة القاصر إلى قوة إنتاج مدرة للدخل، تبدو الأسرة في أمس الحاجة إليها⁴³³. فتتحقيق المساواة بين الجنسين بخصوص حق التمدريس بالعالم القروي يواجه صعوبات متعددة، إذ أن "دعم وتشجيع الحق في التعليم لفئة النساء والفتيات القرويات، ورغم اعتماد عدة إجراءات وبرامج من أجل ذلك منها: دعم تمدريس الفتاة في المجال القروي عبر توفير دور الطالبات، والمنح لتشجيع الأسر الفقيرة والنقل المدرسي وكذا اعتماد إجبارية التعليم، فإن نسبة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات تبقى مقلقة ابتداء من السلك الإعدادي، الثانوي والجامعي، تبلغ حوالي 3% في المرحلة الابتدائية، و10% في المرحلة الثانوية"⁴³⁴.

الجدول رقم 61: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب متغيرات الدعم المدرسي والنجاح المدرسي

المتغير	الصنف	العدد	%
ضمان استفادة الأبناء من خدمة الدعم التربوي	نعم	593	36
	لا	839	51
	أحيانا	214	13
	المجموع	1646	100
أسباب استفادة الأبناء من الدعم المدرسي	ضعف المستوى الدراسي للأبناء	922	56
	انشغال الوالدين عن دعم الأبناء	148	9
	رغبة الأسرة في التفوق الدراسي للأبناء	593	36
	المجموع	1646	100

433- فاو بار محمد، سوسيولوجيا التعليم بالوسط القروي: دراسة نظرية وميدانية في مسألة لاتكافؤ الحظوظ. الدار البيضاء: منشورات عالم التربية، 2001، ص 31.

434- فدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة نساء متضامات، الوضعية الحقوقية للنساء المغربيات 25 سنة بعد مؤتمر بيجين، أكتوبر 2019، ص 49.

5	82	التوفر على مكتبة	مجالات مساهمة الأسر القروية في النجاح الدراسي لأبنائها
11	181	المطالعة داخل البيت	
9	148	توفير شروط وأدوات الإعداد المنزلي	
25	412	مساعدة الأبناء على المراجعة	
20	329	المتابعة والمواكبة عبر زيارة المدارس	
18	296	دعم المشاركة في أنشطة المؤسسة	
11	181	منح جوائز التفوق للأبناء	
100	1646	المجموع	
31	510	الدور التربوي اختصاص أصلي للأسرة	تكامل الأدوار التربوية بين الأسرة والمدرسة
22	362	التكامل بين دور الأسرة والمدرسة	
47	774	التنافس بين الأسرة والمدرسة	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

تختلف الأسر القروية حول ربط استكمال تلمذ الفتاة في المستويات العليا بمدى قبولها باستقرار بناتها بالداخليات ودور الطالب والأحياء الجامعية بالمدن والمراكز الحضرية. فنسبة 32.10% من الأسر القروية ترفض السماح بإقامة الفتيات بعيدا عن الأسرة بهدف الدراسة أو العمل، لأنها تتعارض مع ثقافة الأجداد وقيم العائلة، مقابل سماح نسبة 42.40% من الأسر القروية بإقامة الفتاة بعيدة عن أهلها، لأنه اختيار ضروري، أملت الظروف الاجتماعية الجديدة، وتقتضيه ضرورة تمتيع المرأة بحقوقها الكامل في استكمال المسار الدراسي. بينما يتسم موقف نسبة 25.50% من الأسر القروية بالتردد وعدم اتخاذ موقف واضح من الاعتراف بحق الفتاة في متابعة دراستها العليا في مؤسسات ومعاهد تفرض عليها مغادرة بيت أهلها، والإقامة بعيدا عن موطنها الأصلي. ويبرر هذا التردد باستمرار عيش الأسر القروية تحت تأثير الثقافة المزدوجة، بين ثقافة حديثة تدعو إلى صيانة حق المرأة القروية في التلمذ واستكمال دراستها، والحصول على مهنة شريفة، تؤهلها لتحقيق استقلالها المادي والمعنوي، وثقافة محافظة تتمسك بضرورة مكوث المرأة في بيتها، تخدم زوجها، وتعتني بأبنائها. وبين الثقافتين، ساهمت قدرة المرأة على تحقيق التفوق المدرسي في جميع المستويات والأسلاك الدراسية، في اتساع نطاق الصراع بين الجنسين حول العلاقة بين القيم المحافظة والقيم الحديثة في تعليم المرأة القروية، وصيانة حقها في الرقي الفكري والثقافي⁴³⁵.

435- الإدريسي محمد، التحولات الجنسانية في المغرب المعاصر: النساء نموذجا، منشورات مؤمنون بلاحدود، يوليو 2017، ص 7.

7) النجاح المدرسي للأبناء: الارتباط بالمستوى التعليمي والثقافي للأسر القروية

تبرز المعطيات الواردة في الجدول رقم 61، أن مناطق الاستقرار القريبة من المراكز الحضرية للجماعات القروية، تسجل نسبة عالية في مستوى تفاعل الأسر القروية مع استثمار حصص الدعم المدرسي للأبناء المتدربين للحد من ظاهرة الفشل المدرسي، والرفع من مستوى النجاح الدراسي، حيث تصل نسبة الأسر القروية التي تمكن أبنائها من حصص الدعم التربوي إلى 36%، مقابل نسبة 56% للأسر القروية التي لا تضع الدعم التربوي ضمن أولويات اهتمامها اليومي. وتحدد نسبة 56% من الأسر القروية دوافع إقبال أبنائها المتدربين على حصص الدعم التربوي برغبتها في تجاوز ضعف المستوى الدراسي الذي يعانيه الأبناء، وتعدد المستويات الدراسية في القسم الواحد، وضعف البنيات التحتية المدرسية، وحالات الغياب المتكررة لدى بعض المدرسين. بينما تبرز نسبة 35% من الأسر القروية اختيارها لدعم أبنائها المتدربين بسعيها لتمكينهم من مواصلة تفوقهم الدراسي بالمقارنة مع أقرانهم، وفي المقابل، تجد نسبة 09% من الأسر القروية نفسها مجبرة على الانخراط في برنامج الدعم التربوي لانشغالها الكبير عن أداء هذه المهمة داخل البيت بسبب العمل، والغياب المتواصل للآباء عن البيت.

يبين تحليل النتائج الدراسية لسنة 2021 بالوسط القروي، وجود علاقة وثيقة بين المستوى التعليمي والثقافي للأسر القروية والنجاح المدرسي للأبناء، فحوالي 72% من المتفوقين دراسيا ينتمون إلى أسر قروية مستواها التعليمي متوسط أو عال، يشكل منهم أبناء الموظفين نسبة 61%، كما أن نسبة 67% من هؤلاء المتفوقين أمهاتهم واعيات ثقافيا، يعرفن القراءة والكتابة. هذه المعطيات تؤكد أن ضمان النجاح الدراسي للأبناء رهين بتوفر شروط اجتماعية وثقافية واقتصادية، تخص حجم الأسرة القروية وعدد أفرادها، فالحجم الكبير يؤثر على مستوى التحصيل الدراسي للأبناء، بينما الحجم الصغير يوفر فرص المواكبة التربوية للأبناء، وتتبع مسارهم الدراسي، وتحمل تكاليف تدرّسهم. كما يتأثر النجاح الدراسي للأبناء بالمستوى التعليمي للوالدين، فالمستوى المرتفع يولد حوافز التفوق الدراسي للأبناء، ويغني كفاياتهم اللغوية، وينمي مهاراتهم الحس-حركية، ويوفر ظروف المعاملة الإيجابية والتوجيه والتشجيع المستمر والمحبة والدعم النفسي والاجتماعي. ينما تساهم الشروط الاقتصادية في الرفع من فرص النجاح الدراسي في الأسر القروية التي تتوفر على الإمكانيات المادية التي ترفع حظوظ أبنائها في نيل الدرجات العليا في المسار الدراسي، وتلبية حاجاتهم من اللوازم المدرسية، ومصاريف الأكل الصحي واللباس، والمسكن اللائق والساعات الإضافية. ويمكن تفسير دور المستوى

التعليمي والثقافي والاقتصادي والمهني للأسر القروية في تحقيق هذا النجاح الدراسي للأبناء من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم 61، والذي يوضح علاقة هذه العوامل بالتنشئة الاجتماعية للأبناء، وتربيتهم على حب المدرسة، وغرس قيم التفوق والنجاح في نفوسهم، وتدريبهم المبكر على مهارات البحث والنقد والاكتشاف⁴³⁶. فالنجاح الدراسي للأبناء مرتفع في الأسر القروية التي تتوفر على مكتبة للمطالعة والبحث والتثقيف بنسبة 16%، والتي تبادر لمساعدة الأبناء في المراجعة المنزلية بنسبة 34%، وتقديم الهدايا والجوائز للتحفيز على تفوقهم الدراسي بنسبة 11%، وتسمح لهم بالمشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية التي تنظمها المؤسسات التعليمية بنسبة 18%، وتعتمد على زيارة المؤسسات التعليمية لمعرفة المشكلات التي تواجه تدرّسهم بنسبة 20%.

(8) المنظومة التربوية القروية: تجديد البنى التقليدية وإعادة توزيع الأدوار

شهد تفاعل الساكنة القروية مع الواقع التربوي بإقليم شيشاوة، تحولات اجتماعية وثقافية تؤثر على مستوى النقاش الاجتماعي الدائر حول علاقة المدرسة بالواقع الاجتماعي لعيش القرويين، وأثرها على تغير وظائف وظروف اشتغال المنظومة الثقافية القروية، ودورها في إعادة تشكيل المواقف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للساكنة القروية، ومساهمتهما في تجديد البنى التقليدية الموروثة، وتمكين على الأفراد والجماعات من آليات التفاعل الإيجابي مع الانعكاسات المباشرة لمختلف التحولات التي يشهدها المجتمع القروي، وتكوين أجيال قادرة على فهم الحاجيات الحقيقية لتنمية المجتمع القروي. وما يؤكد حيوية هذا التفاعل بين الأسر القروية والمنظومة التربوية، الدور الكبير الذي قامت به المدرسة القروية في تغيير أسس المنظومة التربوية التقليدية كوحدة اجتماعية منغلقة على ذاتها، وتنظيم اقتصادي قائم على نمط ذكوري خالص، وبنية ثقافية رافضة لكل جديد وغريب. فقد مكن دعم الأسر القروية لعمل المدرسة القروية من الارتقاء بمستوى أدائها التربوي على مستوى الكم والكيف، وتحويلها إلى القوة الاجتماعية المحركة لسيروية التغير الاجتماعي في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتجديدها للنموذج التقليدي للتنشئة الاجتماعية في الأسر القروية، والذي يستمد أسسه من مبادئ التربية المعتمدة في الكتاب أو المسيد، وانتقالها إلى تعليم نظامي يوفر الشروط البيداغوجية لاستكمال هذه التنشئة في مؤسسات تربوية ونظامية حديثة، تقود حركة التغير والتحديث لكل مكونات الحياة القروية، وتحدث ثورة في تمثيلات وتصورات الأسر القروية للمدرسة. فمساهمة المدرسة في خلخلة البنى

436- الحديدي فايز محمد، ثقافة تربوية، دار أسامة للنشر، ط1، الأردن، 2007، ص 51.

التقليدية القروية غير منظور الأسر القروية للتعليم العصري. وساهم في بروز أسس تبني الموقف الفردي والبراغماتي في التعامل مع تـمدرس الأبناء، واندثار أسس العائلة الكبيرة التي تقيد تصرفات أفرادها، وتحد من حريتهم في اتخاذ القرار. يتبين أثر التغيرات الاجتماعية في تمكين المنظومة التربوية القروية من تجديد البنى التقليدية، وتسهيل عمل التحولات الاجتماعية في تحديث وتغيير بنية القيم والعادات القائمة، والمتحكمة في سلوكات ومواقف القرويين، وتجديد الحاجيات اليومية للأسر القروية، وإعادة توزيع الأدوار بين أفرادها، وظهور قيم اجتماعية جديدة مؤثرة على مواقف الساكنة القروية بخصوص ضمان المساواة بين الجنسين في الاستفادة من خدمات التربية والتكوين، وتخليهم عن المعايير الموروثة التي تعيق إقبال الأسر القروية في إرسال أبنائها وبناتها إلى المدارس، و الاندماج في الحياة الجديدة التي تؤسسها التغيرات الاجتماعية بالوسط القروي، وتحويل قيمة العمل بانتقاله من العمل ذي الوجه الواحد المتمركز على الاقتصاد المعيشي والزراعي، والذي يستحوذ الرجل على جل أنشطته ومداخله، إلى العمل المتعدد الأوجه، والذي كسر القاعدة الذكورية السائدة، وتكيف مخرجات التعليم مع متطلبات سوق الشغل وممارسة الأنشطة الاقتصادية الجديدة كالـتجارة والصناعة والسياحة، والتوظيف العمومي. فانفتاح المرأة القروية على المدرسة.

(9) المدرسة والأسرة القروية بإقليم شيشاوة: من التكامل إلى التنافس في الدور التربوي

شهدت الأسر القروية بإقليم شيشاوة تغيرات كبيرة في وظائفها الاجتماعية وأدوارها الاقتصادية، ومقومات بنائها وتشكيلها، كان من نتائجها المباشرة تخلي الأسر القروية على مهام التكوين التربوي والتنشئة الاجتماعية لفائدة تنظيمات ومؤسسات اجتماعية جديدة كالقنوات التلفازية ورياض الأطفال والمدارس ووسائل التواصل الاجتماعي. فقد استحوذت هذه المؤسسات التنظيمية على الحيز الأكبر من الزمن اليومي للقرويين، ونافست بقوة الأسر القروية في وظيفتها التقليدية الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والتطبيع النفسي والثقافي، وساهمت في انحسار وتراجع هذه الوظيفية في الأسر القروية⁴³⁷، وزادت من نطاق مساهمة المؤسسات الأخرى بشكل تدريجي لتواكب التحولات التي يشهدها المجتمع القروي في جميع الميادين. وهذا ما تؤكدـه المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 61، إذ أن نسبة 47% من الأسر القروية تنازلت عن دورها التربوي لفائدة المدرسة، مقابل اعتبار نسبة 31% من الأسر القروية الوظيفة التربوية اختصاص أصلي

⁴³⁷ -Abdelwahed Radi. L'adaptation de la famille ou changement social dans le Maroc urbain .BESM. 1977.p35.

وخالص للأسر، بينما ينحصر دور المدرسة في تعزيز العمل العائلي في هذا الشأن. أما نسبة 22% من الأسر القروية فتتحدث عن تكامل أدوار الأسر القروية والمدرسة في تربية الناشئة.

يظهر التنافس بين المدرسة والأسر القروية حول التنشئة الاجتماعية والتربية للأطفال بالوسط القروي، قبول الأسر القروية التخلي عن بعض وظائفها لصالح مؤسسات اجتماعية أخرى، والإقرار بالصعوبات التي تواجهها في القيام بمفردتها بوظائف التنشئة الاجتماعية، وإشباع حاجات الأطفال الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية، وحاجتهم للدعم الخارجي لحمايتهم من عوامل التصدع والانحراف. وتشكل مؤسسات التعليم الأولي ورياض الأطفال والحضانة نموذجا لهذه المؤسسات الاجتماعية التي فوضت لها الأسر القروية مهمة مسؤولية استكمال الجوانب التربوية لرعاية الأطفال، وتعويض دور الوالدين المنهمكين بمشاغلهم الشخصية والمهنية. هذا التحول، جعل الساكنة القروية تعبر عن تخوفها من تأثير احتدام المنافسة بين الأسر القروية والمؤسسات التربوية على تغيير أسس التنشئة الاجتماعية للأطفال، ونموذج التربية المراد تحقيقه. فتزايد دور الخادמות والمربيات في التنشئة الاجتماعية، وتراجع دور الوالدين، واقتصار وظيفة الأسر القروية على الإنجاب، سيقوي مسار حلول مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة للتربية والرعاية والتنشئة والإنتاج بالوسط القروي، كحلول الضيعة الفلاحية العصرية محل الأسر القروية في تحقيق الوحدة الاقتصادية والإنتاج، واقتصار دور الأسر القروية على الاستهلاك، وتحول مركز الحياة الفعلية من المنزل إلى مقر العمل، و"العمل على تسريع عملية تفكيك البنيات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، وإرساء الدعامات والقيم الرأسمالية المتمثلة في الرأسمال والنقد والحياة الفردية على حساب القيم الاجتماعية التي كانت تنظم تلك البنيات وتساعد على تحقيق توازنها أو تعويض عجزها"⁴³⁸.

VII. علاقة الأسر القروية بالظروف البيئية والاجتماعية بإقليم شيشاوة علاقة تلازم

تساهم الظروف البيئية في تسريع أو إبطاء وتيرة التحولات التي تشهدها الأسر القروية بإقليم شيشاوة، ويظهر ذلك من خلال تموقع الأسر القروية من الإمكانيات التي توفرها الخصائص المناخية، والتضاريس الملائمة لممارسة مختلف الأنشطة الفلاحية التسويقية، والرفع من جودة الحياة الفردية والجماعية، وإثراء مجال التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، وتسريع وتيرة التغير في النظم والقيم وسلوكات الاستهلاك والادخار. فبقدر ما تساهم هذه

⁴³⁸ - أموعسان محسن، مرجع سابق، ص9.

العوامل الطبيعية في ازدهار المجتمع القروي، وتسريع حركية تحوله إلى نمط الاستقرار والرفاه والتحضر، بقدر ما تتحول الطبيعة إلى عائق بنيوي أمام اتخاذ هذه التغيرات الاجتماعية خطأ تصاعديا، يسير نحو التقدم والتطور، وذلك في الحالة التي تتميز بها هذه العوامل بالقساوة، وعدم تشجيع الإنسان على الاستثمار فيها لخلق حياة اجتماعية وثقافية واقتصادية، واستغلال الثروات الطبيعية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وجودة الحياة الاجتماعية.

(1) البنية اللغوية القروية: هيمنة "تشلحيت" على اللغات المحلية بإقليم شيشاوة

يؤكد القول بأن تاريخ اللغات ليس إلا جزءا من تاريخ المجتمع⁴³⁹، أن معظم الأسر القروية بإقليم شيشاوة توظف اللغة الأصلية (لغة الأم)⁴⁴⁰ في تواصلها الداخلي، بينما تلجأ إلى استعمال اللغات الأخرى في تواصلها الخارجي عند الضرورة، فالأسر القروية القاطنة بالمناطق الجبلية تتواصل بلغة أمازيغية واضحة، بينما تزواج الأسر المستقرة بمراكز الجماعات القروية بين لغة أمازيغية محلية وأخرى عربية. الشيء الذي يفسر استمرار هيمنة "تشلحيت" و"الدارجة" على البنية اللغوية التي توظفها الساكنة القروية في تواصلها اليومي.

الجدول رقم 62: توزيع الأسر القروية حسب اللغات المحلية المستعملة اللغات المقرؤة والمكتوبة للبالغين 10 سنوات فما فوق

المتغير	الصنف	الذكور ب %	الإناث ب %	المجموع ب %
اللغات المحلية المستعملة	الدارجة	66.80	53.20	60
	تشلحيت	72.10	74.10	73.10
	تمازيغت	0.10	0.10	0.10
	تريفيت	0.00	0.00	0.00
	الحسانية	0.30	0.20	0.30
اللغات المقرؤة والمكتوبة والبالغين 10 سنوات فما فوق	عربية فقط	52.90	49.4	51.6
	عربية وفرنسية فقط	40	44.60	41.8
	عربية، فرنسية وإنجليزية	5.40	4.20	4.9
	آخر	1.70	1.80	1.7
	نسبة تدرس الأطفال المتراوح أعمارهم بين 7 و12 سنة	92.70	89.8	91.2

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

تبين المعطيات المتضمنة في الجدول رقم 62، أن أكثر من ثلثي الساكنة القروية يتحدثون بـ "تشلحيت" كلغة محلية أساسية بنسبة 73.10%، تتوزع بين 74.10% للإناث و72.10% للذكور. وتتركز معظم الأسر الناطقة بهذه اللغة المحلية بالجماعات القروية المنتمية إلى جنوب ووسط إقليم شيشاوة. أما المناطق الشمالية للإقليم، فتعرف الاستعمال الواسع للغة المحلية "الدارجة" بنسبة 60%، تتوزع بين 66.80% للذكور و53.20% للإناث. أما باقي اللغات المحلية

439- لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت- الطبعة 1 سنة 2008، ص 15

440 - Henri Basset- Essai sur la littérature des berbères- Ibis presse Paris 2007- P 36

المستعملة، فتشمل الحسانية في مناطق أولاد بوالسبع بنسبة 0.30%، وتمازيت بنسبة 0.10% في المناطق التي تعرف استقرار الوافدين من مناطق الأطلس المتوسط، في إطار علاقة الزواج أو العمل في الفلاحة أو الوظيفة العمومية. وتفسر هيمنة "تشلحيت" على باقي اللغات المحلية بالاستقرار القديم للأسر الأمازيغية القادمة من مناطق سوس وحاحا بمناطق امتوكة وامنتانوت وسكساوة ودمسيرة وادويران ومزوضة ومجاط، واستعمال المجتمع الفلاحي القروي للغة الشفهية أكثر من اللغة المكتوبة في تدوين التراث الشفوي في الثقافة القروية ذات الطبيعة الأمازيغية⁴⁴¹، وميل القرويين نحو الاحتكام إلى الأحكام والقواعد الشفهية المتوارثة في فض النزاعات والخلافات القائمة بينهم⁴⁴²، ووجود علاقة تأثير وتأثر بين المجال الجغرافي والتوزيع اللغوي للغات المحلية المستعملة، والتي هيأت الظروف "لامتزاج العنصر الأمازيغي مع العنصر العربي، ولغة تاشلحيت لأهل كدميو وسكساوة ومزوضة مع عربية أولاد أبي السباع"⁴⁴³. وتتأثر التغيرات التي تطرأ على التنوع اللغوي للأسر القروية بالتنوع الثقافي السائد الذي يشمل الثقافة الأمازيغية، والتراث العربي الأصيل، والموروث الحساني الصحراوي. والحركة الدائمة الداخلية والخارجية للقرويين، وتعميم خدمات منظومة التربية والتكوين، ومستوى الإمكانيات المادية والمعرفية المتوفرة، ومستوى الاحتكاك بالوسائط التكنولوجية والرقمية.

توضح المعطيات الواردة في الجدول رقم 62، أن نسبة الأسر القروية التي تستعمل اللغة العربية المقروءة والمكتوبة تبلغ 51.60% من البالغين 10 سنوات فما فوق، تميل الغلبة فيها لصالح الذكور بنسبة 52.90% مقابل 49.40% للإناث. كما نسجل حضور ازدواجية اللغات المقروءة والمكتوبة بالوسط القروي، إذ أن 41.80% من القرويين يمتلكون القدرة على التواصل الشفهي والكتابي باللغتين العربية والفرنسية معا. بينما لا تشكل الساكنة القروية التي تتوفر على مؤهلات معرفية للتواصل الشفهي والكتابي باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية إلا نسبة 4.90%. وباعتماد معيار الجنس، نلاحظ وجود فوارق بين الجنسين بخصوص ازدواجية اللغات المقروءة والمكتوبة، فنسبة الإناث المتوفرات على مؤهلات للتواصل باللغة الفرنسية تصل إلى 44.60%، مقابل 40% للذكور. أما اللغة الإنجليزية، فتميل الكفة لفئة لذكور بنسبة 5.40% على حساب فئة الإناث بنسبة 4.20%.

⁴⁴¹ - جسوس محمد، محاضرات السلك الثالث السنة الجامعية 1986 - 1987 كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

⁴⁴² - حياشي عبد اللطيف، "حول صورة الفالح في الثقافة العربية-الإسلامية- أدب النوازل نموذجا"، مجلة الأمل. عدد 9، 1997، ص 39.

⁴⁴³ - الزاوي مولاي عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 9.

(2) الأنشطة السوسيوثقافية للأسر القروية: وفرة المؤهلات ونقص التثمين

يتأثر انخراط الأسر القروية في الأنشطة السوسيوثقافية بهيمنة الثقافة القروية المحافظة، والتي تقر بحق الرجل في الاستفادة من المؤهلات الثقافية والفنية التي يزخر بها إقليم شيشاوة، وحرمان المرأة من هذا الحق، واعتبار ولوجها لأماكن الترفيه والتنشيط، نوع من الانحراف الاجتماعي والمس بالشرف العائلي، الشيء الذي يفسر بقاء فئات واسعة من الساكنة القروية بعيدا عن برامج التنشيط الثقافي والفني والرياضي. ولتجاوز هذه الوضعية المعروفة بوفرة المؤهلات الثقافية والفنية والرياضية، ونقص تثمينها لفائدة الساكنة المحلية، تبذل الجماعات القروية جهودا للحفاظ على الموروث الثقافي المحلي، والذي يشمل فن "التبوريدة"، وفن "العيطة" و"الحرارشة"، و"حمادة" و"بوجلود (هرمة)" ورقصات أحواش وتسكيوين وفن الروايس، وتقوية ارتباط الأسر القروية بها عبر تنظيم مهرجانات سنوية في مختلف المناطق القروية، أشهرها مهرجان المهاجر بامنتانوت خلال شهر غشت من كل سنة، والذي يشكل نقطة التقاء و تعارف بين الساكنة المحلية وأبناء المنطقة المقيمين بالخارج، وفرصة للاحتفاء برواد الفن الأمازيغي كالفنان عمر اهروش، والفنان محمد الدمسيري.

يستحوذ الوسط القروي على القسط الأكبر للمجال الجغرافي لإقليم شيشاوة، ويمتد إلى حدود نطاق المدارات الحضرية لمراكش والصويرة وأكادير وأسفي واليوسفية، ويتسم هذا المجال بهيمنة البداوة في الاستيطان البشري، مما يجعل سعي الأسر القروية للانخراط في الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية، يصطدم بالثقافة القروية المحافظة من جهة، وبتأثير البنية الجغرافية الشاسعة من جهة ثانية، والتي تحد من استفادة الساكنة المحلية من التنوع الثقافي للإقليم، وتؤدي إلى انعدام التوازن المجالي للتراث الفني والثقافي بين المناطق القروية، واختلال التوزيع المتكافئ لخدمات التنشيط الثقافي بين الجماعات القروية⁴⁴⁴. ففي جماعة سيدي المختار، التي تمتلك هوية ثقافية تربط السكان بمجالهم، تعاني من انتشار نمط الإنتاج الثقافي العصري، ومحدودية خدمات المؤسسات الثقافية المحلية، حيث تبقى مؤسسة دار المواطن الوحيدة التي تخصص جزءا من أنشطتها لتعزيز وتشجيع الموروث الثقافي للمنطقة، مما يساهم في اندثار الشعر الملحي الذي يغني بملاحم قبائل المنطقة، والاقتصار على رقصة "احمادة" كتراث محلي. أما في جماعة

444وزارة الفلاحة والصيد البحري، المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية 2019-20. التقرير النهائي، الرباط، يوليوز 2000، ص 92.

واد البور، فتسفيد الأسر القروية من توفر ملعب رياضي واحد، ونادي نسوي أنجز قبل سنتين، ولم يفتح أبوابه لحد الآن بسبب انعدام الإمكانيات لتجهيزه. وتعتمد الجمعيات المحلية على إمكانياتها الذاتية لتنشيط الحياة الثقافية والاجتماعية والرياضية، وتنظيم أنشطة ثقافية ودينية بمناسبة حلول شهر رمضان وعيد المولد النبوي بكل من إركساون وإملاين وتالمست. أما في جماعة سيدي بوزيد، فلا تتوفر على بنية ثقافية ورياضية، باستثناء ملعب شاغر في دوار النواصر، ونادي نسوي واحد في دراع السوق. وفي جماعة آيت هادي، يرتبط الموروث الثقافي للجماعة خاصة منه الشفهي -الفولكلور - بالأصول العرقية لساكنتها حيث نجد أن فلكلور الجماعة ينحصر في رقصتين أساسيتان هما "أحواش" و "حمادة"، وقد أنشئت فرق فولكلورية لتخليد التقاليد من خلال الأنشطة الثقافية بالمنطقة، خصوصا حفلات الغناء. وتحاول كل من جمعية دوار "آيت هادي" وشباب آيت هادي للثقافة والفنون الشعبية، جاهدتين المحافظة على الثروة الثقافية والمعمارية للجماعة، ويعرف تراب الجماعة احتفالا بمجموعة من المواسم خصوصا موسم "بوعنفير" الذي يبعد 4 كيلومترات عن مقر الجماعة على الطريق الرابطة بين الجماعة وسبت مروضة.

(3) الفنون الشعبية: من الارتباط بالتراث المحلي إلى الانفتاح على الفنون العصرية

تزخر المناطق القروية بإقليم شيشاوة بفنون وأهازيج شعبية متجذرة في التاريخ المحلي، تقوي منظور الأسر القروية إلى التراث الثقافي والفني المحلي كفضاء مشبع بالتاريخ والثقافة والقيم، يستهوي جميع الفئات والأجيال، ويميز التنوع والتعدد بين المناطق القروية، حيث لكل جماعة قروية لونها الفولكلوري تتميز به، كرقصة أحواش بانفيفة وواد البور وادويران، ورقصة تسكيوين بدمسيرة، ورقصة عواد متوكة بتولوكولت وبوابوض، وفن الروايس بامروضة، ورقصة حمادة بأيت هادي، والفروسية بسيدي المختار، وكل نوع من هذه الفنون ينفرد بوظائفه الخاصة التي تزيد من تماسك الأسر القروية به، وتعبر عن مضامينه ولوحاته بالكلمة أو الرقص أو اللحن أو الأهازيج، وتوظفه في تحفيز اليد العاملة على مضاعفة وتوحيد الجهود، والتخفيف من أعباء العمل الشاق، وبث الحيوية في نفوس القرويين، ونشر قيم التضامن الجماعي بينهم، والتغني بالفخر بالانتماء القبلي، والتعبير عن مشاعر الفرح والحب والتآلف في المناسبات السعيدة. فعلاقة الأسر القروية بالفنون الشعبية لا تقف عند حدود توافق بين حركات الجسد والأصوات، ولكنها تعتبر نوعا من "السوق الشعري" يتبارى فيه شعراء الدواوير والقبائل.

يشكل الموروث الشعبي للغناء والرقص بإقليم شيشاوة مكون رئيسي للثقافة القروية المحلية للأسر القروية، ومجال للتعبير عن قيم الإبداع والمشاركة والترفيه التي تربط الإنسان القروي بأرضه وقيمته وحضارته، وعامل تأثير اجتماعي واقتصادي كبير على الساكنة المحلية. هذه القيمة التي تكتسبها الفنون الشعبية في حياة القرويين، كانت وراء حرص الأسر القروية على العناية بهذا المكون الثقافي والحضاري من تأسيس جمعيات للدفاع عن استمرارية هذا الموروث، كجمعية "تسكيوين أيت بخير للفنون الشعبية" التي تحاول إحياء هذا التراث وإعطائه قيمة متجددة، واستعمال اسم القبيلة لتسمية بعض الشعراء المحليين، كالرايس محمد الدمسيري ورقية الدمسيرية كرمزين مميزين لهذا الفولكلور الأمازيغي بقبيلة دمسيرة، والريس أحمد أوطالب لمزوشي بقبيلة مزوضة، والرايس أعراب المتوكي والرايس العربي لمتوكي بقبيلة متوكة. ويفسر هذا الارتباط بين المنطقة وتسمية بعض الرواد في الفني الشعبي بكون الثقافة الفنية المحلية مكون لهوية للأسر القروية في أبعادها التاريخية والأنثروبولوجيا والدينية. فغنى هذه الفنون الشعبية، يكمن في تعدد الرموز التفاضلية التي تعبر عنها في إيقاعاتها وكلماتها وحركاتها، وفي المجال الجغرافي الذي احتضن إيقاعات موسيقية عبر تاريخ الحضارة المغربية التي توحى لنا بالعديد من المظاهر ذات الصلة بطقوس الإنسان المحلي من حيث اللباس والعادات والتقاليد المرتبطة بأشكال هذه الموسيقى⁴⁴⁵. فلقد بينت نتائج البحث الميداني تأثير علاقة الأسر القروية بالفنون الشعبية في السنوات الأخيرة، حيث أصبح حضور هذه الفنون يقتصر على المناسبات الدينية والاجتماعية، مقابل اختفائه في باقي فترات السنة، الشيء الذي نتج اختفاء العديد من الفرق المحلية، ففي امتنانوت مثلا، لن نعد نسمع إلا بفرقة واحدة لرقصة أحواش⁴⁴⁶. ويفسر هذا التحول بعزوف الشباب عن ممارستها، وانصرافهم نحو احتضان الموسيقى العصرية والشبابية. وتراجع المشاركة الوازنة للنساء في أداء هذه الفنون، وانقراض أغلب المجموعات الفنية المعروفة، سواء بموت الرواد أو الصراعات بين أعضائها، وانحسار صناعة الآلات الموسيقية الشعبية، والمنافسة الكبيرة التي تواجهها الفنون الشعبية من الموسيقى العصرية، وتأثير الإعلام والتمدد.

الجدول رقم 63: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب حسب طبيعة تغير الأسرة ومصادره وأنواعه

المتغير	الصنف	العدد	%
أنواع تغير الأسر القروية	التغير الشمولي	1202	73

445- ابيبي محمد، مرجع سابق، ص 40.

446- انقرضت بعض أنواع الحلي المستعملة في فن أحواش كالكميت (لخنجر، يصنع من الحديد بينما غمده من الفضة، يرمز عادة إلى الرجولة والقوة، يوضع على الجانب الأيسر، ويعقد بحمالة تكون إما باللون الأحمر أو الأسود، وتزين بورد من الخيوط على الكتف) وتاونزا (صاغ من معدن الفضة، تتكون من مجموعة من النقود الفضية، تربط بينها سلاسل صغيرة وتوضع فوق الجهة تشد بالقضيب)

27	444	التغير الإجمالي	
100	1646	المجموع	
42	691	مصادر خارجية	مصادر تغير الأسر القروية
25	412	مصادر داخلية	
33	543	مصادر داخلية وخارجية	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

(4) تغير الأسر القروية: من التحول الأحادي إلى التحول الشمولي وتعدد المصادر

يتميز تغير الأسر القروية بإقليم شيشاوة بالتعدد والتنوع، بين التغير البطيء في الماضي والتغير السريع حالياً. ويفسر هذا الاختلاف في الوتيرة، بالأثر الواسع للتحويلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها المجتمع القروي، والتي أثرت على نوعية التحول في الحياة القروية، والذي يتخذ طابعاً شمولياً، تستوعب نتائجه وآثاره القيم الثقافية والإيديولوجية، والأبنية الاجتماعية، والنظم الاقتصادية، والمعتقدات الدينية، ونظام التدبير الأسري، ومعايير التعامل مع الوقت والعمل والجماعة والمرأة، وبهم هذا النوع نسبة 73% من الأسر القروية، كما يتبين من خلال الجدول رقم 63، وقد يكون أحادياً، يقتصر على جانب واحد من الجوانب الأساسية المشكلة للبنية الأسرية كالقيم الثقافية، وقد يلحق نظام الإنتاج وحده، وقد يستهدف نظام العلاقات الأسرية والاجتماعية بمفردها، ويعني هذا النوع من التحول نسبة 27% من الأسر القروية. هذا التعدد في وتيرة ونوعية التحويلات بالوسط القروي، تفرض ضرورة عدم الاختصار على عامل تفسيري أحادي في تحليل تحولات الأسر القروية، واعتماد تفسير متعدد العوامل، يستوعب التداخل والتشابك الموجود بين جميع العوامل المسؤولة عن حدوث تغير الأسر القروية، سواء تعلق الأمر بالعوامل الداخلية، أو العوامل الخارجية. العوامل الأساسية أو العوامل الثانوية، ووضعها في سياقها التاريخي والاجتماعية والثقافية، وإبراز خصوصياتها، وديناميتها الداخلية والخارجية، وتحديد مجالات نشاطها⁴⁴⁷.

يتسم تغير الأسر القروية بإقليم شيشاوة بسرعة وتيرة حدوثه، وتعدد مصادره، واتساع مجالات انتشاره. فإذا كان انتشار مظاهر التغير الذي يحدث في منطقة معينة في الماضي، يبقى مقتصرًا على مجالها الترابي، ولا ينتشر إلى مناطق أخرى. فإن اليوم، وبسبب التطور الهائل للوسائل التكنولوجية والإعلامية والرقمية التي سهلت عملية التواصل والاحتكاك الواسع بين المناطق والأسر القروية، أصبح من غير الممكن الحديث عن وجود جماعة ترابية أو أسرة قروية

⁴⁴⁷ - بورقية رحمة، لأرياف المغربية في ظل التحويلات الكبرى للمجتمع. الرباط: دار المعارف الجديدة، 2002، ص 258.

معزولة عما يعرفه المجتمع القروي من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية. فسرعة عملية الانتشار الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، تكتشف عن سر التشابه لكثير من السمات والعناصر الثقافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها، وانتقالها من مصدر واحد، أو عدد من المصادر، نتيجة للاتصال الثقافي بين تلك المجتمعات، وقد تكون هجرة العنصر الثقافي كاملة أو جزئية⁴⁴⁸. ويفسر هذا الانتقال بكون تغير الأسر القروية يقع نتيجة تأثير المصادر الخارجية أكثر من تأثير المصادر الداخلية التي تبقى مقاومة لهذا التغير. وفي هذا الصدد، تستحوذ المصادر الداخلية على بنسبة 25% من أسباب تغير الأسر القروية، وترتبط بالتفاعلات التي تقع بين مكونات البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع القروي، وتعكس خصائص الواقع الاجتماعي للعائلة، ونوعية العلاقات القائمة بين أفرادها، ومستويات الوعي الاجتماعي الناتج عن الاحتكاك اليومي بكل أنساق الثقافة القروية. وفي المقابل، تساهم المصادر الخارجية بنسبة 42% في مجمل التغيرات التي تشهدها الأسر القروية، وذلك نتيجة احتكاكها وتفاعلها مع غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى، مما ينتج عنه تغير الثقافة الأصلية للسكان القروية، وقد يحدث العكس، حيث تنتقل سمات ثقافية ريفية خارج نطاق الوسط القروي. كما أن تطور سلوكيات تنظيم الحياة العائلية في المدن، يؤدي إلى وقوع تغير ديموغرافي في القرى والبادي. والمعطيات التقنية تعمل على تسريع حدوث التغيرات الاجتماعية في الأسر القروية، وترفع من مجالات وقوعها، وتيسر انتقال المجتمع القروي من نمط العيش البدائي المرتبط بالزراعة إلى نمط العيش المعاصر المرتبط بالنشاط الصناعي.

مكن ولوج عناصر جديدة قادمة من الخارج للمجتمع القروي، من تحويل نظم الإنتاج والاستهلاك والتفاعل والعلاقة والسلوك والموقف، إلى مظاهر أساسية لرصد مسار التغيرات الاجتماعية بالأسر القروية، الشيء الذي يقتضي عدم الفصل بين التغير الاجتماعي والعوامل الخارجية المسؤولة عنها، والبحث في مختلف مصادره المختلفة، والتي⁴⁴⁹ تتسم بالتعدد، بين ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي ومجالي وتقني، فكل مجتمع إنساني يتضمن ديناميات تغير وقوى اجتماعية وسياسية تدفع به في اتجاه أوضاع جديدة، ويحتوي في طياته على ميل "طبيعي" إلى تعديل الكفة واستعادة التوازن، ضمانا للاستمرار وحفاظا على حد أدنى من التماسك الاجتماعي⁴⁵⁰. لقد كان للاتصال الحضاري

448- تايلور، نقلا عن محمد عبد المولى الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 147.

449- بو النعناع محمد، "سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: رؤية نظرية تحليلية"، الرباط، المغرب، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 34، ص 85.

450- الهراس المختار، القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية شمال المغرب، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني. الرباط: مطبعة الرسالة، 1988، ص 236.

والاحتكاك الثقافي للمجتمع القروي مع التحولات الاجتماعية القادمة من خارج نطاقه الجغرافي، الأثر المباشر في تجديد جوهر القيم الثقافية والحضارية للأسر القروية، وتغيير مسار التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للسكان القروية.

خلاصة

يصعب التحديد المنهجي والمعرفي للحدود الفاصلة بين مؤسستي المجتمع والثقافة في المجال القروي، بسبب الارتباط الوثيق بين حدوث ونشوء الظواهر والوقائع الاجتماعية، وتسلسل الأحداث التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تطبع مسار تطور مجتمع ما. فإذا كانت الوقائع الثقافية والأحداث الاجتماعية والإنجازات الاقتصادية، التي يمر منها المجتمع القروي في سيرورته التاريخية، تشكل منعطفات تاريخية، تطبع كل مرحلة من مراحل التحضر والتطور، فإنها في الآن نفسه، أسس ومقدمات لفهم سيرورة تحول البنية الثقافية للأسر القروية، وعلاقتها المباشرة بما يقع من تحولات وتغيرات في المجتمع القروي. كمجتمع لا يمكنه الخروج عن هذه القاعدة، فهو بدوره عرضة لتحولات كبرى مستمرة في بنياته الثقافية وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية. فمن خلال البحث الميداني، تبين أن أثر التغير الاجتماعي على الخصائص الثقافية للأسر القروية، ظاهرة بنيوية متعددة الأبعاد، تضافرت عوامل مختلفة في تسريع وتيرة حدوث هذا الأثر، وتعميق انعكاساته المتعددة، الشيء الذي يجعل الأسر القروية، تعيش وضعاً مزدوجاً، بين التفاعل الإيجابي مع متطلبات التغير الاجتماعي من جهة، ومقاومة هذا التغير قصد حماية موروثها من جهة ثانية.

يتسم تفاعل الثقافة الأسرية القروية مع متطلبات التغيرات الاجتماعية والحضارية بالمجتمع القروي بإقليم شيشاوة، تارة بالرفض والصمود، وتارة أخرى بالقبول والاستجابة. فما تعيشه الأسر القروية بإقليم شيشاوة اليوم، من صراعات ثقافية متعددة الأوجه، قد تكون معلنة. وقد تكون مخفية، تنعكس على كل مكونات البناء الاجتماعي القروي، من مؤسسات تنظيمية، ورموز ثقافية، وقيم أخلاقية، وعلاقات الاجتماعية، وكيانات اقتصادية. فالتغير الثقافي ساهم في تطور البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأسر القروية، تغيير المفاهيم الاعتقادية والاجتماعية، وتجديد بنية الأفكار والقيم، ورفع جودة النشاط الإبداعي. وتوفير فرص نشر الثقافات المحلية، وتوسيع نطاق الاتصال الأفقي والعمودي بين الأفراد والجماعات.

خلاصة عامة

عرفت الأسر القروية بإقليم شيشاوة تغيرات اجتماعية واقتصادية وديمغرافية وثقافية، أدت إلى ظهور بنيات أسرية جديدة مغايرة كلياً أو جزئياً على مستوى البناء الاجتماعي، والوظيفة الثقافية، والتركيب البشري، والدور الاقتصادي. فالحديث عن تغير الأسر القروية كمؤسسات اجتماعية وتنظيمية، يؤكد انتفاء إمكانية القول بسيادة نمط واحد للأسرة القروية، فالمجتمع القروي يزخر بأشكال عديدة من التنظيمات الأسرية، تختلف باختلاف خصائصها الديمغرافية، وبنائها الاجتماعية، وجذورها التاريخية، وإمكاناتها الاقتصادية، وانتماءاتها الحضارية، وسماتها الثقافية، ويصل هذا التعدد إلى درجة يمكن فيها رصد هذا الاختلاف على مستوى الأسرة الواحدة. فقد انعكست التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع القروي على تغيير شكل وحجم وبنية الأسر القروية، وتجديد وظائفها وأدوارها، وتحديث مجالات ومستويات وأساليب التفاعلات الداخلية والخارجية لأفرادها، لكي تنسجم مع الشروط التي تقتضيها الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجديدة بالوسط القروي. ورغم قيمة وأهمية التغيرات التي تعرفها الأسر القروية القروي، تبقى وتيرة هذه التغيرات مطبوعة وموسومة بعدم القدرة على التغير بشكل متوازن مع سرعة التغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى، الشيء الذي يجعل الأسر القروية اليوم عرضة للاضطرابات الاجتماعية، والتوترات التفاعلية، والأزمات الاقتصادية، والمشاكل الثقافية.

تعتبر عملية تفسير المعطيات الميدانية، واستنتاج الخلاصات المرتبطة بها، أهم العمليات المكونة للبحث السوسيولوجي الميداني، لأنها تسمح باستخلاص دلالات هذه النتائج، وإبراز معالمها الكبرى، قصد الخروج برؤية موضوعية تنطلق من الواقع، وتعود إليه، وتقدم حلولاً معقولة لحل المشكلة المطروحة، وللإجابة على السؤال الإشكالي المطروح حول أثر التغيرات الاجتماعية على تغيير الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية للأسر القروية. فبناءً على تحليل النتائج الميدانية، فإن الأسر القروية تعد أهم المؤسسات التنظيمية التي تتأثر بكل ما يشهده

المجتمع القروي من تحولات مجالية وثقافية واقتصادية واجتماعية، فالعلاقة جدلية بين النظامين، فأى تغير في البناء الاجتماعي لابد أن يطول النظام الأسرى، والعكس صحيح. فمن خلال نتائج البحث الميداني، تبين أن التغيرات الاجتماعية أثرت على تغيير المقومات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأسر القروية، وعلى نشأة نظام مزدوج للأسر القروية، يجمع بين استمرار هذا النظام في الحفاظ على مقوماته التقليدية والأصلية، وتبنيه خصائص جديدة، ومفاهيم حديثة، وبنيات عصرية، تنسجم مع الظروف والتغيرات الجديدة التي طرأت على المجتمع القروي في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والديمغرافية.

تفصي عملية تحليل أثر التغيرات الاجتماعية على الخصائص الديمغرافية للأسر القروية بإقليم شيشاوة، إلى استنتاج الخلاصات التالية:

- عرفت الأسر القروية تغيرات جذرية في خصائصها الديمغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة تزايد الإقبال على العيش في الأسر النووية، وتراجع نطاق الأسر الممتدة؛
- تسجيل علاقة وثيقة بين تغير التركيبة الديمغرافية للسكان القروية تبعاً للتنوع المورفولوجي الذي يميز البنية التضاريسية والطبيعية لإقليم شيشاوة، وذلك ما بين السهل والدير والجبل، أو من حيث التربة أو الموارد المائية، أو الغطاء النباتي أو الظروف المناخية؛
- تغير مجالات النشاط والفعالية الاجتماعية التي تشتغل في رحاب الأسر القروية كالمهنية والحميمية ووظيفة التعاضد الاجتماعي التي قاربت على الانقراض؛
- شهدت الساكنة القروية ببعض الجماعات بإقليم شيشاوة انخفاضاً ملموساً في معدل الولادة منذ سنة 1994 (1.53% خلال الفترة 1982-1994 و0.56% خلال الفترة 1994-2004)؛
- تتميز جميع الجماعات القروية حالياً بساكنة شابة، وزواج مبكر مع نسبة كبيرة للمتزوجين وارتفاع معدل الخصوبة التي تعتبر من المؤشرات الأساسية لازدياد معدل الولادات وانخفاض على مستوى الكثافة السكانية؛
- اتساع نطاق الأسر القروية التي ترأسها النساء لتمثل بنسبة 23.71% نتيجة رد الاعتبار للعنصر النسوي، وتراجع تأثير الهيمنة الذكورية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالعالم القروي بإقليم شيشاوة؛

- التغيرات الديمغرافية القروية انعكاس لتحولات النظام القبلي المتحكم في معايير النسب والدين واللهجة والطائفة والمهنة والانتماء الجغرافي؛
- تعزيز الرابط الدموي في ضبط قسّمات المجتمع القروي كبناء تنظيمي، يتمسك بتأثير ثقافة السلف، ويفرض التكتل في وحدات بشرية، وتجمعات تنظيمية على شكل قبائل ودواوير، كشرط للوجود الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يعزز ارتباط الأسر القروية بماضيها وأصلها وتاريخها؛
- استمرار تعدد روافد التركيب الديمغرافي للقرويين بين الأمازيغ والعرب والصحراويين، يجعل المجتمع القروي يوظف القواسم المشتركة التقليدية لتحقيق الاندماج والتلاحم بين مكوناته المختلفة، وتكوين أفراد على التصرف واتخاذ القرار على أساس الالتزام بالوعي والانتماء الاجتماعي، وتمكينهم من صنع التاريخ والمصير المشترك؛
- ميل النمو الديمغرافي المرتفع في السنوات الأخيرة نحو الاستقرار بالمجتمع القروي (0.6% حاليا) بسبب نضج الوعي النسائي بفعل التعليم، وتحسن وتطور العلاقات الأسرية والاجتماعية بين الجنسين، وتبني الساكنة القروية للثقافة الإنجابية الحديثة بفعل تكثيف برامج التخطيط العائلي. وقد نتج عن هذا التغير ولوج المجتمع القروي لمرحلة النمو الديمغرافي الانتقالي القائم على تباطؤ وتيرة التزايد السكاني، وتراجع معدلات الوفيات، وارتفاع أمد العمر، وتراجع معدلات الخصوبة والإنجاب؛
- تغيير معالم الهرم السكاني للقرويين بتسجيل هيمنة الفئات الشابة على باقي الفئات السكانية بنسبة 78.10%، وتعزيز القاعدة العريضة للهرم، وتضييقها بالموازاة مع التقدم في العمر بسبب انخفاض نسبة الوفيات، وتزايد شيخوخة المجتمع (7.40%)، وتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع الإقبال على خدمات التطبيب؛
- هيمنة وضعية الزواج على الوضعية العائلية لغالبية الساكنة القروية بنسبة 57.39%، سواء كان هذا الزواج موثقا أو بالفاتحة. مع تسجيل انخفاض نسبة وضعية الطلاق (6.79%)، وتطور العزوبة بشكل مطرد (28.75%)؛
- سير معدل الخصوبة (2.95%) وحجم الأسرة القروية (4.3 أفراد لكل أسرة) نحو مزيد من الانخفاض بسبب التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع القروي؛

- متوسط الكثافة السكانية بإقليم شيشاوة اكتسب أكثر من 3 نقط خلال العشرية الأخيرة، إذ انتقل من 36,19% نسمة/كم² إلى 39,6 نسمة/كم²؛
- ارتفاع أمد الحياة لدى الجنسين ليصل إلى 71 سنة، رغم الامتياز الطفيل المسجل بالنسبة للنساء؛
- انخفاض مؤشر الخصوبة وارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول بالنسبة للجنسين راجع بالأساس إلى تطبيق سياسة التخطيط العائلي، والتحولت التي عرفها المجتمع القروي، وتحسن الظروف المعيشية للسكان، وارتفاع أمد الحياة؛
- اختلال التوازن بين النمو الديمغرافي الهائل ومحدودية الموارد الطبيعية، وعدم قدرة الأسر القروية على تحمل النفقات الزائدة الناتجة عن ارتهاق الاقتصاد المحلي بقوة إلى العوامل الطبيعية الأقل ملاءمة، والأكثر تأثراً بالنمو الديمغرافي؛
- تخلي الأسر القروية عن القناعات المترسخة في البنية الذهنية حول الإنجاب، والتحول من العيش في الأسر الممتدة إلى الأسر النووية؛
- تميز الساكنة القروية بنمو ديمغرافي بطيء رغم فتوتها، وارتفاع نسبة الولادات وانخفاض الوفيات، مما سيجعلها تستقر في أفق 2030 سنة؛
- انتقال النمو الديمغرافي القروي من الضعف في بداية الاستقلال مروراً بالانفجار إلى حدود نهاية التسعينات وصولاً إلى التراجع في الوقت الحالي؛
- تسجيل تباين في النمو الديمغرافي بين الجماعات القروية، بين صنف أول يضم جماعات قروية التي تعرف نمو سلبياً كجماعة أولاد مومنة (0.0%) وجماعة السعيدات (-0.1%)، وصنف ثان يخص جماعات قروية تعرف نمواً ديمغرافياً بطيناً كجماعة اهديل (0.1%) وجماعة ايت هادي (0.8%)، وصنف ثالث يخص جماعات قروية تشهد نمواً ديمغرافياً سريعاً كجماعة سيدي المختار (1.2%)؛
- تأثير النمو الديموغرافي بالعالم القروي على قدرات الأسرة القروية في تلبية الحاجيات الأساسية لأفرادها، ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما ما يتعلق بمجالات التعليم والصحة والعمل وخلق الثروة؛

- تغير التركيب الديمغرافي بالوسط القروي لم يؤثر على بنية الدواوير التي تتوزع بشكل غير متساوي في جميع الجماعات الجبلية، حيث تحتشد معظم الدواوير في أسفل الوديان أو تستقر على أول المنحدرات.
- تبرز عملية تحليل أثر التغيرات الاجتماعية على الخصائص الاجتماعية للأسر القروية بإقليم شيشاوة إلى استنتاج الخلاصات التالية:
- تعيش الأسر القروية مرحلة انتقالية في تغير مكوناتها وعناصرها ووظائفها وأدوارها ونظمها وعلاقاتها وأشكالها، وذلك لمواكبة تخليها التدريجي عن الطابع التقليدي، واكتساب خصائص اجتماعية جديدة، وتجاوز وضعية التردد بين التمسك بالقيم التقليدية، أو تبني القيم العصرية، أو محاولة الجمع بينهما؛
- يعرف المجتمع القروي أشكالاً متعددة للتغير الاجتماعي، بين شكل التغير البطيء جداً، شكل التغير الجذري على شكل ثورة عارمة، وشكل تغير المظاهر الخارجية للبنى والنظم الاجتماعية، وشكل التغير الشامل الذي يشمل الجوهر والمظهر، وشكل التغير الجزئي لنعصر من عناصر الحياة الاجتماعية، وشكل التغير الكلي لمختلف العناصر والمجالات؛
- تأثير هيمنة الطبيعة المحافظة على بنية العلاقات الداخلية والخارجية للأسر القروية على تجديد أدوارها ووظائفها، وإلزام أفرادها بالقبول الاجتماعي بوضعية الجمود والانغلاق التي جعلتها هدفاً للإقصاء الاقتصادي، والحرمان السياسي، والتهميش الاجتماعي، والرفض الثقافي؛
- الأسر القروية القاطنة بالمناطق الجبلية تقاوم التغير الاجتماعي أو يوصف فيها هذا التغير بالبطء بسبب التعلق بالماضي والقديم، بينما الأسر القروية المستقرة بالمناطق السهلية والمحاذية لهوامش المراكز الحضرية لامتنانوت وشيشاوة، تتمرد على الثقافة الموروثة والقيم التقليدية، وتقبل على تبني كل ما هو جديد؛
- تغير السلطة الأسرية القروية من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي، وتحررها التدريجي من الهيمنة الذكورية والثقافة المجتمعية المحافظة التي تجمع مختلف السلط المادية والمعنوية في يد الأب/رب الأسرة؛
- تغير العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسر القروية في اتجاه تعزيز مجالات التفاعل بين الجنسين، والإقرار بأهمية إشراك النساء في اتخاذ القرارات الكبرى التي تهم حاضر ومستقبل الأسر القروية؛

- تأثر مستوى التماسك الأسري بالوسط القروي بالمتغيرات الخارجية كمستوى التحضر، وانتشار التصنيع، وتراجع البنيات الاقتصادية التقليدية، والاستعمال الواسع للوسائل التكنولوجية، وتغير المعطيات الديمغرافية، والمتغيرات الداخلية كسن الزواج، عدد أفراد الأسرة ومستواهم الثقافي والتعليمي والاقتصادي، طبيعة وحجم الوظائف الأسرية المنوطة بالأباء والأبناء، نوعية الطرق المعتمدة في تدبير القرارات الأسرية، وحدود الارتباط بالقيم المشتركة؛
- استمرار التمييز بين الجنسين بتفادي لوم الذكور على السلوكات الصادرة عنهم، واعتبار السلوكات الصادرة عن الإناث مسيئة لثقافة وشرف الأسر القروية،
- انتقال الأسر القروية من العقاب البدني إلى العقاب المعنوي في تقويم تمرد الأبناء على القرارات الأسرية؛
- انخراط الأبناء في مناقشة القرارات الأسرية قابله تراجع السلطة الأبوية، وبحث الشباب عن نموذج الحياة خارج نطاق العائلة؛
- تحول ثقافة الزواج القروية إلى مجال للصراع بين الثابت والمتحول من خلال ارتفاع معدل سن الزواج، وتحول اختيار الشريك من الاختصاص الأسري إلى القرار الشخصي، وتنامي رفض الشباب القروي زواج الأقارب، وربط الزواج بالتوافق القبلي بين الجنسين، واختفاء تدريجي للطقوس التقليدية، واتساع نطاق المراسيم العصرية؛
- انتقال الطلاق من الرفض الثقافي إلى الضرورة الاجتماعية، واختيار تسوية الخلافات الزوجية بالحوار والوساطة العائلية بدل اللجوء إلى الحل القضائي؛
- رفض تعدد الزوجات (1.2%) يتأرجح بين الأوضاع الاقتصادية المتأزمة والقيم الثقافية السائدة؛
- تأثر بنية العلاقات الداخلية للأسر القروية بتغير العلاقات بين الأصول والفروع، واستدماج القيم الجديدة وترتيب الأدوار الداخلية، وتفكيك الوظائف التقليدية، وتخلي الأب عن دوره التقليدي، وانتقال العلاقات الداخلية من التلاحم الظاهري إلى الصراع الخفي، وظهور مفاهيم جديدة في قاموس العلاقات العائلية؛
- استمرار تمسك الأسر القروية بعادة الاجتماع على مائدة الطعام، وحضور سلوك السمر العائلي بالمناطق الجبلية وغيابه بالمناطق الشبه الحضرية؛

- تحول العلاقات الخارجية للأسر القروية من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، وتغير الزيارات العائلية من الانتظامية والموسمية إلى القطيعة، وتحكم المنافع المادية في تقوية العلاقات الخارجية للأسر القروية؛
- علاقة الجوار جزء لا يتجزأ من منظومة العلاقات الأسرية بالوسط القروي، تقوم على التعاون والاحترام، والتبادل المنتظم للزيارات، وتعزز بعوامل القرابة، والانتماء القبلي، والمنفعة الاقتصادية؛
- تحول المجتمع القروي من المجتمع العائلي إلى المجتمع التعاقدى، ومن التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، ومن العيش المحلي إلى الإقبال على العيش المشترك الواسع، ومن نطاق الماضي المحدود إلى نطاق المستقبل اللامحدود، ومن الإنتاج إلى الاستهلاك، ومن التفسير الغيبي اللاهوتي إلى التفسير المنطقي الواقعي؛
- تغيرات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي تحدد مكانة الأسر القروية في المجتمع القروي، وترسم حدود ومجالات تصرفاتها وتعاملاتها الخاصة والعامة، وتقن طبيعة ونوعية علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية؛
- لا يمكن فصل تأثير التغيرات الاجتماعية على الخصائص المادية والاقتصادية والثقافية للأسر القروية عن الواقع القروي كحقيقة للحياة الاجتماعية، يتلقى فيها الفرد مبادئ الحياة، وقواعد العيش، وأسس التفاعل مع الآخرين؛
- تجديد الوظائف التقليدية للأسر القروية، وتمتين ارتباطها بالثقافة القروية المهيمنة على كل وحدات المجتمع القروي، وتبنيها الأسس الحديثة للتخطيط الاجتماعي للحاجيات الأسرية، وحل المشكلات الناتجة عن سرعة التحولات المجتمعية في مجتمع تتشكل مواقفه، وتصاغ قراراته وفق منظور ثقافة محلية، تركز تهميش الوحدات المشكلة لهذا المجتمع، وتبرر كل مل يتخذ ضدها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا؛
- ظهور أشكال جديدة للأسرة القروية، لا يعني الاقتصار على تغيير حجمها وهيكلها، بل يشمل تغيير الوظائف الأساسية التي تقوم بها حسب متطلبات الواقع الاجتماعي الجديد الذي يحتضنها، وتوزيع المسؤوليات بين أفرادها تبعاً لما تشهده الحياة الاقتصادية والاجتماعية من تطور وتغير، وبناء العلاقات الاجتماعية والتفاعلية حسب المبادئ السائدة في المجتمع القروي، وإعداد الأجيال وتربيتها، وتلقيها قواعد السلوك الاجتماعي لا يخرج عن منظور المشروع المجتمعي الكبير الذي يتبناه النظام الاجتماعي الذي سيمنح العضوية لهذه الأجيال؛

- التغيرات الاجتماعية بالمجتمع القروي تبقي كل أشكال الأسر القروية التقليدية والعصرية حاضرة، لكنها تختلف من حيث حدودها، مصادرها، أهدافها، وسائلها، وأساليبها؛
- تأثير تنوع أساليب الأسر القروية في تمرير الخطاب الثقافي والأخلاقي والاجتماعي الجديد، وتنمية الشعور بالانتماء والخصوصية؛
- تباين المناطق الجبلية والمناطق السهلية على مستوى حجم ومجال تفاعل البنيات الداخلية للأسر القروية مع المؤثرات الخارجية. فإذا كانت المناطق الجبلية معروفة بتمسكها الكبير بالثقافة الموروثة من الماضي، وببطء وتيرة تحولاتها المجالية، وقوة مقاومتها للجديد، فإن المناطق السهلية تتميز بتوالي تحولاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وخضوعها لتغيرات سريعة من الصعب التحكم في آلياتها ومساراتها، تجعل من مواقف الرفض والصمود تتوارى إلى الخلف، مفسحة المجال لتبني كل جديد، وبدون مركب نقص؛
- تحول الحياة الاجتماعية القروية إلى مجال للصراع الاجتماعي بين الأجيال، بين جيل الشيوخ المدافع عن الأوضاع الاجتماعية السائدة، والقيم الثقافية الموروثة، والمدخيل الاقتصادية التقليدية، وجيل الشباب الراض لاستمرار المواقف والأفكار والسلوكيات القديمة، والطامح لتغيير الوضع الاجتماعي القائم الذي يكرس التبعية، والتخلص من القيم الثقافية التي تكبل حركة الأشخاص وحرياتهم، والقضاء على مظاهر الرعب الاقتصادي الذي يقضي على مردوديتهم ونشاطهم، وتجديد النظام العائلي الذي يسهم في تحرير الفكر واستقلالية القرار. ويزداد نطاق هذا الصراع بما يعيشه الإنسان القروي من ثورة تكنولوجية ورقمية وعلمية هائلة، غيرت الكثير من المفاهيم الاجتماعية، وسرعت من وتيرة التغير الاجتماعي، ووسعت نطاق الفجوة بين الأجيال، وسببت الخلافات والصراعات بينهم⁴⁵¹؛
- تأثير التغيرات الاجتماعية على تغيير البنية المادية للأسر القروية، وتحديث الصورة الخارجية التي تظهر بها على أساس توزيع جديد للأدوار بين القرويين وفق مفهومهم للأرض والمجال، وقيمة المخزون القيمي والثقافي الذي يتحكم في تصرفاتهم وأفعالهم، وتباين المستوى المعيشي لأسرهم، وأثر تغير منظورهم للزمن والمكان على شبكة العلاقات الفردية والجماعية التي يرتبطون بها فيما بينهم ومع غيرهم، وانعكاسات ذلك على ظروفهم المادية والاجتماعية،

⁴⁵¹ - خلف عبد الجواد مصطفى، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2002، ص 56.

وعملهم على كيفية تشكيل عائلاتهم من حيث مظهرها المادي الخارجي. وحجم أعضائها، وتكوينهم المعرفي والاجتماعي والثقافي، وحركة تنقلاتهم الضيقة والواسعة، وهجرتهم الخارجية والداخلية⁴⁵²؛

- تنمية الإحساس بأهمية البعد المكاني في بناء الحياة الاجتماعية والأسرية للقرويين، كقيمة رمزية ومادية وثقافية واجتماعية في حياة الأفراد والجماعات، فما يهم الإنسان القروي من الأماكن القروية المختلفة، المكان الذي ولد وترعرع فيه مع عائلته⁴⁵³؛

- تحول الأسر القروية إلى نظام التكتل الاجتماعي والعائلي والقبلي بين الأفراد، هدفه تغيير نظام المجتمع القروي، والاهتمام بتزايد السكان، وتحليل ظواهر التكاثر والتدخل السكاني بالنسبة إلى المساحة التي يسكنونها، والقواعد التي تنظم شؤون الهجرة من القرى إلى المدن، ومن المدن إلى القرى، ومن الدولة إلى خارجها، باعتبار الهجرة من الأمور التي تؤثر على التكتل فتغير من أوضاعه. والنظم التي يسير عليها المجتمع في إنشاء مواطن التجمع كالقرى والمدن والمساكن والطرق التي يتبعها في أشكالها ومرافقها ووظائفها ومواقعها بالنسبة إلى الجبال والبحار والأنهار والبحيرات⁴⁵⁴؛

- التفاف النظام الاجتماعي للأسر القروية حول "الجماعة" كأساس تنظيمي واجتماعي وثقافي واقتصادي لإدارة شؤون التجمعات السكانية، وفض النزاعات المرتبطة بالأراضي والمراعي، والإرث، والزواج، ومياه الري؛

- البنية الأسرية بالوسط القروي بنية تقليدية تتميز بشيوع الزواج العائلي والتكتل حول الكانون الواحد الذي يتكون من ثلاث أسر على الأقل؛

- معظم الأسر القروية لا تتوفر على أية أداة لتحقيق ومراقبة دينامية استخدام الأرض في التعمير. فما تزال المشاريع المتعلقة بالسكن والتعمير وإعداد التراب منحصرة في مراكز الجماعات القروية؛

- استقرار أغلب الأسر القروية في دواوير (1011 دوار) تتوزع بشكل متفاوت على تراب كل جماعة قروية، وتتمركز بأسفل الوديان، ومنحدرات السفوح في المناطق الجبلية، على ضفاف الأودية وجوانب الطرق بالمناطق السهلية.

⁴⁵² - بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، بيروت، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، 1987، ص 240.

⁴⁵³ - العكايلة محمد سند، اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص 100.

⁴⁵⁴ - وافي على عبد الواحد، الطوطمية أشهر الديانات البدائية، القاهرة، مصر، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1959، ص 211.

وتأخذ هذه الدواوير أشكالاً مختلفة: الشكل الخطي وشكل القوس، وكذلك على شكل المساكن المتفرقة، وينقسم الدوار هنا إلى أجزاء صغيرة، لكنه يبقى دائما دوارا بمخيلات أولئك الذين يعيشون به؛

- القرى والدواوير والتجمعات السكانية ليست نمطا أو شكلا أو نوعا واحدا، بل تتعدد وتتنوع تبعا لتنوع الثقافة والموقع والعرق والقرب من المدينة، وتوفر الثروات الطبيعية والهجرة، فالقرية الجبلية مغايرة تماما للقرية السهلية، والدوار المتجمع مختلف كلياً عن الدوار المتفرق؛

- ارتفاع مستويات إقبال الأسر القروية على تجسيد استقلالية في حياة الأفراد والجماعات الصغرى داخل العائلة الكبرى، يتم وفق نموذج اجتماعي يتأسس على اشتراط ربط تمتيع كل أسرة قروية حديثة النشأة بقطعة أرضية من المساحة الإجمالية للبنية الأصلية بالاستمرارية في التمسك والعيش الاحتفاظ في نطاق الوحدة العائلية؛

- تغير طبيعة ووظيفة السكن القروي ليرتقي إلى مكانة السكن الحضري، ويعبر عن المكانة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي تميز الحياة الفردية والجماعية للأسر القروية، والتي تبذل جهودا إضافية لتحقيق التوازن بين الحفاظ على الأصالة الموروثة، والانفتاح على مستجدات الحياة المعاصرة في مجال التعمير؛

- هيمنة السكن المغربي بنسبة 80% مقابل 1.3% للشقق العصرية، بينما يعتبر نمط الفيلات شبه منعدم، نظرا لكون الوعاء العقاري بالوسط القروي لا يسمح بخلق تجزئات خاصة بهذا النوع من السكن؛

- هيمنة السكن التقليدي على طبيعة ونوعية السكن القروي (43.70%) رغم الطفرة الاجتماعية التي عرفها المجتمع القروي بفضل تركز الأنشطة الصناعية والفلاحية والتجارية العصرية بمعظم الجماعات القروية، والتي نتج عنها ظهور مساكن عصرية (13.11%)، تعتمد في بنائها على الآجر والإسمنت والخرسانة، وتتمركز في المناطق القريبة من الطق المعبد والمناطق المنبسطة؛

- تغير الخصائص التقليدية للسكن القروي تتركز بمراكز الجماعات الترابية في حين أن باقي المساكن في الدواوير الأخرى ما زالت تعتمد على الحجر والطين الممزوج بالتبن لبناء مساكنهم وعلى الخشب المحلي لبناء الأسقف؛

- ارتفاع الهجرة القروية نحو المدن، وضعف الموارد الأثرية، يصعب على الأثر القروية تجديد وتهيئة مساكنها التقليدية التي يغلب على هيكلها المحلي الطين والحجر الكلسي والشكل العمودي بالمناطق الجبلية، والحجر المدكوك بالطين والشكل الأفقي بالمناطق المنبسطة؛
- غلبة الملكية الخاصة على السكن القروي (85.73%) مقابل محدودية ثقافة الكراء (0.6%)، وانعدام الحدود بين الاستعمال المنزلي والاستعمال الزراعي لمرافق السكن في معظم الأثر القروية التي تميزت بتراجع معدل الغرف فيها (تشكل المساكن التي يتجاوز عدد غرفها 5 إلى 56.26%)، وانخفاض متوسط عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة (نسبة 42% الاستعمال المشترك للغرفة الواحدة)، والتخلي على تعدد الاستعمالات؛
- تغير ثقافة استهلاك والحصول على الماء الشروب رغم هيمنة الطابع التقليدي عليها من المجانية الطبيعية المتعلقة بالعيون إلى الخدمة المؤدى عنها المرتبطة بالصنوبر، واستمرار معاناة أغلب الأثر القروية بسبب انعدام الشبكة العمومية في أغلب الجماعات القروية (5%)، وتأثير توالي سنوات الجفاف ونضوب الآبار والعيون؛
- لجوء الأثر القروية إلى الإفرغ في الطبيعة للتخلص من النفايات المنزلية (27%) بسبب افتقار أغلب الدواوير تفتقر إلى شبكات ومحطات لمعالجة المياه العادمة (0.4%)؛
- اختفاء وسائل الإنارة التقليدية بسبب كهرية أغلب الدواوير بالشبكة الكهربائية بنسبة 99.21%، ومساهمتها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية رغم بقاء 13.10% من الأثر القروية بدون ربط كهرباء بسبب قلة الإمكانيات المادية أو البعد عن الشبكة الكهربائية؛
- انتشار استعمال الطاقة الغازية في الطبخ بنسبة 71.20% بفعل تراجع الغطاء الغابوي، واقتصار استعمال الحطب والفحم على المناطق الجبلية؛
- امتداد تأثير تعميم الشبكة الكهربائية بالوسط القروي ليشمل الجوانب المادية والاجتماعية والثقافية والمجالية، ظهر على إثرها تصورات جديدة لبنيات العمل والمال والاقتصاد والزمان والمكان والحركة والعادات والأسرة والسلطة والإنفاق والإنتاج. كما ساهم الحضور اليومي للكهرباء في حياة القرويين في تغيير منظورهم للوقت وتعاقب الليل

والنهار، وفي فقدان علاقاتهم الجمالية والنفعية بالمصادر الطبيعية للإنارة كالنجوم والقمر، وفي تجاوز الظلام كعقبة للحركة الليلية، مواصلة العمل لإتمام الأعمال التي لا تقبل التأجيل؛

- اللجوء إلى خدمة النقل غير المهيكل لتجاوز أزمة النقل بنسبة 17% بسبب التوزيع غير المتكافئ للطرق المعبدة على مستوى أغلب الجماعات الترابية، خصوصا يوم السوق الأسبوعي، واستمرار استعمال الدواب في المناطق الجبلية، مما يؤثر على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسر القروية، ويعيق جهود تخليصها من عزلتها ومن هامشيتها الاقتصادية والمجالية؛

- تأثير تنوع المجال الجغرافي والتضاريسي والمناخي على الاستغلال اليومي للتجهيزات الصحية الجماعية بالوسط القروي (معدل مركز صحي لكل جماعة قروية)، والحد من قوة الترابط الداخلي بين الأسر القروية والخدمات الطبية الذي لا يتعدى متوسط 15 زيارة في اليوم النقص في التجهيزات الصحية والأطر الطبية والتمريضية؛

- أمراض العيون (الملتحمة)، السل، السكري (3.3%)، الضغط الدموي (5.9%)، وبعض حالات التهاب الكبد الفيروسي، الالتهابات الجلدية، والالتهابات الجنسية، الحمى المشبوهة، التهاب السحايا، التهاب اللوزتين وحالات الإسهال الحاد الناتج عن الحالة السيئة للمياه، أكثر الأمراض المسجلة على مستوى الأسر القروية؛

- تسجيل معظم حالات الولادة في البيوت (52%) بسبب الفقر، وعزلة الدواوير، وسيادة العقلية التقليدية، ونقص المعدات الطبية المتنقلة، وبعد المراكز الصحية، وقلة وسائل الإسعاف. الشيء الذي ينعكس على ارتفاع معدل وفيات الأمهات (25%) والرضع (16%)، ومحدودية خدمات التلقيح والمتابعة الطبية أثناء وبعد الحمل؛

- تحول أغلب الجماعات القروية الواقعة بجبال الأطلس الكبير من أماكن مفضلة لاستقرار الأسر القروية إلى مناطق خاضعة للإبعاد والمغادرة، الشيء الذي يجعل من الهجرة عنصرا بنويا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالوسط القروي، وحركة دائمة تمس الفئات النشيطة من الشباب بمتوسط 2 إلى 3 أشخاص في الأسرة الواحدة، ومشكلا اجتماعيا يزيد من حدة المشاكل الاقتصادية، ويؤثر على التوازن الديموغرافي بالعالم القروي، وضمان الاستقرار الاقتصادي للقاطنين به؛

- ظاهرة الهجرة بإقليم شيشاوة قديمة، لم تتضخم إلا مع بداية سنوات الثمانينات (زيادة سنوية تقدر ب 2.9%)، واحتفظت بالمقصد المفضل هو الدار البيضاء مع بروز اتجاهات رئيسية جديدة لها، تسمح بالعمل في ميادين

متعددة كالسياحة والفلاحة بأكادير، والصناعة والتجارة بالدار البيضاء، والخدمات والبناء بمراكش. وتعتبر
ايمنتانوت وشيشاوة كمقصد رابع للهجرة اليومية؛ الأقل تحفيزا والأقل إمكانيات مادية. وعلى الرغم من أن الهجرة
القروية تبقي المهاجر دائما على صلة بالدوار الأصلي، فإنها لا تغير الإيقاع ولا الهياكل الأساسية لمعظم الأسر
القروية؛

- ساهمت الهجرة القروية في الرقي بالظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للسكان القروية، وإعادة ترتيب
الأدوار الاجتماعية التقليدية، وتمكين المرأة القروية من القيام بمهام التدبير اليومي لشؤون الأسرة في غياب الزوج
المهاجر كسحب الأموال من البنوك، والتسوق لاقتناء الحاجيات الضرورية، وحضور المناسبات الاجتماعية نيابة
عن الزوج، الشيء الذي مكّنها من الحصول على مزيد من الحرية والاستقلالية والاعتراف المجتمعي؛
- تمس الهجرة القروية أكثر من 50 % من السكان النشيطين، يمثل الشباب أقل من 24 سنة منهم 70%، أما الهجرة
من أجل متابعة الدراسة فهم 7% من المهاجرين مقابل 90% للمهاجرين الباحثين عن العمل؛
- انخرط الأسر القروية في العمل التعاوني والجماعي (872 جمعية) مرتبط بعوامل الانتماء القبلي والتشبع بالثقافة
الجماعية، والتعليم والوظيفة، والسعي نحو وحدة إنتاج القيم. وتمثل التنمية (54%) وتدبير الماء الشروب (23%)
مجال التدخل بالنسبة 73% من الجمعيات، أما الجمعيات الأخرى فتهتم بكل ما هو اجتماعي، ثقافي ورياضي.
ويتوفر كل دوار تقريبا على جمعية واحدة على الأقل، ولكن أغلبها يعاني نقصا ملموسا في الإمكانيات المالية والبشرية
والمادية؛

يتجلى أثر التغيرات الاجتماعية على تغيير الخصائص الاقتصادية للأسر القروية بإقليم شيشاوة في العناصر

التالية:

- تعدد مستويات ومجالات التغيرات الاقتصادية التي عرفها المجتمع القروي غير جوهر الاقتصاد الأسري، وحول بنية
العلاقات الاقتصادية للأسر القروية؛
- توالي فترات الجفاف والضغط البشري يساهم في تعزيز تراجع الغطاء النباتي وتدهور التربة. مما يدل على أن
المميزات الطبيعية للمناطق القروية تحدد بشكل كبير ظروف الاقتصاد المحلي القائم أساسا على القطاع الزراعي
المرتبط إلى الظروف الطبيعية غير الملائمة؛

- التغيرات الاقتصادية للأسر القروية لا تتصف بما هو إيجابي دائماً، لأنها تخلف نتائج سلبية، تمس حياة الأفراد والجماعات، وتؤثر على إنتاجية المرأة (30.20% من النشاط الاقتصادي مقابل 69.8% للرجل)، وترفع سقف نفقات الاستهلاك القروي، وتحد من مساعي تنويع الدخل الفردي والجماعي، وتحريك الاستثمار والادخار الأسريين، وتشجع انتشار الزواج المبكر، وتخفف معدلات الخصوبة، وتعيق جهود تحسين التغذية والرعاية الصحية، وظهور سلوكيات حياتية تضعف إدماج الأسر القروية في التنمية، وتراجع مشاركتها الفعالة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي⁴⁵⁵.
- تغير بنية الدخل الأسري القروي من المصدر الأحادي الذي يعتبر فيه دخل رب الأسرة (3/5 من القوة الإنتاجية) مورداً رئيساً للعائلة إلى المصدر المتعدد الذي يعتمد على مساهمة جميع أفراد الأسرة (2/5 من القوة الإنتاجية للمساعدين العائليين) في مداخيلها عبر ممارسة أنشطة اقتصادية متنوعة ومتكاملة؛
- تأثير عدم انتظام النشاط المهني لمعظم أرباب الأسر القروية على تدهور المستوى الاقتصادي لأفرادها، وصعوبة تحقيق التوازن بين المداخيل والمصاريف؛
- تمسك الأسر القروية بثقافة ادخار الفائض من مواردها المالية (81.30%) عوض استثماره (9%)، والذي يغلب عليه الادخار المنزلي (76.36%) بدل الادخار البنكي (18.33%)؛
- العقار الوجهة المفضلة لمعظم الأسر القروية في استثمار أموالها (49.34%). كما يعتبر اقتناء التجهيزات المنزلية المجال الرئيسي الذي يستهوي هذه الأسر في إنفاقها على الكماليات (17.30%)؛
- تحول بنية النشاط الاقتصادي للأسر القروية من الاقتصاد الكفائي المحلي إلى نمط الاستهلاك الرأسمالي، والذي يستلزم تعدداً في الأدوار، وتنوعاً في العلاقات لمواكبة انتقال الأسر القروية من الوحدة الإنتاجية إلى الوحدة الاستهلاكية، وتوسيع نطاق مساهمة الأبناء في تحسين عيش أسرهم (80%)؛
- تبني الأسر القروية لمبادئ الاقتصاد الرأسمالي أدى إلى الحد من وظائفها التقليدية، وتراجع تأثيرها على المواقف المادية والاقتصادية لأفرادها، والمساهمة في نشأة التفاوتات الاجتماعية، وتعميق الهوة الفاصلة بين الفئات الثرية والفئات الفقيرة، وتعزيز النشاط الاقتصادي للسكان القروية بمهن جديدة قادمة من المدينة؛

- نمو الاقتصاد الرأسمالي بالوسط القروي، عمل على تثبيت تأثير الحضور القوي لثنائية البداوة والتمدن على عيش الأسر القروية، فإذا كانت هذه الأسر تتمسك بقيم البداوة كنظام ثقافي يوجه علاقاتها الاجتماعية، ويتحكم في مواقفها الرمزية، فإنها ترفع من وثيرة انفتاحها على التمدن كأسلوب في الإنتاج والاستهلاك والعمل؛
- عملت التغيرات الاجتماعية بالمجتمع القروي على تغيير تدريجي لسلم الأولويات في الإنتاج والاستهلاك، وعلى خلق أزمات مالية ناتجة عن ارتفاع مصاريف تغطية واجبات الاستفادة من الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والأنترنت والتطبيب والترفيه، واقتناء تجهيزات تكنولوجية كالثلاجة والهاتف والأسرة والتلفزيون؛
- تفاقم العجز المادي لدى معظم الأسر القروية بين الموارد المالية المحدودة نفقات الحاجيات المتزايدة، وما تخلفه من مظاهر الصراع والنزاع بين الإنسان ومجاله القروي من جهة، وبين الإنسان وذاته الراغبة في الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية؛
- اتساع نطاق الاعتماد على القروض البنكية كحل أمام الساكنة القروية للتخفيف من حدة العجز المالي الذي تعانيه بسبب اختلال التوازن بين المداخيل والمصاريف، وتغير ثقافة الاستهلاك من العيش بالإمكانات المتاحة إلى السعي وراء المنتجات العصرية المغرية، مما استدأمة مديونية الأسر القروية؛
- ارتباط وضعية سوق الشغل (43.60%) والبطالة (7.70%) بتحويلات الاقتصاد القروي، وارتفاع معدلات الفقر (27%) والهشاشة الاجتماعية (64%)، وتصنف جماعات ايت حدو يوسف، عين تزتونت وللاعزيزة، كأفقر الجماعات بإقليم شيشاوة بينما تعتبر أفلايسن من بين الجماعات الخمس التي يتعدى فيها معدل الهشاشة المعدل الإقليمي؛
- تسجن معدلات الفقر بمختلف المناطق القروية مع تسجيل أغلب الجماعات الترابية لنسبة الفقر تقل عن 8%؛
- توفر أسرة قروية على الأقل على شخص عاطل عن العمل، الشيء الذي يجعل نسبة الإعالة مرتفعة، إذ يعيل كل شخص نشيط 1,8 شخص في المتوسط؛

- استقطاب العمل الزراعي والحرف أغلبية الناشطين العاملين بالأسر القروية، إذ يهيمن قطاع الفلاحة (90%) على قوة العمل الأساسية من السكان النشيطين كمستقلين أو مساعدين عائليين. يليه قطاع البناء والتجارة والحرف. وتضطلع النساء القرويات بثلاث النشاط الاقتصادي القروي؛
- تحليل الفئات السوسيو مهنية للسكان القروية، يبين أن البنية العائلية تشكل الوحدة الإنتاجية الرئيسية، حيث يؤمن المساعدون العائليون ما يناهز 2/5 من أنشطة الأسرة القروية، وأن الإجراء في تزايد بالوسط القروي، يهيمن عليهم العمال اليدويون (62.30%) والحرفيون (29.9%)؛
- تحول الأسر القروية لممارسة الأنشطة غير الفلاحية مرتبط بتوالي سنوات الجفاف، واستنزاف القدرة الإنتاجية للزراعة، وتراجع نصيب الفرد من الأرض الصالحة للفلاحة، وميل أغلبية المشتغلين والعاطلين الذين سبق لهم أن اشتغلوا (51%)، إلى الجمع بين العمل في الفلاحة والحرف (23%) والتجارة (17%) والصناعة التقليدية (17%)؛
- تطور علاقة الأسر القروية بالقطاع الفلاحي رهينة تكامل المنظومة القيمية والمادية العائلية والاستغلاليات الفلاحية في خلق تفاعل جديد مع تحولات المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتحمل صدمات المؤثرات الداخلية والخارجية؛
- اعتماد معظم الأسر القروية على قطاعي الزراعة وتربية الماشية في توسيع الموارد المالية للسكان القروية يواجه مجموعة من الإكراهات المرتبطة بسميزات المجال الإيكولوجي والسوسيو اقتصادي الذي تتم فيه ممارسة هذين النشاطين، والتي تحد من امتداد السيورة الإنتاجية الطويلة لهذه الأنواع وتحد من نجاعة ومردودية هذه الأنشطة بسبب ضعف تهمين الموارد المعبأة في السيورة الإنتاجية الفلاحية (الأرض، الماء، رأس المال، العمل، التجهيزات، الأنساق البيولوجية النباتية والحيوانية)، ونقص عدد أيام العمل بالفلاحة وتربية الماشية، وتسارع وثيرة الهجرة القروية التي تهم معظم جماعات الإقليم، وتجزئ المستغلات الفلاحية بعامل الإرث؛
- عمل أغلب القرويين بالقطاع الزراعي، طبع الأسر القروية بسميزات خاصة بالمقارنة مع الأسر الحضرية، كبطء وتيرة التخلي عن الخصائص التقليدية، وارتفاع مستويات التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، واستمرار حضور زواج الأقارب؛

- يتجلى أهم تغير عرفه الاقتصاد القروي في تحول معظم الأسر القروية من الاكتفاء بالنشاط الفلاحي كمورد رئيسي للعيش إلى الخيار الاقتصادي الحديث القائم على تنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، سواء بتطوير الأنشطة التقليدية القائمة كتربية الماشية والحرف والصناعة التقليدية أو بجلب قطاعات جديدة من المدن كالخدمات والصناعات التحويلية والتجارة العصرية؛
- طغيان النشاط الفلاحي على الاقتصاد القروي لم يساهم في تطور تقنيات الاستغلال والإنتاج الفلاحي بأغلب المناطق القروية (85% من الأسر تعتمد الاستغلال التقليدي)، حيث تفلح الأرض بالآلات العتيقة، وتسميد الأرض بالسماد الطبيعي، والاعتماد على القوة الحيوانية والعمل اليدوي، والاستعانة باليد العاملة المحلية (3%) والعائلية (97%)، وسيطرة العلاقات الأسرية وعلاقات الجوار على العلاقة الاقتصادية؛
- هيمنة زراعة الحبوب على مختلف أنواع الإنتاج الفلاحي ب 97.7%، موزعة بين 64.2% للشعير و31.6% للقمح الطري، وفي المقابل لا تمثل الزراعات العلفية إلا 11%؛
- تقلص المجال الزراعي التقليدي المسقي بسبب تراجع الصبيب الضعيف للسواقي، وتوالي سنوات الجفاف، ونضوب الآبار والعيون، وتخلي السكان عن العمل الجماعي لصيانة السواقي، وابتعاد الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي، وانعكاسات تحول الفلاحة القروية من الاقتصاد المعيشي إلى الإنتاج التسويقي، وخضوع استغلال اليد العاملة في الأنشطة الفلاحية المعاصرة لنظام التأجير الرأسمالي (67%)، واختفاء العمل التعاوني "تيويزي"، وارتباط الفلاحة بمكانة الأرض في الذاكرة المحلية ونظام ملكية الأراضي السائد (57.5% أراضي الجموع)؛
- تغير علاقة الفلاح بالأرض الفلاحية يتحكم في مسار التحولات السوسيو-اقتصادية للأسر القروية، ويضبط كيفية انتقال طبيعة التغيرات الاجتماعية بالوسط القروي من النمط السريع إلى الاستقرار المؤقت. وباعتبار هذه العلاقة جوهر هذه التحولات، فمن الطبيعي أن يؤدي أي تغير يمس هذه العلاقة إلى ظهور بنى اجتماعية جديدة، ومؤسسات تنظيمية مغايرة بالوسط القروي، تشكل الأسر القروية أهم وحدة اجتماعية وتنظيمية تتأثر وتتوثر في نظام الإنتاج والاستهلاك والتدبير بالمجتمع القروي؛

- تحول تربية الماشية بالوسط القروي من الرعي المطلق التقليدي الحر بالمراعي والغابات إلى الارتباط بالإسطبلات المنتشرة بالسهول، والتي يغلب عليها تربية الأغنام والماعز (70%)، ويشكل الماعز لوحده ثلثي الماشية بالمناطق الجبلية. ويفسر هذا التوزيع بالطبوغرافية الجبلية من جهة، ومن جهة أخرى بأهمية المراعي والغابة؛
- ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في الاقتصاد القروي (8.75% من اليد العاملة)، حيث يشغل ثلاثة نشيطين من بين عشرة يشتغلون، وتتيح منتوجاتها فرصة للرفع من الدخل السنوي للأسر القروية؛
- تنوع اهتمامات الأسر القروية بالأنشطة التجارية (23%) بين تجارة ثابتة متركزة في معظمها بمقرات الجماعات القروية، وتجارة أسبوعية بالأسواق الأسبوعية التي تعمل على ترويج الإنتاج الفلاحي ومنتوجات الصناعة التقليدية المحلية، وتوفير الخدمات ذات الاحتياجات الضرورية لزبنائه الذين يتكونون في غالبيتهم من سكان الجماعة؛
- عجز التحولات الاجتماعية بالوسط القروي عن خلق صناعة عصرية قائمة للتنمية الشاملة رغم وضعية التطور والانتعاش التي يعرفها القطاع المالي (42% من الأسر القروية تستفيد من القروض الصغرى)، وغنى الصناعة المنجمية (148 موقع منجمي) التي تبقى حبيسة التناقض بين جشع الشركات وأمراض الساكنة؛
- تدبير الموارد الأسرية والتكفل باقتناء الحاجيات اليومية مسؤولية مشتركة يتقاسمها أفراد الأسر القروية، وتساهم المرأة بقسط كبير في مصاريف الأسرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (18% للزوجة مقابل 47% للزوجة و19% للأبناء و5% للخدم)، بالرغم من أن مسعى التمكين الاقتصادي للمرأة يصطدم بثقافة مجتمعية رافضة لدورها الاقتصادي، ومؤيدة لحرمانها من الإرث؛
- تغير طبيعة الإنفاق الأسري لمواكبة التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، رغم استمرار طغيان تأمين الحاجيات الضرورية من التغذية (33%) على أولويات الإنفاق الأسري، وبقاء السكن على رأس أولويات الرغبات الضرورية للأسرة القروية (62%)، وإزاحة الهاتف النقال (29.27%) التلفاز (20.10%) من المكانة التي يحظى بها في سلم التجهيزات الأسرية؛

- استمرار ظاهرة الفقر بالوسط القروي رغم المجهودات المبذولة خلال العشر السنوات الأخيرة وضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة، وتوالي سنوات الجفاف، جعلت الإنفاق السنوي لكل فرد لا يتجاوز 6872 درهم في السنة في معظم الجماعات القروية؛
- عتبة الفقر الغذائي⁴⁵⁶ بالنسبة للأسر القروية مرفعة بسبب ارتفاع تكاليف المواد الغذائية القادمة من المدن. إذ يبلغ متوسط النفقات الغذائية للأسر ما يزيد عن 1745 درهم في الشهر، والتي لا يحقق الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية.
- يمكن رصد أهم التغيرات التي طرأت على الخصائص الثقافية للأسر القروية في الخلاصات التالية:
- تفرد التغير الثقافي للأسر القروية بالمقارنة مع نظيره الحضري، وغنى العناصر المشكلة لبنيته وهيكله، ومساسه بوظائف حيوية كتزويد القرويين بالقيم الجديدة، وتحديث طرق عيشهم، وإعادة ترتيب علاقات تفاعلهم مع الغير والمحيط، وتحديد حدود ومجالات حرية التصرف والاستقلالية، ومعاينة الخرجين منهم عن الالتزام بتوجهات العناصر الثقافية الموروثة؛
- التغيرات الثقافية القروية التي طرأت على الأسر القروية نقلت المجال المحلي من المجال المنغلق المعتمد على بعد واحد إلى المجال المفتوح على كل تعدد الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية؛
- الأسر القروية مؤسسات اجتماعية وتنظيمية تتميز باستمرار خصائصها التقليدية، وتبث مقوماتها الموروثة عبر مسارها التاريخي، لكن التحولات المختلفة التي يشهدها المجتمع القروي، جعلتها منفتحة على تبني مظاهر اجتماعية واقتصادية وثقافية حديثة وعصرية من أجل مواكبة المستجدات التي تعرفها الحياة البشرية؛
- تشكيل الهوية الثقافية للأسر القروية وفق بعدين أساسيين، بعد خارجي يقوم على استثمار القيم والمعطيات الموروثة، وبعد خارجي يوظف الصفات المكتسبة كاللغة والثقافة والدين والقبيلة والارتباط بالأرض. ويؤكد الحضور القوي للهويات المحلية الأمازيغية والصحراوية والعربية، وتزايد إقبال الشباب القروية على تبني مقومات الهوية الرقمية؛

⁴⁵⁶ - الفقر الغذائي يتيح الحد الأدنى الضروري من السرعات الحرارية وهو محدد في 1984 كالوري (k) للفرد الواحد.

- بقاء معظم الأسر القروية في حدود الانتظارية التي تعيش فيها منذ مطلع السبعينات بسبب طول مدة المرحلة الانتقالية التي اتسمت بها عملية تحول الأسر القروية من النمط التقليدي إلى النمط العصري، وصمود القيم الثقافية المحلية أمام التأثير المتواصل للتحولات الاجتماعية المتلاحقة، وارتباط هذه المرحلة الانتقالية بالجانب الفكري والثقافي، فتخلص القرويين من القيم التقليدية متمسكاً بالبطء الشديد، لكنهم في الآن نفسه، يهرعون إلى استهلاك كل ما هو جديد في الجوانب المادية رغبة في تجاوز الأزمات الاجتماعية والاقتصادية؛
- تمسك الأسر القروية بالقيم الثقافية الموروثة والتقليدية كحسن الجوار (92%) من الأسر القروية تقر بوجود جيران لها) والجهوية، وعادات إحياء الحفلات والأعراس، وإخفاء الخصوصيات الشخصية، والأسرار العائلية، وسلوكات التخفيف من الأحزان والمصائب التي تصيب الآخرين، والمداومة على تبادل الزيارات؛
- استمرار نظرة القرويين إلى الدوار كوحدة اجتماعية متماسكة، وكمجال مشترك للعيش والتضامن الآلي القائم على استغلال القيم الثقافية والاجتماعية والدينية المشتركة في تعزيز الخضوع لقواعد وأوامر الجماعة، وتقوية الروابط الاجتماعية بين أفرادها؛
- ساهم الانتشار الواسع لوحدات التعليم الأولى بمختلف المناطق القروية في السنوات الأخيرة في ضمان الولوج المبكر للأطفال القرويين للتعليم العصري، وتغيير ترتيب الأولويات بين المواد الدراسية من خلال منح المواد العصرية الحصة الأكبر من الزمن المدرسي بالمؤسسات العصرية (92.10%)، واقتصار التعليم الديني العتيق بالمساجد على الحصة الثانوية؛
- نتج عن تحديث السلطة الأسرية في الوسط القروي تحول السلطة المجتمعية من الارتباط بالتنظيمات التقليدية كالقبيلة و"الجماعة" والأعيان ورجال الدين إلى الانخراط في المؤسسات التنظيمية العصرية كالجمعيات والمجالس المنتخبة والغرف المهنية (48% من الأسر القروية)، مع ما يخلفه هذا التحول من احترام الحريات الفردية والقناعات الشخصية، والتخلي التدريجي عن الخضوع للعادات والتقاليد الاجتماعية؛
- ساهم تصاعد الحركة الاجتماعية والاقتصادية بين الأجيال بالوسط القروي في تغيير نظام الإنتاج والاستهلاك، وتقليص المسافة الفاصلة بين النظم الثقافية والاجتماعية التقليدية والقيم الحديثة، وتجديد المقومات السوسيو مهنية للسكان القروية؛

- استمرار التباين بين مختلف الفئات الاجتماعية في الاستفادة من المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها تصاعد الحركة الاجتماعية بين الأجيال، يفسر بتفاعل ثلاث عناصر أساسية التجربة والمهنة والنوع. فكل عنصر من هذه العناصر يلعب دوراً حاسماً في تمكين أو إقصاء فئات واسعة كالنساء والشباب من اغتنام فرص التطور الاقتصادي والاجتماعي بالوسط القروي؛
- تغير الأدوار الاجتماعية والثقافية في الأسر القروية مرتبط بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع القروي، والتي أسفرت عن تغيير الدور التقليدي للعديد من الفئات القروية كالنساء والشباب، وتمكينها من امتثال مهن الزراعة والوظيفة الإدارية والأعمال الحرة عوض الاكتفاء بالعمل المنزلي والعائلي.
- حماية الأسر القروية لارتباط الحياة الاجتماعية لأفرادها بمقومات البنية التقليدية كالقيم الثقافية، والمعايير الأخلاقية، والمعتقدات الدينية، والعادات الاجتماعية والأعراف الموروثة والسائدة في المجتمع القروي؛
- استمرار عيش الأسر القروية تحت تأثير ونفوذ ثقافة اجتماعية ذكورية مهيمنة، تؤثر على بنية التشكيلات الاجتماعية وحركيتها، وتحديد مواقع الفاعلين الاجتماعيين، وأدوارهم الاقتصادية. وتكريس العلاقات الاجتماعية بين الجنسين القائمة على التفاوت في الملكية، وممارسة الأدوار الاجتماعية، وتوزيع ثمرات العمل، وتبوء المناصب، وتقسيم السلطة، وتوزيع نطاق هامش الحرية، والتمتع بالحقوق؛
- ظهور إنسان قروي مزدوج الهوية، بين فرد جديد يواكب مستجدات الحياة الاجتماعية بسلوكاته المادية المعاصرة، وبنية عقلية تقليدية متمسكة بمظاهر الحياة الاجتماعية الجديدة، ورافضة لجوهرها؛
- تأثير التغير الاجتماعي بالوسط القروي أبطأ في البنية الذهنية والثقافية، وأسرع في العلاقات الاجتماعية والمادية، فأثر تغير الجوانب المادية يتم بسهولة بينما تغير الثقافة اللامادية طويل الأمد، كما أن عدم مواكبة وتأقلم الثقافة اللامادية مع الثقافة المادية يعني سوء التكيف والتخلف الثقافي للمجتمع القروي القروي⁴⁵⁷؛
- تغير الخصائص الثقافية للأسر القروية يقع بسبب عوامل خارجية كاستعارة سمات ثقافية وخصائص حضارية من المجال الحضري عن طريق الاحتكاك والتبادل التجاري والهجرة وتقنيات التواصل الاجتماعي والرقمي؛

⁴⁵⁷ - نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد عودة وآخرون، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الثامنة، 1983، ص305.

- تصنيف قضايا الدين والإنجاب والتربية والاتصال والاستهلاك والأدوار الزوجية، ومواقع الأبناء، الزواج، الطلاق، وضعية المرأة، القرابة والميراث، والقيم، كمؤشرات أساسية على نشأة الواقع الجديد الذي خلقتة التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي؛
- استمرارية الانتماء المزدوج لثقافتين مختلفين، تقوم العلاقة بينهما على التعايش في بعض الأحيان، والصراع في أغلب الأوقات، بين العيش تحت تأثير الثقافة التقليدية الموروثة والاستجابة لمتطلبات تأثير الثقافة العصرية، بين الانخراط في سيرورة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعدم إحداث قطائع ما بين الجديد والقديم عبر اللحظات الثلاث: الماضي، الحاضر، المستقبل؛
- خضوع المنظومة الثقافية للأسر القروية للتنوع الثقافي الموازي للتنوع المجالي، وغنى وتنوع التقاليد والعادات بين المناطق الجبلية والسهلية، بين المناطق الشمالية والجنوبية، بين المناطق الأمازيغية والعربية- الصحراوية، واستمرار حضور الخصوصية الثقافية في إطار الوحدة الثقافية، واختلاف تعامل الأسر القروية مع البنية الثقافية السائدة بين الأسر القروية القاطنة في المناطق السهلية والهامشية للمراكز الحضرية، والمنفتحة على العناصر والقيم الثقافية الجديدة، والأسر القروية الفاطنة بالمناطق الجبلية والنائية، والتمسكة بالموروث الثقافي القائم؛
- التغير الثقافي الذي يشهده المجتمع القروي، يضع الأسر القروية أمام خيارين أساسيين، تجديد أدوارها ووظائفها من أجل التحرر من التهميش الثقافي والإقصاء الاجتماعي والحرمان الاقتصادي الذي يتغذى من مجتمع محافظ، لا يتناسل ولا يستمر إلا عن طريق الأسرة، ولكنّه يخافها ويردعها ويراقبها ويحاصرها، ولا يطمئن من زوال خطرها إلا في حالة عزلها الدائم عن التغيرات الاجتماعية. أو القبول بالانغلاق والجمود ومقاومة التغيير استجابة لمنظومة ثقافية وقيمية في مجتمع يبرر الحصار الفروض على الأسرة القروية بكل أشكاله باسم التقاليد الموروثة والمعتقدات الثقافية والدينية، وتكريس الهيمنة الاجتماعية والتخلف الاقتصادي؛
- تغير الخصائص الثقافية للأسر القروية ساهم في تيسير ولوج المجتمع القروي لمرحلة تحديث نظمه وقيمه، وتشكيل نسق ثقافي جديد، يتفاعل مع التحديات التي تطرحها الاكتشافات العلمية، والإنجازات التكنولوجية، والثورات الحقوقية، والإصلاحات الاجتماعية والسياسية، والإبداعات الثقافية والفنية؛

- امتلاك الأسر القروية الجديدة الجرأة في مواجهة علانية لمستلزمات التغير الاجتماعي، والتعبير عن نتائجه الإيجابية وانعكاساته السلبية، والتخلي عن المقاومة والرفض لسيروية تحولات الحياة القروية⁴⁵⁸؛
- تغير الخصائص الثقافية التقليدية للأسر القروية، كتفضيل الفائدة المادية على حساب الفائدة المعنوية، وارتفاع مستويات الأنانية الفردية والاستقلال الشخصي، والتعبير عن مواقف اللامبالاة تجاه كل ما هو أسري وقيمي، والعبث بممتلكات الأسرة، وتهميش أدوارها، والتمرد على قراراتها، وإضعاف السلطة الأسرية، وإذكاء الصراع بين الأجيال، وميل الشباب القروي نحو التمرد، وظهور أزمات فردية وجماعية بسبب عدم القدرة على مسيرة التقدم التكنولوجي، وظهور فترات مختلفة يؤدي فيها الانفتاح التلقائي وليس الانتقائي، إلى غزو كبير، وإضعاف لعزيمة للإنسان وهويته الثقافية⁴⁵⁹.
- ثقافة الإنجاب بالوسط القروي مجال للتناقض والصراع بين الأجيال حول تحول الوظيفة البيولوجية من الإنجاب البيولوجي (54%) إلى الرعاية الاجتماعية (46%)، والإقبال على الاستفادة من الخدمات الطبية أثناء الإنجاب (35%)، وتسجيل انخفاض معدل الخصوبة (2.40 طفل لكل امرأة)، واستمرار تفضيل إنجاب المواليد الذكور (50%) كقيمة ثقافية حاضرة في البنية الذهنية للقرويين، وكيد عاملة مهمة لزيادة موارد الأسرة، ومواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية؛
- تحول تنظيم النسل بالمجتمع القروي من المنع الثقافي إلى الضرورة الاجتماعية (70% من الأسر القروية تستعمل مواد تنظيم النسل)، ومن الاختيار الشخصي إلى التثقيف الصحي، واعتبار كثرة الأولاد عبئاً اقتصادياً على الأسر القروية (35%)؛
- ثقافة عدم الإنجاب في الوسط القروي جزء من الثقافة المجتمعية السائدة، تحول العقم إلى مجال للصراع بين الاعتقاد الشعبي (58%) والتفسير الطبي (42%)، واستمرار ربط مشكلة العقم بالزوجة، وازدواجية علاجها بين الوصف التقليدي (62%) والحل الطبي (38%)؛

⁴⁵⁸ - استيتية دلال، التغير الاجتماعي والثقافي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، 2008، ص 21.

⁴⁵⁹ - المنجرة المهدي، قيمة القيم، الطبعة الثانية مارس 2007، ص 31.

- تغير القيمة التي تنظر بها الأسر القروية للطفل من القيمة الاقتصادية والنفعية التي تختزل وجود الطفل كيد عاملة مجانية ورأسمال بشري يمكن الاستفادة منه في إغناء الموارد الأسرية إلى القيمة الاجتماعية والنفسية التي تصنف إنجاب الطفل والعناية به كنوع من الرضا النفسي والافتخار الاجتماعي؛
- تغير وضعية المرأة القروية من التبعية الزوجية إلى الفعالية الاجتماعية (20% من الأسر القروية تعيلها المرأة)، واعتبار الطاعة الزوجية سبب تفضيل نساء الماضي على نساء الحاضر (65%)، والتوفيق بين عبء الأشغال المنزلية والعمل الخارجي (82%)، ورفض الذكور الموافقة على مساعدة الزوجة في أشغال البيت (59%)، وخضوع عمل المرأة خارج البيت للصراع بين الرفض الثقافي المرتبط بكبار السن، والضرورة الاقتصادية التي ينادي بها الشباب (32%)؛
- تغير سيروية حجم التزايد الطبيعي للسكان القروية، لم يغير كثيرا من شروط التمكين الاجتماعي والعائلي للمرأة القروية التي، بالإضافة إلى عملها في المنزل والحقول، تضطلع بالدور الهام في تربية الأبناء بمعدل ستة أبناء في حياتها؛
- تغير ثقافة المائدة واللباس إلى مجال للتعايش بين الموروث الثقافي والنموذج العصري، بسبب النمط المعتمد في تناول الوجبات الغذائية المتنقل من الفصل بين الجنسين (58%) إلى الاجتماع العائلي (42%)، وإخضاع ثقافة اللباس للتمييز بين الذكور والإناث، والإقبال على اقتناء الأزياء العصرية (37.40%)؛
- تحكم الثقافة الدينية بالوسط القروي في توجيه سلوك ومعتقدات الإنسان القروي، واعتبار الدين مجالا مقدسا لا يمكن المساس به، وهيمنة المرجعية الدينية الموروثة على تدين الأفراد (44%)، وغلبة البساطة على السلوك الديني (50%)، والتحول في ممارسة الشعائر الدينية من الدين الشعبي إلى الدين الفردي الشخصي؛
- تحول مؤسسة المسجد (1011مسجد) من التعدد في الأدوار إلى الوظيفة التعبدية بسبب التخلي عن المفهوم الشمولي لمؤسسة الفقيه، وانتقال المواسم الدينية من الوظيفة الدينية إلى الرواج الاقتصادي وتفسير المصائب ضمن السياقات الاجتماعية التي توظف فيه النصوص الدينية؛
- القيم الثقافية المحافظة عامل يعيق تفاعل الأسر القروية مع التحولات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع القروي، كرفض تنظيم الأسرة والإنجاب، والاعتقاد بدور الفكر الخرافي في الحياة الاجتماعية (65% من الأسر القروية تفسر الشر بتأثير القوى الغيبية)، واعتبار الزواج المبكر للإناث مفخرة عائلية (91%)، والنظر إلى كثرة الذكور في العائلة

كهبة سماوية (12%)، ونموذج للتفاخر وتكريس المجد العائلي (13%)، والتعبير عن الرجولة والشجاعة والكرم والتباهي الاجتماعي والاقتصادي والحضاري (32%)؛

- تحول وظيفة النسق الثقافي للأسر القروية إلى وسيلة للضبط الاجتماعي بأنواعه المتعددة، والحد من نفوذ الأفراد والجماعات، وتهذيب السوكات والرغبات والطموحات، وصياغة قواعد التربية والتنشئة الاجتماعية، واكتساب العضوية في المجتمع، والاندماج في مؤسساته ونظمه؛
- وضعية المستوى التعليمي تتشابه بين المناطق الجبلية والمنبسطة، إذ تسجل هيمنة "بدون" متبوعة بالمستوى الابتدائي عكس المناطق الحضرية التي تعرف انخفاض نسبة "بدون" وتقارب جميع المستويات الأخرى؛
- معاناة الأسر القروية من المعدلات المرتفعة للأمية بالمناطق الجبلية (50.5%)، وفي جميع الفئات العمرية بدون استثناء، وارتفاعها في صفوف النساء (81%) بالمقارنة مع الرجال (19%)؛
- وجود سلوكات وأحكام متناقضة للأسر القروية تجاه المدرسة، بين اقتناع معظم الأسر القروية بأهمية التمدريس، وانعكاساته الإيجابية على المدى البعيد، وتهميش الأقلية منها استكمال الأبناء لمسار تمدريس الأبناء بسبب قساوة الظروف الطبيعية والدخل الضعيف للآباء وغلاء مستلزمات الدراسة؛
- ارتفاع نسب التكرار، والانقطاع المدرسي، فكل تلميذ واحد من بين ثمانية يتخلى عن المدرسة كل سنة، وواحد من بين تسعة يكرر قسمه، كما يرتفع الانقطاع عن الدراسة بأعالي الجبال، حيث تغادر الفتاة المدرسة عادة في نهاية المرحلة الابتدائية؛
- بروز التأثير الكبير للموقع الجغرافي على وضعية التعليم بالمناطق القروية، فالتضاريس المنبسطة بالجماعات القروية المنتمة لدائرة شيشاوة، تنعكس إيجاباً على مؤشرات التمدريس عكس الجماعات القروية المنتمة لدائرة امتنانوت، حيث نسجل التأثير السلبي للتضاريس المرتفعة والصعبة على معدلات المؤشرات المنخفضة لبعض القطاعات كالتعليم والصحة؛
- الوسط القروي فضاء غني بالتراث التاريخي والثقافي، حيث تقيم الأسر القروية علاقات وثيقة بالتقاليد، وتحافظ على الارتباط بهذا الموروث الثقافي في المهرجانات والاحتفالات والأعراس؛

- يعتبر النسيج الجمعي بالمجتمع القروي نسيجاً حديثاً، يهدف لدعم السكان وتحسين ظروف عيشهم، وتبقى مجمل الجمعيات غير نشيطة لقلة خبرتها بالمجال ونقص التأطير والدعم المادي والتقني خاصة على مستوى التكوين؛
 - الثقافة التكنولوجية جزء من التحولات التي تعرفها الحياة الاجتماعية بالوسط القروي (86% من الأسر القروية تقتني الأجهزة التكنولوجية)، من خلال استحواذ البرامج الترفيهية على الوقت المخصص للتلفاز (91.4% من الأسر القروية تتوفر على تلفاز)، وتوسيع نطاق هيمنة الهاتف النقال على الحياة الفردية والجماعية (92% من الأسر القروية تتوفر على هاتف محمول)، وتحول التواصل الخارجي للأسر القروية من العزلة الواقعية الموروثة إلى التواصل الرقمي الدائم؛
 - ارتباط تراجع استعمال الوسائل التقليدية في قضاء الوقت الفارغ وارتفاع الإقبال على الوسائط المعاصرة، بتحول الحياة الاجتماعية للأسر القروية من الحياة الواقعية إلى الحياة الافتراضية (93% من الأسر القروية تتوفر على حسابات افتراضية)؛
 - تحول العيش اليومي للسكنة القروية من الحياة الواقعية المحدودة إلى الحياة الافتراضية الممتدة، نتج عنه تغيير مواقيت النوم والاستيقاظ والعمل، واتساع دائرة تلقي الأخبار، وتعدد مصادرها، وتيسير مهمة اختراق الخصوصيات الثقافية والوجدانية والحميمية للإنسان القروي.
- أوصلتنا عملية استعراض نتائج البحث بشقيه النظري والميداني إلى تأكيد حقيقة تفاعل الأسر القروية بإقليم شيشاوة مع التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع القروي في مختلف الميادين، بغض النظر عن طبيعة ونوعية هذا التفاعل. فالتغير الاجتماعي الذي من المفروض أن يرفع من جودة الحياة الأسرية والمجتمعية للقاطنين بالوسط القروي، قد يتحول إلى عامل تهديد يضع الأسر القروية بمفردها في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية التي يستوجبها العيش في الواقع الاجتماعي الجديد فعلى ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج ميدانية، يتضح أن الأثر الكبير الذي تحدثه التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبشرية التي يعرفها المجتمع القروي على تغيير مكونات ومميزات ومقومات الأسر القروية، يفضي إلى الإقرار بصعوبات تغيير الأسس الموروثة والبنى التقليدية القروية التي تظل صامدة في جوهرها أمام التحولات الاجتماعية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها المجتمع

القروي، وأن التفاعل الذي تبديه الأسر القروية تجاه نتائج هذه التحولات، يبقى في حدود المظاهر والأعراض دون أن يغوص في الجوهر. ورغم ذلك، فالتحولات التي مست الأسر القروية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمقراطية، لا يمكن فصلها عن التغيرات الكبرى التي يشهدها المجتمع القروي المغربي عموماً، بل يمكن القول بأنها جزء لا يتجزأ عن سيرورة التحول والتطور الذي يعيشه العالم القروي في كافة المجالات والميادين. فالأسر القروية، تدرك حاجات أفرادها النفسية والمعرفية والجسمية والاجتماعية والمادية، وضرورة العناية باهتماماتهم وميولاتهم، والعمل على تجديد أدوارها في التنشئة والتربية، وتكييف خدماتها ووظائفها مع حاجات هؤلاء الأفراد وخصوصياتهم، وتمكينهم من آليات الفاعل الإيجابي مع تحولات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فحماية الأسر القروية من مظاهر التفكك وفقدان ريادتها الاجتماعية في المجتمع القروي، تتطلب تأهيل الرأسمال البشري لتحقيق التنمية المنشودة بالعالم القروي، والقضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها الأسر القروية في عالم يشهد حركية مستمرة.

يقتضي هذا العمل بمفهومه الواسع، إحداث تغيير جذري للحياة بالعالم القروي، وتحسين أوضاع ساكنته، وإشباع حاجتهم المختلفة من غذاء وصحة وتعليم وتكوين وشغل وسكن وثقافة وترفيه، وتأهيل البنيات الأسرية القروية للقيام بوظائفهما، وتأكيد السياقات المعرفية ذات الصلة بدور الأسر القروية في قيادة التغير الاجتماعي عبر مراحل متعددة، وفي إطار سياق زمني محدد، عوض الاكتفاء بمسيرة انعكاساته. فقد آن الوقت لكي تتحمل كافة القوى المجتمعية مسؤولية التفكير في مجموعة من المداخل والآليات للتخفيف من حدة تأثير التغير الاجتماعي على استقرار البنيات القانونية والتشريعية والاجتماعية والإعلامية والنفسية والاقتصادية والسوسيوقulturelle للأسر القروية، ومضاعفة الجهود من طرف الباحثين في مختلف التخصصات لإجراء المزيد من الدراسات الميدانية، والبحوث الوصفية والتطبيقية في هذا المجال. وانطلاقاً من تصورنا لبعض القضايا الإشكالية المقترحة التي يمكن أن تشكل موضوعاً للبحث في هذا المجال، يمكن توجيه الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية والسيكولوجية والاقتصادية نحو التفكير في الأسئلة والقضايا التي يثيرها التغير الاجتماعي بالوسط القروي حالياً ومستقبلاً، خصوصاً تلك المتعلقة بالتحولات العميقة التي تشهدها الأسر القروية، وما تفرضه عليها من تحديات اجتماعية، كالفقر والمرض، والأمية والعنف والبطالة، والصراع بين الأجيال، والاغتراب، وغيرها. فالبحث السوسيولوجي المغربي اليوم في حاجة إلى إعادة

بث الروح في السوسيولوجيا القروية، ك تخصص مؤهل منهجيا وعلميا لمقاربة إشكالية الحياة الاجتماعية، والبناء الأسري، والتغير الاجتماعي، من أجل تأسيس واقع اجتماعي جديد، يحتوي التفاعل الإيجابي بين هذه العناصر الثلاث، ويحفز على البحث من جديد في قضايا مثل تحول الأسرة بين النمط التقليدي والنمط العصري، دراسة مبررات الرافضين للتفاعل الإيجابي مع متطلبات التغير الاجتماعي المعاصر. فمثل هذا العمل يحتاج إلى الجرأة في تشخيص الواقع، واتخاذ قرارات حاسمة تنصب على الرفع من مستوى التنمية القروية، وتحسين مستوى العيش للسكان القروية، وتشجيع مبادرات البحث العلمي بالعالم القروي، واستثمار نتائجه في الرقي بشروط الحياة الكريمة لمختلف مكوناته، وتحديث البنى الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لمؤسساته وتنظيماته.

عموما، على هدي أسئلة منهجية، نهض العمل في هذه الدراسة على أساس فهم أثر التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي على الأسر القروية، ويستلهم الوعي العلمي بطبيعتها وإشكالاتها وانعكاساتها على الفرد والمجتمع معا. فمن الصفحات السابقة، اتضح لنا الدور الكبير للتغير الاجتماعي في التحولات الكبيرة التي عرفتها الأسر القروية منذ خمسين سنة الأخيرة، وتبين لنا الأسباب الحقيقية التي ترفع من وثيرة هذه التحولات، وانعكاساتها المختلفة التي تجعلها ظاهرة اجتماعية وثقافية، وتوصلنا إلى بعض المقترحات كأفكار علمية وواقعية لفهم الظاهرة، وبذل مزيد من الجهود لمعالجة أسئلة الظاهرة التي تتجدد يوما بعد يوم. لكن لا بد أن نشير هنا إلى الصعوبات التي صادفناها أثناء إنجاز هذه الدراسة، والتي يمكن إجمالها في العوائق التالية:

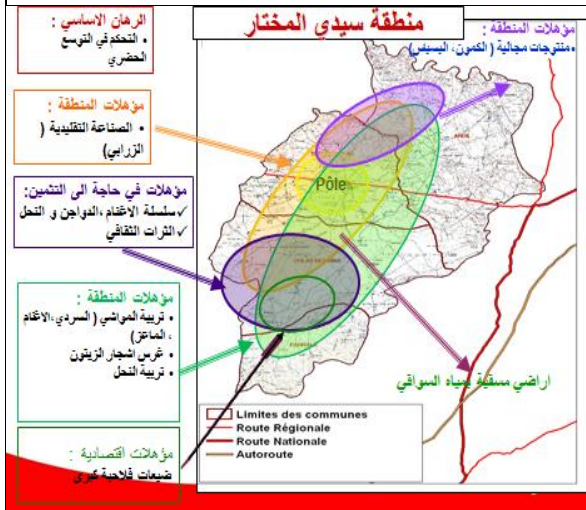
- الحذر الذي تبديه الساكنة القروية بالمناطق الجبلية على الخصوص تجاه الأسئلة المباشرة الموجهة لها، لاعتقادها الخاطئ بكون الهدف من الإجابة عليها هو تمهيد الأرضية لفرض الضرائب والمعونات، الشيء الذي يؤثر في بعض الأحيان على صحة ومصداقية الأجوبة؛
- ندرة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت ظاهرة العلاقة القائمة بين التغير الاجتماعي المعاصر والتحولات الحضرية التي تشهدها الأسرة بالعالم القروي؛
- غياب الدراسات السوسيولوجية التي تناولت الظواهر الاجتماعية التي يزخر بها إقليم شيشاوة كمواضيع لها؛
- غياب المراكز والمؤسسات التي تحتضن البحوث الاجتماعية، وتقدم الدعم المادي والمعنوي لها على الصعيد المحلي بإقليم شيشاوة؛

- اتساع مجال الدراسة تطلب مجهودا إضافيا، وخصوصا في المناطق الجبلية؛
- البنية الاجتماعية والثقافية بتقاليدها وعاداتها، لا تشجع على البحث العلمي، خصوصا في المواضيع الحساسة كقضايا الأسرة والمرأة والشباب والزواج والعلاقات الاجتماعية والدين؛
- التجاوب السلبي لبعض الجهات الرسمية فيما يخص الحصول على المعلومات والإحصائيات، حيث يتم إشهار في وجهنا بندا يسمى بسرية المعلومات.

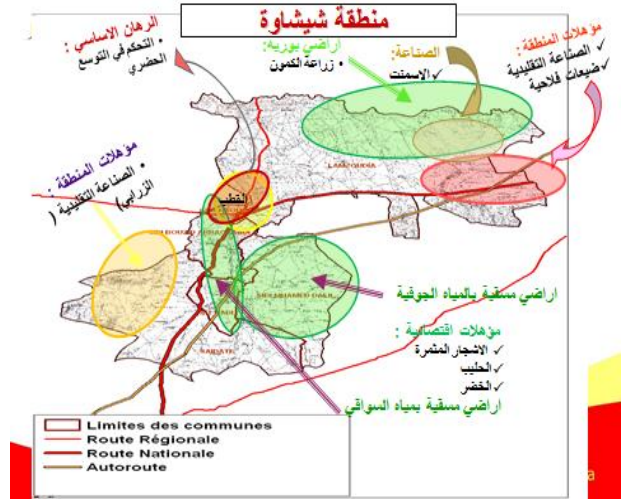
ملاحق البحث

الملحق رقم 01 : المناطق الكبرى للمجال الإقليمي شيشاوة

المنطقة الوظيفية الثانية: منطقة سيدي المختار تتمحور حول مركز سيدي المختار (مركز الربط مع إقليم الصويرة)



المنطقة الوظيفية الأولى: منطقة شيشاوة تتمحور حول بلدية شيشاوة، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق صغرى: وهي منطقة جنوبية (السعيدات، سيدي بوزيد و سيدي محمد دليل)، و منطقة شمالية (جماعة لمروضية)، ومنطقة مركزية (بلدية شيشاوة)



المنطقة الوظيفية الرابعة: منطقة إيمنتانوت تتمحور حول بلدية إيمنتانوت



المنطقة الوظيفية الثالثة: منطقة حوض أسيف المال، تتمحور حول مركز مجاط و مركز مزوضة.



لأكثر الدراسات في الدكتوراه: "الأدب والعلوم الإنسانية"
التواصل والمقولات وثقافة التنمية



كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Marrakech

بحث جامعي لنيل شهادة الدكتوراه
برسم الموسم الجامعي 2020-2019

إشراف الدكتور:
ذ. حسن ضياء

إنجاز الطالب:
العربي عكروش

استمارة بحث لنيل شهادة الدكتوراه
بعنوان: التغيرات الاجتماعية المعاصرة وأثرها على بنية النسق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأسرة بالعالم القروي
دراسة ميدانية بإقليم شيشاوة نموذجا

المرجو الإجابة على أسئلة الاستمارة بما تراه مناسبا :

قواعد عامة

إلى السيدات والسادة الأفاضل الآباء والأمهات:

* نشكركم مسبقا على قبولك ملء الاستمارة بدقة.

* تتضمن هذه الاستمارة عددا من الأسئلة تخص جوانب من حياتك الشخصية والعائلية والدراسية والمهنية

والاجتماعية، * نطلب منك الإجابة عنها بشكل صريح ومطابق لما هو موجود فعلا.

* إن إجابتك لن تستخدم لأغراض أخرى غير أغراض البحث العلمي لتطوير مكتسباتك في اللغة العربية خاصة الأخطاء الإملائية.

* اقرئي/اقرأ كل سؤال من أسئلة الاستمارة بتركيز، وأجبي/أجب عن كل الأسئلة بدقة ووفق ما يطلب منك

* توضع العلامة المناسبة داخل الخانة المخصصة لها أمام الجواب المناسب؛

* أحيانا، لا تكون احتمالات الإجابة المقدمة كافية بالنسبة إليك، ويكون لديك جواب آخر. يطلب منك، في هذه الحالة،

ذكر الجواب في خانة مخصصة لمثل هذه الحالات في آخر سطر تحت عنوان: آخر، اذكره/اذكره.

* إذا وجدت صعوبة في فهم أي سؤال لا تترددي/لا تتردد في طلب المساعدة أو الشرح من المشرف (ة) على تمرير الاستمارة.

* شكرا على مشاركتك الجديدة في هذه الدراسة العلمية فتعاونكم مساهمة وتعبير عن دعم البحث العلمي.

بيانات عامة

صفة المستجوب/ المستجوبة: الأب ☐ الأم ☐ الابن ☐ بنت ☐ ر ☐

المتغير العمري:

• ما هو عمرك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

أقل من 25 سنة ☐ ما بين 25 و 35 ☐ بين 35 و 45 ☐ ما بين 45 و 55 ☐ ما بين 55 و 65 ☐ فوق 65 ☐

المتغير التعليمي:

• ما هو مستواك التعليمي ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

لم يسبق له أن التحق بالمدرسة ☐ استفاد من دروس محو الأمية ☐ الب ☐ التع ☐ الابتدائي ☐ التعليم ☐ الإعدادي ☐ الثانوي ☐ التعليم ☐ ما معي ☐

• ما هي آخر شهادة تعليمية حصلت عليها ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

بدون ☐ شهادة الابتدائية ☐ الشهادة الإعدادية ☐ بلوريا ☐ لزة ☐ م ☐ ر ☐ دك ☐ ه ☐

• ما هي اللغة المستعملة في التواصل داخل الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الأمازيغية ☐ بية الدارجة ☐ لربية الفصحى ☐ الفر ☐ لية أخرى ☐

المتغير المهني:

• ما هي مهنة الأب ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

• ما هي مهنة الأم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

المتغير العائلي:

• ما هي حالتكم العائلية للأب ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

عازب(ة) ☐ ح(ة) ☐ ضعية طلاق ☐ في ☐ لعية هجرة بيت الزوجية ☐ أرمل(ة) ☐

• ما هو عدد أفراد أسرتكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

عدد الأفراد ☐ عدد الأزواج ☐ لد الأبناء ☐ عد البنات ☐ عدل قارب ☐ عدل الم ☐ آخرون ☐

النسق الاجتماعي

متغير ظروف سكن الأسرة:

• ما هي صفة حياة سكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

ملاك أو ملاك مشترك ☐ كتري بدون رهن ☐ لري برهن ☐ مس ☐ ل وظيفي ☐ سكا ☐ لجانا أخرى ☐

• ما هو نوع سكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دار مغربية تقليدية ☐ ر بدائية أو صفحية ☐ سكن قروي ☐ محل ☐ لرمعد في الأصل للسكان ☐ فيلا أو طابق ☐ لا ☐ شقة في عمارة ☐ حالات أخرى ☐

• ما هي المواد التي بني بها جدران سكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الاسمنت المسلح، آجور ☐ جـر مـكتـل بالطين ☐ كـوب المـصنـوع مـن الطين ☐ قـطـير، أعـشاب أو قـصب ☐
حالات أخرى ☐

• ما هي المواد التي بني بها سقف سكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

ضالة ☐ حـ أو خشب أو قصب أو أعشاب مغطاة بالطين ☐ طـة القصدير ☐ قصـ أو بلاستيك أو مواد ☐
مستعملة ☐ حالات أخرى ☐

• ما هي المواد التي استعملت لتغطية أرضية سكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

زليج ، موزاييك أو رخام ☐ لـيط مـن الإسـمنت والرمل والحصى ☐ أرضية عارية ☐
أرضية مغطاة بمواد طينية ☐ لات أخرى ☐

• ما هو عمر مسكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

أقل من 10 سنوات ☐ 10 إلى أقل من 20 سنة ☐ من ☐ إلى أقل من 50 سنة ☐ 50 سنة ☐ أكثر ☐

• أين يقع سكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

على الجبل ☐ على الهضبة ☐ السهل ☐ قـر ☐ لـوادي ☐

• كيف يتم ضمان البركة في سكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

احتيار البقعة ☐ بيحة ☐ إاءة القرآن ☐ الأحـ ☐ نصيحـ ☐ للأولياء والعرفان ☐

• بكم تقدر المساحة المغطاة لمسكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

أقل من 50 متر مربع ☐ 50 و 99 متر مربع ☐ 100 و 149 متر مربع ☐ 150 متر مربع فأكثر ☐

• من يسكن معكم في المنزل ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

والدي الزوج ☐ لـدي الزوجة ☐ حـارب ☐ أحد ☐

• كم عدد غرف المسكن دون المطبخ والحمام ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

غرفة واحدة ☐ غرفتين ☐ ثـ غرفة ☐ أربعـ ☐ قـ خمسـ ☐ رـف أكثر من ☐ مسـ غرفة ☐

• هل عدد الغرف مناسب لأفراد الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• كم عدد الأفراد الذين ينامون في غرفة واحدة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

فرد واحد ☐ دين ☐ ثـة أفراد ☐ لـعة أفراد فما فوق ☐

• على ماذا يحتوي مسكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

غرف للإيواء ☐ طـبخ ☐ لـام ☐ مـخـ ☐ حظـ ☐ الحـيوانات ☐ بهـ ☐ حـديقة ☐

• ما هو مصدر الإنارة في مسكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

مولد كهربائي ☐ لـمـاقة شمسية ☐ كـة الربط الكهربائي ☐ قـند ☐ أو شـموع ☐ الغاز ☐ بوتان ☐

• ما هو مصدر الماء الصالح للشرب في مسكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

سـقاية مـجـهـزة ☐ بئر ☐ مـطـفـية ☐ لـي أو واد أو ساقية ☐ شـبكـ ☐ مـومـية ☐

• ما هي المسافة التي تفصل سكن الأسرة عن مصدر التزود بالماء ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

أقل من 200 متر ☐ 200 متر إلى أقل من 1 كيلومتر ☐ من 1 كيلومتر ☐

• ماهي طريقة تصريف المياه المستعملة في سكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ قناة خاصة ☐ مائة مشتركة ☐ فرة صحية ☐ بئر ☐ قود في ☐ لعة ☐ شبكة ع ☐ مية

• ماهي طريقة التخلص من النفايات المنزلية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ صندوق قمامة تابع للجماعة ☐ لاحنة جماعية أو خاصة ☐ ال ☐ اغ في الطبيعة ☐ حال ☐ أخرى

• ماهي المواد المستعملة في الطبخ في مسكن الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ الغاز ☐ كهرباء ☐ لطب والخشب ☐ حم ☐ مخلف ☐ الحيوانات ☐ مواد ☐ رى

• ماهي المسافة التي تفصل سكن الأسرة عن أقرب طريق معبدة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ أقل من 200 متر ☐ بين 500 متر و 1 كلم ☐ 1 و 5 كلم ☐ بين 10 كلم ☐ أكثر من 1 كلم ☐

• ماهي الوسيلة المستعملة في تنقل الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ الدابة ☐ لجة هوائية أو دراجة نارية ☐ لارة أو شاحنة ☐ جرار ☐ التنقل ☐ الى الارجل ☐

• بكم يبعد سكن الأسرة عن المراكز التالية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ المدرسة الابتدائية ☐ من 1 كيلومتر ☐ 1 و 5 كيلومترات ☐ أك ☐ من 5 كيلومترات

☐ الثانوية الإعدادية ☐ من 1 كيلومتر ☐ بين ☐ كيلومترات ☐ أكثر من ☐ كيلومترات

☐ الثانوية التأهيلية ☐ من 1 كيلومتر ☐ بين ☐ كيلومترات ☐ أكثر من ☐ كيلومترات

☐ المركز الصحي ☐ من 1 كيلومتر ☐ بين ☐ كيلومترات ☐ أكثر من ☐ كيلومترات

☐ المركز التجاري ☐ من 1 كيلومتر ☐ بين ☐ كيلومترات ☐ أكثر من ☐ كيلومترات

☐ مقر الجماعة الترابية ☐ من 1 كيلومتر ☐ 1 و 5 كيلومترات ☐ أك ☐ من 5 كيلومترات

• هل أسرتكم راضية على وضعية المسكن ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بلا، فما سبب ذلك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ ضيق المسكن ☐ لثرة القاطنين ☐ د عن مقر العمل ☐ ال ☐ لار للتجهيزات ☐

متغير السلطة الأسرة:

• كيف هو مستوى التفاعل بين أفراد الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ قوي ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐ غير معروف ☐

• أين تتجلى سلطة الأب داخل الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ نمط العيش ☐ لباس ☐ ت الدخول والخروج ☐ عم ☐ لمرأة ☐ توزيع ☐ وار ☐ التأديب ☐

☐ الانضباط لسلوك الجماعة ☐ لإنفاق الأسري ☐ لاج الأبناء ☐ م ☐ لعة الفتيات للدراسة ☐

• هل تناقش زوجتك/ زوجك في هموم ومشاكل ومستقبل الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، لماذا تناقشها ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

للإستشارة ☐ للمشاركة ☐ هل المسؤولية ☐ من ☐ العلم ☐ طرف ☐ اسي ☐

• إذا كان الجواب بلا، ما سبب ذلك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

اللاجدوى ☐ ضعف الرأي ☐ ثمة في قراراتتي ☐ سبب ☐ لكوارث ☐ الإساءة ☐ إلى مركز الزوج ☐

• هل فقد الرجل دور القائد في الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐ أم ☐ نا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، ما سبب ذلك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

خروج المرأة للعمل ☐ هي النسائي ☐ ان تقال المادي للمرأة ☐ حق ☐ الانسان ☐

• في أسرتك، كيف هي سلطة الزوج ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

ديمقراطي ☐ ككتاتوري ☐ سبب المزاج ☐ أخ ☐

• في حالة صدور سلوك عن ابنك ، كيف تتعامل معه الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

إلقاء اللوم على الأولاد ☐ لاطف ☐ مشكلة بالحوار ☐ العزل ☐ الطرد ☐ المنزل ☐ اللامبالاة

• في حالة صدور سلوك عن ابنتك ، كيف تتعامل معها الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

إلقاء اللوم على البنات ☐ تعاطف ☐ المشكلة بالحوار ☐ العزل ☐ الطرد ☐ المنزل ☐ اللامبالاة ☐

• ماهي النقلة التي تريد تمريرها لأبنائك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

التبعية والطاعة ☐ لاعتماد على الذات ☐ تدال بين الطاعة والاستقلالية ☐ قوة ☐ الحياة ☐

• هل تسمح لأبنائك بمناقشتك في القضايا العائلية وغيرها ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، هل تأخذ برأيهم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دائما ☐ ليانا ☐ نا ☐

• إذا كان الجواب لا، كيف تنظر لمناقشة أبنائك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

قلة احترام ☐ سوء خلق وتربية ☐ عصيان وتمرد ☐ خرق ☐ تقاليد ☐

• كيف يواجه الأبناء قسوة سلطة الأب ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الطاعة والانصياع ☐ لهروب من المنزل ☐ التسبب والشتم ☐ معاقب ☐ لخمير ☐

تناول المخدرات ☐ سرقة ☐ اعتداء على الأصول ☐ تسبب ممتلكات الأسرة ☐

متغير الزواج:

• كيف تعرفت على زوجك/ زوجتك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

عن طريق الأقارب ☐ علاقة العمل ☐ أخ ☐ شخصي ☐ آخر ☐

• كيف تمت مراسم الزواج بينكما ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

مراسم تقليدية ☐ رسم عصرية ☐ مراسم مختلطة ☐

• هل الزوج/ الزوجة من الأقرباء ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، ماهي درجة القرابة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

بنت العم ☐ بنت العممة ☐ الخال ☐ بنت خالة ☐ أخرى ☐

• هل أنت راض على زوجتك/ زوجتك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

راض جدا ☐ راض بعض الشيء ☐ راض تماما ☐

• ماهي أسباب الخلافات بين الزوجين في الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

تدخلات الأقارب ☐ خيانة والشك ☐ العودة ☐ طاعة الزوج وعدم الالتزام بتقاليد الأسرة ☐

الخلافات المالية ☐ إهمال والدي الزوج ☐ زوج الزوجة بدون إذن الزوج ☐ عدم الأب ☐

• في حالة وجود الخلافات بين الزوجين، كيف يتم حلها ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الحوار والتفاهم ☐ طاعة والخضوع ☐ إثارة كبار السن ☐ التوصل ☐ نحو القانون ☐

التوجه نحو الأقارب ☐ ادل الاتهامات ☐ تجاهلها ☐

• ما رأيكم في تعدد الزوجات ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

مقبول ☐ مرفوض ☐ وري في حالة عدم الإنجاب ☐

• إلى ماذا يخضع الزواج في منظور الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

قوانين تنظيمية ☐ مف العادات والتقاليد ☐ صيل ☐ شرف الأسرة قبل الزواج ☐

• هل قمت بتزويج أبنائك وبناتك ☐ خارج النسق القرابي ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• هل أنتم مع الزواج المبكر للأبناء ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• ماهو السن الذي تحددون لزواج أبنائكم الذكور ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

20-16 ☐ 24-20 ☐ 30- ☐ 30-30 ☐ 35- ☐ 40- ☐ فما ☐

• ماهو السن الذي تحددون لزواج بناتكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

16-12 ☐ 20-1 ☐ 24- ☐ 24-24 ☐ 35-30 ☐ 40-35 ☐ 40-40 ☐ فما فوق ☐

• هل تدخلون في اختيار الزوج لأبنائكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، على من تطبقونه ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الأبناء فقط ☐ بنات فقط ☐ لهما معا ☐

• ما سبب تدخلكم في اختيار الزوج لأبنائكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

ثقافي ☐ اجتماعي ☐ اقتصادي ☐ ديني ☐

• في حالة زواج أحد أبنائكم الذكور، أين تفضل أن يسكن ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

السكن معكم ☐ سكن جواركم ☐ سكن المستقل ☐ آ ☐

متغير العلاقات داخل الأسرة:

• كيف هي العلاقة مع الزوج/ الزوجة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

حميمية و طاعة وانصياع ☐ تفاهم و تعاون واحترام ☐ توتر ☐ سراع ☐

• كيف هي العلاقة مع أبنائك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

حميمية و طاعة وانصياع ☐ تفاهم و تعاون واحترام ☐ توتر ☐ سراع ☐

هل تجتمع مع أبنائك على المائدة لتناول الوجبات الغذائية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دائماً ☐ لياناً ☐ أحياناً ☐

• هل تخصص وقتاً للسمير والاستمتاع مع أفراد عائلتك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دائماً ☐ أحياناً ☐ أبداً ☐

• كيف يتم فرض القرارات الأسرية على أفراد عائلتك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الحوار و الاحترام ☐ للعقاب والزجر ☐ الإلزام و الطرد ☐

• ما دور الجد والجدة في الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

مادي ☐ معنوي ☐ جيهي ☐ ربي ☐ تربوي ☐ لا دور لهم ☐

متغير العلاقات القرابية خارج الأسرة:

• هل تقوم بزيارة عائلة زوجك/ زوجتك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

أسبوعياً ☐ شهرياً ☐ للناسبات ☐ حسب الظروف ☐ لأزورهم ☐ أبداً ☐ أحياناً ☐

• هل لديك أقارب في القرية أو المدينة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• هل تواظبون على تبادل الزيارات بينكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• كم عدد الزيارات المتبادلة بينكم في السنة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

زيارة واحدة ☐ مرتين ☐ ثلاث زيارات ☐ أربع زيارات ☐ فما فوق ☐

• ما سبب الزيارات المتبادلة بينكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الزفاف ☐ زاء ☐ لة الرحم ☐ المناسبات الدينية ☐ العمل ☐ آخر ☐

• في حالة وجود القطيعة بينكم، ما سببها ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الإرث ☐ المسافة ☐ تلاف في الأفكار ☐ القسمة بين الأجداد في الماضي ☐

• هل تفضل استشارة أقاربك في الأمور الهامة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دائماً ☐ أحياناً ☐ أبداً ☐

• هل تقدم الدعم المادي والمعنوي لعائلتك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دائماً ☐ أحياناً ☐ أبداً ☐

• كيف تتواصل مع أفراد عائلتك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

اللقاءات المباشرة ☐ اتصال بالهاتف ☐ دل الرسائل القصيرة ☐ آخر ☐

• كيف يبني أبناؤكم حياتهم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نموذج من داخل الأسرة ☐ نموذج خارج الأسرة ☐ م ☐ يزوج بين داخل وخارج الأسرة ☐

• ما عدد المهاجرين في أسرته إلى الخارج خلال 10 سنوات الأخيرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
الذكور ☐ الإناث ☐

متغير العلاقات الاجتماعية خارج الأسرة:

• هل لديكم جيران ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، هل تتواصلون معهم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دائماً ☐ أحياناً ☐ ١ ☐

• هل تتبادلون الزيارات مع جيرانكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• كيف هي علاقاتكم مع جيرانكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

احترام وتعاون ☐ صراع وقطيعة ☐ لدية ☐

• هل تتبادلون الخدمات والمساعدات مع جيرانكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دائماً ☐ أحياناً ☐ ١ ☐

• هل تسمح لأبنائك باللعب مع أبناء جيرانكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• هل شكلتم مع جيرانكم ودادية أو جمعية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• في نظرك ما هو أهم وسيلة لبناء العلاقات الاجتماعية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

القراءة ☐ لمصاهرة ☐ عمل ☐ الانتماء القبلي ☐

• هل لأحد أفراد أسرتك انخراط في العمل الجماعي أو السياسي ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، ما نوعية هذا الانخراط ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الأب ☐ هافي ☐ خي ☐ سياسي ☐ نقابي ☐ مهني ☐ نائي ☐ ري ☐ ني ☐ تن ☐ ☐

الأم ☐ هافي ☐ خي ☐ سياسي ☐ نقابي ☐ مهني ☐ نائي ☐ ني ☐ تن ☐ ☐

الأبناء ☐ هافي ☐ خي ☐ سياسي ☐ نقابي ☐ مهني ☐ نائي ☐ ني ☐ تن ☐ ☐

النسق الاقتصادي

متغير الدخل الدخل الأسري:

• ماهي مصادر الدخل الرئيسي للأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دخل الزوج ☐ دخل الزوج ☐ الأبناء ☐ إرث ☐ الأقارب ☐ مساعدات ☐ دولة ☐

• كيف هو دخل الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

منخفض ☐ توسط ☐ مرتفع ☐

• هل يكفي دخل الأسرة لتلبية حاجياتها المختلفة للأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب لا، ما سبب ذلك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دخل ضعيف ☐ كثرة أفراد الأسرة ☐ كثرة متطلبات المعيشة ☐ عدم وجود ثقافة الاستهلاك ☐

• ماذا تعتمد الأسرة في مصاريفها ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

مدخول واحد ☐ أكثر من مدخول ☐

• ماهي المداخل الإضافية التي تعتمد عليها الأسرة في مصاريفها ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

عمل الزوجة ☐ مل الأبناء ☐ مساعدة أهل الزوجة ☐ مساعدة أهل الزوج ☐

• في حالة وجود فائض في دخل الأسرة، ماذا تفعل به ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

ادخاره ☐ استثماره ☐ إنفاقه على الكماليات ☐ آخر ☐

• في حالة الادخار، أين تدخر هذا المال ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الاحتفاظ به في البيت ☐ إيداعه في البنوك ☐ إيداعه لدى شخص مؤتمن ☐ آخر ☐

• في حالة الاستثمار، أين تستثمر هذا المال ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

شراء أراضي فلاحية ☐ شراء الماشية ☐ بناء محلات تجارية ☐ آمل ☐

• في حالة الإنفاق على الكماليات، أين تنفق هذا المال ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

السفر ☐ شراء تجهيزات منزلية ☐ الاسكان ☐ إيداع مع العائلة ☐ شراء الملابس ☐ للزوجة ☐

• ماهي مواقف الأسر القروية من مقومات الحياة الجديدة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

القبول والتكيف ☐ لرفض والمقاومة ☐

متغير النشاط الاقتصادي:

• كيف هي الحالة المعيشية للأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐ مزدهرة ☐

• إذا كانت جيدة، ما سبب لك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

مشاركة الأبناء في ميزانية الأسرة ☐ مشاركة الأبناء في ميزانية الأسرة ☐ خطة أخرى مدرة للدخل ☐

• ما هو دور الأبناء في الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

مساهمة في الإنتاج الأسري ☐ تأمين عن أيام الشيخوخة ☐ إسهام بالرضا وتحقيق الذات ☐

تخليد اسم الأسرة ☐

• هل يمارس الزوج نشاط اقتصادي إضافي ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، فما هو هذا النشاط ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ الفلاحة ☐ صيد والقنص ☐ تجارة ☐ إبلية الماشية ☐ أع ☐ حرة ☐ الصناء ☐ تقليدية ☐
- في حالة ممارسة أسرركم للأنشطة الفلاحية، كيف تمارسونها ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- طريقة عصرية ☐ طريقة تقليدية ☐ ما معا ☐
- ما الهدف من ممارستكم للأنشطة الفلاحية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- تسويق المنتج ☐ الاكتفاء الذاتي ☐ مداخل الأسرة ☐ آخر ☐
- ما هي مجالات توظيف العمل التعاوني "تيويز" بالوسط القروي ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- الأشغال الفلاحية ☐ قية السواقي ☐ ميق الآبار ☐ جن ☐ غلال ☐ ترم ☐ لمساجد ☐ شق ☐ ☐
- ما هي مظاهر تغير الاقتصاد القروي ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- تجاوز الاعتماد على الفلاحة ☐ امل بالنقد ☐ مداخل بين أفراد الأسرة ☐ الاكتف لذاتي ☐
- تبني الاقتصاد الر ☐ مالي ☐ الاستعمال الواسع للب ☐ المستوردة ☐
- ما هي أسباب تغير الاقتصاد القروي ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- تنامي النزعة الفردية ☐ اجمع العمل الجماعي ☐ ملكية الخاصة ☐ تفاء الذاتي ☐ تبني ☐
- الاقتصاد الرأسمالي ☐ تعامل الواسع للبضائع المستوردة ☐
- ما هي الخدمات التي تقدمها الأبنك للأسر القروية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- الحسابات البنكية ☐ قروض البنكية ☐ رف الحوالات ☐ أد ☐ عاشات التقاعد ☐

متغير تدير الموارد الأسرية:

- من يتكفل باقتناء حاجيات الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- الزوج ☐ زوجة ☐ اء ☐ التعم ☐ بينهم ☐ الخدم ☐
- هل تساعد الزوجة في مصاريف الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐
- ما هي الأولويات في إنفاق دخل أسرركم الشهري ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- الغذاء ☐ لباس ☐ هرياء والماء ☐ تعليق ☐ صحة ☐ السفر ☐ ترميل ☐ للسكن ☐
- ما هي أهم الحاجيات الأساسية لأسرركم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- امتلاك السكن ☐ تعليم الأبناء ☐ الان ☐ لالية ☐ ام ☐ سيارة ☐ أخرى ☐
- ما هي أهم الأشياء التي تنوي أسرركم اقتناؤها بالفائض من دخلها ؟ ضع العلامة في الخانة المناسبة:
- ثلاجة ☐ رن ☐ مالة ☐ رقم ي ☐ هوائي ☐ هاتف ☐ أسرة نو ☐

النسق الثقافي

متغير الثقافة الإنجابية:

- أين تلد المرأة لديكم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:
- في المستشفى ☐ في بيت زوجها ☐ بيت أهلها ☐
- ما هو معدل الإنجاب في أسرركم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

كل سنة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ كل ☐ سنوات فما فوق ☐

• هل تفضل إنجاب الذكور أم الإناث ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الذكور ☐ الإناث ☐ معا ☐

• بماذا تبرراختيارك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

ثقافي ☐ اجتماعي ☐ صادي ☐ حاري ☐

• ما هو عدد الأبناء الذين تفضل إنجابهم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

ابن واحد ☐ اثنين ☐ ثلاثة ☐ أربعة ☐ خمسة ☐ ستة ☐ سبعة ☐ مائة ☐ سعة فماف ☐

• كيف تستقبلون المولود الجديد في الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

بشكل عادي ☐ إقامة حفل العقيقة ☐ نان ☐

• كيف يسمى المولود الجديد في الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

أسماء عصرية ☐ أسماء تقليدية ☐ لماء الأجداد ☐

• ما هي رؤيتك لكثرة الأبناء في الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

هبة من عند الله ☐ بقاء اقتصادي ☐ عاملة ☐ تقاء ☐ ربح ☐ فخر ☐ مصدر ☐

• هل تحاول تنظيم النسل في أسرتك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، كيف يتخذ هذا القرار ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

قرار الزوج ☐ قرار الزوجة ☐ موافقة الطرفين ☐ سيحة الهيئة الصحية ☐

• في حالة عدم القدرة على الإنجاب، بماذا تفسرون ذلك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

سبب طبي ☐ ونصيب ☐ سحر ☐ حسود ☐ لعنة ☐ رية ☐

• كيف تعالجون مشكلة عدم القدرة على الإنجاب ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

زيارة طبيب ☐ زيارة فقيه ☐ زيارة ضريح ☐ زياره ☐ راف ☐ استعما ☐ صفات شعبية ☐ لاشيء ☐

• من يتحمل مسؤولية مشكلة عدم القدرة على الإنجاب ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الزوج ☐ الزوجة ☐ لاهما معا ☐

متغير الثقافة السلوكية:

• هل نساء اليوم أقل شأنا من نساء زمان ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

صحيح ☐ طأ ☐ فرق ☐ غ ☐ معروف ☐

• في حالة الجواب بصحيح، ما سبب ذلك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

غير قانعات ☐ حسن عمل المنزل ☐ لير مطيعات لأزواجهن ☐ المرأة بما لا يطيقه الزوج ☐

• في حالة الجواب بخطأ، ما سبب ذلك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

متعلمات ☐ صريات ☐ ملات ☐ لاركات ☐ محاو ☐ فاعلات ☐ منفتحات ☐

• هل وضعية المرأة في الأسرة أحسن اليوم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

صحيح ☐ خطأ ☐ لا ☐ ق ☐ غير ☐ روف ☐

• في حالة الجواب بصحيح، ما سبب ذلك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ العامل الاقتصادي ☐ العامل التعليمي ☐ حامل القانوني ☐ الاجتماعي ☐ الإعلامي ☐

• يساعد الرجل زوجته في أشغال البيت ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بلا، ما سبب خروجهن للعمل ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ الترفع عن الاشغال المنزلية ☐ عدم التوفر على الخبرة ☐ لصاص النساء ☐ السلبية من المجتمع ☐

• هل لديكم نساء وفتيات يعملن خارج البيت ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، ما سبب خروجهن للعمل ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ الحاجة الاقتصادية ☐ إثبات الذات ☐ تنويع للدراسة ☐

• إذا كان الجواب بلا، ما سبب منعهن من الخروج للعمل ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

ثقافي ☐ صادي ☐ اجتماعي ☐

• هل عمل الزوجة خارج البيت سبب إهمال واجباتها المنزلية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• هل تأخذ الزوجة الإذن عند خروجها من البيت ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• كيف تخرج الزوجة من البيت ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ محتشمة ☐ متحجبة ☐ لباس عادي ☐ م ☐ ل ☐ صري ☐ لباس ت ☐ دي ☐

• ما هو الأسلوب الذي يتم به تقديم الطعام في أسرتم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ الاجتماع على المائدة ☐ ديم الطعام للذكور وحدهم ثم الإناث ☐ هل بين الكبار والصغار ☐

تقديم الطعام للزوج وحده ثم باقي أفراد الأسرة ☐

• ما هي أسباب تغير الثقافة الغذائية في أسرتم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

☐ الاحتكاك بالمدينة ☐ سائل الإعلام ☐ حق السلع العصرية ☐ انتشار ☐ لأسر النووية ☐

خروج المرأة للعمل ☐ جمع الفلاحة المعيشية ☐

• ما هو الطريقة التي تفضلها في اللباس بالنسبة لأفراد أسرتم ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

تقليدية ☐ عصرية ☐ لاهما معا ☐ اخت ☐

• هل تتدخل في نوع لباس أبنائك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

أندخل ☐ لا أندخل ☐ ليانا ☐

• هل تقتني أسرتم الأزياء العصرية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بلا، فما سبب ذلك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

لا تتماشى مع التقاليد ☐ غالية ☐ تدني إلى سلطة الأب ☐ تثير ☐ مخزية ☐ آخر ☐

متغير الثقافة التكنولوجية:

• البيت مزود بالأجهزة الالكترونية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بنعم، فما هي هذه الأجهزة الالكترونية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

تلفاز ☐ ف منزلي ☐ تق نقل ☐ لو ☐ الكترونية ☐ حاسوب ☐ انترنت ☐ ياع ☐

• هل تملك هاتفًا نقلاً شخصياً ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• هل يملك أبناؤك هواتف نقالة شخصية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• كيف تقضي وقتك الفارغ ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

مشاهدة التلفزيون ☐ بردشة الافتراضية ☐ التمتع إلى المدياع ☐ مط ☐ الجرائد ☐
تصفح المواقع الالكترونية ☐

• هل يتصفح أبناؤك شبكة الانترنت ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

• هل يتوفر أفراد عائلتك على حسابات الكترونية و افتراضية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

نعم ☐ لا ☐

متغير الثقافة الدينية:

• كيف تقي أبنائك من الشر ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

تعليق التماثيل ☐ زيارة الأضرحة ☐ راءة القران ☐ الد ☐ الص ☐ لا شيء ☐

• كيف تفسر مصائب الأسرة ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

عين حسود ☐ سحر ☐ درو والقضاء ☐ التقاليد ☐ الأبوين ☐ آخر ☐

• هل يلتزم أفراد أسرتك بالواجبات الدينية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

دائماً ☐ أحياناً ☐ أم ☐

• من أين تحصل الأسرة على المعلومة الدينية ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

الأب ☐ أم ☐ مسجد ☐ الت ☐ الضي ☐ الزاوي ☐ الكتب ☐ كبار السن ☐

• كيف هو مستوى التدين في أسرتك ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

متشدد ☐ معتدل ☐ مادي ☐ غير ☐ روف ☐

• ماهي البرامج التي تشاهدها الأسرة على التلفاز ؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

برامج دينية ☐ برامج وثائقية ☐ أم ☐ ومسلسلات ☐ برا ☐ علمية ☐ برامج ☐ ضية ☐ سهرات ☐ مية ☐

• ماهي المظاهر الجديدة لتدين الشباب القروي؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ اللباس الإفغاني ☐ ض التصوف والأضرحة ☐ الاحتفال بعيد المولد النبوي ☐ الاء بالكرامات ☐
☐ إتلاف الأشرطة الموسيقية ☐ فرض حجاب المرأة ☐ الاختلاط ☐ تردد الهيلة في الجنائز ☐
☐ رفض قراءة أية الكرسي دبر الصلوات الخمس ☐ لتمرد على المؤسسات الدينية التقليدية ☐

• ماهو دور الفقيه بالنسبة لكم؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ علاج الأمراض ☐ مع المصائب ☐ إة الصلوات الخمس ☐ غسل لأموات ☐ فض النوات ☐

• ماهو دور الفقيه بالنسبة لكم؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ تنظيف المسجد ☐ لواجب الشهري ☐ لإصلاح والترميم ☐

• هل تقومون بخدمة المدارس العتيقة؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ نعم ☐ لا

• هل تواظبون على زيارة الأضرحة والأولياء؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ نعم ☐ لا

• هل تعتقدون ببركة الأضرحة والأولياء؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ نعم ☐ لا

متغير الثقافة التربوية:

• من يقوم بتربية الأبناء في سنواتهم الأولى؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ الأم فقط ☐ وان معا ☐ ت الكبيرة ☐ الحنة ☐ الجد ☐ الخادمة ☐

• هل يستفيد أبنائك من الدعم المدرسي؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ نعم ☐ لا ☐ أم ☐

• إذا كان الجواب بنعم، ما سبب ذلك؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ ضعف المستوى الدراسي ☐ لبة في تفوق الأبناء ☐ لغال عن مساعدة الأبناء داخل البيت ☐

• هل يستفيد جميع أبنائك من التمدريس؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بلا، فما سبب ذلك؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ بعد المدرسة ☐ مقر ☐ لاء الواجبات المدرسية ☐ لدة من التمدريس ☐ العمل ☐ للبكر للأطفال ☐

• هل تتمتع الإناث بنفس حقوق الذكور في التمدريس؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ نعم ☐ لا ☐

• إذا كان الجواب بلا، فما سبب ذلك؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ تدني المستوى المعيشي ☐ لمتبار الفتاة موردا اقتصاديا ☐ لة ان مكانها الطبيعي هو البيت ☐

- ☐ المساعدة في الأعمال المنزلية ☐ فض الاختلاط ☐ لة المدرسة مضيفة لوقت الفتاة ☐ إعداد الة ☐

- ☐ لمهم الزواج والأمومة ☐

• ماهي الشروط التي تساهم به الأسرة في النجاح الدراسي لأبنائها؟ ضع (ي) العلامة في الخانة المناسبة:

- ☐ التوفر على مكتبة ☐ المطالعة داخل البيت ☐ غير الجو المناسب ☐ لمراجعة ☐ اعدة الأبناء على المراجعة ☐
- ☐ زيارة المؤسسة التعليمية ☐ سماح للأبناء في المشاركة في أنشطة المؤسسة ☐ من جوائز التفوق للأبناء ☐

الببليوغرافيا

المراجع باللغة العربية:

✓ الأطروحات العلمية:

- برابر عبد الحفيظ، التدبير المائي والتهيئة بحوض سوس، توجهاته، مجالاته، مع دراسة نموذج قطاع الكردان الفلاحي". بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، 2000.
- بقاس عبد الغني، الأنشطة غير الفلاحية والتنمية المحلية بالحوز الأوسط حالة قيادة لوداية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 2007.
- بن عاشور سهام، دراسة وصفية لكيفية التعديل في إطار المبنى للمسكن الجديد في حي عين النعجة، رسالة ماجستير، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002.
- بنبا صباح، انعكاس الثقافة الأسرية على التحصيل الدراسي للتلميذ "دراسة ميدانية في ثانوية الشيخ بن عبد الكريم المغلي أدرار، أطروحة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018.
- بنسي حميد، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية في المناطق الجبلية حالة جماعتي بن صميم وتيكريكة إقليم إفران، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 2015.
- بوسكري سعيد، معوقات التحاق الفتاة القروية بالتعليم الإعدادي بإقليم شيشاوة. المركز الوطني للتخطيط والتوجيه الرباط، المغرب، يونيو 2010.
- جغاوي محمد، الماء والتنمية الفلاحية بعالية سهل سوس حال قطاع المحازم (تارودانت)، بحث لنيل شهادة الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، 2011.
- حايك نور الدين، التحولات المجالية والسوسيو اقتصادية بالجماعات القروية المحاذية لمدينة تطوان، بحث الماستر في المجالات الانتقالية وقواعد التهيئة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، المغرب، 2009.
- حديدي ممني علي، العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات البنائية والوظيفية للأسرة الحضرية: دراسة جيلية لبعض الأسر المصرية في مدينة القاهرة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2004.
- حمداوي إبراهيم، التغير الاجتماعي والجريمة في المغرب: دراسة استكشافية في أسباب الجريمة والانحراف، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهرز، فاس، 2009.
- حمراكروا حميد، التحضر وتغير الأدوار الأسرية، أطروحة لنيل درجة الماستر في علم الاجتماع منشورات كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة "الإخوة منثوري"، قسنطينة الجزائر، 2008.
- خلف حسن جودت، بيئة الإنسان العراقي الطبية والصحية، دراسة تحليلية أنثروبولوجية من منظور الثقافة والمجتمع في المؤسسات الصحية، مدينة بغداد نموذجاً، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة بغداد، 2008.
- رحالي إبراهيم، إشكالية العرف والشرع بالجنوب المغربي: قبيلة أيت اومربط نموذجاً، بحث لنيل الإجازة في التاريخ، كلية الآداب بأكادير، 2003-2004.
- زرهوني محمد، العلاقة بين السلطة والسكان بمنطقة طرقي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستين من القرن التاسع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1998.
- السملالي عبد اللطيف، التحولات الاجتماعية والمجالية والاقتصادية و آفاق التنمية بجماعتي: أيت سدرات السهل الشرقية والغربية- إقليم تنغير. أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 2016.
- شاووش محمد، لاقتصاد الزراعي والتنمية المحلية في الهضاب العليا وهوامشها، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 2013.

- ضياء حسن، المرأة القروية رأسمال بشري للتنمية القروية: حالة أرياف أبي الجعد نموذجاً، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008.
- عازمي عبد الله محمد مجيل، أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بالعنف لدى طلبة الثانوية بالمدارس الحكومية التابعة لمحافظة الأحمدى بدولة الكويت، أطروحة ماجستير، الأردن، 2021.
- عالية سويلم محمد علي، العوامل المؤدية إلى صمت الزوجة على خيانة الزوج وأثر ذلك على الاستقرار الأسري من وجهة نظر الزوجين في الضفة الغربية- فلسطين، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن، 2021.
- عدنان شهاب سحر، دور الديمقراطية في مواجهة مشكلات الأسرة، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2009.
- عموري وفاء العلوي، واقع التنمية المحلية بالوسط القروي بجهة مكناس- تافيلالت. حالة جماعتي أيت بوبيدمان والدخيسة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 2013.
- عياشي كركر، الماء والتحويلات السوسيو مجالية بسوس الأوسط نموذج قطاع الكردان. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعشقة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، 2007.
- غانم قتيبة وليد هزاع، أدوات التواصل الاجتماعي كমেهد للعلاقات الزوجية في المجتمع الفلسطيني المعاصر من وجهة نظر الزوجين، أطروحة دكتوراه، منشورات جامعة مؤتة، الأردن، 2021.
- كركوش فتيحة، المحددات النفسية والاجتماعية لظاهرة الهروب من البيت"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي، جامعة الجزائر، 2008.
- مزكدي عمر، حق الكد والسعاية: محاولة في التأصيل، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، أكادال، الرباط، 2006.
- وجدي نجلاء، التحويلات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الإصلاح الإداري بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم القانونية، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، سنة 2021.

✓ الكتب والمؤلفات:

- الإبراهيمي زكرياء، الصحة والمجتمع: دراسة سوسيولوجية للصحة والمرض بالمجتمع القروي المغربي، فضاء آدم للنشر والتوزيع، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، مراكش، 2016.
- الإبراهيمي زكرياء، حول الدين في العلوم الاجتماعية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، شتنبر 2013.
- أبلال عياد، الحركة الاجتماعية والتحويلات السوسيو مجالية بالمغرب: الشباب، الأسرة والوعي بالتغيير بالمغرب: النجود العليا للمغرب الشرقي نموذجاً، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
- أبلال عياد، الهجرة السرية: مقارنة سوسيولوجية، مطبعة أنفوبرانت، فاس، 2002.
- ابن منظور، لسان العرب المحيط، دارالصادر، الطبعة 2، بيروت، 1412هـ.
- أبو اسعد حمد عبد اللطيف وسامي محسن الختاتنة، سيكولوجية المشكلات الأسرية، دار المسيرة، عمان، 2011.
- أبو اللوز عبد الحكيم، الحركات السلفية في المغرب (2004-1441): بحث أنثروبولوجي سوسيولوجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- أبو زيد أحمد، البناء الاجتماعي، الجزء الأول، المفاهيم، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
- أبو سكيانة نادية حسن وعبد الرحمان خضر منال، العلاقات والمشكلات الأسرية، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- أبيهي محمد، قبائل إباحان في مواجهة التدخل الأجنبي، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2018.

- احجيج حسن، مدخل إلى علم الاجتماع؛ نظرياته - مناهجه - قضايا المعاصرة، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، مؤمنون بلا حدود، 2020.
- إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1981.
- إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة بغداد، 2004.
- احمد إبراهيم عدنان والشافعي محمد المهدي، علم الاجتماع التريوي والأنساق الاجتماعية، منشورات جامعة سيها، الطبعة الأولى، ليبيا، 2001.
- احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الطبعة الخامسة، الكويت، 1979.
- أحمد محمد غنيم، الضبط الاجتماعي والقانون العرفي (دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية)، ط1، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة مصر، 2009.
- احمد محمد هاشم سكيعة، علاقة المهاجر بالمجتمع الأصلي: انعكاسات الهجرة الدولية على المجتمع اليمني، اليمن، المركز الوطني للمعلومات، 2004.
- الأحمر أحمد سالم، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2004.
- أخرس محمد صفوح، تركيب العائلة العربية ووظائفها، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1977.
- إدريسي محمد وأعراب عبد الهادي. سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: تساؤلات واستنتاجات حول المغرب، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2022.
- إدريسي محمد، التحولات الجنسية في المغرب المعاصر: النساء أنموذجا، مؤمنون بلا حدود، يوليو 2017.
- إستيتية دلال، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية، عمان، 2008.
- أعراب عبد الهادي، التحولات الاجتماعية والثقافية بالأرياف المغربي، الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2002.
- أعراب عبد الهادي، دود مساهمة المدرسة في التحولات الاجتماعية والثقافية بالبادية المغربية: التحولات الاجتماعية والثقافية بالبوادي المغربية، البيضاء، ط1: سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 102، تنسيق المختار الهراس وإدريس بنسعيد، مطبعة النجاح الجديدة، 2002
- أعراب عبد الهادي، مؤسسة الفقيه بالمجال القروي: دراسة لتغير مكانة وأدوار فقهاء الشرط بالمغرب، نص المداخلة الذي ألقى في الندوة التي نظمتها مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث تحت عنوان: "إشكالية الدين والتدين: أسئلة، مقاربات، نماذج"، الرباط، المغرب، بتاريخ 6.5 أكتوبر 2013.
- اقديم محمد، التحولات السوسيوتاريخية في منطقة الأطلس الكبير، من أفيفين إلى امتنانوت، مساهمة في كتابة التاريخ المحلي، منشورات دار الأمان، 2016.
- أقصري ثرية، إشكالية خروج المرأة من البيت ودخولها العمل والمجال العام (المغرب أنموذجًا)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- الأكل المختار، التحولات المعاصرة للمسكن الريفي حالة هضبة بنسليمان، منشورات كلية الآداب أكادال، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 121، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005.
- أمزيان لحسن، السلطان المحلي بين القبيلة والحزب دراسة سوسيولوجية للسلوك السياسي لدى النخبة المحلية المغربية، مطبعة الأمنية، الرباط، 2013.
- أمزيان محمد، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، بيت الحكمة للترجمة والنشر، وحدة المغرب، ط3، 1996.
- امعمري لحبيب، التنمية والتغير الاجتماعي، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، 2015.

- إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر 1988.
- إنجلز فريدريك، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، موسكو، ترجمة إلياس شاهين، دارالتقدم، 1965.
- أوبلا إبراهيم «آلية المدرسة العتيقة بين الواقعية والاستقلالية»: مؤلف جماعي، المدارس العلمية العتيقة آفاق إصلاحها واندماجها في محيطها المعاصر، مطبعة فضالة، الطبعة الأولى، المحمدية، 1996.
- أولاد الفقيهي عبد الواحد، الأسرة المغربية: البنية والتفاعل، منشورات الشعلة، الدار البيضاء، 2002.
- آيت الفقيه لحسن، المرأة المقيدة: دراسة في المرأة والأسرة بالأطلس الكبير الشرقي، شركة أوداد للاتصال، الرباط، 2002.
- آيت الفقيه لحسن، إملشيل: جدلية الانغلاق والانفتاح، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الرباط، 2001.
- آيت حمزة محمد، ملامح التحولات السوسيوإقليمية بحوض أسيف أمكون، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2016.
- إيكلمان ديل، المعرفة والسلطة في المغرب، صور من حياة مثقف من البادية في القرن العشرين، ترجمة محمد أعفيف، ليتوغراف طنجة، 2009.
- بالاندي جورج، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1990.
- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلح العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان. بيروت، 1977.
- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987.
- برج فوزية، سوسيولوجيا تشغيل الأطفال بالمغرب، دار التوحيد، مطبعة Imuls، الرباط، 2015.
- بركات حليم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
- بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996.
- بسري إبراهيم محمد، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، رؤية في أنثروبولوجية الزواج والأسرة، دارالمعارف، مصر، 1995.
- بطاطو حنا، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج1، ط1، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، 1990.
- بطوطي عبد الله، السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب، المطبعة السريعة، القنيطرة، 2014.
- بطحي عبد الرزاق محمد والخطاب عادل عبد الله، جغرافية الريف، مطبعة جامعة بغداد، 1982.
- بكاري محمد، التحول الاجتماعي وإشكالية السلطة، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2005.
- بلفقيه محمد، العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم: تأصيل الصلة، دار نشر المعرفة، الرباط، 2007.
- بن يونس منير، صراع العقل والفكر والهوية في المجتمعات العربية، دار سنابل للنشر، تونس، 2012.
- بنسعيد إدريس، الشباب والحجاب في المغرب: دراسة سوسيولوجية، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، الرباط، 2007.
- بني يونس محمود محمد، سيكولوجية الدافعية والانفعالات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- بوبريك رحال، زمن القبيلة: السلطة وتدمير العنف في المجتمع الصحراوي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2012.
- بوتفشتن مصطفى، العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- بوخريص فوزي ومليكة موحتي، في سوسيولوجيا الأحزاب السياسية الأحزاب السياسية بالمغرب بين التنمية المحلية والتنمية السياسية، منشورات الرباط نت، 2019.
- بوخريص فوزي، الاندماج الاجتماعي والديموقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،

- بوخريص فوزي، المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية: من متغير الجنس إلى سؤال النوع، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2016.
- بوخريص فوزي، في سوسيولوجيا العمل الجماعي بالمغرب: من التطوع إلى العمل المأجور، مطبعة كوثريبرانت، الرباط، 2015.
- بوخريص فوزي، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013.
- بودون رايمون، ووبريكو فرانسوا، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1986.
- بورديو بير، الهيمنة الذكورية، ترجمة سليمان قعفراني، مراجعة ماهر تريمش، الطبعة الأولى، أبريل 2009.
- بورديو بير، فن مقاومة الأقوال، حوارات في الفكر المعاصر. محمد سبيلا. البيادر للنشر والتوزيع. الرباط. 1991.
- بورقية رحمة، الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى للمجتمع، جامعة بن زهر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دار المعارف الجديدة، الرباط، 2002.
- بورقية رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع، الدولة والسلطة والمجتمع دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل بالمغرب، دار الطليعة، بيروت، 1991.
- بورقية رحمة، مواقف: قضايا المجتمع المغربي في محك التحول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، 2004.
- بوسلام محمد بن البشير، اللباس التقليدي في المغرب: الجذور والإنتاج والأصناف والتطور، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2014.
- بوسينو جوفاني، نقد المعرفة في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات، دارالمجد، بيروت 1996.
- بوشلخة محمد، أرياف سوس ماسة: التحولات الحديثة والديناميات السوسيوإقليمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة ابن زهر - المطبعة والوراقة الوطنية أكادير، 2007
- بوطالب محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- بوليف محمد نجيب، العالم العربي بين تحديات العوامة ومتطلبات التنمية البشرية، مطبعة طوب، باريس 2003.
- ترسالي محمد، التغير الاجتماعي بين النظرية والواقع، منشورات مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس، 2017.
- تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: التربية على القيم، رقم 17/1، يناير 2017.
- تيم عبد الجبار والفرح شعبان، النمو الانفعالي عند الطفل، دارالصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- جابر محمد عبد العزيز، عوامل التغير الاجتماعي في المنظور الإسلامي. الدار العالمية للنشر والتوزيع. الجيزة. 2011.
- جابري محمد عابد، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دارالنشر المغربية، الدار البيضاء، 1985.
- جاري محمد، إرهابات الانفصال عن الذات القديمة في الثقافة المغربية الحديثة، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2013.
- جبرين جبرين علي، العنف الأسري خلال مراحل الحياة، إصدارات الملك خالد الخيرية، الطبعة الأولى، الرياض، 2005.
- جراد فاطمة، العائلة والحياة العائلية بجهة تطاوين، 1446-1441، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2015.
- جرموني رشيد، التحولات القيمية بالمغرب: الشباب نموذجاً، مجلة إضافات، العدد الثامن، خريف 2009.
- جرموني رشيد، في دينامية التحولات الدينية: ظاهرة التدنّي الفردي نموذجاً، منشورات مركز نهوض للدراسات والبحوث، سبتمبر 2021.
- جسوس سمية نعمان، بلاحشومة الجنسانية النسائية في المغرب، ترجمة عبد الرحيم حزل، المركز الثقافي العربي، 2011.
- جسوس محمد، أطروحات حول المسألة الاجتماعية، مطبعة دارالنشر المغربية، الطبعة الأولى، الرباط، 2003
- جولاني عمر فادية، التغير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
- جولاني فادية عمر. التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، دارالإصلاح للطباعة والنشر، 1984.

- جولي ماكليود، بحث التغير الاجتماعي - المقاربات الكيفية، ترجمة سحر توفيق، منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة، 1992.
- جوهري محمد، التغير الاجتماعي، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
- جوير إبراهيم مبارك، الأسرة والمجتمع دراسات في علم الاجتماع العائلي، دارعالم الكتب، 2009.
- حبيب عالية، علم الاجتماع الريفي، دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- حبيدة محمد، بؤس التاريخ مراجعات ومقاربات، دارالأمان، الطبعة الثالثة، الرباط، 2016.
- حركات إبراهيم، السياسة والمجتمع في العصر السعودي، دارالرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1987.
- حسن عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1963.
- حسن نادية ابوسكينة ومنال عبد الرحمن خضر، العلاقات والمشكلات الأسرية، دارالفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- حسين كامل بهاء، التعليم والمستقبل، القاهرة، دارالمعارف، القاهرة، 1997.
- حليم عبد الجليل، الثقافة والتحول الاجتماعي بالمغرب: طروحات ومقاربات، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1998.
- حمادي يونس، مبادئ علم الديموغرافيا، جامعة جامع الموصل، بغداد، 1985.
- حمادي عبد الرزاق. المرأة في الحركة الإصلاحية: من الطاهر حداد إلى زين العابدين بن علي، مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام، 2003.
- حمداوي إبراهيم ودحمان محمد وآخرون، الواحات المغربية المجال والمجتمع والثقافة، كتاب جماعي، تنسيق حمداوي إبراهيم ومحمد دحمان، مطبعة الرباط، 2019.
- حمداوي إبراهيم ودحمان محمد وآخرون، الواحات المغربية المجال والمجتمع والثقافة، كتاب جماعي، تنسيق حمداوي إبراهيم ومحمد دحمان، مطبعة الرباط، 2019.
- حمداوي إبراهيم وآخرون، الأسرة والتغير القيمي، كتاب جماعي، تنسيق إبراهيم حمداوي، منشورات جمعية إرشاد للتربية والتنمية، 2017.
- حمداوي إبراهيم، الجريمة في المجتمع المغربي: دراسة سوسيولوجية، مطبعة دارالقلم، الرباط، 2013.
- حمداوي إبراهيم، "عيش الأسرة المغربية في فترة جائحة كورونا وأثاره المستقبلية: ملاحظات أولية"، الحياة..... في زمن الفيروس التاجي - كوفيد 19، كتاب جماعي، تنسيق جمال الكركوري وأحمد الفرحان، منشورات جامعة ابن طفيل، 2020.
- حمداوي إبراهيم، "الجسد الأنثوي ودلالته الرمزية: دراسة سوسيو أنثروبولوجية بواحة فركلة"، ديناميات وتحولات المجتمع المغربي: دراسات سوسيولوجية وأنثروبولوجية، كتاب جماعي، تنسيق الصادق العمري ورشيد الزعفران، مطابع الرباط نت، 2020.
- حمزة كريم محمد، علم اجتماع العائلة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد، 2004.
- حمودا حنان، الماء وصناعة المقدس دراسة أنثروبولوجية لبنيات المجتمع الواحي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2022.
- حوات على الدويبي، ومحسن عبد السلام، رعاية الطفل المحروم: الأسس الاجتماعية والنفسية للرعاية البديلة للطفولة، معهد الإنماء العربي للدراسات الاجتماعية، 1989.
- حيدري إبراهيم، الثابت والمتحول في الشخصية العراقية، دراسة للتغيرات البنيوية التي حدثت في العراق حتى عام (2003)، دار ومكتبة عدنان، الطبعة الأولى، 2017.
- الخشاب مصطفى سامية، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة، 2008.
- الخشاب مصطفى، دراسات في علم الاجتماع العائلي، عالم الكتب، القاهرة، 1957.
- الخشاب مصطفى، علم الاجتماع العائلي، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966.

- الخشاب مصطفى، علم الاجتماع العائلي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.
- خطابي عزالدين: دينامية العلاقة بين التقليد والحداثة، تطور الحياة الاجتماعية بمدينة عتيقة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2015.
- الخطيب محمد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار علاء الدين، الطبعة الأولى، دمشق، 2005.
- خلف عبد الجواد مصطفى، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة، 2002.
- خولي سناء، الأسرة في عالم متغير، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، 1974.
- خولي سناء، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة، 1988.
- خولي سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.
- داشي عبد السلام وحديّة مصطفى، الشباب ومشكلات الاندماج. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط. 1995.
- دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، منشورات كلية العلوم التربوية، عمان، 2014.
- الديالي عبد الصمد، أسرة ضمن الموسوعة العربية لعلم الاجتماع. الدار العربية للكتاب، تونس. 2010.
- ديكن ميتشل، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت. 1981.
- ديموت عبد الهادي. النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت. 1986.
- ديموت عبد الهادي، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت. 1998.
- رجائي حنان عبد اللطيف، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، منشورات معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2015.
- رجواني عبد النبي، حول الإصلاح التعليمي، مساءلة الخطاب ودعوة الاستشراف، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2007.
- رحومة علي محمد، علم الاجتماع الآلي: مقارنة في علم الاجتماع العربي والاتصال عبر الحاسوب، عالم المعرفة، 2008.
- رشوان حسين عبد الحميد، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. 1988.
- رشيق عبد الرحمان، المجتمع ضد الدولة- الحركات الاجتماعية واستراتيجية الشارع بالمغرب، ترجمة عز الدين العلام، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء، 2021.
- رمانى زيد محمد، اقتصاد الأسرة، دار طريق النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2004.
- الرياحي الهادي، الفالحة العائلية والتعدد النشاطي داخل الأرياف التونسية: مجاز الباب وقلباط نموذجاً: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2012.
- ريسان عزيز، لمحات في الشخصية والمجتمع العراقي، دار الراية البيضاء. الطبعة الأولى. بغداد، 2012.
- الزاهي نورالدين، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، دفاتر وجهة نظر، الرباط، 2011.
- زكار يوسف، "علم الاجتماع مقاربا الطب والصحة والمرض: ملاحظات أولية حول تطوره التاريخي ومقارباته النظرية"، ميادين وقضايا سوسيولوجية راهنة، كتاب جماعي، تنسيق حسن ضياء وإبراهيم الحياتي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2022.
- زمانى زيد محمد، اقتصاد الأسرة. دار طريق النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض. 2004.
- زهران حامد عبد السلام، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، الطبعة الرابعة. القاهرة، 1977.
- زيجمونت بامونت، الأزمنة السائلة: العيش في عصر اللاتيقين، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للبحث والنشر، بيروت. 2017.

- زيدان عبد الباقي، الأسرة والطفولة، مكتبة وهبة القاهرة، 1982.
- الساعاتي حسن، التكنولوجيا والمجتمع، دارالمعرفة، القاهرة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1962.
- الساعاتي حسن، بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع، دارالفكر، القاهرة، 1946.
- سبيلا محمد، في تحولات المجتمع المغربي، دارتوبقال، الدار البيضاء، 2010.
- سكريس عادل أحمد، الزواج وتطور المجتمع، دارالكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة. بدون سنة،
- سلام محمد شكري، علم الاجتماع بين النظرية والممارسة: المجتمع القروي والتغير المركب. منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، مطبعة سياما، فاس، 2016.
- سهيل مهي المقدم، المجتمع القروي بين التقليدية والتحديث دراسة نظرية وميدانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1995.
- سواح فراس. لغز عشتار الألوهة المؤنثة وأصل الدين والأسطورة، سומר للدراسات والنشر. قبرص 1986
- سويدي محمد، محاضرات في الثقافة والمجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1985.
- سيد عبد العاطي، التغير ودراسة المستقبل. دارالمعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع. الإسكندرية. 2002.
- سيد محمد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، 2002.
- شافع لحسن، أضواء على الهامش: تاريخ غرب مراكش، من رباط عقبة بن نافع إلى زاوية سيدي الزوين الشراي، منشورات جمعية الصلاح للتنمية والثقافة سيد الزوين، مطبعة تبوك، مراكش. 2022.
- شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. ترجمة محمود شريح. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 1992.
- شربيني زكريا، تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته، دارالفكر العربي، القاهرة، مصر، 2005.
- شرقي محمد، التحولات الاجتماعية بالمغرب من التضامن القبلي إلى الفردانية. مطبعة أفريقيا الشرق. الدار البيضاء. 2009.
- شفيق المختار، الشباب والتغير الاجتماعي: الأسرة، السياسة والدين، المنارة للنشر والتوزيع، الرباط، 2002.
- شفيق المختار، دينامية الثقافة الدينية عند الشباب القروي المتمدرس. زاوية سيدي رحال نموذجاً. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الحسن الثاني. المحمدية. 2000.
- شفيق محمد، العلوم السلوكية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
- شكري محمد سلام، القرية والمدينة بالمجتمع المغربي، في التغير المركب من الدوار إلى المركز الحضري، منشورات مختبر السوسيولوجيا والتنمية الاجتماعية، كلية الآداب ظهر المهرارز جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس، 2020.
- شكور جليل وديع، تأثير الأهل في مستقبل أبنائهم على صعيد التوجيه الدراسي والمهني، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1997.
- الشيخ شويحة، وسنوة فتيحة التغير الاجتماعي وأثره على التمثلات الاجتماعية للمرأة العاملة دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بولاية الجلف. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور. الجلفة، 2019.
- صافين إبراهيم محمد وعدنان سلمان عطية جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مطبعة الروضة دمشق. 2005.
- صالح خالد، الحقوق الاجتماعية والثقافية بين الحق والمجال: دراسة حالة شباب إقليم زاكورة، دارالعرفان، أكادير، 2017.
- صالح عبد العزيز. الأسرة المصرية في عصورها القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.
- صبحي محمد قنوص، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى. بيروت، 2000.
- ضياء حسن والقرطبي عبد الله، سوسيولوجيا إميل دوركهايم، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، 2022.
- ضياء حسن والحياياني إبراهيم وزكار يوسف وآخرون، ميادين وقضايا سوسيولوجية راهنة، كتاب جماعي، تنسيق حسن ضياء وإبراهيم الحياياني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2022.

- ضياء حسن وعكروش العربي، ثقافة الزواج بالعالم القروي بين الثابت والمتحول: إقليم شيشاوة نموذجاً، ميادين وقضايا سوسيولوجية راهنة، كتاب جماعي، تنسيق حسن ضياء وإبراهيم الحياتي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2022.
- ضياء حسن، التعاونيات الفلاحية بالمناطق البوروية ورهانات التنمية: تعاونيات الحليب بأرياف أبي الجعد نموذجاً، ديناميات المجالات المحلية والتنمية الترابية بالمغرب، تنسيق محمد الأكلع وعبد الرحيم بنعلي وحسن المباركي والمصطفى حسني، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2022.
- الطالبي محمد، علاقة الفكر بالمجتمع: منطلقات في الوعي المفهومي والمنهجي، مركز الدراسات والأبحاث في الفكر والمجتمع. أكادير: شركة آدم للطباعة والنشر، أكادير، 2016.
- طقوش محمد سهيل، تاريخ العرب قبل الإسلام. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. 2009
- عادل مصطفى، أوهام العقل: قراءة في «الأرجانون الجديد» لفرانسيس بيكون، مؤسسة هنداي س أي سي، سنة 2018.
- عاطف محمد غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت، 1967.
- عاطف محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 1995.
- عاقل فاخر، معجم علم النفس (الإصدار الطبعة الرابعة). دار العلم للملايين، بيروت، 1985.
- عبادي الحسن، عمل المرأة في سوس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2004.
- عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986.
- عبد الخلق محمد وضياء حسن ويمينة ميري وآخرون، في السوسيولوجية المغربية المعاصرة، كتاب جماعي، تنسيق يمينة ميري ومحمد عبد الخلق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2022.
- عبد الخلق محمد ويمينة ميري، الإشكالية في العلوم الاجتماعية، منشورات مؤسسة آفاق، مراكش، 2018.
- عبد الخلق محمد ويمينة ميري، المناهج الكمية المبادئ النظرية والإجراءات التطبيقية، منشورات مؤسسة آفاق، مراكش، 2019.
- عبد الخلق محمد، مدخل إلى سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: نظريات ومفاهيم، منشورات مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، 2022.
- عبد الرؤوف الضبيع، علم الاجتماع الريفي والحضري والسكان، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الرياض، 2019.
- عبد الفتاح محمد، وهيبة، جغرافية العمران. مطبعة دار النهضة العربية، بيروت. 1980.
- عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع: النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة. 2005.
- عبد المجيد سيد احمد منصور، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض، 1987.
- عبد المنعم عفيف، ديناميات المقدس في المجتمع القروي - دراسة سوسوانثروبولوجية. ضريح سيدي امحمد بن لحسن اجانا بتيسة نموذجاً، منشورات جمعية أجيال للتربية المستدامة، 2021.
- عبد النور إدريس، الثقافة الإلكترونية: مدارات الرقمية: من العلوم الإنسانية إلى الأدبية الإلكترونية، فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- عبد النور إدريس، النقد الجندري: التمثيلات السوسيولوجية للجسد الأنثوي في القصة النسائية، منشورات مجلة دفاتر الاختلاف، مكناس، 2013.
- عبد النور إدريس، سوسيولوجيا التمايز: ظاهرة الهدر المدرسي بالمغرب، دفاتر الاختلاف، مطبعة سجل ماسة، مكناس، 2016.
- العتيبي محمد عبد الله، التغير الاجتماعي بين نظرة الاجتماعيين والنظرة الإسلامية، شركة مطابع المحميد العالمية، 2006.

- عثمان وسام، المدخل إلى الأنثروبولوجيا، الأهالي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا. 2002.
- العروي عبد الله، الإيديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 1999.
- عسكري عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، سلسلة منهجية البحث العلمي 1- الطبعة الأولى، دار النمير، دمشق، 2002.
- العسل إبراهيم، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، بيروت.
- العصوي محمود محمد علي، الأسرة في المجتمع المصري القديم، وزارة الثقافة والآثار القومي، الإدارة العامة للثقافة، المكتبة الثقافية، 1961.
- العطري عبد الرحيم، السوسيولوجيا القروية: جدل المجال والمجتمع، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، الرباط، 2019.
- العطري عبد الرحيم، أنثروبولوجيا الحج الإسلامي: من التجربة الدينية إلى النقد المنفتح، منشورات باب الحكمة، الطبعة الأولى، 2021.
- العطري عبد الرحيم، تحولات المغرب القروي: أسئلة التنمية المؤجلة. دفاتر الحف والسؤال، سلا. 2009.
- عطوف عبد الكبير، الهجرات العالمية والمغربية: قضايا ونماذج: مقارنة سوسيو-تاريخية، جامعة ابن زهر، أكادير، 2013.
- العظماوي مالك، العشرة بين الشريعة والقانون، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- عكايلة محمد سند، اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة. 2006.
- العلاوي عرم، تحفة الأحقاب فيما لاستقرار السباعيين في شيشاوة من أسباب وما لهم وللشيشاويين الركراكيين في العلم والجهاد من اقطاب، شيشاوة، 2012.
- علي فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
- عماد عبد الغني، سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات. من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- عناني عبد الحميد، الطبعة الأولى، الطفل والأسرة والمجتمع، دار الصفاء، لبنان، 2000.
- عني عبد الرحيم، الأسرة القروية بالمغرب: من الوحدة الإنتاجية إلى الاستهلاك، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، 2014.
- عوايدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1992.
- عيد اسعد فايز، محمد، مدخل إلى علم الاجتماع، دراسة نظرية في فهم المجتمع، منشورات دار الفیصل الثقافية. 1984.
- غالي أحرشواو، البحث العلمي في العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، فاس، 2017.
- غاندي يوسف، الزاوية النحلية ومدرستها: قبيلة مزوضه، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2011.
- غريب عبد الكريم، سوسيولوجيا المدرسة، منشورات عالم التربية. الطبعة الأولى. الرباط، 2009.
- غزوي أحمد، التنمية الترابية بالمجال القروي المغربي: الواقع والآفاق حالة جماعتي المزابيح وتوغيلت بإقليم سيدي قاسم نموذجًا، منشورات مكتبة أكاديميا العربية.
- غني ناصر، القريشي حسين، الضبط الاجتماعي، دار صفاء، عمان 2011.
- غيث محمد عاطف، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت. 1967.
- غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 1984.

- الفاخوري إدريس، «وضعية المرأة العاملة بين الخطاب الشرعي والنص القانوني والواقع الاجتماعي» الأسرة والمواطنة، جمعية شمل، أعمال ندوة، الرباط 22-23 مارس 2002، منشورات شمل، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1 مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2002.
- فاوهار محمد، سوسيولوجيا التعليم بالوسط القروي: دراسة نظرية وميدانية في مسألة لا تكافؤ الحظوظ. منشورات عالم التربية. الدار البيضاء، 2001.
- فزة جمال واحجيج حسن، فكيف الواحة المكومة: إثنوغرافيات عالم معيش، منشورات دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2020.
- فزة جمال، بنوية كلود ليفي-ستروس أونوفونولوجيا للثقافة، الرباط، دار أبي رقرق، الرباط، 2017.
- فزة جمال، سوسيولوجيا التنظيمات: أسس واتجاهات، منشورات دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2013.
- فعراس عبد العزيز، أولاد تيدرارين الأنصار: المواسم الدينية والمعتقدات الثقافية: استحضار للرمزية الروحية والتاريخية لقبيلة صحراوية، طوب بريس، الرباط، 2012.
- فهمي خالد، النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجنائية والمدنية. دار الفكر الجامعي، 2012.
- فيروز أبادي، القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1997.
- قاصر عبد القادر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية. بيروت، 1999.
- قبلان مروان، التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية: الهوية والقبيلة والتنمية، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018.
- القرطبي عبد الله، في سوسيولوجيا المقاولات: مفاهيم وقضايا نظرية، المطبعة الوطنية، مراكش، 2017.
- كامل محمد عويضة محمد، مشكلات الطفل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996.
- كريم محمد حمزة، علم الاجتماع العائلة، محاضرات القيت على طلبة الدراسات الأولية، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2004.
- كريم محمد، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب: التنمية المعاقدة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، دار الأمان، الرباط، 2012.
- كلاًعي الأمين، الهجرة التونسية إلى الدول العربية، مركز النشر الجامعي. تونس، 2000.
- كييلاني سري زيد، دور الصلح العشائري في تحقيق السلم الاجتماعي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012.
- لبهي السيد فؤاد، الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى المراهقة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.
- لشهب محمد، المدرسة والمجتمع في الوسط القروي، كلية علوم التربية، الرباط 1982.
- لعجيلي سركوناجي خليل، نظريات التعليم، مطابع الوحدة العربية، الزاوية، 1993.
- لكيجل أحمد، مظاهر وعوامل تحول السكن الريفي بالجماعة القروية الرميّلات، مجلة كلية الآداب جامعة ابن طفيل القنيطرة، مطبعة الرباط نت، الطبعة الأولى، الرباط، 2012.
- مادي لحسن، محاربة الأمية مدخل لتحقيق التنمية البشرية، مطبعة النجاح، الطبعة الأولى. الرباط، 2006.
- ماكس فيير، الاقتصاد والمجتمع، ترجمة محمد التركي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.
- مالكي عبد الرحيم، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهرا المهرارز، فاس، 2015.
- المالكي مجدي وحسن لدادوة تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948: جدلية فقدان وتحديات البقاء، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين. 2018.
- المباركي حسن وبوطيب الطاك. دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2005.

- متولي محمد اسامة، التماسك الأسري الريفي بقريتين بمحافظة الفيوم. منشورات جامعة المنصورة، 2012
- مجاهد حسن، سوسيولوجيا العالم العربي لدى جاك بيرك، مؤسسة آفاق، مراكش، 2012.
- محمّد الحسن. الماء والإنسان بحوض سوس إسهام في دراسة نظام مائي مغربي، مطبعة المعارف الجديدة، 2003.
- محمّد لطيف، الأسرة في مغرب العصر الوسيط، منشورات مؤسسة آفاق، مراكش، 2021.
- محمد الإدريسي العلمي المشيشي، العولة والاتصال والثقافات الوطنية أية رهانات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1996.
- محمد الحسن إحسان، العائلة والقربة والزواج: دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة والقربة والزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1975.
- محمد الحسن إحسان، النظريات الاجتماعية المتقدمة. دار وائل للنشر. عمان. 2005.
- محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، 1998
- محمدي محمد، أوقاف عرفية وثائق حول أيت باعمران (النصف الثاني من القرن التاسع عشر) دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2017.
- محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار المعارف، 1967.
- محمود حسين، رعاية الأسرة، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1993
- محمود عبد الرشيد، العمل مع الجماعات من أجل التنمية: قضايا مختارة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2006
- المختار شفيق، الشباب والتغير الاجتماعي. الأسرة، السياسة والدين. مطبعة الأمانة. الرباط. 2002
- مرجان محمد، مقارنة سوسيولوجية لآليات التغير الاجتماعي بشمال المغرب، جمعية تطاون أسمر، تطوان، 2004.
- المرنيسي فاطمة، الحريم السياسي، النبي والنساء، ترجمة عباس، عبد الهادي، مطبعة ألف باء الأديب، دار الحصاد للنشر والتوزيع. 1998
- المرنيسي فاطمة، شهرزاد ترحل إلى الغرب، ترجمة ازرويل، فاطمة الزهراء، المركز الثقافي العربي، نشر الفنك، الطبعة الثالثة، 2010
- المرنيسي فاطمة، نساء على أجنحة الحلم، ترجمة ازرويل، فاطمة الزهراء، المركز الثقافي العربي، نشر الفنك، الطبعة الثانية، 2007.
- المرنيسي فاطمة، هل أنتم محصنون ضد الحريم، ترجمة نهيلة بيضون، المركز الثقافي العربي، بدون سنة.
- مزيان عزيز و السعيد وآخرون، المدن الجبلية ورهانات التدبير الترابي، كتاب جماعي، تنسيق عزيز مزيان وجميلة السعيد، منشورات الملتقى العلمي الثقافي لمدينة القصيبة، 2017.
- مساتي عادل، سوسيولوجيا الدولة بالمغرب: إسهام جاك بيرك، تقديم أحمد بوجداد، سلسلة المعرفة الاجتماعية والسياسية، الطبعة الأولى، المغرب، 2010
- المسدالي فاطمة، المجتمع القروي الدكالي والتغير المرتبط بتدخل الدولة: الزمامرة نموذجا، مكتبة دارالسالم، الرباط، 2005.
- مسدي عبد السلام، قضية البنيوية دراسة ونماذج، دار أمية بن عروس، تونس. 1991.
- معزوز عبد العالي، الأنترنت والاستلاب التقني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، صورة الأمازيغ في الكتابات الوطنية والأجنبية، تنسيق على بنطال، منشورات عكاظ، الرباط، 2020.

- مكاري نبيلة، أثر الحرمان من الأسرة على السلوك الاجتماعي والانفعالي لتلاميذ مرحلة الطفولة المتأخرة. جامعة الإسكندرية، 1987
- مكاي رجاء الناجي، الأطفال المهمشون قضاياهم وحقوقهم. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط. 1999.
- مكاي علي محمد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ودراسة التغير والبناء الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1990.
- مكاي علي محمد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2000.
- مكي عباس وحطاب زهير، السلطة الأبوية والشباب، شركة تكنوبرنس الحديثة بيروت، 1978،
- ملاخ كمال، الشباب والهجرة في منطقة تادلة أزيلال. ترجمة أحمد توبة، مؤسسة زكورة للتربية والتعليم، الدار البيضاء، 2010.
- مليحة عوني القصير وصبيح عبد المنعم احمد علم اجتماع العائلة. مطبعة جامعة بغداد، 1984.
- منديب عبد الغني، الدين والمجتمع، دراسة سوسيولوجية للتدين بالمغرب "دار النشر إفريقيا الشرق، المغرب، 2006
- منديب عبد الغني، محاضرات في السوسيولوجيا القروية. جامعة محمد الخامس. الرباط. 2006
- مهدان محمد، التحولات الاجتماعية والتنمية: دراسة في النظام المائي لواحة تودغي، منشورات جامعة ابن زهر، 2013.
- مهدان محمد، السوسيولوجيا القروية بالمغرب: مقاربات وقضايا، جامعة ابن زهر، بدرسوس خدمات، أكادير، 2015.
- مورولبرت: التغير الاجتماعي، ترجمة عمر قباني، دار الكرنك، القاهرة 1970.
- ميشال إيزار، بياربونت، مُعْجَم الأثنولوجيا والأنثروبولوجيا، ترجمة وإشراف مصباح الصمد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006،
- ناصري محمد، مراقبة المجال الترابي أو تنميته؟ مأزق السلطة منذ قرن التحولات الاجتماعية بالمغرب. مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى. الدار البيضاء، 2000.
- ناوي عبد الموجود احمد، الهوية الثقافية للمجتمع البدوي: دراسة انثروبولوجية للثقافة البدوية المتغيرة، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008.
- النجار باقر سلمان، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.
- نمش مصطفى نوري، الاضطرابات السلوكية والانفعالية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- نوري قيس نعمة، الثقافة والثروة الإنسانية، مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، 2010.
- نيقولا تيما شيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة د. محمود عودة وآخرون، دار المعرفة، مصر، 1972.
- هاني محمد بهاء الدين، التغير الاجتماعي: نحو إطار سوسيولوجي ملائم للفهم، منشورات مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، 2018
- الهراس المختار وبنسعيد ادريس، التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية. الرباط. 2002
- الهراس المختار، القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية شمال المغرب. المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني. مطبعة الرسالة. الرباط. 1988،
- الهراس المختار، القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية شمال المغرب، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني. مطبعة الرسالة، الرباط. 1988
- الهراس المختار، بروز الفرد داخل العائلة في أنجرة: الهوية الاقتصادية، وصراعات الجنس والأجيال. مراجع منهجية، 2000.
- الهراس المختار، مهج السيرة في السوسيولوجية. ضمن كتاب إشكالية المنهج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية. دار تبقال للنشر الدار البيضاء الطبعة الأولى، 1987

- الهروي الهادي، الأسرة، المرأة والقيم، تساؤلات في قضايا المرأة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2015.
- الهروي هادي، الأسرة والمرأة والقيم: تساؤلات سوسيولوجية في قضايا المرأة، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013.
- وافي العربي، أي تعليم لمغرب الغد؟، الطبعة الأولى، منشورات مجلة علوم التربية-1، مطبعة الجديدة، الدار البيضاء، 2005.
- وافي على عبد الواحد، الطوطمية أشهر الديانات البدائية، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، 1959.
- وكيلي يونس، أنثروبولوجيا الشفاء: الرقية الشرعية وصراع أنماط التدين، منشورات المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، 2022.
- الويز محمد، أوليات المنهج السوسيولوجي، منشورات قضاء آدم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مراكش، 2017.
- الويز محمد، مقارنة سوسيولوجية لأشكال التنظيم الترابي، قضاء آدم للنشر والتوزيع، مراكش، 2017.
- ياقين محمد، الفرد والمجتمع في السوسيولوجيا الكلاسيكية، والفرد والمجتمع في السوسيولوجيا المعاصرة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2021.
- يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، ترجمة جورجيت الحداد، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.

✓ المجلات والحرائد:

- أبو العز المصطفى إلهام، "التميز مستمر في التعليم رغم جهود الإصلاح"، جريدة الصحراء المغربية، 2009.
- أبو حلاوة كريم، "إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، مجلد عالم الفكر المجلد 27 العدد 3، يناير/ مارس 1995.
- أعراب عبد الهادي، "واقع التعليم بالوسط القروي"، مجلة علوم التربية، عدد 37، يونيو 2008.
- أفاية نور الدين، "تحولات ومفارقات المجتمع المغربي، المجال الحضري، العائلة، التمدن"، مجلة نوافذ، العدد الثالث، يناير 1999.
- اقصي نجيب، "السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب"، مجلة نوافذ، العدد الثالث، يناير، 1999.
- أموعسان محسن، «الأراضي الجماعية وتحولات البادية المغربية: قراءة في المساهمات السوسيولوجية عمار حمداش حول هوامش الغرب»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الأول، يونيو 2022.
- برك فتيحة، "دور المرأة الأمازيغية في الحفاظ على الثقافة الغذائية الأصيلة دراسة اثنوجرافية على إحدى الأسر الأمازيغية بمنطقة تاوقريت بولاية الشلف"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 01، 2021.
- بن ربيعة خديجة والزاهر محمد والمنعم بلال، "التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمجالات الغابوية بمدينة الناظور في شمال شرق المغرب، مقارنة مورفودينامية"، مجلة التخطيط العمراني والمجال، المجلد الثاني، العدد الخامس، ايلول/ سبتمبر 2020.
- بنعلي محمد، "المدرسة في الوسط القروي مقارنة سوسيولوجية"، مجلة علوم التربية، المجلد الثاني، العدد 13، شتنبر 1997.
- بو نعناع محمد، "سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: رؤية نظرية تحليلية"، الرباط، المغرب: مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 34، 2017.
- بوحامد احمد وفاطمة ايت بناصر، "برامج العمل التنموية الإقليمية والجماعية، وسؤال الالتقائية، جهة مراكش - أسفي، المغرب، شيشاوة نموذجاً"، مجلة التخطيط العمراني والمجال، المجلد الثاني، العدد الخامس، ايلول/ سبتمبر 2020.
- بوسكرة عمر، "التغير الاجتماعي عند رواد علم الاجتماع"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الصفحات المجلد 09 / العدد: 02، 17 فبراير، 2019.
- بوعشرين توفيق، «محنة المجتمع المدني في المغرب». مجلة وجهة نظر العدد 17.
- بول باسكون "زراع النماذج وغياب التحديث" مجلة بيت الحكمة العدد الثالث السنة الأولى أكتوبر 1986.

- بوهلال عبد السلام، "دينامية الاقتصاد القروي ببلاد الكيف"، مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، العدد 6، السنة الخامسة، 2017.
- الجابري محمد عابد، "أفكار حول إصلاح التعليم بالمغرب الراهن"، مجلة فكرونقد، السنة الثانية، العدد 12، أكتوبر 1998.
- ججاح محمد، "الأطروحة الانقسامية بين الإرث الخلدوني والسوسيولوجيا الوضعية"، مجلة مكناسة، العدد 18، 2011.
- جسوس محمد، "أزمة نظام التعليم في المغرب"، عالم التربية، العدد الأول، 1996.
- جعفري علي، "الميكرو-ماكرو: في إلزامية تبين آليات الانتقال"، مجلة عمران، العدد 8، صيف 2019.
- جنان لحسن وإديل عمرو، "تحولات البوادي المغربية، مقارنة منهجية"، مجلة كلية الآداب مكناس، العدد الثاني، 1957.
- الجنحاني الحبيب، "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة"، مجلة عالم الفكر، المجلد 27 العدد 3 يناير/مارس 1999.
- الحبيب عبد الوهاب وتهامي ديبون، "التحولات الاجتماعية بالمغرب منطقة وزان نموذجاً"، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 15، دجنبر 2021.
- حجيلة رحالي، "التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يونيو 2010.
- حمداوي إبراهيم والريامي محسن سالم محمد، "العوائق القرائية لطلاب الصف الأول من التعليم الابتدائي والحلول المقترحة من قبل الأطر التربوية"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 3، العدد 10، 2023.
- حمداوي إبراهيم، "الانتحار مقدمة في فهم ما يحدث"، مجلة الزمردة في الدراسات الإنسانية، العدد 1، 2022.
- حمداوي إبراهيم، "الدين والمكانة الاقتصادية والقيم الليبرالية. قراءة في مسوح ميدانية"، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية إنسانيات، العدد 96، 2020.
- حمداوي إبراهيم، "خصوصية وضعية جنوح الأحداث بالمغرب"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 07، 2011.
- حمداوي إبراهيم، "التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة بالمغرب"، مجلة مقاربات. منشورات مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، العدد العاشر، المجلد الخامس، نونبر 2012.
- حمداوي إبراهيم، "في حاجة العلوم الاجتماعية إلى علم المقاصد من أجل السعادة والاستقرار الاجتماعي"، سلسلة الإسلام والسياق المعاصر، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 84، ماي 2020.
- حمودي عبد الله، "مصير المجتمع المغربي: رؤية أنثروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف"، دفاتر وجهة نظر، الرباط 2004.
- داودي محمد، "التدريس بالوسط القروي"، سلسلة التكوين التربوي، العدد 17، 2004.
- دباغي عبد الغني، "سياق التمدين والتخطيط الحضري بالمغرب"، مجلة التخطيط العمراني والمجالي، المجلد الثاني، العدد الخامس، سبتمبر 2020.
- دواي عبد الرزاق. "عناصر تصور جديد لإشكالية الثقافة". المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 96، 2006.
- زكار يوسف، "الذاكرة الجمعية الاستهلاكية: دراسة في سوسيولوجية الاستهلاك والتبضع بالمساحات التجارية الكبرى بمراكش"، مجلة العلوم الإنسانية ضفاف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض، العدد 3 ديسمبر (2019).
- زكي أحمد بدوي، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14 ربيع 2008.
- زيد الشامي خالد، "أساليب المعاملة الأسرية وأثرها في الأطفال"، الآداب. للدراسات والبحوث الإنسانية منشورات جامعة دمار كلية الآداب، مجلد 2022، عدد 22، 2022.

- زيدي المنجي، "ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام. مجلة عالم الفكر، العدد الأول. مجلد 35، شتنبر 2006.
- ستيفان تونيل، "سوسيولوجيا الفضاءات الحضرية العامة"، ترجمة إدريس الغزواني، المجلة العربية لعلم الاجتماع: إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد 46، بيروت 2019.
- سليمان خالد، "أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال، مقاربة نقدية"، مجلة عالم الفكر، المجلد 30، العدد 3، 2002.
- سليمان عبد العظيم صالح، "الأنترنت ولغة حجرات الدردشة: دراسة حالة لاستخدامات اللغة العربية، البال توك ودلالاتها الاجتماعية". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة البحرين، 2006.
- سليمان محمد عيسى، "دراسة أولية لبعض خصائص الأسرة الريفية في الريف الساحلي للقطر العربي السوري"، منشورات مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، دمشق، 1979.
- سمسيلي صالح، "التمدرس بالوسط القروي: تجليات المشكل وإمكانات التجاوز"، جريدة معالم تربوية. العدد 25. أكتوبر 1999.
- سوسي ناصر، "المقترَب الانقسام للمجتمع القروي بالمغرب: التحليل والحدود (إرنست غيلنر نموذجاً)". المجلة الإلكترونية أنفاس من أجل الثقافة والإنسان، يوليو 2013.
- شاكر حسام، "كيف يضغط الزمن التواصلي الجديد على المجتمعات العربية؟"، ضمن مجلة حضارة، مركز الأمة للدراسات والتطوير، العدد الثاني والعشرون، يوليو 2019.
- شربارحمادي، العذرية في الثقافة الصحراوية: دراسة سوسيو-ثقافية، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية المجلد 2، العدد 6، 2022.
- شنوفي منصف، "رسالة أحمد أبي الضياف في المرأة"، حوليات الجامعة التونسية، العدد 5، 1986.
- طاهر أميرة وبونيف سامي محمد، "ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية الحركيات والتداعيات: دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011م" المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد 7، عدد 2، 2020.
- طبال لطيفة، "التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يونيو 2012.
- عباس محمد نور الدين، "التنشئة الاجتماعية للطفل"، سلسلة المعرفة للجميع، المحرر، العدد 1، نونبر 1998.
- عبد الرزاق مولاي ارشيد، حول بحث فريدة بناني «تقسيم العمل بين الزوجين في ضوء القانون المغربي والفقهاء الإسلاميين، الجنس معياراً» أبحاث، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 30، السنة العاشرة، شتاء 1993.
- عطية عاطف، «لبنان المجتمع والهوية» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، 2007.
- عقاب خليل، "المجتمع الريفي في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية: ملامح ودلالات"، مجلة سوسيولوجيا الجزائر، جامعة البليدة،
- عكروش العربي، "التغير الاجتماعي وأثره على تعميق أزمة الصراع الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية"، مجلة الشباب، منشورات وزارة الشباب والثقافة والتواصل، العدد الأول، يونيو 2022.
- عكروش العربي، "تمثيلات الأسر للحياة الاجتماعية لمرحلة ما بعد كورونا: دراسة تحليلية ميدانية بإقليم الصويرة"، مجلة الاعتصام للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يناير 2024.
- عكروش العربي، "مشكلة القلق الوجودي في زمن كورونا بين التأصيل العلمي والاعتقاد الشعبي"، مجلة سراج، العدد الرابع ربيع 2021.
- عكروش العربي، "ممارسة الشعائر الدينية والاعتقادية بالقرى: مجال للصراع بين الأجيال - إقليم شيشاوة نموذجاً"، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث المحكمة، العدد الحادي عشر، يناير 2024.

- عكروش العربي، تقديم وقراءة في كتاب "Intégrer l'enfant handicapé à l'école"، مجلة ذخائر للعلوم الإنسانية، العدد العاشر، شتنبر 2021.
- عنتر عبد الله، "من امتنانوت إلى مراكش: الأرض القاحلة"، الموقع الإلكتروني الحوار المتمدن-العدد: 5616 - 21 / 8 / 2017 - 09:52
- عياشي عنصر، "الأسرة في الوطن العربي: آفاق لتحول من الأبوية إلى الشراكة"، الكويت: عالم الفكر، العدد 3، المجلد 36، يناير - مارس، 2008.
- غنجاوي زكرياء، "مساهمة دور الطالبة في دعم تدرّس الفتاة القروية والحد من الهدر المدرسي: منطقة إقليم الحجاب نموذجا". المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 2016.
- فضلي عبد الرحمان، "الإصلاح الديني اليوم في القرى المغربية المخزن وفقهاء الشرط في تنزيت"، مجلة عمران، العدد 24، ربيع 2018.
- الكتاني محمد، "العلوم الإنسانية بين واقعها الإشكالي وآفاقها المرجوة"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1999.
- كوال احمد، "التعليم العتيق بالمغرب مميزاته وخصائصه"، "الثقافة المغربية"، الصادرة عن وزارة الثقافة والشباب والتواصل- قطاع الثقافة، العدد 44، أكتوبر 2022.
- لعمش احمد، «النهوض بالتعليم في العالم القروي»، مجلة علوم التربية، العدد 17، أكتوبر 1999.
- مجموعة مؤلفين، "القطاع الفلاحي وإكراهات التنمية القروية بسهل الغرب"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، يونيو 2021
- محمد قاسم رجاء، "المرأة العراقية والنظام الأبوي رؤية بحثية في تمكين المرأة". مجلة دراسات اجتماعية، مجلة فصلية تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية بيت الحكمة، العدد 31، بغداد، 2013.
- مختار شفيق، "الأسرة المغربية والتربية في ظل العولمة". جريدة المحجة. عدد 188، 2003.
- مختار شفيق، "العلاقات الأسرية (موت الأب) وتزايد النزعة الفردانية"، جريدة المحجة، العدد 224، دجنبر 2004.
- مدونة الأسرة الجديدة، سلسلة نصوص تشريعية وتنظيمية، منشورات المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2004.
- مروفل المختار، "في غزارة الكتابة الأنثروبولوجية: نحو قراءة استقصائية لميراث جاك بيرك المعرفي وأهميته في فهم الإنسان المغربي"، المجلة الإلكترونية مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 5 شتنبر 2017.
- مسلمي كمال محمد عليوة، "الوظيفة التربوية للمساجد في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة"، مجلة كلية التربية، بورسيعد، العدد السابع، يناير 2010.
- مشعل عبد الواحد، "الصراع بين البداوة والحضارة وجدلية دور العشيرة في بناء المجتمع العراقي في المرحلة الحالية"، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد 31، بغداد، 2013.
- مورييس باربي، "الإسلام والحداثة السياسية"، ترجمة محمد جراح، مجلة فكرو نقد، عدد 89 - 90، السنة التاسعة، 2007.
- نعمان طارق، المرأة وعنف المحكي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14، جامعة البحرين، صيف 2007.
- نهرو عبد الغاني وياسين بوزيان، التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع المغربي: لحظات رفع شعار الانتقال الديمقراطي، مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، أكتوبر 2018.
- هراس المختار، المرأة والملكية في أنجرة إبان فترة الاستعمار» مقاربات، "نساء قرويات"، سلسلة بإشراف عائشة بلعربي، نشر الفنك، 1996.

- هرهار عبد الله، "النظام الإيكولوجي والنظام الثقافي في الانتروبولوجيا القروية"، دفاتر جغرافية كلية الآداب ظهرلمهرارز، فاس، 2007.

✓ المراجع باللغة الأجنبية:

- Alain Sissoko, Formation et changement social en milieu rural approche théorique et méthodologique, Office de la recherche scientifique et technique outre_mer entre de Petit Bassam - Sciences Humaines, Mars 1979.
- Alexander Rosenberg, Philosophy of social sctece, Dyke university, fifth edition, 2015.
- Alexis De Tocqueville, De la démocratie en Amérique, éditions Pagnerre, Paris 1948
- Alexis Trémoulinas, Sociologie des changements sociaux, Paris : édition la Découverte, 2006.
- André Adam, « Casablanca : essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, Éd./N/R/S 2ème édition , 1971.
- Atzeni Célia, "From violence against women to violence against women and girls", The reconceptualisation of violence against women in United-Nations discourse, The ESSE Messenger, vol 30, 2022.
- Azari Farah, "Islam's Appeal to Women in Iran : Illusion and Reality", 1983
- Baduel Pierre Robert, société et émigration temporaire au Nefzaoua, sud Tunisien, 1980.
- Balarbi Aicha, Le salaire de Madame, Éditions la femme Casablanca, 1993.
- Barats Christine, dir, Manuel d analyse du Web en sciences humaines sociales, Armand Coltn, Paris, 2013.
- Barrett Michèle, Woman's Oppression Today, London, Verso, 1980.
- Belarbi Aicha, les attitudes des lycéens et des lycéennes envers la famille, la religion. in jeunesse et changement social. Collectif. CERSS, Tunis, 1984
- Belfquih Mohammed et Abdoullah Abdellatif, mécanismes et formes de croissance urbaines au Maroc : cas de l'agglomération de Rabat-Salé, Ed, librairie El Maarif, Rabat, 1986.
- Ben Hammadi, La population des oasis de Nefzaoua, Thèse de 3ème cycle de géographie, (France : Lyon II, France, 1979.
- Bencherif Abdellatif, « Transfert Culturel Urbain, Comportement individuel des agriculteurs et problèmes de développement agricole : éléments d'une problématique » : L'évolution des rapports villes– campagnes au Maghreb, Publication de la Fac. Des Lettres et Sciences Humaines, Rabat, Série : Colloques et Séminaires, n° 10, 1988.
- Berrada Mohamed, Une Elite de transition : Les entrepreneurs marocains des années soixante, Rabat ,2014.
- Boris Galjart, « Une Problématique Fausse : Le Moderne et Le Traditionnel », Placide Rambaud, Sociologie Rurale, La Haye, Paris, 1976
- Bourquia Rahma, Choix du conjoint et modèle de famille Les jeunes et les valeurs religieuse, Éditeur E ddif, 2000 .
- Bourquia Rahma, État pouvoir et société, Dar Attalia Beyroure, 1991.
- Bruno Etienne, « La Paysannerie dans Le Discours et La Pratique » : CNRS : Les Problèmes Agraires Au Maroc, Paris, 1977.

- Bruno Pierre, Existe-t-il une culture adolescente ? Paris, In Press Editions, 2000.
- Burgorgue-Larsen Laurence, Le basculement de l'Histoire ? Les attaques contre l'universalisme des droits de l'homme, Revue des Droits et Libertés Fondamentaux, no 6, 2021.
- Campeau Robert et Autres, Individu et société, Introduction à la Sociologie, Montréal, Gaëtan Morin, 1993.
- Cauleau Julien, la paysannerie centre de recherche sur l'Afrique méditerranéenne ed, C N R S, Paris 1968
- Cavalli Alessandro et Galland Olivier, L'allongement de la jeunesse, Actes sud, Poitiers, 1993.
- Claude Naudin Nicole Grumbach : Larousse médicale Bordas, Paris, France, 2000.
- Côté Marc, L'Algérie ou l'espace retourné, Paris, édition Flammarion, 1988.
- Cuisenier Jean, La tradition populaire, (que je suis), France, Paris, Presses universitaires, 1ère édition, 1995.
- Dagognet François, Le corps multiple et un, Paris, Les empêcheurs de penser en nord, 1992.
- Daoud Zakya, Féminisme et Politique au Maghreb, Editions Eddif, Casablanca, 1993
- De Coster Michel, Sociologie de la liberté, Paris, Bruxelles, De Boeck & Larcier s.a, 1996.
- Déchaux Jean-Hugues, Sociologie de la famille, Ed, La découverte, Paris, 2007-2009.
- Direction de la statistique , Famille à Fès : changement ou continuité ? Les réseaux de solidarités familiales, Rabat, 1991.
- Durkheim Emile, « De la division du travail social », Editions PUF, Paris ,1955.
- Durkheim Emile, De la division du travail social, Paris, PUF, 1967
- Durkheim Emile, La science sociale et l'action, Introduction et présentation de J.-Cl. Falloux, Paris, PUF, 1969.
- Edgar Morain, Penser global, Edition de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 2015.
- Elias Norbert, La société des individus, Librairie Arthème Fayard, 1991.
- Emile Papièrnik, Gynécologie-Médecine Science Elan avion Casimir de Lavigne, Paris, France, 1990.
- Ernest Gellner, « the Saints of Atlas » , London, Weidenfeld and Nicolson, 1969.
- Fischer Gustave-Nicolas, Les processus du social, Paris, Dunod, 1991 .
- François Depelteau , La démarche d'une recherche en sciences humaines de la question de départ à la communication des résultats , Méthodes en sciences humaines , Bibliothèque nationale du Québec , Canada , 4ème tirage 2005 .
- Galland Olivier, Les jeunes, Paris, La Découverte, 1990.
- Gennep Alain, Foré Michel, Les réseaux sociaux, Ed Colin, Paris, 1994.
- Georges Balandier, Sens et Puissance, Les Dynamiques Sociales, Paris, PUF, 1971.
- Gregor Mendel, Pour décoloniser l'enfant, Unesco, Payot, Paris 1971
- Guillou Jacques, La rue, lieu de sociabilité ? (Rencontres de la rue), Publications de l'université de Rouen, 1997.
- Jacques Boucher, Changements sociaux, mouvements sociaux et modèle de développement. Chaire de recherche en développement communautaire (CRDC), Université du Québec à Hull, Octobre 2001.
- Jacques Marquet, Manuel de recherche en sciences sociales, Armand Colin, 2022.

- Jamal Khalil en collaboration avec Sanaa Benbli et Tourea Hossam, Familles et dynamiques contemporaines, Publications du laboratoire LadSys, Faculté des lettres et des sciences humaines à Ain Chaq, Casablanca 2022.
- Jamous Raymond, Honneur et Baraka, les structures sociales traditionnelles dans le Rif, Éditions de la Maison,1981.
- Jan Pièrre Grunfeld, dictionnaire de médecine science Flammarion Paris, France, 1994.
- Jean Claude Kaufmane, l'entretien compréhensif, Edition albin mechel.2006 .
- Jean Claude Passeron, Le raisonnement sociologique, Editions Albin Michel, 2006 .
- Jean Michel Berthelot, Sociologie Epistemologie d'une discipline Textes fondamentaux, Edition De Borck Université, 2000 .
- Jean Zaganianis, Spectres contre-révolutionnaires : interprétation et usage de la pensée de Joseph DeMaistre 19ème 20ème siècles, éditions L'Harmattan, France 2006 .
- Joamy Ray, Les marocains en France, Editions Maurice, Lavergne, Paris 1937.
- John Waterbury, " Le commandeur des croyants : La monarchie marocaine et son Elite, Paris, Puf 1975 .
- Khachani Mohamed, Khachani, Mohamed, L'impact de la migration sur la société Marocaine, International congress, (Rabat Marruecos ; Madrid, Human development, Universidad Mohamed V, 2006.
- Kingsley Dérasons, Whose Relations to noe another based, London ,1957.
- L'accourse Marie, Thérèse, Famille et société, Montréal, McGraw-Hill, 1964.
- Lahbabi Mohamed Aziz, Le monde de demain (le tiers-monde accusé), Maroc, Casablanca, Dar ,el-kitab, 1980.
- Laroui Abdallah, Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain (1830 – 1912), éd. Maspero, Paris, 1977 .
- Lazarev Grigori, " La nouvelle approche des plans communaux de développement : une démarche por-teuse peu ou sous valorisée", Revue GéoDev n°1, Faculté des Lettres de l'Université Mohamed V, Rabat, 2013.
- Le Breton David, La sociologie du corps, France, Imprimerie des presses universitaires de France, Edition 3, 1997.
- Léo Perlenuter-jaques, Quevonvillées, Gabriel Perlenuter et Beatrice Amar Lucien, Nouveaux cahier de l'infirmière sans infirmière en maternité et aux personnes attentes l'affection gynécologiques Erick Camus 3eme édition ,2003.
- Léon Robin, Revenus en Niveau de vie Grand Atlas occidental, cercle d' Imintanout, 1954.
- Maatouk Frederic, Dictionary of sociology, English_Arabic, Bierut, Lebanon, Edited and Revised by, 2001.
- Marcel Jollivet, La vocation actuelle de la sociologie rurale, Publications, Ruralia 1997.
- Marie Moscovici, Le changement social en milieu rural et le rôle des femmes, Revue française de sociologie, Année 1960.
- Marie Noëlle-Menard Gilbert Schaison, la ménopause ouverture médicale Herman, Paris, France ,1993 .
- Marie-Claude Delahaye, le livre de bond de la femme, les repenses à toutes les questions qu'une femme se pose aux différentes périodes de sa vie Marabout, Alleur, Belgique ,1992.

- Maryvonne Magurs on lier, Ménopause : vieux tabous nouvelles controverse Nouveau enjeux sanraup nechicale Man ,2001.
- Maurice Barbier, La modernité politique, première édition, notamment chapitre 7, puf, Paris 2000 .
- Mendras Henri, la sociologie rurale, institut d'études politique, Paris ,Amicale des élevés, 1968 .
- Mendras Henri, « Sociologie du milieu rural », dans Georges Gurvitch Traité de sociologie, Paris, Presses universitaires de France, 2 volumes, 1958.
- Mernissi Fatima, Êtes-vous vacciné contre le harem ? Casablanca, Le Fennec, 1998.
- Michel Andrée, la sociologie de la famille, Paris, La Haye, Mouton ,1970.
- Michel Robert, Sociologie rurale, Que sais-je ?, Paris, Presses universitaires de France, 1986.
- Muxel Anne, Individu et mémoire familiale, Edition, Nahon, 1996.
- Paul Pacson, « La Nature Composite de La Société Marocaine », Besm, n155-156, janv, 1986.
- Paul Pélissier, «Les interactions rurales urbaines en Afrique de l'Ouest et Centrale» ,Bulletin de l'APAD 50, 2019.
- Philipe Engelmann, Gynécologie Hormonale Malouine S, A Edition Paris, France, 1983.
- Philipe Fargues, « Exposition démographique ou rupture sociale ? » in démocratie sans démocrates politiques d'ouverture dans le monde arabe et islamique, Ed Fayard, Paris, 1994.
- Pierre Bouchard, Mise à jour en gynécologie médicale la ménopause, Diffusion Vigot Paris, France, 2002.
- Pierre Bourdieu, "Sur la télévision suivie de L'emprise du journalisme", par, Paris, Liber Editions, 1996.
- Pièrre Vellage, la vie sexuelle de la femme Rebert le fond, Paris, France ,1997
- Raymond Boudon, La place du désordre, Quadridge, PUF, 1998.
- Raymond Jamouss, Honneur et Baraka : les structures sociales traditionnelles dans le Rif , Ed la maison des sciences de l'homme, Paris ,1981.
- Rémy Levau, « Le fellah Marocain défenseur du Trone » ; (P.E.N.S.P), Paris1976.
- Robert Montagne, Naissance du prolétariat marocain-Enquête collective exécutée de 1948 à 1950, Centre Jacques-Berque, 2016.
- Roger Perron, les problèmes de la preuve dans les démarches de la psychologie dite clinique, plaidoyer, 1ère unité de La psychologie clinique ; 1979
- Rom Harre, Mécanismes de changement dans les formations sociales et formes d'action politique. Sociologie et sociétés, Volume 11, numéro 1, avril 1979.
- Safir Najib, "La dynamique migratoire au Maghreb", Switzerland : Geneva IOM/ UNFPA, Policy Workshop On Émigration Dynamics In the Arab Region ,7-8 octobre, 1996.
- Sillamy Nobert, dictionnaire de psychologie, Librairie Larousse Paris, France, 1989.
- Steiner Philippe, La sociologie du Durkheim, Paris, Éditions La Découverte, 1994.

- Tamime Mohamed, « le rôle de la femme dans le changement familiale au Maroc, la famille du haut- Atlas » in : Familles turques et magrébine aujourd'hui, sous la direction de Nouzha ben Salale, Edition maison, nouve, Larose, Belgique, 1994.
- Tamime Mohamed, Le rôle de la femme dans le changement familial au Maroc, La famille du haut atlas » in : familles Turques et Maghrébines Éditions maison- neuve, Larasse, Belgique, 1994.
- Tessier Stéphane, l'enfant des rues et son univers ville socialisation et marg inalité, paris, édition, suros 1995.
- Teulon Frédéric, Sociologie et histoire sociale, Presses Universitaires de France, Puf, 1eme Edition, 1996.
- Zouggar Ahmed , « le métier de sociologue selon Paul Pacson » hommage à Paul Pacson.

✓ المواقع الالكترونية:

- www.men.gov.ma
- www.csefrs.ma
- <http://www.maroc.ma>
- www.cse.ma
- <https://www.ssrcaw.org>
- <https://doi.org/10.4000/insaniyat>
- <https://www.hcp.ma>
- <https://www.mominoun.com>
- <https://www.laculturegenerale.com>
- <https://www.franceculture.fr>

✓ التقارير:

- الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم، 2001.
- تقرير الخمسينية، 50 سنة من التنمية البشرية، المغرب الممكن، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب. 2006.
- فدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة نساء متضامات، الوضعية الحقوقية للنساء المغربيات 25 سنة بعد مؤتمر بيجين، أكتوبر 2019.
- المجلس الأعلى لتعليم. حالة منظومة التربية والتكوين و آفاقها الجزء الأول: نجاح مدرسة للجميع. المغرب 2008.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. تقرير الهيئة الوطنية للتقييم حول تقييم حصيلته تطبيق الميثاق الوطني، واستشراف المنظومة التربوية. الرباط: منشورات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني 2014.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية، 2017.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تنمية العالم القروي التحديات والآفاق، الرباط، سنة 2017.
- المرصد الوطني للتنمية البشرية. تقرير إنجازات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال عشر سنوات 2005-2015. الرباط: منشورات رئاسة الحكومة 2015.
- المرصد الوطني للتنمية البشرية. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: الانطلاقة والتطور. الرباط: منشورات وزارة الداخلية. 2010.
- مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، تحليل الاتجاهات الديمغرافية، 1986.
- المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، 2006.

- المملكة المغربية. منظمة العمل الدولية، مذكرة تركيبيه، النساء في سوق الشغل بالمغرب: مشاركة ضعيفة وهشاشة قوية، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، غشت، 2014.
- المملكة المغربية، السكان والتنمية في المغرب: خمس وعشرون سنة بعد مؤتمر القاهرة 1994، مطبعة لون 11 الرباط – المغرب، 2019.
- المندوبية السامية للتخطيط، بحث وطني حول تأثير جائحة فيروس كورونا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر، سنة 2022.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني. اهم المؤشرات التربوية. الرباط، المغرب، منشورات وزارة التربية الوطنية، 2009.
- وزارة الصحة، المسح الوطني للسكان وصحة الأم، الرابط، 2018.

فهرست الجداول

- الجدول رقم 01: توزيع أفراد العينة حسب الجماعات القروية بإقليم شيشاوة.....19
- الجدول رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب الجنس والوضعية العائلية.....84
- الجدول رقم 03: تطور ساكنة إقليم شيشاوة حسب السن والجنس.....87
- الجدول رقم 04: المعدل التركيبي للخصوبة حسب وسط الإقامة (طفل لكل امرأة) بإقليم شيشاوة.....95
- الجدول رقم 05: تنوع المؤشرات الديمغرافية ببعض الجماعات القروية بإقليم شيشاوة.....98
- الجدول رقم 06: تأثير النمو الديمغرافي على تراجع الفرشاة المائية الجوفية ببعض الجماعات القروية بإقليم شيشاوة.....102
- الجدول رقم 07: أثر التطور الديمغرافي بإقليم شيشاوة على النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة بالوسط القروي.....103
- الجدول رقم 08: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب صفة حيازة السكن ونوعيته ومواد بنائه ونسقيفه وتغطية أرضيته.....114
- الجدول رقم 09: توزيع الأسر القروية حسب عمر السكن وتوزيعه المجالي ومساحته المغطاة وعدد غرفه ومكوناته.....126
- الجدول رقم 10: تطور المؤشرات الاجتماعية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة.....135
- الجدول رقم 11: توزيع الأسر حسب الربط بالكهرباء والماء الصالح للشرب وتصريف المياه المستعملة والنفايات المنزلية.....136
- الجدول رقم 12: متوسط الحاجيات اليومية والمستقبلية من الماء.....140
- الجدول رقم 13: توزيع الأسر حسب وسيلة النقل المستعملة ومسافة البعد عن الطرق المعبدة.....144
- الجدول رقم 14: تطور مؤشرات الموارد البشرية والبنية التحتية والخدمات بقطاع الصحة بالوسط القروي بإقليم شيشاوة.....148
- الجدول رقم 15: نسب انتشار الإصابة بمرض السكري، ونسبة التشخيص الطبي بالإصابة، ونسبة تلقي العلاج منظم.....152
- الجدول رقم 16: توزيع الأسر القروية حسب مستوى التفاعل الأسري ومجالات استعمال السلطة الأسرية.....159
- الجدول رقم 17: توزيع الأسر القروية حسب مؤشر إشراك المرأة وعلاقته بالهيمنة الذكورية.....163
- الجدول رقم 18: توزيع الأسر القروية حسب طبيعة وبنية العلاقة العائلية والاجتماعية بين الآباء والأبناء.....169
- الجدول رقم 19: توزيع شكايات استعمال العنف ضد النساء بالوسط القروي بإقليم شيشاوة.....170
- الجدول رقم 20: توزيع الأسر القروية حسب طبيعة وبنية تحولات ثقافة الزواج بالأقارب وطبيعة اختيار الشريك.....175
- الجدول رقم 21: توزيع الأسر القروية حسب أسباب وطرق معالجة الخلافات الزوجية والموقف من الطلاق وأسباب اللجوء إليه.....186
- الجدول رقم 22: نسبة زواج دون سن الأهلية مقارنة مع الزواج العادي بإقليم شيشاوة.....187
- الجدول رقم 23: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب متوسط سن الزواج الأول.....190
- الجدول رقم 24: تطور نسبة حالات الطلاق بالمقارنة مع حالات الزواج بالوسط القروي بإقليم شيشاوة.....192
- الجدول رقم 25: توزيع الأسر القروية حسب تحول طبيعة وبنية العلاقات الداخلية بين الأصول والفروع.....194
- الجدول رقم 26: توزيع الأسر القروية حسب تحول طبيعة وبنية العلاقات الخارجية.....201
- الجدول رقم 27: توزيع الأسر القروية حسب طبيعة العلاقة مع الجيران.....207

الجدول رقم 28 : توزيع الأسر القروية حسب مجالات الانخراط في العمل التعاوني والسياسي والجماعي	209
الجدول رقم 29: قائمة بأهم الهيئات السياسية والنقابية والجمعية الفاعلة بإقليم شيشاوة.....	210
الجدول رقم 30: أسماء القياد الحاضرين في البنية الذهنية للأسرة القروية بإقليم شيشاوة	211
الجدول رقم 31: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب متغير النشاط المهني والمصدر الرئيسي للدخل الأسري ومستواه	233
الجدول رقم 32: توزيع الأسر القروية حسب متغير توظيف فائض الدخل الأسري ومجالات استثماره وادخاره	240
الجدول رقم 33: توزيع الأسر القروية حسب مستوى العيش ودور الأبناء في تحسين ظروفه	246
الجدول رقم 34: تطور ملفات الاستثمار الفلاحي في إطار مخطط المغرب الأخضر ما بين سنتي 2009 و2018 بإقليم شيشاوة	254
الجدول رقم 35: توزيع الأسر القروية حسب أهمية ممارسة الأنشطة الفلاحية ونوعية اليد العاملة ونمط توزيع الأراضي.....	258
الجدول رقم 36: نموذج معتمد في نظام السقي التقليدي بإقليم شيشاوة.....	267
الجدول رقم 37: توزيع أهم المصادر الهيدرولوجية بإقليم شيشاوة	269
الجدول رقم 38: تطور مؤشرات البطالة والنشاط المهني بالوسط القروي بإقليم شيشاوة	278
الجدول رقم 39: توزيع الأسر القروية حسب الحالة في المهنة للنشيطين المشتغلين ومزاولة الأنشطة الاقتصادية الإضافية	280
الجدول رقم 40: توزيع التعاونيات الاقتصادية حسب مجال النشاط بإقليم شيشاوة	286
الجدول رقم 41: توزيع بنية النشاط التجاري بالوسط القروي بإقليم شيشاوة	287
الجدول رقم 42: أهم الأسواق الأسبوعية وعدد الأسر القروية المرتبطة بها بإقليم شيشاوة	290
الجدول رقم 43: تحول الأنشطة الحرفية الحضرية إلى المجال القروي بإقليم شيشاوة	292
الجدول رقم 44 : أهم المؤسسات المالية العاملة بإقليم شيشاوة	296
الجدول رقم 45: أهم المواقع والاستغلاليات المنجمية بإقليم شيشاوة.....	297
الجدول رقم 46: التكفل باقتناء الحاجيات الأسرية ومساهمة المرأة في تغطية مصاريفها وصيانة حقها في الإرث	298
الجدول رقم 47: توزيع الأسر القروية حسب أولويات الإنفاق الأسري ونوعية التجهيزات المنزلية المرغوب اقتنائها	300
الجدول رقم 48: مؤشرات التنمية البشرية والإجتماعية ببعض الجماعات القروية بإقليم شيشاوة	302
الجدول رقم 49: توزيع الأسر القروية حسب وظيفة ومكان الإنجاب ومعدله وطبيعة المولود المفضل للإنجاب	309
الجدول رقم 50: توزيع الأسر القروية حسب العدد المفضل للإنجاب والموقف منه وتفسير أسباب العقم وطرق علاجه	317
الجدول رقم 51: توزيع الأسر القروية حسب المقارنة بين نساء الماضي والحاضر وأسبابها.....	321
الجدول رقم 52 : توزيع الأسر القروية حسب موافقة الرجل على مساعدة الزوجة في العمل المنزلي وخروجها للعمل	327
الجدول رقم 53 : توزيع الأسر القروية حسب طريقة تقديم وتناول الوجبات الغذائية ونوعية وطبيعة اللباس	336
الجدول رقم 54: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب استعمال وسائل التواصل والإعلام	343
الجدول رقم 55: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب مصادر التدين ومستوياته وتفسير المصائب والوقاية منها	352
الجدول رقم 56: توزيع حجم المشتريات التي تتم في موسم سيدي علي أوسحاق بامتدات خلال القرن الماضي.....	360
الجدول رقم 57: أهم الشخصيات الدينية المؤثرة على الأسر القروية بإقليم شيشاوة	362
الجدول رقم 58: تطور بعض مؤشرات قطاع التعليم بالوسط القروي بإقليم شيشاوة	367
الجدول رقم 59: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب الثقافة التربوية والشهادة التعليمية والهدر المدرسي.....	368
الجدول رقم 60: مؤشرات الأمية والهدر المدرسي والتمدرس بالوسط القروي بإقليم شيشاوة إقليم شيشاوة	372
الجدول رقم 61: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب متغيرات الدعم المدرسي والنجاح المدرسي	376
الجدول رقم 62: توزيع الأسر القروية حسب اللغات المحلية المستعملة اللغات المقرؤة والمكتوبة للبالغين 10	382
الجدول رقم 63: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب حسب طبيعة تغير الأسرة ومصادره وأنواعه	386

فهرست الخرائط والأشكال

الخريطة رقم 01: توطين إقليم شيشاوة داخل التراب الوطني	15
الخريطة رقم 02: الجماعات القروية حسب التقسيم الإداري لإقليم شيشاوة	16
شكل رقم 01 : الخصائص الديمغرافية بإقليم شيشاوة بين انخفاض فئات الشباب وتطور أعداد الجنسين	90
شكل رقم 02: اختلاف هرم الأعمار بين المناطق الجبلية والمناطق المنبسطة.....	91

شكل رقم 03: النسب المئوية للإصابة بالأمراض المزمنة الشائعة حسب الجنس بالوسط القروي بإقليم شيشاوة.....	154
شكل رقم 04: توزيع الجمعيات بالوسط القروي حسب تاريخ التأسيس ومجالات التدخل	213
شكل رقم 05: توزيع رؤساء الجمعيات حسب السن والمستوى التعليمي والمهنة	215
شكل رقم 06: طريقة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والوضعية القانونية للاستغلاليات	262
شكل رقم 07: توزيع البنية العقارية للأراضي حسب النوع والمساحة بإقليم شيشاوة	275
شكل رقم 08: وظائف السوق الأسبوعي بالنسبة للأسر القروية بإقليم شيشاوة.....	291
شكل رقم 09: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب الموقف من تنظيم النسل وكيفية اتخاذ قراره.....	319
شكل رقم 10: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب أسباب الموافقة على أسباب الموافقة على تحسين وضعية المرأة	324
شكل رقم 11: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب أسباب الموافقة أو رفض خروج المرأة للعمل خارج البيت	332
شكل رقم 12: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب مؤشر السماح للأبناء بتصفح شبكة الأنترنت	350
شكل رقم 13: المجال الجغرافي والقبلي لتأثير ضريح للاعزيزة على الأسر القروية بقبائل سكساوة بإقليم شيشاوة	365
شكل رقم 14: تطور نسب الهدر المدرسي بالوسط القروي بإقليم شيشاوة	373

الفهرس

شكرو تقدير	1
تقديم عام.....	2
الفصل الأول : البناء المنهجي والتحديد المفاهيمي والسياق التاريخي والنظري للبحث.....	6
مقدمة.....	7
I. إشكالية البحث.....	10
II . الفرضيات الرئيسية للبحث	12
III . المتغيرات الرئيسية للبحث	12
IV . تحديد منطقة البحث	13
V . العينة المعتمدة في البحث	20
VI . المنهج المعتمد في البحث	20
1)المقاربة الميكروسوسيولوجية.....	22
2) المقاربة الوصفية.....	22
3) المقاربة النسقية	23
VII . الأدوات الموظفة في إنجاز البحث	23
1) البحث الوثائقي.....	23
2)تقنية الاستمارة.....	24
VIII . أساليب تحليل المعطيات الميدانية.....	25
IX . الحدود المؤطرة لمجال إنجاز البحث.....	26
1)المجال المكاني.....	26
2) المجال الزمني	26
3) المجال الموضوعي	26
4) المجال البشري.....	26
X أسباب اختيار موضوع البحث	27

27	1) اعتبار ذاتي
27	2) اعتبار موضوعي
28	XI أهمية وأهداف البحث
29	XII التحديد المفاهيمي والسياق التاريخي النظري لموضوع البحث
30	1) التحديد الدلالي للمفاهيم الرئيسية للبحث
31	1-1) مفهوم الأسرة
35	2-1) مفهوم التغير الاجتماعي
38	3-1) مصطلحات التغير الاجتماعي
38	1-3-1) مفهوم التقدم الاجتماعي
39	2-3-1) مفهوم التطور الاجتماعي
40	3-3-1) مفهوم التغير الثقافي
41	4-3-1) مفهوم البناء الاجتماعي
42	5-3-1) مفهوم النمو الاجتماعي
42	2) الدراسات السابقة
50	3) التناول السوسيولوجي لمفهوم الأسرة
61	4) التناول السوسيولوجي لمفهوم التغير الاجتماعي
75	خلاصة
76	الفصل الثاني: التغيرات الاجتماعية وأثرها في تغيير التركيب الديمغرافي والبنائي للأسر القروية بإقليم شيشاوة
78	I. التركيب الديمغرافي بإقليم شيشاوة: انعكاس لتحولات النظام القبلي والاجتماعي
78	1) علاقة الأسر القروية بالقبليّة: بين غريزة الانتماء القبلي وإغراءات الحياة الجديدة
80	2) التفاخر الأسري بإقليم شيشاوة: بين الوحدة القبليّة وتعدد معايير الانتماء
82	3) ديمغرافية إقليم شيشاوة: اتساع نطاق الأسر القروية التي ترأسها النساء
84	II. النمو الديمغرافي القروي بإقليم شيشاوة: من الانفجار الديمغرافي إلى التراجع
86	1) ساكنة إقليم شيشاوة: استمرار فتوة المجتمع وارتفاع نسبة الشيخوخة
91	2) الوضعية العائليّة لأرباب الأسر القروية: هيمنة المتزوجين
93	3) الخصوبة القروية بإقليم شيشاوة: انخفاض تدريجي
95	4) النمو السكاني بإقليم شيشاوة: تراجع الساكنة القروية لصالح الساكنة الحضرية
96	5) النمو الديمغرافي بإقليم شيشاوة: التنوع والاختلاف بين الجماعات القروية
98	6) ساكنة إقليم شيشاوة: طفرة في أمد الحياة
99	III. التزايد الديمغرافي بإقليم شيشاوة: محدودية الموارد الطبيعيّة
102	IV. التحول الديمغرافي بإقليم شيشاوة: تراجع نسبة الأسر الممتدة لصالح الأسر النووية
103	1) تعلق الساكنة القروية بالأسرة الممتدة: مبررات اجتماعية وتاريخية واقتصادية
104	2) الأسر النووية بالجماعات القروية: التركيز بالمناطق المنبسطة وهوامش المراكز الحضرية
106	خلاصة
107	الفصل الثالث: دور التغيرات الاجتماعية في إعادة توزيع الأدوار الأسرية وتشكيل الحياة الاجتماعية الجديدة بالوسط القروي
108	مقدمة
108	I. السكن القروي بإقليم شيشاوة: من النمط التقليدي إلى الطابع العصري

- 109 (1) السكن القروي بإقليم شيشاوة: تبني الحياة الاجتماعية الجديدة وتراجع الملكية المشتركة
- 109 (1-1) انتشار البناء الإسمنتي العمودي وتراجع البناء الطيني الأفقي
- 112 (2-1) ملكية السكن بالوسط القروي: هيمنة الملكية الخاصة ومحدودية نظام الكراء
- 113 (3-1) تشييد المساكن القروية: بين تجديد البناء المادي وحماية الوحدة المجالية والوظيفيّة الاجتماعية
- 114 (4-1) السكن القروي بإقليم شيشاوة: تأثير المعطى الجغرافي والطبيعي
- 116 (5-1) الساكنة القروية بإقليم شيشاوة: صعوبة الولوج إلى السكن العصري
- 118 (2) الوظيفة الاجتماعية للسكن القروي بإقليم شيشاوة: من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري
- 118 (1-2) مورفولوجية السكن القروي: إفراز التغيرات الاجتماعية والمجالية والثقافية للساكنة القروية
- 120 (2-2) الأسر القروية بإقليم شيشاوة: تبني مفاهيم التمدن في السكن القروي
- 124 (3-2) الساكنة القروية بإقليم شيشاوة: توزيع مجالي غير متوازن للدواوير
- 127 (4-2) السكن القروي: تراجع المساحة والارتباط بمفهوم البقعة المباركة
- 128 (5-2) وظيفة السكن القروي بإقليم شيشاوة: من مأوى اجتماعي إلى مظهر مادي للتباهي
- 129 (6-2) السكن القروي: تزايد جاذبية الفردانية وتراجع العيش المشترك
- 131 (7-2) الرضا الأسري على وضعية السكن القروي: بين هيمنة الطابع القروي والتكيف مع الأدوار الجديدة
- 131 II. السكن القروي: محدودية الخدمات الأساسية أمام إغراءات المؤثرات الخارجية
- 133 (1) الإنارة القروية بإقليم شيشاوة: الانفتاح على استعمال الشبكة الكهربائية
- 134 (2) الماء بالوسط القروي: ارتباط بالمجال وتاريخ الأجداد
- 135 (3) الماء الشروب بالوسط القروي: من المجانية الطبيعية إلى الكلفة المادية ومسؤولية الدولة
- 138 (4) النفايات الأسرية بالوسط القروي: تدوير في الزمان والمكان
- 139 (5) الطبخ بالوسط القروي: الاعتماد على المواد العصرية
- 140 (6) النقل بالوسط القروي: التنوع وتأثير التضاريس
- 145 III. الثقافة الصحية للأسر القروية: استمرار الطب الشعبي ومحدودية الخدمات الصحية
- 147 (1) ثقافة المرض بالوسط القروي: من الكتمان إلى الجهر
- 149 (2) الوضعية الوبائية بالوسط القروي: تراجع الأمراض المعدية لحساب انتشار الأمراض غير السارية
- 151 (3) صحة الأطفال بالوسط القروي: الجمع بين الرضاعة الطبيعية والتطعيم الصحي
- 152 (4) الوفيات بالوسط القروي: الارتباط بالأمراض المزمنة
- 153 IV. الثقافة المجتمعية المحافظة بإقليم شيشاوة: عائق لتحديث السلطة الأسرية القروية
- 154 (1) السلطة الأسرية بالوسط القروي: تراجع الشعور الجمعي وتقلص مجال التفاعل الاجتماعي
- 155 (1-1) التماسك الأسري بالوسط القروي: التخلي التدريجي عن الشعور الجمعي
- 156 (2-1) السلطة الأسرية القروية: من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي
- 158 (3-1) الشباب القروي بإقليم شيشاوة: حضور "الأنا" وتراجع "النحن"
- 160 (2) التدبير الأسري بالوسط القروي: تجاوز التقسيم الجنسي للأدوار
- 160 (1-2) القرار الأسري بالوسط القروي: من الارتباط بالجنس إلى الارتباط بمفهوم النوع
- 162 (2-2) التمييز الجنسي والذهنية الذكورية: مبررات لرفض النقد والحوار والمشاركة النسائية
- 163 (3-2) المجتمع القروي بإقليم شيشاوة: انبعاث الأسرة الأميسية
- 164 V. العلاقة العائلية والاجتماعية بين الآباء والأبناء في الأسر القروية بإقليم شيشاوة
- 165 (1) تقويم سلوكات الأبناء في الأسر القروية: التمييز بين الجنسين

- (2) علاقة الشباب بالقرارات الأسرية: من الالتزام الثقافي إلى التمرد العائلي..... 167
- (3) الشباب القروي بإقليم شيشاوة: البحث عن نموذج الحياة الشخصية خارج النطاق العائلي..... 169
- VI. ثقافة الزواج بإقليم شيشاوة: مجال للصراع بين الثابت والمتحول..... 170**
- (1) قرار الزواج في الأسر القروية: من الاختصاص الأسري إلى القرار الشخصي..... 172
- (2) الزواج العائلي بالوسط القروي: من التقديس والواجب إلى الاختيار والرغبة..... 174
- (3) ثقافة الزواج القروي: تراجع الطقوس التقليدية وتبني المراسيم العصرية..... 177
- (4) تعدد الزوجات بالوسط القروي : بين الرفض الجماعي وأثر العامل الاقتصادي..... 179
- (5) تسوية الخلافات الزوجية في الأسر القروية : هيمنة الوساطة العائلية على التحكيم القضائي..... 180
- (6) زواج القاصر : « زواج الفاتحة» للتحايل على المنع القانوني..... 182
- (7) ارتفاع سن الزواج بالوسط القروي : استجابة لمتطلبات التحولات الاجتماعية..... 184
- (8) "الزواج الطاهر" : معتقد راسخ في البنية الذهنية للأسر القروية..... 186
- (9) الطلاق بالمجتمع القروي : من الرفض الثقافي إلى الضرورة الاجتماعية..... 188
- VII. العلاقات الاجتماعية للأسر القروية بإقليم شيشاوة: تجديد في الأدوار والأغراض..... 189**
- (1) العلاقات الداخلية للأسر القروية: إعادة توزيع الأدوار بين الأصول والفروع..... 190
- (1-1) العلاقة بين الأصول والفروع: تراجع العيش المشترك لصالح النزوع نحو الفردانية..... 191
- (2-1) العلاقات الداخلية للأسر القروية: من الانتماء العائلي والقبلي إلى الانتماء المدني والاجتماعي..... 191
- (3-1) الاجتماع على الطعام والسمير العائلي: من العادة الاجتماعية إلى الظروف الاستثنائية..... 192
- (4-1) تجديد العلاقات الداخلية للأسر القروية: بين التمهصلات الثقافية والتقاطعات المشتركة..... 193
- (5-1) العلاقات الداخلية للأسر القروية: من التلاحم الظاهري إلى الصراع الخفي بين الأجيال..... 195
- (6-1) التضامن العائلي الداخلي: ظهور نزعات الاستقلال والتحرر من الالتزامات الاجتماعية والأسرية..... 197
- (2) العلاقات الخارجية للأسر القروية: من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي..... 198
- (1-2) الزيارات العائلية بالوسط القروي: من الانتظامية إلى القطيعة..... 199
- (2-2) التضامن بين الأسر القروية: تفكيك مقومات الهوية المشتركة واستهلاك قيم المدينة..... 200
- (3-2) العلاقات الخارجية للأسر القروية: اندثار قيم التطوع والغيرة والعناية بالمصالح المشتركة..... 201
- (3) علاقة الجوار بالوسط القروي: جوهر منظومة العلاقات الخارجية للأسر القروية..... 203
- (4) الانخراط في العمل التعاوني والجماعي: بين الانتماء القبلي والثقافة الجماعية..... 203
- (1-4) الانخراط في العمل السياسي: الاندفاعية في زمن الانتخابات والمحدودية في باقي الأزمنة..... 204
- (2-4) العمل التعاوني والجماعي: تأثير التوزيع المجالي والمستوى الثقافي و تنوع الاهتمامات و إنتاج القيم..... 207
- VIII. الهجرة القروية أساس تحول الحياة الاجتماعية بإقليم شيشاوة..... 212**
- (1) الهجرة الداخلية بالوسط القروي ظاهرة مستمرة في الزمان والمكان..... 214
- (2) الهجرة الخارجية بالوسط القروي: من الظاهرة التاريخية إلى الحاجة الاقتصادية..... 216
- (3) الهجرة الموسمية بالوسط القروي: بين قساوة الظروف الطبيعية واستعمال المكننة..... 217
- (4) تدهور الفلاحة القروية: تزايد الهجرة وتراجع الساكنة المحلية..... 218
- IX. تفاعل الأسر القروية مع التغيرات الاجتماعية: من المقاومة إلى التكيف والتفاعل..... 219**
- (1) تغيير الأسر القروية: الاصطدام بين الوضعية المألوفة، والوضعية الجديدة..... 220
- (2) تغيرات الأسر القروية: الطابع الانتقالي لمواقف المقاومة والرفض..... 220
- (3) تغيير الأسر القروية: سرعة التغير الاقتصادي وبطء التغير الاجتماعي - الثقافي..... 221

223	 خلاصة
	الفصل الرابع: ارتباط هيمنة مظاهر الاقتصاد الرأسمالي على حساب الاقتصاد المعيشي بالتغيرات الاجتماعية بالوسط القروي
224	 بإقليم شيشاوة
225	 مقدمة
226	I. بنية الدخل الأسري القروي بإقليم شيشاوة: من المصدر الأحادي إلى المصدر المتعدد
228	(1) الموارد الأسرية بالوسط القروي: محورية دخل رب الأسرة
230	(2) الدينامية الاقتصادية القروية: محدودية الإنتاج المحلي
232	(3) الاقتصاد الموسمي بالوسط القروي: تفاقم عجز الموارد المالية للأسر القروية
233	(4) البنية الاقتصادية للأسر القروية: من مهادنة المجال القروي إلى وضعية النزاع
235	II. إقبال الأسر القروية بإقليم شيشاوة على ثقافة الادخار رغم محدودية الموارد المالية
236	(1) الاقتصاد القروي: جاذبية ثقافة الادخار ومحدودية الاستثمار
237	(2) العقار بالوسط القروي: مجال مفضل لتوظيف الموارد المالية الفائضة
238	(3) الإنفاق على الكماليات بالوسط القروي: العناية باقتناء التجهيزات المنزلية
239	III. بنية الاقتصاد القروي: من الاقتصاد الكفائي المحلي إلى نمط الاستهلاك الرأسمالي
240	(1) النشاط الاقتصادي للأسر القروية: تجاوز النشاط الوحيد والارتباط بتعدد الأنشطة
242	(2) العلاقات الاقتصادية القروية: الارتكاز على الكفاف والتعاضد الاجتماعي
244	(3) الاستهلاك القروي: تفكيك البنية التقليدية وتبني النموذج الحضري
245	(4) الأسر القروية بإقليم شيشاوة: من الوحدة الإنتاجية إلى الوحدة الاستهلاكية
246	(5) الشباب القروي بإقليم شيشاوة: تحريك الاقتصاد القروي ومغريات الحياة الحضرية
246	IV. الفلاحة جوهر النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكان القروية بإقليم شيشاوة
247	(1) النشاط الفلاحي بإقليم شيشاوة: توجيه مسار التغيرات الاجتماعية للأسر القروية
250	(2) النشاط الفلاحي بالوسط القروي: بين طموح الأسر القروية وقساوة الظروف الطبيعية
250	(3) تراجع الفلاحة المعيشية التقليدية: تبديد مقومات العائلة الكبيرة
251	(4) الفلاحة العائلية بإقليم شيشاوة: عزوف الشباب القروي عن امتثال الأنشطة الفلاحية
253	(5) النشاط الفلاحي للأسر القروية: من الاقتصاد المعيشي إلى الإنتاج التسويقي
255	(6) الأنشطة الفلاحية بإقليم شيشاوة: هيمنة الاستغلال التقليدي
257	(7) علاقة الأسر القروية بالقطاع الفلاحي: طغيان الاستغلال العائلي
258	(8) اليد العاملة الفلاحية بالوسط القروي: تزايد نظام التأجير الرأسمالي
260	(9) العمل التعاوني "تبيويزي": شيوع النزعة الفردانية وتراجع الاعتماد على الجهد العضلي
261	(10) السقي التقليدي بالوسط القروي: من المجانية الطبيعية إلى المجهود البشري
264	(11) السقي العصري بالوسط القروي: الاقتصار على الدوائر السقوية
266	(12) تربية الماشية بإقليم شيشاوة: من الرعي المطلق إلى الارتباط بالإسطبل
268	(13) علاقة الأسرة القروية بالفلاحة: بين الارتباط بالذاكرة المحلية ونظام الملكية العقارية
272	V. الاقتصاد القروي: انحسار النشاط الفلاحي وتزايد الأنشطة الاقتصادية الإضافية
272	(1) الأنشطة الاقتصادية الإضافية: بين الاختيار الشخصي والضرورة الاقتصادية
273	(1-1) التشغيل بالوسط القروي: وفرة اليد العاملة ومحدودية فرص الشغل
274	(2-1) الوضعيات المهنية بالوسط القروي: هيمنة الحالة المهنية للمستأجرين

275	3-1 عطالة القرويين: بروز العمل اليدوي والمهن الحرفية على حساب المجهود الفكري والتقني
276	4-1 التشغيل المبكر للفتاة القاصر: ظاهرة متجذرة في الثقافة القروية
277	5-1 الاقتصاد الأسري المحلي: من الإنتاج المحدود إلى الاستهلاك المفرط
278	6-1 أنشطة الاقتصاد غير المهيكل بالوسط القروي: توجه بديل لتجاوز الأزمة الاقتصادية
278	2 (الصناعة التقليدية بالوسط القروي: تثنيم الموروث الثقافي وتعزيز الدور الاقتصادي
282	3 (النشاط التجاري للأسر القروية: من التجارة الأسبوعية والموسمية إلى التجارة الثابتة في الدوار
283	1-3 (النشاط التجاري للأسر القروية: بين تمدن المناطق القروية وتمركز الأنشطة التجارية بالمدن
284	2-3 (الأسواق الأسبوعية: مجال متعدد للنشاط التجاري والتبادل الرمزي والتدفق النقدي
287	4 (التغيرات الاجتماعية بالوسط القروي: رهان خلق آثار توليدية لنشأة الصناعة العصرية
288	5 (السياحة القروية: محدودية استغلال الحركة السياحية للأقطاب المجاورة لإقليم شيشاوة
290	6 (الثقافة المالية للأسر القروية: من الانتفاع العائلي إلى الانتعاش الاقتصادي
291	7 (الصناعة المنجمية بإقليم شيشاوة: تكريس استغلال الشركات و تفشي أمراض الساكنة القروية
293	VI. تدبير الموارد الأسرية: بين الاحتكار الذكوري وانتشار الفقر والهشاشة الاجتماعية
293	1 (تدبير الشؤون العائلية: بين الوحدة البيولوجية والبنية الاجتماعية للأسر القروية
294	2 (بنية الإنفاق الأسري بالوسط القروي: البحث عن التوازن بين المداخل والمصاريف
296	3 (انتشار الفقر والهشاشة الاجتماعية بالوسط القروي: معاناة مستمرة في الزمن والمكان
298	خلاصة
300	الفصل الخامس: التغيرات الاجتماعية وأثرها على تغيير الخصائص الثقافية للأسر القروية بإقليم شيشاوة
301	مقدمة
302	I. ثقافة الإنجاب القروية: بين التغير الثقافي والصراع بين الأجيال
302	1 (الوظيفة البيولوجية بالوسط القروي: من الإنجاب البيولوجي إلى الرعاية الاجتماعية
304	2 (الاحتفال بميلاد الأبناء: من الإنجاب البيولوجي إلى الحدث الاجتماعي
305	3 (مكانة الفرد في الأسر القروية: تأثير الترتيب الميلادي والعدد والجنس
306	4 (الإنجاب في الوسط القروي: تزايد الإقبال على الخدمات الطبية وتراجع تأثير الثقافة المحافظة
307	5 (معدلات الإنجاب بالوسط القروي: تشكيل نظام جديد من البنى والعلاقات الأسرية
309	6 (تفضيل إنجاب الذكور: بين الفخر الاجتماعي والضرورة الاقتصادية
310	7 (تنظيم النسل بالمجتمع القروي: من المنع الثقافي إلى الضرورة الاجتماعية
314	8 (العقم في الوسط القروي: إفراز الثقافة المجتمعية السائدة
315	II. المرأة القروية بإقليم شيشاوة: من التبعية الزوجية إلى الفعالية الاجتماعية
315	1 (وضعية المرأة القروية: الارتباط بالماضي وثقافة الأجداد
317	1-1 (تحسين وضعية المرأة القروية: بين المنع الثقافي والضرورة الاجتماعية
319	2-1 (التمكين الاقتصادي للمرأة القروية: بين الطموح الشخصي والثقافة المجتمعية المحافظة
320	3-1 (ميراث المرأة القروية: الحرمان بالمناطق الجبلية والإقرار بالمناطق السهلية
321	2 (وضعية المرأة القروية بإقليم شيشاوة: بين عبء الأشغال المنزلية والعمل الخارجي
322	1-2 (الأشغال المنزلية بالوسط القروي: مسؤولية نسائية ورفض ذكوري
323	2-2 (الإعالة بالوسط القروي: تنازل الذكور وتحدي الإناث
325	3-2 (عمل المرأة القروية: من الرفض الثقافي إلى الضرورة الاقتصادية

326	4-2 عمل المرأة القروية بإقليم شيشاوة: صراع بين الأجيال
328	III. ثقافة المائدة واللباس: صراع بين الموروث الثقافي والنموذج العصري
330	(1 الوجبات الغذائية بالوسط القروي: من التمييز الجنسي إلى الاجتماع العائلي
331	(2 ثقافة اللباس بالوسط القروي: التمييز بين الجنسين
335	(3 الصراع بين الأجيال: تأثير عوامل مختلفة
336	IV. الثقافة التكنولوجية بالوسط القروي: خلق حياة اجتماعية جديدة
337	(1 الوسائل التكنولوجية بالوسط القروي: مظهر للتباهي الاجتماعي والبحث عن الذات
338	(2 التلفاز بالوسط القروي: هيمنة البرامج الترفيهية
338	(3 الحياة القروية الجديدة: استيلاء الهاتف النقال ووسائل التواصل الاجتماعي
341	(4 التواصل الخارجي للأسر القروية: من العزلة الواقعية إلى التواصل الافتراضي
342	(5 قضاء الوقت الفارغ بالوسط القروي: استمرار هيمنة التلفاز
344	(6 الحياة الاجتماعية بالوسط القروي: من الحياة الواقعية إلى الحياة الافتراضية
344	V. الثقافة الدينية بإقليم شيشاوة: مجال مقدس وموروث
346	(1 الخير والشر بالوسط القروي: بين السياقات الاجتماعية والمرجعيات الدينية
347	(2 تدين الأسر القروية: الارتباط بالمرجعية الدينية الموروثة
348	(3 التدين القروي بإقليم شيشاوة: بساطة السلوك الديني والصراع بين الأجيال
350	(4 الشعائر الدينية بالوسط القروي: بين التدين الشعبي والتدين الفردي
351	(5 المسجد بالوسط القروي: من التعدد في الأدوار إلى الاقتصار على الوظيفة التعبدية
352	(6 التدين القروي الجديد: تلاشي المفهوم الشمولي لمؤسسة الفقيه
354	(7 المواسم الدينية بالوسط القروي: من الاحتفاء الديني إلى تعدد الأغراض
356	(8 الثقافة الدينية بالوسط القروي: الربط بين الزعامة الدينية والجاه الاجتماعي
357	(9 المدارس العتيقة بالوسط القروي: جوهر الثقافة الدينية للأسر القروية
358	(10 الأضرحة بالوسط القروي: مزار اعتقادي مهيم على السلوك الديني
360	VI. الثقافة التربوية بإقليم شيشاوة: تغيرات في الأهداف والأدوار
362	(1 التربية المبكرة: دور كبير للأم في التنشئة الاجتماعية
363	(2 التمدن بإقليم شيشاوة: إنجازات كبيرة على مستوى الكم ونتائج محدودة على مستوى کیف
364	(3 التمدن بإقليم شيشاوة: استمرار الامتياز التعليمي للسلوك الابتدائي على حساب باقي الأسلاك
365	(4 الأمية بالوسط القروي: عائق اجتماعي أمام تفعيل الأدوار النسائية
367	(5 الهدر المدرسي في الوسط القروي: تجويد الخدمات التربوية
368	(6 استكمال المسار الدراسي بالوسط القروي: التمييز بين الذكور والإناث
371	(7 النجاح المدرسي للأبناء: الارتباط بالمستوى التعليمي والثقافي للأسر القروية
372	(8 المنظومة التربوية القروية: تجديد البنى التقليدية وإعادة توزيع الأدوار
373	(9 المدرسة والأسرة القروية بإقليم شيشاوة: من التكامل إلى التنافس في الدور التربوي
374	VII. علاقة الأسر القروية بالظروف البيئية والاجتماعية بإقليم شيشاوة علاقة تلازم
375	(1 البنية اللغوية القروية: هيمنة "تشلحيت" على اللغات المحلية بإقليم شيشاوة
377	(2 الأنشطة السوسيوثقافية للأسر القروية: وفرة المؤهلات ونقص التثمين
378	(3 الفنون الشعبية: من الارتباط بالتراث المحلي إلى الانفتاح على الفنون العصرية

380	(4)تغير الأسر القروية: من التحول الأحادي إلى التحول الشمولي وتعدد المصادر
382	 خلاصة
383	 خلاصة عامة
412	 ملاحق البحث
413	 الملحق رقم 01: المناطق الكبرى للمجال الإقليمي يشيشاوة
414	 الملحق رقم 02: الاستمارة المعتمدة في جمع المعطيات الميدانية
428	 الببليوغرافيا
451	 فهرست الجداول
452	 فهرست الخرائط والأشكال
460	 الفهرس